

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

نيابة العمادة لما بعد التدرج  
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

جامعة الحاج لخضر - باتنة  
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية  
قسم أصول الدين/فرع: كتاب وسنة

# الآثار الواردة في مسائل الطلاق

- تخريج ودراسة -

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في الحديث وعلومه

فرع: كتاب وسنة

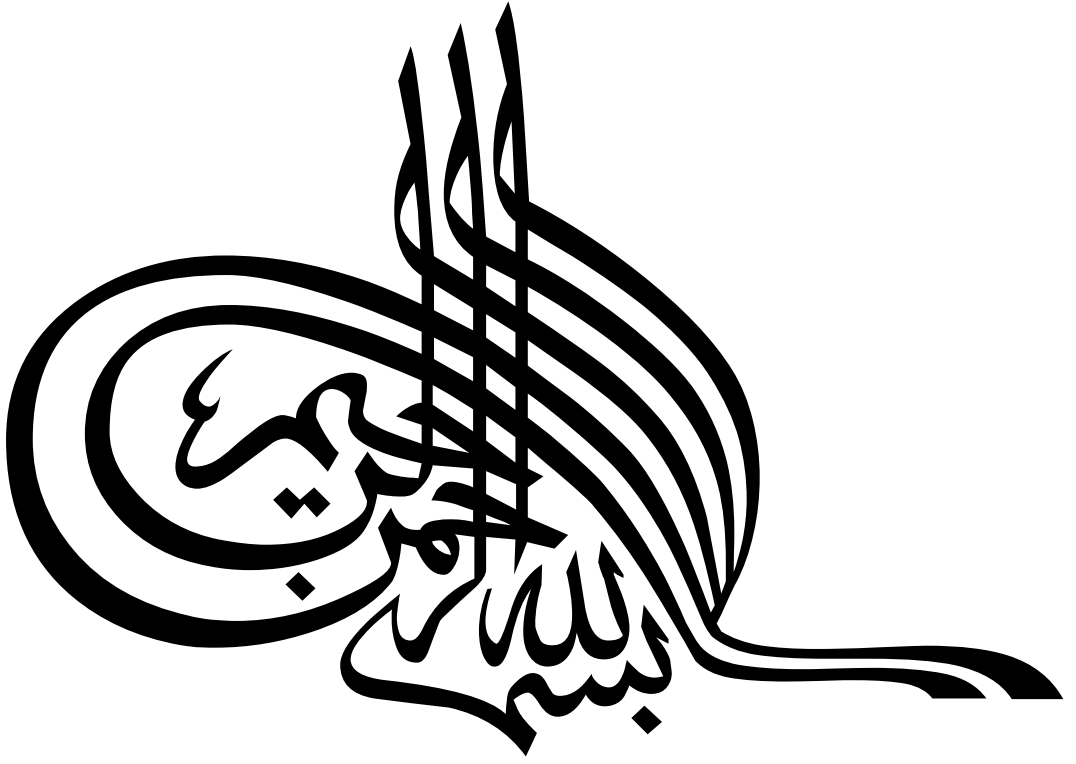
إعداد الباحثة: إشراف الأستاذ الدكتور:

دردوري سامية حمزة عبد الله المليباري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ منصور كافي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د/ حمزة عبد الله المليباري	أستاذ التعليم العالي	كلية الدراسات الإسلامية والعربية - دي	مشرفا
أ.د/ محمد خالد الأسطنبولي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	عضوا مناقشا
د/ مصطفى حميداتو	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	مناقشا
د/ عبد القادر بن حرز الله	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	مناقشا
د/ حسان ميهوي	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة	مناقشا

السنة الجامعية: 2009/2008



قال العماد الأصفهاني

إنني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً،  
في يومه إلا قال في غده،  
لو غيرت هكنا، لكان أحسن،  
ولو زيد هكنا لكان يستحسن،  
ولو قدم هكنا لكان أفضل،  
ولو ترك هكنا لكان أجمل، وهكنا من أجمل العبر،  
وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر

# شكر وتقدير

عملا بقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ (البقرة 152)

وقوله: ﴿لَنْ شُكِرْتُمْ إِلَّا بِدَعْوَتِكُمْ﴾ (إبراهيم 07)

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: " من صنع إلي معروفا فقال لفاعله جزاك الله خيرا ، فقد أبلغ

الثناء" (رواه الترمذي والنسائي وابن حبان)

فأنا أتوجه بالشكر والثناء لرب العالمين - سبحانه وتعالى - إذ هداني بالإسلام، وجعلني من أمة محمد ﷺ ويسر لي بمنه وكرمه طريق الدراسة الشرعية، وحبب إلي علم الحديث، ووفقني لإتمام هذا البحث، وأعانني عليه، فمنه وحده أستمد العون والتوفيق، فالحمد لله من قبل ومن بعد. وأحمده سبحانه إذ منّ علي:

- بوالدين كريمين شجاعين على المضي في طريق العلم، ورأيت أثر دعواتهما لي في كل توفيق وتيسير، غفر الله لمن ذهب منهما، وحفظ لي من بقي، وجزاهما الله عني كل خير جزاء.  
- وبأختي نورة التي كانت نور الله الذي أضاء طريقي.

- وبزوج كريم، استحق كل ثناء وتقدير وكل وصف جميل، فقد أعانني على مواصلة مشوار البحث.

- كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر لكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية التي أتاحت لي الفرصة بالدراسة في أحضانها، ثم التدريس بها، فللمسؤولين المخلصين فيها الشكر والتقدير وعلى رأسهم عميدها، وكل أساتذتها الذين تتلمذت على أيديهم، وخاصة رواد المكتبة وعلى رأسهم واردة سكمال.

كما أتقدم بشكر خاص إلى أ.د/ منصور كافي، صاحب الأيدي البيضاء على هذا البحث.

- وفي مقدمة من يستحق الشكر، فضيلة المشرف على البحث الأستاذ الدكتور: حمزة عبد الله المليباري، أطال الله عمره، وجعله سراجا منيرا لطلبة علوم الحديث.

- وكل من ساعد في تقويم وتصحيح أخطاء هذا البحث.

- ولا أنسى أن أقدم فائق شكري وتقديري إلى أخواني في الله اللواتي أسهمن في دعم هذا البحث بكتب نافعة، ومجهودات قيمة ودعوات طيبة، وأخص بالذكر الأستاذات: فراح دهيلي نورة بن حسن صورية شرفاوي، فريدة عبد العالي وزوجها جمال الزين، حبيبة الروح حورية تاغلايت وزوجها محمد الطيب، أسيا علوي وعائلتها حبيبة وعبد الرحمن، كما لا أنسى الأستاذة فاطمة الزهراء وزوجها عبد الحكيم والأستاذة سميرة عبدو.

وفي الأخير أشكر الذي أشرف على كتابة هذه الرسالة بهذا الشكل.

ف ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ  
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

الباحثة: سامية دردوري

# الإهداء

أهدي ثمرة هذا البحث إلى:

- روح والدتي الطاهرة، أسكنها الله فسيح جنانه.
- روح الفقيه الأستاذ الدكتور محمد خزار، طيب الله ثراه، وجعل جنة الفردوس مثواه.
- والدي الكريم، أطال الله عمره في الخير وجعله نبراسا يضاء به.
- نجوم ليلي، وشموس نهاري، وأزهار حياتي أنثائي: أريج الياسمين وشذا الرياحين، أحمد أنس ومحمد حمزة، حفظهم الله، وجعلهم من الذرية الصالحة-آمين-.
- أبوهم نصر الدين (علي) نعم الوالد لأولاده، والزوج لزوجته.
- أخواتي: نورة أدامها الله ورعاها، سعاد، أم أسماء وسارة، أم شيماء وضياء الرحمن وأم نسرين وريتاج.
- أخويا سليم و الحسن .
- سرين فاطمة الزهراء هلال ، دعاء بومزراق، راوية شايب و عبد المؤمن غشام .
- شقيقة روحي حورية تاغلايت صاحبة القلب الطيب والثغر المبتسم.
- إلى حبيباتي وشقيقاتي، ومعيناتي على أعباء الحياة: فريدة عبد العالي، نورة بن حسن، فراح دهيلي، فضيلة عبد الصمد وزوجها، آسيا علوي، فاطمة الزهراء، سميرة عبدو، صليحة وحكيمة
- وإلى كل أفراد عائلتي الكبيرة أخص بالذكر الحاج عبد الرحمن بومزراق والحاجة رقية معاش.

المحبة سامية دردوري.

المقدمة

## المقدمة

الحمد لله مستحق الحمد سبحانه على صفات جلاله وجماله وإنعامه، كلما حمد استحق على نعمة الحمد حمدا جديدا، فلا يزال ربي يستحق على الدوام حمدا مزيدا.

والصلاة والسلام على محمد، إمام الحامدين؛ عبد الله ورسوله، وصفيه وخليله إمام المهتدين، وقدوة المؤمنين، وسيد الأولين والآخرين، وعلى آله الطيبين وصحبه الأكرمين وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

لا زالت أمة الإسلام منذ عصر النبوة، والصحابة والتابعين، ومن بعدهم إلى يوم الدين، يهتمون بميراث نبيهم، وتعاليمه - صلى الله عليه وسلم - فهم لم يتركوا قولاً أو فعلاً أو إقراراً أو صفة، أو حركة أو سكنه صدرت عنه في حله وترحاله أو يقظته أو منامه، في أمنه أو خوفه، إلا حفظت في الصدور وقيدت في السطور لأنها أمة مأمورة باتباع نبيها، وطاعته، قال تعالى: ﴿قُلْ

أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكُمْ مَآ حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَآ حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (1)

وكان من نتائج هذا الاهتمام ظهور وبروز أعلام ارتبطت أسماءهم بجهودهم المضنية في جمع السنة وحفظها وتدوينها وضبط أسانيدھا وشرح متونها، ونفي الدخيل عنها، فألفت في ذلك الجوامع والسنن والمسانيد والمعاجم، وكتب الجرح والتعديل وموسوعات الرجال والرواة المخصصة للثقات والمقبولين، والضعفاء والمتروكين، إلا أن فقه الصحابة والتابعين، ذلك الموروث الحضاري الذي تناقلته الأجيال عبر العصور والأزمان، لا يزال بحاجة إلى من يوليه اهتماما دراسة ونقدا، خاصة وأن هدي الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - له مكانته المرموقة باعتبارهم نقلة القرآن والسنة، وأفهم الناس لهما لمشاهدتهم لأسباب نزول الآيات و ورود الحديث، ومعرفة القرائن والملابسات، والعيش في مدرسة النبوة والتمكن من اللغة التي نزل بها القرآن وجاء بها الحديث مع سلامة فطرة ونور بصيرة، وقوة إيمان، وصدق التزام إلى غير ذلك من فضائل وصفات لا تتوافر

1- سورة النور، الآية 52.

كاملة في جيل غيرهم، لهذا أثنى عليهم القرآن أيما ثناء فضلا عما أمرنا به من الاهتداء بسنتهم، فهذا بحث متخصص دقيق في علوم السنة النبوية، في فن من أهم فنونها تأثيرا على الأحاديث قبولاً ورداً.

ولهذا ارتأيت أن يكون موضوع أطروحة الدكتوراه تكملة لما درستته في رسالة الماجستير الموسومة: الآثار الواردة في شروط الطلاق وكناياته، حيث انشغلت في هذه المرحلة بتخريج مجموعة من الآثار خصصتها في ركنين من أركان الطلاق وهما: ركن المطلق وما يجب أن تتوافر فيه من شروط وفي كنايات الطلاق، وارتأيت أن أكمل ما بدأت بتخريجه في أطروحة الدكتوراه وبالتالي لم أتطرق إلى المسائل التي كنت قد درستتها في مرحلة الماجستير، وإنما رأيت أن تكون مسائل فقهية خلافية جديدة، كما قمت بتلخيص وتنقيح الفصل التمهيدي الذي لا يمكنني الاستغناء عنه في هذه الرسالة.

أهمية هذا البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في:

– أنه يتناول موضوعاً لم يصنف فيه العلماء كتاباً مستقلاً، مع أننا نعيش هذه الأيام فترة صحوة للعلوم الحديثية لم تكن موجودة من قبل، غير أن هذا الاهتمام كان منصباً على دراسة الأحاديث المرفوعة دون الموقوف والمقطوع، وما كان من دراسة لبعض أقوال الصحابة في هذه الآونة الأخيرة لا يشفي الصدور لكونه مجرد عزوها إلى بعض مصادرها دون دراسة لأسانيدها.

أنه موضوع يتم فيه تطبيق مراحل التخريج على آثار الصحابة والتابعين مما يؤدي إلى التطبيق الفعلي لعلوم الحديث، من علم الجرح والتعديل إلى مصطلح الحديث وعلم الإسناد، وهذا بتتبع منهج أهل النقد في تعامله مع الرويات، ومقابلتها بعضها البعض.

– أنه السبيل الوحيد لتوثيق فتاوى الصحابة التابعين، وهذا يجمع آثاره ودراساتها، دراسة متأنية، ثم الخروج بنتائج هذه الدراسة بعدما نكون قد حفظنا حق الأئمة المتقدمين وأنصفنا الأئمة المتأخرين، وأتمنا جهود أئمة الأمة في حفظ السنة وذب الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكم ترك الأول للآخر.

- يمكن الباحث في العلوم الإسلامية كيفية التخريج الذي لا يكاد علم من علوم الشريعة إلا يحتاج إليه.

أنه يكشف عن كثير من الأخطاء التي يقع فيها بعض المؤلفين في نسبة الآثار إلى السلف والاعتماد عليها من غير روية.

- تنقية التراث الإسلامي من الشوائب.

- لفت نظر الباحثين للخوض في مثل هذا الموضوع حتى تتم تنقية الفقه من الأقوال الدخيلة عنه.

وقد اخترت هذا البحث للأسباب التالية:

### أسباب اختيار هذا الموضوع

- رغبتى الملحة في إتمام ما بدأت في مرحلة الماجستير حتى يتحقق الهدف المرجو من هذه الدراسة وقد وافقني المشرف على ذلك خاصة و أن الآثار كثيرا ما تقف حجر عثرة أمام الباحثين فرأيت أن أزيح هذا الحجر من طريقهم وهذا بإكمال دراسة بقية الآثار في مسائل الطلاق.

- شغفي وحيي الكبير بعلوم الحديث منذ التحاق بالكلية إلى أن تتلمذت على يد أستاذي حمزة المليباري فوجهني إلى الاهتمام بهذا الموضوع.

- الرغبة في إدراك هذا الفن إدراكا جيدا.

- قلة الدراسات التي تهتم بتخريج ما أثر عن الصحابة والتابعين، حيث لم أقف على تصنيف مفرد لمثل هذه الدراسة.

- أن المحدثين اعتنوا بالأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأسهبوا في دراستها، وأما الموقوفات عن الصحابة والتابعين فقد بقيت حبيسة المصنفات كمصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة، وأما بقية كتب السنة فالأثر لا يورد فيها إلا نادرا وكثيرا من الأحيان يأتي معلقا إما بصيغة الجزم أو التمرير.

- الوصول إلى ان الصحابة رضوان الله عليه من المجتهدين، وأن آرائهم الفقهية لها بالغ الأثر في ظهور واختلاف المذاهب الفقهية.

- جمع ما يتعلق بهذا الموضوع في مكان واحد بحيث يسهل الوصول إليه.

- وسبب اختياري لكتاب الطلاق يعود إلى كثرة الآثار الواردة فيه والتي كانت سببا في وجود أحكام فقهية مختلفة حول المسألة الواحدة، مما حرك في نفسي الرغبة في البحث عن مدى صحتها وبيان مواطن وجودها خاصة وأن الكتب الفقهية تزخر بمثل هذه الأقوال دون ذكر سندها أو مواضع وجودها.

لهذه الأسباب مجتمعه رغبت في البحث في هذا الموضوع لأقدم بعضا من الواجبات الملقاة على عاتقي باعتباري طالبة علم لمن هم لحاجة إليها.

### صعوبات البحث:

اعترضتني خلال هذا البحث عراقيل كثيرة لا يسعني إلا أن أتحدث عن بعض منها:

- مشكلة الاشراف عن بعد، وهذا الأمر عانيت منه في رسالة الماجستير ولازمي فيس أطروحة الدكتوراه وهذا لإقامة الأستاذ المشرف خارج الوطن، ناهيك عن انشغالاته العلمية وقلة فراغه.

- صعوبة علم التخريج عامة، وتخريج الآثار الموقوفة والمقطوعة خاصة، وهذا لعدم وجود كتب تسهل عملية الوصول إليها خلافا للأحاديث المرفوعة التي يمكن للباحث الوصول إليها بسهولة باستعمال المعاجم والفهارس أو كتب الأطراف، وإن استدعى الأمر استعمال القرص الصلب.

- صعوبة التعامل مع كتب علوم الحديث ككتب التراجم والرجال، والجرح والتعديل وكتب العلل وغيرها.

- تناثر الفوائد الحديثية في بطون الكتب والمصنفات مما يصعب الوقوف عليها بسهولة ويسر.

### المنهج المتبع في الرسالة:

التزمت في مباحث هذه الأطروحة المنهج العلمي الذي سطره لنا العلماء ابتداء بالأمانة العلمية، وانتهاء بالابتعاد عن مجانفة الحق والعصبية والهوى، والتزام منهج التبعية والتحليل والاستقرار، فالنقد والترجيح وذلك باتباع الخطوات التالية:

- 1- البحث عن الآثار الواردة في المسألة الواحدة في الكتب الحديثية أو الفقهية ثم ذكرها بسندها إن ذكر السند وإن لم يذكر يبحث عنه في مظانه كالمصنفات والموطآت وإن لم أقف على اسناده تركته فلم يكن محل دراسة.
- 2 إظهار مواطن الأثر ومن خرج في كتب السنة، بدءاً بالصحيحين وانتهاءً بالمسانيد مع ذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ما أمكن إلى ذلك سبيلاً، مع الإشارة إلى الزيادة الواضحة في المتن أو الاختلاف في الألفاظ.
- 3- رسم مخطط توضيحي للروايات المجموعة الخاصة بالأثر المدروس وقد عنونته بشجرة الإسناد.
- 4- دراسة سلسلة رجال الإسناد بالرجوع إلى ترجمة كل منهم بشيء من التوسع في الراوي الذي ظهر فيه اختلاف بين علماء الجرح والتعديل، أما غيره فيكتفى بذكر الشيء القليل عنه، فإذا كان الراوي من رواة الصحيحين فهو من الثقات ولا داعي للتوسع في ترجمته، ثم معرفة القوي والضعيف وأسباب القوة والضعف في كل واحد منهم بشكل مفصل، وبيان الاتصال أة الانقطاع بين رجال الاسناد بمعرفة شيوخهم وتلاميذه، ومعرفة مواليد الرواة ووفياتهم، وكشف التدليس بينهم بالإطلاع على أقوال أئمة النقد والغوص في خبايا الإسناد لإظهار العلل التي لا تبدو لكل ناظر في ذلك السند، وبمعرفة الصحابة والتابعين لتمييز المرسل من الموصول والموقوف من المقطوع، وهذا كله يرجع إلى العلم بأصول الجرح والتعديل وتاريخ الرواه، ونسأل الله أن يجنبنا الخوض في أعراض المسلمين بغير حق.
- 5- عند وجود تصحيف في الإسناد، حيث يقتضي وجوب تغييره، فإني أقوم بإثبات ما هو أولى بالصواب.
- 6- في نهاية كل دراسة، أخرج بخلاصة أحقق فيها القول في المسألة، وأضع فيها الحكم النهائي على الأثر.
- 7- حاولت أن أسلط الضوء على أقوال فقهاء المذاهب في مسائل المدروسة حتى تعم الفائدة أكثر.

وطريقة التخريج التي اعتمدها هي معرفة موضوع الأثر بالإستعانة بالمصنفات الحديثية المرتبة على الأبواب والموضوعات.

8- من أهم المصادر التي اعتمدت عليها في إنجازي لهذا البحث، مصنف عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، سنن سعيد بن منصور، السنن الكبرى للبيهقي، شرح معاني الآثار للطحاوي، أما كتب الرجال فمن أهمها: كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، التاريخ الكبير للبخاري، المجروحين لابن حبان، والكمال في الضعفاء لابن عدي، والكتاب الذي يسر لي الوصول بسهولة إلى المعلومات الموجودة في هذه الكتب هو كتاب تهذيب الكمال للمزي فأسأل الله الجنة لمحققه بشار عواد معروف، فقد قام بمجهود ضخم في توثيق نصوص تهذيب الكمال، أما كتب العلل فكان كتاب علل الدار القطني وأحمد بن حنبل وابن المدني عمدتي في هذه الدراسة.

هذا وقد دعت طبيعة هذا الموضوع إلى تقسيمه إلى: فصل تمهيدي وأربعة فصول رئيسية فكانت خطة البحث كالآتي:

الفصل التمهيدي: التخريج والأثر عند اللغويين وفي إطلاقات الحديث

المبحث الأول: ماهية التخريج لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: ماهية الأثر لغة واصطلاحاً.

الفصل الأول: الآثار الواردة في مسائل التفويض في الطلاق.

المبحث الأول: مسألة تفويض الطلاق إلى غير الزوجة.

المبحث الثاني: مسألة تفويض أو تملك المرأة بتطبيق نفسها.

الفصل الثاني: الآثار الواردة في مسائل التخيير في الطلاق.

المبحث الأول: مسألة الرجل يخير امرأته فتختاره أو تختار نفسها.

المبحث الثاني: مسألة الرجل يخير امرأته ثلاثاً فتختار مرة واحدة.

المبحث الثالث: مسألة الخيار والتمليك مادام في المجلس.

الفصل الثالث: الآثار الواردة في مسائل الطلاق السني

المبحث الأول: مسألة الطلاق ما كان في طهر من غير جماع.

المبحث الثاني: مسألة طلاق الحامل.

المبحث الثالث: مسألة الإشهاد على الرجعة.

الفصل الرابع: الآثار الواردة في مسائل الطلاق البدعي

المبحث الأول: مسألة طلاق البكر ثلاثا مجتمععة.

المبحث الثاني: مسألة طلاق الثلاث أو أكثر من ذلك مجتمععة وفي مجلس واحد.

الخاتمة

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

# الفصل التمهيدي

التخريج والأثر عند اللغويين وفي إطلاقات الحديث

المبحث الأول: ماهية التخريج لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: ماهية الأثر لغة واصطلاحاً.

## تمهيد

قبل الخوض في عرض فحوى هذه الرسالة رأيت أن أعرف بمصطلحي العنوان، وهما ركيزة

هذا البحث.

ولهذا جعلت المبحث الأول يجيب عن بعض التساؤلات فيما يخص التخريج وحصرتها في

بيان معنى التخريج وأهل له أصل في اللغة؟ وما هي إطلاقاته عند المحدثين.

أما المبحث الثاني فيجيب عن الأثر المقصود عند اللغويين، وعند علماء الحديث.

المبحث الأول : ماهية التخريج لغة واصطلاحا

ويشتمل هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: التخريج في الإصطلاح اللغوي.

المطلب الثاني: التخريج في اصطلاح المحدثين.

## المطلب الأول : التخرّيج في الاصطلاح اللغوي :

### 1- التخرّيج في الأصل اللغوي : مادة (خ ر ج) تدور في معناها على:

— الظهور والبروز<sup>(1)</sup>، و منه قوله تعالى : ﴿ كَزَمَرٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾<sup>(2)</sup> يقال: خَرَجَتْ خَوارج فلان: إذا ظهرت نجابته، وتوجه لإبرام الأمور وإحكامها<sup>(3)</sup>. و أما بقية إطلاقاته فأرى أنهما تنصرف إلى المعنى المجازي.

### 2- التخرّيج في المجاز اللغوي : له عدة إطلاقات لا تخرج عن المعنى الأصلي منها:

- أ- الجمع بين متضادين<sup>(4)</sup> : وفي هذا المعنى قال صاحب (القاموس) : "أرض مخرجة (كمنشقة) نبتها في مكان دون مكان ، وعام فيه تخرّيج : نصب وجذب " <sup>(5)</sup>. وخرج الغلام اللوح تخرّيجا : إذا جعله ضروبا و ألوانا ، يخالف بعضه بعضا<sup>(6)</sup>.
- ب- اسم لعبة لفتيان العرب : ولذلك قال صاحب (تاج العروس): "الخراج و التخرّيج كله لعبة لفتيان العرب"<sup>(7)</sup>، وكيفيتها، أن يمسك أحدهم شيئا بيده ويقول لسائرهم: أخرجوا ما في يدي.
- ج- التوجيه والتعليم والتدريب : يقال : خرّجه في العلم، وهو خرّيجه : بمعنى دربه وعلمه، وفي هذا يقول الشاعر :
- وخرجه صواريخ كل يوم      و قد جعلت عرائكها<sup>(8)</sup> تلين

1- ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ت عبد السلام محمد هارون ، بيروت ، دار الجليل: 1991م، مادة خرج، 2/175.

2- الفتح ، آية 29.

3- ابن منظور ، لسان العرب ، بيروت ، دار صادر ، د، ت، ط، مادة خرج ، 2/250، و ابن فارس ، المصدر السابق.

4- المصدر نفسه.

5- الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، بيروت ، دار الجليل ، د ت ط ، مادة خراج، 1/192.

6- الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، بيروت ، دار صادر ، المطبعة الخيرية ، 1306 هـ، مادة خرج 2/28-32، و الزمخشري ، أساس البلاغة ، ت عبد الرحيم محمود ، بيروت ، دار المعرفة للطباعة ، د ت ط ، مادة خرج 1/106، و الرازي ، مختار الصحاح ، ضبط و تعليق مصطفى ديب البغا ، الجزائر ، دار الهدى ، د ت ط ، مادة خرج ، 8/118.

7- الزبيدي المصدر السابق، 2/28.

8- العرائك: من فعل (عرك) أي أكثر جسده ليعرف السمين منه ، و عريكة البعير : سنامه إذا عركه الحمل و جمعها العرائك ، و رجل لين العريكة إذا كلن سلسا مطواعا منقادا ( المصدر نفسه ، مادة عرك 4/754).

د — الإستنباط: فيقال مثلاً: استخرج المسألة الفلانية بمعنى: استنبطها<sup>(1)</sup>.

هـ — التوجيه: فيقال: خرج المسألة الفلانية: أي بين لها وجهها صحيحاً<sup>(2)</sup>.

وبناء على ما سبق يتضح أن لفظ " التخرّيج " له عدة معانٍ في الاصطلاح اللغوي، إلا أنها جميعها تدور على الإظهار والإبراز، وهو أيضاً يعتبر و يعد قاسماً مشتركاً بينها وبين إطلاقات المحدثين، فهو أقرب المعاني للمعنى الإصطلاحي: وهذا ما سأطرق إليه في المطلب الثاني.

### المطلب الثاني: التخرّيج في إطلاقات المحدثين:

أما عند أئمة الحديث، فالتخرّيج عندهم بمعنى:

1- ذكّر صاحب المصنف الحديث بإسناده في مصنفه، وهذا ما يسمى بالإخراج وهو:

أ- الرواية بإبراز الحديث وإظهاره للناس، بذكر سنده ومنتنه: فيقال مثلاً: حديث أخرجه

البخاري، أو خرجه: بمعنى ذكر سنده ومنتنه فيكون قد أظهره للناس وأبرزه، قال

القاسمي: "كثيراً ما يقولون بعد سوق الحديث: "خرجه فلان أو أخرجه". بمعنى ذكره

فالمخرّج بالتشديد أو التخفيف لإسم فاعل هو: ذاكر الرواية كالبخاري"<sup>(3)</sup>.

و في هذا قال مسلم في مقدمة صحيحه: "فعلى نحو ما ذكرناه من الوجوه نؤلف ما سألت من

الأخبار عن الرسول - صلى الله عليه و سلم - فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث

متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخرّيج حديثهم"<sup>(4)</sup>.

و يغلب على ظني أنه يريد بقوله هذا رواية حديثهم بعدم إظهاره للناس وقوله أيضاً: "ثم إنّ إن

شاء الله مبتدئون في تخرّيج ما سألت وتأليفه..."<sup>(5)</sup>.

1- المصدر نفسه، 250/2.

2- المصدر السابق.

3- القاسمي، قواعد التحديث، ص 219.

4- مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي المسمى المنهاج، ت خليل مأمون شيخنا، بيروت، دار المعرفة، ط 1: 1997/1-16-17.

5- مسلم الجامع الصحيح بشرح النووي، 49/1.

ب- إخراج الأحاديث من بطون الكتب و سياقها من مروياته أو مرويات شيخه ، وهذا ما استنتجته من صريح قول السخاوي <sup>(1)</sup> في (فتح المغيث) حيث قال: "التخريج : إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء <sup>(2)</sup> والمشیخات <sup>(3)</sup> والكتب و نحوها و سياقها من مرويات نفسه.

2- الدلالة على مصادر الحديث الأصلية : وذلك بذكر من رواه من المصنفين ، والمتصفح لمؤلفي السيوطي ( الجامع الكبير و الجامع الصغير) يلمس هذا ، و لهذا قال المناوي في فيض القدير موضحا و مفسرا لقول السيوطي في (مقدمة جامع الصغير) حيث قال : " و بالغت في تحرير التخريج...." قال: "بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث

وفي هذا المعنى — عزو الحديث — عرف أبو شهبة التخريج بقوله: " عزو الأحاديث إلى من ذكرها في كتابه من الأئمة، وبيان درجتها من الصحة <sup>(4)</sup> والحسن <sup>(5)</sup> والضعف <sup>(1)</sup>» <sup>(2)</sup> وكذا عرفه

1- الإمام السخاوي : هو محمد بن عبد الرحمان بن محمد بن أبي بكر بن عثمان الحافظ شمس الدين أبو الخير السخاوي المصري الشافعي ، له من التصنيفات : طبقات المالكية ، عمدة الأصحاب في معرفة الألقاب ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث العراقي ( ولد سنة 830 و توفي بمجاور المدينة المنورة سنة 902) له ترجمة في : إسماعيل باشا ، هداية العارفين 16/6.

2- الأجزاء : جمع جزء و هو تأليف الأحاديث المروية عن رجل من الصحابة أو من بعدهم . ( الكتابي ، الرسالة المستنطرة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، علق عليها صلاح الدين محمد عويضة ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 : 1995، ص74، و محمد ضياء الرحمن الأعظمي، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، الرياض أضواء السلف، ط1، 1999، ص 14.

3- المشیخات : جمع مشيخة، و هي الكتاب المشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف و أخذ عنهم، أو أجازوه و إن لم يلقهم مع إسنادهم إلى مؤلفي الكتب، و قد يسمونه "فهرسا" أو يسمونه "كبتا" الكتابي، المصدر السابق ص 112، و سيد عبد الماجد الغوري، معجم المصطلحات الحديثية، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 2007، ص 732.

4- الصحة : الحديث الصحيح هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه و لا يكون شاذاً ، و لا معللاً له، و في هذه الأوصاف احتراز من المرسل و المنقطع ، و العضل و الشاذ و ما فيه علة قاذحة ، فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث و ذلك أنه جمع لقيود المعتبرة عند أئمة الحديث و هي : اتصال السند و عدالة الناقل ، و ضبطهم (العراقي ، التقيد الإيضاح ، ص 20 ) و انظر أيضا (الذهبي ، الموقظة في علم مصطلح الحديث ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ، بيروت ، دار البشائر الإسلامية ، ط 1 1405 ، ص 24)، و (صحيح مسلم بشرح النووي ، ت محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1995 ، ص 31/1) ، و (الجرجاني ، المختصر في أصول الحديث ، ت فؤاد عبد المنعم أحمد ، الإسكندرية ، دار الدعوة ، د ت ط ، ص 39).

5- الحسن : قال الحافظ بن كثير في تعريف الحسن : " لما كان الحسن مرتب بين الصحيح و الضعيف في نظر الناظر لا في نفس الأمر عسر التعبير عنه و ضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة " أنظر ( أحمد محمد شاكر ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1983 ، ص 35) و أنظر ( أبو لبابة حسين ، أصول علم الحديث بين المنهج و المصطلح ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ص 16-17-18).

و لذا اختلفت أقوالهم في حد الحديث الحسن فقد عرفه الإمام الترمذي بقوله : " و ما ذكرناه في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب ، و لا يكون شاذاً ، و يروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن ".

عرفه صبحي السامرائي بقوله : " هو عزو الحديث إلى مصدره أو مصادره من كتب السنة المشرفة وتتبع طرقه و أسانيده و حال رجاله و بيان درجته قوة و ضعفا"<sup>(3)</sup>.  
و هذين التعريفين اتخذهما خلدون الأحذب وسيلة الرد على محمود الطحان في معرض كلامه عن معنى التخريج فقد عرفه - محمود الطحان - بقوله : " التخريج هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده ثم بيان مرتبته عند الحاجة "<sup>(4)</sup> فقولته ( بيان مرتبته عند الحاجة ) يفهم منه أن درجة الحديث ليست أمرا جوهريا و أساسيا في التخريج. كيف لا والهدف من التخريج هو الحكم على الحديث صحة و ضعف وذلك بجمع طرقه للكشف عن علله.

ثم بين أن البغية من كتب التخريج تكمن في الحكم على الحديث صحة و ضعفا فقال: "وأهمية كتب التخريج تأتي أولا من بيان حال الأحاديث المخرجة من الصحة والضعف ويظهر تمكن

---

( ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، ت صبحي السامرائي ، بيروت ، عالم الكتب ط 2 ، 1985 ، ص 225 و ما بعدها ) ، و عرفه الخطابي بقوله : " الحسن منه ما عرف مخرجه و اشتهر رجاله و عليه مدار أكثر الحديث و هو الذي يقبله أكثر العلماء و يستعمله عامة الفقهاء ". ( معالم السنن شرح سنن أبي داود ، خرج آياته و رقم كتبه و أحاديثه و قارن أبوابه مع المعجم المفهرس عبد السلام عبد الشافي محمد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1998 ، ص 52 و ما بعدها ). و أنظر أيضا ( السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ، ت عبد الوهاب عبد اللطيف ، بيروت - دار الكتب العلمية ، ط 2 ، 1997 ، 1 / 153 و ما بعدها ) ، و ( محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري ، النقع الشذي في شرح جامع الترمذي ، دراسة و تحقيق و تعليق : د/ أحمد معن عبد الكريم ، الرياض ، دار العاصمة ، ط 1409 / 1 ، 228 و ما بعدها ).  
1- الضعف : الضعيف ما نقص عن درجة الحسن قليلا و رواه ليسوا بالمتروكين ( الذهبي ، الموقظة ، ص 28 ) و عرفه النووي بقوله : " الضعيف ما لم يوجد فيه شروط الصحة ، و لا شروط الحسن ، و أنواعه كثيرة منها : الموضوع ، و المقلوب ، و الشاذ و المنكر ، و المعلل ، و المضطرب ، و غير ذلك ".  
( محمد جمال الدين القاسمي ، قواعد الحديث من فنون مصطلح الحديث ، بيروت ، ص 54-55 ) ، و الزرقاني ، شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية في المصطلح ، تقدم نبيل الشريف ، بيروت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط 4 ، 1996 ، ص 32 . ( الأنباري ، الشذا الفياح في علوم ابن الصلاح ، ص 71 و ما بعدها ).

2- حاشية كتابه الوسيط في علوم و مصطلح الحديث ، ص 353 ، نقلا عن ابن خلدون الأحذب ، أسباب اختلاف المحدثين السعودية ، دار السعودية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 1985 ، 2 / 705 .

3- في مقدمة لتخريج أحاديث مختصر المنهاج للحفاظ العراقي ص 383 و المنشور في مجلة البحث العلمي و التراث الإسلامي الصادر عن كلية الشريعة في جامعة الملك عبد العزيز ، العدد الثاني من عام 1939 ، نقلا عن خلدون الأحذب ، أسباب اختلاف المحدثين 2 / 760 . و مجلة الرسالة الإسلامية ص 9 ، عدد 26 ، نقلا عن عبد الكريم إسماعيل صباح ، الحديث الصحيح و منهج علماء المسلمين في التصحيح ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط 1 ، 1998 ، ص 288 .

4- أصول التخريج و دراسة الأسانيد له ، الرياض ، مكتبة المعارف ، د ت ط ، ص 10 .

مؤلف التخريج في الحديث رواية<sup>(1)</sup> ودراية<sup>(2)</sup> من بحثه في بيان درجة الحديث من خلال استيفاء الكلام على طرقه والكشف عن علله<sup>(3)</sup>، والتحقيق في رجاله.

جرحا و تعديلا<sup>(4)</sup>، ولذا فإن قول الدكتور الطحان حفظه المولى " ثم بيان مرتبته عند الحاجة " يرده واقع الحال في كتب التخريج التي ذكرت مرتبة الحديث بعد ذكر مخرجه ، إما نصا أو إشارة كذكر أحد رواته بالضعف، أو ما يشير إلى قبول الحديث أو رده<sup>(5)</sup>.

### 3- الإختيار والانتخاب : وهذا ما استخلصته من قول الخطيب البغدادي: "إذا كان المحدث

مكثرا وفي الرواية متعسرا فينبغي للطالب أن ينتقي حديثه وينتخبه فيكتب عنه ما لا يجده عند

1- علم الحديث رواية : هو علم يعرف به أقوال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأفعاله وأحواله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها، فلا بد من معرفة رواية الحديث لمعرفة طرق الحديث التي تعرف بها ألفاظ المتن ومعانيها، ولأنه بذلك يعرف المتواتر والآحاد، وتعرف المتابعة والشاهد للحديث المحتاج إلى العاضد، كالصحيح لغيره والحسن لغيره، وكذلك تعرف بما زيادة الثقة إلى غير ذلك من الضرورات الملحة، وذكر القاضي عياض - رحمه الله- أن الوقوف على الطرق ومعرفة الروايات "إنما يتوصل إليه ويعرف بالتطلب والرواية والبحث، والتنقيب عنه، والتصحيح له، (القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ت السيد أحمد صقر، الناشر، دار التراث، القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس، ط 2، ص 7). وأنظر أيضا (التهانوي، قواعد في علوم الحديث، حققه وراجع أصوله وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، حلب، باب الحديد، مكتبة النهضة، ط 3، في لبنان، 1971، ص 22)، و(السيوطي، تدريب الراوي، 410/1).

2- علم الحديث دراية :هو علم بالقوانين يعرف بها المقبول من المردود من المرويا، و به تعرف أنواع الرواية وأحكامها و شروط الرواة، واستخراج معانيها، وبالجملة كل ما يتعلق بالقبول والرد. ينظر (السيوطي، تدريب الراوي 40/1، و التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ص 23).

3- العلل : ج علة و هي عبارة عن سبب غامض خفي قادح في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه، و قد تقع العلة في الإسناد و هو الأكثر، و قد تقع في المتن، و هذا النوع من العلم من أجل علوم الحديث وأدقها وإنما يتمكن من أهل الحفظ و (ابن حجر، نزهة النظر بشرح نخبة الفكر في مصطلح حديث أهل الأثر، علق عليه أبو عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدمي، الجزائر، شركة الشهاب، دت ط، ص 19، والعراقي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، حققه وعلق عليه محمد ربيع، بيروت مؤسسة الكتب العلمية، ط 1، 1995، ص 102، و التهانوي، قواعد في علم الحديث، ص 43-44). و (أبو لبابة حسين، أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح، ص 23).

4- علم الجرح والتعديل: هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول روايتهم أو ردها. (محمد عجاج الخطيب المختصر الوجيز في علوم الحديث، ص 103)، و هو يضم شرطين: =

= الجرح لغة : مصدر يجرح جرحا، أي أثر فيه بالسلاح، و يقال جرح الحاكم الشاهد، إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره، و قد قبل ذلك في غير الحاكم أيضا. (ابن منظور، لسان العرب، مادة جرح 423/1). و في الاصطلاح: هو بيان لعبوب رواة الحديث التي لأجلها تسقط عدالتهم و يكون حديثهم من عداد الضعاف. (محمد الأعظمي دراسات في الجرح والتعديل، بيروت، عالم الكتب، ط 1، 1995، ص 41). و التعديل : العدالة لغة : مصدر عدل، يقال : عدل فلان عدالة و عدولة فهو عادل، أي رضا و مقنع في الشهادة، و أما العدل الذي هو ضد الجور، فيقال عدل، يعدل، عادل، و في اللسان : العدالة ما قام في النفوس أنه مستقيم و هز ضد الجور، يقال : فلان من أهل العدالة، أي من أهل العدل و هو الحكم بالحق، و العدل من الناس، و تعديل الشيء تقويمه. (ابن منظور، لسان العرب، مادة عدل، 11 / 430).

العدالة اصطلاحا : هو وصف متى التحق بالراوي أو الشاهد اعتبر قولهما و أخذ به. (محمد الأعظمي، دراسات في الجرح و التعديل، ص 156).  
5- أسباب اختلاف المحدثين، 2 / 706.

غيره، وينتخب المعاد من روايته... وأما من لم يتميز للطالب معاد حديثه من غيره، وما يشارك في روايته مما ينفرد به فالأولى أن يكتب حديثه على الإستيحاب دون الإنتخاب والإنتقاء<sup>(1)</sup>.  
و يكون التخريج بمعنى الإنتقاء الذي يأتي بالجديد وفي هذا المعنى قال البخاري: "لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر"<sup>(2)</sup>.

**4- التصنيف :** وذلك أن يصنف مصنف لنفسه كتابا يذكر فيه أسماء شيوخه ، أو أحاديث يرويها بإسناده إلى الرسول - صلى الله عليه و سلم - و ييوباها وفق منهج معين و هذا ما استشفه من قول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه : " ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت و تأليفه على شريطة سوف أذكرها لك "<sup>(3)</sup> فقله على ( شريطة ) أي على ميزة وخاصية يختص بها مؤلفه الذي صنّفه عن بقية المؤلفات ، فلفظ ( تخريج ) هنا بمعنى التصنيف و التأليف - كما يبدو لي - ، و ما يؤكد كلامي قوله في موضع آخر : " صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة "<sup>(4)</sup>، مما يجعلني أقول : إن التخريج في النص الأول يساوي التصنيف في النص الثاني ، و في هذا المعنى أيضا حكى ابن دقيق<sup>(5)</sup> العيد - و هو في معرض كلامه عن آداب طالب الحديث - حيث قال : " و ليذاكر بما عنده ، و يشتغل بالتصنيف و التخريج ، فهو من أعظم الأشياء عوننا له على الحفظ "<sup>(6)</sup>.

---

1- الإنتخاب: هو اختيار الطالب بعض أحاديث الشيخ ليسمعها ويكتبها عنه الغوري معجم المصطلحات الحديثية، ص 170، وعرفه الشريف حاتم بن عارف العوني في كتابه (المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، بيروت، دار المعرفة للنشر والتوزيع، ط 1، 1997، 790/2 - 791، بقوله (وهو أن يتطوع أن يكلف أحد النقاد العارفين بالإطلاع على أصول أحد المحدثين المكثرين من الروايات والسماع ليختار منها الأحاديث الفوائد).  
2- ابن حجر، هدي الكساري مقدمة فتح الباري، سبيروت، دار إحياء التراث العربي، ص 5.  
3- مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي المسمى المنهاج، 9/1.  
4- المزي، تهذيب الكمال، في أسماء الرجال، حققه و ضبط نصه و علق عليه د/ بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 6، 1994، 1/ 168.  
5- ابن دقيق: هو الإمام الفقيه الحافظ، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي، صاحب التصانيف، ولي قضاء الديار المصرية. له من التصانيف: شرح العمدة، و الأمام في الأحكام، و الإلمام و الاقتراح في علوم الحديث. (توفي سنة 702). و له ترجمة في السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 516. و الصفدي، الوافي بالوفيات، 4 / 193، و (ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق مأمون بن محي الدين الجنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1996، ص 411، 2/ 566.  
6- الاقتراح في بيان الاصطلاح، ت عامر حسن صبري، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط 1، 1996، ص 255.

والمتصفح لكتاب ( الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع ) للخطيب البغدادي يجد أنه أطلق لفظ ( التخريج ) و قصد به هذا المعنى حيث قال : " من العلماء من يختار تصنيف السنن و تخريجها على الأحكام و طريقة الفقه ، و منهم من يختار تخريجها على المسند ، و ضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض " (1).

5- اللحق وهو إثبات شيء ساقط من الكتاب في حواشيه بطريقة معينة (2).

ذكر القاضي عياض كيفية التخريج بهذا المعنى فقال : " أحسن وجوهها ما استمر عليه العمل عندنا - يريد بالمغرب- من كتابة خط بموضع النقص صاعدا إلى تحت السطر الذي فوقه ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية انعطافا يشير إليه ثم يبدأ في الحاشية باللحق مقابلا للخط المنعطف بين السطرين ، و يكون كتابها صاعدا إلى أعلى الورقة ، حتى ينتهي اللحق في سطر هناك أو سطرين أو أكثر على مقداره و يكتب في آخره " صح " و بعضهم يكتب في آخره بعد التصحيح " رجع " و بعضهم يكتب " انتهى اللحق " (3)، أما فائدته فنستشفها من قول الخطيب في كتابه الجامع باب الاستدلال بالضرب و التخريج على صحة الكتاب حيث أورد قول الشافعي إذ يقول فيه : " إذا رأيت الكتاب فيه إحقاق و إصلاح فاشهد له بالصحة " (4)، وأيضا نجد نجد الخطيب قد روى بإسناده إلى أبي نعيم قولاً يقول فيه : " إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مسججا - يعني كثير التغيير - فأقرب به من الصحة " (5).

وأرى أن التخريج بهذا المعنى يشبه ما يسمى اليوم بعملية تحقيق المخطوطات فقد وقفت على قول لمحقق كتاب ( الجامع الصحيح لسنن الترمذي ) (6) وذلك أثناء حديثه عن كيفية تصحيح الكتب

---

1- الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع ، قدم به و حققه و خرج أخباره و علق عليه و وضع فهرسه محمد عجاج الخطيب ، بيروت ، مؤسسة الرسالة، ط 4 ، 1996 ، 2 / 430.

2- المحدث الفاضل، ص 606، والغوري، موسوعة علوم الحديث وفنونه، 437/1

3- الإلماع ، ص 162.

4- الجامع لأخلاق الراوي ، 435/1.

5- الخطيب ، المصدر السابق.

6- الترمذي ، الجامع الصحيح ( المقدمة ) ، تحقيق و شرح أحمد محمد شاكر ، بيروت ، دار عمران ، د ت ط ، 32/1.

وتحقيقها تعرض إلى بيان قواعد التصحيح المتبعة في عملية التحقيق فكان من ضمن ما ذكر كيفية تخريج الساقط في الحواشي و تصحيح التصحيفات<sup>(1)</sup>.

هذا وبعد عرضي لأهم إطلاقات المحدثين على معنى التخريج أخلص إلى أن التخريج تطور عبر مراحل تدوين الحديث كما قال عبد المهدي عبد القادر في كتابه (طرق تخريج الحديث) على النحو التالي:

**أولاً: التأليف والتصنيف:** وهو ذكر الأحاديث بأسانيدھا وهو صنيع أصحاب السنن.

**ثانياً: الإنتقاء والإختيار:** وهو صنيع البخاري في صحيحه حيث اختار الأحاديث.

**ثالثاً: الاستخراج:** وهو ذكر أسانيد أخرى لأحاديث كتاب ذكرت أسانيدھ مع الإلتقاء مع شيخ من شيوخه، بغية التقوية في الاسناد والزيادة في المتن.

**أولاً: مرحلة التأليف والتصنيف:** في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث وهذه المرحلة تسمى بمرحلة المسانيد<sup>(2)</sup>، وكان التخريج في هذه الفترة بمعنى التصنيف.

---

1- **التصحيح:** في اللغة يدور على معنى الخطأ و تغيير اللفظ حتى يتغير المراد بسبب خطئه في قراءته، قال ابن منظور: "التصحيح: الخطأ في الصحيفة قال و ما المصحف و الصحفي الذي يروي الخطأ ع قراءة الصحف بأشباه الحروف". (لسان العرب، 9/187).

و التصحيح عند علماء الحديث: (تحويل الكلمة من الهيئة المتعارف إلى غيرها). (السخاوي فتح المغيب، 72/3). و يقع ذلك بسبب اعتمادهم في تلقي العلم من الصحف و في الكتاب من غير سماع من أفواه الشيوخ. قال ابن كثير: "فقد وقع من ذلك شيء كثير لجماعة من الحفاظ وغيرهم ممن ترسم بصناعة الحديث و ليس منهم. و قال أيضا: "و أكثر ما يقع ذلك لمن أحد الصحف، و لم يكن له شيخ حافظ يوقفه على ذلك". (أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، ص 170) و ينظر (العسكري، تصحيفات المحدثين، ضبطه و صححه أحمد عبد الكافي، بيروت، دار الكتب العلمية ط1، 1998، ص8).

و مما يجدر الإشارة إليه أن المتقدمين من علماء الحديث لم يفرقوا بين التصحيح و التحريف و قد جعلوا المصحف و الحرف مترادفين. (أنظر أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث، ص 172)، و أول من فرق بينهما الحفاظ ابن حجر فقد قال:

"و إما كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف و إن كان بالنسبة إلى الشكل فالحرف". (نزهة النظر، ص 49)، و جعل بعضهم أحدهما أعم من الآخر فقد قال الدكتور محمد محمد السماحي بعد ذكر أمثلة التصحيح عند ابن الصلاح: "و الحاصل أن ابن الصلاح جعل المصحف أعم من الحرف عند ابن حجر، بل أعم من المصحف و الحرف و عنده إذ يشمل تغيير حرف بحرف بل كلمة بكلمة، بل يعم اللفظ و المعنى و تصحيح البصر و السمع". (المنهج الحديث في علوم الحديث، ص 234).

2- ينظر (رفعت فوزي عبد المطلب، مناهج المحدثين الأسس والتطبيق، دار السلام، مصر، ط1، 2008)

ثانيا: مرحلة تدوين الحديث: في القرن الثالث وفيه أخرج البخاري كتابه الجامع الصحيح، وقد اعتبر خطوة جديدة في تصنيف الحديث، فهو انتقى واختار الأحاديث الصحيحة المتصلة الإسناد برواية الثقات عن الثقات واشترط في ذلك اللقيا والسماع معا، فالتخريج في هذه المرحلة بمعنى الانتخاب والإنتقاء، وتبعه في ذلك تلميذه مسلم، ثم بمعنى الاستخراج وهو ذكر أسانيد أخرى لأحاديث مصنف ذكرت أسانيد مع الإلتفاء في شيخ من شيوخه بغية التقوية في الإسناد والزيادة في المتن.

ثالثا: مرحلة ما بعد التدوين: أصبح التخريج هو عزو الاحاديث إلى مصادرها الأصلية مع بيان الحكم عليها ككتاب "التخليص الكبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير لابن حجر" و "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار وتخريج ما في الإحياء من الأخبار للحافظ العراقي". وهذا ما ذهب إليه عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي في كتابه طرق تخريج الحديث حيث قال: "ويبدو لي — والله أعلم — أن التخريج تطور على النحو الذي رتب عليه تعريفاته فكان: أولا: ذكر الاحاديث بأسانيدها، وربما ناقش المؤلف أحوال الإسناد، وربما المتن، يتضح هذا جليا لمن راجع سنن الترمذي، وكذا سنن أبي داود وغيرها.

ذكر أسانيد أخرى لأحاديث كتاب ذكرت أسانيد من باب التقوية في الإسناد والزيادة في المتن. بعد أن دونت السنة واستقرت في بطون الكتب أصبح<sup>(1)</sup> التخريج عزو الأحاديث إلى الكتب الموجودة فيها مع بيان الحكم عليها.

أما عند المعاصرين، فقد عرفه سعد بن عبد الله آل حميد تعريف مختصر بأنه: "عزو الحديث إلى من أخرجه من الأئمة، فيقال: أخرجه البخاري، أخرجه مسلم وهكذا" من غير أن يفصل كيفية التخريج.

وعرفه د/ بكر بن عبد الله أبو زيد في كتابه (التأصيل لأصول التخريج) بأنه: "معرفة حال الراوي والمروي ومخرجه وحكمه صحة وضعفا بمجموع طرقه وألفاظه"<sup>(1)</sup>.

1- سعد بن عبد الله آل حميد، طرق تخريج الحديث، اعتنى بها أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك، دار علوم السنة للنشر، الرياض، ط1، 200، ص 5.

كما عرفه أ/ حمزة عبد الله المليباري وسلطان العكايلة، بأنه: "هو كشف مظان الحديث من المصادر الأصلية التي تعتمد في نقله على الرواية المباشرة، لمعرفة حال روايته من حيث التفرد والموافقة، أو المخالفة"<sup>(2)</sup>.

كما عرفه د/ عماد علي جمعة في كتابه (أصول التخريج ودراسة الأسانيد الميسرة بأنه: "الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته مع بيان مرتبته عند الحاجة"<sup>(3)</sup>.

وهو نفس تعريف الطحان إلا أنه حذف لفظ (بسنده) فقد عرفه الطحان بأنه: "الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة"<sup>(4)</sup>، وأما د/ إسلام محمود درباله فقد عرفه في كتابه (موسوعة علوم الحديث) بأنه "عزو الحديث إلى مصادره الأصلية المسندة، فإن تعذرت، فإلى الفرعية المسندة، فإن تعذرت فإلى الناقله عنها بأسانيدھا مع بيان مرتبة الحديث غالباً"<sup>(5)</sup>.

والملاحظ أن كل التعاريف التي أوردتها تخرج من مشكاة واحدة، إلا أن الدكتور الطحان ركز في تعريف التخريج على العزو إلى المصادر الأصلية دون دراسة الأسانيد لذلك قال وبيان مرتبته عند الحاجة أي درجته من الصحة والضعف مع أن هذا هو الهدف من التخريج.

اما أنا فأقول وبالله التوفيق: ( التخريج هو جمع المرويات المتوافقة لفظاً أو معنى من مظاهها الأصلية ثم دراستها سنداً وامتناً للحكم عليها قبولاً أو رداً ).

— المناسبة بين المعنى الإصطلاحي للتخريج والمعنى اللغوي.

تكمن علاقة التعريف الاصطلاحي باللغوي، في أن المخرج عندما يقوم بتخريج حديث لا يعرف مصدره ولا درجته، أو يعرف مصدره ولا تعرف درجته بأن ترك هذا الحديث على إحدى هذه

- 
- 1- بكر بن عبد الله أبو زيد، التأهيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل السعودية، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط1، 1913، 52/1.
  - 2- حمزة عبد الله المليباري وسلطان العكايلة، كيف ندرس علم التخريج الحديث منهج مقترح لتطوير دراسته، ص 28.
  - 3- عماد علي جمعهن أصول التخريج ودراسة الأسانيد الميسرة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 2004، ص5.
  - 4- محمود الطحان، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، مكتبة المعارف، الرياض، ط3 1996، ص 10.
  - 5- اسلام محمود درباله، موسوعة علوم الحديث، مصر، مكتبة الإيمان، ط 2008، ص 415.

الحالات فسيبقى محتفياً مستورا عن الناس، وأما إذا أخرج هذا الحديث وأظهر للناس ببيان مصدره ودرجته فحينئذ يصبح بارزا ظاهرا للعيان.

فالعلاقة بين المعينين اللغوي والإصطلاحى هو الظهور البروز.

### المطلب الأول: الأثر في الاصطلاح اللغوي:

الأثر لغة: مشتق من فعل أثر، جمع آثار وأثور، وهو يدور على ثلاثة معان أصلية وهي: رسم الشيء الباقي<sup>(1)</sup>، وتقديم الشيء<sup>(2)</sup> وذكر الشيء<sup>(3)</sup> كما يطلق ويراد به:

— الأجل: ومنه قول الشاعر: والمرء ما عاشا ممدود له أثر

لا ينتهي العمر حتى ينتهي الأثر

والشاهد في هذا البيت قوله (حتى ينتهي الأثر) وهو الأجل<sup>(4)</sup> ومنه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم —: "من سره أن يبسط عليه رزقه أو ينسأ له في أثر فليصل رحمه"<sup>(5)</sup> فقوله (ينسأ له في أثره) بمعنى يؤخر له في أجله ويبارك له في عمره.

السنة: وسنن النبي — صلى الله عليه وسلم آثاره<sup>(6)</sup>، ومنه قولهم وجدت ذلك في الأثر، قال تعالى:

تعالى: ﴿وَنُكِّبْ مَا قَدَّمُوا وَأَنَامَهُمْ﴾<sup>(7)</sup>.

— الخبر: ومنه قولهم: فلان من حملة الآثار، بمعنى الأخبار<sup>(8)</sup>.

1- ابن منظور، لسان العرب، مادة أثر 6/4، والفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة أثر، 375/1، والزبيدي، تاج العروس، مادة أثر 3/4.

2- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة أثر 53/1، وابن منظور، المصدر السابق.

3- ابن فارس، المصدر السابق.

4- ابن منظور، المصدر السابق.

5- متفق عليه، حيث أخرجه البخاري الصحيح، كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق/ برقم 2067 وفي كتاب الأدب، باب ما يبسط له في الرزق بصلة الريم 9517 برقم 5985 ومسلم في الصحيح، كتاب البر والصلة، باب الرحم والتحریم قطيعتها، 1982/4، برقم 20، 21.

6- ابن منظور، المصدر السابق، 6/4.

7- سورة يس، آية 12.

8- الزبيدي، تاج العروس، 4/3.

— العلامة: لذلك يقال للمعالم الآثار<sup>(1)</sup>.

— النقل والرواية: فالأثر مصدر قولك أثرت الحديث إذا ذكرته عن غيرك ورويته<sup>(2)</sup>، ويقال حديث مأثور أي تناقلته جماعة بعد جماعة .

— الإستفتاء والإتباع: ومنه قولهم: جئت في أثره وإثره، تبعته عن قرب وغيرهما<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثاني: الأثر في إطلاقات المحدثين

تناول المحدثون مصطلح (الأثر) بإطلاق وتقييد، فكان عند بعضهم، يطلق ويراد به جميع الرويات، المرفوعة منها والموقوفة والمقطوعة، فالأثر عندهم مرادف للحديث والخبر<sup>(4)</sup> ولا يخص بما أضيف أضيف للصحابة والتابعين.

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحة: "ودلت السنة عن نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق وهو الأثر المشهور عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم —: "من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين"<sup>(5)</sup>، فأطلق على الحديث المرفوع أثرا.

وقد جزم النووي أنه المذهب المختار عند الجمهور، ولهذا قال في كتابه (التقريب): "وعند المحدثين كل هذا يسمى أثرا"<sup>(6)</sup> وقصد المرفوع والموقوف على حد سواء.

وقال عقب شرحه لقول مسلم السابق: "فهو جار على المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم، واصطلح عليه السلف وجماهير الخلف وهو أن الأثر يطلق على المروي مطلقا سواء كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي"<sup>(7)</sup>.

1- المصدر نفسه.

2- ابن منظور، المصدر السابق، الفيروز آبادي، القاموس المحيط مادة أثر، 375/1.

3- الزمخشري، أساس البلاغة، مادة أثر، ص 2، والرازي، مختار الصحاح مادة أثر، ص 12، وابن منظور لسان العرب، والفيومي المصباح المنير ص8، والجوهري الصحاح في اللغة والعلوم 7/1.

4- محمد جمال الدين القاسمي، قواعد الحديث من فنون مصطلح الحديث، ص 61، ومحمد محمد السماحي، غيث المستغيث في علم مصطلح الحديث ص 7-8 والسخاوي، فتح المغيث 108/2.

5- في مقدمة صحيحة بشرح النووي المسمى المنهاج، ت خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط4 1418 — 1997، 22/1.

6- المصدر نفسه، 23/1.

7- النووي، التقريب مع تدريب الراوي للسيوطي، 184/1 — 185.

وإلى هذا ذهب الإمام الطحاوي، فجعل كتابه الموسوم بـ "شرح معاني الآثار، يضم المرفوع والموقوف وهو القائل في مقدمة كتابه هذا "سألني بعض أصحابنا من أهل العلم أن أضع كتاب أذكر فيه الآثار المأثورة عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في الأحكام...".<sup>(1)</sup>

— أما عند فقهاء خراسان، فالأثر عندهم يشمل الموقوف فقط، وهذا فيما حكاه ابن الصلاح<sup>(2)</sup> عنهم، وهو قول بعض فقهاء الشافعية، حيث يقول الإمام الشافعي في كتابه (الرسالة): "وأما القياس فإنما أخذناه استدلالاً بالكتاب والسنة والآثار"<sup>(3)</sup>، وعلى هذا المنهج كثير من المحدثين الذين الذين يطلقون الأثر على أقوال الصحابة رضوان الله عليهم"<sup>(4)</sup>.

وأما عند ابن حجر حيث قال في نزهة (النظر) : " ويقال (للآخرين) أي الموقوف والمقطوع أثر"<sup>(5)</sup> فالأثر عنده يشمل الموقوف و المقطوع معا دون المرفوع ، وهذا الذي اخترته ، واعتمدت عليه في هذا البحث و ما جاء من المرفوع فمن باب تعارض الوقف ، والوصل والإرسال.

وبناء على ما سبق أرى أن التعريف المناسب هو ما خص به ابن حجر الأثر و قيده بالموقوف والمقطوع فمعنى الأثر عندي : " كل ما أضيف إلى الصحابة و التابعين ومن دونهم من أقوال وأفعال أو تقريرات ولم يتجاوز بها إلى النبي ﷺ وكان خاليا من قرينة الرفع سواء كان الإسناد متصلا أو منقطعا ، صحيحا كان أو ضعيفا".

1- الطحاوي، شرح معاني الآثار، 11/1

2- ابن الصلاح المقدمة ص 27، والعراقي، التقييد والإيضاح، ص 57، وأحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ص 43.

3- الشافعي، الرسالة، ت أحمد شاكر، ص 218.

4- السخاوي، فتح المغيب، 108/2، والعراقي، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، ص 57، وابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح ص 181.

5- ص 69.

# المفصل الأول

## الآثار الواردة في مسائل التفويض في الطلاق

المبحث الأول: مسألة تفويض الطلاق إلى غير الزوجة.  
المبحث الثاني: مسألة تفويض أو تمليك المرأة بتطبيق نفسها.

### تمهيد :

يشترط في المطلق الذي له إيقاع الطلق أن يكون:

1- زوجا للمطلقة، أو مفوضا من قبله بالطلاق، وهذا المفوض إما أن يكون الزوجة نفسها أو يكون شخصا آخر غير الزوجة.

أما تفويض المرأة بتطليق نفسها فإما يكون بلفظ التمليك كأن يقول لها: (أمرك بيدك أو ملكتك أمرك) ونحوها من الألفاظ الدالة على التمليك، أو أن يكون التخيير كأن يقول لها (خيرتك بين البقاء معي أو مفارقتي، أو اختاري نفسك) وغيرها.

وأما تفويض الزوج لغير الزوجة، فإن هذا الغير إن أوقع الطلاق وقع.

وبناء على هذا جعلت هذا الفصل يحوي على مبحثين:

المبحث الأول: مسألة تفويض الطلاق إلى غير الزوجة.

المبحث الثاني: مسألة تفويض أو تمليك المرأة بتطليق نفسها.

## المبحث الأول: مسألة تفويض الطلاق إلى غير الزوجة.

### تمهيد:

تفويض الطلاق؛ هو جعل الزوج حق إنشاء الطلاق لغيره، وهو إنابة الزوج عنه غير الزوجة بتطبيق امرأته بأن يقول له: (وكلتك في طلاق زوجتي) فإن قبل الوكيل الوكالة ثم قال لزوجة موكله: (أنت طالق) وقع الطلاق.

وقد صدر في هذه المسألة مجموعة من فتاوى الصحابة والتابعين تحتاج إلى تمحيص صحيحها من ضعيفها، وهذا ما حاولت فعله من خلال دراسة مجموعة من آثار فقهاء الصحابة والتابعين. وكان هذا المبحث يحوي مجموعة من المطالب، وهي:

المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: أثر إبراهيم النخعي.

المطلب الرابع: أثر عامر الشعبي أبو عمرو الكوفي.

المطلب الخامس: ابن شهاب الزهري.

المطلب السادس: أثر حماد بن أبي سليمان، أبو إسماعيل الكوفي.

المطلب السابع: أثر معمر بن راشد.

المطلب الثامن: أثر الحسن البصري.

المطلب التاسع: أثر الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة.

المطلب العاشر: أثر عطاء بن أبي رباح.

المطلب الحادي عشر: أثر طاوس بن كيسان اليماني.

المطلب الثاني عشر: أثر سفيان الثوري أبو عبد الله.

المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب، أبو حفص العدوي المدني،

أمير المؤمنين (ت23)

متن الأثر: "عن رجل جعل أمر امرأته بيد رجل، فطلقها ثلاثاً، قال عمر: واحدة ولا مرجعته عليه"<sup>(1)</sup>

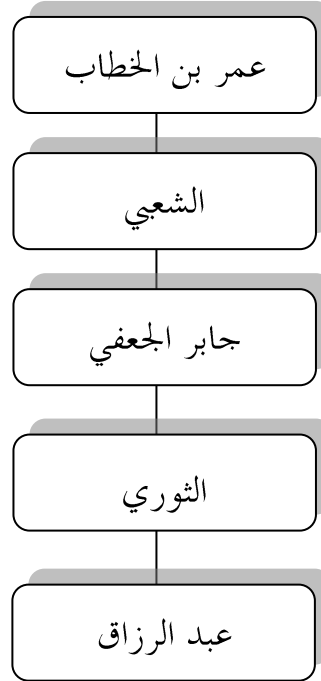
مدلول الأثر: جاء عن الصحابي الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مسألة الرجل يجعل أمر امرأته بيد رجل غيره، فيطلقها ثلاثاً، أنها تقع طلقة واحدة بائنة.

وقد ورد أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه في هذه المسألة من طريق واحد حسب تتبعي ولمعرفة صحة هذه الرواية أخرجها وأدرس حال إسنادها.

أولا التخريج

رواه عبد الرزاق<sup>(2)</sup> - صاحب المصنف - عن الثوري عن جابر قال : سألت الشعبي عن رجل

جعل أمر امرأته بيد رجل، فطلقها ثلاثاً، قال عمر " واحدة ، ولا مرجعته عليها".



1- أماكن تواجده معلقاً : الهندي ، كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال ، ضبطه وفسر غريبه بكري حبان ، بيروت مؤسسة الرسالة ، ط 1993 ، 668/9 رقم 27902.

2- في مصنفه، ت حبيب الرحمن الأعظمي ، بيروت، المكتب الإسلامي ط1، 1972، كتاب الطلاق ، باب الرجل يملك امرأته غيرها، 3/7 برقم 11945.

### ثالثا : الدراسة

هذا الإسناد لم يسلم من أمرين :

1- الانقطاع الحاصل بين الشعبي - وهو عامر بن<sup>(1)</sup> شراحيل ، أبو عمرو الكوفي ، روى عن شريح وعكرمة وأبي هريرة وجماعة ، وروى عنه الثوري وداود بن أبي هند وجابر ابن يزيد وآخرون، وثقة أئمة الحديث، كابن معين<sup>(2)</sup>، وأبي زرعة<sup>(3)</sup> والعجلي<sup>(4)</sup>، وابن سعد<sup>(5)</sup>، وغيرهم ، وعمر بن الخطاب<sup>(6)</sup> وذلك أن عامر ولد سنة سبع عشرة<sup>(6)</sup> لأنه ولد عام الجلولاء<sup>(7)</sup> ، وقيل سنة عشرين وقيل غير ذلك<sup>(8)</sup>، وأيا كان تاريخ ولادته هو الصحيح، يكون عامر قد أدرك من حياة عمر ثلاث أو أربع أربع سنوات، فإسناده عنه منقطع ولاشك في ذلك لأن التاريخ أكده ، وهذا ما يسمى بالإرسال، فالراوي إذا روى عن من لم يسمع منه، إما أن يكون ذلك انقطاعا واضحا ويظهر ذلك بعدم وقوع المعاصرة بين الراويين إطلاقا ، وإما أن تكون المعاصرة متحققة فتكون هناك واسطة في الإسناد قد سقطت.

- 1- ترجمته موجودة في : ابن سعد، الطبقات الكبرى، بيروت، دار صادر، د ت ط ، 246/6، والعجلي ، تاريخ الثقات ( يترتب الهشيمي وتضمنات ابن حجر) ، أصله وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد المعطي قلعي، بيروت ، دار الكتب العلمية، ط 1، 1984م. ص 243، 244، برقم 751، وابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، د.ت.ط ، 411/3 رقم 411-412، والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه وضبط نصه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة ، ط4، 1985م، 28/14 برقم 3042.
- 2- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ، 323/6.
- 3- المصدر نفسه ، 324/6.
- 4- تاريخ الثقات له، 243، 244.
- 5- طبقاته، 246/6.
- 6- حكاة قتاده ( البخاري، التاريخ الصغير، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، حلب ، دار الوعي ، ط 1976، 49/1، وخليفة بن خياط، التاريخ، راجعه وضبطه ووثقه ووضع حواشيه وفهرسه مصطفى نجيب فواز وغيره بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1، 1995م، ص 75)
- 7- جلولاء: بلدة ببغداد في طريق خراسان، بينها وبين خانقين سبعة فراسخ، وبها كانت الواقعة المشهورة على الفرص للمسلمين سنة 16 وقيل 17 فاستباهم المسلمون ، فسميت جلولاء الواقعة بما أوقع بهم المسلمون ، وقيل سميت جلولاء ، بما جللها من قتالهم فهي جلولاء الواقعة ( ينظر : ياقوت الحموي ، معجم البلدان، 181/2، رقم 3198) ، (و خليفة بن خياط ، التاريخ، ص 75) (و عبد الله بن أسعد اليافعي ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان وضع حواشيه خليل منصور، بيروت ، دار الكتب العلمية ط1: 1997، 63/1).
- 8- ابن منظور ، تاريخ دمشق ، ت روجيه النحاس ، دمشق ، دار الفكر ط1، 1988، 263/11.

2 - الضعف، وهذا لضعف جابر يزيد<sup>(1)</sup> الجعفي، أبو عبد الله، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد. روى عن: طاووس بن كيسان، وعامر الشعبي، وعطاء بن أبي رباح وآخرين. وروى عنه: شعبة بن الحجاج، والثوري، وشريك بن عبد الله وجماعة. قال يحيى بن سعيد عن إسماعيل بن أبي خالد قال الشعبي: "يا جابر لا تموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ قلل إسماعيل: فما مضت الأيام والليالي حتى أتهم بالكذب"<sup>(2)</sup>. وهذا فيه دليل على أن الشعبي كان لا يرضاه.

وقال ابن سعد: "وكأنه يدللس، وكان ضعيفا جدا في رأيه وروايته"<sup>(3)</sup> كما ضعفه غير واحد من علماء الجرح والتعديل منهم: أبو حاتم<sup>(4)</sup>، وابن معين<sup>(5)</sup>، والدارقطني<sup>(6)</sup>، وفي موضع آخر قال عنه ابن معين: لا يكتب حديثه، ولا كرامة"<sup>(7)</sup>.

وحاشا لعلماء هذه الأمة أن يتجمعوا على باطل، وزيادة على تضعيف من ضعفه فقد وصفوه بوصمة التدليس، حيث عدّه ابن حجر<sup>(8)</sup> ضمن المرتبة الخامسة من المدلسين وهي مرتبة من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع وفي هذا الإسناد قد انتقت عنه شبهة التدليس لأنه هو من سأل الشعبي عن هذه المسألة وأما ضعفه فلا يمكن التحرز منه هنا.

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 345/6، ويحيى، التاريخ برواية الووري، دراسة وترتيب وتحقيق د/أحمد نور سيف، مكة، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1979، 76/2. والدارمي، تاريخه عن ابن زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديهم، تحقيق أحمد محمد أبو سيف، دار المأمون للتراث، د.ت. ط. رقم 218. والنجاري، التاريخ الكبير، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت. ط. رقم 210/2، 2223، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 497/2 رقم 2043، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر، ط3، 1988، 113/2 رقم1، والدارقطني، الضعفاء والمتروكين، ت. صبحي البدري السامرائي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1986 ص 72 رقم 142. وابن شاهين، تاريخ الضعفاء والكذابين، ت. عبد الرحيم محمد أحمد القشقرقي، ط1، 1989، ص 65، رقم 88. وأبو بكر المقدمي، كتاب التاريخ وأسماء المحدثين وكتابهم، تحقيق إبراهيم صالح، دار ابن العماد، ط1، ص 43 برقم 143، ومحمد بن علي الحسيني، كتاب التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشر، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، ط1، 1997، 225/1 برقم 870.

2- البخاري، التاريخ الكبير، 211/2.

3- الطبقات، 345/6.

4- الجرح والتعديل، 497/2.

5- الدرامي، تاريخه رقم 218.

6- الضعفاء والمتروكين له، 497/2.

7- أحمد بن حنبل، الجامع في العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله بن أحمد المروزي والميموني، وأبو الفصل، فهرسه واعتنى به محمد حسام بنيطون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1991، 62/1 برقم 545.

8- ابن حجر، طبقات المدلسين (أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) ت د/عاصم بن عبد الله القريوني

وقد ذكره ابن شاهين في كتابه (المختلف فيهم) وبعد أن ذكر أقوال من جرحه أعقب بقوله: "هذه الروايات في جابر مختلفة جدا، يقول الثوري: "لم أر أوزع منه في الحديث"، ويقول أيوب السخيتي: "هو كذاب"، ويقول زائدة وأبو حنيفة: "هو كذاب"، ويقول يحيى بن معين كذلك، وأقل ما في أمر هذا الرجل، أن يكون حديثه لا يحتج به إلا أن يروي حديثا يشاركه فيه الثقات، فإذا انفرد هو بحديث لم يعمل به لتفضيل سفيان له"<sup>(1)</sup>

وأما رواية سفيان الثوري الثقة عن جابر الجعفي الضعيف، فلأن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، قال ابن حبان: "فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري، روى عنه [ جابر ] فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، بل كان يؤدي الحديث على ما سمعه لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ويطلبونها من المدن و الأنصار"<sup>(2)</sup>.

وفي هذه المسألة أيضا روى ابن عبد البر بسنده إلى النسائي أنه قال: "أمناء الله عز وجل على علم رسول الله ﷺ شعبة بن الحجاج ومالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان قال: والثوري إمام إلا أنه يروي عن الضعفاء"<sup>(3)</sup>.

وقد توفي جابر الجعفي سنة سبع وعشرين ومئة<sup>(4)</sup>، وقيل سنة ثمان وعشرين ومئة<sup>(5)</sup>.  
وبقية رجال هذا السند ثقات.

#### رابعا : تحقيق القول :

بعد هذه الدراسة الحقيقي لأثر عمر بن الخطاب في مسألة الرجل يملك أمر امرأته رجلا آخر، والذي يقضي فيه العادل بأنها تقع طلقة واحدة ولا رجعة له عليها. ضعيف لضعف جابر بن يزيد الجعفي فقد ضعفه غير واحد من أرباب الصناعة الحديثية، ومنقطع لأن عامر الشعبي لم يصح له سماع من عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ولم أقف لهذه الرواية على متابعات حسب تباعي.

- 1- ابن شاهين، المختلف فيهم، ترتيب وتحقيق عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقرى، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1999، ص 22.
- 2- المحرومين له: تحقيق محمود إبراهيم زايد، بيروت، دار المعرفة، ط 1992، 209/1.
- 3- التمهيد له، تحقيق محمد النائب وسعيد أحمد أعراب، المدينة المنورة، مكتبة الأوس 1974م د ط، 63-62/1.
- 4- خليفة بن خياط، التاريخ، ص 247.
- 5- قاله أبو موسى محمد بن المثنى (المزي، تهذيب الكمال، 4/470).

المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب، أبو الحسن، الهاشمي،

أمير المؤمنين، وابن عمه ( ت 40 وله 63 سنة)

المتن : " من كانت بيده عقدة فجعلها بيد غيره، فهي كما جرت على لسانه" (1)

مدلول الأثر: يرى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في مسألة الرجل يفوض غيره في طلاق امرأته، أن طلاقها يقع حسب ما طلق المفوض.

وقد ورد أثر ابن أبي طالب - أقضي أهل المدينة ، الذي كانت له البسطة في العشيرة ، والقدم في الإسلام، والفقهاء في المسألة ، والصهر لرسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق واحد ولم أقف له على متابعات في المصادر التي وقعت عليها عيني، ولمعرفة مدى ثبوته عنه عليه السلام، أخرجته وأدرس إسناده

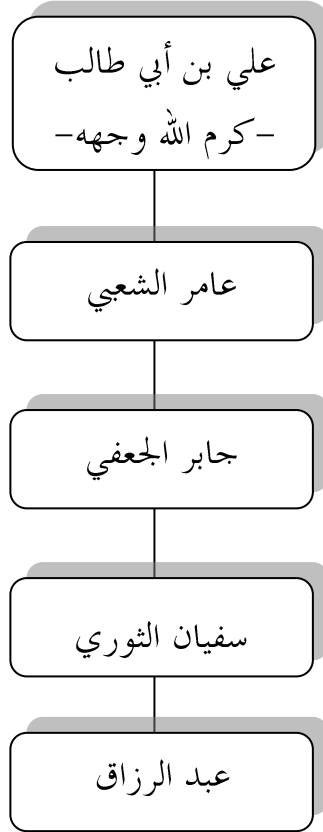
### أولا التخريج

رواه عبد الرزاق (2) عن الثوري عن جابر قال : سألت الشعبي عن رجل جعل أمر امرأته بيد رجل فطلقها ثلاثا ، قال علي " من كانت بيده عقدة فجعلها بيد غيره فهي كما جرت على لسانه " .

1- أماكن تواجهه معلقا : الهندي ، كثر العمال ، 668/9 رقم 27902.

2- في مصنفه، كتاب الطلاق، باب الرجل يملك امرأته غيرها ، 3/7 رقم 11945.

ثانيا : شجرة الإسناد



### ثالثاً: الدراسة

هذا الإسناد معلول بعلمين:

1- الإنقطاع: وذلك أن الشعبي لم يصح له سماع من علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

2- الضعف: إضافة إلى الانقطاع بين الشعبي وعلي فإن الرواية لم تسلم من ضعف جابر بن يزيد الجعفي، فقد ضعفه غير واحد من علماء الجرح والتعديل وخلاصة القول فيه ما قاله ابن حجر في (التقريب).

### رابعاً: تحقيق القول

قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه في هذه المسألة التي قضي فيها بوقوع الطلاق على لسان المفوض بمثل ما أراد من عدد الطلقات ورد من طريق واحد ولم أجد له متابعا - حسب تتبعي - ولم يسلم من الانقطاع الحاصل بين الشعبي وعلي - كرم الله وجهه - وضعف جابر بن يزيد الجعفي.

المطلب الثالث: أثر إبراهيم النخعي، أبو عمران الكوفي

فقيه أهل الكوفة (ت 96 و له 49 وقيل 58 سنة)

متن الأثر: قال إبراهيم: "إذا جعل الرجل أمر امرأته بيد غيره فما طلق من شيء فهي واحدة<sup>(1)</sup>

مدلول الأثر: بعد التفطيش عن قول إبراهيم النخعي في مسألة تفويض طلاق الزوج إلى غيره وقفت على أنه أفتى فيها بأن طلاق غير الزوج يقع طلقة بائنة مهما كانت عدد الطلقات لذلك قال (فما طلق من شيء) أي من طلقة أو طلقتين.

تقع طلقة واحدة بائنة بينونة صغرى لأنه قال في رواية أخرى (إذا جعل الرجل أمر امرأته بيد غيره فطلقها ثلثا فهي واحد وهو أحق بها).

أولا: التخريج

هذا الأثر رواه كل من:

مغيرة بن مقسم الضبي وعبيدة كلاهما عن إبراهيم النخعي بألفاظ متقاربة و تفصيل ذلك ما يلي:

أما رواية مغيرة<sup>(2)</sup> عنه فقد رواها جرير بن عبد الحميد ووافقته هشيم<sup>(3)</sup> بن بشير عنه و لفظها ما سبق إلا أن رواية هشيم فيها زيادة (فهي واحدة وهو أحق بها).

و أما رواية عبيدة<sup>(4)</sup> عنه فقد رواها هشيم بلفظ (مثل ذلك) بمعنى. يمثل قول الحسن<sup>(5)</sup>

البصري و لفظه قال ( في رجل جعل أمر امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما قال: لا حتى يجتمعان معا )

1- أماكن تواجد هذا الأثر معلقا: ابن حزم، المحلى بالآثار 454/9.

2- ابن أبي شيبة، المصنف، في الأحاديث والآثار، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الرجل جعل أمر امرأته بيد رجل فيطلق ما قالوا فيه؟ 4 ص 88 برقم 18063

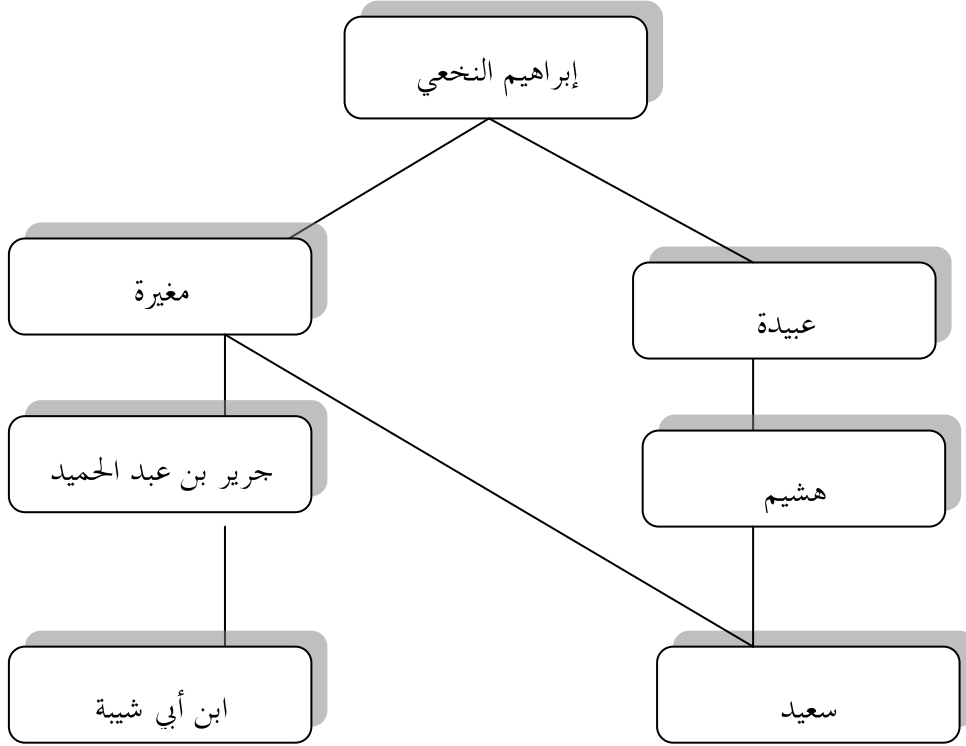
3- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، ج3/380 برقم 1634.

4- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، ج3/381 برقم 1638.

5- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، ج3/381 برقم 1637.

– وهذه الفتوى تكون في صورة ما إذا وَكَّلَ الزوج رجلين في طلاق زوجته فلا يقع طلاقهما دون الآخر حسب قول الحسن البصري و إبراهيم النخعي –

ثانيا: شجرة الإسناد



## 1- ثالثاً: الدراسة

رواية هشيم قال: أنا مغيرة عن إبراهيم وتابعه جرير بن عبد الحميد عنه عن إبراهيم. هذا الإسناد إن سلم من تدليس هشيم بن بشير لأنه صرح بالسماع بينه وبين مغيرة، فإنه لم يسلم من تدليس مغيرة<sup>(1)</sup> بن مقسم الضبي<sup>(2)</sup>، أبو هشام الكوفي الذي لم يبين السماع بينه وبين إبراهيم. وهو ثقة فقد وثقه ابن سعد<sup>(3)</sup>، والعجلي<sup>(4)</sup>، وابن معين<sup>(5)</sup> والنسائي<sup>(6)</sup>، وذكره ابن حبان في ثقاته<sup>(7)</sup>.

غير أنه يدل<sup>(8)</sup> خاصة عن إبراهيم، فنعنته عنه لا تحمل الإتصال حتى يصرح بالسماع عنه، قاله محمد بن فضيل<sup>(9)</sup>، وقال العجلي: «كان يرسل الحديث عن إبراهيم، وإذا وقف أخبرهم ممن سمعه وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم»<sup>(10)</sup>.  
ولخص القول فيه ابن حجر، قال: «هو أحد الأئمة متفق على توثيقه لكن ضعف أحمد روايته عن إبراهيم النخعي خاصة، قال: كان بدسها وإنما يسمعه من حماد<sup>(11)</sup>، قلت: ما أخرج له البخاري عن إبراهيم إلا ما توبع عليه واحتج به الأئمة»<sup>(12)</sup>.

1- ترجمته موجودة في: العجلي، تاريخ الثقات، ص: 437، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 228/8 برقم 1030، المزي، تهذيب الكمال، 397/28، برقم: 6143، الذهبي، ميزان الإعتدال 165/4 برقم 8723، ابن حجر، تهذيب التهذيب، 242/10، برقم: 7167، تقريب التهذيب، 208/2، برقم: 6875.

2- الضبي: بالضم والتشديد: ضبة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن الحارث في قريش، وضبة بن عمرو في هذيل، وضبة قرية بالحجاز (ينظر السيوطي، لب اللباب، 79/2).

3- طبقته: 337/6.

4- تاريخ ثقاته: 437 برقم 1122.

5- المزي، تهذيب الكمال، 400/2، 401.

6- المصدر نفسه، 400/2.

7- "464/7"

8- التدليس: عرفه الخطيب بقوله: "رواية المحدث عن عاصره، ولم يلقه فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عن من قد لقيه ما لم يسمعه منه، هذا هو التدليس في الإسناد" (ينظر الكفاية في علم الرواية له، ت أحمد عمر هاشم، بيروت، دار الكتب العربي، ط 1985، 1، 38).

9- المزي، تهذيب الكمال، 399/28.

10- تاريخ الثقات، 437.

11- ونص أحمد بن حنبل جاء في الجرح والتعديل، 229/8، هكذا: «حديث مغيرة مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد ومن يزيد بن الوليد والحارث العكلي وعبدة وغيرهم، قال: وجعل يضعف حديث مغيرة عن إبراهيم وحده»

12- ابن حجر/ هدي الساري، ص 445.

ويدل صنيع البخاري على أنه كان لا يطمئن لرواية مغيرة عن إبراهيم، لتكلمهم عنه بالتدليس والإرسال فلذلك لا يأخذ منها إلا ما تابعه في الرواية عن إبراهيم غيره. والله أعلم. وقد عدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين<sup>(1)</sup>. وفي هذه الرواية عن إبراهيم لم يتابعه عليها أحد، فبقي احتمال تدليسه عنه قائماً. الخلاصة وتحقيق القول:

وردت رواية إبراهيم النخعي في مسألة تفويض طلاق الزوج إلى غيره والتي أفتى بها بأن الطلاق غير الزوج يقع طلقه بائن بينونة صغرى حيث أن زوجها أحق بها مهما كانت عدد الطلقات. من طريق مغيرة بن مقسم وهو مدلس عن إبراهيم وقد جاءت روايته عنه هنا بالنعنة مما يجعل وصمة التدليس لا تنتفي عنه ولم أقف لرواية مغيرة عن إبراهيم لهذا اللفظ على متابع. وعليه تكون رواية إبراهيم النخعي في هذه المسألة غير ثابتة عنه. والله أعلم.

---

1-طبقات المدلسين، 46 برقم 107.

### المطلب الرابع: أثر عامر الشعبي أبو عمر و الكوفي

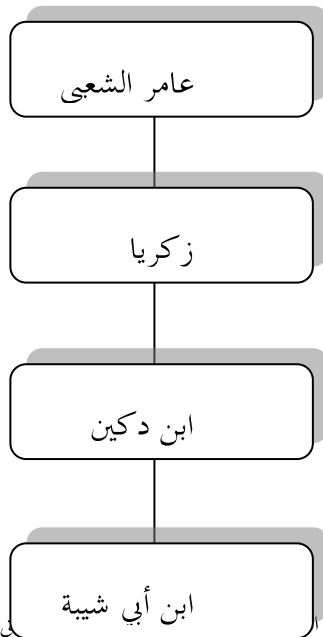
فقيه فاضل ( ت بعد المئة)

متن الأثر: عن الشعبي قال: "هي واحدة إنما جعل أمرها بيدها مرة واحدة"

مدلول الأثر: ورد عن عامر الشعبي في مسألة تفويض أو تمليك الطلاق بيد رجل آخر غير الزوج قول من طريق واحد حسب تتبعي في بقية المصنفات و السنن و يقضي فيه أن الزوج إذا جعل أمر امرأته بيد غيره فطلقها الرجل ثلاثا فإنها تقع طلقة واحدة و لم يبين ما إذا كانت رجعية أم بائنة  
أولا: التخريج:

رواه ابن دكين<sup>(2)</sup> عن زكريا قال ( سئل عامر عن رجل جعل أمر امرأته بيد رجل آخر فطلقها الرجل ثلاثا فقال: هي واحدة إنما جعل أمرها بيده مرة واحدة).

ثانيا: شجرة الإسناد:



1- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في... 88/4 برقم 18066

### ثالثاً: الدراسة

جاء أثر عامر الشعبي من طريق واحد - حسب تباعي - فقد رواه ابن أبي شيبة - صاحب المصنف - قال: نا ابن دكين عن زكريا قال: سئل عامر (المسألة).  
فزكريا الذي يروي عن عامر الشعبي ويروي عنه ابن دكين هو زكريا<sup>(1)</sup> بن ابي زائدة واسمه خالد بن ميمون بن فيروز، وقيل اسمه: هبيرة، الهمداني<sup>(2)</sup> الوادعي<sup>(3)</sup>، أبو يحيى الكوفي.  
روى عن: عامر الشعبي، وسماك بن حرب، ومصعب بن شيبة وغيرهم.  
وروى عنه: شعبة بن الحجاج، وعبد الهب بن المبارك، وأبو نعيم الفضل بن دكين.  
ثقة إلا أنه يدلّس عن الشعبي، فقد وثقه أحمد<sup>(4)</sup> بن حنبل، والنسائي<sup>(5)</sup>، والعجلي<sup>(6)</sup>.  
أما الذين وصفوه بالتدليس فهم:  
أبو زرعة حيث قال: «صويلح يدلّس كثيرا عن الشعبي»<sup>(7)</sup>، وأبو حاتم وزاد: «لين الحديث كان يدلّس، وإسرائيل أحب إليّ منه، يقال: إن المسائل التي يرويها زكريا عن الشعبي لم يسمعها منه إنما أخذها عن أبي حريز»<sup>(8)</sup>.  
وكذا أبو داود، وقال يحيى بن زكريا: «لو شئت لسميت لك من بين أبي وبين الشعبي»<sup>(9)</sup>.

- 1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 355/6، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 173/2، والبخاري، التاريخ الكبير، 421/3 برقم 1396، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 593/3 برقم 2685، والخزرجي، خلاصة تذهيب تذهيب الكمال، ت مجدي منصور الثوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ج368/1 برقم 2145.
- 2- الهمداني: بفتح الهاء وسكون الميم وفتح الدال - هذه نسبة إلى هَمْدَان - واسمه أوسلة بن مالك بن زيد بن قحطان، الشعب العظيم، ينسب إليه خلق كثير من الشعراء والفرسان والعلماء (ابن الأثير الجزري، اللباب في تذهيب الأنساب، 391/3).
- 3- الوادعي: بكسر المهملة إلى وإدعة بطن من هَمْدَان (ينظر السيوطي، لب اللباب في تحرير الأنساب، 311/2 برقم 4115).
- 4- عن مسائل أحمد كتاب العلل ومعرفة الرجال له، تحقيق وتخرّيج د/ وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط2، 2001، 410/1 برقم 859.
- 5- تذهيب الكمال، 362/9.
- 6- معرفة الثقات، 370/1 برقم 499.
- 7- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 593/3.
- 8- المصدر نفسه.
- 9- المزني، تذهيب الكمال، 362/3.

وعندما سئل أبو داود السجستاني أحمد بن حنبل عن زكريا قال: «ثقة لا بأس به، قلت: مثل مطرف؟ قال: لا ثم قال لي أحمد: كلهم ثقات، كان عند زكريا كتاب فكان يقول فيه: سمعت الشعبي، ولكن زعموا كان يأخذ عن جابر وبيان، ولا يسمي. يعني ما يروى من غير ذلك الكتاب يرسلها عن الشعبي»<sup>(1)</sup>، وفي هذا الإسناد لم يبين السماع بينه وبين عامر حيث جاء بصيغة التمريض (سئل) وقد عدّه ابن حجر<sup>(2)</sup> في المرتبة الثانية للمدلسين. مات سنة: سبع وأربعين ومئة<sup>(3)</sup>، قيل سنة: ثمان وأربعين<sup>(4)</sup>. أما ابن دكين فهو الفضل<sup>(5)</sup> بن دكين، وهو لقب، واسمه عمرو بن حمّاد بن زهير بن درهم القرشي، التميمي، أبو نعيم الكوفي. من المكثرين في الرواية<sup>(6)</sup>، ويعد من الثقات الأثبات<sup>(7)</sup>. توفي سنة ثمان عشرة ومئتين، قيل سنة تسع عشرة ومئتين. الخلاصة وتحقيق القول:

إن رواية عامر الشعبي في مسألة تفويض الزوج أمر زوجته إلى رجل آخر والتي أفتى فيها بأن الرجل المفوض لو طلق ثلاثا فإنها تقع واحدة، ولم يبين ما إذا كانت هذه الطلقة رجعية أم بائنة. وردت من طريق واحد حسب تتبعي لهذا الأثر في المصادر التي وقعت عليها عيني، ولم يسلم هذا الطريق من تدليس زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي حيث انه لم يبين السماع بينه وبين الشعبي، ولم أقف له على متابعات.

- 1- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، دراسة وتحقيق د/ زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط 1، 1994، ص 297-298.
- 2- طبقات المدلسين له، ص 31 برقم 47.
- 3- قاله محمد بن عبد الله بن نمير (ابن زبير، الوفيات، ص 46) والمزي (تهذيب الكمال، 362/9).
- 4- حكاه أبو نعيم (ابن سعد، الطبقات، 355/6) والبخاري (التاريخ الكبير، 3/ برقم 1396).
- 5- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 400/6، والبخاري: التاريخ الكبير، 118/7 برقم 526، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 61/7 برقم 353، والمزي، تهذيب الكمال، 197/23 برقم 4732، الذهبي، الميزان، 350/3 برقم 6720.
- 6- قال أبو نعيم: «كُتبت عن نيف ومئة شيخ ممن كتب عنه سفیان» (الخطيب، التاريخ، 348/12).
- 7- قاله غير واحد منهم: أحمد بن حنبل (ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، 62/7) ويعقوب بن شيبان (الخطيب، التاريخ، 352/12)، ويحيى بن معين (الجرح والتعديل، 61/7).

المطلب الخامس: أثر محمد بن مسلم، ابن شهاب الزهري،

أبو بكر القرشي (ت 125 هـ)

و الحكم بن عتيبة، أبو محمد الكوفي (ت 113 هـ)

و قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري

متن الأثر: عن الحكم و الزهري " في رجل تزوج امرأة على أن أمرؤها بيد رجل قال الحكم: ليس بشيء، وقال الزهري: بلى) وقال سفيان: رأي رأي الزهري وعن الزهري و قتادة: " في رجل ملك امرأته رجلا، فقال: فهو في يده حتى يقضي منه " مدلول الأثر:

قضى الحكم بن عتيبة في الرجل الذي يتزوج المرأة و يجعل أمرها بيد رجل آخر بأن طلاقه لا يقع ولهذا عبر عنه بقوله (ليس بشيء)، بينما الزهري و قتادة و سفيان الثوري فذهبوا إلى وقوع طلاق غير الزوج إذا فوض من قبله، والدليل على ذلك ما ورد في رواية أخرى أكثر تفصيلا عن جعفر بن برقان قال: سمعت معمرا يذكر عن الزهري في الرجل يجعل طلاق امرأته بيدها أو أخيها أو أبيها، أو بيد أحد، فالقول ما قال: إن طلقها واحدة فواحدة و إن طلقها اثنتين فاثنتين، و إن طلقها ثلاثا فثلاثا).

أولا التخريج:

روى هذا الأثر عن الإمام الزهري منفردا كما روي عنه مقرونا بالحكم بن عتيبة مرة و بقتادة بن دعامة مرة أخرى و تفصيل ذلك ما يلي:

فرواه عنه منفردا عبد الرزاق<sup>(1)</sup> - صاحب المصنف - عن معمر بلفظ ( في رجل جعل أمر امرأته بيد رجلين، فطلق أحدهما، ورد الآخر قال: هي طالق).

وتابعه جعفر بن برقان<sup>(2)</sup> فرواه عن معمر مفصلا بلفظ: ( في الرجل يجعل امرأته بيد أحدهما أو أخيهما أو أبيها أو بيد أحد، فالقول ما قال: إن طلقها واحدة فواحدة وإن طلقها اثنتين فاثنتين وإن طلقها ثلاث فثلاث).

أما رواية الزهري مقرونا بالحكم فرواها يحيى بن اليمان<sup>(1)</sup> عن سفيان عن عبد الكريم - عنهما - بلفظ ( في رجل تزوج امرأة على أن أمرها بيد رجل، قال الحكم: ليس بشيء، وقال الزهري: بلى، وقال سفيان: رأيي رأي الزهري).

و أما روايته مقرونا بقتادة، فقد رواها عبد الرزاق<sup>(2)</sup> عن معمر عن الزهري و قتادة<sup>(3)</sup> بلفظ: ( في رجل ملك امرأته رجلا، فقال: فهو في يده حتى يقضي فيه).

كما ورد قول قتادة في هذه المسألة دون ذكر الزهري في طريق عبد الرزاق<sup>(4)</sup> عن معمر عنه بلفظ: ( في رجل جعل أمر امرأته بيد رجلين، فطلق أحدهما ثلاثا، ومرد الآخر، قال: هي طالق ثلاثا).

1- مصنفه، كتاب الطلاق، باب ملكها نفرأشي، 6/7 برقم 11959.

2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في رجل جعل أمر امرأته بيد رجل ما قالوا فيه؟ 89/4 برقم 18068.

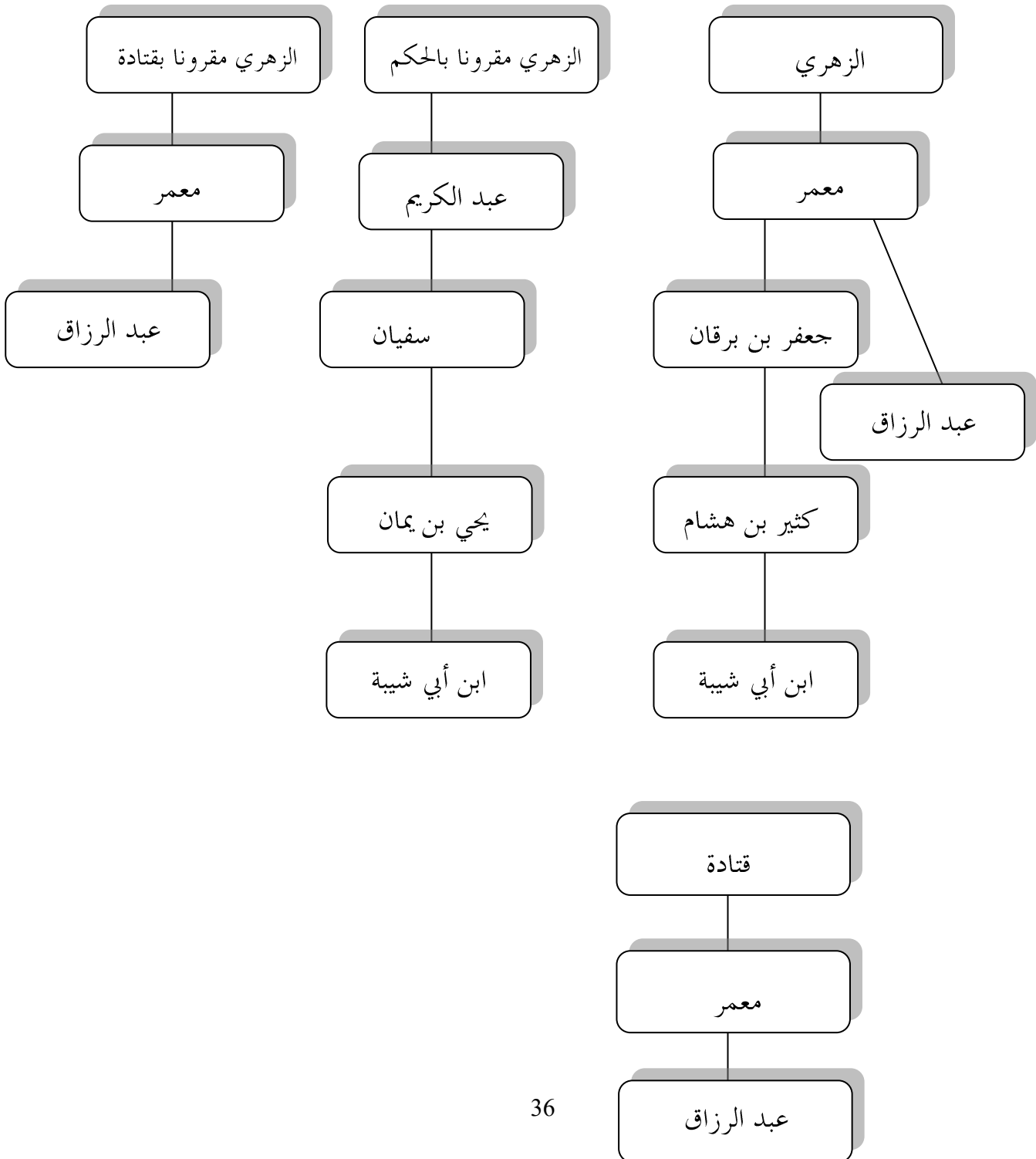
3- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب من قالوا في الرجل يتزوج امرأة على أن أمرها بيد رجل؟ 198/4 برقم 19229.

4- مصنفه، كتاب الطلاق، باب التملك والتحذير سواء، 4/7 برقم 11952.

5- قد وقع تصحيح في مصنف عبد الرزاق فبدل الواو ورد حرف (عن) و أظن أن الصواب ما أثبتته في الأعلى خاصة و قد ورد في النص لفظ (فقالا) أظن الزهري و قتادة.

6- مصنفه، كتاب الطلاق، باب ملكها نفرأشي، 6/7 برقم 11960.

ثانيا: شجرة الإسناد في (تفويض الطلاق):



### ثالثا: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية عبد الرزاق وجعفر بن برقان كلاهما عن معمر عن الزهري.

هذه الرواية رجالها ثقات فعبد الرزاق بن همام وهو من المثبتين في معمر جيد الإتقان.

أما جعفر<sup>(1)</sup> بن برقان الكلابي<sup>(2)</sup>، مولاهم أبو عبد الله الجزري الرقي، كان يسكن الرقة وقدم الكوفة روى عن جماعة منهم الزهري وعطاء بن أبي رباح.

أما معمر بن راشد فوقف على أنه من تلامذته وليس من شيوخه، غير أن هذا لا يمنع أن يكون قد سمع معمرا خاصة وأنه لا يعرف بالتدليس ولا توجد قرينة تمنع الرواية عنه وقد تابعه في الرواية عن معمر عبد الرزاق.

وروى عنه كثير بن هشام وزهير بن معاوية ووكيعة بن الجراح وغيرهم.

تكلم علماء الجرح والتعديل في روايته عن الزهري، وفي هذا قال أحمد بن حنبل: «إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس به، وفي حديثه عن الزهري يخطئ»<sup>(3)</sup>.

وفي هذه الرواية حدث عن معمر عن الزهري، وهو في غير الزهري ثقة من الثقات، حيث وثقه يحيى<sup>(4)</sup> بن معين، وابن سعد<sup>(5)</sup>، والعجلي<sup>(6)</sup>.

توفي سنة أربع وخمسين ومئة<sup>(7)</sup>.

أما معمر بن راشد فهو من المثبتين في الزهري، فعن يحيى بن معين قال: «معمر ويونس عالمان بالزهري، ومعمر أثبت في الزهري من ابن عيينة»<sup>(8)</sup>.

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 482/7، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 84/2، والبخاري، تاريخه الصغير، 120/2، والمزي، تهذيب الكمال، 11/5 برقم 934.

2- الكلابي: الكلبي بفتح الكاف وسكون اللام هذه نسبة إلى قبائل منها كلب من اليمن (ابن الأثير، 104/3).

3- العليل ومعرفة الرجال برواية ابنه، 103/3 برقم 4395.

4- المزي، تهذيب الكمال، 14/5.

5- طبقاته، 482/7.

6- معرفة الثقات له، 268/1 برقم 217.

7- قاله الخليفة بن خياط وأحمد بن حنبل ومحمد بن سعد (المزي، المصدر السابق، 18/5).

8- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 256/8.

وفي رواية أخرى عنه «أثبت من روى عن الزهري مالك بن أنس، ومعمّر ثم عقيل»<sup>(1)</sup>.

**الطريق الثاني:** رواية أبو بكر، قال: نا يحيى بن يمان عن سفيان عن عبد الكريم عن الحكم والزهري.  
رجال هذا الإسناد:

سفيان ورد غير منسوب وهو سفيان<sup>(2)</sup> بن سعيد بن مسروق الثوري<sup>(3)</sup>، أبو عبد الله، لأنه من شيوخ شيوخ يحيى بن يمان، أمير المؤمنين في الحديث.

وقفت على أنه يروي عن عبد الكريم بن مالك الجزري، وعبد الكريم أبي أمية البصري، فالإسناد يحتملها جميعاً، لأن عبد الكريم ورد في الإسناد غير منسوب وسفيان يروي عنهما معاً، ولم أقف أن الحكم بن عتيبة أو الزهري يروي عنهما واحد منهما، لكن الزمن يحتملها لكونهما متعاصرين، ولا توجد قرينة تنفي سماعهما من الحكم بن عتبة.  
فعبد الكريم إما أن يكون:

- عبد الكريم<sup>(4)</sup> بن مالك الجزري، أبو سعيد الحرابي<sup>(5)</sup>، كان ثقة كثير الحديث حيث وثقه غير واحد واحد منهم: أبو زرعة<sup>(6)</sup>، وأبو حاتم<sup>(7)</sup>، والنسائي<sup>(8)</sup>، وابن سعد<sup>(9)</sup>، توفي سنة سبع وعشرين ومئة<sup>(10)</sup>.

1- المزي، تهذيب الكمال، 309/28.

2- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 371/6، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 211/2، والمزي، تهذيب الكمال، 154/11 برقم 2407.

3- الثوري: بفتح الثاء المثناة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى بطن من همدان وبطن من بني تميم (ينظر ابن الأثير، اللباب، 244/1).

4- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 481/7، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 369/2، والدارمي، التاريخ، رقم 310، والبخاري، التاريخ الكبير، 88/6 برقم 1794، وتاريخه الصغير، 215/1 و321، و6/2، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 58/6، برقم 310، وابن عدي، الكامل، 341/5 برقم 529، والمزي، تهذيب الكمال، 252/18 برقم 3504، والذهبي، تذكرة الحفاظ، 140/1.

5- الحرابي: بفتح الحاء وتشديد الراء هذه النسبة إلى حران، وهي مدينة بالجزيرة كان منها جماعة كبيرة من العلماء ولها تاريخ (ابن الأثير، اللباب، 353/1).

6- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 58/6.

7- المصدر نفسه.

8- المزي، تهذيب الكمال، 255/18.

9- طبقاته، 481/7.

10- حكاة ابن سعد، وأبو عبيد، وأبو جعفر التفيلي، وأبو حسان الزبائدي (المزي، تهذيب الكمال، 257/18)، وقاله أيضاً أبو موسى (ابن زبير، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، 296/1).

- أو عبد الكريم<sup>(1)</sup> بن أبي المخارق، واسمه قيس، قيل: طارق، أبو أمية البصري نزل مكة، متكلم فيه من قبل علماء الجرح والتعديل، حيث ضعفه أحمد بن حنبل<sup>(2)</sup>.  
ويحيى بن معين<sup>(3)</sup>، وابن عدي، وقال: «والضعف بين على كل ما يرويه»<sup>(4)</sup>، والترمذي<sup>(5)</sup> والنسائي<sup>(6)</sup>، وقال عنه الدارقطني: «متروك»<sup>(7)</sup>.  
وقال ابن حبان: «مات سنة سبع وعشرين ومئة وكان فقيها يقول بالإرجاء، وكان كثير الوهم فاحش الخطأ فيما يروي، فلما كثر ذلك في روايته بطل الإحتجاج بأخباره»<sup>(8)</sup>.  
وعليه أقول: أنه إن كان المقصود في الإسناد عبد الكريم بن مالك الجزري، فالإسناد رجاله ثقات، أما إذا كان المقصود عبد الكريم بن أبي المخارق فالإسناد ضعيف لضعفه لأنه كما سبق ضعفه غير واحد من أرباب الصناعة الحديثية.

#### الطريق الثالث والرابع: رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وفتادة وعن فتادة منفردا.

وهذا الإسناد فيه معمر بن راشد البصري - سبق ترجمته -

تكلم علماء الجرح والتعديل في روايته عن فتادة وإن كان من المتثبتين في الزهري.

فقد تكلموا في روايته عن فتادة للأسباب التالية:

1- أنه سيء الحفظ لحديث فتادة والأعمش<sup>(9)</sup>.

2- أنه سمع منه وهو صغير السن وهو فيما حكاه عن نفسه، حيث قال: «جلست إلى فتادة وأنا

صغير فلم أحفظ الأسانيد»<sup>(10)</sup>، فهو يؤكد عدم حفظه لأسانيد فتادة لصغره في تلك الفترة إلا أنه

ورد عنه نص آخر يؤكد فيه حفظه لما سمعه من فتادة حيث قال: «سمعت من فتادة وأنا ابن أربع عشرة

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 252/7، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 369/2، والدارمي، التاريخ، رقم 681، والبخاري، التاريخ الكبير، 89/6 برقم 1797، وتاريخه الصغير، 7/2، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 69/6 برقم 311، وابن حبان، المجروحين، 144/2، وابن عدي، الكامل، 338/5 برقم 528، والمزي، تهذيب الكمال، 259/18 برقم 3506، والذهبي، المعنى، 6/2 برقم 3784.

2- العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه، 401/1 برقم 820.

3- تاريخ الدوري، 369/2.

4- الكامل في الضعفاء له، 338/5.

5- الجامع له، 1/ حديث رقم 12 و 1835.

6- الضعفاء والمتروكين له، ص 73 برقم 401.

7- السنن له، 164/1.

8- المجروحين له، 144/2.

9- حكاة الدارقطني (ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 284).

10- المصدر نفسه.

سنة فما شيء سمعته في تلك السنين إلا كأنه مكتوب في صدري»<sup>(1)</sup>، وفي رواية أخرى عنه «فما سمعت منه حديثاً إلا كأنه منقش في صدري»<sup>(2)</sup>.

وهذا فيه دلالة على أن معمر طلب الحديث صغ ير وفي هذا قال: «خرجت مع الصبيان وأنا غلام إلى جنازة الحسن وطلبت العلم سنة مات الحسن»<sup>(3)</sup> وكان ذلك سنة مئة وعشرة<sup>(4)</sup> وهي السنة التي مات مات فيها الحسن البصري.

وكمان سن معمر في ذلك الوقت أربع عشرة سنة فيما حكاها عن نفسه، فهو قد توفي في سنة أربع وخمسين ومئة وله ثمان وخمسون سنة أو سنة ثلاث وخمسين سنة<sup>(5)</sup>، فيكون سنه إثنان وعشرين أو ثلاثاً وعشرين سنة حين مات شيخه قتادة حيث كانت وفاته سنة سبع عشرة ومئة أو ثمان عشرة ومئة<sup>(6)</sup>، فيكون قد أدرك سبع أو ثمان سنين من حياة قتادة.

ويمكن أن يجمع بين الروايتين التي حكاها معمر عن نفسه من أنه في بداية طلبه العلم لم يكن يحفظ الأسانيد عن قتادة ولكنه حين لازمه مدة من الزمن حفظ عنه.

#### رابعاً: تحقيق القول

بعد هذه الدراسة الإسنادية لأثر كل من الإمام الزهري، والحكم بن عتيبة وفتادة بن

دعامة يتضح:

أن رواية جعفر بن برقان عن معمر عن الزهري فيها مقال:

فجعفر بن برقان إذا روى عن الزهري يخطئ وإذا روى عن غيره فهو ثقة، وهذا لا يضر بالرواية السابقة لمتابعة عبد الرزاق بن همام له في الرواية عن معمر بن راشد عن الزهري، وهي رواية جيدة الإسناد، فعبد الرزاق من المشتهين في الزهري.

1- البخاري، التاريخ الكبير، 378/7، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 256/8، وفيه «جلست إلى فتادة».

2- المصدر نفسه.

3- البخاري، التاريخ الصغير، 115/2.

4- قاله محمد بن سعد (طبقاته، 177/7)، وابن زبير، تاريخ مواليد العلماء ووفياتهم، 261/1.

5- ابن سعد، طبقاته، 546/5، وخليفة، التاريخ، ص 280، وابن منجويه، رجال صحيح مسلم، 227/2، والكلاباذي، رجال صحيح البخاري،

723/2، وابن زبير، تاريخ مواليد العلماء ووفياتهم، 360/1.

6- البخاري، التاريخ الكبير، 378/7، والكلاباذي، رجال صحيح البخاري، 620/2، والمزي، تهذيب الكمال، 516/23، وابن الزبير، تاريخ

مواليد العلماء ووفياتهم، 272/1.

أما رواية عبد الكريم عن الزهري مقرونا بالحكم بن عتيبة، جاء فيها عبد الكريم غير منسوب، وسفيان الثوري يروي عن عبد الكريم بن مالك الجزري كما يروي عن عبد الكريم بن أبي المخارق، فإن كان المقصود بعبد الكريم هو عبد الكريم بن مالك الجزري فهو ثقة من الثقات حيث وثقه غير واحد من علماء الحديث، وبذلك تكون الرواية جيدة الإسناد. أما إذا كان المقصود هو عبد الكريم بن أبي المخارق فإسناده مظلم لأن أبو المخارق متكلم فيه، حيث ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وابن سعد، والنسائي وغيرهم، إلا أن هذا الضعف لا يضر بالأثر لوروده من طريق صحيح وهو رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري. أما قول الحكم بن عتيبة فلم أقف له على متابعة في حدود علمي وتتبعي، فتبقى الرواية عنه ضعيفة لضعف عبد الكريم بن أبي المخارق. وأما رواية معمر عن الزهري مقرونا بقتادة ومرة بقتادة من غير ذكر الزهري، خلصت إلى أن رواية معمر عن الزهري جيدة الإسناد فعبد الرزاق من أثبت الناس في معمر، ومعمر من أثبت الناس في الزهري، وأما روايته عن قتادة ففيها مقال وذلك لسماحه منه وهو صغير في السن، وأيضاً لسوء حفظه لأسانيد قتادة، ولم أقف لروايته عن قتادة على متابع.

#### خامساً: الخلاصة

إن اثر محمد بن مسلم الزهري في مسألة تفويض الطلاق إلى غير الزوج من أنه يقع، فإذا جعل الرجل طلاقاً غمرته بيدها أو بيد أخيها أو أبيها أو بيد رجل فالقول ما قال؛ فإن طلقها واحدة فهي واحدة وإن طلقها اثنتين فاثنتين، وإن طلقها ثلاثاً فثلاثاً، ثابت عنه من رواية عن عبد الرزاق وجعفر بن برقان عن معمر. أما رواية سفيان الثوري عن عبد الكريم فإن كان عبد الكريم بن مالك الجزري فهي تعضد رواية معمر عنه، أما إذا كان عبد الكريم بن أبي المخارق فالرواية ضعيفة إلا أن الأثر يبقى ثابت عن الزهري لورود بطريق صحيح. أما اثر الحكم بن عتيبة في هذه المسألة والتي يقضي فيها بعدم جواز الطلاق غير الزوج متوقف فيه لعدم وجود متابعة له في حدود تتبعي.

وأما أثر قتادة بن دعامة في هذه المسألة والتي يرى فيها ان الرجل الذي يجعل أمر امراته بيد رجلين، فطلق أحدهما ثلاثا ورد الآخر بأن المرأة تطلق ثلاثا، فهو يرى وقوع طلاق المفوض من قبل الزوج، فإنني أتوقف فيه لعدم وجود متابع لمعمر في الرواية عنه والله أعلم.

المطلب السادس: أثر حماد بن أبي سليمان، أبو إسماعيل الكوفي

فقيه رمي بالإرجاء ( ت سنة 120 هـ )

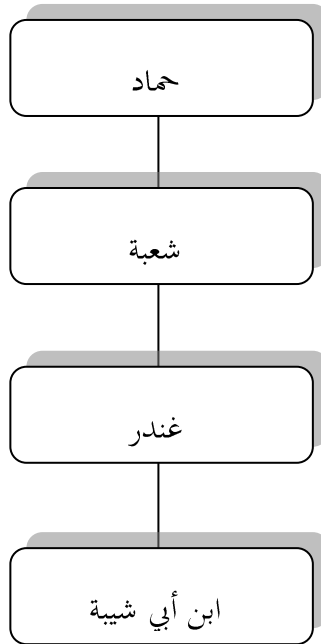
متن الأثر: قال: " إذا جعل الرجل أمر امرأته بيد رجل فطلق فهي واحدة بائنة "

مدلول الأثر: ورد أثر حماد في مسألة تفويض الطلاق من طريق واحد - حسب تتبعي - ويقضي فيه بأنه إذا طلقها الرجل فتقع طلقة واحدة بائنة.

أولاً: التخريج:

رواه غندر<sup>(1)</sup> عن شعبه عن حماد قال: ( إذا جعل الرجل أمر امرأته بيد رجل فطلق فهي واحدة بائنة).

ثانياً: شجرة الإسناد.



1 - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الرجل جعل أمر امرأته بيد رجل فيطلق... ح/488 برقم 18067

### 3- ثالثاً: الدراسة

ورد أثر حماد بن أبي سليمان من طريق كلهم ثقات:  
فأما غندر<sup>(1)</sup> فهو محمد بن جعفر الهذلي<sup>(2)</sup>، أبو عبد الهأ البصري، لازم شعبة عشرين سنة<sup>(3)</sup>، وكان ثقة في حديثه<sup>(4)</sup>.  
وأما شعبة<sup>(5)</sup> بن الحجاج أبو يسطام الواسطي<sup>(6)</sup>، فهو أمير المؤمنين<sup>(7)</sup> في الحديث، روى فأكثر، وهو ثقة إمام ثبت حجة<sup>(8)</sup>.  
قال البخاري عن علي بن المديني: له نحو ألفي حديث<sup>(9)</sup>.

### الخلاصة وتحقيق القول:

إن أثر حماد بن أبي سليمان في مسألة تفويض الزوج لرجل آخر لطلاق زوجته والذي يقضي فيه بأنها تقع طليقة واحدة بئنة.

ورد من طريق واحد -حسب تبعي- وكان رجاله ثقات معروفون.  
لذلك فأنا أتوقف فيه لعدم وجود متابعات لهذه الرواية.

- 1- ترجمته موجودة في: ابن المعين، التاريخ، 508/2، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 221/7 برقم 1223، والمزي، تهذيب الكمال، 7/25 برقم 5120.
- 2- الهذلي: بفتح الهاء وفتح الدال وبعدها اللام - هذه نسبة إلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، ينسب إليه كثير من العلماء. (ابن الأثير، اللباب، 383/3).
- 3- قاله الإمام أحمد بن حنبل (المزي، تهذيب الكمال، 7/25).
- 4- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 7/221-222.
- 5- ترجمته موجودة في: ابن معين، التاريخ، 252/2، والعجلي، تاريخ الثقات، ص250، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 4/369 برقم 1609.
- 6- الواسطي: بفتح الواو وسكون الألف وكسر السين هذه النسبة إلى خمسة مواضع، أولها واسط العراق والثاني واسط الرقة، والثالث واسط نوقان، والرابع واسط مرزأباد (ابن الأثير، اللباب، 347/3).
- 7- قاله عبد الرحمن بن مهدي (المزي، تهذيب الكمال، 491/12، وسفيان (البخاري، التاريخ الكبير، 4/..... برقم 2678).
- 8- قاله محمد بن سعد (الطبقات، 280/7).
- 9- المزي، تهذيب الكمال، 489/12.

المطلب السابع: أثر معمر بن راشد الأزدي

أبو عروة البصري

(ت 54، وله 58 سنة)

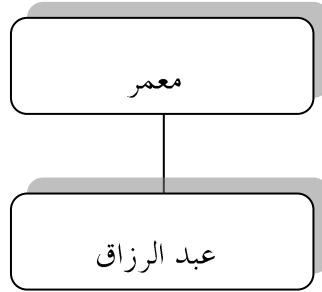
متن الأثر: (إذا قال: طلقها ثلاثاً، فطلقها واحدة قال: هي واحدة)

مدلول الأثر: قضى معمر بن راشد، أبو عروة البصري في الرجل المفوض من قبل الزوج إذا وكله بأن يطلقها ثلاث تطليقات، فطلقها المفوض طلقة واحدة بأنها تقع طلقة واحدة وليس ثلاث.

أولاً: التخريج: ورد أثر معمر بن راشد في هذه المسألة من طريق واحد حسب تتبعي فرواه عبد

الرازق<sup>(1)</sup> عن معمر قال: "إذا قال: طلقها ثلاثاً فطلقها واحدة قال: هي واحدة"

ثانياً: شجرة الإسناد:



1- مصنفه، كتاب الطلاق، باب التمليك و الخيار سواء، 4/7 برقم 11951.

#### 4- ثالثاً: الدراسة

ورد قول معمر بن راشد<sup>(1)</sup>، الأزدي الحداني<sup>(2)</sup>، أبو عروة بن أبي عمرو البصري، سكن اليمن، قال عنه أبو حاتم: «ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث»<sup>(3)</sup>، من طريق عبد الرزاق<sup>(4)</sup> بن همام الصنعائي اليمني، وهو مثبت في معمر جيد الإتيان<sup>(5)</sup>.  
وفي هذا القول يرى فيه معمر أن الرجل المفوض إذا طلق زوجته مفوضه تقع طلاقه بائنة. ولم أقف لهذا الأثر على متابعة في حدود تتبعي.

---

1- ترجمته موجودة في: ابن السعد، الطبقات، 546/5، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 577/2، والدارمي، التاريخ، رقم 1، و3، 208، والبخاري، التاريخ الكبير، 378/7 برقم 1631، وتاريخه الصغير، 115/2، والعجلي، الثقات، 290/2 برقم 1766، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 255/8 برقم 1165، وابن حبان، الثقات، 484/7، وابن منجويه، رجال صحيح مسلم، 227/2 برقم 1559.  
2- الحداني: بالفتح والتشديد إلى حدان، بطن من تميم، بالضم إلى حدان بطن ومحلة بالبصرة - ابن الأثير الجزري، اللباب، 347/1، و (السيوطي، لب اللباب، 238/1 برقم 1132).  
3- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 257/8.  
4- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 543/5، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 362/2، والبخاري، التاريخ الصغير، 320/2، والمزي، تهذيب الكمال، 52/18 برقم 3415.  
5- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 288.

المطلب الثامن: أثر الحسن البصري، أبو سعيد

شيخ البصرة، وفقيهما (ت 110هـ)

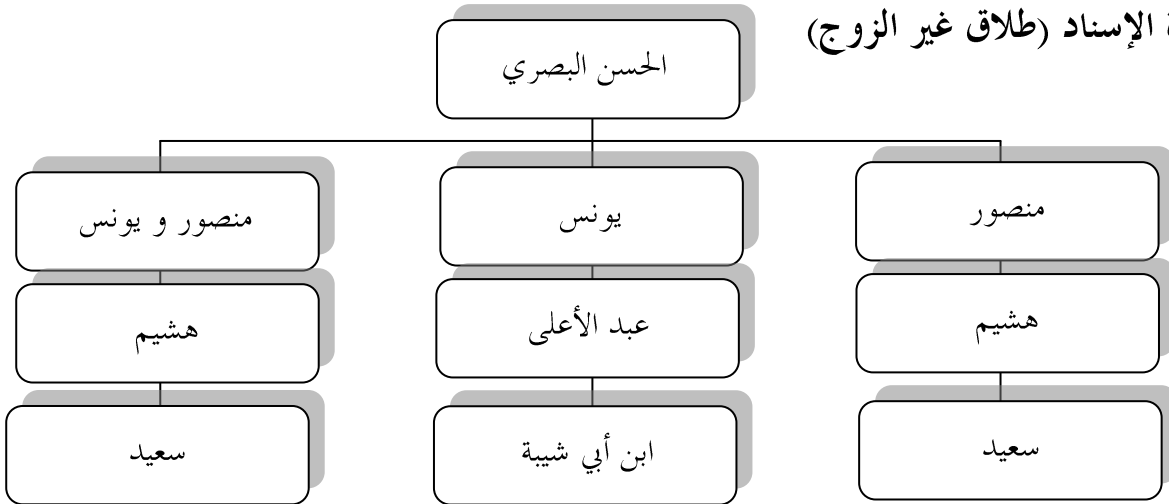
متن الأثر: " في الرجل يجعل أمر امرأته بيد رجل قال: هو كما قال " (1)

مدلول الأثر: يرى الحسن البصري في الرجل الذي يجعل عقدة النكاح بيد غيره و طلق الرجل فهو كما طلق، إن طلق واحدة فهي واحدة و إن طلق اثنان فهي كذلك، فكيفما تلفظ المفوض بالطلاق وقع، وفي رواية أخرى إن فوض رجلين عنه فطلق أحدهما دون الآخر فلا يقع حتى يجتمعا في مجلس واحد.

أولاً: التخريج: رواه هشيم<sup>(2)</sup> عن منصور عن الحسن بلفظ ( في رجل جعل أمر امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما، قال: لا حتى يجتمعا جميعاً)

كما رواه هشيم<sup>(3)</sup> أيضاً عن منصور مقروناً بيونس عنه بلفظ ( إذا جعل الرجل أمر امرأته بيد غيرها فالفضاء ما قضى، فإن ردها فواحدة، وهو أحق بها).  
وتابعه - أي هشيم - عبد الأعلى<sup>(4)</sup> فرواه عن يونس من غير ذكر منصور عن الحسن بلفظ ( في الرجل يجعل أمر امرأته بيد رجل قال: هو كما قال).

ثانياً: شجرة الإسناد (طلاق غير الزوج)



1- أماكن تواجد هذا الأثر نعلقا، ابن حزم والمحلي بالآثار 454/9.

2- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 3/ 381 برقم 1637.

3- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 3/ 380 برقم 1635.

4- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الرجل يجعل امرأته... 88/4 برقم 18064.

– ثالثاً: الدراسة

الطريق الأول: رواية سعيد قال: نا هشيم قال: أنا منصور عن الحسن.  
رجال هذا الإسناد: منصور<sup>(1)</sup> هو ابن زاذان أبو المغيرة الواسطي لأنه من شيوخ هشيم ومن تلاميذ الحسن، وثقة أئمة النقد من المحدثين كأحمد<sup>(2)</sup>، وابن معين<sup>(3)</sup>، وأبي حاتم<sup>(4)</sup>، والنسائي<sup>(5)</sup>، وابن سعد<sup>(6)</sup>، والعجلي<sup>(7)</sup>، وغيرهم<sup>(8)</sup>.  
روى له الجماعة، مات سنة ثمانٍ وعشرين ومئة<sup>(9)</sup>، وهشيم بن بشير صرح في هذه الرواية بالإخبار عن منصور فانتفت عنه شبهة التدليس.  
إضافة إلى أنه من أعلم الناس بحديث منصور بن زاذان<sup>(10)</sup>.

الطريق الثاني: رواية سعيد قال: ... هشيم قال: أنا منصور ويونس عن الحسن

إن سلم هذا الإسناد من تدليس هشيم عن منصور لأنه بين الإخبار بينه وبين منصور بن زاذان، فإنه لم يسلم من تدليس هشيم بن بشير عن يونس فهو لم يصرح بالسماع منه وإنما قرنه بمنصور حتى يتوهم أنه سمع منه لكن هذا التدليس لا يضر بالإسناد لأنه تابعه عبد الأعلى في الرواية عن يونس عن الحسن.

- 1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 311/7، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 172/8 برقم 759، ابن حبان، الثقات، 774/7، وابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص300 برقم 1263، والمزي، تهذيب الكمال، 523/28 برقم 6191، والذهبي، الكاشف، 175/3 برقم 5733.
- 2- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 172/8، وأبو داود سؤالاته لأحمد، ص320 برقم 433.
- 3- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 172/8.
- 4- المصدر نفسه.
- 5- المزي، تهذيب الكمال، 525/28.
- 6- طبقاته، 311/7.
- 7- تاريخ الثقات له، ص440.
- 8- منهم ابن حبان (الثقات، 774/7)، والذهبي (الكاشف، 175/3)، وابن حجر (تقريب التهذيب، 214/2).
- 9- الكلاباذي، رجال صحيح البخاري، 709/2، وابن حبان، المصدر السابق، 144/7.
- 10- الخطيب، تاريخ بغداد، 91/14.

أما يونس<sup>(1)</sup> فهو ابن عبيد بن دينار العبدي<sup>(2)</sup> أبو عبد الله البصري من ثقات<sup>(3)</sup> أصحاب الحسن، حتى قال عنه أحمد: «لا يعدل أحد يونس»<sup>(4)</sup>، وذلك حين سئل عن أصحاب الحسن وقال أيضا: «ما في أصحاب الحسن أثبت من يونس»<sup>(5)</sup>.  
وفضله ابن المديني على ابن عون في الحسن<sup>(6)</sup> وكذلك فضله أبو زرعة على قتادة في الحسن<sup>(7)</sup>، وقال وقال ابن حبان: «كان من سادات أهل زمانه علما وفضلا وحفظا وإتقانا...»<sup>(8)</sup>.  
مات سنة ثمان وثلاثين ومئة أو تسع وثلاثين سنة<sup>(9)</sup>.

**الطريق الثالث:** رواية أبو بكر قال: نا عبد الأعلى عن يونس عن الحسن.

هذا الإسناد رجاله ثقات وعبد الأعلى<sup>(10)</sup> هو بن عبد الأعلى بن محمد، وقيل: بن شراحيل السامي، القرشي، البصري، أبو محمد.

روى عن سعيد بن أبي عروبة وهشام بن حسان ويونس بن عبيد وجماعة.

وروى عنه أبو بكر بن أبي شيبة -صاحب المصنف- وعلي بن المديني وسفيان بن وكيع وغيرهم.

وثقه يحيى<sup>(11)</sup> بن معين وأبو زرعة<sup>(12)</sup>، وقال عنه أبو حاتم: «صالح الحديث»<sup>(13)</sup>.

مات سنة تسع وثمانين ومئة<sup>(14)</sup>.

- 
- 1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 260/7، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 242/9 برقم 1020، وابن حبان، الثقات، 647/7، والمزي، تهذيب الكمال، 517/32 برقم 7180.
  - 2- العبدي: نسبة إلى عبد القيس بن ربيعة بن نزار (السيوطي، اللباب، 104/2 برقم 2688)
  - 3- وثقه ابن السعد (الطبقات، 260/7، وأحمد وابن معين وأبو حاتم (ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 242/9)، وغيرهم كثير.
  - 4- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 276.
  - 5- المصدر نفسه.
  - 6- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 242/9.
  - 7- المصدر نفسه.
  - 8- ابن حبان، الثقات، 647/7، ومشاهير علماء الأمصار، ص 180.
  - 9- الكلاباذي، رجال صحيح البخاري، 827/2، 818، وابن منجويه، رجال صحيح مسلم، 367/2، وخليفة، التاريخ، ص 274.
  - 10- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 290/7، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 339/2، والبخاري، التاريخ الصغير، 246/2، وابن حبان، الثقات 130/7، والمزي، تهذيب الكمال، 359/16 برقم 3687.
  - 11- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 6/ رقم 147.
  - 12- المصدر نفسه.
  - 13- المصدر نفسه.
  - 14- قاله عمرو بن علي، وأبو أمية الطرسوسي (المزي، تهذيب الكمال، 362/16)، وخليفة، التاريخ، 458)، وقال محمد بن المثنى: مات سنة تسع وثمانين ومئة، ويقال: سنة سبع وثمانين ومئة (البخاري، التاريخ الكبير، 6/73 برقم 1748).

رابعاً: الخلاصة

ورد أثر الحسن البصري في مسألة تفويض الطلاق إلى غير الزوج والذي يرى فيها بأن المفوض له أن يطلق زوجة مفوضه فإن طلق واحدة فهي واحدة، وإن طلق غير ذلك فهو كذلك، لأنه جاء في فتواه (في الرجل يجعل أمر امرأته بيد رجل قال: هو كما قال).

أما رواية منصور عن الحسن فجاءت بلفظ (في رجل حول أمر امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما قال: لا حتى يجتمعان جميعاً)، يستفاد منه جواز طلاق غير الزوج وأنه إذا وكل أكثر من واحد فلا يقع طلاق أحدهما دون الآخر -والله أعلم- وقد ورد هذا الأثر من طرق رجاله ثقات معروفون كمنصور بن زاذان ويونس بن عبيد، غير أن هشيم بن بشير دلس عن يونس حيث قرنه بمنصور إلا أن هذا التدليس لا يضر بالرواية لورود رواية أخرى من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن يونس عن الحسن وعبد الأعلى ثقة غير مدلس فتحمل عنعنته على الإتصال.

وبهذا يكون هذا الأثر ثابت عن الحسن البصري من أنه يرى جواز طلاق غير الزوج أو طلاق التوكيل وأنه يقع حسب ما طلق الرجل المفوض من قبل الزوج وأنه لا يجوز طلاق أحد المفوضين دون الآخر.

المطلب التاسع: أثر الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة

المكي، أمير الكوفة (ت قبيل السبعين)

متن الأثر: "إذا جعل أمر امرأتك بيد وليها، فطلق ثلاثاً، فقد بانت منه"

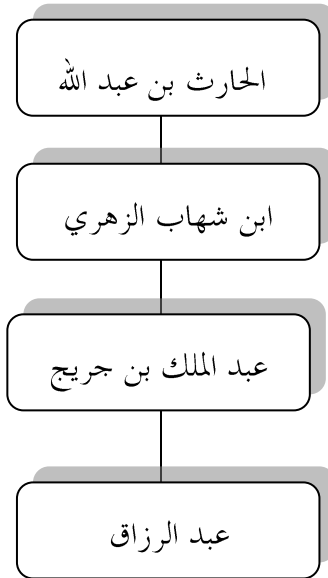
مدلول الأثر:

في مسألة تفويض الطلاق إلى غير الزوج من قبله، فإذا طلق المفوض رأي الحارث بن عبد الله أن الزوج إذا جعل عقدة النكاح بيد ولي المرأة فطلقها ثلاثاً، فقد بانت زوجته منه بهذه الطلقات.

أولا التخريج:

ورد هذا الأثر من طريق واحد حسب المصادر التي وقعت عليها، وقد رواه ابن جرير<sup>(1)</sup> قال: أخبرني ابن شهاب أنه الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة قال: ( إذا جعل أمرا امرأتك بيد وليها فطلق ثلاثاً، فقد بانت منه)

ثانيا: شجرة الإسناد.



1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب يملك امرأته غيرها، 3/7 برقم 11946.

### ثالثاً: الدراسة

هذا الإسناد فيه ابن جريح<sup>(1)</sup> وهو عبد الملك بن عبد العزيز، أبو الوليد المكي القرشي، وثقه أئمة الجرح والتعديل إلا أنه يدللس<sup>(2)</sup>، وقد صرح في هذا الإسناد بالإخبار عن شيخه الزهري فانتفت عنه تلك الشبهة.

وقد وثقه يحيى بن معين<sup>(3)</sup>، والعجلي<sup>(4)</sup>، وابن سعد<sup>(5)</sup>، وأبو زرعة وقال: «بخ من الأئمة»<sup>(6)</sup>، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»<sup>(7)</sup> وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «كان من فقهاء أهل الحجاز ومتقنيهم، كان يدللس»<sup>(8)</sup>، كما وثقه الذهبي<sup>(9)</sup>، وابن حجر وقال: «ثقة فقيه فاضل وكان يدللس ويرسل، ومات سنة 150هـ»<sup>(10)</sup>.

وأما ابن شهاب فهو محمد<sup>(11)</sup> بن مسلم بن عبيد الهب بن عبد الله بن شهاب الزهري أبو بكر، سكن الشام، روى فأكثر عن الشيوخ منهم: أبان بن عثمان وسليمان بن يسار وعمرو بن شعيب، والحارث بن عبد الله، وقد روى عنه أسامة بن زيد الليثي واسماعيل بن عليّة، وابن عيينة، وابن جريح وغيرهم كثير.

وكان الزهري ثقة كثير الرواية والحديث فقيها جامعاً<sup>(12)</sup>، توفي سنة 124 هـ<sup>(13)</sup>.

- 1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 492/5، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 357/5 برقم 1687، وابن حبان، الثقات، 93/7، والمزي، تهذيب الكمال، 338/18 برقم 3539، والخطيب، تاريخ بغداد، 405/10.
- 2- جعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين وقال: «فقيه الحجاز، مشهور بالعلم والتثبت، كثير الحديث، وصفه النسائي وغيره بالتدليس، قال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريح، فإنه قبيح التدليس، لا يدللس إلا فيما سمعه من مجروح» (طبقات المدلسين، ص 41 برقم 83).
- 3- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 357/5، والخطيب، تاريخ بغداد، 405/10.
- 4- تاريخ الثقات له، ص 310.
- 5- طبقاته، 492/5.
- 6- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 358/5.
- 7- المصدر نفسه.
- 8- ثقاته، 93/7.
- 9- ميزان الاعتدال له، 659/2.
- 10- التقريب له، 617/1.
- 11- ترجمته موجودة في: يحيى، التاريخ برواية الدوري، 538/2، والدارمي، التاريخ التراجم، 16، 17، 75، البخاري، التاريخ الكبير، 220/1 برقم 693، وتاريخه الصغير، 320/1، والعجلي، الثقات، 353/2 برقم 1645، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 71/8 برقم 318، والمزي، تهذيب الكمال، 419/26 برقم 5606، والذهبي، السير، 526/5 برقم 160.
- 12- قاله ابن سعد، الطبقات، 172/9.
- 13- المزي، تهذيب الكمال، 424/26.

رابعاً: الخلاصة وتحقيق القول

ورد أثر الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، أمير الكوفة في مسألة تفويض وتوكيل الطلاق من قبل الزوج إلى غيره من أنه إذا جعل أمر امرأته بيد وليها، وطلقها هذا الأخير ثلاث تطبيقات فإنها تبين منه، ولم يبين ما إذا كانت بينونة صغرى بحيث يخطبها إن شاء أم بينونة كبرى حيث لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

من طريق واحد رجاله ثقات وقد سلم من تدليس عبد الملك بن جريج لأنه صرح بالسماع بينه وبين الزهري، ولم أقف له على متابعات، ولذلك فأنا أتوقف فيه.

### المطلب العاشر: أثر عطاء بن أبي رباح

نص الأثر: " في الرجل يقول للرجل : انطلق فطلق عني فلانة قال : هو جائز إن طلق جائز "

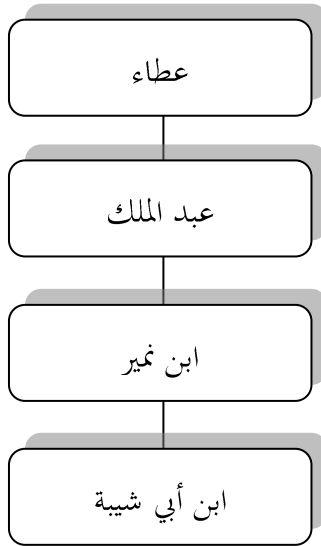
مدلول الأثر:

يرى عطاء في طلاق غير الزوج بأنه يقع وقد عبر عن ذلك بقوله (هو جائز، إن طلق جائز).

أولاً: التخريج:

ورد أثر عطاء<sup>(1)</sup> - غير منسوب - من طريق واحد - حسب تتبعي - فرواه ابن نمير عن عبد الملك عن عطاء و لفظه ما سبق.

ثانياً: شجرة الإسناد.



1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الرجل جعل أمر امرأته بيد رجل فيطلق... 88/4 برقم 18065

– ثالثاً: الدراسة

رجال هذا الإسناد هم:

ابن نمير<sup>(1)</sup> وهو عبد الله الهمداني الخنزري، أبو هشام الكوفي والد محمد بن عبد الله بن نمير. روى عن سليمان الأعمش، وسفيان الثوري وعبد الملك بن أبي سليمان وغيرهم. وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وخلق. كان مستقيماً الأمر عند أبي حاتم<sup>(2)</sup>، ووثقه يحيى بن معين<sup>(3)</sup>. توفي سنة نسع وتسعين ومئة<sup>(4)</sup>. أما عبد الملك<sup>(5)</sup> فهو ابن أبي سليمان واسمه ميسرة العزمي، أبو محمد وقيل أبو عبد الله الكوفي. روى عن أنس بن سيرين، وعبد الله بن عطاء وعطاء بن أبي رباح وغيرهم. ووثقه أحمد<sup>(6)</sup> بن حنبل ويحيى بن معين<sup>(7)</sup>، وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث، ويقال كان سفيان الثوري يسميه الميزان، وكان رواية عن عطاء بن أبي رباح»<sup>(8)</sup>. مات سنة خمس وأربعين ومئة<sup>(9)</sup>. أما عطاء فجاء غير منسوب، إلا أن عبد الملك بن أبي سليمان لا يروي إلا عن عطاء بن أبي رباح مفتي أهل مكة في زمانه<sup>(10)</sup> فيكون عطاء المقصود به هنا هو عطاء بن أبي رباح لإشتهاره بالفتوى.

- 1- ترجمته موجودة في: ابن السعد، الطبقات، 394/6، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 334/2، البخاري، التاريخ الصغير، 286/2، 287، والمزي، تهذيب الكمال، 225/16 برقم 3618.
- 2- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 5/ برقم 869.
- 3- المصدر نفسه.
- 4- قاله ابنه محمد بن عبد الله بن نمير، وغير واحد (المزي، تهذيب الكمال، 228/16).
- 5- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 350/6، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 371/2، والبخاري، التاريخ الصغير، 83/2، 85، والمزي، تهذيب الكمال، 322/18 برقم 3532.
- 6- مسائل الإمام أحمد، كتاب العلل ومعرفة الرجال، 410/1 برقم 857.
- 7- المزي، تهذيب الكمال، 327/18.
- 8- معرفة الثقات له، 103/1 برقم 1134.
- 9- قاله أبو نعيم، والهيثم بن عدي وغير واحد (المزي، تهذيب الكمال، 328/18).
- 10- العجلي، تاريخ الثقات، ص332.

رابعاً: الخلاصة

ورد أثر عطاء بن أبي رباح في مسألة تفويض أو توكيل الطلاق من قبل الزوج إلى غيره ويرى فيها جواز ذلك وأن طلاق غير الزوج يقع من غير أن يفصل في المسألة.  
ورد من طريق رجاله ثقات معروفون فابن نمير وعبد الملك بن أبي سليمان من الثقات عند علماء الجرح والتعديل، ولم أقف لهذه الرواية على متابعة في حدود تتبعي.

المطلب الحادي عشر: أثر طاوس بن كيسان اليماني

أبو عبد الرحمن، فقيه فاضل (ت سنة ست مائة)

ومتن الأثر: "كيف كان أبوك يقول في رجل ملك أمر امرأته رجلاً أملك الرجل أن يطلقها؟ قال: لا"

مدلول الأثر:

ورد قول فقيه أهل اليمن طاوس بن كيسان في مسألة تفويض الرجل أمر امرأته رجلاً آخر و الذي يرى فيه بعدم جواز طلاق غير الزوج حيث يرى أن عقدة النكاح بيد الزوج و لا تنتقل إلى غيره و الله أعلم.

ثانياً التخريج

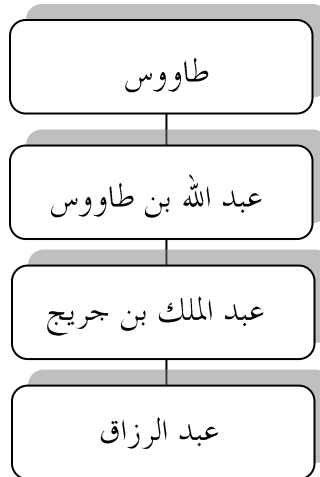
جاء أثر طاوس بن كيسان في ضده المسألة من طريق واحد و لم أفد له على متابع رغم

البحث.

فرواه ابن جرير<sup>(1)</sup> قال: أخبرني ابن طاووس قال: وقلت له كيف كان أبوك يقول في رجل

ملك أمر امرأته رجلاً، أملك الرجل أن يطلقها؟ قال: لا.

ثانياً: شجرة الإسناد:



1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب التملك والخيار سواء، 4/7 برقم 11949.

### ثالثاً: الدراسة

هذا الإسناد رواه ثقات:

فابن طاووس<sup>(1)</sup> هو عبد الله أبو محمد اليماني، روى عن عطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وعمرو بن شعيب وأبيه طاووس وجماعة.

وروى عنه: معمر بن راشد، وعبد الملك بن جريج، وعمرو بن دينار وخلق.

كان من الثقات عند علماء الحديث كأبي حاتم<sup>(2)</sup> والنسائي<sup>(3)</sup> والدارقطني<sup>(4)</sup> والعجلي<sup>(5)</sup>. توفي سنة اثنتين وثلاثين ومئة<sup>(6)</sup>.

وابن جريج هو عبد الملك<sup>(7)</sup> بن عبد العزيز المكي وفيه قال ابن حجر: «ثقة فقيه وكان يدلّس ويرسل»<sup>(8)</sup>.

وقد صرح ابن جريج في هذا الإسناد بالإخبار عن ابن طاووس فانتفتت شبهة تدليسه.

### الخلاصة

هذا الأثر الوارد عن طاووس بن كيسان في مسألة تفويض الرجل أمر امرأته رجلاً آخر والذي يرى فيه بعدم جواز طلاق غير الزوج.

جاء من طريق واحد متصل ورواه ثقات، ولم أقف له على متابعات في حدود تتبعي.

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 5/545، والدارمي، التاريخ، رقم 112، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 2/314، والبخاري، التاريخ الكبير، 5/123 برقم 365، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 5/88 برقم 405، والمزي، تهذيب الكمال، 15/130 برقم 3246.  
2- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 5/88.  
3- المزي، تهذيب الكمال، 15/131، وابن حجر، تهذيب التهذيب، 5/238.  
4- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 5/238.  
5- تاريخ الثقات له، ص 262 برقم 828.  
6- قاله سفيان بن عيينة (المزي، تهذيب الكمال، 15/132).  
7- ترجمته موجودة في: المزي، تهذيب الكمال، 18/338 برقم 3539، وابن حجر، تقريب التهذيب، 1/617 برقم 4207.  
8- التقريب، 1/617.

المطلب الثاني عشر: أثر سفيان الثوري أبو عبد الله

الكوفي حافظ فقيه، أمير المؤمنين في الحديث (ت 161 هـ)

متن الأثر: "إذا قال الرجل للرجل: اذهب فطلق امرأتي ثلاثاً، فطلقها واحدة فهو جائز، لأن الواحدة من الثلاث، وإن قال: طلق واحدة فطلق ثلاثاً، فهو خلاف ليس بشيء".

مدلول الأثر:

يرى سفيان بن سعيد الثوري، أمير المؤمنين في الحديث في مسألة الوكالة في الطلاق - أو طلاق غير الزوج - الجواز، فإن وكله بأن يطلق عنه زوجته ثلاثاً فطلق الرجل واحدة فيقع على اعتبار أن الواحدة تدخل في الثلاث، وإن وكله بأن يطلق عنه واحدة فقط لكن الرجل طلق عنه ثلاثاً فلا يقع - والله أعلم -

أولاً: التخريج:

رواه عبد الرزاق<sup>(1)</sup> - صاحب المصنف - عن سفيان الثوري باللفظ المثبت أعلاه، كما رواه<sup>(2)</sup> بلفظ ( إذا قال الرجل لآخر: أمر امرأتي بيدك فليس له أن يرجع إلا أن يرد عليه الرجل). كما رواه يحيى بن اليمان<sup>(3)</sup> عنه بلفظ ( رأي رأي الزهري) و كان رأي الزهري - كما سلف - وقوع طلاق الرجل الموكل من قبل الزوج. ورواه عبد الرزاق<sup>(4)</sup> عنه بلفظ ( في رجل جعل أمر امرأته إلى قوم شتى فطلق بعضهم، قال: ليس لأحدهم أن يطلق دون الآخر)

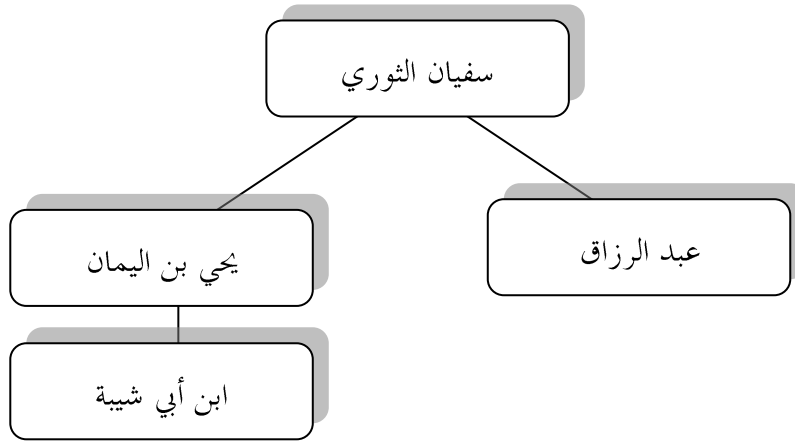
1- المصنف، كتاب الطلاق، باب يملك امرأته غيرها، 4/7 برقم 11950.

2- المصنف، كتاب الطلاق، باب يملك امرأته غيرها، 5/7 برقم، 11953.

3- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب من قالوا في الرجل يتزوج امرأة على أن أمرها بيد رجل، 198/4 برقم 19229.

4- المصنف، كتاب الطلاق، باب ملكها نفرأشيتي، 6/7 برقم 11961.

ثانياً: شجرة الإسناد



ثالثاً: الدراسة

ورد أثر سفيان الثوري من طريقين:

**الطريق الأول:** رواية عبد الرزاق عنه.

وهذه الرواية رجالها ثقات معروفون؛ فالثوري<sup>(1)</sup> هو سفيان بن سعيد الكوفي، سكن مكة والمدينة، من الثقات الأخيار وهنا هو صاحب الفتوى.

وأما عبد الرزاق<sup>(2)</sup> فهو ابن همام، أبو بكر الصنعاني اليميني، صاحب المصنف الثقة، لكن ضعف أحمد سماعه من سفيان بمكة دون ما سمع باليمن حيث قال: «سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جدا ... أما سماعه باليمن فأحاديثه صحاح»<sup>(3)</sup>، ولا أعلم ما إذا كان عبد الرزاق قد سمع من الثوري بمكة أم باليمن.

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 371/6، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 211/2، والمزي، تهذيب الكمال، 154/11 برقم 2407.

2- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 543/5، وابن معين، التاريخ برواية الدوري، 362/2، والدارمي، التراجم، 102 و887، والمزي، تهذيب الكمال، 52/18 برقم 3415.

3- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص302، 331-332.

**الطريق الثاني:** رواية ابن ابي شيببة عن يحيى بن اليمان عنه -أي الثوري-

وهذا الإسناد فيه يحيى<sup>(1)</sup> بن يمان العجلي، أبو زكريا الكوفي.

ضعفه غير واحد منهم، منهم أحمد بن حنبل حيث قال: «ليس بحجة»<sup>(2)</sup> وفي موضع آخر «حدث عن

الثوري بعجائب لا أدري لم يزل هكذا أو تغير حين لقيناه أو لم يزل الخطأ في كتبه، وروى من

التفسير عن الثوري العجائب»<sup>(3)</sup>، وفي هذا المعنى كان قول وكيع<sup>(4)</sup> وقال عنه يحيى بن معين: «ليس

بثبت، لم يكن يبالي أي شيء حدث، كان يتوهم الحديث»<sup>(5)</sup>، وقال أبو عبيد الآجري: «سمعت أبا

داود، وذكر يحيى بن يمان فقال: يخطئ في الحديث ويقلبها»<sup>(6)</sup>.

#### رابعاً: تحقيق القول

رواية سفيان الثوري وردت من طريقين، من طريق عبد الرزاق صاحب المصنف الثقة المشهور

وقد سمع من سفيان بمكة واليمن، فما كان بمكة فمضطرب جداً، وأما سماعه منه بليل من فأحاديثه

صحيحة، ومن طريق يحيى بن يمان الضعيف فقد تكلم فيه من قبل علماء الجرح والتعديل.

#### خامساً: الخلاصة

إن هذه الفتوى المنقولة عن الثوري في مسألة توكيل الزوج أمر زوجته إلى رجل آخر، والتي يفتي

فيها بأن الزوج إذا وكل الرجل بتطليق زوجته ثلاث تطليقات، فطلق المفوض من قبل الزوج

تطليقة واحدة فهي واحدة، لأن الطلقة الواحدة تدخل في الثلاث، وأما إذا أمره بأن يطلق واحدة

فطلق عنه ثلاثاً فلا يقع الطلاق في هذه الحالة لأنه خالف قول الزوج في ذلك.

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 391/6، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 667/2، والبخاري، التاريخ الكبير، 313/8 برقم 3142، والعقيلي، الضعفاء، 4/ 433 برقم 2065، وابن شاهين، الثقات، برقم 1606، 1616، وابن منجويه، رجال صحيح مسلم، 353/2 برقم 1861، وابن القيسراني، الجمع، 572/2 برقم 2232، وابن الجوزي، الضعفاء، 206/2 برقم 3766، والمزي، تهذيب الكمال، 55/32 برقم 6953.

2- المزي، تهذيب الكمال، 57/32.

3- الخطيب، تاريخ بغداد، 124/14.

4- المزي، المصدر السابق، 58/32.

5- الخطيب، المصدر السابق، 124/14.

6- المزي، تهذيب الكمال، 58/32.

وردت من طريقين؛ من رواية عبد الرزاق -صاحب المصنف- ولم يتبين فيها ما إذا سمع من سفيان بمكة أو باليمن.

ومن رواية يحيى بن يمان المتكلم فيه من قبل أرباب الصناعة الحديثية فالروايتين المعلولتين وعليه فالأثر غير ثابت عن سفيان في هذه المسألة على إعتبار أن عبد الرزاق سمع من سفيان بمكة أما إذا سمع منه هذه الفتوى باليمن فيكون الأثر ثابت عنه لأن رواية عبد الرزاق عن سفيان تعضد رواية يحيى بن يمان عنه. -والله أعلم-

الخلاصة:

اختلف علماء الأمصار من الصحابة والتابعين، في مسألة تفويض الطلاق إلى غير الزوجة، وهذا حسب ما استقرأته من خلال جمعي لآثار هذه المسألة إلى أقوال:

القول الأول:

تقع طلقة واحدة بائنة، حتى وإن طلق المفوض ثلاث، وقد روي ذلك عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ولم يصح ذلك عنه، وإبراهيم النخعي ولم يثبت عنه، والشعبي وقد ورد قوله من طريق واحد لم يسلم من التدليس، ولم أقف له على متابع، وحماد بن أبي سليمان ومعمربن راشد، وقد ورد قولهما من طريق واحد رجاله ثقات.

القول الثاني:

أما تقع كما جرت على لسان المفوض، إن طلق واحدة فواحدة، وإن طلق اثنتان فاثنتان، وإن ثلاث فثلاث، وقد روي هذا القول عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولم يصح ذلك عنه، وهو قول الحسن البصري والزهري وقد ثبتا عنهما، وأما الحارث بن عبد الله بن ربيعة وقتادة بن دعامة، وقد ورد قولهما من طريق واحد ولم أقف لهما على متابعات، كما روى هذا القول عن سفيان الثوري ولم يثبت عنه، وأما الرواية عن عطاء بن أبي رباح فقد جاءت مبينة جواز طلاق المفوض من غير توضيح الحكم في المسألة.

القول الثالث:

عدم جواز طلاق المفوض وأنه ليس بشيء، وقول الحكم بن عتيبة، وطاووس بن كيسان، ولم أقف لقولها في المسألة على متابع.

المبحث الثاني: مسألة تفويض أو تمليك المرأة بتطبيق نفسها.

تمهيد:

التمليك هو أن يملك الرجل المرأة أمر نفسها، حيث يجعل أمر طلاقها بيدها، كأ، يقول لها: (جعلت أمرك أو طلاقك بيدك أو ملكتك أمرك)، وليس له أن يعزلها، ولها أن تغفل ما جعل بيدها من طلقة واحدة أو أكثر، ويظهر قبولها للتمليك بالقول كأن تقول (إذا أنا طالق)، أو بالفعل كأن تفعل ما يدل على الفراق كنقل الأثاث والعودة إلى بيت أهلها.

وفي هذه المسألة للسلف من الصحابة -رضوان الله عليهم- والتابعين أقوال، ترتبت عليها أحكام فقهية، فما مدى صحة نسبة هذه الأقوال إلى قائلها، هذا ما سيجيب عنه محتوى هذا المبحث، والذي يحوي مجموعة من المطالب التي كانت كالاتي:

المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.

المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: أثر عثمان بن عفان رضي الله عنه.

المطلب الرابع: أثر زيد بن ثابت رضي الله عنه.

المطلب الخامس: أثر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

المطلب السادس: أثر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

المطلب السابع: أثر عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

المطلب الثامن: أثر عمرو بن الأسود .

المطلب التاسع: أثر سعيد بن المسيب.

المطلب العاشر: أثر إبراهيم النخعي.

المطلب الحادي عشر: أثر طاووس بن كيسان.

المطلب الثاني عشر: أثر عامر الشعبي.

المطلب الثالث عشر: أثر الزهري ومكحول.

المطلب الرابع عشر: أثر الحكم بن عتيبة.

المطلب الخامس عشر: أثر الحسن البصري.

المطلب الأول : أثر عمر بن الخطاب، القرشي، العدوي

أمير المؤمنين، جم المناقب، استشهاد

سنة (23 هـ و ولي الخلافة 10 سنين و نصف).

و عبد الله بن مسعود بن عاقل، أبو عبد الرحمن

من السابقين الأولين و من كبار العلماء من

الصحابة ( ت 32هـ بالمدينة).

متن الأثر: "جاء رجل إلى عمر رضي الله عنه فقال: أني جعلت أمر امرأتي بيدها فطلقت نفسها ثلاثاً<sup>(1)</sup> فقال عمر لعبد

الله: ما تره؟ قال: أراها واحدة وهو أحق بها، قال عمر: وأنا أمره ذلك"<sup>(2)</sup>.

مدلول الأثر:

أثر عن الصحابييين الجليلين؛ عمر بن الخطاب، أمير المؤمنين و عبد الله بن مسعود أمير الكوفة، في

مسألة طلاق المرأة التي يملكها زوجها أمرها. إذا طلقت نفسها هل يقع ذلك الطلاق أم لا؟ فقضى فيها

عبد الله بن مسعود بأنها تقع طلقة واحدة و زوجها أحق يرجعها مع أن الزوجة طلقت نفسها ثلاثاً، و

قد وافقه عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

1 - رأى أنه وقع تصحيح في سنن سعيد إلى ثلثا و الصواب ما أثبتته أعلاه لأن بقية الروايات جاءت بلفظة (ثلاثاً).

2 - أماكن تواجد هذا الأثر معلقاً: ابن عبد البر، الاستذكار، 58/17. و الترمذي، الجامع الكبير ج/323، و البغوي، شرح السنة، 160/5. و الهندي،

كتر العمال، 667/9 رقم 27897 و برقم 27900، و الترمذي، الجامع الصحيح، 323/2.

## أولا التخريج:

هذا الأثر رواه كل من:

مسروق<sup>(1)</sup>، وعلقمة<sup>(2)</sup>، والأسود<sup>(3)</sup>، عبد الكريم أبي أمية<sup>(4)</sup>، وإبراهيم النخعي<sup>(5)</sup>.

جميعهم عن عمر بن الخطاب مقرونا بعبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - زيادة و نقص وتفصيل ذلك ما يلي:

- أما رواية مسروق عنهما - رضي الله عنهما - فرواها أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عنه ولفظه ما سبق، و تابع يعلى أبي معاوية فرواه عن الأعمش عن إبراهيم عنه و لفظه (أن امرأة قالت لزوجها لو أن امرأة قالت لزوجها لو أن الأمر الذي بيدك بيدي لطلقتك قال: قد جعلت الأمر إليك فطلقت نفسها ثلاثا فسأل عمر عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - عن ذلك فقال: هي واحدة و هو أحق بها، فقال عمر رضي الله عنه و أنا أرى ذلك).

- و خالفهم الثوري فرواه عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عنه بمثل لفظ أبي معاوية ويعلى.

- و رواية علقمة فرواه سفيان بن عيينة و زكريا بن أبي زائدة كلاهما عن منصور عم إبراهيم عنه مختصرا فكان لفظ ابن عيينة مختصرا (أن عمر و عبد الله اجتمعا على أنها واحدة وهو أحق بها) و كان لفظ زكريا بن أبي زائدة مطولا و مفصلا و لفظه ( قال - أي علقمة - كنت عند عبد الله بن مسعود فأتاه رجل فقال: يا أبا عبد الرحمن إنه كان بيني و بين أهلي بعض ما يكون بين الناس و إنما قالت: لو كان ما بيدك من الأمر بيدي لعلمت ما أصنع؟ فقلت لها، هي بيدك، قالت: فإني قد طلقتك ثلاثا قال عبد الله: هي تطليقة واحدة و أنت أحق بها، قال: فذكرت ذلك لعمر فقال: لو قلت غير ذلك لرأيت أنك لم تصب).

1 - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطرق، باب في الرجل يجعل أمر امراته بيدها فتطلق نفسها، 89/4 برقم 18069.

- وعبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب امرأة تملك أمرها فردته، هل تستحق؟ 521/6 برقم 11915. و البيهقي، السنن الكبرى، الخلع والطلاق، باب ما جاء في التملك، 347/7.

- و سعيد، السنن، كتاب الخلع و الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امراته بيدها 376/3 برقم 1613.

2 - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطرق، باب في الرجل يجعل أمر امراته بيدها فتطلق نفسها، 90/4 برقم 18080. و في باب ما قالوا فيه إذا جعل أمراته بيدها فتقول أنت طالق ثلاثا، 90/4 برقم 18086.

- و سعيد، السنن، كتاب الخلع و الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امراته بيدها 376/3 برقم 1614.

3 - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب امرأة تملك أمرها فردته، هل تستخلف؟ 520/6 برقم 11914 و البيهقي سنن الكبرى، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في التملك، 347/7، و سعيد، السنن، كتاب الخلع و الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امراته بيدها 381/3 برقم 1640.

4 - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب امرأة تملك أمرها فردته، هل تستخلف؟ 521/6 برقم 11916.

5 - سعيد، السنن، كتاب الخلع و الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امراته بيدها 381/3، برقم 1639.

- و رواية الأسود عنهما - رضي الله عنهما - فرواه عبد العزيز بن عبد الصمد عن منصور عن إبراهيم عنه و افظه نحو لفظ زكريا بن أبي زائدة مع زيادة (فقال عبد الله: فعل الله بالرجال، عمدوا إلي شيء جعله الله في أيديهم فولوه غيرهم، فهي واحدة ... الرواية).

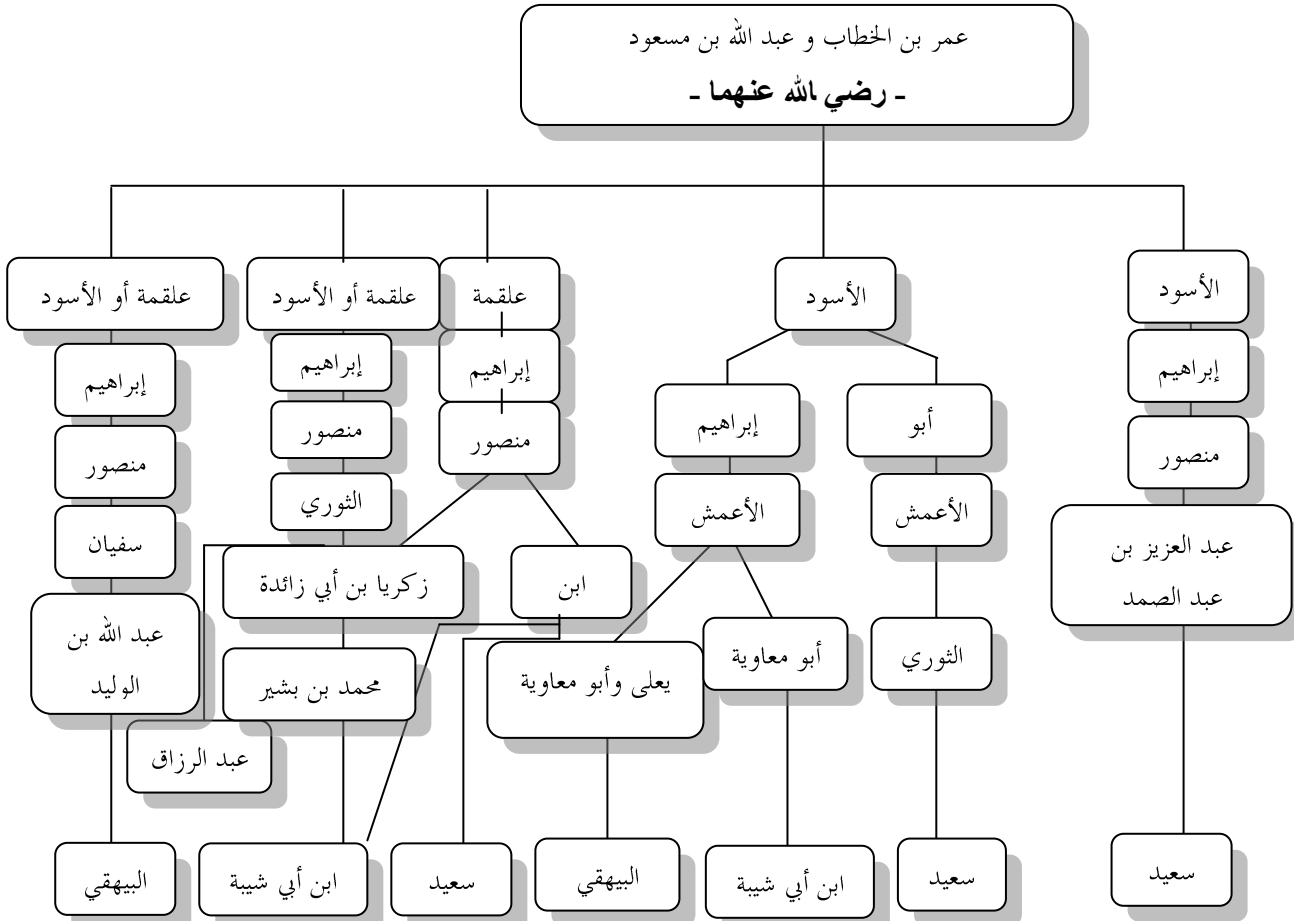
و رواه البيهقي عن طريق عبد الله بن الوليد عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة والأسود بحيث قرن بينهما - فذكرنا نفس القصة إلا أن فيها بعض التغيير ففي رواية علقمة والأسود مقرونين ببعضهما أن عمر بن الخطاب هو من قال (فعل الله بالرجال يعمدون إلى ما جعل الله بأيديهم فيجعلونه بأيدي النساء بغيرها التراب ... القصة) و في رواية الأسود منفردا أن عبد الله ابن مسعود هو الذي قال هذا.

أما عند عبد الرزاق فقد روى عن الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة أو الأسود، فشك هل هو علقمة أو الأسود و لفظه مثل رواية البيهقي، و يمكن أن يكون قد وقع تصحيف فبدل (و) جاء (أو).  
- و أما رواية عبد الكريم بين أبي أمية عن عمر بن الخطاب وحده من غير ذكر عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما جميعا - فقد رواها عنه محمد بن راشد و لفظه (أن رجلا من المسلمين جعل أمر إمراته بيدها في زمن عمر بن الخطاب فطلقت نفسها ثلاثا، فقال الرجل: و الله ما جعلت أمرك بيدك إلا واحدة، فترافعا إلى عمر، فاستحلفه عمر بالله الذي لا إله إلا هو، ما جعلت أمرها بيدها إلا واحدة فحلف فردها عليه).

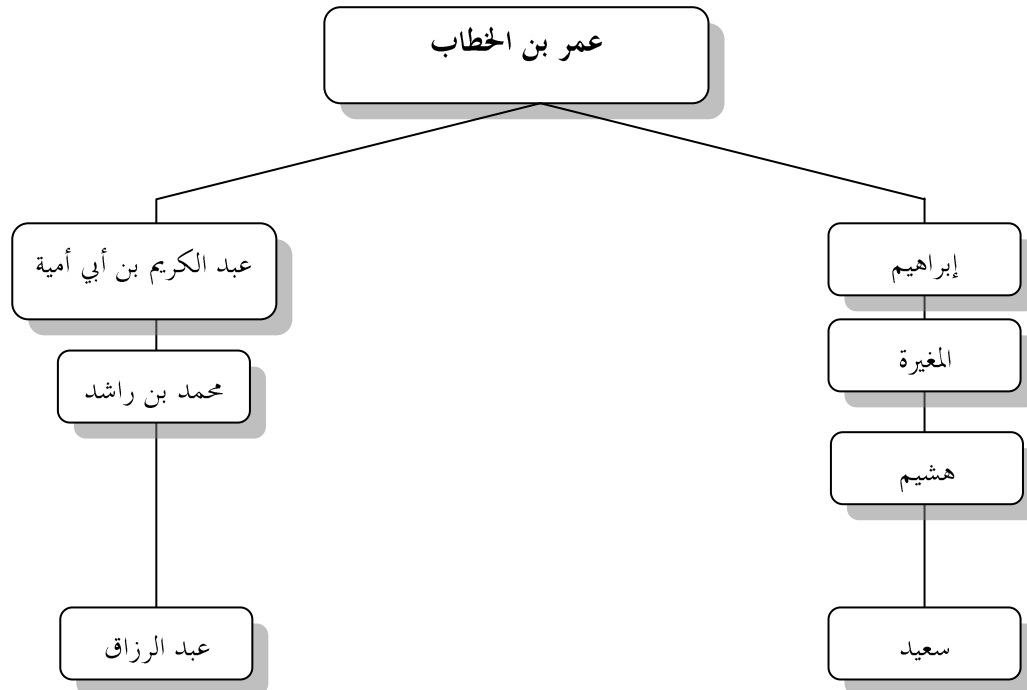
و أما رواية إبراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب فقط فرواها هشيم عن مغيرة عنه، و لفظه متقارب مع رواية عبد الكريم بن أبي أمية.

ثانيا: شجرة الإسناد

رواية عمر مقرونا بابن مسعود



رواية عمر بن الخطاب - دون ذكر ابن مسعود - رضي الله عنهما -



### ثالثاً: الدراسة

ورد أثر عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - في مسألة تملك المرأة نفسها، ف قضى كل منهما بأن طلاقها لنفسها يقع طلاقاً واحدة رجعية فزوجها أحق برجعها حتى وإن طلقت نفسها ثلاثاً.

من طرق عديدة و للتأكد من صحة ما ورد عنهما أدرس الروايات الواردة عنهما:

**الطريق الأول:** رواية الثوري عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عمر و ابن مسعود - رضي الله عنهما -

هذا الإسناد لم يسلم من تدليس<sup>(1)</sup> الأعمش<sup>(2)</sup> و هو سليمان بن مهران الأعمش، فلم يبين سماعه من أبي الضحى، و الأعمش قبيح التدليس حيث لا يدلس إلا عن ضعيف و في هذا قال الذهبي: «و هو يدلس - أي الأعمش - و ربما دلس عن ضعيف، و لا يدري به، فمتى قال: «حدثنا» فلا كلام، و متى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ أكثر عنهم كإبراهيم ...»<sup>(3)</sup>.

و أبو الضحى ليس من شيوخ الأعمش الذين أكثر عنهم الرواية فهذا لم يثبت له أحد من علماء الجرح و التعديل، فتبقى رواية الأعمش عن أبي الضحى فيها شبهة تدليس، فمن حيث هو مدلس يمكن أن يكون قد أسقط بينه و بين أبي الضحى واسطة يجهل حالها، فهي بين من لا شك في عبد الله أو متفق على ضعفه.

و قد عده ابن حجر ضمن المرتبة الثانية من المدلسين و هي مرتبة من اغتفر تدليسهم في نظير ما رروا فأكثرُوا<sup>(4)</sup>.

أما أبو الضحى فهو<sup>(5)</sup> مسلم بن صبيح الهمداني، الكوفي.

1 - التدليس: عرفه الخطيب بقوله: «رواية المحدث عن عاصره، و لم يلقه فيتهم أنه سمع منه، أو روايته عن لقيه ما لم يسمعه منه هذا هو التدليس في الإسناد» (ينظر الكفاية في علم الرواية ص ) و قد توسع فيه الشافعي بنظر (الرسالة له تحقيق و شرح أحمد شاكر، بيروت، المكتبة العلمية د.ت.ط. ص 378، 379، 380).

2 - ترجمته موجودة في ابن سعد، الطبقات، 342/6، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 234/2، و الدارمي، تاريخه، برقم 952، و البخاري، التاريخ الكبير، 37/4 برقم 1886، و تاريخه الصغير، 21/2، و المزني، تهذيب الكمال، 76/12 برقم 2570.

3 - ميزان الاعتدال له، 316/3.

4 - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس له، ص 33 برقم 55.

5 - ترجمته موجودة في ابن سعد، الطبقات، 288/6، و يحيى، التاريخ برواية الدوري 562/2، و البخاري، التاريخ الكبير، 264/7 برقم 1116، و العجلي، معرفة الثقات، 278/2 برقم 1720، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 168/8 برقم 815، و ابن حبان الثقاب، 391/8، و ابن القيسراني، الجمع، 422/2، و الذهبي، سير أعلام النبلاء 71/5، و المنتقى في سرد الكنى له، 386/1 برقم 3248، و ابن حجر، التقريب ص 462 برقم 6632.

روى عن مسروق بن الأجدع، وعلقمة بن قيس النخعي و عبد الله بن عباس و جماعة.  
 و روى عنه سليمان الأعمش و عطاء بن السائب و مغيرة بن مقسم و غيرهم.  
 و ثقة يحيى بن معين<sup>(1)</sup>، و أبو زرعة<sup>(2)</sup>، و ابن سعد<sup>(3)</sup>، و العجلي<sup>(4)</sup> و غيرهم، توفي سنة مئة<sup>(5)</sup>.  
**الطرق الثاني:** رواية كل من سعيد و ابن أبي شيبة عن أبي معاوية قال : نا الأعمش عن إبراهيم عن مسروق، و في رواية البيهقي - ذكر يعلى مقدونا بأبي معاوية.  
 هذا الإسناد سلم من تدليس الأعمش مع أنه لم يبين السماع بينه و بين إبراهيم النخعي، لكونه كثير الرواية عنه فعنعته عن إبراهيم تحمل على الاتصال و في هذا قال: « و هو يدللس و ربما دللس عن ضعيف، و لا يدري به، فمتى قال: «حدثنا» فلا كلام، و متى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ أكثر عندهم كإبراهيم فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»<sup>(6)</sup>.  
 أما إبراهيم فهو ابن يزيد<sup>(7)</sup> بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي فقيه أهل الكوفة.  
 روى عن خاله الأسود بن يزيد، و مسروق بن الأجدع، و خيثمة بن عبد الرحمن و غيرهم.  
 و روى عنه الأعمش و الحكم بن عتيبة، و منصور بن المعتمر و خلق.  
 و أما أبو معاوية فهو محمد<sup>(8)</sup> بن حازم التيمي<sup>(9)</sup>، السعدي<sup>(10)</sup>، الرضير الكوفي، مشهور باسمه و كنيته، و كنيته، يقال: عمي و هو ابن ثمان سنين، و قيل غير ذلك، روى عن إبراهيم بن طهمان، و إسماعيل بن

1 - ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 168/8.

2 - المصدر نفسه.

3 - طبقاته، 288/6.

4 - معرفة الثقات، 278/2.

5 - قاله ابن زبر (وفياته ص 29).

6 - ميزان الاعتدال له، 316/3.

7 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 284/6، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 16/2، و اللمزي، تهذيب الكمال، 233/2 برقم 265.

8 - ترجمته موجودة في ابن سعد، الطبقات، 392/6، و يحيى، التاريخ برواية الدوري 512/2، و الدارمي، التاريخ برقم 49، 678/59، و البخاري، التاريخ الكبير، 74/1 برقم 191، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 246/7 برقم 1360، و المزني، تهذيب الكمال، 123/25 برقم 5173، و ابن حجر، التقریب، ص 411 برقم 5841.

9 - ترجمته موجودة في ابن سعد، الطبقات، 392/6، و يحيى، التاريخ برواية الدوري 512/2، و الدارمي، التاريخ برقم 49، 678/59، و البخاري، التاريخ الكبير، 74/1 برقم 191، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 246/7 برقم 1360، و المزني، تهذيب الكمال، 123/25 برقم 5173، و ابن حجر، التقریب، ص 411 برقم 5841.

10 - التميمي: بفتح التاء المثناة من فوق و الباء المثناة من تحت بين الميمين المكسورتين هذه النسبة إلى تميم و المنتسب إليها جماعة من الصحابة و التابعين و من بعدهم (ابن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، 222/1).

أبي خالد، وسليمان الأعمش وغيرهم، كما روى عنه: اسحاق بن راهوية، و شعيد بن منصور، و أبو بكر بن أبي شيبة و خلق.

قال عنه أحمد بن حنبل: « أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً<sup>(1)</sup> و هو أيضاً قول ابن خراش<sup>(2)</sup>، و ابن نمير<sup>(3)</sup>، و ابن حجر<sup>(4)</sup> .

وهذا يدل على أنه يحفظ حديث الأعمش حفظاً جيداً، و في هذا الاسناد روى عن الأعمش فسوء حفظه لا يضر هنا.

و إضافة إلى سوء حفظه لغير حديث الأعمش، و صف بالتدليس و الإرجاء<sup>(5)</sup>،

نعتة بذلك ابن سعد<sup>(6)</sup>، و يعقوب بن شيبة<sup>(7)</sup>، و ابن حبان<sup>(8)</sup>، و قد عده ابن حجر ضمن المرتبة الثانية

الثانية للمدلسين<sup>(9)</sup>، و عليه فقد اتفق أئمة الجرح على أن أبا معاوية ثقة حافظ لحديث الأعمش فإن

تجاوزته أخطأ. توفي سنة ثلاث و تسعين و مئة و قيل غير ذلك، و أما مسروق فهو ابن الأجدع الهمداني

<sup>(10)</sup>، أبو عائشة الكوفي، أحد أصحاب عبد الله الذين يفتون بفتواه، قال علي بن المدني: «ما أقدم على

مسروق أحداً من أصحاب عبد الله، صلى خلف أبي بكر، و لقي عمر و عليا...»<sup>(11)</sup>.

و هو القائل عن نفسه: «... و قد سألت عمر، و عثمان، و علي، فلما لقيت عبد الله كفاني»<sup>(12)</sup>.

توفي سنة ثلاث و ستين، و له ثلاث و ستون سنة<sup>(13)</sup>.

1 - السعدي: بفتح السين و سكون العين و في آخرها دال مهملة، هذه النسبة إلى عدة قبائل إلى سعد بن بكر بن هوازان و سعد تميم و سعد الأنصار و غيرهم (ابن الأثير، المصدر نفسه، 116/2) و (السيوطي، اللباب، 18/2 برقم 2112).

2 - المزني، تهذيب الكمال، 128/25.

3 - الخطيب، تاريخ بغداد، 248/5.

4 - التقريب، ص 411.

5 - الإرجاء في اللغة بمعنى التأخير و في الاصطلاح قوم يؤخرون العمل عن الإيمان فهم يرون أنه لا المعصية مع الإيمان كما لا تنفع الطاعة مع الكفر (ينظر، ابن قدامة المقدسي، لمعة الاعتقاد و الهادي إلى سبيل الرشاد، شرح محمد بن صالح العثيمين، أضواء السلف، ط3، 1995، ص162).

6 - الطبقات، 392/6.

7 - الخطيب، تاريخ بغداد، 249/5.

8 - الثقات، 411/7.

9 - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص 36 رقم 61.

10 - ترجمته موجودة في ابن سعد، الطبقات 76/6، و البخاري، التاريخ الصغير 89/1، 123، 149، و ابن حبان، الثقات، 456/5، و المزني، تهذيب الكمال، 451/27 برقم 5902.

11 - الخطيب، تاريخ بغداد، 233/13، و ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك و الأمم، 20/6.

12 - ابن المديني، العلل، ص 43.

13 - ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك و الأمم، 20/6، و خليفة بن خياط، تاريخه، ص 156. و ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، دار صادر ط2، 1982، 110/4.

فكل رجال هذا الإسناد ثقات معروفون و عليه فالرواية جيدة الإسناد.

**الطريق الثالث:** رواية ابن عيينة و زكريا ابن أبي زائدة كلاهما عن منصور عن علقمة عنهما رضي الله عنهما.

المراد في هذه الرواية هو منصور <sup>(1)</sup> و هو ابن المعتمر السلمي <sup>(2)</sup>، و يكنى أبا عتاب الكوفي، من أثبت أهل الكوفة و أحفظهم <sup>(3)</sup>.

يروى عن إبراهيم النخعي، و هو من أثبت أصحابه، فيما حكاه يحيى ابن سعيد <sup>(4)</sup>، و علي بن المديني <sup>(5)</sup>، و يحيى بن معين <sup>(6)</sup>.

و يروي عنه: سفيان بن عيينة <sup>(7)</sup>، أبو محمد الكوفي، سكن مكة.

ثقة مشهور، قال الشافعي: «لولا مالك و سفيان لذهب علم الحجاز» <sup>(8)</sup>.

وفي سفيان ابن عيينة، و عندما سأل ابن المديني يحيى بن سعيد، ما إذا كان سفيان إمام في الحديث قال: «سفيان إمام القوم منذ أربعين سنة» <sup>(9)</sup> ففضائله، و مناقبه كثيرة.

- 
- 1 - ترجمته موجودة في ابن سعد، الطبقات 337/6، و يحيى التاريخ برواية الدوري، 588/2 و الدارمي، التاريخ برقم 75، 76، 77، 963، و البخاري، التاريخ الكبير 7 برقم 1491 و المزي، تهذيب الكمال، 546/28 برقم 6201، و ابن عماد، شذرات الذهب، 189/1.
  - 2 - سلمى: بالفتح و السكون إلى سلم جد و بالضم و الفتح إلى سليم قبيلة مشهورة منها العباس بن مرداس و العرياض بن سارية و بفتحيتين إلى تسلمة بكسر اللام بطن من الأنصار. (السيوطي، لب اللباب، 23/2 برقم 2198).
  - 3 - قاله عبد الرحمن بن مهدي (المزي تهذيب الكمال، 551550/28)، و الثوري و إبراهيم بن موسى (ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 79/8)، و العجلي (تاريخ الثقب، 440، 441).
  - 4 - ابن رجب، شرح العلل، ص 293.
  - 5 - المزي، المصدر السابق، 553-552/28.
  - 6 - التاريخ برواية الدوري، 588/2.
  - 7 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 497/5، و يحيى التاريخ برواية الدوري 216/2، و البخاري، التاريخ الصغير، 284/2، و المزي، تهذيب الكمال، 77/11 برقم 2413، و أبي خزيمة، أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير، من اسماعيل حسين، دار الوطن، ط1 1997، ص 378 برقم 93.
  - 8 - المزي، المصدر نفسه، 189/11.
  - 9 - المصدر نفسه.

أما علقمة الذي يروي عن عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود- رضي الله عنهما- ويروي عنه إبراهيم النخعي، هو علقمة <sup>(1)</sup>. بن قيس بن عبد الله بن مالك، النخعي، أبو شبل الكوفي، عم الأسود بن يزيد، و خال إبراهيم النخعي ولد في حياة النبي ﷺ .

روى من مجموعة من الصحابة منهم: علي بن أبي طالب، و عمر بن الخطاب، و عبد الله بن مسعود، و عمار بن ياسر، و أبو بكر الصديق.

و روى عنه إبراهيم النخعي، و عامر الشعبي و عمر بن سرين و خلق، و هو ثقة <sup>(2)</sup>. من أعلم الناس بعبد الله بن مسعود، و في هذا قال علي بن المديني: «لم يكن من أصحاب النبي ﷺ أحد له أصحاب حفظوا عنه و قاموا بقوله في الفقه إلا ثلاثة: زيد بن ثابت، و عبد الله بن مسعود، و ابن عباس وأعلم الناس بعبد الله علقمة، و الأسود، و عبيدة، و الحارث» <sup>(3)</sup>.

فكان علقمة بن قيس أشبه الناس بعبد الله بن مسعود هَدْيًا و سَمْتًا، فإذا رأيت علقمة فلا يضرك أن لا ترى عبد الله، و إذا رأيت إبراهيم، فلا يضرك أن لا ترى علقمة <sup>(4)</sup>. و هو ثقة، ثبت، فقيه، عابد، عند ابن حجر <sup>(5)</sup> توفي سنة ثلاث و ستين <sup>(6)</sup>، و قيل ثلاث و سبعين <sup>(7)</sup> و قيل غير ذلك.

و بناء على ما سبق فإن إسناد هذه الرواية جيد و رجالها ثقات و قد ثبت سماعهم من بعضهم البعض، فعلقمة من أثبت أصحاب عبد الله بن مسعود، و سمع عمر بن الخطاب، و إبراهيم ثبت في خالة علقمة، و منصور بن المعتمر ثبت في إبراهيم و ابن عينة من الثقات المشهورين فرجال هذه الرواية ثبت عن ثبت.

1 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 86/6، و يحيى، التاريخ برواية الدوري 415/2، و البخاري، التاريخ الصغير 123/1، 149، و الذهبي، العبر في خبر من عبر حقه و طبعه على مخطوطتين، أبو هاجر محمد السعيد، بيروت، دار ابن حزم، ط 1، 1997م، 66/1، و ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة و بهامشه الاستيعاب في معرفة الأصحاب، مؤسسة التاريخ العربي، دار احياء التراث العربي، ط1، 1328هـ، 110/3 برقم 6454.

2 - وثقة أحمد حنبل، ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 6/ برقم 2258، و يحيى بن معين (المصدر نفسه) و ابن سعد (طبقاته، 92/6)، و ابن حبان (الثقات، 208/5).

3 - ابن حجر الإصابة، 110/3 برقم 6454.

4 - ابن حجر الإصابة، 110/3 برقم 6454.

5 - التقريب له، ص 337 برقم 4681.

6 - حكاة خليفة بن خياط تاريخه 155.

7 - قاله ابن غير المزي، تهذيب الكمال 308/20.

**الطريق الرابع:** رواية عبد العزيز بن عبد الصمد عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عنهما -رضي الله عنهما-.

رجال هذه الرواية من الثقات فعبد العزيز بن عبد الصمد<sup>(1)</sup>، العمي، أبو عبد الصمد البصري روى عن منصور بن المعتمر و روي عن سعيد بن منصور صاحب المصنف. وثقه أحمد بن حنبل<sup>(2)</sup>، وأبو زرعة<sup>(3)</sup>. وأبو داود<sup>(4)</sup>. والنسائي<sup>(5)</sup>. مات سنة سبع وثمانين ومئة<sup>(6)</sup>.

وأما الأسود الذي يروي عن عبد الله بن مسعود، و عمر بن الخطاب و علي بن أبي طالب وغيرهم من الصحابة، و يروي عنه: إبراهيم بن يزيد النخعي و الضحاك بن مزاحم، و أبو حسان الأعرج و خلق. هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي<sup>(7)</sup>، أبو عمرو، و يقال: أبو عبد الرحمن الكوفي. كان يعد من أصحاب عبد الله بن مسعود فعن إبراهيم: « كان أصحاب عبد الله الذين يقرؤون الناس القرآن و يعلمونهم السنة، و يصدر الناس عن رأيهم ستة: علقمة، و الأسود، و مسروق، و عبيدة، و أبو ميسرة عمرو بن شراحيل، و الحارث بن قيس»<sup>(8)</sup> وثقة غير واحد<sup>(9)</sup> من علماء الحديث توفي سنة خمس و سبعين<sup>(10)</sup> و قال غيره: مات سنة أربع و سبعين<sup>(11)</sup> روى له الجماعة.

- 1 - ترجمته موجودة في ابن حبان الثقات، 393/7، و ابن شاهين، الثقات، ص 937، و المزي، تهذيب الكمال، 105/18 برقم 3459، والذهبي، العبر، 297/1، تذكرة الحفاظ 270/1، و ابن حجر التقریب، ص 299 برقم 4108.
- 2 - ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 388/5، برقم 1809.
- 3 - المصدر نفسه.
- 4 - المزي، المصدر السابق، 167/18.
- 5 - المصدر نفسه.
- 6 - قاله أبو داود (المزي، المصدر السابق، 167/18) و ابن حجر (التقریب، ص 299).
- 7 - ترجمته موجودة في ابن سعد، الطبقات 46/6، و يحيى التاريخ برواية الدوري 39/2، و المزي، تهذيب الكمال، 233/3، برقم 509، و ابن حجر، التقریب، ص 50 برقم 509.
- 8 - المزي، المصدر السابق 304/20.
- 9 - منهم أحمد (ابن أبي حاتم الجرح 292/2 برقم 1061)، و يحيى (المصدر نفسه) و العجلي (تاريخ الثقات، 229/1 برقم 104).
- 10 - حكاه ابن سعد في طبقاته 47/6، و ابن حكين (البخاري، التاريخ الكبير 1/1 برقم 9).
- 11 - ابن حجر، التقریب، ص 50.

الطريق الخامس و السادس:

- رواية عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة أو الأسود - بالشك عنهما - رضي الله عنه م-1-

- رواية عبد الله بن الوليد عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة و الأسود- بالجزم- عنهما- رضي الله عنهما.

يبدو أنه وقع تصحيف مصنف عبد الرزاق حيث ورد عن إبراهيم عن علقمة أو الأسود والصحيح عن علقمة و الأسود و هذا ما أثبتته البيهقي في سننه الكبرى، فروى الرواية من طريق عبد الله<sup>(1)</sup> بن الوليد بن ميمون، القرشي، أبو محمد المكي المعروف بالعدي قال عنه ابن حجر في «التهذيب»: «نقل الساجي أن ابن معين ضعفه، و قال البخاري: مقارب، و قال العقيلي: ثقة معروف و قال الأزدي: يهمل في أحاديث، و هو عندي وسط، و قال الدارقطني ثقة مأمون»<sup>(2)</sup>. استشهد به البخاري في الصحيح، و روى له في كتاب الأدب، و روى له أبو داود، و الترمذي و النسائي<sup>(3)</sup>. و الذي يؤكد وقوع التصحيف عندي أن نفس الرواية وردت عن إبراهيم مرة عن الأسود منفردا و مرة عن علقمة منفردا أيضا فلا يمنع اجتماعه م-1.

كل هذه الروايات رويت عن عبد الله بن مسعود مقرونا بعمر بن الخطاب رضي الله عنه و كان مدارها الكلي هو إبراهيم النخعي فمرة روى عنهما بواسطة علقمة، و مرة مسروق بن الأجدع، و مرة أخرى بواسطة الأسود بن يزيد و كانت روايات جيدة الإسناد.

أما رواية عمر بنت الخطاب رضي الله عنها منفردا من غير ذكر عبد الله ابن مسعود- رضي الله عنهما- فقد وردت من طريقين:

1 - ترجمته موجودة: ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 188/5 برقم 875، و البخاري، التاريخ الكبير 217/5، برقم 707، و ابن حبان، الثقات، 348/8، و ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 298/4، برقم 116، و المزي، تهذيب الكمال، 271/16، برقم 3643، و الذهبي، المغني في الضعفاء، 577/1 برقم 3414.

2 - ابن حجر، تهذيب التهذيب، 70/6.

3 - المزي، المصدر السابق، 271/16.

**لطريق الأولى:** رواية ه شيح قال: نا المغيرة عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذه الرواية معلولة  
بـ:

1- تدليس مغيرة بن مقسم <sup>(1)</sup> الضبي عن إبراهيم، فرغم أنه ثقة <sup>(2)</sup> إلا أنه يحتمل أن يدلس لاسيما عن إبراهيم النخعي، فعننته عنه لا تحمل على الاتصال حتى يصرح بالسماع، و بسبب تدليسه ضعف أحمد بن حنبل حديثه عن إبراهيم <sup>(3)</sup> قال أبو داود: «أدخل مغيرة بينه وبين إبراهيم قريبا من عشرين رجلا» <sup>(4)</sup>. و قد جعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين <sup>(5)</sup>.

2- الإنقطاع: حيث أن إبراهيم قد أرسل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فهو لم يلق أحدا من الصحابة، قال أبو حاتم: «لم يلق إبراهيم النخعي أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا عائشة ولم يسمع منها» <sup>(6)</sup>. إلا ان هذا الإنقطاع موصول بما رواه غير واحد عن إبراهيم عن علقمة ومسروق بن الأجدع، و الأسود بن يزيد و هي روايات جيدة الإسناد و رجالها ثقات.

و بالتالي يكون قد اختلف على إبراهيم، حيث روي عنه هذا القول مرة منقطعا و مرة موصولا، ولا مانع من ان يكون إبراهيم أسنده مرة، و أرسله مرة أخرى. أما ه شيح <sup>(7)</sup> بن بشير فقد بين الإخبار بينه و بين مغيرة و بذلك يكون قد انتفت عنه شبهة التدليس.

**الطريق الثاني:** رواية عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن عبد الكريم أبي أمية عن عمر بن الخطاب. و هذا الإسناد فيه عبد الكريم <sup>(8)</sup> بن أبي المخارق إضافة إلى ضعفه فقد أرسل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، و التاريخ يؤكد ذلك، فبين وفاة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - و وفاة عبد الكريم أبي أمية مئة وأربع

1 - المزي، تهذيب الكمال، 397/28 برقم 6143 و قد سبقت ترجمته.

2 - وثقة ابن سعد (الطبقات، 337/6) و ابن معين و النسائي (المزي، المصدر السابق 400/28، 401) و غيرهم.

3 - ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 229/8.

4 - المزي، المصدر السابق، 401/28.

5 - طبقات المدلسين له، ص 46 برقم 107.

6 - ابن أبي حاتم، المراسيل، بعناية شكر الله بن نعمه الله فوجالي، بيروت مؤسسة الرسالة، ط2، 1982، ص 9.

7 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 6 / 403، و البخاري التاريخ الكبير، 177/7 برقم 792، و الصغير له، 333/2، و العجلي، معرفة

الثقات، 215/2 برقم 1511، و ابن شاهين تاريخ أسماء الثقات ص 345 برقم 1474، و الخطيب، تاريخ بغداد، 473/12، و الذهبي، ميزان

الاعتدال 456/5 برقم 6867.

8 - المزي، تهذيب الكمال، 259/18 برقم 3506، و قد تقدمت ترجمته.

سنوات، فعمر بن الخطاب توفي سنة ثلاث وعشرين<sup>(1)</sup> هجري، بينما توفي عبد الكريم أبي أمية سنة سبع وعشرين و مئة<sup>(2)</sup>. فالانقطاع بينهما واضح.

رابعا: الخلاصة و تحقيق القول:

بعد هذه الدراسة الحديثة، لكل الطرق الواردة عن عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما- في مسألة الرجل الذي ملك امرأته أمرها، و التي رأى كلا منهما بأنها تقع طلقة واحدة لرجعية و زوجها أحق بها، حتى و إن طلقت نفسها ثلاثا. يمكنني أن أقول - و الله أعلم- أن الأثر ثابت عنهما- رضي الله عنهما- ملم رواه عبد العزيز بن عبد الصمد عن منصور عن إبراهيم عن الأسود و برواية أبي معاوية و يعلى كلاهما عن الأعمش عن إبراهيم عن مسروق، و أيضا بما رواه سفيان بن عيينة و زكريا بن أبي زائدة عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم عن علقمة جميعا، - الأسود و مسروق و علقمة- عن عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود- رضي الله عن الصحابة أجمعين.

فهذه الروايات جيدة الاسناد، و رجالها ثقات و قد سمع كل راو عن من روى عنه.

أما رواية هشيم عن مغيرة بن مقسم عن إبراهيم يرفعه إلى عمر دون ذكر عبد الله، فهي رواية لا تخلو من:

- احتمال تدليس مغيرة عن إبراهيم النخعي، حيث انه لم يبين السماع بينه و بين إبراهيم، فعنعته عنه لا تحمل على الاتصال.

- الانقطاع الواضح بين إبراهيم النخعي و عمر بن الخطاب، فإبراهيم لم يلق أحدا من الصحابة إلا عائشة و لم يثبت له سماع منها.

إلا ان هذا الإنقطاع وصل بما رواه غير واحد عن إبراهيم عن علقمة و مسروق و الأسود، فيتدفى الإنقطاع و تبقى شبهة التدليس قائمة.

و إما رواية محمد بن راشد عن عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية البصري فإسنادها مظلم لـ:

- ضعف عبد الكريم، حيث ضعفه غير واحد من أرباب الصناعة الحديثية، و هناك من تركه.

1 - ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ت علي محمد البحاوي، دار الجيل، بيروت، ط 1 1992، 1152/3، و الجزري، أسد الغابة، في معرفة الصحابة، ت محمد إبراهيم البنا و غيره، دار الشعب، ج4/179.

2 - ابن حبان المروحين، 144/2.

– الانقطاع بين عبد الكريم و عمر بن الخطاب رضي الله عنهما حيث أن بين الوفايتين مئة وبضع سنين، فإنَّ لعبد الكريم السماع من عمر بن الخطاب.  
و في النهاية أقول أن هاتين الروایتين لا تؤثر في ثبوت الأثر عنهما – رضي الله عنهما – لأنه ورد من طرق صحيحة جيدة.

المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب الهاشمي

ابن عم رسول الله ﷺ و زوج ابنته

أحد العشرة المبشرين

بالجنة (ت 40هـ - وله 63 سنة)

متن الأثر: "إذا ملك الرجل امرأته مرة واحدة، فإن قضت فليس له من أمرها شيء وإن لم تقض فهي واحدة و أمرها إليه" (1).

مدلول الأثر:

يرى علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - أقصى أهل المدينة في مسألة تمليك المرأة نفسها، فرأى أن الزوج إذا ملك امرأته بأن تطلق نفسها مرة واحدة، فإن فعلت فليس له من أمرها شيء، وإن لم تقض بحيث اختارت البقاء مع زوجها فبإرادها طلاقاً واحدة وهو أحق بها.

أولا التخريج:

رواه الحكم (2)، ومجاهد (3)، والحارث (4)، جميعهم عنه به وتفضيل ذلك ما يلي:  
- أما رواية الحكم بن عتيبة عن علي ﷺ، فرواها النوري عن منصور عنه بلفظ (إذا جعل أمرها بيدها، فالقضاء ما قضت، هي وغيرها سواء).

وخالفه هشيم فرواه عن ابن أبي ليلى عن الحكم عنه ولفظه ( أن علياً ﷺ، كان يقول: إذا جعل الأمر بيدها فهو بيدها فما قضت فهو جائز)، كما رواها علي بن الجهد عن شعبة عن الحكم أن علماً قال: " في الرجل يقول لامرأته أمرك بيدك إن اختارت نفسها فواحدة بآئته، وإن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها"

1 - أماكن تواجد هذا الأثر: ابن حزم، المحلى بالآثار 291/9، ابن عبد البر، الاستذكار 57/17، الترمذي، الجامع الصحيح، 323/2 في باب ما جاء في أمرك بيدك.

2 - عبد الرزاق المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها فردته هل تستحلف، 519/6 برقم 11910، وسعيد، السنن، كتاب الخلع و الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 385/3 برقم 1656، وعلي بن الجعد، ت عبد المهدي بن عبد القادر، مكتبة الفلاح، الكويت، ط 1 1985، 339/1 برقم 275.

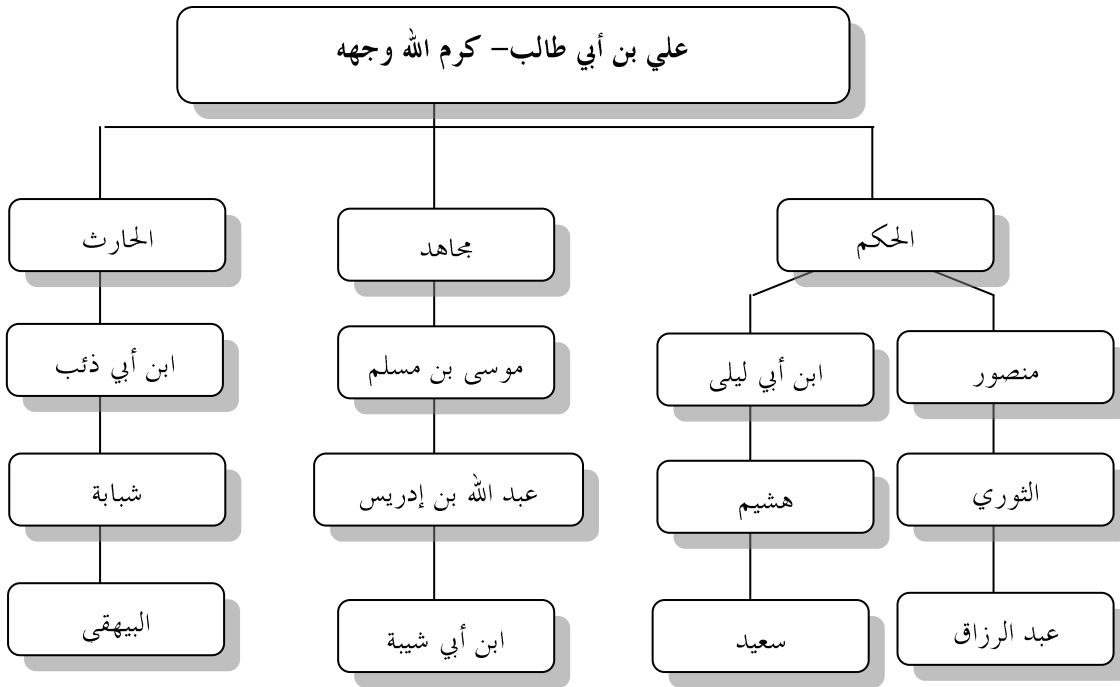
3 - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يختار امرأته فتختاره أن يختار نفسها، 91/4 برقم 18090.

4 - البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التملك، 349/7

- ورواية مجاهد عن علي، رواها عبد الله إدريس عن موسى بن مسلم عنه بلفظ "إذا خلع الرجل أمر امرأته عن عنقه فهي واحدة وإن اختارته".

- و أما رواية الحارث عن علي فرواها شبابه بن سوار عن ابن أبي ذئب عنه و لفظه المثبت أعلاه و قال البيهقي (كذا وجدته و في إسناده خلل) (1).

ثانيا: شجرة الإسناد



و للتأكد من صحة ما أثر عنه عليه السلام أدرس الروايات الواردة عنه.

### ثالثاً: الدراسة

الطريق الأول: - رواية سعيد قال: نا هشيم قال: أنا ابن أبي ليلى عن الحكم أن علياً.

- و رواية عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن الحكم عن علي.

هذا الإسناد فيه نظر لأن فيه:

- ابن أبي ليلى و هو سريء الحفظ، كثير الخطأ، مضطرب الحديث، و هو محمد<sup>(1)</sup> بن عبد الرحمن بن

أبي ليلى الأنصاري الكوفي قاضيها و فقيهاها، لأنه يروي عن الحكم بن عتيبة، و يروي عنه هشيم بن بشير.

ضعفه عثير واحد بسبب سوء حفظه و كثرة خطئه، منهم يحيى بن سعيد<sup>(2)</sup> القطاني وشعبة<sup>(3)</sup>، و أحمد بن حنبل<sup>(4)</sup>، و ابن معين<sup>(5)</sup>، و الجوزاني<sup>(6)</sup>.

ورغم ذلك فقد نسبته بعض جهابذة الحديث إلى الصدوق فقال العجلي: «صدوق جائز الحديث»<sup>(7)</sup> و قال أبو زرعة: «هو صالح ليس بأقوى ما يكون»<sup>(8)</sup> وقال أبو حاتم: «محل الصدوق كان سيء الحفظ، اشتغل بالقضاء فساء حفظه لا يتهم بشيء من الكذب، و إنما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه و لا يحتج به و ابن أبي ليلى و الحجاج بن أرطاة ما أقرهما»<sup>(9)</sup>، و قال النسائي: «ليس بالقوى في الحديث سيء الحفظ و هو أحد الفقهاء»<sup>(10)</sup>.

- 1 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 358/6، و الدارمي، التاريخ، الترجمة 72، و البخاري، التاريخ الصغير، 91/2، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 322/7 برقم 1739، و المزي، تهذيب الكمال، 622/25 برقم 5406.
- 2 - ابن أبي حاتم المصدر السابق، 322/7، و ابن عدي، الكامل 183/6، و الذهبي، ميزان الإعتدال 614/3.
- 3 - البخاري، التاريخ الكبير، 162/1، و الذهبي، المصدر السابق، 614/3.
- 4 - ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 323/7، و ابن عدي، الكامل 183/6، و ابن حبان، المحروحين 244/2، 245.
- 5 - ابن عدي، المصدر السابق، 183/6، و ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء ص 169 برقم 580.
- 6 - أحوال الرجال له 71، 72 برقم 86.
- 7 - تاريخ الثقات، 407 برقم 1476.
- 8 - ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 323/7.
- 9 - المصدر نفسه.
- 10 - ابن عدي، الكامل 184/6 و النسائي، الضعفاء و المتركون 92 برقم 525.

وقال ابن عدي: «و هو مع سوء حفظه يكتب حديثه»<sup>(1)</sup>، و أما الذهبي فقال: «صدوق إمام سيء الحفظ و قد وثق»<sup>(2)</sup>، مات سنة ثمان و أربعين و مئة<sup>(3)</sup>.

وأستخلص من هذه النصوص أن ابن أبي ليلى مما يصلح حديثه اعتبار و المتابعات إلا أن هذا الضعف لا يؤثر في هذا الإسناد لمتابعة منصور له في الرواية عن الحكم.

- الانقطاع، فالحكم بن عتيبة<sup>(4)</sup> الكندي<sup>(5)</sup>، أبو محمد، و يقال أبو عبد الله، لم يصح له سماع من علي بن أبي طالب<sup>(6)</sup>، و كيف يسمعه و قد ولد سنة خمسين<sup>(6)</sup>، بينما سيدنا علي توفي سنة أربعين<sup>(7)</sup>، أربعين<sup>(7)</sup>، فبين ميلاد الحكم و وفاة علي عشر سنين فأَنَّ له أن يسمعه.

فإن انجبر ضعف عبد الرحمن بن أبي ليلى بمتابعه منصور له عن الحكم، فإن الإنقطاع الحاصل بين الحكم بن عتيبة و علي - كرم الله وجهه - لم ينجبر. و عليه فإسنادها بين الروايتين منقطع.

**الطريق الثاني:** رواية أبو بكر قال: نا عبد الله بن إدريس عن موسى بن مسلم عن مجاهد قال: قال علي الرواية، وهذا الإسناد منقطع؛ لأن مجاهد<sup>(8)</sup> و هو ابن جبر، و يقال: ابن جبير و الأول أصحُّ المكي، أبو أبو الحجاج القرشي المخزومي<sup>(9)</sup>، يروي عن علي بن أبي طالب بالإرسال، فهو لم يصح له سماع منه، و في هذا قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم فيما رواه عن أبيه من أنه قال: «مجاهد أدرك علياً، لا يذكر رؤية

1 - الكامل في الضعفاء له، 188/6.

2 - ميزان الاعتدال، 613/3 برقم 7825.

3 - ابن سعد، الطبقات 358/6، و البخاري التاريخ الكبير 162/1، و ابن حبان، المحروحين 244/2.

4 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات: 331/6، و البخاري، التاريخ الكبير 332/2 برقم 2654، و المزي، تهذيب الكمال، 114/7 برقم 1438، و ابن حجر، التقريب، ص 115 برقم 1453.

5 - الكندي بكسر أولها و سكون النون و كسر الدال، هذه النسبة إلى كندة، و هي قبيلة كبيرة مشهورة من اليمن، و اسم كندة الذي تنسب إليه القبيلة ثور بن مرتع (ابن الأثير، اللباب، 115/3).

6 - قاله ابن منجويه (رجال صحيح مسلم 140/1 برقم 271) و المزي، تهذيب الكمال 120/7.

7 - المزي، تهذيب الكمال، 488/20.

8 - ترجمته موجودة في ابن سعد، الطبقات، 466/5، و البخاري، التاريخ الكبير 411/7 برقم 1805، ابن حبان، الثقات، 419/5، و المزي، تهذيب الكمال 228/27 برقم 5783، و ابن حجر التقريب، ص 453 برقم 6481.

9 - المخزومي: بفتح الميم و سكون الخاء و ضم الزاي هذه النسبة إلى قبيلتين إحداهما إلى مخزوم بن يقظة و الثانية مخزوم بن عمرو (ابن الأثير اللباب 179/3).

ولا سماع»<sup>(1)</sup>، و قال أبو زرعة: «بجاهد عن معاوية مرسل، و عن سعد مرسل، و عن علي مرسل»<sup>(2)</sup>.  
مرسل»<sup>(2)</sup>.

وقال ابن حجر في (التهذيب): «و قد قال ابن خراش: أحاديث مجاهد عن علي مراسيل لم يسمع منها شيئاً»<sup>(3)</sup>.

فهذه الرواية منقطعة لأن مجاهد بن جبر لم يصح له سماع من علي - كرم الله وجهه-.

**الطريق الثالث:** رواية البيهقي من طريق شعبة بن سوار ابن أبي ذئب عن الحارث عن علي رضي الله عنه.

و إسناده منقطع: فالحارث <sup>(4)</sup> و هو ابن عبد الرحمن القرشي العامري <sup>(5)</sup> أبو عبد الرحمن المدني خال ابن ابن أبي ذئب لم يصح له سماع و لا رؤية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، و التاريخ يؤكد ذلك فقد ذكر ابن حبان في (ثقاته) «و هو من قريش، مات سنة تسع و عشرين و مئة و له ثلاث و سبعون سنة و غزا مع جماعة من الصحابة»<sup>(6)</sup>، و قال ابن سعد في تاريخ وفاته من أنه توفي بالمدينة سنة سبع و عشرين <sup>(7)</sup>، فيكون تاريخ ميلاده إما سنة أربع و خمسين أو ست و خمسين و أيا كان منهما هو الصحيح يكون بينه و بين وفاة علي رضي الله عنه، سنوات فالفوة بينهما واضحة.

أما ابن أبي ذئب فهو محمد بن عبد <sup>(8)</sup> الرحمن بن أبي ذئب.

**رابعاً: تحقيق القول و الخلاصة:**

ورد أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مسألة تملك الزوج امرأته أمرها و التي يقضي فيها بأن المرأة المملكة من قبل زوجها لها أن تطلق نفسها طليقة واحدة بائنة، و أما إذا إختارت البقاء معه بحيث ملكها أمرها فلم تطلق نفسها فيراها تقع طليقة واحدة رجعية أو زوجها أحق بها.

1 - ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 205.

2 - المصدر نفسه.

3 - تهذيب التهذيب: 43/10-44.

4 - ترجمته موجودة في البخاري، التاريخ الكبير، 272/2 برقم 2434، و ابن أبي حاتم، 80/3 برقم 366، و المزي، تهذيب الكمال، 255/5 برقم 1027، و ابن حجر التقریب، ص 87 برقم 1031.

5 - العامري: بفتح العين هذه النسبة إلى ثلاث قبائل احدهما عامر بن لؤي بن غالب و الثانية عامر بن صعصعة، و الثالثة عامر بن عدي بن نجيب، و عامر بطن من قيس (ابن الأثير اللباب 306/2) و (السيوطي لب اللباب، 102/2 برقم 2671).

6 - الثقات 134/7.

7 - ابن حجر، التقریب، ص 87.

8 - ترجمته موجودة في ابن سعد، الطبقات 243/9، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 525/2، و البخاري، التاريخ الكبير 152/1 برقم 455، و تاريخه الصغير 73/2، 132، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل 313/7 برقم 1704، و ابن حبان 390/7، الخطيب تاريخ بغداد 296/2.

من طرق ضعيفة منقطعة فرواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن الحكم بن عتيبة عنه رضي الله عنه ضعيفة و منقطعة؛ ضعيفة لضعف ابن أبي ليلي فقد ضعفه غير واحد من علماء الجرح و التعديل منهم: شعبه، و أحمد بن حنبل و يحيى بن معين، و ابن أبي حاتم. و منقطع فالحكم بن عتيبة لم يصح له سماع و لا رؤية من علي رضي الله عنه فبين ميلاد الحكم و وفاة علي عشر سنين.

و قد أنجز ضعف ابن أبي ليلي عن الحكم برواية منصور بن المعتمر عنه أما الإنقطاع فلم يوصل. - و أما رواية موسى بن مسلم عن مجاهد، فمنقطعة أيضا فرواية مجاهد بين جبر عن علي مرسله حكاها غير واحد من نقاد الحديث.

و أما رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن خاله الحارث بن عبد الرحمن فهي أيضا منقطعة و التاريخ أكد هذا الانقطاع، فبين مولد الحارث و وفاة علي بن أبي طالب رضي الله عنه أربع أو ست عشرة سنة.

فخلاصة القول في هذا أن أثر علي بن أبي طالب في هذه المسألة غير ثابت بهذه الطرق و الروايات الواردة كلها فهي عنها معلولة بالانقطاع و لم أقف له على أية رواية متصلة في هذه المسألة.

### المطلب الثالث: أثر عثمان بن عفان، الأموي

ذو النورين، و أمير المؤمنين

استشهد سنة (35 هـ) فكانت

خلافته (12 سنة) وعمره (80 سنة)

متن القول الأول: لعثمان رضي الله عنه: " سألت عثمان -أبي أبو الحلال العتكي - عن رجل جعل أمر امرأته بيدها قال: القضاء ما قضت"<sup>(1)</sup>

متن القول الثاني له: "أن رميسة الفارسية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، فملكها أمرها، فقالت: أنت طالق ثلاث مرات فقال عثمان بن عفان: أخطأت لا طلاق بها، ألا إن المرأة لا تطلق" مدلول الأثر:

اختلف علي عثمان بن عفان في مسألة المرأة المملكة نفسها على قولين، القول الأول يرى فيه عثمان رضي الله عنه أن المرأة أو الزوجة المملكة أمرها لها أن تطلق نفسها.

وأما القول الثاني فيذهب فيه إلى أن المرأة ليس لها طلاق نفسها لأن عقدة النكاح بيد الزوج فلا تنتقل إلى الزوجة بالتملك و لمعرفة أي القولين أرجح قمت بتخريجها ودراستها.

### أولاً: التخريج

القول الأول رواه حماد بن زيد<sup>(2)</sup>، و أيوب السختياني<sup>(3)</sup>، و قتادة<sup>(1)</sup>، و شداد<sup>(2)</sup>، جميعهم عن

عن غيلان بن جرير عن أبي الحلال العتكي ربيعة بن زرارة عن عثمان بن عفان.

1 - أماكن تواجد معلقا: الهندي، كتر العمال. 665/9 رقم 27890، و الترمذي، الجامع الصحيح، 323/2.

2 - سعيد، السنن، كتاب الخلع و الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها 376/3 برقم 1615.

3 - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها... 89/4 برقم 18071.

وخالفهم هشيم<sup>(3)</sup> و خالد بن عبد الله<sup>(4)</sup> فروياه عن زرارة بن ربيعة عن أي الحلال العتكي عنه رضي الله عنه بألفاظ متقاربة مدارها على أن القضاء ما قضت.

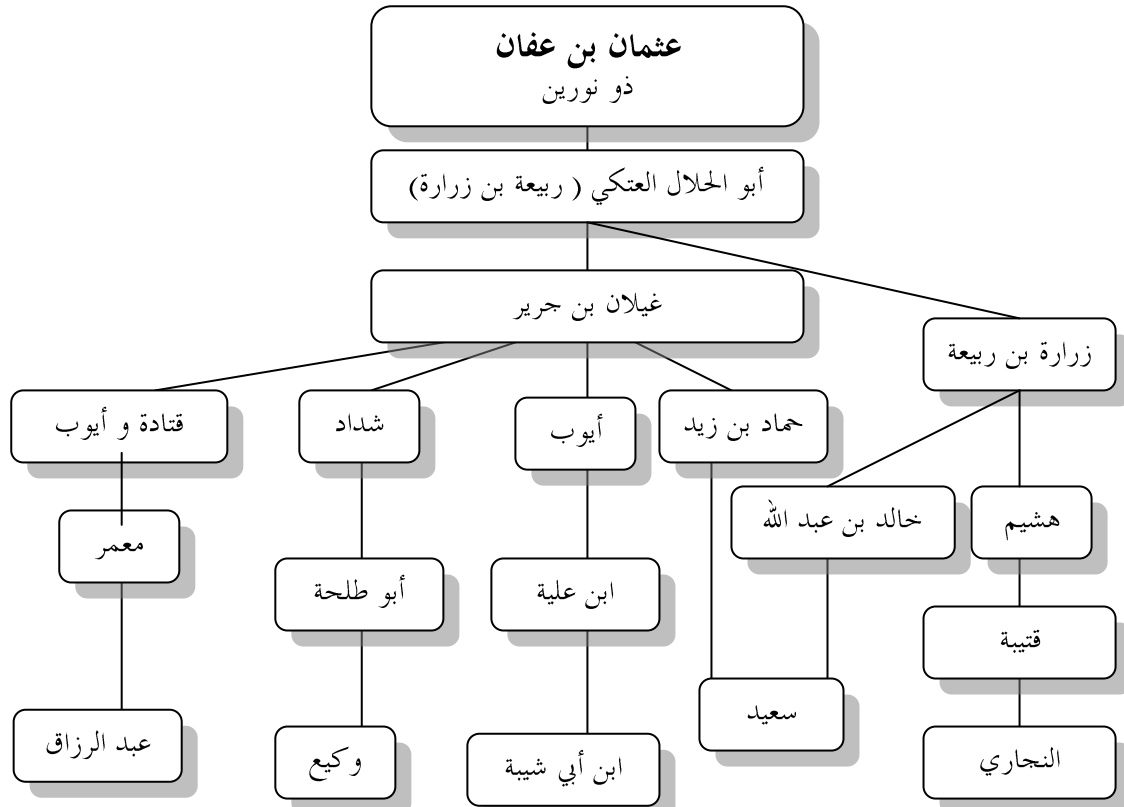
و خالفهم أبو عبيد<sup>(5)</sup> عن عبد الغفار بن داود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب ( أن رميسة الفراسية كانت تحت محمد بن عبد الحمن بن أبي بكر الصديق فملكها أمرها، فقالت: أنت طالق ثلاث مرات فقال عثمان بن عفان: أخطأت، لا طلاق لها، ألا إن المرأة لا تطلق).

فخالفهم في أن عثمان بن عفان لا يرى طلاق المرأة لنفسها.

و للتأكد من مدى صحة القولين: درس الطريق الواردة فيها.

ثانيا: شجرة الإسناد (المملكة أمرها)

- القول الأول:



1 - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها فردته هل تستحق؟ 518/6 برقم 11902

2 - ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها... 89/4 برقم 18072.

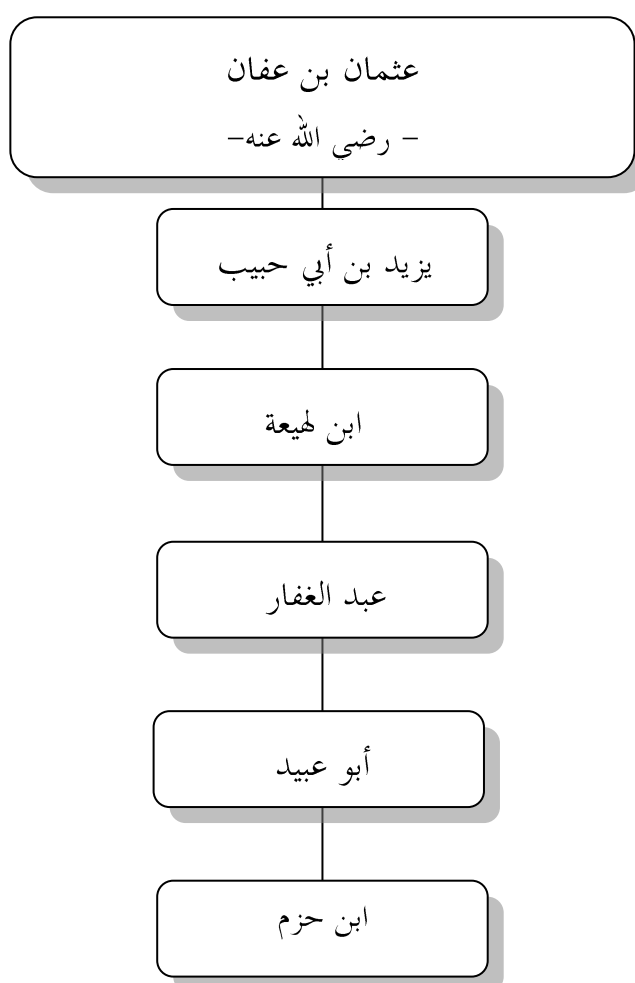
3 - النجاري، التاريخ الكبير في ترجمة زرارة بن ربيعة.

4 - سعيد، السنن، كتاب الخلع و الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها 371/3 برقم 1616.

5 - ابن حزم، المحلى بالآثار، الخلع والطلاق مسألة الحكم فيمن ملك زوجته أمرها 296/9

شجرة الإسناد ( المملكة أمرها )

القول الثاني



ثالثا: الدراسة

1- القول الأول: أن القضاء ما قضت

الطريق الأول: رواية غير واحد عن غيلان بن جرير عن أبي الحلال العتكي و أبو الحلال العتكي اختلف في اسمه فقال ابن أبي حاتم: «هو زرارة بن ربيعة بن زرارة أبو الحلال العتكي، روى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه»<sup>(1)</sup>.

و في موضع آخر قال: «ربيعة بن زرارة [و يقال زرارة] بن ربيعة أبو الحلال العتكي وفد إلى عثمان رضي الله عنه، روى عنه قتادة و غيلان بن جرير و عبد المجيد ابن وهب سمعت أبي يقول ذلك»<sup>(2)</sup> و جاء في موضع آخر: «ربيعة بن أبي الحلال العتكي روى عن أنس بن مالك روى عنه روح بن عبادة سمعت أبي يقول ذلك»<sup>(3)</sup> و ورد في التاريخ الكبير للبخاري: «ربيعة بن زرارة أبو الحلال العتكي البصري، سمع عثمان بن عفان قال أحمد حدثنا عبيد الله بن ثور بن عون بن أبي الحلال العتكي قال أبو الحلال زرارة بن ربيعة، و قال قتيبة حدثنا هشيم عن زرارة عن ربيعة عن أبيه عن عثمان في «أمرك بيدك» «القضاء ما قضت»<sup>(4)</sup>.

و جاء في موضع آخر من التاريخ: «زرارة بن ربيعة و هو زرارة بن أبي الحلال العتكي البصري أبو ربيعة عن أبيه روى عنه هشيم سمع جابر بن زيد»<sup>(5)</sup>.

و يبدو أنه قد وقع خلط بين زرارة بن ربيعة الابن وبين ربيعة بن زرارة الأب، فقد قال ابن ماكولا: «أبو الحلال العتكي ربيعة بن زرارة روى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه»<sup>(6)</sup> وقال الحسين: «زرارة بن أبي الحلال العتكي وهو زرارة بن ربيعة بن زرارة أبو الحلال العتكي، روى عنه أبيه و عثمان بن عفان و

1- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 604/4 برقم 2728.

2- المصدر نفسه، 474/3 برقم 2123.

3- المصدر نفسه 476/3 برقم 2137.

4- البخاري، التاريخ الكبير، 285/3 برقم 975.

5- المصدر نفسه 439/3 برقم 1464.

6- ابن ماكولا، الإكمال، لبنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1990، 185/3.

أنس و جابر بن زيد و عنه روح بن عبادة و هشيم و غيلان ابن جرير و غيرهم قال ابن معين: بصري ثقة»<sup>(1)</sup> فجعل أبو الحلال هو زرارة بن ربيعة.

و جاء في (تعجيل المنفعة): «زرارة بن ربيعة بن زرارة الأزدي العتكي البصري أبو ربيعة بن أبي الحلال روى عن انس بن مالك، وروى عنه روح بن عبادة هكذا وقع في المسند بهذا السند حديثان فقط، وروى زرارة أيضا عن أبيه و أبي الشعثاء جابر بن زيد و غيرهم، و روى عنه أيضا شعبة و هشيم»<sup>(2)</sup>. فجعل أبو الحلال بالخاء و ليس بالخاء فقال (أبو الحلال)، وقال ابن حجر في موضع آخر: " وأبو الحلال العتكي جد مذكور -الحلال بن ثور من أبي خلال- اسمة ربيعة بن زرارة عن عثمان بن عفان"، وهو قول القاضي محمد بن أحمد المقدمي<sup>(3)</sup>

و الذي اتضح لي أن أبو الحلال و هو ربيعة بن زرارة العتكي، أبو الحلال البصري سمع عثمان بن عفان وروى عنه ابنه زرارة بن ربيعة وهو بصري ثقة. - وأما غيلان فهو ابن جرير المعولي الأزدي، ثقة<sup>(4)</sup> روى عنه هذا القول غير واحد من الثقات كأيوب السخيتاني، و حماد بن زيد و جرير بن حازم.

**الطريق الثاني:** رواية هشيم عن زرارة بن ربيعة عن أبي الحلال العتكي.

و هذا السند لم يسلم من تدليس هشيم بن بشير عن زرارة بن ربيعة حيث لم يبين السماع بينه وبين زرارة.

### تحقيق القول الأول:

إن القول الأول الوارد عن عثمان بن عفان في مسألة المرأة المملكة امرها الذي يرى فيما أن القضاء ما قضت وورد من رواية حماد بن زيد و أيوب و شداد و قتادة و جرير بن حازم عن غيلان بن جرير عن أبي الحلال العتكي ربيعة بن زرارة و هي روايات جيدة الإسناد. كما ورد من رواية قتيبة عن هشيم عن زرارة بن ربيعة عن أبيه، و هذه الرواية لم تسلم من تدليس هشيم بن بشير عن زرارة و لكن هذا لا يضر لوروده من طريق جيدة الإسناد.

1- ابن حمزة الحسيني، الإكمال في ذكر له رواية في مسند أحمد دراسة و تحقيق عبد الله سرور بن فتح محمد، دار اللواء، ط 1، 192، 307/1 برقم 272.

2- ابن حجر، تعجيل المنفعة، دار الكتب العلمية، ص 167 برقم 329.

3- ابن حجر، تعجيل المنفعة، دار الكتب العلمية، ص 167 برقم 329.

4- محمد بن أحمد بن محمد المقدمي، كتاب التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، ت إبراهيم صالح، مكتبة العروبة، الكويت، بيروت، دار العماد، ط 1، 1992، ص 62 برقم 293.

## 2- القول الثاني: أن المرأة ليس لها أن تطلق زوجها.

من رواية عبد الغفار عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عثمان بن عفان و رود من طريق واحد وفيه:

- ابن لهيعة و هو عبد الله<sup>(1)</sup>. أبو عبد الرحمن، المصري، الفقيه، ضعفه غير واحد من علماء الجرح و التعديل حيث ضعفه ابن سعد<sup>(2)</sup>، و الترمذي<sup>(3)</sup>، و النسائي<sup>(4)</sup>، و أبو زرعة<sup>(5)</sup>، و أبو حاتم<sup>(6)</sup>، و عمر بن علي<sup>(7)</sup>، و أحمد بن حنبل<sup>(8)</sup>، وقال فيه السخاوي: "ثقة، إلا أنه احترقت كتبه، فما حدث به به بعد وانفرد به لا يقبل به، ولذا يفرح مسلم وابن خزيمة في صحيحهما من حديثه إلا من توبع عليه، وكذا البخاري، لكنه مع ذلك لا يفتح باسمه، بل يبهمه فيقول: عن حيوة وغيره، والغير هو ابن لهيعة بلا شك"<sup>(9)</sup>، وخلاصة كلام أهل النقد في ابن لهيعة، ما قاله ابن حبان وهو كلام حسن في بيان حاله، حيث قال: "وصفه التذليل قبل احتراق كتبه قبل موته بأربع سنين، وعلى هذا فسماه من سمع منه قبل احتراق كتبه يكون صحيح، ومن سمع بعد ذلك فسماعه عنه ليس بشيء، ثم يقول: "قد سبرت أخبار ابن من رواية المقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا، فرجعت إلى الاعتبار فرأيت أنه كان يدلس عن أقوام ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به"<sup>(10)</sup>.

- يزيد<sup>(11)</sup> بن أبي حبيب، أبو رجاء المصري، لك يصح له سماع من أحد من الصحابة فقد قال الدارقطني: «أنه لم يسمع من ابن عمر ولا من أحد من الصحابة»<sup>(12)</sup>. و لذلك قال ابن حجر: «ثقة

1- المزي، تهذيب الكمال، 487/15 برقم 3513.

2- ابن سعد، الطبقات الكبرى، 516/7.

3- الترمذي، الجامع الصحيح، 16/1 برقم 10.

4- النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 65 برقم 346.

5- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 5/145، الترجمة 682.

6- المصدر نفسه.

7- المصدر نفسه.

8- المصدر نفسه.

9- السخاوي، البلدانات، ت حسام بن محمد القطان، دار العماد، الرياض، ط1 2001، ص 162.

10- ابن حبان، المجروحين، 11/2-12.

11- المزي، تهذيب الكمال، 102/32 برقم 6975، والسيوطي، طبقات الحفاظ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2 1994، ص 59 برقم 114.

12- الدارقطني، العلل 98/4.

فقيه و كان يرسل»<sup>(1)</sup>، فروايته عن عثمان بن عفان منقطع فهو لم يدركه، حيث يزيد بن أبي حبيب سنه ثلاث و خمسين. فقد قال ابن سعد في سنة وفاته من انه: مات سنة ثمان و عشرين و مئة<sup>(2)</sup> و قال غيره: بلغ زيادة على خمس و سبعين سنة<sup>(3)</sup>، و قد توفي عثمان بن عفان سنة خمس و ثلاثين.

#### رابعاً: الترجيح

بناء على ما سبق يترجح لدى ثبوت القول الأول عن عثمان بن عفان من أن المملكة أمرها القضاء ما قضت لوروده بطرق صحيحة عنه رضي الله عنه.

أما القول الثاني فهو مرجوح للإنقطاع الواضح بين يزيد بن أبي حبيب، و عثمان، و أيضاً لضعف عبد الله بن لعيفة، و لم أف لهذا القول على متابع في المصادر التي بين يدي.

---

1- ابن حجر، التقریب ص 530 برقم 7701.

2- ابن سعد، الطبقات، 513/7.

3- المزي، تهذيب الكمال، 106/32.

المطلب الرابع: أثر زيد بن ثابت، الأنصاري النجاري،

أبو سعيد، كاتب الوحي (ت 15 و 48 وقبل بعد 50 هـ)

متن الأثر: " أن رجلا جعل أمر امرأته بيدها، فطلقت نفسها ثلاثا فرفع ذلك إلى يزيد بن ثابت رضي الله عنه فقال: هي واحدة وهو أحق بها"<sup>(1)</sup>

مدلول الأثر:

أثر عن الصحابي الجليل زيد بن ثابت رضي الله عنه، في مسألة تمليك المرأة نفسها من قبل زوجها أو قول الزوج لزوجته أمرك بيدك فطلقت نفسها ثلاثا، قال فيها بأن تقع طلقة واحدة و زوجها أحق برجعته.

أولا: التخريج

رواه القاسم بن محمد<sup>(2)</sup>، و خارجة بن زيد<sup>(3)</sup>، و أبان بن عثمان<sup>(4)</sup>، و أبو جعفر<sup>(5)</sup> جميعهم عن

زيد بن ثابت و تفصيل ذلك ما يلي:

أما رواية القاسم بن محمد عن زيد بن ثابت فرواها عبد الوهاب بن عطاء عن روح بن القاسم عن عبد الله بن ذكوان عنه و لفظه ( أن رجلا جعل أمر امرأته بيدها فطلقت نفسها آنفا فرفع ذلك إلى زيد بن ثابت فقال: هي واحدة و هو أحق بها)

(1) - أماكن تواجد هذا الأثر معلقا: ابن حزم، المحلى بالآثار. 291/9، ابن عبد البر، الاستذكار، 59/7، الترمذي، الجامع الصحيح، 323/2.

(2) - البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التمليك 349/7.

- و عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها فردته... 521/6 برقم 11917.

(3) - البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التمليك 348/7 و مالك، الموطأ، كتاب الطلاق، باب ما يجب فيه تطليقة واحدة من التمليك ص 491 رقم 12 وقد وقع سقط فس استناد مالك و الصحيح أثبته من الاستذكار.

(4) - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها فتطلق نفسها، 89/4 برقم 18070.

- و البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التمليك 348/7.

(5) - سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها 386/3 برقم 1661.

كما رواه سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عنه - أبي المقاسم بن محمد - بلفظ ( أن رجلا جعل أمر امرأته بيدها فطلقت نفسها ثلاثا فرفع ذلك إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه فقال: هي واحدة و لم يذكر (وهو أحق بها).

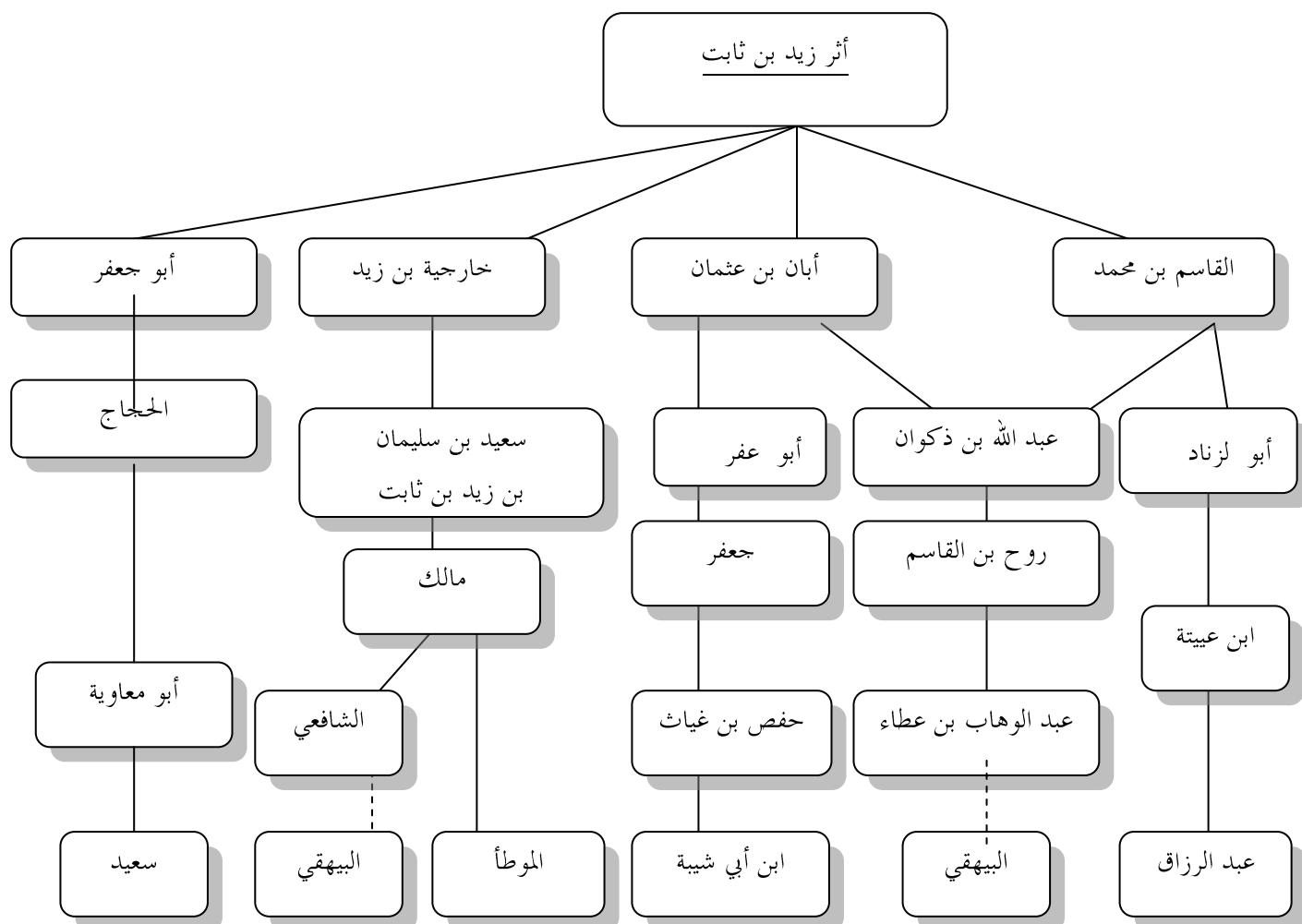
- و رواية خارجة بن بن زيد عنه رضي الله عنه، فرواها مالك عن سعيد بن سلمان ابن زيد بن ثابت عنه ولفظه ( فأتاه محمد بن أبي عتيق و عيناه تدمعان فقال له زيد بن ثابت ما شأنك فقال: ملكت امرأتي أمرها ففارقني فقال له زيد ما حملك على ذلك، فقال: القدر فقال له زيد: ارجعها إن شئت فإنما هي واحدة و أنت أملك بها).

- و حديث أبان بن عثمان عنه رضي الله عنه فرواها عبد الوهاب بن عطاء عن روح بن القاسم عن عبد الله بن ذكوان عنه بنحو لفظ رواية عبد الله بن ذكوان عن القاسم بن محمد و فيه (ثلاثا) بدل (ألفا).

كما رواه جعفر عن أبيه عن أبان عنه بلفظ ( أنه قال في رجل قال لإمرأته: أن جرت عتبه هذا الباب فأمرك بيدك فجازت، فطلقت نفسها طلاقا كثيرا قال زيد: هي واحدة).

وخالفها سعيد بن منصور-صاحب السنن - فرواه من أبي معاوية قال: نا الحجاج عن أبي جعفران ابن أبي عتيق جعل أمر امرأته بيدها فطلقت نفسها طلاقا كثيرا فسأل زيد بن ثابت فقال: هي واحدة و هو أحق بها ) من غير أن يذكر في الإسناد أبان بن عثمان.

ثانياً شجرة الإسناد للمملكة أمرها.



### ثالثاً: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية عبد الرزاق - صاحب المصنف - عن ابن عيينة عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد عن زيد بن ثابت. و البيهقي من طريق روح بن القاسم عن عبد الله بن ذكوان عن القاسم بن محمد عن زيد رضي الله عنه.

رجال هاتين الروايتين من الثقات المعروفين: و أبو الزناد <sup>(1)</sup> هو عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد.

روى عن القاسم بن محمد و أبان بن عثمان بن عفان، و خارجه بن زيد و جماعة، و روى عنه: سفيان بن عيينة، و الثوري، و زائدة بن قدامة و خلق.

وثقه أحمد بن حنبل <sup>(2)</sup>، و يحيى بن معين <sup>(3)</sup>، و أبو حاتم <sup>(4)</sup>، و العجلي <sup>(5)</sup>، و الساجي <sup>(6)</sup>.

وقد دافع عنه الذهبي في «الميزان» حيث قال: «لا يسمع قول ربيعة فيه فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة، و قد أكثر عنه مالك و قيل: كان لا يرضاه، و لم يصح ذا» <sup>(7)</sup>. و قد عابوا عليه اشتغاله عند بني أمية <sup>(8)</sup>.

و القاسم <sup>(1)</sup> بن محمد هو ابن أبي بكر الصديق القرشي التيمي، أبو محمد، و يقال: أبو عبد الرحمن المدني، و ثقه العجلي <sup>(2)</sup>، و ذكره ابن حبان <sup>(3)</sup> في كتابه (الثقات) و فيما يخص روايته عن زيد بن ثابت

1 - ترجمته موجودة في: يحيى، التاريخ برواية الدوري، 350/2، و البخاري، تاريخه الصغير، 27/2، و ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 49/5 برقم 227، و المزي، تهذيب الكمال، 476/14، برقم 3253.

2 - من تكلم فيه وهو موثق.

3 - ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 49/5.

4 - المصدر نفسه، و ابن عساكر، تاريخ دمشق.

5 - معرفة الثقات، 27/2 برقم 877.

6 - عساكر، تاريخ دمشق، 418/2 برقم 4301.

7 - ميزان الاعتدال.

8 - ابن حجر، تهذيب التهذيب، 183/5 برقم 3412.

ثابت فقد ذكره ابن المديني فيمن لم يثبت له لقاءه زيد بن ثابت رضي الله عنه وبقية النقاد لم يشيروا إلى إرساله عن زيد. وقد جمعها الزمان و المكان.

أما الزمان فقد اختلفوا في تاريخ وفاة القاسم بين من قال: مات سنة احدى أو اثنتين ومئة <sup>(4)</sup>، ومن قال انه مات سنة سبع ومئة <sup>(5)</sup>، ومن قال: مات سنة ثمان ومئة <sup>(6)</sup>.  
و قال ابن سعد: توفي سنة اثني عشرة ومئة <sup>(7)</sup>.

و أيا كان تاريخ وفاته هو الصحيح فقد أدرك زمننا من حياة زيد بن ثابت الذي مات سنة خمس أو ثمان وأربعين و قيل خمسين و القاسم يكون قد ولد سنة خمس و ثلاثين أو قبلها فقد صرح البخاري، بأن أبا القاسم قتل سنة ست و ثلاثين و بقي القاسم يتيما في حجر السيدة عائشة <sup>(8)</sup>. أما المكان، فقد جمعتهما المدينة المنورة، فكلاهما مدني قال العجلي عن القاسم: «مدني، تابعي، ثقة» <sup>(9)</sup>، و قال ابن حجر: «ثقة أحد فقهاء المدينة» <sup>(10)</sup>.

**الطريق الثاني:** رواية روح بن القاسم عن عبد الله بن ذكوان عن ابان بن عثمان.

وخالفه حفص بن عياث فرواه عن جعفر عن أبيه عن أبان.

رواية روح بن القاسم <sup>(11)</sup> التميمي العنبري <sup>(12)</sup> أبو غياث البصري رجالها ثقات معروفون وابن ذكوان هو أبو الزناد المترجم له في الطريق الأول، و أبان بن عثمان <sup>(1)</sup> بن عفان القرشي، الأموي، أبو سعيد، و يقال: أبو عبد الله المديني، روى عن زيد بن ثابت. وأبيه عثمان بن عفان.

- 1 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 187/5، و ابن معين، تاريخ الدوري، 482/2، و البخاري، التاريخ الصغير، 159/1، 216، 241، 253، و المزي، تهذيب الكمال، 427/23 برقم 4819.
- 2 - العجلي، معرفة الثقات، 211/2 برقم 1500.
- 3 - ثقافته له، 302/5.
- 4 - البخاري، التاريخ الصغير، 241/1.
- 5 - حكاة الهيثم بن عدي، و يحيى بن بكير، المزي، تهذيب الكمال، 435/23.
- 6 - حكاة يحيى بن معين و علي بن المديني، المصدر نفسه، و كذلك قال أبو عبيد و عمرو بن علي، و الواقدي، المصدر نفسه.
- 7 - طبقاته، 187/5.
- 8 - تاريخه الصغير 253/1.
- 9 - معرفة الثقات له، 211/2 برقم 1500.
- 10 - التقريب: ص 387 برقم 5489.
- 11 - ترجمته موجودة في: ابن معين، تاريخ الدوري، 169/2، و البخاري، التاريخ الكبير، 309/3 برقم 1049، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 495/3 برقم 2244، و المزي، تهذيب الكمال، 252/9 برقم 1938.
- 12 - العنبري يفتح العين و سكون النون، هذه السبة إلى العنبري بن عمرو بن تميم و يقال لهم بلعنبر أيضا وينسب إليها كثير من الناس (ابن الأثير، اللباب، 129/2).

و كان من كبار التابعين، ثقة فقيه، عالم بالحديث<sup>(2)</sup>.

أما الرواية الثانية ففيها:

**حفص بن غياث**<sup>(3)</sup>: أبو عمرو الكوفي، وثقه أئمة الجرح و التعديل<sup>(4)</sup> إلا أنهم تكلموا في حفظه، فقد ذكروا أنه تغير حفظه بآخره حين تولى القضاء. و قد تولاه بالكوفة ثم ببغداد سبع و سبعين و مئة و له ستون سنة<sup>(5)</sup>. و قد تولى قضاء الكوفة سنة ثلاث عشرة سنة و ببغداد سنة ستين<sup>(6)</sup>. قال يعقوب بن شيبه: «ثقة، ثبت إذا حدث من كتابه، و يُتَّقَى بعض حفظه»<sup>(7)</sup>. - و قال أبو زرعة: «ساء حفظه فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح و إلا فهو كذا»<sup>(8)</sup>، وذلك لاشتغاله بالقضاء و أعبائه، فترك كتبه و أصبح يحدث من حفظه. - فعن يحيى بن معين «جميع ما حدث به حفص بن غياث ببغداد و الكوفة إنما هو من حفظه و لم يخرج كتابا، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف حديث من حفظه»<sup>(9)</sup>. - و قال علي بن المديني: «و كان يحيى يقول: حفص ثبت فقلت: إنه يهمل فقال: كتابه صحيح»<sup>(10)</sup>. و هو في هذا الإسناد يروي عنه أبو بكر بن أبي شيبه؛ عبد الله<sup>(11)</sup> بن محمد العبسي الكوفي و قد حدث عنه بعد توليه القضاء بقرينتين.

1 - المزي تهذيب الكمال، 16/2، برقم 141.

2 - حكاه يحيى بن سعيد القطان، و عمر و بن شعيب، المزي، المصدر السابق 17/2، والعجلي، معرفة الثقات، 199/1 برقم 17.

3 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 389/6، و يحيى التاريخ برواية الدوري 121/2، و البخاري، التاريخ الكبير، 370/2 برقم 2804، و تاريخه الصغير، 278/2، و العجلي، الثقات، 310/1 برقم 331، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 185/3 برقم 803، و ابن حبان، الثقات، 20/6، و الخطيب، تاريخ بغداد، 188/8، و الذهبي السير، 34-22/9 برقم 6.

4 - و ثقة ابن معين (ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 186/3)، و ابن سعد (الطبقات 389/6) و النسائي (المزي، تهذيب الكمال، 62/7)، و العجلي (تاريخ الثقات، 125 برقم 310).

5 - الخطيب، تاريخ بغداد، 200/8.

6 - المصدر نفسه.

7 - المصدر نفسه، 198/8.

8 - ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 186/3.

9 - الخطيب، المصدر السابق، 195/8.

10 - المصدر نفسه 197/8.

11 - المزي، تهذيب الكمال، 34/16 برقم 3526.

القرينة الأولى: أنه كوفي وجميع ما حدث به حفص بن غياث بالكوفة و بغداد إنما هو من حفظه و لم يخرج كتابه فكتبوا عنه ثلاث أو أربعة آلاف حديث فيما حكاه يحيى بن معين.

القرينة الثانية: أن أبا بكر بن أبي شيبة كان يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة حين استقضى حفص سنة سبع وسبعين سنه، فقد ولد ابن أبي شيبة سنة تسع وخمسين و مئة (1).

أما في وفات حفص بن غياث فقد اختلفوا فيها على أقوال: من أنه مات سنة أربع وتسعين و مئة أو خمس أو ست و تسعين و مئة (2) و لأبي بكر خمس و ثلاثون سنة أو أكثر.

و مع هذا فليس كل ما حدث به حفص من حفظه أخطأ فيه بدليل ما قال يعقوب بن شيبة: «يتقى بعض حفظه». إلا أن روايته هنا عن جعفر لم يتابعه عليها أحد.

- أما جعفر الذي يروي عن ابيه، و يروي عنه حفص بن غياث هو جعفر بن محمد بن (3) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي أبو عبد الله المدني الصادق، وأمه أم فروه بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وأمها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، ولذلك كان يقول: "ولدي أبو بكر مرتين" (4).

وثقه العجلي (5) و النسائي (6)، و ابن حبان و قال: «كان من سادات أهل البيت فقها وعلما وفضلا يحتج بحديثه من غير رواية أولاده عنه ... و رأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه و لا من حديث أبيه و لا من حديث جده و من المَحَال أن يلزق به ما جنت يدا غيره» (7) و روايته هنا جاءت من طريق حفص بن غياث.

1 - الخطيب، تاريخ بغداد، 66/10.

2 - المصدر نفسه 1 99/8، 200، و ابن سعد، الطبقات، 389/6، و خليفة التاريخ، ص 308، و المزي، تهذيب الكمال، 69/7، و الكلا باذي، رجال صحيح البخاري 181/1، 182، برقم 233، و ابن منجويه، رجال صحيح مسلم، 1/144، برقم 283.

3 - ترجمته موجودة في: ابن معني، التاريخ برواية الدوري 87/2، والتجاري، التاريخ الصغير 73/2، 91. و ابن أبي حاتم الجرح والتعديل 487/2 برقم 1987، والمزي، تهذيب الكمال، 74/5 برقم 950، و ابن حجر، التقريب.

4 - المزي، المصدر السابق، 75/5.

5 - معرفة الثقات، 270/1 برقم 226.

6 - المزي، المصدر السابق، 97/5.

7 - ثقاته، 132/6.

أما الإمام الذهبي فذهب إلى أن معظم رواياته عن أبيه مراسيل فجاء في السير: «جعفر ثقة صدوق، ما هو في الثبت كشعبه، و هو أوثق من سهيل وابن اسحاق، و هو في وزن ابن أبي ذئب و نحوه، و غالب رواياته عن أبيه مراسيل»<sup>(1)</sup>.

أما أبوه الذي روى عنه هذه الرواية هو محمد<sup>(2)</sup> بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو جعفر الباقر.

و لم أقف على أنه يروي عن أبان بن عثمان في المصادر التي تتبعت ترجمته فيها لكني أقرب سماعه منه للقرائن التالية:

**1- المكان:** فكلاهما مديان جمعتهما المدينة المنورة، فمحمد بن علي بن الحسين ذكر محمد بن سعد في الطبقة الثالثة من أهل المدينة<sup>(3)</sup>. و قال فيه العجلي: «مديني تابعي ثقة»<sup>(4)</sup>.

أما أبان بن عثمان بن عفان، فقد عده يحيى بن سعيد القطان ضمن فقهاء المدينة العشرة<sup>(5)</sup> و أيضا قال فيه العجلي: «مديني، تابعي ثقة من كبار التابعين»<sup>(6)</sup>.

**2- الزمان:** كونهما متقاربان في السن فمحمد بن علي بن الحسين فيما حكاه محمد ابن سعد<sup>(7)</sup>، و خليفة بن خياط<sup>(8)</sup>، و غير واحد: «مات سنة ثمان عشرة و مئة» و زاد ابن سعد: «و هو ابن ثلاث و سبعين سنة»، و قال غيره: «مات وهو ابن ثمان و خمسين سنة»<sup>(9)</sup>. فإن صح أحد هذين القولين يكون مولد محمد بن علي سنة خمس وأربعين أو ستين.

أما أبان بن عثمان فقد توفي فيما حكاه خليفة بن حباط سنة خمس ومئة<sup>(10)</sup> و لم تذكر كتب التراجم تاريخ مولده أو سنة يوم وفاته ومع هذا أقرب تقاربهما في السن و من ثم المعاصرة بينهما.

1 - سير أعلام النبلاء له، 255/6-270.

2 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 320/5، و ابن معين، تاريخ الدوري، 531/2، البخاري، التاريخ الصغير، 274/1، 276، و تاريخه الكبير 183 /1 برقم 564، و العجلي، معرفة الثقات، 249/2 برقم 1630، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل 26 /8 برقم 117 و ابن حبان الثقات، 348/5، و المزي، تهذيب الكمال، 136/26 برقم 5478، و ابن حجر، تهذيب التهذيب 350/9.

3 - طبقاته: 320/5-324.

4 - ثقافته، 292/2.

5 - المزي، تهذيب الكمال، 17/2.

6 - العجلي، معرفة الثقات، 199/1 برقم 17.

7 - طبقاته، 324/5.

8 - المزي، المصدر السابق، 141/26.

9 - المصدر نفسه و البخاري، التاريخ الكبير، 183/1..

10 - المصدر نفسه، 18/2.

3- أن محمد بن علي بن الحسين لم يعرف بالتدليس فلم أقف على من نعته بهذا الوصف من أئمة النقد، وإنما عابوا عليه الإرسال عن بعض الصحابة.

4- أن محمد بن علي بن الحسين جعل أبان بن عثمان واسطة بينه وبين زيد بن ثابت رضي الله عنه في هذا الأثر وقد روى عنه من طريق أبي معاوية عن الحجاج عنه من غير ذكر أبان، ودخول الواسطة بين من لم يثبت السماع بينهما فيه دلالة على إنقطاع الرواية الثانية عن محمد بن علي عن زيد، قال ابن القطان الفاسي: «... وإذا جاء في رواية أخرى إدخال واسطة بينه وبين من كان قد روى الحديث عنه معنعنا، غلب على الظن أن الأول منقطع، من حيث بُعد أن يكون قد سمعه منه، ثم حدث به عن رجل عنه...»<sup>(1)</sup>.

أما الرواية الأولى التي جاءت عن طريق أبان بن عثمان فأقرب سماعه منه وإلا ما الفائدة من إدخال الواسطة بينه وبين زيد بن ثابت في هذه المسألة والله أعلم.

**الطريق الثالث:** رواية أبي معاوية عن الحجاج عن أبي جعفر عن زيد بن ثابت و هذا الإسناد فيه:

- الحجاج<sup>(2)</sup> بن أرطاة أبو أرطاة النخعي الكوفي، وهو ممن لا يحتج بحديثه<sup>(3)</sup> إذا انفرد ولم يتابعه أحد أحد في ذلك، وذلك لاضطراب حديثه<sup>(4)</sup>، ناهيك على أنهم قد عابوا عليه تدليسه عن الضعفاء<sup>(5)</sup>، وارساله عن من لم يلقهم<sup>(6)</sup>.

قال ابن عبد البر في كتابه (التمهيد): «الحجاج ضعيف عندهم ليس بحجة»<sup>(7)</sup> وفي موضع آخر «وليس «وليس ممن يحتج بما انفرد به»<sup>(8)</sup>.

1 - ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام، دراسة وتحقيق د/ الحسين آيت سعيد، السعودية، دار طيبة، ط 1، 1997، 416/2.

2 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 359/6، ومجى، التاريخ برواية الدوري 99/2، والبخاري، التاريخ الكبير، 378/2 برقم 2835، و تاريخه الصغير، 110/2، والجوزجاني، أحوال الرجال، ص 78/ رقم 100، وابن حبان، المجروحين، 225/1، والمزي تهذيب الكمال، 5/ 420 برقم 1112.

3 - حكاة أحمد بن حنبل (ابن الميرد، بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم، ت وتعليق روجيه عبد الرحمن السويفي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1992م، ص 38 برقم 181)، وأبو حاتم (ابن أبي حاتم، الجرح، 156/3) والحاتم والدارقطني (ابن حجر، تهذيب التهذيب 182/2).

4 - حكاة غير واحد منهم أحمد بن حنبل (ابن أبي حاتم، المصدر السابق 155/3).

5 - أبو حاتم وأبو زرعة (المصدر نفسه).

6 - حكاة العجلي (تاريخ الثقات 107 برقم 251).

7 - ابن عبد البر، التمهيد، ت محمد التائب وسعيد أحمد اعراب، المدينة المنورة، مكتبة الأوس، 1974 د، ط

8 - المصدر نفسه، 59/21.

وقد جاءت روايته عن محمد بن علي بن الحسين في هذا الإسناد معنعة مما لا ينفي عنه وصمة التدليس وقد عدّه ابن حجر ضمن المرتبة الرابعة ومن كتابه (طبقات المدلسين) وقال: «وصفه النسائي وغيره بالتدليس عن الضعفاء و ممن أطلق عليه التدليس ابن المبارك و يحيى القطان و يحيى بن معين و أحمد»<sup>(1)</sup>.

وقد وصفه بذلك أيضا غير واحد منهم: أبو حاتم<sup>(2)</sup>، وأبو زرعة<sup>(3)</sup>، والعجلي<sup>(4)</sup>، وابن حبان<sup>(5)</sup>، وابن شاهين<sup>(6)</sup>، ويحيى بن معين<sup>(7)</sup>.

الإنقطاع بين محمد بن علي بن الحسين و يد ابن ثابت، حيث أن محمد بن علي كان مولده على أحد الأقوال سنة ست و خمسين<sup>(8)</sup>، و قول آخر مات سنة ثمانى عشرة و مئة وهو ابن ثلاث و سبعين سنة<sup>(9)</sup> فيكون مولده سنة خمس وأربعين، وقول آخر، مات وهو ابن ثمان و خمسين سنة<sup>(10)</sup>. فيكون مولده سنة ستين، و أيا كان تاريخ مولده صحيح يكون الانقطاع واضح بينه وبين زيد بن ثابت رضي الله عنه الذي مات سنة ثمانى وأربعين أو خمسين فالهوة بينهما شاسعة.

فهذه الرواية معلولة بالإنقطاع الحاصل بين محمد بن علي بن الحسين، و بضعف و تدليس الحجاج بن أرطاة المتكلم فيه من قبل علماء الجرح و التعديل.

**الطريق الرابع:** رواية الثوري عن ابن ذكوان عن أبان و خارجه معا عن زيد بن ثابت.

و رواية مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد عن زيد.

1 - ابن حجر، طبقات المدلسين، 49 برقم 118.

2 - ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 156/3.

3 - المصدر نفسه.

4 - تاريخ الثقات له، ص 107 برقم 251.

5 - المجروحين له، 226/1.

6 - أسماء الضعفاء و الكذابين له، ص 78 برقم 149.

7 - العلل و معرفة الرجال عن يحيى بن معين لعبد الله بن أحمد بن حنبل ت محمد مجفان الجزائري، دار حزم بيروت، ط 1 2004، ص 79 برقم 158.

8 - حكاية ابن البرقي (المزي، تهذيب الكمال، 141/26).

9 - ابن سعد، طبقاته، 324/5.

10 - المزي، المصدر السابق، 141/26.

هاتان الروايتان جيدتا الإسناد، و كل راوي من روايتهما وثقه جمهور المحدثين و خارجه هو ابن زيد بن ثابت<sup>(1)</sup> الأنصاري، النجاري، أبو زيد المدني، أدرك زمن عثمان بن عفان و سمع من أبيه زيد بن ثابت<sup>(2)</sup>، ثابت<sup>(2)</sup>، و روى عنه ابن أخيه سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت الثقة<sup>(3)</sup>، وأبو الزناد بن ذكوان الموثق الموثق من قبل علماء هذا الفن- و قد سبق بيان ذلك في الطريق الأول- أما مالك<sup>(4)</sup> فهو إمام دار الهجرة ابن أنس صاحب الموطأ، والثوري هو سفيان<sup>(5)</sup> بن سعيد أمير المؤمنين في الحديث. الخلاصة و تحقيق القول:

ورد أثر كاتب الوحي؛ زيد بن ثابت رضي الله عنه في مسألة تملك المرأة أمر نفسها من قبل زوجها و تكون الزوجة المملكة أمرها قد طلقت نفسها ثلاث، أفق فيها زيد بأنها تقع طلقة واحدة رجعية، و زوجها أحق بها.

و رد من طرق بعضها متكلم فيه من قبل علماء الجرح و التعديل:

فالطريق الأول منقطع لأن القاسم بن محمد بن أبي بكر ذكره ابن المدني فيمن لم يثبت له لقاء بيزيد بن ثابت، مع أنهما متعاصران و جمعتهما المدينة المنورة.

و الطريق الثاني احدى روايته فيها حفص بن غياث و قد ذكر أئمة النقد أنه تغير حفظه حين تولى القضاء حين تولاه بالكوفة و في هذا الإسناد روى عنه أبو بكر بن أبي شيبة و قد حدث عنه بعد توليه القضاء لأن أبا بكر كوفي و جميع ما حدث به حفص بن غياث بالكوفة و بغداد إنما هو من حفظه فلم يخرج كتابا لانشغاله بأمور القضاء آن ذاك.

أما الطريق الثالث: فمعلول يضعف و تدليس الحجاج بن أرطاة و خاصة و أنه لم يبين السماع بينه و بين محمد بن علي بن الحسين.

و أيضا بالإنقطاع الواقع بين محمد بن علي و زيد بن ثابت و التاريخ أكده إلا أن هذه الطرق تعضدها روايات صحيحة و جيدة الإسناد كرواية الثوري عن ابن ذكوان عن خارجه و أبان بن

1 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 262/5، و البخاري، التاريخ الكبير 204/3 برقم 696، و تاريخه الصغير 42/1، 215، 241، و الطبري، التاريخ

و ابن أبي حاتم، الجرح، 374/3 برقم 1707، و المزي، تهذيب الكمال، 8/8 برقم 1889، و ابن حجر، التقريب ص 126 برقم 1609.

2 - البخاري التاريخ الكبير، 204/3.

3 - و ثقة ابن حجر (التقريب ص 177 برقم 2328).

4 - المصدر نفسه ص 449 برقم 6425.

5 - المصدر نفسه ص 184 برقم 2445.

عثمان عن زيد بن ثابت و أيضا رواية يحيى و الشافعي كلاهما عن مالك بن أنس عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة عن أبيه رضي الله عنه.  
فيكون أثر زيد بن ثابت في هذه المسألة ثابت عنه - والله اعلم -

المطلب الخامس: أثر عبد الله بن عباس  
ابن عبد المطلب ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم  
البحر و الخبر (ت 68 هـ - بالطائف)

متن الأثر: "في رجل قال لامرأته: أمرك بيدك فقالت: أنت طالق ثلاثا فقال ابن عباس: خطأ الله نوعها، لو قالت: أنا طالق ثلاثا لكان كما قالت" (1)

مدلول الأثر:

فرق عبد الله بن عباس - الذي فقهه الله في الدين و علمه التأويل - بين المرأة التي يملكها زوجها أمرها، فتطلق نفسها، وبين التي تملك أمرها فتطلق زوجها حيث لا يقع طلاقها لزوجها بينما طلاقها لنفسها يقع.

أولا التخريج

رواه حبيب (2) بن أبي ثابت، ومجاهد (3)، وعكرمة (4)، وعطاء (5)، ومقسم (6)، ومنصور (7)، وسعيد (8) بن جبير، وعمرو (9) بن دينار، جميعهم عنه به مع اختلاف في الألفاظ زيادة ونقصا وتفصيل ذلك ما يلي:

- (1) - أماكن تواجد هذا الأثر معلقا: ابن حزم، المحلى بالآثار. 291/9، ابن عبد البر، الاستذكار، 57/17.
- (2) - البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب المرأة تقول في التملك طلقتك وهي تريد الطلاق 349/7.
- (3) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها فردته... 521/6 برقم 11918.
- (4) - البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب المرأة تقول في التملك طلقتك وهي تريد الطلاق 349/7.

رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس رضي الله عنه فقد اختلف عنه من وجهتين، فمرة يروي عنه عن ابن عباس مباشرة، ومرة يروي عنه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

فرواه أبو معاوية عن الأعمش عنه - حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس بلفظ (أنسئل عن رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت: أنت طالق ثلاثا فقال ابن عباس: خطأ الله نوعها ألا طلقت نفسها ثلاثا).

و رواه المن بن عمارة عن الحكم وحبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما - أتم من ذلك و لفظه ( لو أن ما تملك من أمري كان بيدي لعلمت كيف أصغ قال: فإن ما أملك من أمرك بيدك قالت: قد طلقتك ثلاثا فقليل ذلك لابن عباس فقال: خطأ الله نوعها فهلا طلقت نفسها إنما الطلاق عليها و ليس عليه.

و خالف عبد الله بن نمير أبو معاوية فرواه عن الأعمش عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثل لفظ أبي معاوية.

- ورواية مجاهد عن ابن عباس فرواها ابن جريج عن أبي الزبير عنه.

- ورواية عكرمة عن ابن عباس رواها جرير عن أيوب عنه.

- ورواية عطاء عن ابن عباس رواها ابن عمرو بن دينار، وتابعه عبد الرزاق - صاحب المصنف

- عن ابن جريج كلاهما عنه به مع توافق في الألفاظ، وقد اختلف على عمرو بن دينار فرواه حماد بن

زيد و أيوب عنه - أي عمرو بن دينار - عن ابن عباس، ورواه سفيان بن عيينة عنه عن عطاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما -

- ورواه مقسم عن ابن عباس رواها علي بن هاشم و ابن أبي زائدة كلاهما عن ابن أبي ليلى عن الحكم عنه مختصرا بلفظ ( القضاء ما قضت).

(5)- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا فيه إذا جعل أمر امرأته بيدها فتقول أنت طالق ثلاثا، 90/4 برقم 18084

- و عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها فردته... 522/6 برقم 11919

- و سعيد، السنن، كتاب الخلع و الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها 382/3 برقم 1642.

(6)- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها فتطلق نفسها، 89/4 برقم 18073

(7)- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها فتقول أنت طالق ثلاثا 90/4 برقم 18082

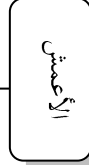
(8)- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب المرأة تقول في التملك طلقتك وهي تريد الطلاق 349/7

- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب إذا جعل أمر امرأته بيدها فتقول أنا طالق ثلاثا، 90/4 برقم 18085

(9)- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها فردته... 522/6 برقم 11920

- وسعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها 386/3 برقم 1641.





ثالثاً: الدراسة:

الطريق الأول: رواية أبي معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس.

و رجال هذا الإسناد:

– أبو معاوية<sup>(1)</sup> و هو محمد بن حازم التميمي<sup>(2)</sup> السعدي<sup>(3)</sup> الضرير الكوفي، مشهور بكنيته، وثقه ابن سعد<sup>(4)</sup> والعجلي<sup>(5)</sup>، ويعقوب بن شيبة<sup>(6)</sup> والدارقطني<sup>(7)</sup>، والنسائي<sup>(8)</sup>، وابن حبان<sup>(9)</sup>، خاصة في روايته روايته عن سليمان الأعمش، و قد روى عنه في هذا الإسناد قال ابن حجر : «ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش و قد يهم في حديث غيره و قد رمي بالارجاء<sup>(10)</sup>، مات سنة خمس و تسعين له اثنتان و

- 1 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 392/6، و يحيى، التاريخ برواية الدوري 512/2، و الدارمي، التاريخ برقم 49، 59، 678، و البخاري، التاريخ الكبير، 74/1 برقم 191، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 246/7 برقم 1360، و المزني، تهذيب الكمال، 123/25 برقم 5173، و ابن حجر، التقريب ص 411 برقم 5841.
- 2 - التميمي: بفتح التاء المثناة من فوق و الباء المثناة من تحت بين اليمين المكسورتين، هذه النسبة إلى تميم و المنتسب إليها جماعة من الصحابة و التابعين و من بعدهم (ابن الأثير الجزري) اللباب في تهذيب الأنساب، (222/1).
- 3 - السعدي: بفتح السين و سكون العين و في آخرها دال مهملة، هذه النسبة إلى عدة قبائل إلى سعد بن بكر بن هوازن و سعيد تميم و سعد الأنصار و غيرهم -المصدر نفسه 116/2) و (السيوطي، اللباب، 18/2 برقم 2112).
- 4 - ابن سعد، الطبقات، 392/6.
- 5 - تاريخ الثقات له، 403 برقم 1450.
- 6 - الخطيب، تاريخ بغداد، 149/5.
- 7 - الدارقطني، السنن 172/1.
- 8 - المزني، تهذيب الكمال، 132/25، و ابن حجر، تهذيب التهذيب 117/9 برقم 6090.
- 9 - ابن حبان، ثقاته، 241/7، و مشاهير علماء الأمصار له، وضع حواشيه و علق عليه جدي بن منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1995م، ص 203 برقم 1368.
- 10 - ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 411 برقم 5841.

ثمانون سنة، و قال عنه في (هدي الساري): «لم يحتج به البخاري إلا في الأعمش ... و لعل من تكلم فيه كان من أجل الإرجاء و احتج به الباقر»<sup>(1)</sup>.

نستنتج من هذين النصين أنه رمي بالإرجاء و أيضا وصفوه بالتدليس كابن سعد<sup>(2)</sup>، والدارقطني<sup>(3)</sup>، ولقلة تدليسه عدّه ابن حجر ضمن أصحاب المرتبة الثانية من المدلسين<sup>(4)</sup>.

و قد دافع عنه الذهبي في (ميزانه) بقوله: «هو ثقة ما علمت فيه مقالا يوجب وَهْنُهُ مطلقا»<sup>(5)</sup>، و قال في موضع آخر: «هو أحد الأعلام الثقات لم يتعرض إليه أحد»<sup>(6)</sup>. ولكنه قد تكلم في حديثه في غير الأعمش، فقال أحمد: «هو في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظا جيدا»<sup>(7)</sup>. وقال ابن نمير: «كان أبو معاوية لا يضبط شيئا من حديثه ضبطه لحديث الأعمش، كان يضطرب في غيره اضطرابا شديدا»<sup>(8)</sup>.

و الملاحظ أنّ جل نصوص أئمة النقد متفقة أن أبا معاوية ثقة حافظ لحديث الأعمش فإن تجاوزه أخطأ، و هو في هذا الإسناد يروي عن الأعمش مما تنتفي عنه شبهة الخطأ والاضطراب.

و إن سلم هذا السند من اضطراب و خطأ أبي معاوية لأن روايته جاءت عن الأعمش، فإنه لم يسلم من تدليس سليمان<sup>(9)</sup> بن مهران الأعمش فهو لم يبين السماع بينه وبين حبيب بن أبي ثابت حيث جاءت الرواية عنه بصيغة العنعنة وقد قال فيه الذهبي: "أحد الأئمة الثقات ما نموا عليه إلا التدليس". وقال أيضا: «وهو يدلّس وربما دلّس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال: "حدثنا" فلا كلام و متى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ أكثر عنهم كإبراهيم»<sup>(10)</sup>.

1 - ابن حجر، هدي الساري ص 438.

2 - ابن سعد، الطبقات الكبرى، 6/392.

3 - ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 36.

4 - المصدر نفسه.

5 - الذهبي، ميزان الاعتدال، 3/533 برقم 7466.

6 - المصدر نفسه، 4/575 برقم 10618.

7 - ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 7/147، و أحمد، العلل و معرفة الرجال برواية ابنه، 1/378 برقم 726.

8 - الخطيب، تاريخ بغداد، 5/247.

9 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 6/403، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 2/484، و البخاري، التاريخ الكبير، 7/177 برقم 792، و

الصغير له، 2/333، و العجلي، معرفة الثقات 2/215 برقم 1511، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 7/126 برقم 722، و ابن حبان، الثقات

21/9، و ابن شاهين، الثقات برقم 1122، و المزي، تهذيب الكمال، 12/76 برقم 2570.

10 - الذهبي، ميزان الاعتدال، 3/316.

و حبيب بن أبي ثابت ليس من شيوخه الذين أكثر الرواية عنه فلم أقف على من صرح بذلك، و لهذا فعننته تحمل على الإنقطاع حتى يصرح بالسماع عنه.

كما لم يسلم من تدليس حبيب بن أبي ثابت، أبو يحيى الكوفي، عن ابن عباس و هو معروف بالتدليس، ذكره ابن حجر ضمن المرتبة الثالثة للمدلسين، فقال: «تابعي مشهور يكثر التدليس وضعه بذلك ابن حزيمة والدارقطني و غيرهما»<sup>(1)</sup>.

**الطريق الثاني:** رواية عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريح قال: أخبرنا أبا الزبير أن مجاهدا أخبره أن رجلا جاء ابن عباس - الأثر -

هذا الإسناد قد سلم من تدليس عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح حيث بين الإخبار بينه و بين أبا الزبير و هو محمد بن مسلم<sup>(2)</sup> بن تدرس الأسدي مولاهم المكي، وثقه يحيى<sup>(3)</sup> بن معين، و أحمد<sup>(4)</sup> و قال: «ليس به بأس»<sup>(5)</sup> و في رواية أخرى قال: «أبو الزبير يُروى عنه و يحتج به»<sup>(6)</sup>، ووثقه أيضا ابن سعد<sup>(7)</sup> والعجلي<sup>(8)</sup> وغيرهم<sup>(9)</sup>.

و قد تكلم فيه بعضهم بسبب تدليسه، و غيره حيث عدّه ابن حجر ضمن المرتبة الثالثة من مراتب التدليس<sup>(10)</sup>، قال ابن حجر: «أحد التابعين مشهور، وثقه الجمهور وضعفه بعضهم، لكثرة التدليس وغيره»<sup>(11)</sup>. و هو قول الذهبي<sup>(12)</sup> و في رواية أخرى للذهبي قال فيه: «...وهو من أئمة العلم، اعتمده

1 - ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموضوعين بالتدليس ص 37 برقم 69.

2 - ترجمته موجودة في ابن سعد، الطبقات، 481/5، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 76/8 برقم 319، و العجلي، تاريخ الثقات، ص 41 برقم 1502، و المزي، تهذيب الكمال، 402/26 برقم 5602، و عبيد الله بن عبد الله الهروي، المعجم في المشتبه أسامي المحدثين، ت نظر محمد الفارياي، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1990، ص 130 برقم 205، و الذهبي، سير أعلام النبلاء، 381/5، و أحمد الحسني الفارسي المكي، العقد الثمين في تاريخ بلاد الأمين، ت فؤاد سيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1986، 354/2 برقم 452.

3 - ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 76/8.

4 - المصدر نفسه.

5 - علل أحمد برواية ابنه، 480/2 برقم 3252.

6 - علل أحمد برواية المروزي، ص 111.

7 - طبقاته، 481/5.

8 - تاريخ ثقاته، ص 41.

9 - منهم النسائي و يعقوب بن شيبة (المزي، المصدر السابق 409-408/26) و ابن المديني و الدارمي (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 382/9 برقم 3580).

10 - و هي مرتبة الرواة المكثرين من التدليس، و لا يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا ما يصرحون فيه بالسماع، و منهم من رد حديثهم مطلقا و منهم من قبلهم (ابن حجر، طبقات المدلس ص 13، 45 برقم 101).

11 - ابن حجر، هدى الساري، ص 442.

12 - الذهبي، سير أعلام النبلاء، 381/5.

مسلم وروى له البخاري متابعة، وقد تكلم فيه شعبة لكونه استرجع<sup>(1)</sup> في الميزان». وجاء عن شعبة أنه تركه لكونه يسئ في صلاته<sup>(2)</sup> وقيل لأنه رآه مرة يخاصم ففجر<sup>(3)</sup>. وقيل غير ذلك<sup>(4)</sup>.

وقد دافع عنه أبو الحسن بن القطان فقال: «و الرجل صدوق، إلا أنه يدللس و لا ينبغي أن يتوقف من حديثه في شيء ذكر فيه سماعه، أو كان من رواية الليث عنه و إن كان معنعنا، و لا ينبغي أن يلتفت إلى ما أكثر عليه من غير هذا، كقول شعبه: أنه رآه يصلي فيسئ الصلاة، فإن مذاهب الفقهاء مختلفة، فقد يرى الشافعي بعض صلاة الحنفي إساءة و هي عنده ليست بإساءة، و كذلك قوله: إنه رأى أبا الزبير يزن فيرجح في الميزان هو أمر لا يحققه عليه شعبه، إذ قد يعلمُ هو من أمر الميزان الذي يزن به ما يظنه غيرُه به مُطَفِّفًا...»<sup>(5)</sup>.

وقد ضَعَّفَهُ الشافعي و هو في معرض رد على رجل حاججه بحديث أبي الزبير فضعفه وقال: «أبو الزبير يحتاج إلى دعامة»<sup>(6)</sup>.

أما أحمد فقد روى عنه ابنه أن أيوب السخيتاني يقول: «حدثنا أبو الزبير و أبو الزبير و أبو الزبير قال: قلت لأبي: كأنه يضعفه؟ قال: نعم<sup>(7)</sup> غير أنه لم يجزم بتضعيفه.

وأما أبو حاتم فقد قال عنه: «يكتب حديثه ولا يحتج به»<sup>(8)</sup>. و قال أبو زرعة: «روى عنه الناس فسئل: يُحْتَجُّ به؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات»<sup>(9)</sup>.

و بناء على ما سبق فأنا أرجح قول جمهور علماء النقد فيه من أنه ثقة و تبقى شبهة تدليسه قائمة فما صرح فيه بالسماع يحمل على الاتصال وغير ذلك يتوقف فيه و يحتاج إلى متابعة قوية. و في هذا الإسناد قد صرَّح بالإخبار بينه و بين مجاهد فانفتت عنه تلك الشبهة.

1 - استرجع في الميزان و أرجح: أنقله حتى مال (ابن منظور، لسان العرب، مادة رجع 545/2). و هذه الحادثة جاءت من طريق ورفاء قال: «قلت لشعبة: لم تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيت يزن و يسترجع في الميزان» (الذهبي، السير، 381/5).

2 - الذهبي، ميزان الاعتدال، 37/4.

3 - القصة مفصلة موجودة في (الذهبي، السير 382/5) و (الميزان الإعتدال، 37/4، و ابن حجر، تهذيب التهذيب، 382/9).

4 - منها رواية عيسى بن يونس عن شعبة قال: «لو رأيت أبا الزبير لرأيت شرطيا بيده خشبة، فقلت ما لقي منك أبو الزبير» (الذهبي، و ميزان الاعتدال 35/4)، المصدر السابق 382/5.

5 - ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، 322/4، 323.

6 - الذهبي، السير، 383/5.

7 - العلل و معرفة الرجال برواية ابنه عبد الله 1/ 542 برقم 1285.

8 - ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 75/8.

9 - المصدر نفسه.

أما مجاهد<sup>(1)</sup> فهو ابن جبر، و يقال: ابن جبير، و الأول أصح، المكي<sup>(2)</sup>، أبو الحجاج القرشي المخزومي المخزومي ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل مكة<sup>(3)</sup>.

وروى عنه: أبو الزبير و حبيب بن أبي ثابت، و الحكم بن عتيبة و آخرون. نعته أئمة النقد بالإرسال<sup>(4)</sup> عن بعض الصحابة وهو عندهم ثقة<sup>(5)</sup>، أما روايته عن عبد الله بن عباس فقد ثبت سماعه منه<sup>(6)</sup>، ففي رواية الفضل بن ميمون قال: سمعت مجاهد يقول: «عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة»<sup>(7)</sup>. فهو فهو في أصحابه رضي الله عنه، وفي هذا قال احمد بن حنبل: «هؤلاء أصحاب ابن عباس: طاوس و مجاهد و سعيد بن جبير، و عطاء، و جابر بن زيد، و عكرمة آخر هؤلاء»<sup>(8)</sup>.

قال ابن حبان: «مات بمكة سنة<sup>(9)</sup> اثنتين أو ثلاث و مئة و هو ساجد، و كان مولده سنة احدى و عشرين في خلافة عمر، و كان يقص»<sup>(10)</sup> و قيل سنة أربع و مئة<sup>(11)</sup>.

و بناء على ما سبق تكون هذه الرواية جيدة الإسناد فرجالها ثقات و قد أمنا تدليس أبو الزبير و ابن جريح لأنهما صرحا بالإخبار، أما مجاهد، فالثابت له السماع من عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

**الطريق الثالث:** رواية جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس

و عكرمة الذي في الإسناد هو مولى<sup>(1)</sup> ابن عباس، أبو عبد الله القرشي مولاهم المدني وأصله من أهل المغرب.

1 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 466/5، و يحيى، التاريخ برواية الدوري 549/2، و البخاري، التاريخ الصغير 342/1، 245، و ابن حبان، الثقات 419/5، و المزي، تهذيب الكمال، 288/27 برقم 5783، و أحمد بن عبد الهادي الدمشقي، طبقات علماء الحديث، ت أكرم البوشي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2 1996، ص 162 برقم 81.

2 - ذكره الإمام مسلم ضمن أصحاب الطبقة الثانية من التابعين من أهل مكة (ينظر مسلم بن الحجاج، الطبقات، ت أبو عبيدة مشهور بن حسن، الرياض، دار الهجرة، ط1 1991، 272/1 برقم 1113.

3 - ابن سعد، المصدر السابق، 466/5.

4 - كان يرسل عن السيدة عائشة و هو قول يحيى بن معين (تاريخه برواية الدوري 549/2) و عن أبي ذر، و عن معاوية، و عن علي و ابن مسعود (ينظر ابن أبي حاتم المراسيل: 204-206)، و أبي زرعة العراقي، تحفة التحصيل في ذكر رواية المراسيل، ت عبد الله نواره، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1 1999، ص، 294-295.

5 - وثقة ابن معين و أبو زرعة (ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 319/8 برقم 1469)

6 - صرح بذلك البخاري، التاريخ الكبير، 411/7 برقم 1805.

7 - ابن أبي حاتم، المصدر السابق 319/8.

8 - أحمد، العلل و معرفة الرجال برواية ابنه 226/1 برقم 276 و 500/2 برقم 3296.

9 - البخاري، التاريخ الأوسط، 388/1، و تاريخه الكبير، 319/8.

10 - المزي، تهذيب الكمال، 234/27، و ابن حبان، ثقاته، 419/5.

11 - حكاه يحيى بن سعيد القطان (ابن سعد، الطبقات، 427/5، و المزي، المصدر السابق 234/27).

وثقه أئمة الجرح و التعديل منهم ابن معين <sup>(2)</sup> والنسائي <sup>(3)</sup> والعجلي <sup>(4)</sup>، ولكن تكلم فيهم بعضهم بسبب أنه كان يرى رأي الخوارج منهم مالك بن أنس، و خالد الحذاء، ومصعب الزبيري، وابن بكير <sup>(5)</sup> وقال بعضهم غير ذلك <sup>(6)</sup>، و يتلقى جوائز من الأمراء، و نسبه بعض أقرانه إلى الكذب <sup>(7)</sup> على ابن عباس.

وقد دافع عنه ابن معين و العجلي، فقال ابن معين: «إذا رأيت إنسانا يقع في عكرمة و في حماد بن سلمة، فاتهمه على الإسلام» <sup>(8)</sup>، و قال العجلي: «ثقة بريء مما يرميه به الناس من الحرورية» <sup>(9)</sup>، أما ابن القطان فقال: «فإنما فيل في عكرمة هو في الحقيقة شيء لا يلتفت إليه و لا يعرج أهل العلم عليه» <sup>(10)</sup>.

و قد دافع عنه بشدة ابن حجر في (هدى الساري) مطولا وبشدة، وذكر ذلك كلام العلماء فيه، وتعقب بعض أقوالهم بالرد عليها، وقد تصدر هذا بقوله: "عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس احتج به البخاري وأصحاب السنن وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقرونا بسعيد بن جبير، وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه، وقد تعقب جماعة من الأئمة ذلك وصنفوا في الذب عن عكرمة، منهم أبو جعفر بن جرير الطبري... وغيره" <sup>(11)</sup>.

ثم أوضح أن الطعن فيه يدور على ثلاثة أشياء وهي:

- الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج.

- وعلى القدرح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء.

- 1 - ترجمته موجودة في: البخاري، التاريخ الكبير 49/7 برقم 218، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل 8/7 برقم 32، و المزني، تهذيب الكمال 264/20 برقم 4009، و ابن الجوزي، صفة الصفوة، ضبطها و كتب هوامشها إبراهيم رمضان وسعيد اللحام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 1989، 73/2 برقم 168.
- 2 - ابن معين، تاريخ الدارمي برقم 357، 581، 604.
- 3 - المزني، تهذيب الكمال، 289/20.
- 4 - العجلي، تاريخ الثقات، 339 برقم 1160.
- 5 - المزني، المصدر السابق 277/20-279.
- 6 - أما ابن معين و أبو الأسود فذكروا أنه كان يرى " رأي الصفورية و قال عطاء و أحمد: أنه كان إباضيا و قال ابن المديني: «كان يرى رأي نجده الجروري» المصدر نفسه 280/20-288.
- 7 - منهم عطاء و نافع و ابن سري و سعيد بن جبير و غيرهم (المزني، المصدر نفسه 280/20-286).
- 8 - المزني، تهذيب الكمال، 288/20.
- 9 - العجلي، تاريخ الثقات ص 339 برقم 1160.
- 10 - ابن القطان، بيان الوهم و الإيهام، 409/5.
- 11 - ابن حجر، هدى الساري، ص 523.

- ورميه بالكذب.

فأما البدعة فإن ثبتت عليه، فلا تضر حديثه، لأنه لم يكن داعية مع أنها لم تثبت عليه، وأما قبول الجوائز فلا يقدح أيضا إلا عند أهل التشديد وجمهور أهل العلم على الجواز، وأمال التكذيب فقد تبين وجوه رده، وأنه لا يلوم منه القدح في روايته.

وأما مسألة طعن أقرانه فيه فقال: "كذلك قول ابن سيرين الظاهر أنه طعن عليه من حيث الرأي، وإلا فقد قال خالد الحذاء: "كل ما قاله محمد بن سيرين ثبت عن ابن العباس، وإنما أخذه عن عكرمة وكان لا يسميه لأنه لم يكن يرضاه".

وأما رواية يزيد بن أبي زياد عن علي بن عبد الله بن عباس في تكذيبه فقد ردها أبو حاتم بن حبان بضعف يزيد... وأما ما روى عن يحيى بن سعيد في ذلك فالظاهر أنه قلده فيه سعيد بن المسيب، وأما قصة القاسم بن محمد فقد تبين سببها وليس بقادح لأنه لا مانع أن يكون عند المتبحر في العلم في المسألة القولان والثلاثة فيخبر بما يستحضر منه...<sup>(1)</sup>، والقول في هذا يطول.

قال ابن الجوزي: "مات عكرمة في سنة أربع ومئة، وقيل سنة خمس وقيل سنة ستة، وقيل سنة سبع وهو ابن ثمانين سنة"<sup>(2)</sup>.

حيث بين أن البدعة إن ثبتت عليه، فلا تضر حديثه لأنه لم يكن داعية مع أنها لم تثبت عليه، واما قبول الجوائز، فلا يقدح أيضا إلا عند أهل التشديد وجمهور أهل العلم على الجواز، و أما التكذيب فقد تبين وجوه رده و أنه لا يلزم منه قدح في روايته، بأن قول ابن عمر فيه لا يثبت عنه، و إن ثبت فهو محتمل لأوجه كثيرة لا يتعين منه القدح في جميع روايته، فقد يكون ابن عمر أنكر عليه مسألة من المسائل كذبه فيها، و الواقع أنه أنكر عليه الرواية عن ابن عباس في الصرف، و أهل الحجاز يطلقون كذب في موضع أخطأ<sup>(3)</sup>.

أما في مسألة طعن أقرانه فيه فقال: «و أما ابن سيرين فالظاهر أنه طعن عليه من حيث الرأي و إلا فإنه لم يكن يرضاه، و اما رواية علي بن عبد الله بن عباس فردها ابن حبان لضعف إسنادها، و أما قول يحيى بن سعيد فالظاهر أنه قلده فيه سعيد بن المسيب و اما قصة القاسم بن محمد فقد تبين سببها و ليس بقادح، و أما ذم مالك فقد تبين سببه و أنه لأجل ما رمي به القول بدعة الخوارج و هو ما جزم به أبو حاتم، و

1 - المصدر السابق، ص 524-525.

2 - ابن الجوزي، صفة الصفوة، 74/2.

3 - ابن حجر، هدي الساري، ص 524-529- بتصرف.

رأي الخوارج لم يثبت عن عكرمة من وجه قاطع و إنما كان يوافقهم في بعض المسائل فنسبوه إليهم و  
براة أحمد والعجلي من ذلك»<sup>(1)</sup>.

أما جرير فقد ورد في الإسناد غير منسوب فهو جرير بن عبد الحميد بن قُرط، الضبي الكوفي، ثقة  
صحيح الكتاب<sup>(2)</sup>.

و أما أيوب فهو إما أن يكون:

- أيوب بن أبي تيممة، و اسمه كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء  
العباد<sup>(3)</sup>.

- أو أيوب بن عائذ بن مُدْج الطائي البُحْثري، الكوفي، ثقة رمي بالإرجاء<sup>(4)</sup>.  
و أيا كان منهما هو المقصود في الإسناد فهو ثقة.

**الطريق الرابع:** رواية عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس  
أما ابن جرج فهو عبد<sup>(5)</sup> الملك بن عبد العزيز، أبو الوليد المكي القرشي، معروف بالتدليس<sup>(6)</sup> و قد  
وثقه علماء الجرح و التعديل<sup>(7)</sup>.

و في هذا الإسناد جاء عطاء غير منسوب، و ابن جريج له ثلاثة شيوخ يروي عنهم بهذا الإسم و هم:  
- عطاء بن السائب الكوفي، و عطاء بن أبي مسلم الخراساني، و عطاء بن أبي رباح.

و بعد البحث و قفت على أن عطاء بن السائب لا يروي عن ابن عباس رضي الله عنه، فيبقى الاحتمال قائم على  
عطاء بن أبي مسلم و عطاء بن أبي رباح فكلاهما يروي عنه ابن جريج و هما يرويان عن ابن عباس.

1- فإن كان المقصود في الإسناد هو عطاء<sup>(1)</sup> بن أبي مسلم الخراساني، فرواية ابن جريج عنه تحتل  
التدليس منه، فقد رواه عنه معنعنا، وإن افترضنا أنه صرح بالسماع و الإخبار عنه ففي روايته عنه مقال،

1 - المصدر نفسه.

2 - ابن حجر، التقريب، ص 78 برقم 916.

3 - المصدر نفسه، ص 57 برقم 605.

4 - المصدر نفسه، ص 57 برقم 616.

5 - المزي، تهذيب الكمال، 338/18 برقم 3539، و ابن سعد، الطبقات، 491/5، و ابن حبان، الثقات، 39/9.

6 - وصفه بذلك ابن حجر حيث عده في المرتبة الثالثة للمدلسين و قال: «فقيه الحجاز، مشهور بالعلم و التثبوت، كثير الحديث، وصفه النسائي، و غيره

بالتدليس، قال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح» (طبقات المدلسين ص 41 برقم 83).

7 - و ثقة ابن سعد (طبقاته، 491/5) و ابن معين (ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 357/5 برقم 1687) و العجلي (تاريخ الثقات له، 310 برقم

1033) و ذكره ابن حبان في ثقاته (93/7)، و كذا وثقه الذهبي (الميزان 659/2 برقم 5226) و ابن حجر (التقريب ص 304 برقم 4193).

حيث كانت من كتاب دفعه إليه، فكان يروى عنه مناولة<sup>(2)</sup> ولا يبين أنها كذلك وإنما كان يقول: «أخبرني عطاء» وهذا ما صرح به يحيى بن سعيد عندما ما سأله على بن المديني عن حديث ابن جريح عن عطاء الخراساني فقال: «ضعيف، قلت ليحيى: إنه يقول أخبرني قال: لا شيء كله ضعيف إنما هو كتاب دفعه إليه»<sup>(3)</sup>، وقد وافقه على هذا ابن حجر حيث قال: «وكان ابن جريح يستحيز إطلاق "أخبرنا" في المناولة و المكاتبة»<sup>(4)</sup> وهو قول القاضي عياض عنه أيضا<sup>(5)</sup>.

2- و أما إن كان المقصود هو عطاء<sup>(6)</sup> بن أبي رباح؛ فإن رواية ابن جريح عنه محمولة على الاتصال حتى وإن لم يصرح بالإخبار لأنه من أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح وهذا ما أثبتته له بعض علماء هذا الفن، فعن أحمد بن حنبل قال: «عمرو بن دينار و ابن جريح أثبت الناس في عطاء»<sup>(7)</sup> وهذا ما ذهب إليه ابن المديني<sup>(8)</sup>، وهذا لأنه جالسه ثماني عشرة سنة<sup>(9)</sup>.

أما في رواية عطاء غير منسوب عن ابن عباس رضي الله عنه فإن كان المقصود في الإسناد:

1- عطاء بن أبي مسلم الخراساني فإسناده عن عبد الله بن عباس منقطع فقد قال أبو داود: «لم يدرك ابن عباس و لم يره»<sup>(10)</sup>.

وقال الدارقطني: «ثقة في نفسه إلا أنه لم يلق ابن عباس»<sup>(1)</sup>، وقد لخص القول فيه ابن حجر فقال: «صدوق يهم كثيرا و يرسل و يدللس»<sup>(2)</sup>.

1 - ابن حجر، التقريب ص 332 برقم 4600 و قال فيه الصدوق يهم كثيرا و يرسل و يدللس و المزي، تهذيب الكمال، 106/20 برقم 3941، و محمد بن علي العلوي الحسيني، كتاب التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، ت رفعت فوزي عبد المطلب، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ط 1 1997 ص 1166 برقم 4619.

2 - اصطلاحاً: إعطاء الشيخ الطالب شيئاً من مروياته مع إجازته به صريحاً أو كناية كأن يقول له إرو هذا عني، ينظر (السخاوي، فتح المغيث، 100/2)، عبد العزيز بن الصغير، السعي الحثيث إلى شرح اختصار علوم الحديث، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط 2 2001، ص 324، و ينظر، (القاضي عياض، الإجماع، ص 79-128) و ابن الصلاح (مقدمة علوم الحديث ص 95-97).

3 - ابن حجر، فتح الباري، 541/8.

4 - المصدر نفسه.

5 - القاضي عياض، الإجماع، ص 128.

6 - ابن حجر، التقريب ص 331 برقم 4591 و قد قال فيه (ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال).

7 - أحمد، العلل و معرفة الرجال برواية ابنه 496/2 برقم 3272، و 219/3 برقم 4950 و فيه «أثبت الناس في عطاء عمرو بن دينار و ابن جريح قال: و لقد خالفه حبيب بن أبي ثابت في شيء من قول عطاء - حديث عطاء فكان القول ما قال ابن جريح»، و ابن أبي حاتم، الجرح 375/5، و الخطيب، تاريخ بغداد 406/10.

8 - ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 375/5 و فيه «ما كان على الأرض أحد اعلم بعطاء من ابن جريح».

9 - الخطيب، تاريخ بغداد، 402/10.

10 - المزي، تهذيب الكمال، 110/20.

2- عطاء بن أبي رباح، أبو محمد المكي<sup>(3)</sup>، و ثقة يحيى<sup>(4)</sup> بن معين، وأبو زرعة<sup>(5)</sup>، وذكره ابن حبان<sup>(6)</sup> في (الثقات)، و قد ثبت له السماع من ابن عباس و لم ينفيه عنه علماء الجرح و التعديل.  
فقد قال أحمد: «أصحاب ابن عباس سنة: طاوس و مجاهد و سعيد بن جبير و عطاء و جابر بن زيد و عكرمة آخر هؤلاء»<sup>(7)</sup> فتكون الرواية متصلة و جيدة الإسناد.  
**الطريق الخامس:** رواية ابن عيينة عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس ورجال هذا الإسناد هم:

ابن عيينة و هو سفيان أبو محمد الكوفي و هو ثقة مشهور عند علماء النقد<sup>(8)</sup>.  
- و أما عمرو فهو عمرو بن دينار، أبو محمد المكي، ثقة مشهور<sup>(9)</sup> و هو من الحفاظ<sup>(10)</sup> يروي عن ابن عباس و عطاء بن ميناء و عطاء بن يسار و عطاء بن أبي رباح، و قد جاء عطاء في هذا الإسناد غير منسوب مما يحتملهم جميعا.  
أما:

- عطاء بن ميناء فأستبعده لأنه لم يرو إلا عن أبي هريرة حسب ما ورد في (تهذيب الكمال) و لم أقف على أنه من الرواة عن ابن عباس رضي الله عنه.  
فيبقى لنا عطاء بن السائب و عطاء بن أبي رباح.  
- فأما عطاء<sup>(11)</sup> بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني روى عنه عمرو بن دينار و يروي عن عبد الله بن عباس.

1 - المصدر نفسه وينظر أيضا، (الحسيني)، كتاب التذكرة لمعرفة رجال الكتب العشرة، ص 1166، وفيه "أحد الأعلام، نزل الشام، وأرسل عن جماعة من الصحابة".

2 - ابن حجر، التقريب، ث 332 برقم 4600.

3 - عده الإمام مسلم ضمن الطبقة الثانية من التابعين من أهل مكة، (ينظر، مسلم، الطبقات، 1/272 برقم 1112).

4 - ابن أبي حاتم، الجرح، 6/330 برقم 1839.

5 - المصدر نفسه.

6 - ابن حبان، الثقات، 5/198.

7 - أحمد العليل برواية ابنه، 2/500 برقم 3296.

8 - المزي، تهذيب الكمال، 11/177 برقم 2413، وابن حجر، التقريب، ص 184 برقم 2451 وقال فيه و ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات

9 - المزي تهذيب الكمال، 22/5 برقم 4360، وابن حجر، التقريب، ص 358 برقم 5025 وفيه ثقة ثبت، مات سنة ست وعشرين و مئة

10 - حناه عنه الدار قطني العليل له، 11/34 برقم 2106.

11 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 5/173، و ابن معيث، التاريخ برواية الدوري 2/406، و البخاري، تاريخه الصغير، 1/87، و المزي، تهذيب الكمال، 20/125 برقم 3946، والحسيني، كتاب التذكرة، ص 1167 برقم 4624.

قال فيه ابن حجر: «ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة، مات سنة أربع تسعين وقيل بعد ذلك»<sup>(1)</sup>.

- و أما عطا بن أبي رباح فهو يروي عن ابن عباس و يروي عنه عمرو بن دينار بل هو من أثبت الناس فيه، حكاه أحمد<sup>(2)</sup>.

و أيا كان منهما هو المقصود فهو ثقة و قد ثبت لهما السماع من عبد الله بن عباس و ثبت لعمرو السماع منهما.

و بناء عليه يكون إسناد هاته الرواية جيد، فرجاله ثقات مشهورون و قد ثبت سماعهم من بعضهم البعض.

و قد روى عمرو بن دينار أثر ابن عباس رضي الله عنه في هذه المسألة مرة بواسطة عطاء ومرة مباشرة عن ابن

عباس و قد وردت رواية عمرو بن دينار عن ابن عباس - من غير ذكر عطاء- من طريق معمر عن

أيوب و سعيد عن حماد بن زيد كلاهما - حماد و أيوب- عن عمرو عنه رضي الله عنه.

ومعمر هنا هو معمر<sup>(3)</sup> بن راشد أبو عروة الأزدي، ثقة<sup>(4)</sup> إلا أنه أخطأ في أحاديث رواها بالبصرة<sup>(5)</sup>

وهذا لا يضر بالإسناد فروايته جاءت من طريق عبد الرزاق الصنعاني -صاحب المصنف- و قد أخذ عنه

عبد الرزاق الحديث من كتابه، فهو من المثبت في معمر جيد الاتقان<sup>(6)</sup>.

و أيوب هو ابن أبي تميمة المتفق على توثيقه عند الأئمة<sup>(7)</sup>.

و أما حماد بن زيد بن درهم الأزدي، أبو اسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه<sup>(8)</sup>.

فهاتين الروايتين رجالها ثقات معروفون، و قد ثبت سماع كل راو عن روى عنه.

**الطريق السادس:** رواية الأعمش عن حبيب عن سعيد بن جبير و تابعه الحسن بن عمارة عن الحكم و

حبيب عن سعيد ابن عباس.

و إسناد هاتين الروايتين فيهما مقال:

1 - ابن حجر، التقريب، ص 332 برقم 4605.

2 - أحمد، العلل برواية ابنه، 396/2 برقم 3272.

3 - المزي، تهذيب الكمال 303/28 برقم 6104.

4 - وثقة العجلي (تاريخ الثقات له، ص 405 برقم 1464) و يعقوب بن شيبة و النسائي (المزي، تهذيب الكمال، 309/28).

5 - حكاه أبو حاتم (ابن أبي حاتم، الجرح 257/58) و أحمد و يعقوب بن شيبة و ابن رجب (ابن رجب شرح علل الترمذي ص 330) و ابن معين (ابن

حجر، تهذيب التهذيب 221/10 برقم 7125).

6 - ابن رجب، المصدر السابق، ص 288.

7 - المزي، تهذيب الكمال، 457/3 برقم 607.

8 - ابن حجر، التقريب ص 117 برقم 1498.

- فالرواية الأولى لم تسلم من تدليس سليمان بن مهران الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت حيث جاءت معنعة فلم يبين فيها الإخبار بينه وبين حبيب، مما لا تنتفي عنه شبهة التدليس.
- و أما الرواية الثانية فيها الحسن بن عمارة<sup>(1)</sup> بن مضرب، البجلي، أبو محمد الكوفي متروك الحديث عند أحمد<sup>(2)</sup> وأبي حاتم<sup>(3)</sup>، ومسلم<sup>(4)</sup>، ونسائي<sup>(5)</sup>، والدارقطني<sup>(6)</sup>، وزاد أحمد «كان منكر الحديث، و الحديث، و أحاديثه موضوعة لا يكتب حديثه»<sup>(7)</sup>، وضعفه يحيى بن معين<sup>(8)</sup>. وقال عنه مرة «ليس بشيء»<sup>(9)</sup> ومرة «لا يكتب حديثه»<sup>(10)</sup>.
- أما علي بن المديني فقد قال فيه: «ما احتاج إلى شعبة فيه، أمره أيين من ذلك، قيل له: يغلط؟ فقال: أي شيء، كان يغلط؟ و ذهب إلى أنه كان يضع الحديث»<sup>(11)</sup>. وقال الجوزجاني: "ساقط"<sup>(12)</sup>.
- الطريق السابع:** رواية علي بن هاشم و ابن أبي زائدة عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وهذه الرواية فيها:
- ابن أبي ليلى و هو محمد بن عبد الرحمن<sup>(13)</sup> بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، وضعفه غير واحد بسبب سوء حفظه وفحش خطئه كأحمد<sup>(14)</sup> بن حنبل و يحيى بن سعيد<sup>(15)</sup> القطان وشعبة<sup>(1)</sup>، وابن المعين<sup>(2)</sup>، و الجوزجاني<sup>(3)</sup>.

- 
- 1 - ترجمته موجودة في: البخاري، التاريخ الكبير، 303/2 برقم 2549 و تاريخه الصغير، 117/2 و الجوزجاني، أحوال الرجال برقم 35، و ابن حاتم الجرح، 17/3 برقم 115، و ابن حبان، المحروحين 229/1 و المزني، تهذيب الكمال، 265/6 برقم 1252، والذهبي، المغني في الضعفاء 254/1 برقم 1454.
- 2 - الخطيب، تاريخ بغداد، 349/7.
- 3 - ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 28/3.
- 4 - الخطيب، المصدر السابق، 350/7.
- 5 - النسائي، الضعفاء، ت محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، د ت ط، برقم 149.
- 6 - الخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ت مجدي منصور الشوري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1 2001، 1/ ص 239 برقم 1364.
- 7 - المزني، المصدر السابق، 270/6.
- 8 - الخطيب، تاريخ بغداد، 349/7.
- 9 - ابن أبي حاتم، الجرح، 28/3.
- 10 - الخطيب، المصدر السابق، 349/7.
- 11 - المصدر نفسه.
- 12 - الجوزجاني، أحوال الرجال، رقم 35.
- 13 - ترجمته موجودة في: ابن أبي حاتم، الجرح، 322/7 برقم 1739، و البخاري، التاريخ الكبير، 162/1 برقم 480، و المزني، تهذيب الكمال، 622/25 برقم 5406.
- 14 - أحمد، العلل له برواية ابنه 369/1 برقم 708 و ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 183/6 و ابن حبان، المحروحين، 244/2، 245.
- 15 - ابن أبي حاتم، الجرح، 322/7، و الذهبي، ميزان الاعتدال، 614/3.

وسبب سوء حفظه اشتغاله بالقضاء، قال أبو حاتم: «محل الصدق كان سيء الحفظ، اشتغل بالقضاء فساء حفظه، لا يهتم بشيء من الكذب، وإنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به و ابن أبي ليلى و الحجاج بن أرطاة ما أقرهما»<sup>(4)</sup>، و قال النسائي «ليس بالقوى في الحديث سيء الحفظ وهو أحد الفقهاء»<sup>(5)</sup>.

و قال ابن عدي في (الكامل): «و هو مع سوء حفظه يكتب حديثه»<sup>(6)</sup>.

فحديثه يصلح للاعتبار و المتابعات لا في الأصول و الشواهد، و قد تابعه منا في الرواية عن الحكم عتبة الحسن بن عمارة و هي متبعة ضعيفة لضعف الحسن.

**الطريق الثامن:** رواية ابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور عنه

- و منصور جاء غير منسوب - و الذي يروى عنه جرير بن عبد الحميد هو منصور بن المعتمر<sup>(7)</sup>، أبو عتاب الكوفي، و روايته عن ابن عباس رضي الله عنه منقطعة فهو يروي عن أصحاب عبد الله عنه كعطاء بن أبي رباح و مجاهد بن جبر و سعيد بن جبير.

### الخلاصة و تحقيق القول:

بعد هذه الدراسة الحديثية لأثر عبد الله بن عباس في مسألة تملك المرأة أمر نفسها، ففرقَ فيها بين المرأة التي يملكها زوجها أمرها، فتطلق نفسها و بين التي تملك أمرها فتطلق زوجها، فيقع طلاقها لنفسها و لا يقع طلاقها لزوجها كأن تقول أنت طالق أنت طالق، و يقع أنا طالق أنا طالق.

- و رد من طرق ضعيفة فرواية أبي معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت لم تسلم من تدليس الأعمش حيث لم يصرح بالسماع بينه و بين حبيب و قد قال في تدليسه الذهبي: «و هو يدلس و

1 - ابن عدي، الكامل، 183/6، و البخاري، التاريخ الكبير، 162/1.

2 - ابن عدي، الكامل، 183/6، و ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء، ص 169 برقم 580.

3 - الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 71، 72 برقم 86.

4 - ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 323/7.

5 - النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 92 برقم 525.

6 - ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 188/6.

7 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 337/6، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 588/2، و البخاري، التاريخ الكبير، 346/7 برقم 1491، و

المزي، تهذيب الكمال، 28 / 546 برقم 6201، و ابن العماد شذرات الذهب، 189/1.

ربما دلس عن ضعيف و لا يدري به، فمتى قال: " حدثنا " فلا كلام و متى قال: «عن تطرق إليه احتمال التدليس».

- أما الرواية الرابعة فقد ورد فيها عطاء -غير منسوب- و هو إما أن يكون عطاء بن أبي مسلم و رواية ابن جريج عنه مدلسة فهو لم يصرح بالسماع منه و أيضا منقطعة لأن عطاء بن مسلم لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنه و أما إن كان المقصود هو عطاء بن أبي رباح فروايته عنه متصلة حتى وإن لم يصرح بالسماع منه لأنه من أثبت الناس فيه و عطاء بن أبي رباح من أصحاب ابن عباس، قد عددهم أحمد بن حنبل و كان من ضمنهم عطاء بن أبي رباح.

أما رواية الأعمش عن حبيب عن سعيد بن جبير و تابعه الحسن بن عمارة عن الحكم و حبيب عن سعيد عن ابن عباس رضي الله عنه.

فهذا الإسناد لم يسلم من تدليس الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت.

- و من ضعف الحسن بن عمارة فهو متروك الحديث عند علماء الجرح و التعديل كأحمد و أبو حاتم و مسلم و النسائي.

- و أما الرواية السابعة التي جاءت من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي فهذه رواية ضعيفة لضعفه و سوء حفظه و فحش خطئه كما صرح بذلك جُل علماء هذا الفن.

- و أما الرواية الثامنة فقد وردت من طريق ابن أبي شيبعة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر، و لم يثبت لمنصور رواية عن عبد الله بن عباس فهو ليس من أصحابه ولا حتى من تلاميذه وإنما الثابت له الرواية عن أصحاب ابن عباس رضي الله عنه، والله أعلم.

أما بقية الطرق الواردة عنه فهي قمة في النفاسة كرواية ابن جريج عن أبي الزبير عن مجاهد عنه، ورواية جرير عن أيوب عن عكرمة، و رواية حماد بن زيد و أيوب السخيتي عن عمرو بن دينار عنه رضي الله عنه.

وبهذا يكون الأثر ثابت عن عبد الله بن عباس في هذه المسألة من أن المرأة المملكة أمرها، إن

طلقت نفسها وقع طلاقها أما إن طلقت زوجها فلا يقع من ذلك شيء و هذا لوروده من طرق صحيحة، جيدة الإسناد و هي تعضد بقية الطرق الضعيفة -والله أعلم-.

المطلب السادس: أثر عبد الله بن عمر بن الخطاب

أبو عبد الرحمن، استصغر

يوم أحد (ت 73 هـ)

متن الأثر: "إذا ملك الرجل امرأته أمرها، فالقضاء ما قضت، فإن نأكرها استحلّف، وكان يقول: إن مردته عليه فليس بشيء"<sup>(1)</sup>

مدلول الأثر:

ورد عن الصحابي الجليل، عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - في مسألة المرأة التي ملكها زوجها أمرها، أن لها أن تطلق نفسها واحدة فهي واحدة وإن طلقت نفسها اثنتين فاثنتين، أو ثلاثاً فثلاثاً، إلا أن نباكرها على أنه لم يجعل الأمر بيدها إلا في طلقة واحدة، فيحلف على ذلك وإن ردت الأمر إليه بحيث لم تقض في تملكها أمرها بشيء فليس بطلاق.

أولاً: التخريج

رواه عبد الله بن عمر<sup>(2)</sup>، وعبيد الله بن عمر<sup>(3)</sup>، و مالك<sup>(4)</sup> بن أنس ثلاثتهم عن نافع عن ابن عمر به كما رواه معمر<sup>(5)</sup> عن قتادة عن ابن عمر، ورواه خلاد بن عبد الرحمن<sup>(6)</sup> أخبره من سأل ابن عمر. زيادة و نقصا وتفصيل ذلك ما يلي:

(1) - أماكن تواجده معلقا ، ابن عبد البر، الاستذكار، 58/17.

(2) - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها فتطلق نفسها، 89/4 برقم 18077

- و عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها فردته هل تستحلّف؟ 519/6 برقم 11909 و 518 برقم 11905.

(3) - و عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها فردته... 518/6 برقم 11906

- و سعيد، السنن، كتاب الخلع الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها 377/3 برقم 1620 و 1619.

(4) - مالك، الموطأ، كتاب الطلاق، باب ما بين من التملك، ص 491 رقم 11 و البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التملك 348/7

(5) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها... 519/6 برقم 11912

(6) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها... 519/6 برقم 11911

أما رواية نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - فرواها عبد الرزاق - صاحب المصنف عن عبد الله بن عمر عنه و لفظه المثبت أعلاه كما رواه - عبد الرزاق بنفس الإسناد بلفظ ( أن رجلا جعل أمر امرأته بيدها، فطلقت نفسها ثلاثا فسأل ابن عمر فقال: ما اسمك؟ قال: مهر، قال: مهر أحق اعمدت إلى ما جعل الله في يدك، فجعلته في يدها، قد بانت منك).

وتابعه يحيى بن سعيد فرواه عن عبد الله بن عمر عن نافع عنه - رضي الله عنهما - مختصرا ولفظه ( في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها قال: القضاء ما قضت)

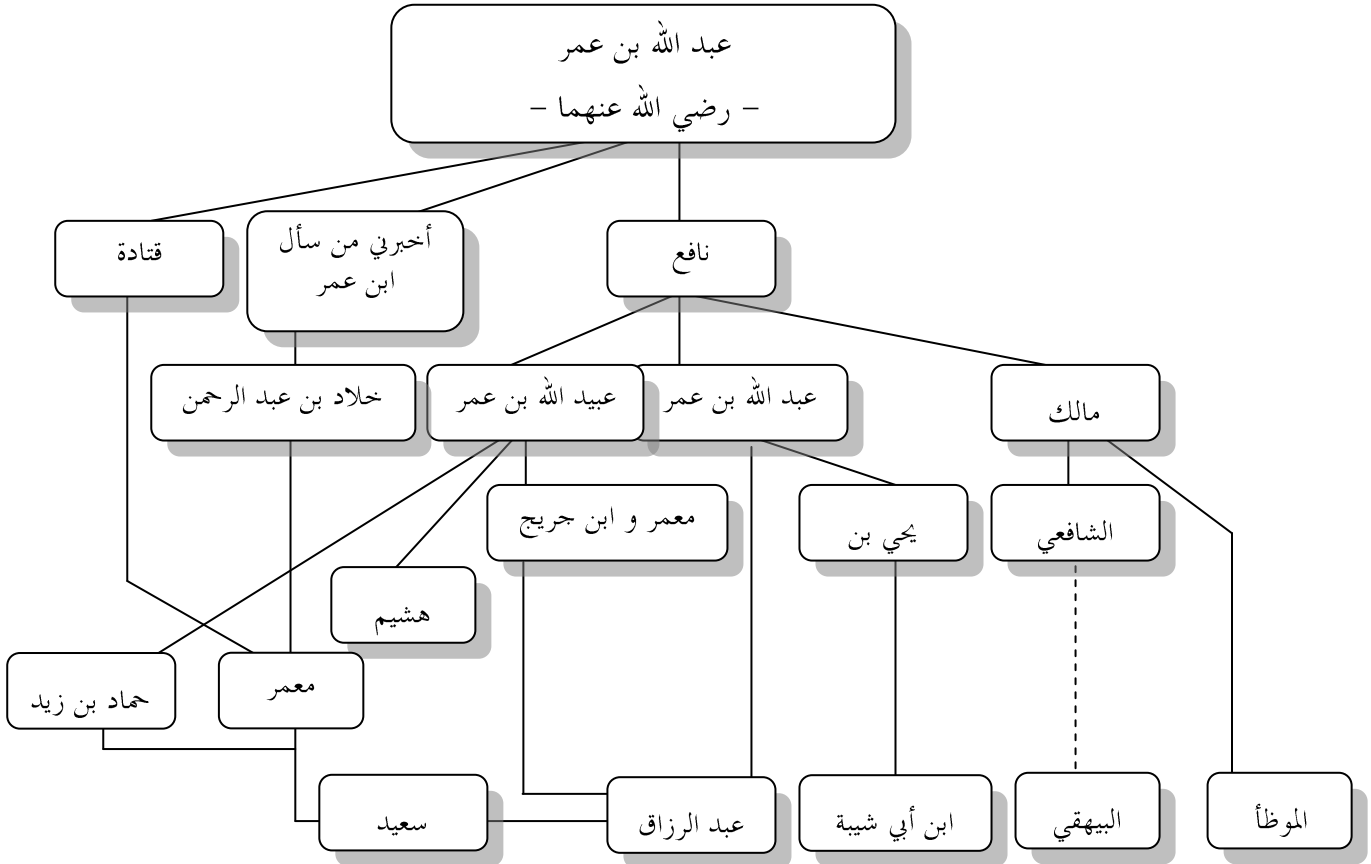
و خالفهم - عبد الرزاق ويحيى بن سعيد - كل من هشيم و حماد بن زيد و معمر بن راشد مقرونا بابن جريج فرووه عن عبد الله بن عمر عن نافع عنه رضي الله عنه.

ورواه الشافعي عن مالك بن أنس عن نافع عنه - رضي الله عنهما - فكان لفظ هشيم و معمر و ابن جريج مختصرا بنحو لفظ يحيى بن سعيد، أما لفظ حماد بن زيد فكان مفصلا و لفظه ( إذا جعل الرجل أمر امرأته بيدها، فطلقت نفسها واحدة فهي واحدة، أو اثنتين فاثنتين، أو ثلاث <sup>(1)</sup> فثلاثا إلا أن يناكرها، ويقول: لم أجعل الأمر إليك إلا في واحدة فيحلف على ذلك، و إن ردت الأمر فليس، وكان يقول القضاء ما قضت و لفظ مالك ( إذا ملك الرجل امرأته أمرها، فالقضاء ما قضت به إلا أن ينكر عليها و يقول: لم أرد إلا واحدة فيحلف على ذلك، ويكون أملك بها، ما كانت في عدتها).

و أما رواية قتادة عن ابن عمر فرواها معمر بلفظ ( من ملك امرأته فطلقت، وعصى ربه) .. كما روى معمر عن خلاد بن عبد الرحمن قال أخبرني من سأل ابن عمر عن رجل ملك امرأته، فطلقت نفسها ثلاثا، فقال: طلقت ورغم أنفه)

(1)- وقع تصحيف في سنن سعيد إلى ثلث و الصواب ما أثبتته والله أعلم.

ثانياً: شجرة إسناد أثر ابن عمر في المملكة أمرها



ثالثاً: الدراسة:

**الطريق الأول:** رواية مالك و عبد الله بن عمر و عبيد الله بن عمر جميعهم عن نافع عن ابن عمر. فالمدار الكلي لهذه الروايات هو نافع<sup>(1)</sup> و هو مولى ابن عمر، الثقة<sup>(2)</sup> المشهور الذي روى عنه مالك ابن انس و هو القائل عن نفسه «كنت إذا سمعت نافع يحدث عن ابن عمر لا أبالي أن لا اسمعه من غيره»<sup>(3)</sup> هذا و قد قال البخاري: «أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر»<sup>(4)</sup>. توفي نافع سنة ست عشرة و مئة<sup>(5)</sup> أو سبع عشرة و مئة<sup>(6)</sup>.

- أما رواية عبيد الله بن عمر عن عمر فقد رواها عنه ابن جريح و لم يصرح بالسماع منه مما لا ينفي عنه شبهة التدليس إلا أن متابعة معمر بن راشد و حماد بن زيد و هشيم بن بشير له عن عبيد الله بن عمر تقوي روايته عنه.

وعبيد الله بن عمر<sup>(7)</sup> بن حفص العدوي العمري، أبو عثمان المدني، و ثقة يحيى<sup>(8)</sup> بن معين و أبو زرعة<sup>(9)</sup> و أبو حاتم<sup>(10)</sup> و هو من أثبت تلاميذ نافع فعن أحمد: «عبيد الله أثبتهم و أكثرهم رواية»<sup>(11)</sup>، أما يحيى بن معين فلم يفاضل بين عبد الله و مالك في نافع فقال كلاهما - أي أحب إليه في نافع<sup>(12)</sup>، وفي موضع آخر قال عبيد الله: "مالك عندنا في نافع أثبت من عبيد الله بن عمر وأيوب"<sup>(13)</sup>.

- 1 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات 192/9، و ابن معين، التاريخ برواية الدوري 412/2، و ابن أبي حاتم، الجرح، 452/8 برقم 2070، و العجلي، التاريخ الثقات ص 447 برقم 1679، و المزي، تهذيب الكمال، 29/298 برقم 6373.
- 2 - و قد وثقه ثلثه من علمناء الجرح و التعديل منهم، ابن شاهين (تاريخ أسماء الثقات ص 322 برقم 1403) و ابن خراش و النسائي، (المزي، المصدر السابق، 29/304) و العجلي (المصدر السابق ص 447)، و ابن سعد (الطبقات الكبرى، 9/192) و غيرهم.
- 3 - البخاري، التاريخ الكبير، 8/85 برقم 2270، و ابن أبي حاتم، الجرح، 8/452.
- 4 - البخاري، المصدر السابق.
- 5 - حكاة عماد بن زيد و ابن معين و الترميذي و أبو نعم (المزي، تهذيب الكمال، 29/305).
- 6 - حكاة هارون بن حاتم (المصدر نفسه).
- 7 - ترجمته موجودة في يحيى، التاريخ برواية الدوري، 2/383، و ابن أبي حاتم، الجرح، 5/326 برقم 1545 و المزي التهذيب، الكمال، 19/124 برقم 3668.
- 8 - ابن أبي حاتم الجرح، 5/326.
- 9 - المصدر نفسه.
- 10 - المصدر نفسه.
- 11 - ابن أبي حاتم، الجرح، 5/326، برقم 1545.
- 12 - يحيى، التاريخ برواية الدارمي، رقم 525.
- 13 - ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير، ت عادل بن سعد وأيمن بن شعبان، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط 1، 2004، ص 445.

- أما عبد الله بن عمر <sup>(1)</sup> بن حفص، أبو عبد الرحمن العمري المدني: روى عن: سعيد المقبري، وأخيه عبيد الله بن عمر، والزهرري، و نافع مولى ابن عمر. و روى عنه: ابنه عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر، و وكيع بن الجراح، ضعفه علي بن المديني <sup>(2)</sup>، و النسائي <sup>(3)</sup> و في موضع آخر: « ليس بالقوي » <sup>(4)</sup>. كما ضعفه يحيى بن سعيد <sup>(5)</sup>، ويحيى بن معين <sup>(6)</sup>، وقال فيه البزار: « قد أحتمل أهل العلم حديثه » <sup>(7)</sup> أما ابن حبان فذكره في المجروحين وقال: « غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للآثار فوق المناكير في روايته فلما فحش خطؤه استحق الترك » <sup>(8)</sup>. إلا أن ضعفه هذا لا يضيره لمتابعته لأخيه عبيد الله الثقة و مالك بن أنس الثبتين في نافع مولى بن عمر. **الطريق الثاني:** رواية عبد الرزاق عن معمر بن خلاد بن عبد الرحمن أخبرني من سمع ابن عمر. و هذا الإسناد:

- **منقطع:** لأن فيه مبهم، فقول خلاد بن عبد الرحمن (أخبرني من سمع ابن عمر) يحمل على الانقطاع حتى يتبين من هذا الذي سمع من ابن عمر هذه الفتوى. أما جلاد فهو بن عبد <sup>(9)</sup> الرحمن بن جندة الصنعاني الأبنوي. روى عن سعيد بن جبير و سعيد بن المسيب و مجاهد، و لم أقف أنه يروى عن ابن عمر فيما توفر لدي من مراجع.

1 - ترجمته موجودة في: يحيى، التاريخ برواية الدوري، 322/2، و البخاري، التاريخ الصغير 173/2، و المجروحين لابن حبان، 6/2، و المزي، تهذيب الكمال، 327/15 برقم 3440.  
2 - الخطيب، تاريخ بغداد، 20/10.  
3 - لمزي، تهذيب الكمال، 331/15.  
4 - الضعفاء و المتروكين له، 63، الترجمة 325.  
5 - البخاري، الضعفاء الصغير، ص 65، برقم 188.  
6 - أحمد، العلل و معرفة الرجال برواية ابنه، 605/2 برقم 3877. و عبد الله بن أحمد، العلل و معرفة الرجال عن يحيى بن معين، ت محمد محققان الجزائري، بيروت، دار ايت حزم، ط 1 2004، ص 48 برقم 80.  
7 - البزار، كشف الأستار، 3118.  
8 - ابن حبان المجروحين، 7/2.  
9 - ترجمته موجودة في: البخاري، التاريخ الكبير، 3/ برقم 636، و ابن أبي حاتم، الجرح، 3/ برقم 1662، و المزي، تهذيب الكمال، 8/ 356 برقم 1739.

و قد روى عنه: محمد بن راشد- الموجود في الإسناد- و ابن أخيه القاسم بن فياض و ثقهُ الحافظان: الذهبي<sup>(1)</sup>، و ابن حجر<sup>(2)</sup>.

**الطريق الثالث:** رواية عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابن عمر و هذا الاسناد فيه مقال:

فقتادة بن دعامة بن قتادة<sup>(3)</sup>، و يقال: بن دعامة بن عكاية، أبو الخطاب البصري روى عن أنس بن مالك، و جابر بن زيد و سعيد بن المسيب و غيرهم كثير، و روى عنه أيوب السخيتاني، و سعيد بن أبي عروبة و خلق كثير.

وَأُنْبِئُهُ إِلَى أَنْ قَتَادَةَ مِمَّنْ وَصَفَ بِالتَّدْلِيْسِ، بَلْ وَ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ (ابن حجر) فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ<sup>(4)</sup>، مَرْتَبَةً مِنْ أَكْثَرِ مَنْ التَّدْلِيْسِ فَلَمْ يَحْتَجِ الْأُئِمَّةُ بِأَحَادِيثِهِمْ إِلَّا بِمَا صَرَّحُوا فِيهِ بِالسَّمَاعِ.

أما الحاكم، فقد ذكره ضمن الجنس الأول من أجناس التدليس الستة، قال الحاكم: «فمن المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوَّقه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين تقبل أخبارهم، فمنهم من التابعين أبو سفيان طلحة بن نافع و قتادة بن دعامة و غيرهما»<sup>(5)</sup>. و هذا يدل على

انه قد حكم بقبول عنعنة قتادة مطلقا، أما في كتابه (المدخل في أصول الحديث) قال: «... و كذلك قتادة و هو إمام أهل البصرة إذا قال: قال أنس أو قال الحسن و هو مشهور بالتدليس عنهما»<sup>(6)</sup>.

و معنى هذا انه غير مقبول العننة مطلقا، و مع هذا فلو قلت أن الحاكم تناقض في الحكم على قتادة لكان هذا حكم من م يعمن الغوص في خبايا " علوم الحديث " و الظن بالحاكم غير هذا، فإنه كان عالما بهذا الفن خبيراً بغوامضه عارفاً بأسراره و حسن الظن بالعلماء أحسن، و لذا أقول أنه حكم على أن عنعنة قتادة عن الحسن و أنس لا تحمل على الاتصال لكثرة تدليسه عنهما خاصة، أما في بقية الرواة فليس كذلك حسب رأيه، فيحمل قوله المطلق في قبول العننة على تقييده في كتابه (المدخل) - والله أعلم -

1 - الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ت عزت علي عبد عطية و موسى محمد علي الموشي، دار الكتب الحديثة، د.ت.ط. 285/1.

2 - ابن حجر، التقریب ص 136 برقم 1764.

3 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 229/7، و يحيى، التاريخ برواية الدوري 484/2، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 133/7 برقم 756، و المزي، تهذيب الكمال، 498/23 برقم 4848، و الذهبي، سير الأعلام، 269/5 برقم 132.

4 - ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 43 برقم 92.

5 - الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 103.

6 - الحاكم، المدخل في أصول الحديث، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1988 ص 156.

و هذا معروف في عرف المحدثين، و لذا تجدهم يقولون في كثير من الرواة: إنه ضعيف إذا روى عن فلان، قوي إذا روى عن آخر، كثير التدليس عن فلان ثبت في فلان آخر و هكذا، و هذه لمحات كاشفة، توضح لنا جوانب عامة من التوثيق التاريخي، و لا يسع جلال المنطق إلا أن يخضع لها إجلالا و أكبارا، و هي بمثابة خطوط عريضة تنقيد بها.

و في المقابل فقد رد ابن عبد البر عنعنة قتادة عنمن لم يثبت لقاؤه بهم أصلا حيث قال: «سماح قتادة عندهم من عطاء غير صحيح و قتادة إذا لم يقل سمعت و خولف في نقله فلا تقوم به الحجة لأنه يدلس كثيرا عنمن لم يسمع منه، وربما كان بينهما غير ثقة»<sup>(1)</sup>.

و قال في موضع آخر: «قال بعضهم: قتادة إذا لم يقل " سمعت " أو " حدثنا " فلا حجة في نقله و هذا تعسف»<sup>(2)</sup>. فقوله (و هذا تعسف) فيه دلالة على أن قتادة عنده - ابن عبد البر - مقبول العنعنة مطلقا خاصة فبمن ثبت سماعه منهم.

و للإمام أحمد موقف شبيه بهذا، حيث أنه غضب على الذين قالوا بعدم سماع قتادة من عكرمة في حديث ابن عباس، و أخرج كتابه فيه سماع قتادة من عكرمة في ستة أحاديث<sup>(3)</sup>.

فالإمام أحمد لم يكن يرى صحة إعلال هذا الحديث بعدم سماع قتادة من عكرمة بدليل ثبوت سماع قتادة من عكرمة في أحاديث أخرى، فيكون قتادة مقبول العنعنة عند الإمام أحمد بن حنبل.

وروايته هنا في هذا الأثر كانت عن ابن عمر مباشرة وأنا أرجح انقطاعها لأنه لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة إلا أنس و عبد الله بن جرجس حسب ما صرح بعض علماء النقد، قال أبو حاتم: «لم يلق قتادة من أصحاب النبي ﷺ إلا أنس و عبد الله بن سرجس»<sup>(4)</sup> و هو قول أحمد بن حنبل<sup>(5)</sup>.

وحتى و إن ثبت لقاؤه بابن عمر يكون سنه أن ذلك صغيرا فقد ولد قتادة سنة إحدى و ستين<sup>(6)</sup> و ابن عمر مات سنة ثلاث و سبعين.

1 - ابن عبد البر، التمهيد، ت سعيد أحمد أعراب، المدينة المنورة، مكتب الأوس، 1988، 307/3.

2 - المصدر نفسه، 287/19.

3 - ابن عدي، الكامل (في ترجمة حماد بن سلمة) 261/2.

4 - ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل 133/7، و المراسيل ص 175.

5 - المصدر نفسه ص 168.

6 - حكاه عمر بن علي (المزي تهذيب الكمال، 517/23) و كذلك قال أبو بكر بن منجوية (رجال صحيح مسلم).

وأيضاً هذا الإسناد واه:

- لسوء حفظ معمر بن راشد- و هو الذي روى عنه في هذا الإسناد - لحديث قتادة صرح بذلك الإمام الدارقطني<sup>(1)</sup>، و ذلك راجع لصغر سن معمر عن التحمل فلم يحفظ الأسانيد عنه قال معمر: «جلست إلى قتادة و أنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد»<sup>(2)</sup>.

رابعاً: الخلاصة و تحقيق القول:

بعد تخريج هذه الروايات الواردة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه في مسألة المرأة التي ملكها زوجها أمرها، و الذي يرى أن المرأة إن طلقت نفسها واحدة فهي واحدة، و إن طلقت نفسها اثنتين فهي اثنتين، و إن ثلاثاً فثلاثاً، إلا أن يناكرها على أنه لم يجعل الأمر بيدها إلا في طلقة واحدة، فيحلف على ذلك، و إن ردت الأمر إليه حيث لم تقض في تملكها أمرها بشيء فليس بطلاق.

وجدت أنه جاء من طرق ضعيفة منقطعة: فرواية خلاد بن عبد الرحمن جاءت بصيغة (أخبرني من سأل ابن عمر) و لم يسم السائل فكان في الاسناد مبهم فأدى إلى انقطاع السند.

و أيضاً ورد من رواية معمر عن قتادة عن ابن عمر، و معمر بن راشد سيء الحفظ لأسانيد قتادة لأنه سمع منه و هو صغير، كما انه لم يثبت لقتادة سماع من عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

و من جهة أخرى وجدت أن الأثر ثابتاً في الموطأ، و أن مالكا من أشهر أصحاب نافع و أثبتهم فيه و على اعتبار لوجود مشاركة عبيد الله و هو أيضاً من أثبت أصحاب نافع وهي متابعة قوية لرواية أخيه عبد الله بن عمر العمري المتكلم فيه من قبل علماء الجرح و العديل و بهذه الطرق مجتمعة. يمكن الاعتماد بصحة الأثر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

1 - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص 284.

2 - المصدر نفسه.

### المطلب السابع: أثر عمر بن عبد العزيز

خامس الخلفاء الراشدين

(ت 101 و له 40 سنة)

متن الأثر: "أن عمر بن عبد العزيز كتب في رجل من بني تميم جعل أمر امرأته بيدها قال: إن مردت الأمر عليه فلا شيء، وإن طلقت نفسها فهي واحدة وهو أحق بها".<sup>(1)</sup>

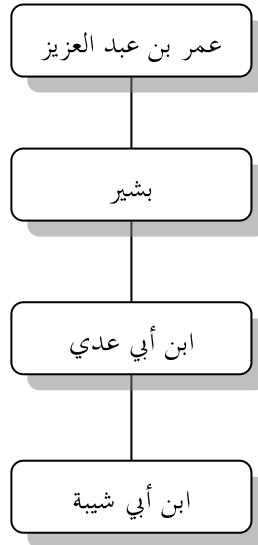
مدلول الأثر:

روى عن عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين فيمن جعل أمر امرأته بيدها فطلقت نفسها فهي طلقة رجعية، وإن ردت الأمر إلى زوجها و لم تطلق نفسها فلا شيء عليها ولا يحسب طلاقا.

أولاً: التخريج

رواه أبو بكر<sup>(2)</sup> قال: نا ابن أبي عدي عن بشر حدثنا إذ ذاك أن عمر بن عبد العزيز كتب في رجل من بني تميم جعل أمر امرأته بيدها قال: إن ردت الأمر عليه فلا شيء و إن طلقت نفسها فهي واحدة وهو أحق بها).

ثانياً: شجرة الإسناد



(1) - أماكن تواجد هذا الأثر معلقا، ابن حزم المحلى بالآثار 295/9.

(2) - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها فتطلق نفسها، 90/4 برقم 18081.

### ثالثاً: الدراسة

رواية ابن أبي شيبة قال: نا ابن أبي عدي عن بشر حدثنا إذ ذاك أن عمر بن عبد العزيز كتب في رجل من بني تميم جعل أمر إمرأته بيدها قال: إن ردت الأمر عليه فلا شيء، وإن طلقت نفسها فهي واحدة وهو أحق بها.

أظن أنه قد وقع تصحيف في الإسناد في (ابن أبي عدي) فالذي يروي عنه ابن أبي شيبة هو زكريا بن عدي<sup>(1)</sup>، أبو يحيى الكوفي، فوق تصحيف أو تحريف في الاسم بإضافة (أبي) و الأصح (ابن عدي). وثقة<sup>(2)</sup> غير واحد من علماء الجرح.

وهو يروي في هذا الإسناد عن بشر وهو بشر<sup>(3)</sup> بن عمارة الخثعمي<sup>(4)</sup> المكتب متكلم فيه من قبل أئمة الجرح، فضغفه النسائي<sup>(5)</sup>، و ابن حجر<sup>(6)</sup>، و ذكره ابن الجوزي<sup>(7)</sup> والعقيلي<sup>(8)</sup> والذهبي<sup>(9)</sup> وابن حجر<sup>(10)</sup> في (الضعفاء) وقال عنه البخاري: «تعرف وتنكر»<sup>(11)</sup> وفي رواية (و كنا نعرفه و ننكره)<sup>(12)</sup>. و قال أبو حاتم: «ليس بقوى الحديث»<sup>(13)</sup>.

و قال ابن حبان: (كان يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد) و روايته عن عمر بن عبد العزيز لم أقف لها على متابعات في حدود تتبعي.

- 1 - ترجمته في ابن سعد، الطبقات 407/6، و المزي، تهذيب الكمال، 364/9 برقم 1994، و الخطيب، تاريخ بغداد، 456-455/8، و ابن القيسرائي، الجمع 151/1، و الخزرجي و خلاصة تهذيب التهذيب، 368/1، 2147.
- 2 - منهم ابن حجر (التقريب ص: 156 برقم 2024 و فيه «ثقة جليل يحفظ مات سنة احدى عشرة و مئتين»).
- 3 - ترجمته موجودة في: ابن حبان، المحروحين، 188/1-189، و المزي، تهذيب الكمال، 137/4 برقم 700، و الخزرجي، خلاصة تهذيب التهذيب، 142/1 برقم 780 (و فيه بشر بن عمارة الخثعمي).
- 4 - الخثعمي: بفتح الخاء وسكون التاء، هذه النسبة إلى خثعم وهو خثعم بن أثمار بن إرش وقيل غير ذلك، أنظر (ابن الأثير، اللباب، 286/1/1 برقم 170.
- 5 - النسائي، الضعفاء و المكروكين، ص 24 برقم 77.
- 6 - التقريب ص 62 برقم 697.
- 7 - الضعفاء و المتروكين، ت أبو الفداء عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، د ت ط، .
- 8 - العقيلي، الضعفاء الكبير، ت عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، ط 2، 1998، 140/1، و المعنى في الضعفاء، 163/1 برقم 909.
- 9 - ميزان الاعتدال.
- 10 - ابن حجر، لسان الميزان، 35/2 برقم 1635، و فيه (بشر بن عمار الخثعمي الكوفي المكتب) وليس بشر بن عمارة.
- 11 - المزي، تهذيب الكمال، 137/4.
- 12 - البخاري، الضعفاء الصغير، ص 22 برقم 40.
- 13 - المزي، المصدر السابق، 137/4.

ثالثاً: الخلاصة و التحقيق

جاء هذا الأثر من طريق واحد و اسناده واه لضعف بشر بن عمارة فهو يحتاج إلى متابعة قوية غير أنه لم يتعدد مخرج هذا الأثر حيث أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه فقط و بقية المصنفين لم يذكروه و عليه فالأثر متوقف في ثبوته.

المطلب الثامن: أثر عمر وبن الأسود العنسي

يكنى أبا عياض، من كبار التابعين ( مات في خلافة معاوية)

و فضالة بن عبيد الأنصاري الأوسي ولي قضاء دمشق (ت 58)

متن الأثر: "القضاء ما قضت"

مدلول الأثر:

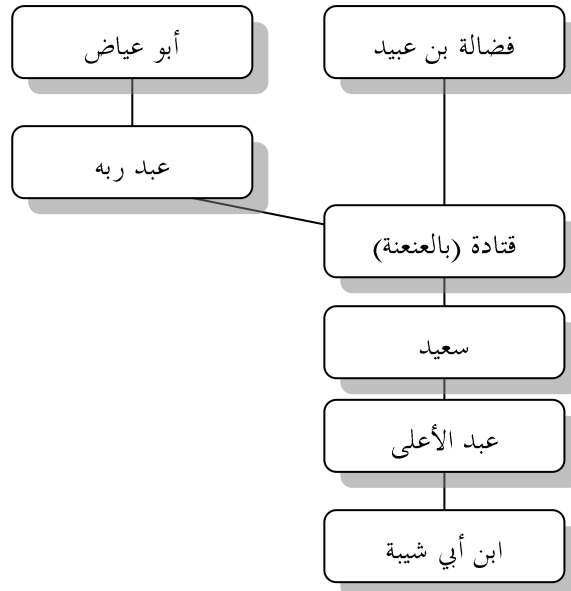
روى عن أبي عياض؛ عمرو بن الأسود في المملكة أمرها أن لها أن تقضي في نفسها ما شاءت من عدد الطلاق، وهو قول فضالة بن عبيد.

أولاً: التخريج

رواه أبو بكر<sup>(1)</sup> قال: نا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن فضالة بن عبيد وعن قتادة عن عبد

ربه عن أبي عياض: ( القضاء ما قضت)

ثانياً: شجرة الإسناد



(1)- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب في ما قالوا في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها فتطلق نفسها، 89/4 برقم 18074

### ثالثاً: الدراسة

المدار الكلي لأثر فضالة بن عبيد الأنصاري<sup>(1)</sup>، وأبو عياض عمرو<sup>(2)</sup> بن الأسود العنسي هو قتادة بن دعامة، و هو مدلس وصفه بذلك غير واحد من علماء الجرح و التعديل و قد عده ابن حجر<sup>(3)</sup> في المرتبة الثالثة مرتبة من أكثروا من التدليس فلم يحتج الأئمة بحديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، و في هذا الإسناد جاءت رواية قتادة بصيغة العنعنة مما لا ينفي عنه شبهة التدليس و لم أقف على متابعة تعضد روايته عن فضالة و أبي عياض بورود هذين الأثرين من طريق واحد، و قد روى قتادة في هذا الإسناد عن عبد ربه و هو ابن أبي<sup>(4)</sup> يزيد قال عنه علي بن المديني «عبد ربه الذي روى عنه قتادة مجهول لم يروى عنه غير قتادة»<sup>(5)</sup> ورواية المجهول تُرد.

### الخلاصة و التحقيق:

بما أن أثر عمرو بن الأسود و فضالة بن عبيد في المملكة امرها ورد من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عنهما معننا ففيه شبهة تدليس و فيه مجهول جهالة عبد ربه، و ورد من طريق واحد و لم أقف له على متابعات في حدود تباعي، فأنا أتوقف في هذين الأثرين.

1 - ابن حجر، التقریب ص 381 برقم 5395، و فيه (أو ما شهد أحد، ثم نزل دمشق و ولي قضاءها، و مات سنة ثمان و خمسين).

2 - المصدر نفسه ص 356 برقم 4989 و فيه (مخضرم: ثقة عابد من كبار التابعين، مات في خلافة معاوية).

3 - تعريف أهل التقديس، ص 43 برقم 92.

4 - المزي، تهذيب الكمال، 16/488 برقم 3745.

5 - ابن حجر، تهذيب التهذيب، 6/130.

## المطلب التاسع: أثر سعيد بن المسيب القرشي

أحد العلماء الأثبات الفقهاء

الكبار ( ت بعد 90 و قد ناهز 80)

متن الأثر: " إذا ملك الرجل امرأته أمرها، فالقضاء ما قضت، إن واحدة فواحدة وإن اثنتان فاثنتان، وإن ثلاث فثلاث "

مدلول الأثر:

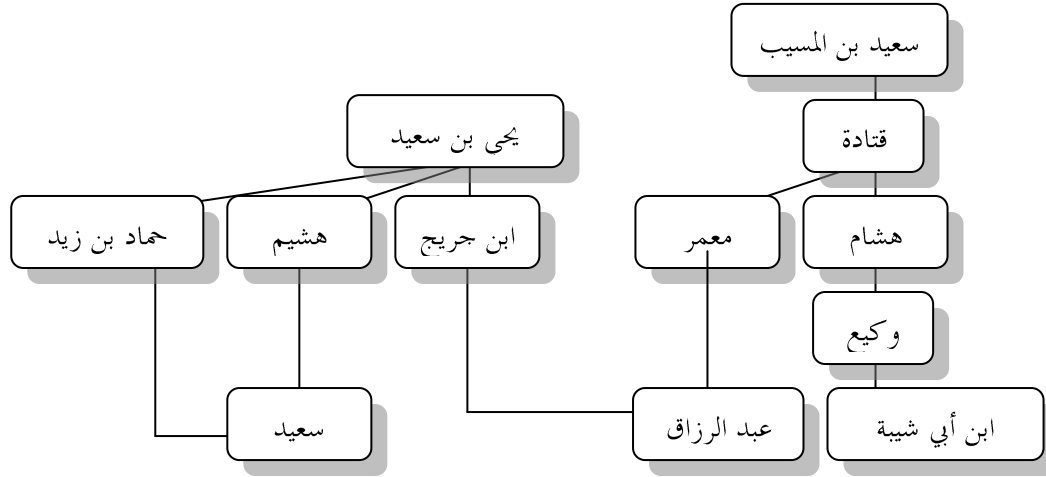
ورد عن سعيد بن المسيب في مسألة قول الزوج لزوجته أمرك بيدك أن القضاء فيه ما قضته المرأة فإن طلقت نفسها واحدة تقع طلقة واحدة و إن طلقت نفسها اثنتان فتقع طلقتان و إن ثلاث فثلاث طلقات و إن وردت الأمر إلى زوجها فلا يقع طلاق و هذا استفادة من قوله في رواية أخرى (في رجل يملك امرأته قال له: ان ردت أمرها فليس بشيء، و إن قبلت أمرها، فهو على ما قضت)

أولاً: التخريج

رواه معمر بن راشد<sup>(1)</sup> و هشام<sup>(2)</sup> كلاهما عن قتادة بن دعامة عن سعيد بن المسيب؛ ولفظ معمر المثبت أعلاه، أما لفظ هشام فجاء مختصراً بقوله ( القضاء ما قضت )  
كما رواه حماد بن زيد<sup>(3)</sup>، و هشيم<sup>(4)</sup> بن بشير، و ابن جريج<sup>(5)</sup> جميعهم عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب، بنحو لفظ هشام، أما ابن جريج فلفظه ( في رجل يملك امرأته، قال: إن ردت أمرها فليس بشيء و إن قبلت أمرها، فهو على ما قضت).

(1) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها فردته هل تستحلف؟ 518/6 برقم 11903  
(2) - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها فتطلق نفسها، 89/4 برقم 18075  
(3) - سعيد، السنن، كتاب الخلع الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها 377/3 برقم 1617.  
(4) - سعيد، السنن، كتاب الخلع الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها 377/3 برقم 1618.  
(5) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها فردته هل تستحلف؟ 518/6 برقم 11904.

ثانيا: شجرة الإسناد



ثالثا: الدراسة

**الطريق الأول:** راية وكيع عن هشام عن قتادة عن ابن المسيب و تابعه عبد الرزاق -صاحب المصنف- فرواه عن معمّر عن قتادة عن ابن المسيب. وهذا الإسناد فيه:

- معمّر بن راشد: و روايته عن قتادة بن دعامة متكلم فيها لكونه سمع منه وهو صغير، فلم يحفظ منه الأسانيد، فهو سيء الحفظ جدا لحديث قتادة قاله الدارقطني <sup>(1)</sup> وغيره، و سوء حفظه هنا قد اندفع بمتابعة وكيع بن الجراح و هشام عن قتادة و هي متابعة جيدة.

- في رواية قتادة عن سعيد بن المسيب مقال:

حيث ضعف علي بن المديني، أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفا شديدا وقال «أحسب أن أكثرها بين قتادة و سعيد فيها رجال، وكان ابن مهدي يقول:مالك عن المسيب أحب إلي من قتادة عن ابن المسيب» <sup>(2)</sup>.

وفي المقابل قال قتادة، وهو صاحب الشأن: «أقمت مع سعيد بن المسيب ثمانية أيام أسأله» <sup>(3)</sup>.

1 - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص 284.

2 - ابن حجر، تهذيب التهذيب، 309/8-310.

3 - المزني، تهذيب الكمال، 506/23.

وفي رواية عن عمرو بن عبد الله قال: «لما قدم قتادة على سعيد بن المسيب، فجعل يسأله أياما وأكثر فقال له سعيد: أكل ما تسألني عنه تحفظه؟ قال: نعم سألتك عن كذا فقلت كذا، وسألتك عن كذا فقلت فيه كذا: وقال فيه الحسن كذا حتى رد عليه حديثا كثيرا، قال: يقول سعيد: ما كنت أظن أن الله قد خلق مثلك»<sup>(1)</sup>.

ومن هنا فقد ثبت لدي أن قتادة قد ثبت أنه سمع سعيد بن المسيب، وانه كان يسأله عن المسائل التي يُختلف فيها، وكان يحفظ كل ذلك، و مع هذا فأنا لا أميل إلى قبول عنعنته عن سعيد، و ذلك أنه مشهور بالتدليس، و لم يصرح بسماعه من سعيد في هذه الرواية مما لا ينفي عنه شبهة التدليس، إلا أن متابعة يحيى بن سعيد في الرواية عن سعيد بن المسيب تُقوي روايته عنه.

**الطريق الثاني:** رواية هشيم و حماد بن زيد و ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب و هذه الرواية لم تسلم من تدليس عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصاري حيث لم يبين الإخبار بينه و بين يحيى، و ابن جريج معروف بالتدليس قال ابن حجر في (التهذيب): «... و قال الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى، و موسى بن عبيدة و غيرها، و اما ابن عينة فكان يدلس عن الثقات»<sup>(2)</sup>.

و قد تابعه في رواية عن يحيى هشيم بن بشير و هو مدلس إلا أنه صرح بالسماع بينه و بين يحيى، و أيضا تابعه حماد بن زيد و هي متابعات قوية تعضد رواية ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

**الخلاصة و تحقيق القول:**

إن أثر سعيد بن المسيب في مسألة تمليك المرأة أمرها أن القضاء ما قضت إن طلقت نفسها واحدة فواحدة، و إن اثنتين فاثنتين وإن ثلاث فثلاث.

وردت من رواية قتادة عن سعيد بن المسيب المتكلم فيها عند علماء الجرح و قد تقوّت برواية غير واحد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد و هي روايات جيدة الإسناد و رجالها ثقات معروفون خاصة و قد أمنا تدليس هشيم بتصريحه بالسماع، و أما تدليس ابن جريج فقد تعضد برواية حماد بن زيد و هشيم و عليه فالأثر ثابت عن سعيد بن المسيب في هذه المسألة.

1 - المصدر نفسه.

2 - ابن حجر، تهذيب التهذيب، 405/6-406.

المطلب العاشر: أثر إبراهيم بن يزيد النخعي

أبو عمران الكوفي الفقيه

ت 96 هـ - وله 50 أو نحوها

متن الأثر: "سواء هي واحدة وهو أملك بها إن قالت: طلقتك أو طلقت نفسي"<sup>(1)</sup>

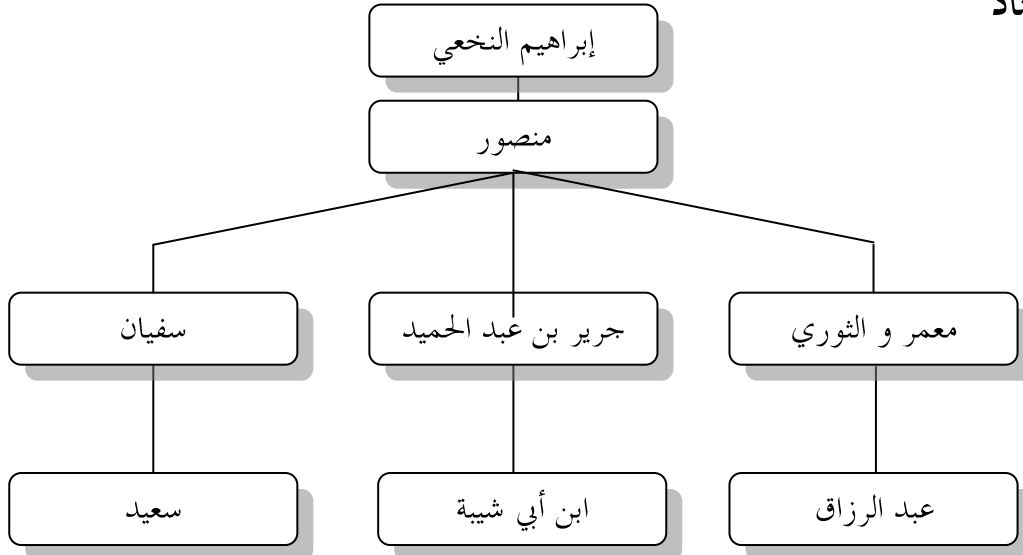
مدلول الأثر:

ورد عن إبراهيم النخعي في مسألة، المملكة أمرها من قبل زوجها أن قولها طلقت نفسي أو طلقتك تقع واحدة رجعية بحيث أن زوجها أحق بها.

أولاً: التخريج

رواه معمر<sup>(2)</sup> مقرونا بالثوري وجرير<sup>(3)</sup> بن عبد الحميد و ابن عتيبة<sup>(4)</sup> جميعهم عن منصور عن ابراهيم بألفاظ متقاربة - و لفظ جرير بن عبد الحميد هو المثبت أعلاه و أما لفظ سفيان فكان مختصر ولفظه ( ذكر عنده قول ابن عباس فقال: هما سواء)

ثانياً: شجرة الإسناد



(1) - أماكن تواجده معلقاً: البيهقي، السنن الكبرى، 350/7.

(2) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها فردته... 522/6 برقم 11921.

(3) - ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا فيه إذا جعل أمر امرأته بيدها فتقول: أنت طالق ثلاث، 90/4 برقم 18083.

(4) - سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها 382/3 برقم 1642.

ثانيا: شجرة الإسناد

ثالثا: الدراسة

جاء أثر إبراهيم النخعي من رواية معمر بن راشد و سفيان الثوري و جرير بن عبد الحميد و سفيان بن عيينة جميعهم عن منصور و هو بن المعتمر <sup>(1)</sup> أبو عتاب الكوفي من أثبت أهل الكوفة و أحفظهم صرح بذلك عبد الرحمن <sup>(2)</sup> بن مهدي و الثوري <sup>(3)</sup>، و العجلي <sup>(4)</sup>، و هو من أثبت أصحاب إبراهيم عند يحيى بن سعيد <sup>(5)</sup>، و ابن المديني <sup>(6)</sup>، و ابن معين <sup>(7)</sup> و أحمد بن حنبل <sup>(8)</sup>.

ويروي عنه: سفيان الثوري و هو من أثبت أصحابه أيضا فيما حكاه ابن معين <sup>(9)</sup> و الدارقطني <sup>(10)</sup>.

- و جرير بن عبد الحميد و هو أيضا ثبت في منصور حكاه الدارقطني حيث قال: «أثبت أصحاب منصور: الثوري و شعبة و جرير الضبي» <sup>(11)</sup>.

- و منصور بن المعتمر من أثبت الناس في إبراهيم عند ابن معين <sup>(12)</sup> و ابن المديني <sup>(13)</sup> و يحيى بن سعيد <sup>(14)</sup>، و هو المدار الكلي لأثر إبراهيم النخعي.

فهذا الإسناد قمة في النفاسة فهو ثقة ثبت عن ثقة ثبت.

- 1 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات 6/337، و يحيى، التاريخ برواية الدوري 2/588، و المزي، تهذيب الكمال، 28/546 برقم 6201.
- 2 - المزي، المصدر السابق، 28/550.
- 3 - ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 8/179 برقم 788.
- 4 - العجلي، تاريخ الثقات ص 440-441 برقم 1639.
- 5 - ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص 393.
- 6 - المزي، تهذيب الكمال، 28/552-553.
- 7 - ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 2/588.
- 8 - أحمد، العلل برواية ابنه، 2/588.
- 9 - ابن رجب، المصدر السابق، ص 294.
- 10 - المصدر نفسه.
- 11 - المصدر نفسه.
- 12 - ابن معين، التاريخ برواية الدوري 2/588.
- 13 - المزي، تهذيب الكمال، 28/552.
- 14 - الترمذي، الجامع الصحيح 3/557 عقب حديث رقم 1256.

الخلاصة و تحقيق القول:

إن أثر إبراهيم النخعي في مسألة المرأة المملكة أمرها من قبل زوجها و الذي ذهب فيه إلى أن المرأة سواء طلقت نفسها، أو طلقت زوجها تقع طلقة واحدة رجعية و زوجها أحق بما برجعتها و هنا قد جعل لفظة (طلقت نفسي) و (طلقتك) على حد سواء.

ورد من طرف عن منصور بن المعتمر الثبت في إبراهيم و قد رواه عن منصور سفيان الثوري و جرير بن عبد الحميد من أثبت الناس في منصور كما تابعهما في الرواية عن منصور معمر بن راشد و سفيان بن عيينة و هما من الثقات المشهورين فسند هذا الأثر قوي و جيد و بناء عليه فأثر إبراهيم النخعي في هذه المسألة ثابت عنه.

المطلب الحادي عشر: أثر طاووس بن كيسان اليماني

أبو عبد الرحمن الحميري،

فقيه فاضل ( ت 106 هـ وقبل بعد ذلك)

متن الأثر: " فكيف كان أبوك يقول في رجل ملك امرأته أمرها ، أتملك أن تطلق نفسها؟ قال : لا ، كان يقول : ليس إلى النساء طلاق "

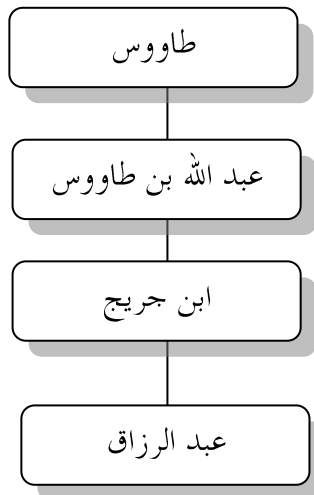
مدلول الأثر:

ورد أثر طاووس بن كيسان في مسألة المملكة أمرها من طريق واحد - حسب ما وقفت عليه في المصادر - و يقضي فيه بعدم جواز تطليق المرأة نفسها و ذلك أن الطلاق بيد الرجال وليس النساء.

أولاً: التخريج

رواه عبد الرزاق<sup>(1)</sup> عن ابن جريج قال: أخبرني ابن طاووس عن أبيه وقلت له: فكيف كان أبوك يقول في رجل ملك امرأته أمرها، أتملك أن تطلق نفسها؟ قال: لا، كان يقول: ليس إلى النساء طلاق).

ثانياً: شجرة الإسناد



(1)- المصنف، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها فترده هل تستحق؟ 20/6 برقم 11913.

ثانيا: شجرة الإسناد

ثالثا: الدراسة

بعد طول بحث عن أثر طاووس بن كيسان في مسألة طلاق المرأة التي ملكها زوجها أمرها في المصادر التي وقعت عليها عيني لم أقف له إلا على هذه الرواية في مصنف عبد الرزاق حيث رواها من طريق عبد الملك بن جريج قال: أخبرني ابن طاووس عن أبيه - طاووس بن كيسان و لفظه (و قلت له: فكيف كان أبوك يقول في رجل ملك امرأته أمرها أتملك أن تطلق نفسها؟ قال: لا كان يقول: ليس إلى النساء طلاق) إذن كان طاووس بن كيسان يرى أن طلاق المرأة المملكة أمرها ليس بشيء حيث أنه ليس لها عقدة الطلاق بمعنى أن الزوج فقط هو الذي له حق الطلاق.

و قد سلم هذا السند من تدليس ابن جريج حيث قد بين الإخبار بينه و بين عبد الله بن طاووس.  
- أما عبد الله<sup>(1)</sup> بن طاووس، فأصله يماني يروي عن أبيه و يكثر عنه، وثقّه غير واحد منهم، أبو حاتم<sup>(2)</sup> حاتم<sup>(2)</sup> وابن حجر<sup>(3)</sup>.

- أما طاووس فهو بن كيسان<sup>(4)</sup>. اليماني وقيل أن اسمه ذكوان وطاوس لقب، وقال يحيى ابن معين سمي ذلك لأنه كان طاوس القراء<sup>(5)</sup>، أبو عبد الله الحميري، وثقة ابن معين<sup>(6)</sup> وأبو زرعة<sup>(7)</sup> وابن حجر<sup>(8)</sup>.

الخلاصة و تدقيق القول:

جاء هذا الأثر من طريق واحد رجاله ثقات، و قد سلم الإسناد من تدليس ابن جريج و لم أقف له على متابعات.

1 - ترجمته موجودة في: يحيى، التاريخ برواية الدوري، 314/2، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل 88/5 برقم 405، و الذهبي، سير أعلام النبلاء 103/6، و ابن حجر، التقريب، ص 250 برقم 3397.

2 - ابن أبي حاتم، الجرح، 405/5.

3 - ابن حجر، التقريب، ص 250.

4 - ترجمته موجودة في: يحيى، التاريخ برواية الدوري، 275/2، و ابن أبي حاتم، الجرح، 500/4 برقم 2203، و المزي، تهذيب الكمال، 357/13 برقم 2958، و ابن حجر التقريب، ص 223 برقم 3009.

5 - ابن الجوزي، كشف الثقات عن الأسماء والألقاب، ت عبد العزيز بن راجي الصاعدي، الرياض، دار السلام، ط 1413هـ، 951/1.

6 - ابن أبي حاتم، الجرح، 501/4.

7 - المصدر نفسه. برقم

8 - ابن حجر، التقريب، ص 223 برقم 3009.

### المطلب الثاني عشر: أثر عامر بن شراحيل

الشعبي، أبو عمرو، فقيه فاضل

(مات بعد المائة)

متن الأثر: "في رجل جعل امرأته بيدها قال: القضاء ما قضت".<sup>(1)</sup>

مدلول الأثر:

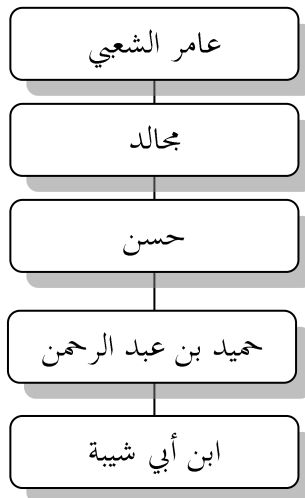
يرى عامر الشعبي في المرأة التي ملكها زوجها أمرها بأن القضاء ما قضته فإن طلقت نفسها واحدة، فواحدة، وإن اثنتان فاثنتان وإن ثلاث فثلاث، وقد جاء من طريق واحد ولم أقف له على متابعات في المصادر التي تتبعته فيها.

#### أولاً: التخريج

رواه أبو بكر<sup>(2)</sup> قال: ناحميد بن عبد الرحمت عن حسن عن مجالد من الشعبي – ولفظه المثبت

أعلاه.

#### ثانياً: شجرة الإسناد



(1) – أماكن تواجده معلقاً.

(2) – ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها فتطلق نفسها 89/4 برقم 18076.

### ثالثاً: الدراسة

جاء أثر عامر بن شراحيل الشعبي من طريق واحد فقد أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة قال: نا حميد بن عبد الرحمن هن حسن عن مجالد عن الشعبي و هذا الإسناد فيه:

- مجالد و هو مجالد بن سعيد<sup>(1)</sup> بن عمير الهمداني، أبو عمرو، و يقال: أبو عمير و يقال: أبو سعيد الكوفي، يروي عن عامر الشعبي و زياد بن علاقة و غيرهما، متكلم فيه من قبل أرباب الصناعة الحديثة، حيث ضعفه يحيى بن<sup>(2)</sup> سعيد وابن معين<sup>(3)</sup> وزاد (وهي الحديث) قال أبو بكر قلت ليحيى بن معين: كان كان يحيى بن سعيد القطان يقول: لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه قال: نعم، قلت: ولم يرفع حديثه؟ قال: "الضعفه"<sup>(4)</sup>، كما ضعفه ابن سعد<sup>(5)</sup>، والجوزجاني<sup>(6)</sup>، والنسائي<sup>(7)</sup> والسعدي<sup>(8)</sup>.  
وكان أحمد بن حنبل لا يراه شيئاً يقول: ليس بشيء<sup>(9)</sup>، و قال عنه ابن حجر: «ليس بالقوي، و قد تغير تغير في آخر عمره» مات سنة أربع و أربعين و مئة<sup>(10)</sup>.

وبقية رجال السند ثقات فحسن جاء غير منسوب فهو إما أن يكون: الحسن بن صالح<sup>(11)</sup> بن صالح حي، أبو عبد الله، او الحسن بن الحر<sup>(1)</sup> بن الحكم النخعي أبو محمد، فكلا منهما يروي عنه حميد<sup>(2)</sup> بن عبد الرحمن بن عوف القرشي.

- 1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 349/6، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 549/2 و البخاري، التاريخ الصغير، 136-135/1، و المزي، تهذيب الكمال، 219/27 برقم 5780.
- 2- حكاه عنه البخاري (ضعفاؤه الصغير، ص 122 برقم 368.
- 3- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 362/8 برقم 1653.
- 4- المصدر نفسه.
- 5- ابن سعد، الطبقات الكبرى، 349/6.
- 6- الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 89، برقم 126.
- 7- النسائي، الضعفاء و المتروكين ص 96 برقم 551.
- 8- المقرئزي، مختصر الكامل في الضعفاء وعلل الحديث لابن عدي، ت أيمن بن عارف الدمشقي، بيروت، دار الجيل، ط 1 2001، ص 739 برقم 1991.
- 9- البخاري، ضعفاؤه الصغير، ص 112 برقم 368، و المزي، تهذيب الكمال، 221/27.
- 10- التقريب له ص 453 برقم 6478، و تاريخ وفاته حكاه أيضا عمرو بن علي (ابن منجويه رجال صحيح مسلم، 279/2 برقم 1691)، و البخاري (الضعفاء الصغير له ص 112 برقم 368) و محمد بن عبد الله الحضرمي (المزي، تهذيب الكمال، 224/27)، وابن حجر، لسان الميزان، ت عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1 1996، 24/5 في ترجمة مجالد بن أبي راشد.
- 11- المزي، تهذيب الكمال 177/6 برقم 1238، قال فيه ابن حجر: «ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع، مات سنة تسع و ستين و كان مولده سنة مئة» (التقريب ص 101 برقم 1250).

وأيا كان منهما هو المقصود في الإسناد فلا ضمير فكلاهما هما ثقة.

رابعاً: الخلاصة و التحقيق

إن أثر عامر النخعي في مسألة المرأة التي ملكها زوجها و قد روى عنه أن يرى أن القضاء ما قضت، أن طلقت نفسها واحد فواحدة، و أن اثنتان فاثنتان و إن ثلاث فثلاث من رواية مجالد وهو ضعيف، ضعفه غير واحد من علماء الجرح و لم أقف له على متابعة و لذا فأنا أتوقف فيه.

---

1- المصدر نفسه 80/6 برقم 1213، قال فيه ابن حجر: «ثقة فاضل مات سنة ثلاث و ثلاثين» (التقريب ص 99 برقم 1224)

2- المصدر نفسه 378/7 برقم 1532، قال فيه ابن حجر: «ثقة مات سنة تسع و ثمانين و قيل تسعين و قيل بعدها» (التقريب ص 121 برقم 1551).

المطلب الثالث عشر: أثر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري،

أبو بكر القرشي (ت 125هـ)

مكحول الشامي، أبو عبد الله الفقيه (ت سنة بضع عشرة ومائة)

متن الأثر: "القضاء ما قضت"

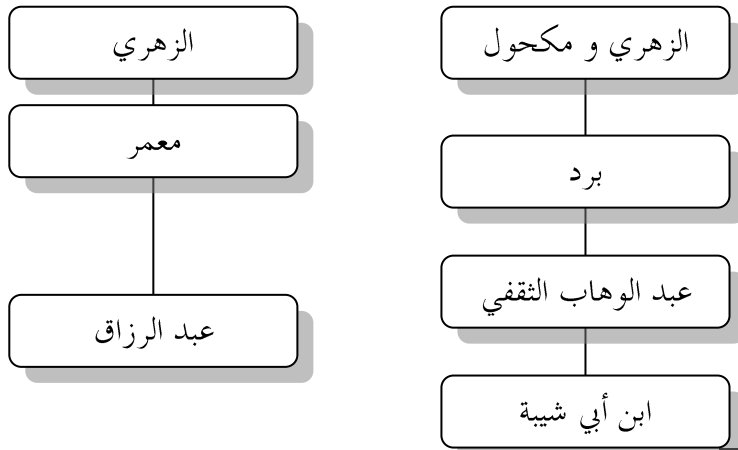
مدلول الأثر:

أثر عن محمد بن مسلم الزهري و مكحول الشامي في قول الرجل لامرأته أمرك بيدك أن القضاء ما قضت بحيث إذا طلقت نفسها واحدة أو اثتان أو ثلاث وقع ذلك

أولاً: التخريج

رواه عبد الوهاب<sup>(1)</sup> الثقفى عن برد عن مكحول و الزهري و لفظه ما سبق ورواه عبد الرزاق<sup>(2)</sup> عن معمر بن راشد عن الزهري مع غير ذكر مكحول بلفظ ( إن طلقت نفسها فالقضاء ما قضت، إن واحدة فواحدة، و إن اثنتان فاثنتان، و إن ثلاث فثلاث).

ثانياً: شجرة الإسناد:



(1) - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها فتطلق نفسها 89/4 برقم 18078.

(2) - المصنف له، كتاب الطلاق، باب المرأة تملك أمرها فردته هل تستحلف؟ 517/6 برقم 11898.

### ثالثا: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية ابن أبي شيبة عن عبد الوهاب الثقفي عن برد عن مكحول و الزهري و رجال هذا الإسناد هم:

عبد الوهاب الثقفي: هو ابن <sup>(1)</sup> عبد المجيد بن الصلت، أبو محمد البصري، روى عن ايوب السخيتاني، وحميد الطويل، و خالد الحذاء و خلق.

وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، و اسحاق بن راهويه، و أحمد بن حبل و جماعة.

وثقة يحيى بن معين <sup>(2)</sup>، و ابن سعد و قال: «كان ثقة و فيه ضعف، و توفي سنة أربع و تسعين و مئة في خلافة محمد بن هارون» <sup>(3)</sup> و كذا وثقة العجلي <sup>(4)</sup> أما برد فهو برد بن مكحول <sup>(5)</sup> سنان الشامي، أبو العلاء الدمشقي، سكن البصرة روى عن: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، و مكحول الشام، و نافع مولى بن عمر و غيرهم و روى عنه: اسماعيل بن عليه، و حماد بن زيد و معتمر بن سليمان و جماعة. و ثقة يحيى <sup>(6)</sup> بن معين: و قال يعقوب سفيان: «سألت عبد الرحمن بن إبراهيم أي أصحاب مكحول أعلى؟ فقال: -وذكر جماعة- ثم قال: و لكن زيد بن واقد، و برد من كبارهم» <sup>(7)</sup>، و قال فيه ابن حجر في (التقريب): (صدوق رمي بالقدر).

**الطريق الثاني:** رواية عبد الرزاق -صاحب المصنف- عن معمر عن الزهري

أما عبد الرزاق فهو ابن همام و هو من المثبتين في معمر بن راشد.

أما فيما يخص روايته -أي معمر- عن الزهري- فقد قال أبو حاتم: «انتهى الإسناد إلى سنة بفرد أدركهم معمر و كتب عنهم لا أعلم اجتمع لأحد غير معمر، في الحجاز: الزهري، وعمرو بن دينار و من الكوفة...» <sup>(8)</sup>. و عن يحيى بن معين قال: «أثبت الناس في الزهري مالك بن أنس، و معمر، و يونس،

1- ترجمته موجود في ابن سعد، الطبقات، 229/7، و ابن معين، التاريخ برواية الدوري 378/2، و البخاري، تاريخه الصغير، 272/2، 274، و المزي، تهذيب الكمال، 803/18 برقم 3604، و السيوطي، تذكرة الحفاظ، ص 139 برقم 288.

2- تاريخ الدارمي رقم 62.

3- ابن سعد، الطبقات، 229/7.

4- العجلي، معرفة الثقات، 108/2 برقم 1147.

5- ترجمته موجودة في: ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 56/2، و المزي، تهذيب الكمال، 43/4 برقم 655.

6- المزي، تهذيب الكمال، 45/4.

7- ابن حجر، التقريب، ص 60 برقم 653.

8- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 256-257 برقم 1165.

ويونس، و عقيل، و شعيب ابن أبي حمزة و ابن عتبية<sup>(1)</sup> وهو قول يعقوب بن شيبه<sup>(2)</sup>، وقال ابن حجر حجر في التهذيب: «و قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري و ابن طاووس فإن حديثه عنهما مستقيم»<sup>(3)</sup>.  
فهذه الرواية قوية الإسناد فكل راو ثبت في الذي روى عنه.

#### رابعاً: الخلاصة و تحقيق القول

إن أثر محمد بن مسلم الزهري ورد من طريقين جيدين، طريق عبد الوهاب الثقفي عن برد بن سنان و طريق معمر عنه فيكون الأثر ثابتاً عن الزهري في هذه المسألة. من أن المرأة المملكة أمرها القضاء ما قضت: إن ظقت نفسها واحد فواحد و إن اثنتان فاثنتان و إن ثلاث فثلاث.  
أما أثر مكحول فورد من طريق رجالها الثقات ولن أقف له على متابعات.

---

1- ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 543/2.

2- المزي، تهذيب الكمال، 309/28 برقم 6104.

3- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 245/10.

المطلب الرابع عشر: أثر الحكم بن عتيبة، أبو محمد.

الكوفي ( ت 113 هـ )

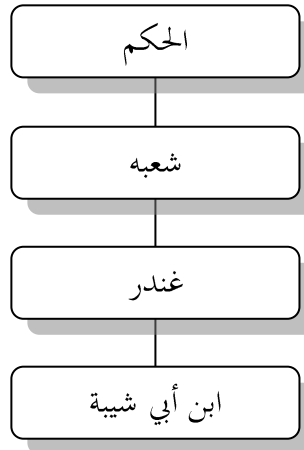
متن الأثر: " قلت للحكم: قالت قد طلقت نفسي ثلاثا قال: قد باتت منه بثلاث يعني إذا جعل أمرها بيدها".  
مدلول الأثر

ورد عن الحكم بن عتيبة في قول الرجل لامرأته، أمرك بيدك فقالت المرأة قد طلقت نفسي منك ثلاث، فنقع ثلاث أي أن القضاء ما قضت.

أولا: التخريج

رواه أبو بكر<sup>(1)</sup> قال: عن شعبة قال: قلت للحكم: قالت قد طلقت نفسي ثلاثا قال: قد بانت منه بثلاث، يعني إذا جعل أمرها بيدها).

ثانيا: شجرة الإسناد



1 - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها فتطلق نفسها 90/4 برقم 18079.

### ثالثا: الدراسة

ورد أثر الحكم بن عتيبة في مسألة تفويض الطلاق إلى الزوجة من رواية أبو بكر بن أبي شيبة عن غندر عن شعبة عنه.

و غندر الذي يروى عن شعبة بن الحجاج و يروى عنه ابن أبي شيبة هو محمد بن جعفر <sup>(1)</sup> الهزلي: أبو عبد الله البصري، المعروف بغندور، و كان ربيب شعبة روى عن شعبة و لازمة عشرين سنة لم يكتب من أحد غيره شيئا وكان إذا كتبه عنه عرضه عليه، و قد قال عبد الرحمن بن مهدي: «غندر في شعبة أثبت مني» <sup>(2)</sup> أما ابن المبارك فقال: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندور حكم بينهم» <sup>(3)</sup>.

و عليه فقدر من أثبت الناس في شعبة و قد وثقه علماء الجرح و التعديل على غفلة فيه.

أما شعبة بن الحجاج <sup>(4)</sup> بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري قال ابن حجر: «ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، و هو من فتش بالعراق عن الرجال، و ذب عن السنة و كان عابدا، مات سنة ستين» <sup>(5)</sup> أي ومئة.

### رابعا: الخلاصة و تحقيق القول

إن أثر الحكم ابن عتيبة في مسألة المرأة المملكة أمرها أنها إذا طلقت نفسها ثلاثا قال: قد بانت منه بثلاث ورد من طريق واحد رجاله ثقات معروفون و لم أفق على منابع في حدود تتبعي و لذا فأنا أتوقف فيه.

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 296/7، و يحيى، التاريخ برواية الدوري 508، و البخاري، التاريخ الصغرى، 269/2، 273، و المزي، تهذيب الكمال، 5/25 برقم 5120.  
2- ابن أبي حاتم، الجرح، 7/ 221 برقم 1223.  
3- المصدر نفسه.  
4- ترجمته موجود فيه: العجلي، معرفة الثقات، 456/1 برقم 728، و أبو نعيم، حلبة الأولياء، بيروت، دار الكتب العلمية، د ت ط، 144/7 برقم 388، و ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ص 2078 برقم 1399.  
5- ابن حجر، التقريب، ص 208 برقم 2790، و ينظر أيضا في تاريخ وفاته، (البخاري، التاريخ الأوسط، ت محمد بن إبراهيم اللحيان، دار الصمعي، ط 1998، 103/2 برقم 1243.

المطلب الخامس عشر: أثر الحسن في أبي الحسن البصري، الأنصاري، البصري

فقيه فاضل مشهور (ت 110 هـ و قد قارب 90 سنة)

متن الأثر: "إذا جعل الرجل أمرأته بيدها فقد بانت بثلاث"

مدلول الأثر:

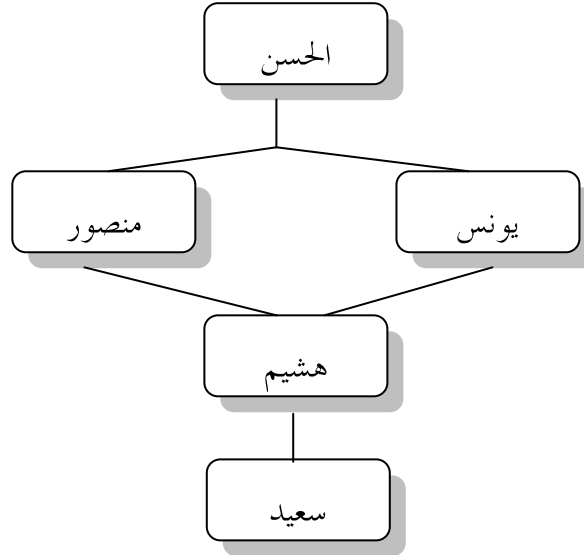
ورد عن الحسن البصري في مسألة المملكة أمرها بأن جعل الأمر بيد المرأة يعتبر تطليق بالثلاث، وقد جاء في طريق واحد حسب تتبعي له في المصادر التي وقعت عليها عني.

أولاً: التخريج

رواه سعيد<sup>(1)</sup> قال: نا هشيم قال: أنا يونس و منصور عن الحسن لأنه كان يقول إذا جعل الرجل

أمر امرأته بيدها فقد بانت بثلاث)

ثانياً: شجرة الإسناد



(1) - السنن له، كتاب الخلع و الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها 386/3 برقم 1657.

### ثالثا: الدراسة

ورد اثر الحسن البصري في هذه المسألة من طريق هشيم بن بشير عن يونس عن منصور.  
و هذا الإسناد لم يسلم من تدليس هشيم<sup>(1)</sup> بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي حازم، عن منصور فقد بين الإخبار بينه وبين يونس ثم عطفه بمنصور حتى يتوهّم السّامع أنّه قد أخبره أيضا منصور و لم يتابعه أحد في الرواية عنه مما لا ينفي عنه شبهة التدليس.  
أما يونس فهو ابن عبيد<sup>(2)</sup> بن دينار العبدي<sup>(3)</sup>، أبو عبد الله، و يقال: أبو عبيد البصري و هو من أثبت أصحاب الحسن.  
و قد توفي سنة تسع و ثلاثين و مئة، و قيل سنة أربعين و مئة<sup>(4)</sup>.

### الخلاصة و التحقيق:

إن أثر الحسن البصري في مسألة المملّكة أمرها و الذي يرى فيه أن مجرد جعل الأمر بيد زوجته هو بمثابة تطبيق بالثلاث ورد من طريق لم يسلم فيه من تدليس هشيم بن بشير عن منصور، لكنه بيّن الأخبار بينه وبين يونس، وهذه الرواية جيدة الإسناد، وهي تعضد الرواية الأخيرة، مما يجعل الأثر ثابت عن الحسن البصري في هذه المسألة - والله أعلم-

1 - له ترجمة في: ابن سعد، الطبقات، 313/7، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 620/2، و البخاري، التاريخ الكبير، 242/8 برقم 2867، و ابن أبي حاتم، الجرح، 114/9 برقم 485، و العجلي، النقات، 334/2 برقم 1912، و المزني، تهذيب الكمال، 272/30 برقم 6595، و الذهبي، المغني، 2/برقم 6765 و ابن حجر، التقريب، ص 504 برقم 7312.  
2 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 260/7، و البخاري، التاريخ الكبير، 402/8 برقم 3488، و ابن أبي حاتم، الجرح، 248/9 برقم 1020، و ابن القيسرائي، الجمع، 584/2.  
3 - العبدي نسبة إلى عبد قيس بن ربيعة بن نزار (السيوطي، لب اللباب، 104/2 برقم 2688).  
4 - ابن حجر، المصدر السابق، ص 542 برقم 7909.

الخلاصة:

اختلف جمهور السلف وأئمة الفتوى في مسألة الرجل يملك امرأته أمرها على أقوال حسب ما استقرأته من الآثار التي درستها:

القول الأول:

أن المرأة المملكة أمرها، لا يكون طلاقها إلا واحدة على كل حال، وهو أملك بها وبرجعتها، وقد رُوي هذا القول عن الصحابة والتابعين من أئمة الفتوى:

1- الصحابة: صح ذلك عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أجمعين.

2- التابعين: رُوي عن عمر بن عبد العزيز، وقد ورد بإسناد ضعيف ولم أقف له على متابعات، وقد أورد ابن حزم في كتابه (المحلى الآثار) صحة قول عمر بن عبد العزيز، ولا أدري على أي أساس قال ذلك وجزم به، وهو قول إبراهيم النخعي وقد صح عنه وثبت.

القول الثاني:

1- الصحابة: علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولم يثبت ذلك عنه ولم يصح، وهو أحد قولي عثمان بن عفان عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما، وقد صح ذلك عنهما ذلك.

2- التابعين: سعيد بن المسيب والزهري وصح عنهما، رُوي عن عامر الشعبي من رواية ضعيفة، ولم أقف له على متابعات، وقد روي أيضا عن مكحول الشامي من طريق رجاله ثقات ولم له على متابعات.

القول الثالث:

ليس للنساء طلاق، وذلك أنه لا يكون بيد المرأة طلاق الرجل وما قولها له: (طلقت منك نفسي) أو (أنت مني طالق) بشيء، ولا يعد طلاقا، وقد ورد ذلك عن:

1- الصحابة: عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهو القول الثاني له، ولم يصح ذلك عنه.

2- التابعين: طاووس بن كيسان، ورد من طريق واحد رجاله ثقات معروفون، ولم أقف له على متابعات في المصادر التي وقعت عليها عيني.

القول الرابع:

أنه لا يكون للمرأة طلاق زوجها، وإنما طلاق نفسها منه فإن قالت له: (أنت مني طالق) لم يكن طلاقا، وأما إذا قالت له: (طلقت نفسي منك) وقع ذلك.

وقد رد هذا القول:

1- من الصحابة: الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وصح عنه ذلك، ولم يتابعه أحد من التابعين في هذه الفتوى.

القول الخامس:

أن المرأة المملكة أمرها إن قضت تقع ثلاث تطليقات حتى وإن طلقت نفسها واحدة، وهو قول الحسن البصري.

هذه هي الأقوال التي وقفت عليها وفهمتها من خلال الآثار التي درستها، أما ابن عبد البر في كتابه (الاستذكار) فقد جعلها أربعة أقوال:

– إحداهما: أن القضاء ما قضت، ولا تنفعه مناكرته إياها.

– الثاني: أن ذلك مردود إلى نيته فإن قال: أردت واحدة كانت واحدة رجعية، وله أن ينكرها عليها أن توقع أكثر من واحدة، وأظن أن القول الأول هو نفسه الثاني.

– الثالث: أن طلاقها لا يكون إلا واحدة، وهو أملك بها مادامت في عدتها

– الرابع: أنه لا يكون بيد المرأة طلاق الرجل وليس قولها لزوجها (قد طلقت نفسي منك)، كما لو قالت له: (أنت مني طالق) لم يكن شيئاً، وقال: "وهو قول شاذ روي عن ابن عباس وطاووس" <sup>(1)</sup>، ولم أقف على قول ابن عباس هذا.

1 - ابن عبد البر، الاستذكار، 57/17.

# الفصل الثاني

## الأثار الواحدة في مسائل التخيير في الطلاق

المبحث الأول: مسألة الرجل يخير امرأته فتختاره أو تختار نفسها.

المبحث الثاني: مسألة الرجل يخير امرأته ثلاثا فتختار مرة واحدة.

المبحث الثالث: مسألة الخيار والتمليك مادام في المجلس.

### تمهيد:

التخيير وهو أن يخير الرجل امرأته بين بقائها معه أو فراقه، فيقول لها: (اختاري، أو خيرتك في مفارقتي أو البقاء معي)، أو قوله: (اختاريني، أو اختاري نفسك)، فإن صدرت هذه الأقوال من قبل الزوج، ما هو الحكم المترتب على ذلك إن اختارت زوجها، أو اختارت نفسها؟ وهل لها، تختار كلما شاءت، أم تختار ما دمت في المجلس.

وعلى هذا كان هذا الفصل يحوي ثلاث مباحث، وهي:

المبحث الأول: مسألة الرجل يخير امرأته فتختاره أو تختار نفسها.

المبحث الثاني: مسألة الرجل يخير امرأته ثلاثا فتختار مرة واحدة.

المبحث الثالث: مسألة الخيار والتمليك مادام في المجلس.

المبحث الأول: مسألة الرجل يخيّر امرأته فتختاره أو تختار نفسها.

تمهيد:

الزوج له حق تخيير زوجته بين البقاء معه أو فراقه، فيقول لها: (اختاري نفسك إن شئت)، فإن وقع ذلك هل يكون طلاقاً؟ فتخرج الزوجة من عصمة زوجها؟ وفي هذه المسألة وقفت على مجموعة من آثار الرعيل الأول من الصحابة والتابعين، وللتأكد من صحة نسبتها إليهم، قمت بدراستها في هذا المبحث، وكانت كالاتي:

المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

المطلب الرابع: أثر جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

المطلب الخامس: أثر زيد بن ثابت رضي الله عنه.

المطلب السادس: أثر أبو الدرداء رضي الله عنه.

المطلب السابع: أثر عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

المطلب الثامن: أثر مسروق بن الأجدع، أبو عائشة الكوفي.

المطلب التاسع: أثر إبراهيم النخعي، أبو عمران الكوفي.

المطلب العاشر: أثر عطاء بن أبي رباح المكي.

المطلب الحادي عشر: أثر الحسن البصري.

المطلب الثاني عشر: أثر مكحول، أبو عبد الله الشامي،

### المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب، أبو حفص

#### أمير المؤمنين (ت23هـ)

متن الأثر: عن زاذان قال: "كنا عند علي عليه السلام فذكر الخيار فقال: إن أمير المؤمنين قد سألتني عن الخيار، فقلت: إن اختارت نفسها فواحدة بآئته وإن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها، فقال عمر عليه السلام ليس كذلك ولكنها إن اختارت زوجها فليس بشيء وإن اختارت نفسها فواحدة وهو أحق بها، فلم أستطع إلا متابعة أمير المؤمنين عمر عليه السلام . . . . . القصة".  
مدلول الأثر:

ورد عن عمر بن الخطاب في مسألة المرأة المخيرة إن اختارت نفسها فيقع بذلك طلقة رجعية حيث أن زوجها أحق بها، وإن اختارت البقاء مع زوجها فلا شيء يقع بذلك الاختيار. و للتأكد من صحة كما ورد عنه عليه السلام أخرج و أدرس الطرق الواردة عنه.

#### أولاً: التخريج

رواه ابن التيمي<sup>(1)</sup> عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن ابن مسعود مقرونا بعمر عليه السلام، مختصراً ولفظه (إن اختارت زوجها فلا بأس، وإن اختارت نفسها فهي واحدة، و له الرجعة عليها). كما رواه الثوري<sup>(2)</sup> عن حماد عن إبراهيم بلفظ "و قال عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود: إن اختارت نفسها فهي واحدة و هي واحدة، و إن اختارت زوجها فلا شيء" و يحتمل أنه وقع سقط في المتن حيث سقط لفظ "و هو أحق بها" و قد أثبتتها رواية هشيم<sup>(3)</sup> عن مغيرة عن إبراهيم (أن عمر و ابن مسعود قالوا: في الرجل إذا خير امرأته فاخترت نفسها فهي واحدة و هو أحق بها و إن اختارت زوجها فلا شيء). كما رواه غير واحد عن جرير<sup>(4)</sup> بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان ولفظه ما افتتحت به الأثر.

1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق الخيار، 9/7 برقم 11977.

2- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق الخيار، 9/7 برقم 11975.

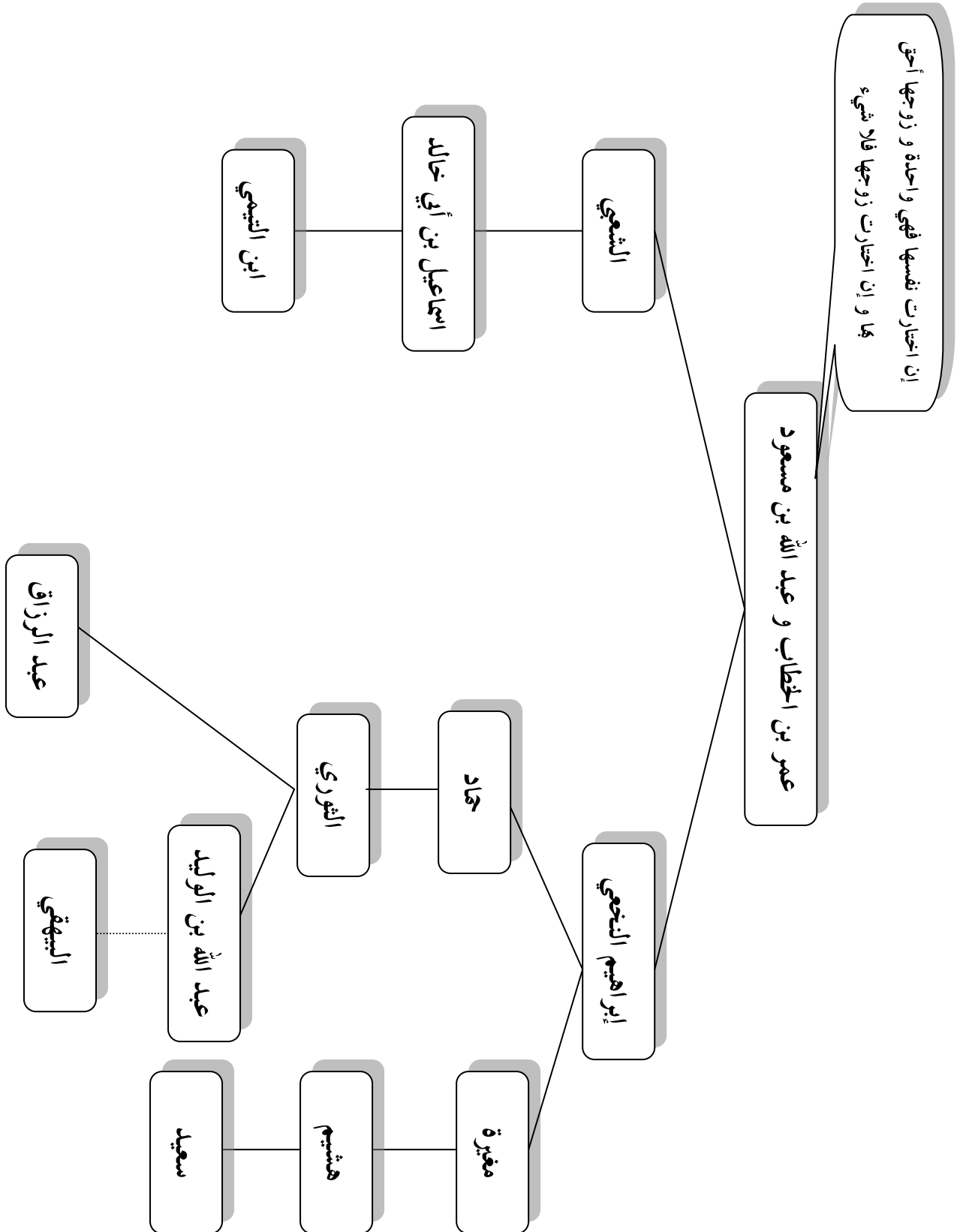
- و البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التخيير، 345/7.

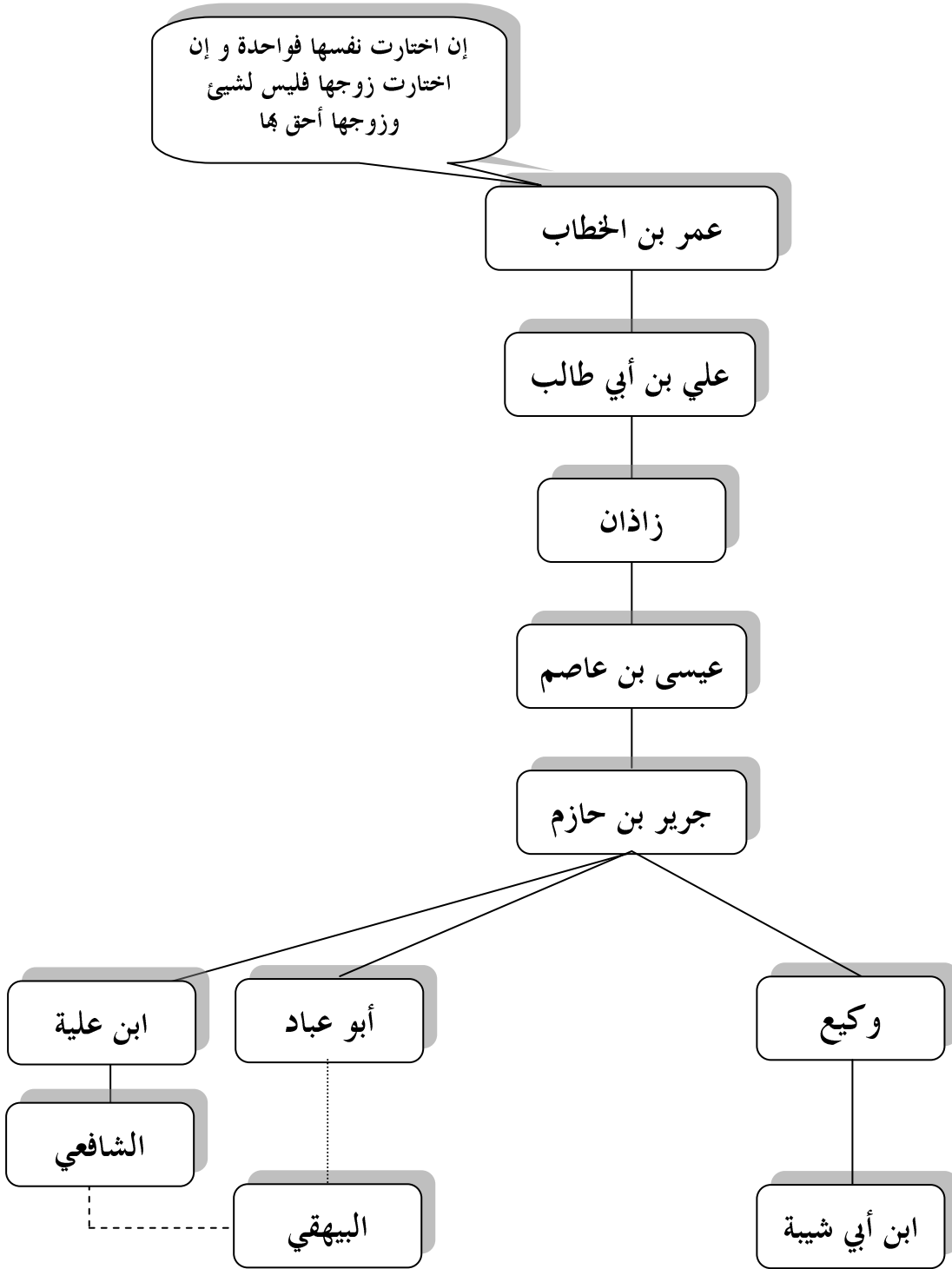
3- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 384/3 برقم 1649.

4- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التخيير، 345/7، وفي معرفة السنن والآثار له، ت سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1 1991، كتاب الطلاق، باب التملك والتخيير، 480/5 برقم 4454.

ثانيا: شجرة الإسناد

رواية عمر بن الخطاب مقرونا بعبد الله بن مسعود -رضي الله عنهما-





### ثالثاً: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية هشيم قال: أنا مغيرة عن إبراهيم عن عمر مقرونا بابن مسعود و رواه الثوري عن حماد عن إبراهيم عنهما -رضي الله عنهما-  
المدار الكلبي لهاتين الروايتين هو غبراهيم بن يزيد النخعي، و روايته عن ابن مسعود و عمر بن الخطاب منقطعة؛ فهو لم يلق أحدا من الصحابة إلا أم المؤمنين السيدة عائشة و انس بن مالك -رضي الله عنهما- و لم يسمع منهما<sup>(1)</sup>.  
قال الذهبي في (السير): «في سن إبراهيم قولان: أحدهما عاش تسعا و أربعين سنة و الثاني عاش ثمانيا و خمسين سنة»<sup>(2)</sup>.  
و بما أنهم قد أجمعوا على أنه قد توفي سنة ست و تسعين<sup>(3)</sup>، فيكون الفارق بين ميلاد إبراهيم و وفاة عمر بن الخطاب، المتوفي سنة ثلاث و عشرين، بون شاسع، فأن له أن يسمعه، فروايته عنه رضي الله عنه مرسلة.

و رواية إبراهيم جاءت من طريق:

- حماد بن أبي سليمان، أبو اسماعيل الكوفي<sup>(4)</sup>.

- و مغيرة بن مقسم الضبي<sup>(5)</sup>.

و هما متكلم في روايتهما عن إبراهيم النخعي.

**فالأول:** و هو حماد بن أبي سليمان مختلف فيه على قولين:

**أ/ القول الأول:** أنه من أفقه أصحاب إبراهيم النخعي

فقد وثقه، يحيى بن معين<sup>(6)</sup>، و العجلي<sup>(7)</sup>، و النسائي<sup>(8)</sup>، أما يحيى بن سعيد فقد قال: «حماد

أحب إلي من مغيرة»<sup>(9)</sup> فقد رجح يحيى روايته عن إبراهيم على رواية مغيرة عنه وقال شعبة: «كان

1- ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 9.

2- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 527/4.

3- حكاة ابن سعد (الطبقات، 284/6)، و ابن زبر (تاريخ مولد العلماء و وفياهم، 231/1).

4- المزي، تهذيب الكمال، 269/7 برقم 1483.

5- المصدر نفسه، 242/10 برقم 7167.

6- ابن أبي حاتم، الجرح، 147/3 برقم 1030، و ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 237/2.

7- العجلي، تاريخ الثقات، ص 131.

8- المزي، تهذيب الكمال، 277/7.

9- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 147/3.

شعبة: «كان حماد و مغيرة أحفظ من الحكم»<sup>(1)</sup>، و قد سئل ابن معين عن مغيرة و حماد في إبراهيم أيهما أثبت قال: حماد<sup>(2)</sup>، و قال معمر: «ما رأيت مثل حماد»<sup>(3)</sup>.

ب/ القول الثاني: أنه كان لا يحفظ، و كان مرجئاً

حكاه ابن حبان حيث ذكره في (الثقات) حيث قال: «يخطئ، و كان مرجئاً، و كان لا يقول بخلق القرآن، و ينكر على من يقوله»<sup>(4)</sup>.

وقال شعبة: «كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ»<sup>(5)</sup>، قال ابن أبي حاتم: «يعني أن الغالب عليه الفقه، و أنه لم يرزق حفظ الآثار»<sup>(6)</sup>، و قال أبو حاتم: «هو صدوق و لا يحتج بحديثه، و هو مستقيم في الفقه، و إذا جاء الآثار شوش»<sup>(7)</sup>، و قال البيهقي: «كان حماد إذا قال برأيه أصاب، و إذا وإذا قال قال إبراهيم أخطأ»<sup>(8)</sup>.

أما ابن عدي فقال: «و حماد كثير الرواية خاصة عن إبراهيم المسند، و المقطوع و رأي إبراهيم... و يقع في حديثه إفرادات و غرائب و هو متمسك في الحديث، لا بأس به»<sup>(9)</sup>. و اما ابن سعد فقد ضعف حديثه مطلقاً عن إبراهيم و غيره، فقال: «و كان حماد ضعيفاً في الحديث ما اختلط في آخر أمره و كان مرجئاً، و كان كثير الحديث»<sup>(10)</sup>.

### تحقيق القول:

بعد عرضي لأقوال أئمة النقد في رواية حماد بن أبي سليمان، أستخلص أن روايته تحتاج إلى متابعة قوية، و قد تابعه في الرواية عن إبراهيم مغيرة بن مقسم و قد دلس في هذا الإسناد و لذا فمتابعته له لا تقويه فكلاهما يحتاجان إلى متابعة أقوى.

1- المصدر نفسه.

2- المصدر نفسه.

3- المصدر نفسه.

4- ابن حبان، الثقات، 159/4.

5- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 147/3.

6- المصدر نفسه.

7- المصدر نفسه.

8- المزي، تهذيب الكمال، 275/7.

9- ابن عدي، الكامل، 238/2.

10- ابن سعد، الطبقات، 332/6.

و الثاني: مغيرة بن مقسم الضبي، و روايته عن إبراهيم فيها وصمة تدليس حيث لم يبين السماع بينه و بين إبراهيم النخعي، و قد قال أحمد ابن حنبل في روايته عن إبراهيم: «حديث مغيرة بن مقسم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد و غيره»<sup>(1)</sup>.

- هذا و قد سلم هذا السند من تدليس هشيم بن بشير حيث بين الإخبار بينه و بين مغيرة.

الطريق الثاني: رواية عبد الرزاق عن ابن التيمي عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عمر وابن مسعود -رضي الله عنهما-

و هذه الرواية إسنادها منقطع؛ فعامر الشعبي أرسل عن عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود، حيث لم يصح له سماع منهما، فقد ولد الشعبي سنة سبع عشرة و مئة<sup>(2)</sup>، و قبل: ولد سنة عشرين<sup>(3)</sup>، فماذا أدرك الشعبي من حياة عمر الذي مات سنة ثلاث و عشرين حتى يسمعه يفتي.

الطريق الثالث: رواية وكيع و أبو عباد كلاهما عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان عن علي بن أبي طالب عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنهما-

-مدار هذا الإسناد هو:

- جرير<sup>(4)</sup> بن حازم، أبو النضر الأزدي البصري، وثقه<sup>(5)</sup> أئمة النقد، لكن في حديثه عن قتادة ضعف و له أوهام إذا حدثت من حفظه<sup>(6)</sup>، و روايته هنا جاءت عن عيسى بن عاصم مما يستبعد عليه الضعف.

- أما عيسى بن عاصم<sup>(7)</sup> الأيدي الكوفي فهو ثقة<sup>(8)</sup> عند علماء الجرح و التعديل. و أما زاذان<sup>(9)</sup> فهو أبو عبد الله، و يقال: أبو عمر الكندي، الكوفي الضرير.

1- ابن أبي حاتم، الجرح، 288/8.

2- حكاة قتادة (البخاري، التاريخ الصغير، 49/1)، وخليفة بن خياط (التاريخ ص 75).

3- ابن منظور، تاريخ دمشق، ت روجيه النحاس، دمشق، دار الفكر، ط1، 1988، 263/11.

4- المزي، تهذيب الكمال، 529/4 برقم 913.

5- وثقة ابن سعد (طبقاته، 978/7)، و ابن معين (ابن أبي حاتم، الجرح، 505/2 برقم 2079) والعجلي (تاريخ الثقات، ص 96 برقم 202)، و ابن عدي (الكامل 130/2).

6- ابن حجر، التقريب، ص 77 برقم 911.

7- ترجمته موجودة في: ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 463/2، و ابن حبان، الثقات 231/7، و المزي، تهذيب الكمال، 620/2 برقم 4633، و ابن حجر التقريب، ص 375 برقم 5302.

8- وثقة النسائي (المزي، المصدر السابق، 621/2) و أحمد بن حنبل (ابن أبي حاتم، الجرح 283/6 برقم 1568) و ابن حجر (المصدر السابق، ص 375).

9- المزي، تهذيب الكمال، 263/9 برقم 1945.

روى عن علي بن أبي طالب، و عمر بن الخطاب و أبي هريرة، و عائشة أم المؤمنين و عبد الله بن عمر -رضي الله عنهم جميعا- وثقه<sup>(1)</sup> ابن معين، وابن سعد<sup>(2)</sup>، والعجلي<sup>(3)</sup>، وغيرهم<sup>(4)</sup>، ولخص القول فيه ابن عدي فقال: فقال: «أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة، وكان يبيع الكرايس، وإنما رماه من رماه لكثرة كلامه»<sup>(5)</sup>. وقال فيه ابن حجر: «صدوق يرسل و فيه شيعية، مات سنة اثنتين و ثمانين»<sup>(6)</sup>.

#### رابعا: تحقيق القول

بعد هذه الدراسة الحديثية لأثر عمر بن الخطاب في هذه المسألة و الذي يرى أن المرأة المخيرة من قبل زوجها، إن اختارت نفسها فهي طلقة رجعية و إن اختارت زوجها فلا يقع بذلك الاختيار طلاق و رد من طرق منقطعة و طريق جيد الإسناد. فالروايات المنقطعة فهي التي تدور على إبراهيم النخعي و عامر الشعبي حيث لم يصح لهما سماع من عمر، و أيضا رواية إبراهيم جاءت من طريق حماد و مغيرة المتكلم في روايتهما عنه. أما رواية وكيع بن الجراح و أبو عباد عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان فهي رواية جيدة الإسناد و رجالها ثقات و قد سمع كل راو عن عمر بن الخطاب، فهذه الرواية تقوي الروايات المنقطعة و يكون الأثر بمجموع طرقه ثابت عن عمر بن الخطاب ﷺ في هذه المسألة -و الله أعلم-

1- المصدر نفسه 265/9.

2- ابن سعد، الطبقات الكبرى، 179/6.

3- العجلي، تاريخ الثقات.

4- ابن شاهين (نقائه الترجمة 417) و الذهبي (السير، 280/4).

5- ابن عدي، الكامل، 1/ 378.

6- ابن حجر، التقريب، ص 153 برقم 1976.

### المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب الهاشمي

كرم الله وجهه، أبو الحسن و الحسين

(ت 40هـ - وله 63 سنة)

متن القول الأول: "كنا جلوسا عند علي فسئل عن الخيار فقال: سألني عنها أمير المؤمنين عمر فقلت: إن اختارت نفسها فواحدة بائة وإن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها . . . القصة"<sup>(1)</sup>.

متن القول الثاني: "إن اختارت نفسها فواحدة بائة وإن اختارت زوجها فلا شيء".

متن القول الثالث: " دخلتُ أنا وأبو السفر على أبي جعفر فسألته عن التخيير عن رجل خير امرأته فاخترت نفسها فقال تطليقه وزوجها أحق برجعتها قلنا فإن اختارت زوجها قال فليس بشيء قلنا فإن ناسا يروون عن علي عليه السلام أنه قال: أن اختارت زوجها فتطليقه وزوجها أحق بها أي برجعتها وإن اختارت نفسها فتطليقه بائة وهي أملك بنفسها قال هذا وجدوه في الصحف ".  
مدلول الآثار التي وردت عن علي بن أبي طالب عليه السلام

أثر علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - في مسألة تخيير الزوج لزوجته بينه وبين نفسها ثلاثة أقوال وقفت عليها:

القول الأول: و يذهب فيه علي عليه السلام أن المخيرة في أمرها، أن اختارت نفسها فتقع طلقة بائة ولزوجها أن يخطبها، وإن اختارت زوجها فطلقة رجعية بحيث أن زوجها أحق برجعتها.  
القول الثاني: و يذهب فيه أن المرأة التي خيرها زوجها، ان اختارت نفسها فيقع اختيارها لنفسها موقع طلقة بائة، و إن اختارت زوجها فليس بطلاق.

القول الثالث: و يذهب فيه أن المرأة المخيرة في أمرها إن اختارت نفسها فتقع طلقة رجعية وزوجها أحق بها و إن اختارت زوجها فليس بشيء و لا يقع بذلك طلاق.  
وللتأكد من صحة هذه الأقوال و أيها الراجح عنه عليه السلام أخرج و أدرس الروايات الواردة عنه.

1- أماكن توأحه معلقا، ابن حجر، فتح الباري، 368/9.

## أولاً: التخيير

القول الأول الوارد عن علي بن أبي طالب، جاء من طرق عديدة. فرواه أبو حسان <sup>(1)</sup> الأعرج، وزدان <sup>(2)</sup>، والشعبي <sup>(3)</sup>، و قتادة <sup>(4)</sup>، و معمر <sup>(5)</sup> بلاغاً وإبراهيم <sup>(6)</sup>. جميعهم عن علي عليه السلام، مع اختلاف في الألفاظ زيادة ونقصا وتفصيل ذلك ما يلي:

أما رواية أبو حسان عن علي فرواها سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ابن دعامة عنه و لفظه " ان اختارت نفسها فواحدة بائنة وإن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها ". كما رواه معمر عن قتادة عن علي من غير ذكر أبو حسان و لفظه " إذا خيّرنا، فاختارتنا فهي واحدة، وهو أملك بها، وإن اختارت نفسها فهي واحدة، وهي أحق بنفسها، وكان قتادة يفتي به "، ورواه معمر بن راشد عن علي بلاغاً من غير أن يذكر قتادة و لفظه " بلغني أن رجلاً قال لرجل: خير امرأتك ولك بعير ! فخيرها، فاختارت زوجها، ثم قال: خيرها ولك بعيد فخيرها، فاختارت زوجها، ثم قال، خيرها أيضاً ولك بعيراً، فخيرها فاختارت زوجها، فقال: الرجل الذي سأله أن يخير امرأته: قد حرمت عليك، ثم أتى علياً فقال: لا تقرها فأرجمك".

ويستفاد من هذه القصة أن علياً يرى أن المرأة إذا خيرت زوجها تقع طليقة رجعية و هي هنا اختارته ثلاث مرات، ف وقعت ثلاث تطليقات وبالتالي حرمت عليه.

و رواية زاذان عن علي فرواها غير واحد عن جرير بن حازم عن عيسى ابن عاصم عنه و هي جزء من قصة فلفظها (كنا عند علي عليه السلام فذكرنا الخيار فقال: إن أمير المؤمنين قد سألني عن الخيار فقلت: إن اختارت نفسها فواحدة بائنة، و إن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها ...).

و رواية عامر الشعبي عن علي فرواها جعفر بن عون و ابن التيمي و هشيم بن بشير جميعهم عن اسماعيل بن أبي خالد عنه بألفاظ متقاربة و خالفهم أبو عوانه فرواه عن بيان عن الشعبي بنحو لفظ

1- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التخيير 346/7.

2- ابن أبي شيبعة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخير امرأته فتختاره ثم تختار نفسها، 91/4 برقم 18091.

- والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التخيير 345/7.

3- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 9/7 برقم 11977.

- و سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 384/3 برقم 1650 و 383 برقم 1648.

- والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التخيير 345/7.

4- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 9/7 برقم 11974.

5- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 10/7 برقم 11980.

6- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 384/3 برقم 1650.

إسماعيل بن أبي خالد و أما رواية إبراهيم عن علي فقد رواها هشيم عن مغيرة عنه بمثل لفظ بيان وإسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي.

و خالفهم جميعا -أي خالف إبراهيم النخعي، و أبو حسان الأعرج، و زاذان، و عامر الشعبي وقتادة و معمر- أبو جعفر محمد بن علي فروى عن علي روايتين مختلفتين؛ الرواية الأولى رواها سفيان الثوري عن مخلول عن أبي جعفر عن علي و لفظها (أنه كان يقول إن اختارت نفسها فواحدة بائنة و ان اختارت زوجها فلا شيء).

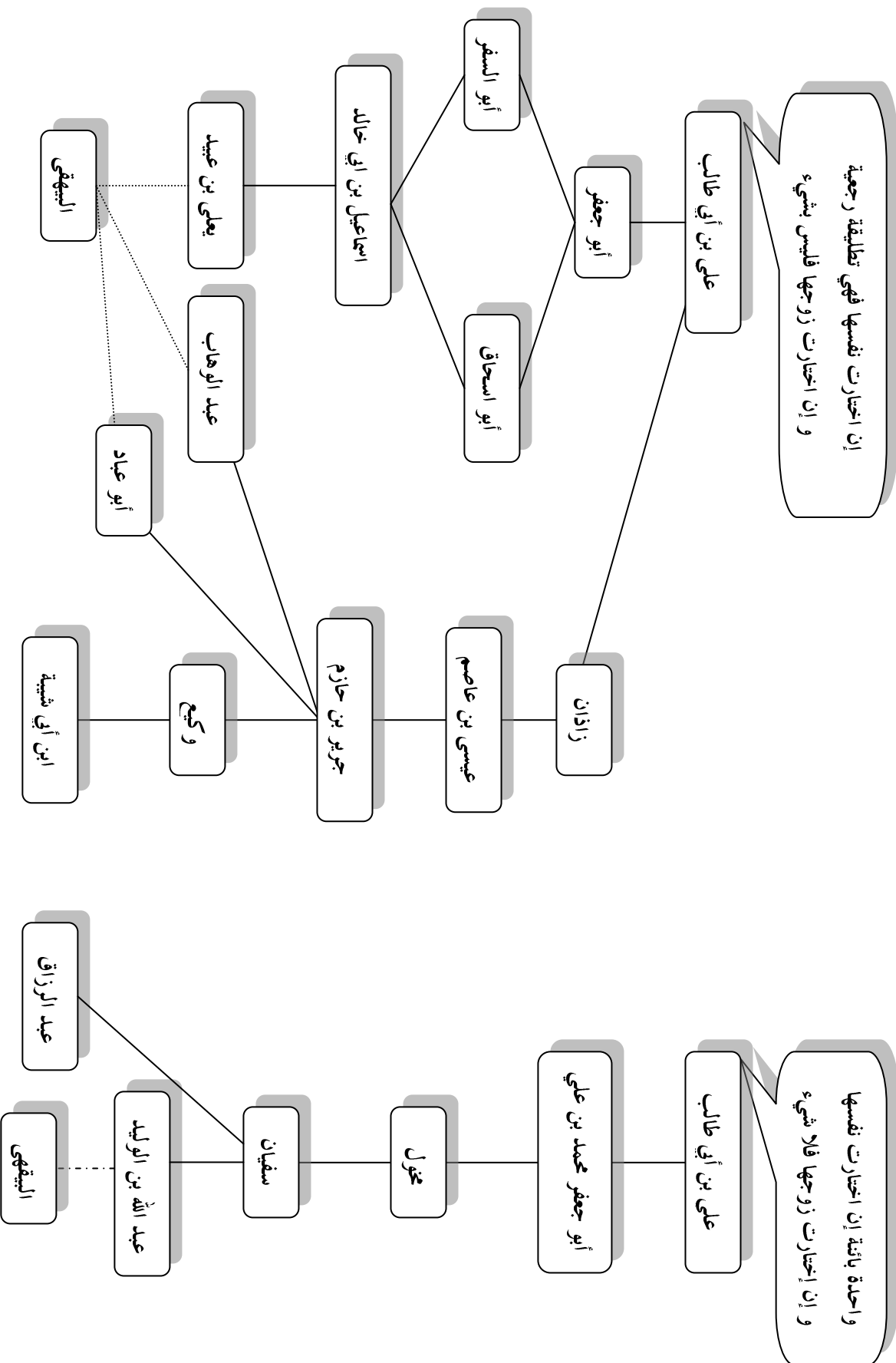
و الرواية الثانية رواها إسماعيل بن أبي خالد عن أبي اسحاق و أبي السفر عن أبي جعفر عنه و لفظها -فسألته عن التخيير عن رجل خير امرأته فاخترت نفسها فقال تطليقة و زوجها أحق برجعته قلنا فإن اختارت زوجها قال فليس بشيء قلنا فإن ناسا يروون عن علي عليه السلام أنه قال، ان اختارت زوجها فتطليقة و زوجها أحق بها أي برجعته وإن اختارت نفسها فتطليقة بائنة وهي أملك بنفسها قال هذا وجدوه في الصحف).

و قد تابعه في ذلك عيسى بن عاصم عن زاذان و لفظه (كنا جلوسا عند علي فسئل عن الخيار فقال: سألتني عنها أمير المؤمنين عمر فقلت: ان اختارت نفسها فواحدة بائنة، و ان اختارت زوجها فواحدة و هو أحق بها فقال: ليس كما قلت، ان اختارت نفسها فواحدة و ان اختارت زوجها فلا شيء و هو أحق بها فلم أجد بد من متابعة أمير المؤمنين، فلما وليت و أتيت في الفروح رجعت إلى ما كنت أعرف فقيل له: رأيكما في الجماعة أحب إلينا من رأيك في الفرقة ...). فقوله (فلم أجد بد من متابعة أمير المؤمنين) بمعنى أنه أصبح يقول بقوله في المرأة المخيرة أن اختيارها لنفسها يعد طلاق رجعية، واختيارها لزوجها ليس بطلاق.

و قد اختلف على إسماعيل بن أبي خالد فروى عنه غير واحد القول الأول و خالفهم يعلى بن عبيد فروى عن إسماعيل بن أبي خالد القول الثاني عن علي.

أما رواية موسى بن مسلم عن مجاهد عن علي فجاءت غير واضحة و لفظها (إذا خلع الرجل أمر امرأته من عنقه فهي واحدة و إن اختارته) فلم يبين ما نوع الطلقة هل هي رجعية أم بائنة. و للتأكد من كل هذه الروايات أدرس الطرق الواردة عنه.





### ثالثا: الدراسة

**القول الأول:** إن اختارت نفسها فواحدة بائنة، و إن اختارت زوجها فواحدة و هو أحق بها.

**الطريق الأول:** رواية هشيم قال: أنا مغيرة عن إبراهيم أن عليا

- هذا الطريق اسناده منقطع؛ فإبراهيم النخعي، أبو عمران الكوفي، لم يثبت له لقاء بأحد من الصحابة الكرام، غير السيدة عائشة، و أنس بن مالك و لم يسمع منهما<sup>(1)</sup>: و التاريخ يؤكد ذلك، حيث أن إبراهيم توفي سنة ست و تسعين، وله تسعا وأربعين سنة أو ثمانيا وخمسين سنة، فعلى القول الأول يكون تاريخ مولده سنة سبع وأربعين، وعلى الثاني يكون ثمانيا وثلاثين هـ، وعلي كرم الله وجهه توفي سنة أربعين هجري، فكيف له أن يسمعه!.

- وهذه الرواية إن سلمت من تدليس هشيم بن بشير عن مغيرة، حيث بين الإخبار عنه، فإنها لم تسلم من تدليس مغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم، فعامة حديثه عنه مدخول إنما أخذه عن حماد و غير، فيما حكاه أحمد ابن حنبل<sup>(2)</sup>.

**الطريق الثاني:** رواية عبد الله بن بكر و عبد الوهاب بن عطاء كلاهما عن سعيد عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عنه رضي الله عنه.

- و اسناده منقطع؛ فأبو حسان الأعرج، الأحرذ، البصري<sup>(3)</sup> مشهور بكنيته لم يصح له سماع من علي حسب ما صرح به أبو حاتم<sup>(4)</sup>، و قال عنه أبو زرعة: «مسلم الأحرذ عن علي مرسل»<sup>(5)</sup>.

- أما سعيد فهو سعيد بن أبي<sup>(6)</sup> عروبة أبو النصر البصري، من أثبت الناس في قتادة، وأعلمهم به.

وهو ثقة عند أئمة النقد، كابن معين<sup>(7)</sup>، وأبي زرعة<sup>(1)</sup>، و النسائي<sup>(2)</sup>، و أبي حاتم<sup>(3)</sup>، و لكنه اختلط، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح وفي هذه الرواية سمع منه عبد الله بن بكر و عبد الوهاب الخفاف و قد ثبت أنهما سمع منه قبل الاختلاط.

1- ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 9.

2- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 228/8.

3- ابن حجر، التقريب، ص 557 برقم 8046.

4- ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 215/ رقم 816.

5- المصدر نفسه، ص 216.

6- ترجمته موجودة في: ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 305/2، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 66/4 برقم 276، و ابن حبان، الثقات

360/6، و المزي، تهذيب الكمال، 5/11 برقم 2326.

7- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 66/4.

**الطريق الثالث:** رواية غير واحد عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن علي. و اسناده منقطع؛ فالشعبي لم يصح له سماع من علي - كرم الله وجهه - مع أنه قد أدرك من حياة علي عدة سنوات، و قد جاء في (مراسيل ابن أبي حاتم) من أن الشعبي يرسل عن علي<sup>(4)</sup>، وصرح الحاكم<sup>(5)</sup> من أنه رآه رؤية و لم يصح له سماع منه، وقال الدارقطني: «لم يسمع الشعبي من علي إلا حرفاً واحداً ما سمع غيره»<sup>(6)</sup>.

**الطريق الرابع:** رواية عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن علي. و اسناده منقطع؛ فقتادة بن دعامة لم يدرك علي بن أبي طالب، قال أحمد بن حنبل: «ما أعلم قتادة روى عن أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا أنس ﷺ»<sup>(7)</sup>، وقال أبو حاتم: «قتادة عن أبي هريرة مرسل، و قتادة عن عائشة مرسل و لم يلق من أصحاب النبي ﷺ إلا أنسا و عبد الله بن سرجس»<sup>(8)</sup>.

- فيه شبهة تدليس فقتادة بن دعامة لم يبين السماع بينه و بين أبو حسان الأعرج - مسلم بن عبد الله - و قد ذكره ابن حجر ضمن المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين<sup>(9)</sup>. و قال عنه (وهو مشهور بالتدليس، و صفه النسائي به و غيره)<sup>(10)</sup>.

- أما عنعنة عبد الوهاب<sup>(11)</sup> بن عطاء الخفاق، أبو نصر العجلي البصري فتحمل على الاتصال. لأنه من أعلم الناس بسعيد بن أبي عروبة، فيما حكاه أحمد<sup>(12)</sup>، و في رواية (عبد الوهاب أقدم)<sup>(13)</sup>، قال محمد بن سعد في (طبقاته) «لزم سعيد بن أبي عروبة، و عُرف بصحبته، و كتب

- 
- 1- المصدر نفسه.
  - 2- المزي، المصدر السابق، 8/11.
  - 3- ابن أبي حاتم، المصدر السابق.
  - 4- ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 14.
  - 5- الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 111.
  - 6- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 61/5.
  - 7- ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 168 / رقم 321.
  - 8- المصدر نفسه.
  - 9- ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص 43 رقم الفقرة 92.
  - 10- المصدر نفسه.
  - 11- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 333/7، و ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 379/2، و المزي، تهذيب الكمال، 509/18 برقم 3605.
  - 12- الخطيب، تاريخ بغداد، 22/11.
  - 13- المزي، المصدر السابق، 512/18.

كتبه»<sup>(1)</sup>. وهذا يعني أنه سمع منه قبل الاختلاط، وقد عدّه ابن حجر ضمن أصحاب المرتبة الثالثة<sup>(2)</sup>.

- وقد تابعه في هذه الرواية عبد الله بن بكر بن أبي حبيب<sup>(3)</sup> السهمي، أبو وهب وقد سمع من سعيد قبل الاختلاط، وهو القائل عن نفسه: «سمعت سعيد سنة إحدى أو اثنتين و أربعين»<sup>(4)</sup> و اختلط سعيد سنة ثلاث و أربعين و مئة<sup>(5)</sup>.

فقتادة توفي سنة سبع عشرة و مئة<sup>(6)</sup>، و هو ابن ست و خمسين سنة<sup>(7)</sup>، فبين وفاة علي عليه السلام وميلاد قتادة إحدى و عشرين سنة.

**الطريق الخامس:** رواية معمر بلاغا عن علي.

منقطعة فلم يصرّح معمر عن سمع من علي وقد وصل هذا الإنقطاع كما رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن علي و هي رواية منقطعة.

**الطريق السادس:** رواية غير واحد عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان عن علي.

و هي رواية رجالها ثقات وقد سمع كل راوٍ عمّن روى عنه:

- فجرير بن حازم و ثقة أئمة النقد كابن سعد<sup>(8)</sup>، و ابن معين<sup>(9)</sup>، و العجلي<sup>(10)</sup>، و عيسى بن بن عاصم، وثقه النسائي<sup>(11)</sup>، و أحمد بن حنبل<sup>(12)</sup>، و ابن حجر<sup>(13)</sup>.

1- ابن سعد، الطبقات الكبرى، 333/7.

2- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 41 برقم 85.

3- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 259/7، و البخاري، التاريخ الكبير، 52/5 برقم 114 و تاريخه الصغير، 314/2، و العجلي، الثقات، 22/2 برقم 760، و ابن أبي حاتم، الجرح، 16/5 برقم 72، و المزي، تهذيب الكمال، 340/14 برقم 3185، و ابن حجر، تهذيب التهذيب، 144/5 برقم 3342.

4- المزي، المصدر السابق، 343/14.

5- ابن حبان، الثقات، 160/1.

6- حكاه حماد بن زيد، و يحيى بن معين (المزي، تهذيب الكمال، 516/23)، و موسى بن اسماعيل (ابن سعد، الطبقات، 231/7)، و علي بن المديني (البخاري، التاريخ الكبير، 186/7) و أحمد بن منصور (ابن زبر، تاريخ مولد العلماء و وفياقم، 1/ 272) و فيه: «و اتفقوا مات قتادة بواسطة سنة سبع عشرة و مئة و هو ابن سبع و خمسين سنة».

7- حكاه أبو بكر بن منجويه (رجال صحيح مسلم، 150/2).

8- ابن سعد، الطبقات، 978/7.

9- ابن أبي حاتم، الجرح، 505/2 برقم 2079.

10- العجلي، تاريخ الثقات، ص 96 برقم 202.

11- المزي، تهذيب الكمال، 621/22.

12- ابن أبي حاتم، الجرح، 283/6 برقم 1568.

13- ابن حجر، التقريب، ص 375 برقم 5302.

- وأما زاذان فهو أبو عبد الله، و يقال: أبو عمر الكندي الكوفي روى عن جملة من الصحابة كعلي وعمر بن الخطاب وأبي هريرة وعائشة أم المؤمنين وغيرهم، وثقه ابن معين<sup>(1)</sup>، وابن سعد<sup>(2)</sup>، سعد<sup>(2)</sup>، وقال فيه ابن عدي: «أحاديثه لا بأس بها، إذا روى عنه ثقة... و إنما رماه من رماه لكثرة كلامه»<sup>(3)</sup>.

وقد روى عنه هذه الرواية عيسى بن عاصم و قد وثقه غير واحد من علماء هذا الفن.

### تحقيق القول الأول:

إن القول الأول الوارد عن علي بن أبي طالب عليه السلام في هذه المسألة و الذي يرى فيه أن المرأة المخيرة، إن اختارت نفسها فواحدة بئنة، و إن اختارت زوجها فواحدة و هو أحق بها. جاء من طرق أسانيدھا منقطعة؛ فإبراهيم بن يزيد النخعي، و عامر بن شراحيل الشعبي، و قتادة بن دعامة، و معمر بن راشد و أبو حسان الأعرج جميعهم روايتهم عن علي -كرم الله وجهه- متقطعة فهم لم يثبت لهم سماع منه، فروايتهم عنه تحمل على الإرسال.

أما رواية وكيع بن الجراح و أبو عباد و عبد الوهاب كلهم عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان فهي رواية جيدة الإسناد و هي تعضد الطرق المنقطعة عنه.

**القول الثاني:** إن اختارت زوجها فليس بطلاق، و إن اختارت نفسها فهي طلقة بئنة.

ورد هذا القول من طريق واحد منقطع فرواه عبد الله بن الوليد و عبد الرزاق -صاحب المصنف- كلاهما عن سفيان الثوري عن مخلول عن أبي جعفر عنه عليه السلام. و إسناده فيه:

- محمد بن علي<sup>(4)</sup> بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الهاشمي المدني، روى عن إبراهيم إبراهيم بن سعيد بن أبي وقاص، و أنس بن مالك، و جديده الحسن و الحسين بن علي بن أبي طالب و خلق وروى عنه، الحكم بن عتيبة و حجاج بن أرطاة، جماعة.

1- المزني، المصدر السابق، 265/9.

2- ابن سعد، الطبقات، 179/6.

3- ابن عدي، الكامل، 378/1.

4- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 320/5-324، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 531/2، و البخاري، التاريخ الكبير، 173/1 برقم 564، و ابن أبي حاتم، الجرح، 26/8 برقم 117، و المزني، تهذيب الكمال، 136/26 برقم 5478، و ابن حجر، تهذيب التهذيب، 302/9 برقم 6440.

- لم يدرك علي - كرم الله وجهه - حيث أن محمد بن علي توفي سنة أربعة عشرة و مئة (1) و هو ابن ثلاث و سبعين سنة، و بالتالي يكون قد ولد بعد وفاة علي بسنة، و قد صرح بارساله عن علي أبي زرعة فقال: «لم يدرك هو و لا أبوه -علياً عليه السلام-» (2).

**القول الثالث:** إن اختارت نفسها فهي واحدة رجعية، و إن اختارت زوجها فليس بشيء.  
**الطريق الأول:** رواية اسماعيل بن أبي خالد عن أبي اسحاق و أبي السفر عن أبي جعفر عن علي عليه السلام و هي رواية منقطعة للإنقطاع الحاصل بين أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين و جده الأعلى علي كرم الله وجهه.

**الطريق الثاني:** رواية غير واحد عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان عن علي.  
و هي رواية جيدة الإسناد متصلة كما مر في القول الأول الوارد عنه عليه السلام.

#### رابعاً: الترجيح بين الأقوال

بعد هذه الدراسة الحديثية للأقوال الثلاثة الواردة عن علي في هذه المسألة يتضح أن:

- القول الأول و الذي يرى عنه فيه أن المرأة المخيرة إن اختارت نفسها فواحدة بائنة، و إن اختارت زوجها فواحدة و هو أحق بها، جاء من طرق بعض أسانيدھا منقطعة كرواية إبراهيم والشعبي وقتادة ومعمرو وأبو حسان الأعرج فجميعهم روايتهم عن علي مرسله أثبتتها نصوص أئمة النقد، كما جاء من طريق متصل صحيح من رواية غير واحد عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان و بهذا يكون هذا القول راجح.

- أما القول الثاني: فقد ورد من طريق منقطع من رواية مخول عن أبي جعفر محمد بن علي و لم يصح له سماع من علي بن أبي طالب و لم يتابعه أحد على هذه الرواية.  
و قد خالف اسماعيل بن أبي خالد مخول فرواه من طريق أبي اسحاق و أبي السفر عن أبي جعفر عن علي بأن المرأة إن اختارت نفسها فهي طلقة رجعية و ليست بائنة و عندما أخبراه، بأن ناسا يروون عن علي عليه السلام مثل هذا القول قال: «هذا وجدوه في الصحف» (3). و لم يسمعه من علي، و عليه فهو قول مرجوح.

1- الكلاباذي، رجال صحيح البخاري، 966/2، و ابن حبان، الفقات، 348/5.

2- ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 185.

3- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التخيير، 346/7.

- و أما القول الثالث فقد ورد من طريق زاذان و هي رواية جيدة الإسناد، و هي تعضد رواية أبي جعفر محمد بن علي.

#### - الجمع بين القول الأول و القول الثاني:

يمكنني أن أجمع بين رأي علي بن أبي طالب في مسألة المخيرة من أنها إن طلقت نفسها فهي طلقة بائنة، و ان اختارت زوجها فيقع اختيارها موقع طلقة رجعية، بأن رأيه هذا كان يقول به قبل أن يستفتيه عمر بن الخطاب في هذه المسألة، أما بعدما استفته وعلم برأيه، خالفه عمر الرأي و رأى أن المرأة التي خيرها زوجها بين نفسها و البقاء معه، ان اختارته فليس بطلاق، و ان اختارت نفسها فهي طلقة رجعية، حيث أن زوجها أحق بها.

فعدل علي بن أبي طالب عن رأيه الأول و أصبح يقول برأي عمر الذي هو قوله الثالث في هذه المسألة و عندما تولى علي الخلافة و أصبح مسؤولاً عن الفروج أصبح يقول بقوله الأول وهذا ما يستنتج من رواية زاذان و لفظها: «كنا عند علي رضي الله عنه فذكر الخيار فقال أن أمير المؤمنين قد سألتني عن الخيار فقلت أن اختارت نفسها فواحدة بائنة، و ان اختارت زوجها فواحدة و هو أحق بها فقال عمر رضي الله عنه ليس كذلك و لكنها ان اختارت زوجها فليس بشيء، و إن اختارت نفسها فواحدة و هو أحق بها، فلم أستطع إلا متابعة أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فلما خلص الأمر إليّ وعلمتُ أني مسؤول عن الفروج أخذت بالذي كنت أرى فقالوا و الله لئن جمعت عليه أمير المؤمنين عمر و تركت رأيك الذي رأيت أنه لأحب إلينا من أمر تفردت به بعده...».

- و بناء عليه فالقولين ثابتين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: أثر عبد الله بن مسعود، أبو عبد الرحمن  
من السابقين الأولين (ت32هـ - بالمدينة)

متن الأثر:

القول الأول: "إذا خيّر الرجل امرأته فاختارت نفسها فواحدة بائة، وإن اختارت زوجها فلا شيء".

القول الثاني: "إن اختارت زوجها فلا شيء، وإن اختارت نفسها فهي واحدة وله الرجعة عليها"<sup>(1)</sup>.  
مدلول الأثر:

اختلف على عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه في هذه المسألة على قولين:

- القول الأول: ويرى فيه ان المرأة التي خيرها زوجها في نفسها، ان اختارت نفسها فتقع طلقة بائة، و ان اختارت زوجها فليس بطلاق.

- القول الثاني: أن المرأة المخيرة من قبل زوجها، ان اختارت نفسها فتقع طلقة رجعية، و زوجها أحق بها، و ان اختارت البقاء مع زوجها فلا يقع بذلك الإختيار طلاق.  
و للتأكد من صحة ما ورد عنه رضي الله عنه أخرج و أدرس الروايات الواردة عنه في هذه المسألة.

أولاً: التخيير

اختلف على الشعبي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فرواه حفص<sup>(2)</sup> بن غياث عن الشيباني عن الشعبي عنه، و لفظه (إذا خير الرجل امرأته فاختارت نفسها فواحدة بائة، و إن اختارت زوجها فلا شيء) - هذا هو القول الأول -

- وخالفه ابن التيمي<sup>(3)</sup>، فرواه عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن ابن مسعود مقرونا بعمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - و لفظه (إن اختارت زوجها فلا بأس، و إن اختارت نفسها فهي واحدة، و له الرجعة عليها).

- و رواه أبو عوانة<sup>(4)</sup> عن بيان عن الشعبي عنه بلفظ (سألني عبد الحميد - وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب - عن الخيار، فقلت: كان عبد الله بن مسعود يقول: إن اختارت

1- أماكن تواجد هذا الأثر معلقا: ابن حجر، فتح الباري، 368/9.

2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يخير امرأته فتختاره أن تختار نفسها، 90/4 برقم 18087.

3- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 9/7 برقم 11977.

4- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امراته بيدها، 383/3 برقم 1648.

## الفصل الثاني: الآثار الواردة في مسائل التخيير في الطلاق.

نفسها واحدة و إن اختارت زوجها فلا شيء ... ) فلم يبين ما نوع الطلقة هل هي رجعية أم بائنة؟

- و تابعه في ذلك الثوري<sup>(1)</sup> عن حماد عن إبراهيم عنه و لفظه (و قال عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود: إن اختارت نفسها فهي واحدة، و هي واحدة و إن اختارت زوجها فلا شيء) و يحتمل أنه قد وقع سقط في المتن أيضا حيث سقط لفظ (و هو أحق بها) و قد أثبتتها رواية: - هشيم<sup>(2)</sup> عن مغيرة عن إبراهيم و لفظه (أن عُمَرُو ابن مسعود قالاً: في الرجل إذا خير امرأته، فاختارت نفسها فهي واحدة و هو أحق بها، و إن اختارت زوجها فلا شيء).
- كما أثبتتها رواية البيهقي<sup>(3)</sup> من طريق الثوري عن حماد عن إبراهيم - و هذا يدل على أن السقط جاء من طرف صاحب المصنف.
- كما رواه معمر<sup>(4)</sup> عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود و لفظه (إن اختارت زوجها فليس بشيء، و إن اختارت نفسها فهي واحدة، و هو أحق به).
- و رواه إسماعيل<sup>(5)</sup> بن أبي خالد عن الشعبي عن علي بن أبي طالب عنه - رضي الله عنهما - بلفظ (و كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، يقول: إذا خير الرجل امرأته فاختارت زوجها فليس بشيء، و إن اختارت نفسها فهي تطلقه و هو أملك برجعته).

1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 9/7 برقم 11975.

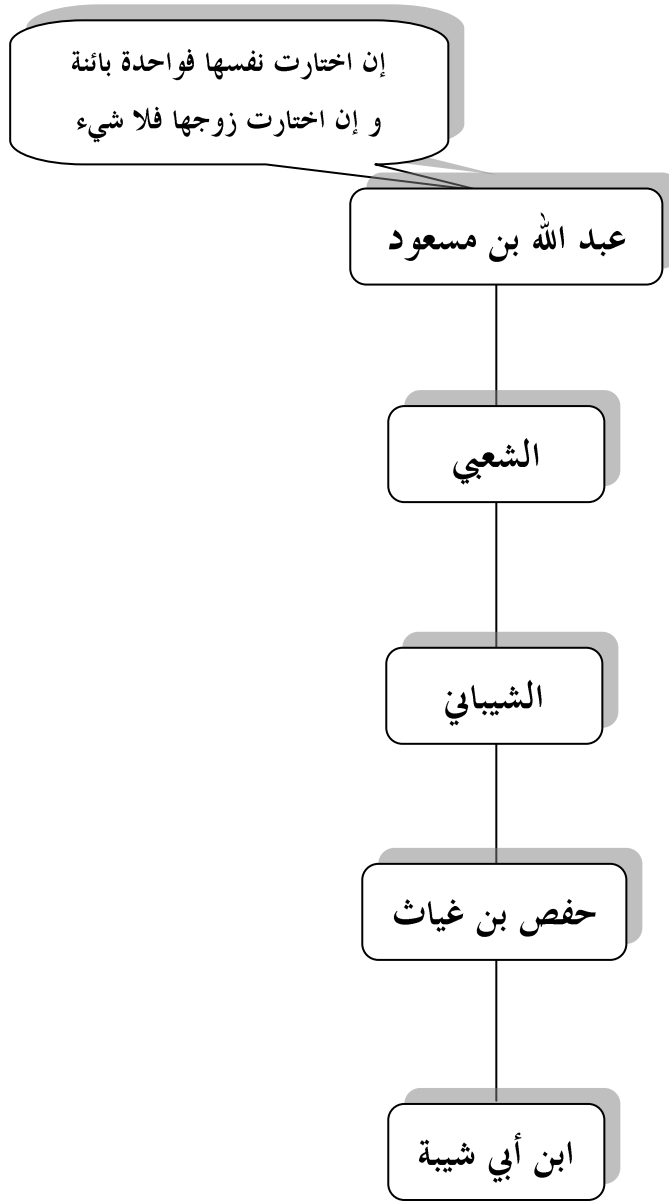
2- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 384/3 برقم 1649.

3- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في الخيير 345/7.

4- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 8/7 برقم 11973.

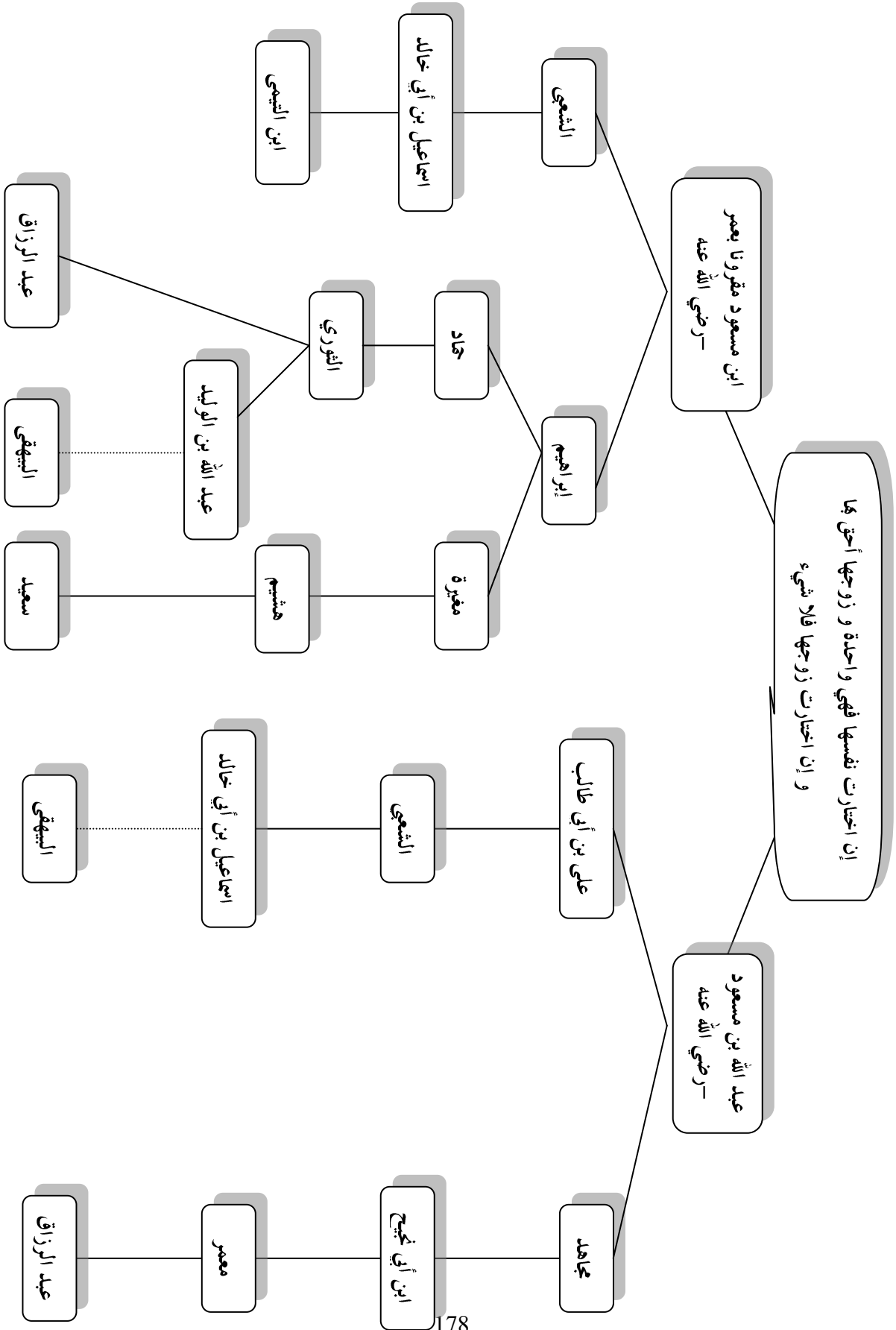
5- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التخيير، 346/7.

ثانيا: شجرة الإسناد  
شجرة إسناد القول الأول

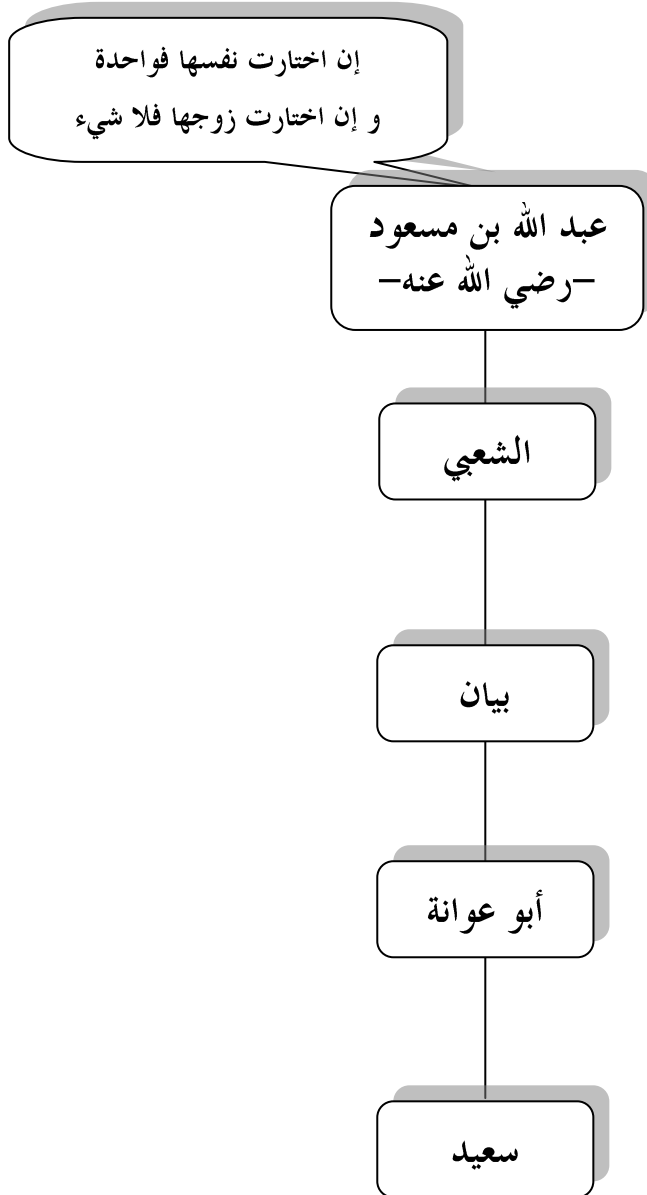


## شجرة إسناد القول الثاني

الفصل الثاني: الآثار الواردة في مسائل التخيير في الطلاق.



شجرة إسناد الرواية التي لم يصرح بنوع الطلقة



### ثالثاً: الدراسة

#### دراسة القول الأول:

من رواية حفص بن غياث عن الشيباني عن الشعبي عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه.

هذا الإسناد واهٍ من وجهين:

#### الوجه الأول:

أنه جاء من رواية حفص بن غياث التخعي أبو عمرو الكوفي <sup>(1)</sup>، رغم توثيقه من قبل أئمة النقد كابن سعد <sup>(2)</sup>، و ابن معين <sup>(3)</sup>، و العجلي <sup>(4)</sup>، فقد وصفوه بأن حفظه قد تغير بعد توليه القضاء، و انشغاله بأعبائه و تركه لكتبه و أصبح يحدث الناس من حفظه بعدما ساء، فمن سمع أو كتب عنه من كتابه أصح ممن سمع عنه من حفظه.

و في هذا قال يحيى بن معين: «جميع ما حدث به حفص بن غياث ببغداد و الكوفة إنما هو من حفظه لم يكن يخرج كتاباً، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف من حفظه» <sup>(5)</sup>.

- و قال يعقوب بن شيبان: «هو ثقة ثبت إذا حدث من كتابه و يتقي بعض حفظه» <sup>(6)</sup>.

- و قال أبو زرعة: «ساء حفظه بعد أن استقضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح و إلا فهو كذا» <sup>(7)</sup>.

- و قال علي بن المديني: «وكان يحيى يقول: حفص ثبت فقلت: إنه يهمل فقال: كتابه صحيح» <sup>(8)</sup>، صحيح» <sup>(8)</sup>، و خلاصة القول فيه ما قاله ابن حجر من أنه: «من الأئمة الأثبات و أجمعوا على توثيقه توثيقه و الإحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من

1- المزي، تهذيب الكمال، 56/7 برقم 1415.

2- ابن سعد، الطبقات الكبرى، 389/6.

3- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 186/3 برقم 803.

4- العجلي، تاريخ الثقات، ص 125 برقم 310.

5- الخطيب، تاريخ بغداد، 195/8.

6- المصدر نفسه، 198/8.

7- ابن أبي حاتم، الجرح، 186/3 برقم 803.

8- الخطيب، تاريخ بغداد، 197/8.

## الفصل الثاني: الآثار الواردة في مسائل التخيير في الطلاق.

توثيقه»<sup>(1)</sup>، وفي موضع آخر قال: «ثقة فقيه تغير حفظه قليلا في الآخر، مات سنة أربع أو خمس و تسعين و مئة، و قد قارب الثمانين»<sup>(2)</sup>.

و في هذا الإسناد الذي بيّن أيدينا يروي عنه أبو بكر بن أبي شيبة، وأقرب سماعه من حفص بعدما تولى القضاء لأمرين:

### الأمر الأول:

– أن أصل أبو بكر بن أبي شيبة كوفي<sup>(3)</sup>، و كل ما حدث به حفص بالكوفة و بغداد، و إنما هو من حفظه، و لم يخرج كتابا، قال يحيى بن معين: «جميع ما حدث به حفص بن غياث ببغداد و الكوفة إنما هو من حفظه لم يكن يخرج كتابا»<sup>(4)</sup>.

### الأمر الثاني:

– أن حفص بن غياث تولى القضاء سنة سبع و سبعين و مئة<sup>(5)</sup> و عمر أبي بكر أنذاك ثماني عشرة سنة حيث ولد سنة تسع و خمسين و مئة<sup>(6)</sup>، هو سن تحمل الحديث و طلبه. و هذه الرواية لم يتابعه عن الشيباني أحد مما يجعل سوء حفظه قائم.

### الوجه الثاني:

الإنقطاع الحاصل بين عامر الشعبي و ابن مسعود رضي الله عنه – فلم يصح له سماع منه رضي الله عنه، مع أن المعاصرة ثابتة بينهما بلا شك، فقد ولد عامر عام الجلولاء<sup>(7)</sup>، و قيل: كان عام جلولاء سنة سبع سبع عشرة<sup>(8)</sup>، و قيل ولد سنة عشرين و قيل غير ذلك<sup>(9)</sup>، و عبد الله بن مسعود مات سنة اثنتين اثنتين و ثلاثين بالمدينة فيكون عامر قد أدرك من حياة ابن مسعود رضي الله عنه عدة سنوات.

1- ابن حجر، هدي الساري، ص 396.

2- ابن حجر، التقريب، ص 113 برقم 1430.

3- المزي، تهذيب الكمال، 34/16 برقم 3526.

4- الخطيب، المصدر السابق، 195/8.

5- المصدر نفسه، 200/8.

6- المصدر نفسه، 66/10.

7- جلولاء: بلدة ببغداد في طريق خراسان بينها و بين خانقين سبعة فراسخ، و بها كانت الواقعة المشهورة على الفرس للمسلمين سنة 16

فاستباحهم المسلمون فسميت جلولاء الواقعة بما أوقع بهم المسلمون، و قيل سميت جلولاء بما جللها من قتالهم فهي جلولاء الواقعة (ينظر: ياقوت

الحموي، معجم البلدان، 181/2 برقم 3198) و (خليفة بن خياط التاريخ، ص 75)، و (عبد الله بن اسعد الياضي، مرآة الجفان و عبرة

اليقظان، وضع حواشيه خليل منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1997، 63/1).

8- حكاة قتادة - البخاري، التاريخ الصغير، 49/1، و خليفة بن خياط (التاريخ ص 75).

9- ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، 263/11.

كما أدرك خمسمائة من الصحابة<sup>(1)</sup>، فهو من كبار التابعين، إلا أن سماعه منه قد نفاه عنه علماء الجرح و التعديل، فقد قال الحاكم: «... ولم يسمع من عائشة و لا من ابن مسعود و لا من أسامة بن زيد و لا من علي إنما رآه رؤية...»<sup>(2)</sup>. و هو قول أبي حاتم<sup>(3)</sup>.  
- أما الشيباني فهو سليمان بن أبي<sup>(4)</sup> سليمان الشيباني، أبو اسحاق الكوفي، من كبار أصحاب الشعبي، و يروي عن آخرين.  
- ثقة لم يعرف بالتدليس، حيث وثقه ابن سعد<sup>(5)</sup>، وابن معين<sup>(6)</sup>، والعجلي<sup>(7)</sup>، وغير واحد<sup>(8)</sup>.  
واحد<sup>(8)</sup>.

#### رابعاً: تحقيق القول الأول:

إن القول الأول الوارد عن عبد الله بن مسعود في هذه المسألة و التي يرى فيها أن المرأة المخيرة، اختارت نفسها فواحدة بائنة، و إن اختارت زوجها فلا شيء حيث لا يكون طلاق.  
- ورد من طريق واحد ضعيف.  
- للإلتقاط الحاصل بين الشعبي و ابن مسعود رضي الله عنه وقد أكدته نصوص أئمة النقد.  
- و سوء حفظ حفص بن غياث بعد ما تولى القضاء و قد ثبت عندي أن ابن أبي شيبه قد سمع منه بعد توليه لقضاء الكوفة و هو من روى عنه هذه الرواية و لم أقف لها على متابع.

#### دراسة القول الثاني:

الطريق الأول: رواية هشيم قال: «أنا مغيرة عن إبراهيم عن ابن مسعود مقرونا بعمر بن الخطاب. كما رواه الثوري عن حماد عن إبراهيم عنهما - رضي الله عنهما - المدار الكلي لهاتين الروايتين هو إبراهيم النخعي.  
- واسنادها منقطع فإبراهيم النخعي لم يلق أحدا من الصحابة، غير السيدة عائشة - رضي الله عنها - وأنس و لم يسمع منهما<sup>(1)</sup>.

1- من رواية منصور الغداني عن الشعبي (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 61/5).

2- الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 111.

3- ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 160 رقم الفقرة 591.

4- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 95/6، و البخاري، التاريخ الكبير، 16/4 رقم 1808، و العجلي، الثقات، 429/1 برقم 667، و ابن أبي حاتم، الجرح، 135/4 برقم 592، و ابن القيسراني، الجمع، 177/1، و المزني، تهذيب الكمال، 444/11 برقم 2525.

5- طبقاته، 95/6.

6- ابن أبي حاتم، الجرح، 135/4.

7- العجلي، معرفة الثقات، 429/1.

8- منهم أبو حاتم، و النسائي (المزني، المصدر سابق، 446/11).

قال الذهبي: «في سن إبراهيم قولان: أحدهما عاش تسعا و أربعين سنة، و الثاني عاش ثمانيا وخمسين سنة»<sup>(2)</sup>.

و بما أنهم قد أجمعوا عل أنه قد توفي سنة ست و تسعين<sup>(3)</sup>، فيكون الفارق بين ميلاد إبراهيم و وفاة عمر بن الخطاب -المتوفي سنة ثلاث و عشرين بون شاسع و كذلك بينه و بين عبد الله بن مسعود- رضي الله عنهم جميعا- المتوفي في سنة اثنين و ثلاثين.

و رواية إبراهيم عن عمر بن الخطاب، و عبد الله بن مسعود، و ردت من طريق:

- حماد و هو ابن أبي سليمان، أبو اسماعيل الكوفي<sup>(4)</sup>.

- و مغيرة بن مقسم الضبي<sup>(5)</sup>.

و هما مُتَكَلِّمٌ في روايتهما عن إبراهيم النخعي فالأول و هو حماد مختلف فيه على قولين:

**القول الأول:** أنه من أفقه أصحاب إبراهيم النخعي<sup>(6)</sup>، وثقه يحيى بن معين<sup>(7)</sup>، والعجلي<sup>(8)</sup>،

والنسائي<sup>(9)</sup>، أما يحيى بن سعيد فقد قال: «حماد أحب إلي من مغيرة»<sup>(10)</sup>.

فقد رجح يحيى روايته عن إبراهيم على رواية مغيره عنه.

وقال شعبة: «كان حماد و مغيرة أحفظ من الحكم»<sup>(11)</sup>، و قد سئل ابن معين عن مغيرة و حماد

في إبراهيم أيهما اثبت قال: حماد<sup>(12)</sup>، و قال معمر: «ما رأيت مثل حماد»<sup>(13)</sup>.

1- ابن أبي حاتم، المراسيل: ص 9.

2- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 527/4.

3- حكاة ابن سعد (الطبقات الكبرى، 284/6)، و ابن زبر (تاريخ مولد العلماء و وفاتهم، 231/1).

4- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 332/6، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 147/3 برقم 642، تاريخ الثقات، ص 131 برقم 331، و المزي، تهذيب الكمال، 269/7 برقم 1483.

5- ترجمته موجودة في: العجلي، تاريخ الثقات، ص 437، ابن أبي حاتم، الجرح، 228/8 برقم 1030، المزي، تهذيب الكمال، 397/28 برقم 6143، و الذهبي، ميزان الاعتدال 165/4 برقم 8723، و ابن حجر، تهذيب التهذيب، 242/10 برقم 7167.

6- العجلي، تاريخ الثقات، ص 131.

7- ابن أبي حاتم، الجرح، 147/3، و ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 237/2.

8- العجلي، المصدر السابق، ص 131.

9- المزي، تهذيب الكمال، 277/7.

10- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 147/3.

11- المصدر نفسه.

12- المصدر نفسه.

13- المصدر نفسه.

**القول الثاني:** أنه كان لا يحفظ و كان مرجئاً، حكاه ابن حبان حيث ذكره في (الثقات) و قال: «يخطيء، و كان مرجئاً، و كان لا يقول بخلق القرآن و ينكر على من يقوله»<sup>(1)</sup>. و قال شعبة: «كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ»<sup>(2)</sup>، قال ابن أبي حاتم: «يعني أن الغالب عليه الفقه، وأنه لم يرزق حفظ»<sup>(3)</sup> الآثار»<sup>(4)</sup>. و قال أبو حاتم: «هو صدوق و لا يحتج بحديثه، هو مستقيم في في الفقه، و إذا جاء الآثار شوش»<sup>(5)</sup> و قال البيهقي: «كان حماد إذا قال برأيه أصاب، و إذا قال قال قال إبراهيم أخطأ»<sup>(6)</sup>.

أما ابن عدي فقال: «و حماد كثير الرواية خاصة عن إبراهيم المسند و المقطوع و رأي إبراهيم ... و تقع في حديثه إفرادات<sup>(7)</sup> و غرائب<sup>(8)</sup> و هو متمسك في الحديث لا بأس به»<sup>(9)</sup> و أما ابن سعد فقد ضعف حديثه مطلقاً عن إبراهيم و غيره، فقال: «و كان حماد ضعيف في الحديث ما اختلط في آخر أمره و كان مرجئاً، و كان كثير الحديث»<sup>(10)</sup>.

### تحقيق القول:

بعد عرضي لأقوال أئمة الجرح و التعديل في رواية حماد بن أبي سليمان أستخلص أن روايته تحتاج إلى متابع قوي يعضدها و قد تابعه في هذه الرواية مغيرة و هو متكلم فيه كما سيأتي، ولذا فهي متابعة ضعيفة تلتمس إلى تقوية من جهة أخرى.

1- ابن حبان، الثقات، 159/4.

2- ابن أبي حاتم، الجرح، 147/3، و ابن عدي، الكامل، 237/2.

3- الآثار: جمع أثر: و هو لغة العلامة و البقية و الأجل و في اصطلاح المحدثين هو الموقف على الصحابة و المقطوع على التابعين و من دونهم، و هذا رأي المتأخرين و إلا فإنه يشمل المرفوع و الموقف و المقطوع (ينظر، ابن حجر، نزهة النصر، ص 7، و السخاوي، فتح المغيبي، 121/1، و غيرها من المصادر.

4- ابن أبي حاتم، الجرح، 147/3.

5- المصدر نفسه.

6- المزني، تهذيب الكمال، 275/7.

7- الإفرادات من التفرد و هو أن يروي شخص من الرواة حديثاً دون أن يشاركه الآخرون: ينظر ابن الصلاح، المقدمة، ص 46، و ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 376، 377، و قال ابن كثير: الأفراد: تارة ينفرد به الراوي عن شيخه أو ينفرد به أهل قطر وهو ما شدا طريقه و لم يعرف روايه بكثرة الرواية (الباعث الحثيث، ص 58، السخاوي، فتح المغيبي، 30/3)

8- الغرائب، و هو الحديث الغريب.

9- ابن عدي، الكامل، 238/2.

10- ابن سعد، الطبقات، 332/6.

- أما رواية مغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم، ففيها شبهة تدليس حيث لم يصرح بالسماع من إبراهيم النخعي، وقد قال أحمد بن حنبل: «حديث مغيرة بن مقسم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد وغيره»<sup>(1)</sup>.

وصفه بالتدليس النسائي<sup>(2)</sup>. وقال أبو داود: «ثقة فقيه، إلا أنه كان يرسل»<sup>(3)</sup>.  
وأظن أن إطلاق أبي داود الإرسال على حديث مغيرة عن إبراهيم محمول على أنه أراد التدليس، لا الإرسال بمفهومه عند المتأخرين.

وذكره ابن حجر في (طبقات المدلسين)<sup>(4)</sup>.

- هذا وقد سلم هذا السند من تدليس هشيم بن بشير عن مغيرة فقد صرح بالإخبار عنه.

**الطريق الثاني:** رواية عبد الرزاق عن ابن التيمي عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عمر وابن مسعود -رضي الله عنهما-

- وهذه الرواية اسنادها منقطع؛ فعامر الشعبي أرسل عن عمر بن الخطاب و عبد الله ابن مسعود -رضي الله عنهما- حيث لم يصرح له سماع من واحد منهما حسب ما صرحت به نصوص أئمة النقد، وقد فصلت في ذلك أثناء دراستي للقول الأول.

**الطريق الثالث:** رواية عبد الرزاق عن معمر بن عمار عن نجيح بن مجاهد عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وإسناده منقطع؛ فمجاهد<sup>(5)</sup> بن جبر المكي، اختلف في سنة وفاته، فقيل سنة مئة<sup>(6)</sup>، وقيل: سنة احدى ومئة وهو ابن ثلاث وثمانين<sup>(7)</sup>، وقيل: سنة اثنتين ومئة<sup>(8)</sup>، وقيل: سنة ثلاث ومئة<sup>(9)</sup>، وقال ابن حبان: «مات بمكة سنة اثنتين أو ثلاث ومئة وهو ساجد، وكان مولده سنة

1- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 228/8.

2- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 46 برقم 107.

3- المزي، تهذيب الكمال، 228/8.

4- ابن حجر، المصدر السابق، ص 46 برقم 107.

5- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 467/5 و البخاري، التاريخ الكبير، 411/7 برقم، و المزي، تهذيب الكمال، 234/27 برقم

6- حكاة الهيثمي بن عدي (المزي، تهذيب الكمال، 234/27).

7- قاله يحيى بن بكير (المصدر نفسه).

8- حكاة ابن سعد (الطبقات، 467/7 و البخاري (التاريخ الكبير، 411/7) و ابن زبير (تاريخ مولد العلماء و وفاتهم، 242/1)، و ابن

الجوزي (المنتظم في تاريخ الملوك و الأمم، 95/7).

9- قاله سيف بن أبي سليمان (ابن سعد، الطبقات، 466/7، و عثمان بن الأسود ( البخاري، التاريخ الكبير، 411/7، و سعيد بن كثير بن

عفير (المزي، تهذيب الكمال، 234/27).

احدى و عشرين في خلافة عمر»<sup>(1)</sup>. و أياً كان من هذه التواريخ هو الصحيح فمجاهد بن جبر جبر كان صغير السن بين اثني عشرة سنة او أربع عشرة سنة، و قد توفي عبد الله بن مسعود سنة ثلاث و ثلاثين، و قد قال أبو زرعة: «مجاهد عن ابن مسعود مرسل»<sup>(2)</sup>.

**الطريق الرابع:** رواية اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن علي بن أبي طالب عن ابن مسعود رضي الله عنه. و إسناده منقطع أيضاً، فعامر بن شراحيل الشعبي لم يصح له سماع من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، مع أن المعاصرة ثابتة بينهما بلا شك، فقد ولد عامر سنة سبع عشرة، و قيل سنة عشرين، و قيل غير ذلك، و أياً كان تاريخ ولادته هو الصحيح يكون الشعبي قد أدرك من حياة علي -كرم الله وجهه- عدة سنوات كما أدرك خمسمائة من الصحابة، فهو من كبار التابعين، إلا أن سماعه منه قد نفاه عنه علماء الجرح و التعديل فقد قال الحاكم: «... و لم يسمع من عائشة ولا من ابن مسعود ولا من أسامة ابن زيد ولا من علي إنما رآه رؤية»<sup>(3)</sup>. أما الدارقطني فقال: «لم يسمع الشعبي من علي إلا حرفاً واحداً ما سمع غيره»<sup>(4)</sup>، و قد فسر ابن حجر هذا القول بقوله: «كأنه عني ما أخرجه البخاري في الرجم عنه عن علي حين رجم المرأة»<sup>(5)</sup> إلا أن ابن الجوزي قد أثبت له السماع بإطلاق في كتابه (المنتظم في تاريخ الملوك و الأمم)<sup>(6)</sup> و لكن لم يتابعه عليه غيره حسب تتبعي الأقوال أئمة النقد.

### تحقيق القول الثاني:

بعد هذه الدراسة الحديثة، يتضح أن القول الثاني الوارد عن ابن مسعود و عمر بن الخطاب في مسألة المرأة المخيرة أنهما إن اختارت نفسها فتقع طلقة رجعية و زوجها أحق بها، و إن اختارت زوجها فلا يقع بذلك طلاق، و رد بروايات أسانداها واهية.

- فالروايات التي مدارها إبراهيم التخييري منقطة؛ فإبراهيم لم يلق أحداً من الصحابة غير السيدة عائشة و أنس بن مالك -رضي الله عنهما- و لم يسمع منهما، و أيضاً وردت رواياته من طريق: - حماد بن ابى سليمان المتكلم في روايته عن إبراهيم من انه يخطئ.

1- ابن حبان، الثقات، 419/5.

2- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 319/8.

3- الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 11.

4- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 62/5.

5- المصدر نفسه.

6- في ترجمته عامر الشعبي، 92/7 برقم 573.

- و أيضا من طريق مغيرة بن مقسم الضبي المعروف بالتدليس فقد وصفه غير واحد من علماء الجرح و التعديل بذلك.
- أما رواية إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عنهما - رضي الله عنهما - فهي رواية منقطعة أيضا للَبُونِ الشاسع بين مولد الشعبي و وفاة عمر و عدم سماعه من ابن مسعود رضي الله عنه، حيث لم يثبت له أحد من أئمة النقد.
- أما رواية مجاهد عن ابن مسعود - منفردا من غير ذكر عمر - فهي أيضا رواية منقطعة فمجاهد بن جبر عن ابن مسعود مرسل كما حكاه أبو زرعة.
- و الطريق الأخير منقطع أيضا من رواية الشعبي عن علي عن ابن مسعود رضي الله عنه لعدم صحة سماع الشعبي من علي كرم الله وجهه.

#### رابعاً: الترجيح

بعد هذه الدراسة لأسانيد القولين التي وقفت عليها عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، استخلصت أن:  
1- القول الأول لعبد الله بن مسعود و الذي يرى فيه أن الرجل إذا خير امرأته بين البقاء معه أو تركه، فإن اختارت نفسها فيقع بذلك الاختيار طلقة بائنة، و إن اختارت زوجها فلا شيء عليه أو عليها بحيث لا يقع طلاق.

و رد من طريق واحد ضعيف واه و هذا:

- للإلتقاط الواقع بين الشعبي، و ابن مسعود رضي الله عنه، وقد أكدته نصوص أئمة الجرح و التعديل.  
- و لسوء حفظ حفص بن غياث الذي ساء حفظه بعد ما تولى القضاء، و قد ثبت عندي أن أبا بكر بن أبي شيبة قد سمع منه بعد توليه لقضاء الكوفة و هو من روى عنه هذه الرواية و لم أقف لها على متابع فهي رواية مرجوحة تحتاج إلى متابعة قوية.

2- القول الثاني لعبد الله بن مسعود مقرونا بعمر بن الخطاب رضي الله عنه والذي يريان فيه أن المرأة المخيرة إن اختارت زوجها فلا شيء، و ان اختارت نفسها فتقع طلقة رجعية.  
ورد بروايات أسانيد متكلم فيها، فالروايات التي مدارها الكلي ابراهيم التخعي، اسنادها منقطع، فابراهيم لم يلق أحدا من الصحابة غير أم المؤمنين السيدة عائشة وأنس بن مالك رضي الله عنه ولم يسمع منهما وعليه فلم يصح له سماع من ابن مسعود ولا من عمر بن الخطاب ناهيك على أنها وردت من طريق:

- حماد بن أبي سليمان المتكلم في روايته عن إبراهيم وقد عابوا عليه الخطأ.
  - ومغيرة بن مقسم الضبي وقد عابوا عليه التدليس، فقد وصفه غير واحد من أئمة النقد وروايته عن إبراهيم عنهما - رضي الله عنهما - لم يصرح فيها بالسماع مما لا ينفي شبهو التدليس.
  - أما الروايات التي مدارها عامر الشعبي فهي روايات منقطعة لإرساله عن ابن مسعود وعمر.
  - وأما رواية جاهد بن جبر عن ابن مسعود منفردا من غير ذكر عمر فهي أيضا رواية منقطعة، فمجاهد عن ابن مسعود مرسل كما حكاه أبو زرعة.
- فكل هذه الروايات مرجوحة للعلل السالفة الذكر.

### تحقيق القول:

و بناء عليه فالقولين الصادرين عن ابن مسعود رضي الله عنه في هذه المسألة مرجوحين فهما غير ثابتين عنه رضي الله عنه.

المطلب الرابع: أثر جابر بن عبد الله بن عمرو، الأنصاري

ثم السلمي، صحابي ابن صحاب، غزا تسع عشرة غزوة

(ت بعد 70هـ - وله 94 سنة بالمدينة)

متن الأثر: "في الرجل يخير امرأته فتختم الطلاق، قال: هي واحدة، وأكره أن يخيرها".

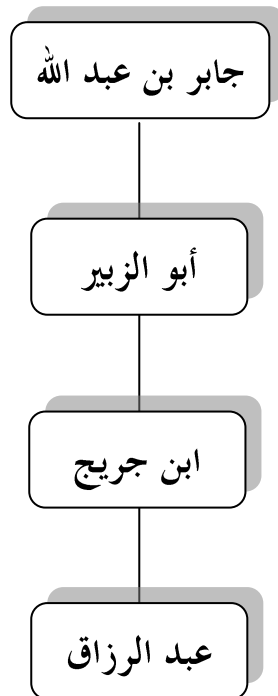
مدلول الأثر:

ورد عن الصحابي الجليل جابر بن عبد الله رضي الله عنه في مسألة تخيير المرأة فتختار أن تطلق بأنها تقع طلاقة واحدة و لم يبين ما نوع هذه الطلقة؛ هل تقع بئنة أم رجعية، و قد وردت هذه الرواية من طريق واحد و لم اقف لها على متابعات.

أولاً: التخيير

رواه عبد الرزاق <sup>(1)</sup> قال: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في الرجل يخير امرأته فتختار الطلاق، قال: هي واحدة، و أكره أن يخيرها.

ثانياً: شجرة الإسناد



1- مصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 12/9 برقم 10987.

### ثالثا: الدراسة

ورد أثر جابر بن عبد الله من طريق واحد حيث ورد من رواية عبد الرزاق -صاحب المصنف- عن ابن جريح عن أبي الزبير عنه رضي الله عنه.

و هي رواية جيدة الإسناد:

- فابن جريح قد انتفت عنه شبهة تدليسه حيث صرح بالإخبار بينه و بين أبي الزبير.  
- كما انتفت شبهة تدليس أبي الزبير و هو محمد بن مسلم المكي <sup>(1)</sup> فقد عاب عليه نقاد الحديث التدليس، و انتفت عنه هذه الشبهة لتصريحه بالسماع من جابر بن عبد الله.

و قد لخص القول فيه ابن عدي فقال: «و قد حدث عنه شعبة أحاديث أفراد كل حديث ينفرد به رجل عن شعبة، و روى مالك عن أبي الزبير أحاديث، و كفى بأبي الزبير صدقا أن يحدث عنه مالك، فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة، و لا أعلم أحدا من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا و قد كتب عنه و هو في نفسه ثقة إلا أن يروى عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف» <sup>(2)</sup>، و قد روى عنه من ابن جريح الثقة.

و قد أنصف القول فيه ابن القطان حيث قال: «و الرجل صدوق، إلا أنه يدللس و لا ينبغي أن يتوقف من حديثه في شيء ذكر فيه سماعه، أو كان من رواية الليث عنه، و إن كان معنعا، و لا ينبغي أن يلتفت إلى ما أكثر عليه من غير هذا، كقول شعبة: أنه رآه يصلي فيسيء الصلاة، فإن مذاهب الفقهاء مختلفة، فقد يرى الشافعي بعض صلاة الحنفي إساءة وهي عنده ليست بإساءة، و كذلك قوله: إنه رأى أبا الزبير يزن فيرجح في الميزان هو أمر لا يحققه عليه شعبة، إذ قد يعلم من هو من أمر الميزان الذي يزن به، ما يظنه غيره به مطففا و ليس هو كذلك» <sup>(3)</sup>.

1- المزي، تهذيب الكمال، 402/26 برقم 5602.

2- ابن عدي، الكامل، 33/3.

3- أبو الحسن بن القطان، بيان الوهم و الايهام، 322/4، 223.

رابعاً: تحقيق القول

إن أثر الصحابي الجليل، جابر بن عبد الله في مسألة الخيار والذي يرى أن المرأة المخيرة إن اختارت الطلاق يقع طلاقاً من غير أن يبين ما إذا كانت طلاقاً بائناً أم رجعية. ورد من طريق واحد رجاله ثقات و قد ثبت سماع كل راو عن شيخه الذي روى عنه و لذا فأنا أتوقف فيه.

المطلب الخامس: أثر زيد بن ثابت، أبو سعيد

مفتي المدينة و شيخ المقرنين

(ت 45 أو 48 و قيل بعد 50 هـ)

متن الأثر: وقفت على أن لزيد بن ثابت أربعة أقوال في هذه المسألة:

القول الأول: "إن اختارت نفسها فواحدة وهو أملك بها وإن اختارت زوجها فلا شيء".

القول الثاني: "إن اختارت نفسها فهي ثلاث، وإن اختارت زوجها فواحدة بائة"<sup>(1)</sup>.

القول الثالث: "إن اختارت نفسها فهي ثلاث، وإن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها".

القول الرابع: "إن اختارت نفسها فثلاث، وإن اختارت زوجها فواحدة".

مدلول الأثر:

أثر عن الصحابي الجليل زيد بن ثابت رضي الله عنه في مسألة المرأة المخيرة من قبل زوجها بين الطلاق والبقاء معه، أربعة أقوال متباينة:

فالقول الأول و يقضي فيه زيد بأن المرأة المخيرة إذا اختارت نفسها، فتقع طلقة واحدة رجعية فزوجها أحق بها و إن إختارت زوجها فلا يقع بذلك طلاق.

و القول الثاني و يقضي فيه بأن المرأة إذا اختارت الطلاق فيقع بذلك الاختيار ثلاث تطليقات حيث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، أما إذا اختارت البقاء مع زوجها فهي طلقة بائة و زوجها خاطب من الخطاب.

و القول الثالث يقضي فيه بأن المرأة إن اختارت نفسها بمعنى الطلاق فيقع هذا الإختيار موقع الثلاث طلقات حيث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، أما إن اختارت زوجها و البقاء معه فهي واحدة رجعية حيث أن زوجها أحق برجعته.

و أما القول الرابع: فيقضي فيه بأن المرأة المخيرة إن اختارت نفسها فهي ثلاث طلقات، وإن اختارت زوجها فتقع طلقة واحدة و لم يبين أن كانت طلقة رجعية أم بائة.

و للتأكد من أي هذه الأقوال ثابتة عنه رضي الله عنه أخرج وأدرس الروايات الواردة عنه في هذه المسألة.

1- أماكن توجده معلقا، فتح الباري، 368/9.

## أولاً: التخيير

أما القول الأول الوارد عنه عليه السلام:-

فرواه سفيان <sup>(1)</sup> عن أبي الزناد -عبد الله بن ذكوان- عن خارجة بن زيد و أبان بن عثمان، كلاهما عن زيد بن ثابت و لفظه (إن اختارت نفسها فواحدة و هو املك بها و إن اختارت زوجها فلا شيء).

أما القول الثاني عنه فرواه وكيع <sup>(2)</sup> عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان عن علي عنه و لفظه جزء من قصة طويلة (... أما إنه أرسل إلى زيد بن ثابت فسأله فقال: «إن اختارت نفسها فثلاث و إن اختارت زوجها فواحدة بائنة» و خالف أبو عباد <sup>(3)</sup> وكيع بن الجراح فرواه عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان عن علي بن أبي طالب عن زيد و لفظه (... ثم قال أما إنه قد أرسل إلى زيد ابن ثابت فسأل زيدا فخالفني و إياه فقال زيد عليه السلام: إن اختارت نفسها فثلاث و إن اختارت زوجها فواحدة و هو أحق بها) و تابع عبد الوهاب أبو عباد عن جرير ابن حازم عن زاذان عن علي عليه السلام -نحوه-

و بذلك يكون قد اختلف على جرير بن حازم فرواه وكيع عنه بأن المخيرة إن اختارت نفسها فثلاث و إن اختارت زوجها فتقع طلقة واحدة بائنة و زوجها خاطب من الخطاب أما رواية أبو عباد و عبد الوهاب عنه فتقضي بأن المخيرة إن اختارت نفسها فتقع ثلاث حيث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره و إن اختارت نفسها فطلقة واحدة رجعية بحيث أن زوجها أحق بها.

أما القول الثالث الوارد عنه فرواه إبراهيم <sup>(4)</sup> و الشعبي <sup>(5)</sup> و ابن أبي ليلى <sup>(6)</sup> ثلاثتهم عن زيد ثابت بألفاظ متقاربة و تفصيل ذلك ما يلي:

- 1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخير امرأته فتختاره إن تختار نفسها 91/4 برقم 18094.
- 2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخير امرأته فتختاره إن تختار نفسها 91/4 برقم 18091.
- 3- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التخيير، 345/7.
- 4- سعيد، السنن كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 384/3 برقم 1651.
- و عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 9/7 برقم 11975.
- 5- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 9/7 برقم 11977.
- و سعيد، السنن كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 385/3 برقم 1652 و 383 برقم 1648.
- و سعيد، السنن كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 385/3 برقم 1653.
- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 10/7 برقم 11979.
- 6- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخير امرأته فتختاره ... 91/4 برقم 18093.

أما رواية إبراهيم النخعي عنه فرواه هشيم عن مغيرة و الثوري عن حماد كلاهما أي مغيرة و حماد عن إبراهيم عن زيد أما لفظ مغيرة عن إبراهيم عنه (إن اختارت نفسها فتلاث، و إن اختارت نفسها<sup>(1)</sup> زوجها فواحدة) من غير أن يبين ما نوع الطلقة، هل هي رجعية أم بئنة؟ و لفظ حماد (عن إبراهيم عن زيد فهي جزء من رواية عن عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود ...) وقال زيد بن ثابت: إن اختارت نفسها، فهي ثلاث) و لم يبين الحكم فيما إذا اختارت زوجها. أما رواية عامر الشعبي عن زيد فرواها أبو عوانه عن بيان و ابن التيمي وهشيم عن اسماعيل بن أبي خالد كلاهما عن الشعبي عن زيد بألفاظ فيها زيادة و نقص، فكان لفظ بيان عنه (...) وقال زيد بن ثابت: إن اختارت نفسها فتلاث (...) و هنا أيضا جاء حكم ما إذا اختارت زوجها غامضا. و لفظ هشيم من اسماعيل بن أبي خالد (مثل ذلك) أي مثل رواية إبراهيم عن زيد ابن ثابت و التي كان لفظها كما يلي: (إن اختارت نفسها فتلاث، و إن اختارت نفسها زوجها فواحدة)، أما لفظ ابن التيمي عن اسماعيل عنه فكان (و قال زيد بن ثابت إن اختارت نفسها فهي ثلاث). أما رواية ابن أبي ليلى عن زيد فرواها حفص عن أشعث عن الحكم عنه و لفظه (إن اختارت نفسها فتلاث و إن اختارت زوجها فواحدة).

أما القول الرابع فرواه الحسن<sup>(2)</sup> البصري عن زيد بن ثابت و جاءت من طريق معمر عن سمع الحسن فجاء منقطعا بلفظ (إن خيَّرها فاخترت زوجها فهي واحدة، يرفعه الحسن إلى زيد بن ثابت، و كان الحسن يفتي به ويقول: هو أملك بها، و إن اختارت نفسها فهي ثلاث، يرفعه الحسن إلى زيد بن ثابت، و كان الحسن يفتي به حتى مات)<sup>(3)</sup>.

و قد وصل هذا الإنقطاع هشيم بن بشير فرواه عن منصور عن الحسن عنه و لفظه (إن اختارت نفسها فتلاث، و إن اختارت زوجها فواحدة و هو أحق بها).

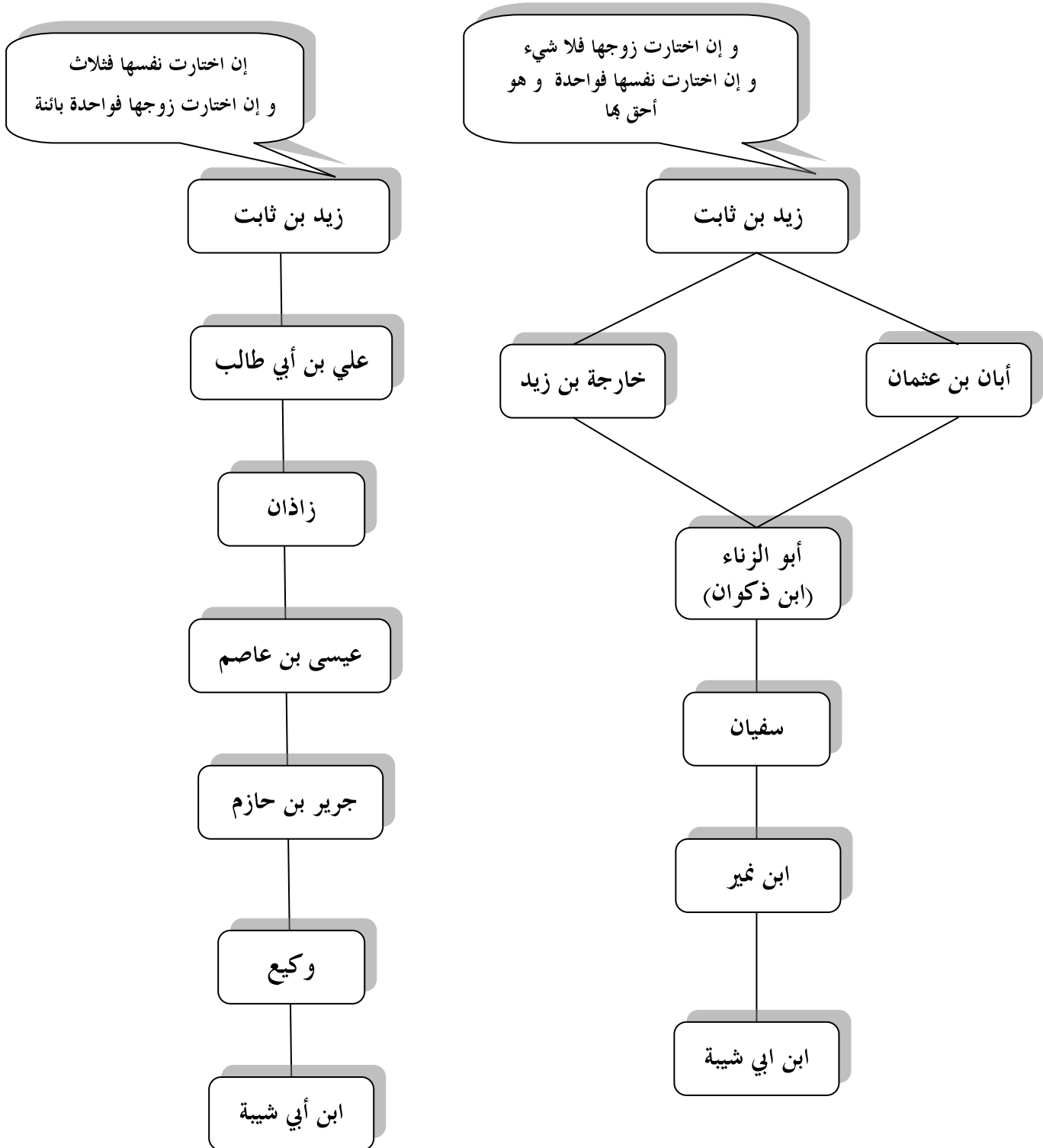
1- علَّقَ حبيب الرحمن الأعظمي على هذه الكلمة يقوله (هنا في الأصل كلمة " نفسها " مزيدة خطأ، وضع الناسخ فوقها طيبة اشارة إلى أنها ثابتة في أصله لكن إثباتها خطأ) أنظر سنن سعيد (384/3) لكن الذي رآه أن اثباتها هو الصحيح لأن المقصود أن نفسها تختاره أي نفس هامش الزوجة.

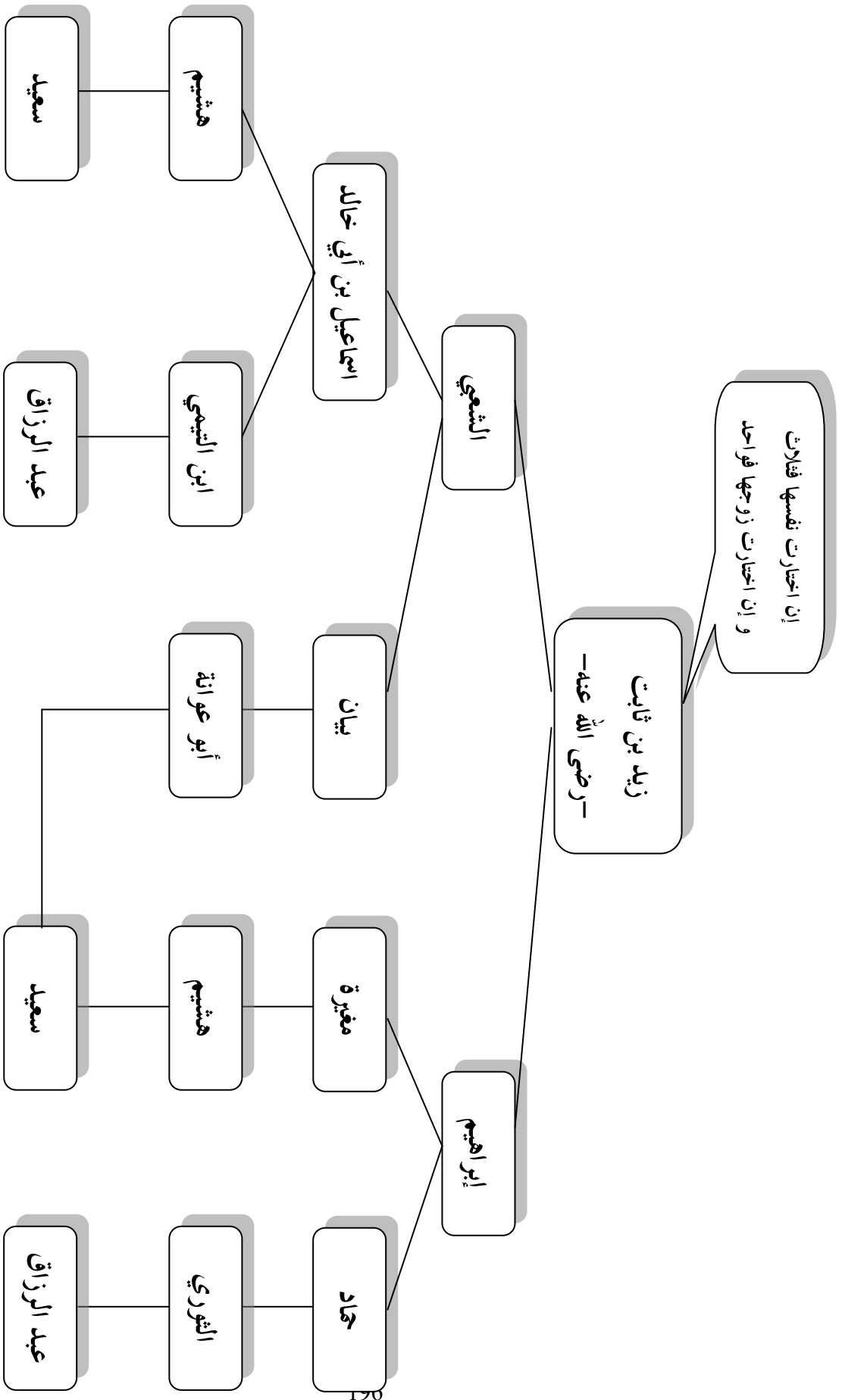
2- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 385/3 برقم 1653.

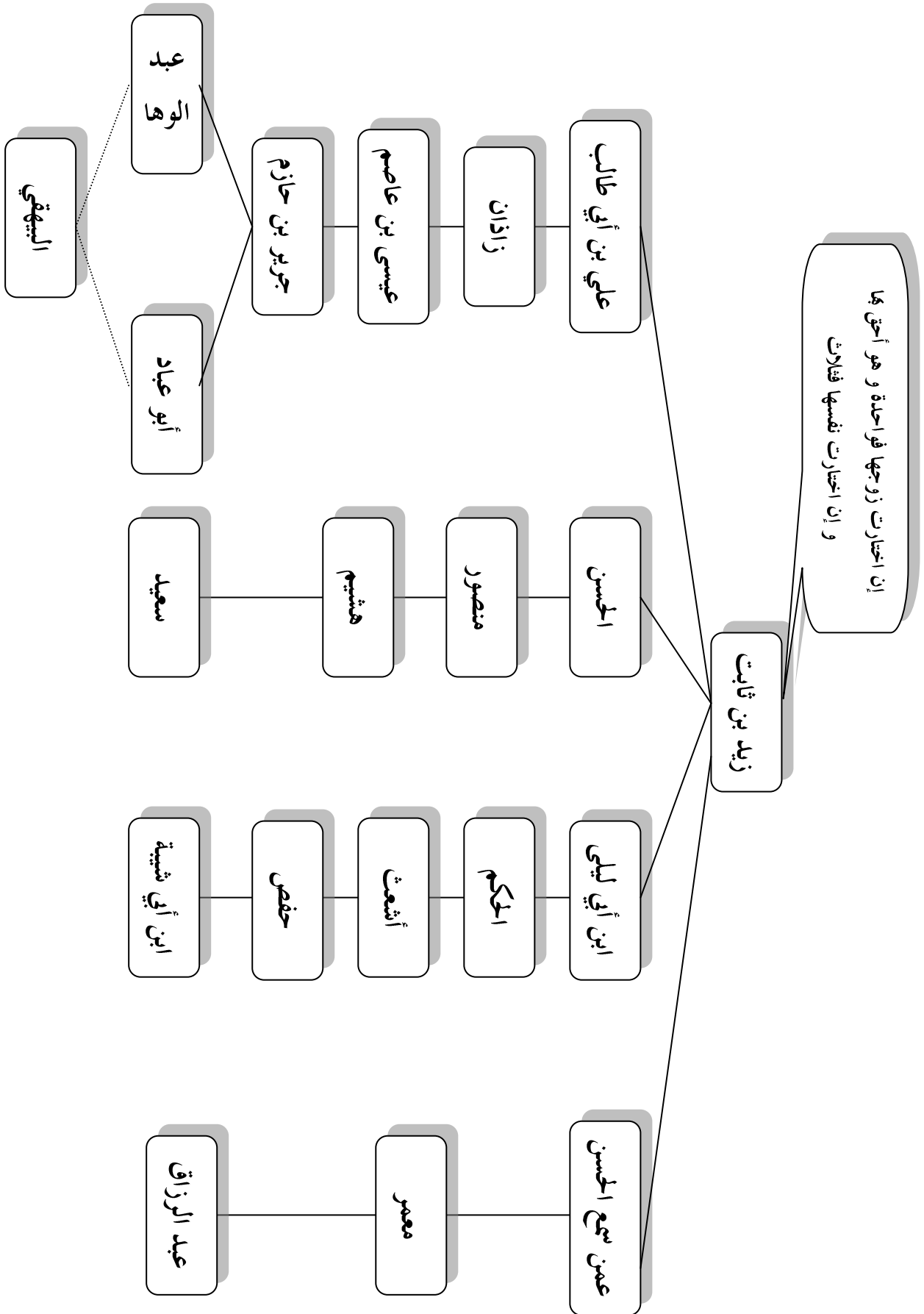
- و عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 10/7 برقم 11979.

3- هكذا ورد نصه عن عبد الرزاق في مصنفه و يبدو أن فيه بعض التكرار.

ثانيا: شجرة الإسناد







### ثالثاً: الدراسة

أ/ القول الأول: (إن اختارت زوجها فلا شيء، وإن اختارت نفسها فواحدة وهو أحق بها) جاء هذا القول من رواية ابن نمير عن سفيان عن أبي الزناد عن أبان بن عثمان و خارجه بن زيد عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

و هذا الإسناد جيد، و رجاله ثقات معروفون:

- و أبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المعروف بأبي الزناد ثقة فقيه (1).  
- و أما سفيان الذي يروي عنه ابن نمير و هو عبد الله بن نمير الثقة (2)، و يروي عن أبي الزناد هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أمير المؤمنين في الحديث (3) وصفه بذلك غير واحد من علماء النقد.

- و أما أبان فهو ابن عثمان بن عفان رضي الله عنه مدني ثقة مات سنة خمس و مئة (4).

- و خارجه هو ابن زيد بن ثابت رضي الله عنه ثقة فقيه، مات سنة مئة و قيل قبلها (5).

- و لم أقف لهذه الواية على متابعة في حدود تبعية.

ب/ القول الثاني: (إن اختارت نفسها فثلاث، و إن اختارت زوجها فواحدة بائنة)

- ورد هذا القول في مصنف أبو بكر بن أبي شيبة من رواية وكيع عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان عن علي بن أبي طالب عن زيد بن ثابت -رضي الله عنهما-.

- و هذا الإسناد جيد، لكنه قد اختلف فيه على جرير بن حازم، فرواه وكيع و هو ابن الجراح بهذا اللفظ وخالفه أبو عباد وعبد الوهاب فروياه عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان عن علي بن زيد بن ثابت -رضي الله عنهما- بلفظ (إن اختارت نفسها فثلاث، و إن اختارت زوجها فواحدة و زوجها أحق بها).

فجاء أن المرأة التي تختار زوجها بمثابة طلقة رجعية، أما في رواية وكيع فتقع طلقة بائنة.

1- ابن حجر، التقریب، ص 244 برقم 3302.

2- المصدر نفسه، ص 269 برقم 3668.

3- المصدر نفسه، ص 184 برقم 2445، و المزي، تذيب الكمال، 11/154 برقم 2407.

4- المصدر نفسه، ص 27 برقم 141.

5- المصدر نفسه، ص 126 برقم 1609.

## الفصل الثاني: الآثار الواردة في مسائل التخيير في الطلاق.

- و كيع هو ابن الجراح بن مليح، أبو سفيان الكوفي<sup>(1)</sup>، من الحفاظ المتقين الأثبات فهو ثقة حجة باتفاق الجمهور، فعن أحمد بن حنبل: «كان وكيع مطبوع الحفظ، كان وكيع حافظا، وكان وكيع أحفظ من عبد الرحمن بن مهدي كثيرا و كثيرا»<sup>(2)</sup>، و قال أيضا: «ما رأيت رجلا قط مثل وكيع في العلم و الحفظ و الإسناد و الأبواب مع خشوع و ورع»<sup>(3)</sup>، و قال ابن معين: «الثبت بالعراق و كيع»<sup>(4)</sup>، و قال أيضا: «ما رأيت أحدا أحفظ منه»<sup>(5)</sup>.

- و أبو عباد هو يحيى بن عباد<sup>(6)</sup> الضبعي، أبو عباد البصري، نزل بغداد قال علي بن الحسين بن حبان: «وجدت في كتاب أبي بخط يده: سألت أبا زكريا، فقلت له: فأبو عباد يحيى بن عباد البصري؟ قال: لم يكن بذاك، قد سمع و كان صدوقا، و قد أتيناها فأخرج كتابا فإذا هو لا يحسن يقرأه، فانصرفنا عنه»<sup>(7)</sup>.

و قال عنه أبو حاتم: «ليس به بأس»<sup>(8)</sup>.

و ضعفه الساجي فقال: «بصري نزل بغداد ضعيف، حدث عنه أهل بغداد ... و لم يُحَدِّث عنه أحد من أصحابنا بالبصرة، لابندار و لا ابن المثني»<sup>(9)</sup>.

و دافع عنه الخطيب فقال: «تَرَكُ أهل البصرة الرواية عنه لا يُوجب رَدَّ حديثه و حسبك برواية أحمد بن حنبل و أبي ثور عنه، و مع هذا فقد احتج بحديثه محمد بن اسماعيل البخاري، و مسلم بن الحجاج النيسابوري، و أحاديثه مستقيمة لا نعلمه روى منكرا»<sup>(10)</sup>.  
و هو صدوق عند ابن حجر<sup>(11)</sup>.

1- ترجمته موجودة في: ابن سعيد، الطبقات، 394/6، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 630/2 و البخاري، التاريخ الكبير، 179/8 برقم 2618، و تاريخه الصغير، 281/2، و ابن أبي حاتم، الجرح، 37/9 برقم 168. و ابن حبان، الثقات، 562/7، و المزي، تهذيب الكمال، 462/30 برقم 6695.

2- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 38/9.

3- المزي، تهذيب الكمال، 473/30، و الخطيب، تاريخ بغداد، 504/13.

4- المزي، المصدر نفسه، 474/30.

5- المصدر نفسه، 474/30.

6- المزي، تهذيب الكمال، 395/31 برقم 6854.

7- الخطيب، تاريخ بغداد، 145/14.

8- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 173/9 برقم 712.

9- الخطيب، تاريخ بغداد، 145/14.

10- المصدر نفسه، 145/14-146.

11- ابن حجر، التقريب، ص 522 برقم 7576.

- و قد تابعه في هذه الرواية عبد الوهاب و هو ابن عطاء <sup>(1)</sup> الخفاف، قال المروزي لأحمد بن حنبل: «عبد الوهاب ثقة؟ قال: تدري ما تقول، إنما الثقة يجي القطان» <sup>(2)</sup>. فكأنه لا يوثقه و قد وردت رواية اخرى عن أحمد قال: «ضعيف الحديث مضطرب» <sup>(3)</sup>.  
قال عنه البخاري: «ليس بالقوي عندهم، سمع من ابن أبي عروبة و هو محتمل» <sup>(4)</sup>. و قال النسائي: النسائي: «ليس بالقوي» <sup>(5)</sup>، و هو قول الساجي <sup>(6)</sup>، و البزار <sup>(7)</sup>، و قد وثقه الدارقطني <sup>(8)</sup>، و ذكره ابن حبان <sup>(9)</sup> و ابن شاهين <sup>(10)</sup> في «الثقات».

### تحقيق القول:

بعد عرضي لأقوال أرباب الصناعة الحديثية في وكيع بن الجراح و أبو عباد و عبد الوهاب الخفاف، يترجح عندي رواية وكيع الثقة الثبت عند جمهور المحدثين مع أنه لم يتابعه أحدي هذه الرواية، أما يحيى بن عباد، و عبد الوهاب فهما ليس في الحفظ و الثبوت مثل وكيع -و الله أعلم-  
ج/ القول الثالث: (إن اختارت زوجها فواحدة و هو أحق بها وإن اختارت نفسها فثلاث)  
جاء من رواية حفص عن أشعث عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن زيد بن ثابت.  
و هذا الإسناد فيه:

أ/ حفص و هو ابن غياث النخعي، أبو عمرو الكوفي <sup>(11)</sup>، مع توثيق من وثقه من علماء النقد كابن سعد <sup>(12)</sup>، وابن معين <sup>(13)</sup>، والعجلي <sup>(14)</sup>، فقد نعتوه بأن حفظه قد ساء بعد توليه القضاء، وانشغاله بأعبائه وهذا أدى إلى تركه لكتبه، وأصبح يحدث الناس من حفظه.

1- المزي، تهذيب الكمال، 509/18 برقم 3605.

2- علل أحمد برواية المروزي، ص ، و الخطيب، تاريخ بغداد، 23/11.

3- العقيلي، كتاب الضعفاء الكبير، 77/3 برقم 1043.

4- البخاري، ضعفاؤه الصغير، ص 77 برقم 233.

5- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 69 برقم 374.

6- الخطيب، تاريخ بغداد، 23/11.

7- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 452/6-453.

8- الخطيب، المصدر السابق 24/11.

9- ابن أبي حبان، الثقات، 133/7.

10- ابن شاهين، تاريخ الثقات، الترجمة 984.

11- المزي، تهذيب الكمال، 56/7 برقم 1915.

12- ابن سعد، الطبقات، 689/6.

13- ابن أبي حاتم، الجرح، 186/3 برقم 803.

14- العجلي، تاريخ الثقات، ص 125 برقم 310.

قال ابن معين: «جميع ما حدث به حفص بن غياث ببغداد و الكوفة إنما هو من حفظه لم يكن يخرج كتابا، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف من حفظه»<sup>(1)</sup>. وفي هذا أيضا قال يعقوب بن شيبة: «هو ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، و يتقي بعض حفظه»<sup>(2)</sup>، و قال أبو زرعة: «ساء حفظه حفظه بعد ان استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح و إلا فهو كذا»<sup>(3)</sup>.  
و خلاصة القول فيه: أنه من الأئمة الأثبات، إلا أنه تغير حفظه بعد ما تولى القضاء، فمن سمع منه قبل ذلك أصح ممن سمع منه بعد استقضائه.

و في هذا الإسناد يروي عنه أبو بكر بن أبي شيبة و أغلب الظن عندي أنه سمع منه بعد ما تولى القضاء لأمرين:

### الأول:

- ان أبو بكر بن أبي شيبة -صاحب المصنف- كوفي<sup>(4)</sup>، و كل ما حدث به حفص بالكوفة وبغداد، إنما هو من حفظه، و لم يخرج كتابا قال يحيى بن معين: «جميع ما حدث به حفص بن غياث ببغداد و الكوفة إنما هو من حفظه لم يكن يخرج كتابا»<sup>(5)</sup>.

### الثاني:

أ/ أن حفص بن غياث تولى القضاء سنة سبع و سبعين و مئة<sup>(6)</sup>، و سن أبي بكر آن ذاك ثماني عشرة سنة حيث ولد سنة تسع و خمسين و مئة<sup>(7)</sup>، و هو سن طلب الحديث. فروايته عنه تحتاج إلى متابعة قوية، لكن هنا لم يتابعه عليها أحد فاحتمال خطئه قائم.

1- الخطيب، تاريخ بغداد، 195/8.

2- المصدر نفسه، 198/8.

3- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 186/3 برقم 803.

4- المزي، تهذيب الكمال، 34/16 برقم 3526.

5- الخطيب، تاريخ بغداد، 195/8.

6- المصدر نفسه، 200/8.

7- المصدر نفسه، 66/10.

## الفصل الثاني: الآثار الواردة في مسائل التخيير في الطلاق.

ب/ أشعث و هو ابن سوار<sup>(1)</sup>، الكندي، الكوفي، مجمع على تضعيفه، حيث ضعفه غير واحد من أئمة النقد، كابن سعد<sup>(2)</sup>، و ابن معين<sup>(3)</sup>، و النسائي<sup>(4)</sup>، و الدارقطني<sup>(5)</sup>، و العجلي<sup>(6)</sup>، و ابن حجر<sup>(7)</sup>، و قال عنه أبو زرعة: «لين»<sup>(8)</sup>، و ابن حبان: «فاحش الخطأ كثير الوهم»<sup>(9)</sup>، و عثمان بن أبي شيبة: «صدوق و ليس بحجه»<sup>(10)</sup>.

ج/ ابن أبي ليلي و هو محمد بن عبد الرحمن<sup>(11)</sup> بن أبي ليلي الأنصاري، ضعفه غير واحد من العلماء بسبب سوء حفظه و كثرة خطئه منهم، يحيى بن سعيد<sup>(12)</sup> القطان، و شعبه<sup>(13)</sup> وأحمد<sup>(14)</sup>، و ابن معين<sup>(15)</sup>، و النسائي<sup>(16)</sup>، و الدارقطني<sup>(17)</sup>، و قال عنه أبو حاتم: «محل الصديق كان سيئ الحفظ، اشتغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، و إنما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه و لا يحتج به و ابن أبي ليلي و الحجاج بن أرطاة ما أقرهما»<sup>(18)</sup>. و قال الذهبي: «صدوق إمام، سيئ الحفظ و قد وثق»<sup>(19)</sup>، و قال ابن حجر: «صدوق سيء الحفظ جدا»<sup>(20)</sup>.

- 1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 249/6، و ابن معين، التاريخ برواية الدوري 40/2-41، و البخاري، التاريخ الكبير، 430/1 برقم 1385، و العجلي، معرفة الثقات، 233/1 برقم 109، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 271/2 برقم 978، و و ان منجوية، رجال صحيح مسلم، 78/1 برقم 117، و ابن حبان، الجرحين، 171/1، و ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 371/1.
- 2- ابن سعد، المصدر السابق، 249/6.
- 3- ابن عدي، المصدر السابق، 371/1، و ابن أبي حاتم بالجرح، 271/2.
- 4- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 20 برقم 58.
- 5- الدارقطني، الضعفاء و المتروكين، ص 66 برقم 115.
- 6- العجلي، تاريخ الثقات، ص 69 برقم 107.
- 7- ابن حجر، التقريب، ص 52 برقم 524.
- 8- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 271/2.
- 9- ابن حبان، الجرحين، 171/1.
- 10- ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 64 برقم 65.
- 11- المزي، تهذيب الكمال، 622/25 برقم 5406.
- 12- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 322/7 برقم 1739.
- 13- ابن عدي، الكاقل، 183/6، و البخاري، التاريخ الكبير، 162/1 برقم 480.
- 14- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 323/7 و ابن حبان الجرحين، 244/2-245.
- 15- ابن عدي، المصدر السابق، 183/6، و ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء، ص 169 برقم 580.
- 16- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 92 برقم 525.
- 17- الدارقطني، العلل، 102/1.
- 18- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 322/7.
- 19- الذهبي، ميزان الإعتدال، 613/3 برقم 7825.
- 20- ابن حجر، التقريب، ص 427 برقم 6081.

## الفصل الثاني: الآثار الواردة في مسائل التخيير في الطلاق.

- إضافة إلى سوء حفظه، فهو لم يدرك زيد بن ثابت رضي الله عنه فروايته عنه منقطعة، فمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يصح سماعه من أبيه عبد الرحمن الذي مات سنة ثلاث وثمانين <sup>(1)</sup>، فقد قال قال أبو حاتم: «ابن أبي ليلى لم يسمع من أبيه، مات أبوه و هو طفل» <sup>(2)</sup> فكيف له أن يسمع زيد بن ثابت الذي مات سنة ثمانين و أربعين و قيل سنة بعد الخمسين.

**الطريق الثاني:** عبد الرزاق عن معمر عن سمع الحسن عن زيد بن ثابت

و اسناده منقطع، حيث أن معمر بن راشد لم يسم من سمع الحسن ففي هذا الإسناد مبهم.

**الطريق الثالث:** رواية سعيد عن هشيم إنا منصور عن الحسن عن زيد بن ثابت

و إسناده منقطع فالحسن <sup>(3)</sup> البصري و هو ابن أبي الحسن لم يصح له سماع من أهل المدينة: وذلك وذلك أن الحسن البصري خرج منها زمن صفين <sup>(4)</sup>، التي كانت سنة سبع و ثلاثين <sup>(5)</sup> فقد جاء في

في (الطبقات) لابن سعد رواية عن أبي رجاء وهو يسأل الحسن عن عهده بالمدينة أجابه بقوله:

«ليالي صفين قال: فمتى احتلمت؟ قال: بعد صفين عاما» <sup>(6)</sup>، و هذا ما نستشفه من قول البزار

في (مسنده) في آخر ترجمة سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة و الذي أخرجه الزيلعي في (نصب

الراية) حيث قال البزار: «سمع الحسن البصري من جماعة من الصحابة و روى عن جماعة آخرين

لم يدركهم ... و أما قوله: خطبنا ابن عباس بالبصرة، فقد أنكر عليه؛ لأن ابن عباس كان بالبصرة أيام الجمل، و قدم الحسن أيام صفين، فلم يدركه بالبصرة» <sup>(7)</sup>.

و المعروف أن الحسن البصري ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبالتالي فقد كان صغيرا حين خروجه من المدينة، و زيد بن ثابت رضي الله عنه مدي وبالتالي لم يصح سماعه منه، و خاصة و أن الحسن البصري يكثر من الإرسال قال عنه ابن حجر: «كان مكثرا من الحديث، و يرسل كثيرا عن كل احد، وصفه بتدليس الإسناد النسائي و غيره» <sup>(8)</sup>.

1- المصدر نفسه، ص 291 برقم 3993.

2- ابن أبي حاتم، المراسيل، برقم 185.

3- ابن سعد، الطبقات، 156/7 و يحيى، التريخ برواية الدوري، 108/2، و المزني، تهذيب الكمال، 95/6 برقم 1216.

4- موقعه صفين: و هي الوقعة التي تم اتفاق عمرو معا معاوية على حرب علي -كرم الله وجهه- سنة سبع و ثلاثين جرت بينهم وقعات بصفين قيل: تسعون وقعة و مدة المقام بما مئة و عشرة أيام (ينظر ابن الوردي، التاريخ، 15/1) و (ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 276/3 و ما بعدها).

5- الطبري، التاريخ، 154/3، و ابن خياط، التاريخ، ص 115.

6- ابن سعد، الطبقات الكبرى، 157/7.

7- الزيلعي، نصب الراية، 139/1.

8- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 29 برقم 40.

### تحقيق القول الثالث:

إن الرأي الثالث الوارد عن زيد بن ثابت و هو أن المرأة المخيرة، إن اختارت زوجها فهي واحدة و هو أحق بها، و إن اختارت نفسها فثلاث، و رد من طريق ضعيف لضعف أشعث بن سوار حيث ضعفه غير واحد من علماء الجرح و التعديل، و أيضا فيه خفص بن غياث و قد حدث من حفظه الذي ساء بعد توليه القضاء و الراجح أن ابن أبي شيبه قد سمع عنه في هذه الفترة و بالتالي فهو يحتاج إلى متابعة قوية.

- و فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، ضعفه أئمة النقد بسبب سوء حفظه.  
- كما ورد بطريقتين منقطعيتين: من رواية معمر عن سمع الحسن و من رواية هشيم عن منصور عن الحسن حيث لم يصح له سماع من زيد بن ثابت رضي الله عنه، فهذا القول بمجموع طرقه غير ثابت عنه رضي الله عنه.

### القول الرابع: (إن اختارت نفسها فثلاث، و إن اختارت زوجها فواحدة)

فلم يبين ما نوع الطلقة هل هي رجعية أم بائة

الطريق الأول: رواية حماد و مغيرة عن إبراهيم عن زيد بن ثابت

و هذا الإسناد واه من وجوه:

الوجه الأول: الإنقطاع الحاصل بين إبراهيم النخعي و زيد بن ثابت رضي الله عنه فإبراهيم لم يثبت له لقاء بأحد من الصحابة الكرام، غير السيدة عائشة، و انس بن مالك و لم يسمع منهما<sup>(1)</sup>.

الوجه الثاني: التدليس فمغيرة بن مقسم الضبي لم يبين السماع بينه و بين إبراهيم و هو معروف بالتدليس حيث عدّه ابن حجر ضمن المرتبة الثالثة للمدلسين<sup>(2)</sup>. و عامة حديثه عن إبراهيم مدخول إنما أخذه عن حماد و غيره فيما حكاه أحمد ابن حنبل عنه<sup>(3)</sup>.

الوجه الثالث: سوء حفظ حماد بن أبي سليمان، فقد وصفه بذلك غير واحد من علماء الجرح و التعديل كشعبة<sup>(4)</sup>، و ابن أبي حاتم<sup>(5)</sup>، وقال أبو حاتم: «هو صدوق و لا يحتج بحديثه، هو مستقيم مستقيم في الفقه، و إذا جاء الآثار شوش»<sup>(6)</sup>.

1- ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 9.

2- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 46 برقم 107.

3- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 228/8.

4- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 147/3، و ابن عدي، الكامل، 237/2.

5- ابن أبي حاتم، المصدر السابق.

6- المصدر نفسه.

فروايته عن إبراهيم تحتاج إلى متابعة قوية، وقد تابعه هنا مغيرة و فيها شبهة تدليسه لأنه لم يصرح بالسماع.

**الطريق الثاني:** رواية بيان ابن بشر و اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عنه رضي الله عنه.

و هذه الرواية رجالها ثقات معروفون وقد سمع كل راو من شخه، اما رواية الشعبي عن زيد بن ثابت، فلم أقف على من أنكر عليه سماعه منه و وجدت المزي ذكر زيد من ضمن شيوخه الذين روى عنهم.

### تحقيق القول الثالث:

هذا القول ورد بطريق منقطع من رواية إبراهيم النخعي و فيه حماد و هي سيء الحفظ للآثار، و أيضا لم يسلم من تدليس مغيرة بن مقسم إلا أن هذا القول ورد من طريق صحيح حيث رواه غير واحد عن اسماعيل بن أبي خالد و بيان بن بشر كلاهما عن الشعبي عن زيد بن ثابت و لفظه (إن اختارت نفسها فثلاث و إن اختارت زوجها فواحدة) و لم تتضح ما نوع الطلقة هل هي رجعية أو بائنة.

### رابعاً: الترجيح

بعد هذه الدراسة الحديثية اتضح أن:

**أ/ القول الأول:** و الذي يرى فيه زيد بن ثابت أن المرأة المخيرة إن اختارت زوجها فلا شيء — وإن اختارت نفسها فتلقة رجعية حيث أن زوجها أحق بها.

— ورد من طريق جيد الإسناد، و رجاله ثقات، فقد ورد من رواية ابن نمير عن سفيان عن أبي الزناد عن أبان بن عثمان و خارجة بن زيد بن ثابت عنه رضي الله عنه.

**ب/ القول الثاني:** و الذي يرى فيه أن المرأة المخيرة إن اختارت زوجها فواحدة بائنة، و إن اختارت نفسها فثلاث.

— ورد من طريق جيد الإسناد، و رجاله ثقات معروفون إلا أنه اختلف فيه على جرير بن حازم على قولين فورد من رواية وكيع عنه أن زيد بن ثابت يرى أن التي اختارت نفسها يقع اختيارها هذا موقع ثلاث طلقات، و إن اختارت زوجها فهي بائنة، بينما رواه عنه أبو عباد و عبد الوهاب بانها إن اختارت زوجها فهي طلقة رجعية، و قد رجحت رواية وكيع عنه لأنه مجمع على توثيقه و حفظه و تثبته في الروايات، أما أبو عباد و عبد الوهاب فهما أقل منه منزلة عند أئمة النقد.

ج/ القول الثالث: و يرى فيه انها إن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها و إن اختارت نفسها فتلاث.

ورد بروايات متكلم فيها من قبل أرباب الصناعة الحديثية كسوء حفظ حفص بن غياث و ضعف اشعث بن سوار و الإنقطاع بين ابن أبي ليلى و زيد ناهيك عن ضعفه لسوء حفظه، كما ورد بطريق منقطعة من رواية معمر عن سمع الحسن فلم يسم الراوي الذي سمع من الحسن البصري. و من رواية الحسن البصري عن زيد بن ثابت و هو لم يصح له سماع من زيد بن ثابت على اعتبار أنه لم يصح له سماع من أهل المدينة لخروجه منها في يَفَاعَتِهِ.

د/ القول الرابع: و يرى فيه أن المرأة إن اختارت نفسها فتلاث، و إن اختارت زوجها فواحدة، و لا أدري أهي رجعية أم بائنة.

ورد من طريق إبراهيم و هي منقطعة و لكنها عضدت برواية غير واحد عن الشعبي عنه رضي الله عنه. و عليه يكون قد ثبت عن زيد بن ثابت قولين في المسألة: القول الأول بانها إن اختارت زوجها فلا شيء و إن اختارت نفسها فواحدة رجعية.

- و القول الثاني/ إن اختارت نفسها فهي ثلاث و إن اختارت زوجها فواحدة بائنة.
- أما القول الثالث: فهو مرجوح لوروده بطرق واهية منقطعة.
- و أما القول الرابع: فالفتوى فيه غير واضحة تماما. و الله أعلم.

المطلب السادس: أثر أبو الدرداء عويمر بن زيد

الأنصاري، صحابي جليل، أول

مشاهده أحد (مات في أواخر خلافة عثمان)

متن الأثر: " أن أبا الدرداء أتى وهو بالشام في رجل خير امرأته، فاختارت زوجها قال: ليس بشيء".

مدلول الأثر:

ورد عن الصحابي الجليل، أبو الدرداء رضي الله عنه في مسألة المرأة التي يخيرها زوجها وتختاره، أنه لا يقع طلاقاً، و لم يبين ما حكم إذا اختارت نفسها.

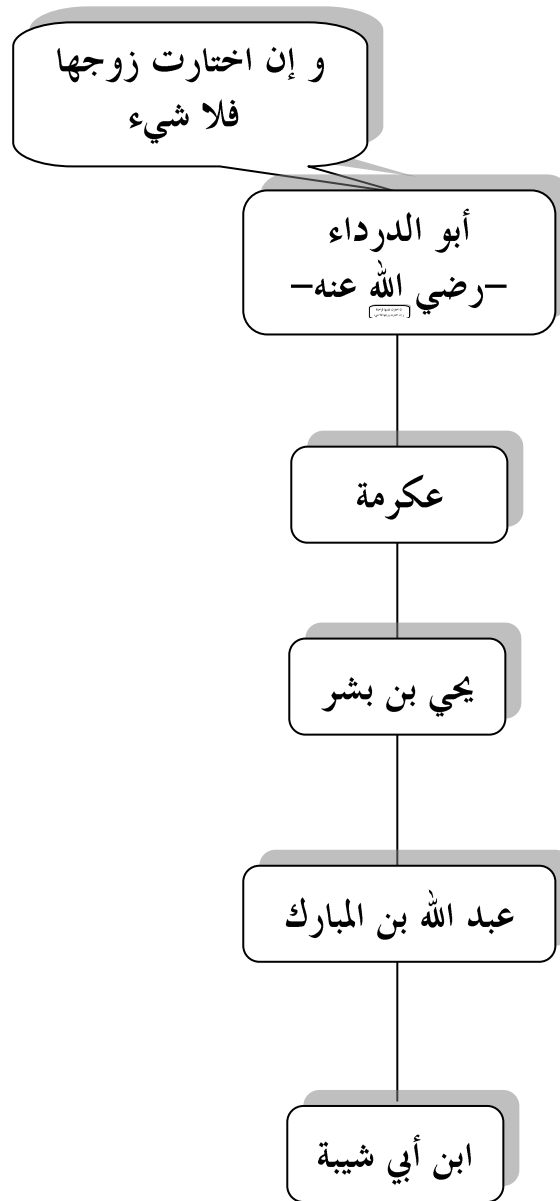
أولاً: التخريج

رواه عبد الله <sup>(1)</sup> بن المبارك عن يحيى بن بشر عن عكرمة يحدث أن أبا الدرداء «أتى و هو بالشام في رجل خير امرأته، فاختارت زوجها قال: ليس بشيء».

---

1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يخير امرأته فتختاره أن تختار نفسها، 91/4 برقم 18089.

ثانيا: شجرة الإسناد



### ثالثاً: الدراسة

ورد أثر الصحابي الجليل أبو الدرداء عويمر بن زيد رضي الله عنه في هذه المسألة من طريق واحد من رواية عبد الله بن المبارك عن يحيى بن بشر عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه.

- و يحيى بن بشر إما أن يكون:

- يحيى بن بشر <sup>(1)</sup> بن كثير الحريري الأسدي، أبو زكريا الكوفي وثقه <sup>(2)</sup> الدارقطني و ذكره ابن حبان في (الثقات) <sup>(3)</sup> و قال عنه ابن حجر "صدوق" <sup>(4)</sup>.

- أو يحيى بن بشر <sup>(5)</sup> البلخي، أبو زكريا الفلاس الزاهد، كان أحد العباد الصالحين ذكره ابن حبان <sup>(6)</sup> في الثقات و وثقه ابن حجر <sup>(7)</sup>.

و أما عكرمة <sup>(8)</sup> فهو أبو عبد الله القرشي الهاشمي، مولى ابن عباس، أصله من المغرب و قد توسعت في ترجمته <sup>(9)</sup> و خلاصة القول فيه ما قاله ابن حجر في (التقريب): «ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر و لا تثبت عنه بدعة، مات سنة أربع و مئة، و قيل بعد ذلك» <sup>(10)</sup>

و لم أقف لهذا القول على متابع.

1- المزي، تهذيب الكمال، 242/31 برقم 6794.

2- المصدر نفسه.

3- ابن حبان، الثقات، 259/9.

4- ابن حجر، التقريب، ص 518 برقم 7513.

5- المزي، تهذيب الكمال، 244/31 برقم 6795.

6- ابن حبان، المصدر السابق، 262/9.

7- ابن حجر، المصدر السابق، ص 518 برقم 7514.

8- المزي، تهذيب الكمال، 264/20 برقم 4009.

9- ص

10- ابن حجر، التقريب، ص 336 برقم 4673.

المطلب السابع: أثر عبد الله بن عباس

حبر الأمة و عالمها (ت 69 و قيل 70هـ)

متن الأثر: "أن أبا الدرداء أتى وهو بالشام في رجل خير امراته فاختارت نزوجها قال: ليس بشيء قال: وكان ابن عباس يفتى بذلك".

مدلول الأثر:

ورد عن الصحابي أبي الدرداء في مسألة التخيير هذا القول و قال عكرمة مولى ابن عباس، وكان ابن عباس يفتي به أي أن المرأة التي يخيرها زوجها و تختاره، لا يقع بذلك الإختيار طلاق.

أولاً: التخيير

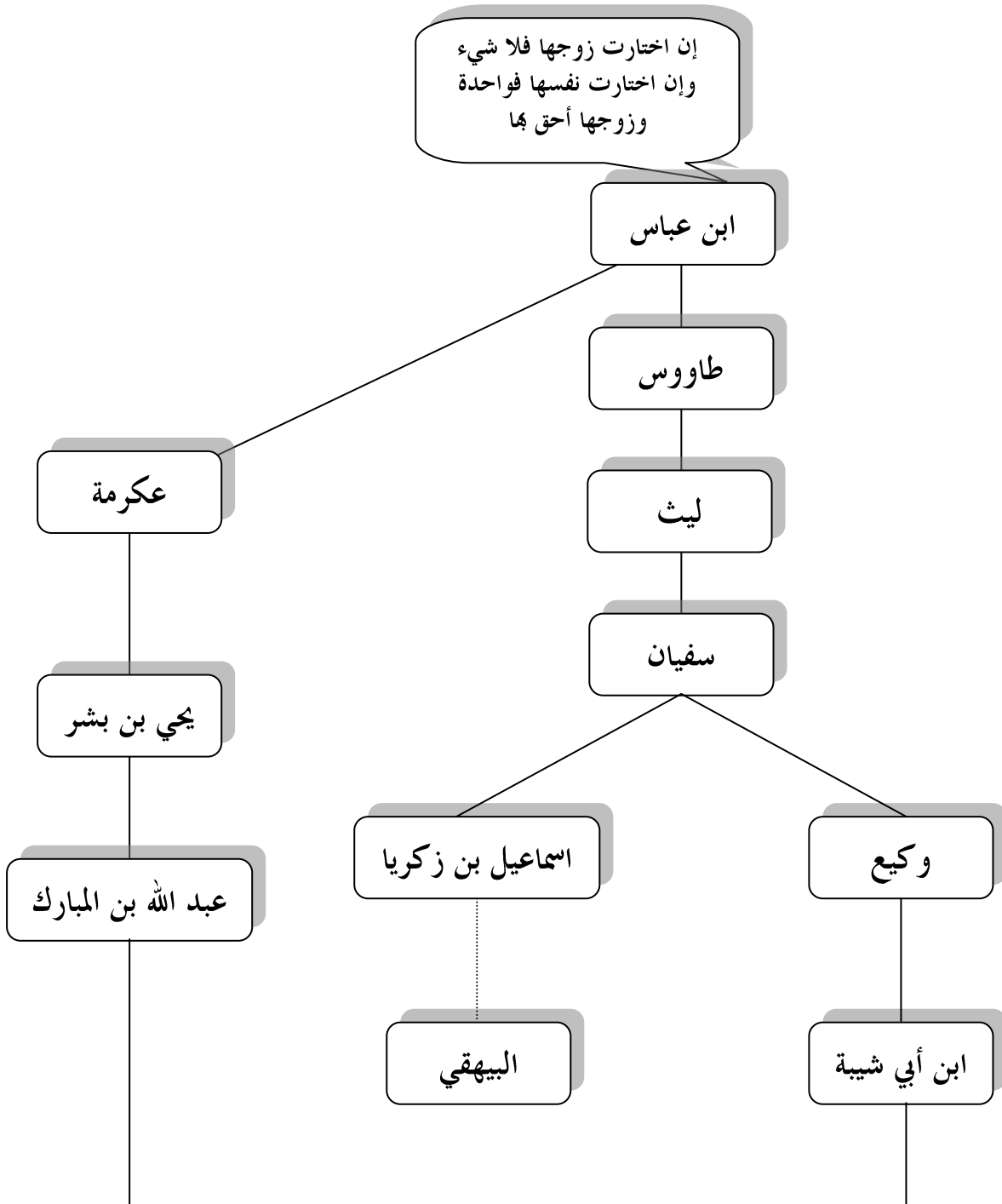
رواه عبد الله<sup>(1)</sup> بن المبارك عن يحيى بن بشر عن عكرمة يحدث عن أبي الدرداء و لفظه المثبت أعلاه.

كما رواه وكيع<sup>(2)</sup>، و اسماعيل<sup>(3)</sup> بن زكريا كلاهما عن سفيان عن ليث عن طاووس أنه كان يقول في التخيير مثل قول عمر و ابن مسعود، و قول عمر في التخيير: «أن اختارت زوجها فليس بشيء، و أن اختارت نفسها فواحدة وهو أحق بها» و هو قل ابن مسعود رضي الله عنه و في أحد أقواله.

1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يخير امراته فتختاره أن تختار نفسها، 91/4 برقم 18089.

2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يخير امراته فتختاره، 92/4 برقم 18098.

3- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التخيير، 345/7.



### ثالثاً: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية غير واحد عن سفيان عن ليث عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما وهذا الإسناد فيه:  
- ليث و هو ابن <sup>(1)</sup> أبي سالم القرشي، أبو بكر، ويقال: أبو بكر الكوفي، ضعفه غير واحد من علماء الجرح و التعديل، فعن أحمد بن حنبل، «ليث بن أبي سُلَيْمٍ مضطرب الحديث و لكن حدّث عنه الناس» <sup>(2)</sup> كما ضعفه، يحيى بن معين <sup>(3)</sup>، وابن سعد <sup>(4)</sup>، والنسائي <sup>(5)</sup>، والدارقطني <sup>(6)</sup>، وقال عنه أبو حاتم و أبو زرعة: «ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث» <sup>(7)</sup>.

و قال عنه ابن حبان: «كان من العباد و لكن اختلط في آخر عمره حتى لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم كل ذلك منه في اختلاطه، تركه يحيى القطان وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، و يحيى بن معين» <sup>(8)</sup>.

فهو اسناد ضعيف، لكن عضدته متابعة رواية عكرمة.

**الطريق الثاني:** رواية عبد الله بن المبارك عن يحيى بن بشر عن عكرمة مولى بن عباس عن ابن عباس و هي رواية جيدة الإسناد و رجالها ثقات معروفون فهي تعضد رواية طاووس بن كيسان عن ابن عباس.

### رابعاً: تحقيق القول

ورد أثر عبد الله بن عباس في مسألة المخيرة، و يرى أنها ان اختارت نفسها فهي واحدة وزوجها أحق بها، و إن اختارت زوجها فلا شيء من طريقين:  
- طريق ضعيف، لضعف ليث بن أبي سليم، المجمع على تضعيفه.  
- ومن طريق يحيى بن بشر عن عكرمة عن ابن عباس و هو طريق جيد.  
و عليه القوي يعضد الضعيف و يكون الأثر ثابت عن عبد الله بن عباس في هذه المسألة.

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 349/6، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 501/2، و البخاري، التاريخ الصغير، 57/2، و المزي، تهذيب الكمال، 279/24 برقم 5017.  
2- أحمد، العلل برواية ابنه، 2691/1.  
3- المزي، تهذيب الكمال، 283/24.  
4- ابن سعد، الطبقات، 349/6.  
5- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 90 برقم 511.  
6- الدارقطني، السنن، 331/1 و 269/3.  
7- ابن أبي حاتم، الجرح، 179/7 الترجمة 1014.  
8- ابن حبان، المجروحين، 231/2.

### المطلب الثامن: أثر مسروق بن الأجدع

أبو عائشة الكوفي، فقيه محضرم (ت63هـ)

متن الأثر: "عن مسروق قال: ما أبالي خيَّرت امرأتي واحدة أو مائة أو ألفا بعد أن تختارني ولقد أتيت عائشة فسألتها عن ذلك فقالت: قد خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه أفكان طلاقاً" (1).  
مدلول الأثر:

أثر عن مسروق بن الأجدع في مسألة المرأة المخيرة قولاً موقوفاً كما ورد عنه مرفوعاً. أما الموقوف فيقضي فيه بأن تخييره لإمرأته مرة واحدة أو مائة أو ألف مرة و في كل مرة هي تختاره أي ليست بطلاق ولقد سأل في ذلك السيدة عائشة فبينت له أن الرسول ﷺ خيرهن فاخترته فلم يعد ذلك الاختيار طلاقاً وبهذا يكون الموقوف عن مسروق موافقاً للرواية المرفوعة عنه عن السيدة عائشة.

و للتأكد من صحة ما ورد عنه اخرج و أدرس الطرق الواردة في ذلك.

#### أولاً: التخيير

الرواية الموقوفة عنه رواها علي بن مسهر (2) عن اسماعيل عن الشعبي عنه و لفظها ما سبق و هي جزء من الرواية المرفوعة.

و تابع علي بن مسهر سفيان (3) بن عيينة فرواه عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق بلفظ (ما أبالي أن أخير امرأتي مائة مرة كل ذلك تختارني) و لم يذكر فيها الرواية المرفوعة عن السيدة عائشة و خالفهما معمر (4) بن راشد و هشيم (5) بن بشير حيث روى معمر عن عاصم عن الشعبي عنه بنحو لفظ ابن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد.

أما هشيم بن بشير فرواه عن داود بن أبي هند عن الشعبي عنه أنه كان يقول: ذلك أيضاً أي مثل قول إبراهيم (أنه كان يقول: أمرك بيدك، و اختاري سواء إن اختارت نفسها فواحدة و هو أحق بها، و إن اختارت زوجها فلا شيء) و تابع هشيم الثوري (6) عن داود بن أبي هند عن الشعبي عنه عنه مختصراً و لفظه (التمليك و الخيار سواء).

1- أماكن تواجد هذا الأثر معلقاً: ابن حزم، المحلى بالآثار 301/9.

2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخير امرأته فتختاره أن تختار نفسها، 91/4 برقم 18088.

- و البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و بطلاق، باب ما جاء في التخيير، 345/7.

3- عبد الرزاق، المصنف كتاب الطلاق، باب الخيار، 11/7 برقم 11983.

4- عبد الرزاق، المصنف كتاب الطلاق، باب الخيار، 11/7 برقم 11982.

5- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته 383/3 برقم 1655.

6- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب التمليك و الخيار سواء، 8/7 برقم 11996.



### ثالثا: الدراسة

الرواية الموقوفة عن مسروق، فقد وردت من طريق عاصم و اسماعيل بن ابي خالد و داود بن أبي هند جميعا عن الشعبي عنه.  
و هي روايات جيدة الإسناد و كل راو قد سمع من شيخه.  
و قول مسروق بن الأجدع في هذه المسألة هو جزء من الرواية المرفوعة حيث أن رواية غير واحد عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق أنه سأل السيدة عائشة رضي الله عنها عن التخيير فقالت: «قد خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه أفكان طلاقا» وهي رواية صحيحة أخرجها البخاري<sup>(1)</sup> و مسلم<sup>(2)</sup> في صحيحيهما، كما أخرجها بقية المصنفين<sup>(3)</sup>.

### رابعا: تحقيق القول

إن فتوى مسروق بن الأجدع جاءت موافقة للسنة و للحديث المروي عنه عن السيدة عائشة -رضي الله عنها- في مسألة الخيار.  
و بذلك أقول بثبوت المرفوع عنه و كذا الموقوف لعدم تعارضهما.

1- البخاري الصحيح، كتاب الطلاق، باب خير أزواجه، 320/9 برقم 5262.

2- مسلم، الصحيح، كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون إلا بنية، 1103/2 برقم 28.

3- منهم البيهقي، معرفة السنن والآثار، كتاب الطلاق، باب التملك والتخيير، 480/5 برقم 4455.

المطلب التاسع: أثر إبراهيم النخعي، أبو عمران

الكوفي، فقيه أهل الكوفة

(ت 96هـ و له 49 و قيل 58 سنة)

متن الأثر: "أمرُك بيدك، واختارني، هما سواء، إن اختارت نفسها فواحدة وهو أحق بها، وإن اختارت نزوجها فلا شيء".

أما المرفوع: عن إبراهيم عن عائشة - رضي الله عنها - قالت "خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه فلم يكن طلاقاً".

مدلول الأثر:

ورد عن إبراهيم النخعي في مسألة الرجل يخير امرأته بين البقاء معه أو الطلاق قولاً موقوفاً يقضي فيه بأن المخيرة أو المملكة أمرها متساويتان في الحكم حيث أن المرأة إن اختارت نفسها فتقع طلاقة واحدة رجعية، وإن اختارت البقاء في عصمة الزوج فليس بطلاق، كما وردت عنه رواية مرفوعة و فيما أن الرسول ﷺ حسب السنة العملية التي نقلتها السيدة عائشة أن اختيار نساء الرسول ﷺ له ليس بطلاق و للتأكد من صحة ما ورد عنه أخرج و أدرس الروایتين.

أولاً: التخيير

أما الرواية الموقوفة عن إبراهيم النخعي فرواها هشيم<sup>(1)</sup> قال: أنا مغيرة عنه بلفظ (أنه كان يقول أمرُك بيدك، واختاري، هما سواء، إن اختارت نفسها فواحدة و هو أحق بها، وإن اختارت زوجها فلا شيء).

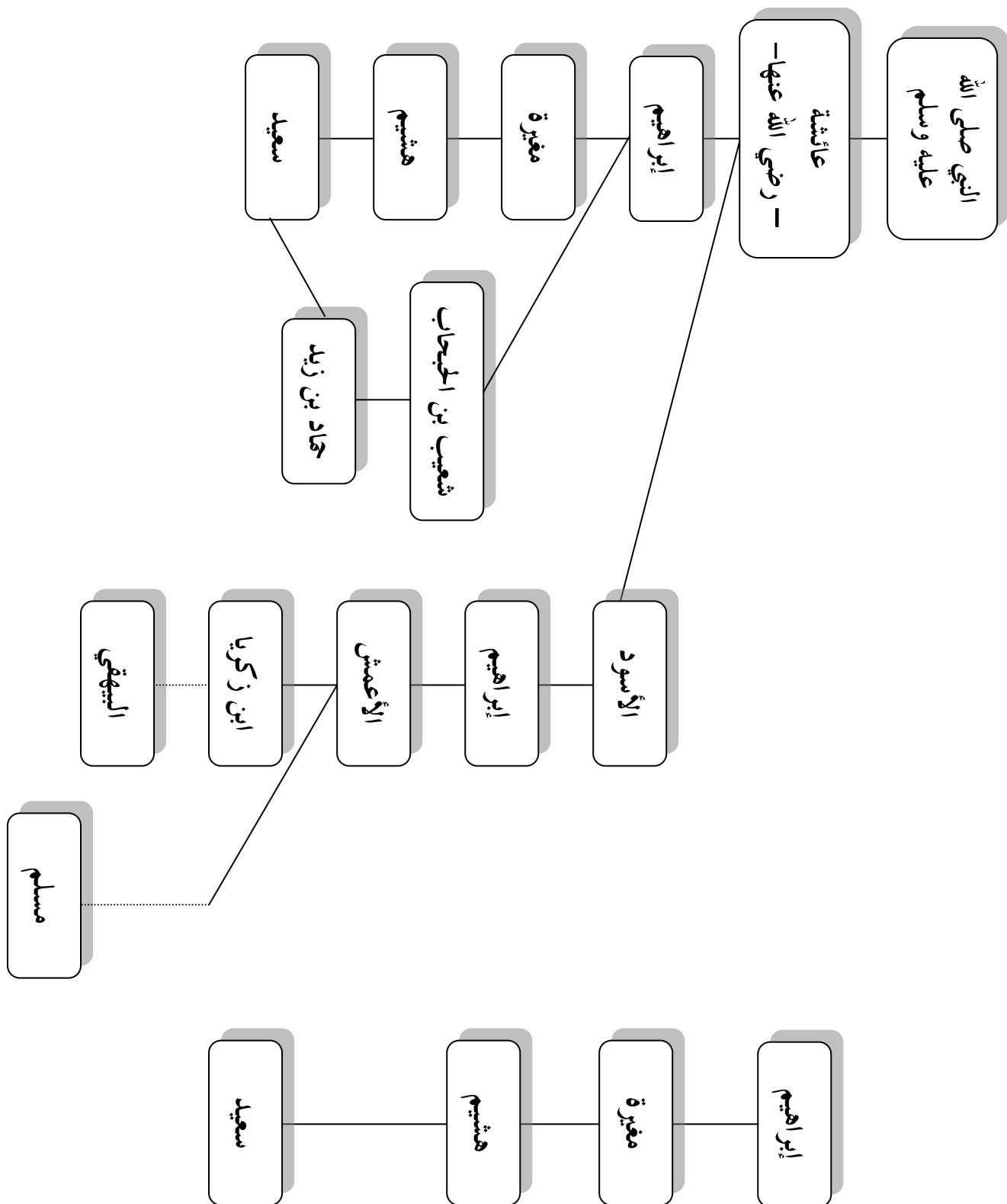
أما الرواية المرفوعة عن إبراهيم عن عائشة عن النبي ﷺ، فرواها شعيب<sup>(2)</sup> بن الحبحاب و مغيرة<sup>(3)</sup> عنه عن عائشة - رضي الله عنها - و كان لفظ شعيب (ذكر عند عائشة رضي الله عنها الخيار، فقالت: قد خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه، فلم يُعد ذلك طلاقاً) و بنحوه لفظ مغيرة و خالفهما الأعمش<sup>(4)</sup> فرواه عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة بمعناه.

1- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 385/3 رقم 1654.

2- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 383/3 رقم 1644.

3- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 383/3 رقم 1647.

4- مسلم، الصحيح، كتاب الطلاق، باب بيان تخيير امرأته لا يكون إلا بالنية، 2/ 1104 برقم 28، والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في التخيير 345/7.



### ثالثا: الدراسة:

- وردت الرواية الموقوفة عن إبراهيم النخعي في مسألة التخيير من طريق هشيم بن بشير قال: أنا مغيرة عن إبراهيم أنه كان يقول: «أمرك بيدك و اختاري، هما سواء، إن اختارت نفسها فواحدة وهو أحق بها، و إن اختارت زوجها فلا شيء».
- إن سلم هذا الإسناد من تدليس هشيم حيث بين الإخبار بينه وبين مغيرة، فإنه لم يسلم من تدليس مغيرة بن مقسم الضبي، حيث لم يبين الإخبار بينه وبين إبراهيم مما لا ينفي عنه شبهة التدليس و لم أقف لهذه الرواية على متابع.
- أما الرواية المرفوعة فقد وردت من طريق مغيرة عن إبراهيم و لم يبين فيها السماع لكن تابعه شعيب بن الحبحاب عن إبراهيم مما يجعل عنعنته عن إبراهيم لا تضر بالسند.
- أما رواية إبراهيم بن يزيد النخعي عن عائشة -رضي الله عنها- فقد روى عنها و لم يثبت له منها سماع<sup>(1)</sup> و لكن وصل هذا الإنقطاع بما رواه المسلم<sup>(2)</sup> من طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ام المؤمنين -رضي الله عنها- عن النبي ﷺ، و تابعه البيهقي<sup>(3)</sup> بنحوه.

### رابعا: تحقيق القول

بعد هذا فالرواية المرفوعة الواردة عن إبراهيم عن الأسود عن السيدة عائشة عن النبي ﷺ ثابتة وراجعة على الرواية الموقوفة التي لم تسلم من تدليس مغيرة عنه و لم أقف لها على متابعات.

1- المزي، تهذيب الكمال، 2/235 برقم 265.

2- مسلم، الصحيح، كتاب الطلاق، باب بيان تخيير امرأته لا يكون إلا بالنية، 2/1104 برقم 28

3- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في التخيير، 7/345.

المطلب العاشر: أثر عطاء بن أبي رباح

(ت 114هـ أو 115 أو 117هـ)

متن الأثر: عنه قال: "إذا خير الرجل امرأته فاختارت نزوجها فلا شيء، وإن اختارت نفسها فواحدة وهو أحق بها".

مدلول الأثر: يرى عطاء -غير منسوب- في مسألة المخيرة من قبل زوجها أنها إن اختارت زوجها فلا يقع شيء من الطلاق بذلك الاختيار، أما إن اختارت نفسها فهي طليقة واحدة رجعية حيث أن زوجها أحق بها .

أولاً: التخريج

رواه عبد الرزاق<sup>(1)</sup> عن ابن جريج عنه كما رواه هشيم<sup>(2)</sup> وعباد<sup>(3)</sup> بن العوام كلاهما عن عطاء جميعاً بألفاظ متقاربة غير أن رواية عباد بن العوام لم يذكر فيها لفظ (و هو أحق بها).

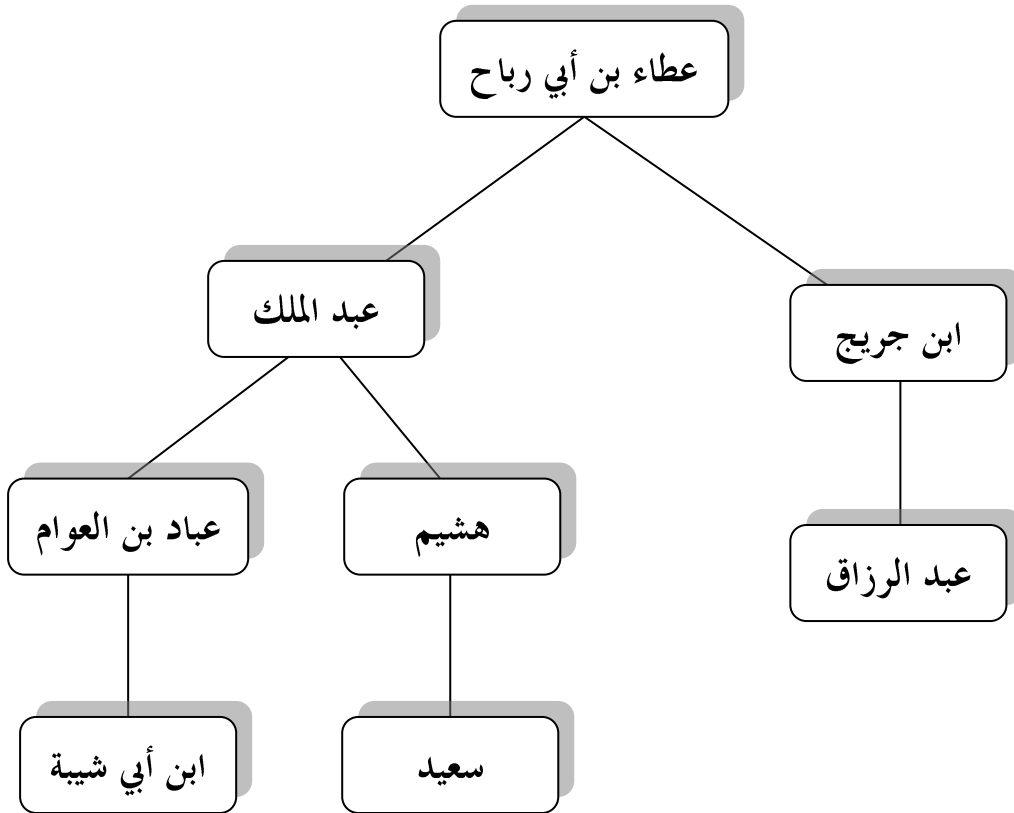
---

1- مصنفه، كتاب الطلاق، باب الخيار، 8/7 برقم 11972.

2- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 3/379 برقم 1627.

3- ابن أبي شيبة، كتاب الطلاق، باب في الرجل يخير امرأته فتختاره أن تختار نفسها، 4/91 برقم 18092.

ثانيا: شجرة الإسناد



### ثالثاً: الدراسة

- جاء هذا الأثر عن عطاء غير منسوب - وقد رواه ابن جريج عن عطاء، و ابن جريج، هو عبد الملك بن عبد العزيز<sup>(1)</sup> بن جريج المكي، روى عن عطاء بن أبي رباح وعطاء بن السائب، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني، غالباً احتمال قائم أن يكون عطاء أحد الثلاثة.
- و لعل الأقرب أن يكون عطاء بن أبي رباح هو المقصود هنا للاعتبارات التالية:
- اشتهاره بالفتوى و تقصيه لآثار السلف الصالح، حيث كان من مدرسة عبد الله بن عباس الذين يذهبون مذهبه، و يفتون بفتواة<sup>(2)</sup>، و الآخرا ن غير مشهورين.
- ملازمة ابن جريج لعطاء بن أبي رباح و كثرة الرواية عنه فقد لازمه ثمانى عشرة سنة<sup>(3)</sup>.
- أنه من المثبتين فيه، فعن أحمد بن حنبل، عمرو بن دينار، و ابن جريج أثبت الناس في عطاء<sup>(4)</sup>.
- و ابن جريج ثقة، إلا أنه مشهور بالتدليس، قال أحمد بن حنبل: «إذا قال ابن جريج: قال فلان وقال فلان، جاء بمناكير، و إذا قال: أخبرني و سمعت فحسبك به»<sup>(5)</sup>.
- و في هذه الرواية لم يصرح ابن جريج بالسماع من عطاء بل قال: (قال عطاء) و لكنه يحمل على الاتصال لأنه من المثبتين فيه، فعن يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج قال: «إذا قلت قال عطاء فأنا سمعته و إن لم أقل سمعت»<sup>(6)</sup>.
- أما الرواية الثانية فجاءت من طريق هشيم بن بشير و عباد بن العوام كلاهما عن عبد الملك عن عطاء.
- و عبد الملك هو عبد الملك<sup>(7)</sup> بن أبي سليمان، أبو محمد الكوفي يروي عن عطاء بن أبي رباح ويروي عنه هشيم بن بشير، وقد سلم هذا السند من تدليس هشيم حيث بين الإخبار بينه وبين عبد الملك.
- ورجال هذه الرواية ثقات و كل راو يروي عنه شيخه.

1- المزى، تهذيب الكمال، 338/18 برقم 3539.

2- ابن المديني، علل الحديث و معرفة الرجال، ص 47-48.

3- الخطيب، تاريخ بغداد، 402/10.

4- العلل و معرفة الرجال له برواية ابنه، 3272/2، و الخطيب، المصدر السابق.

5- الخطيب، تاريخ بغداد، 405-404/10.

6- الباجي، رجال صحيح البخاري.

7- المزى، تهذيب الكمال، 322/18 برقم 3532.

رابعاً: تحقيق القول

إن أثر عطاء بن أبي رباح في مسألة التخيير و الذي يرى أن الرجل إذا خيّر امرأته فاختارت زوجها فلا شيء، و إن اختارت نفسها فواحدة و هو أحق بها. وردت من طريقين صحيحين، فرواية ابن جريج عن عطاء و متابعة عبد الملك بن أبي سليمان له عنه تجعل الأثر ثابت عن عطاء في هذه المسألة.

المطلب الحادي عشر: أثر الحسن بن أبي الحسن، البصري

(ت 110هـ)

متن الأثر: "إن خيرها فاخترت مزوجها، فهي واحدة، وله الرجعة عليها"<sup>(1)</sup>.  
مدلول الأثر:

ورد عن الحسن البصري في مسألة التخيير قولاً واحداً ورد بطريق واحد و يرى فيه أن المرأة التي خيرها زوجها إن اختارته، فيقع اختيارها له موقع طلقة رجعية.

أولاً: التخيير

رواه عبد الرزاق<sup>(2)</sup> -صاحب المصنف- عن معمر عن سمع الحسن يقول: «إن خيرها فاخترت زوجها فهي واحدة، وله الرجعة عليها» وعن عبد الرزاق عن معمر<sup>(3)</sup> أخبرني من سمع الحسن يقول: «إنما خيرهن رسول الله ﷺ بين الدنيا والآخرة، ولم يخيرهن في الطلاق» وجاء هذا الأثر تعقيباً على قول السيدة عائشة «لقد خيرنا رسول الله ﷺ فاخترنا الله ورسوله فلم يعد ذلك طلاقاً»<sup>(4)</sup>.

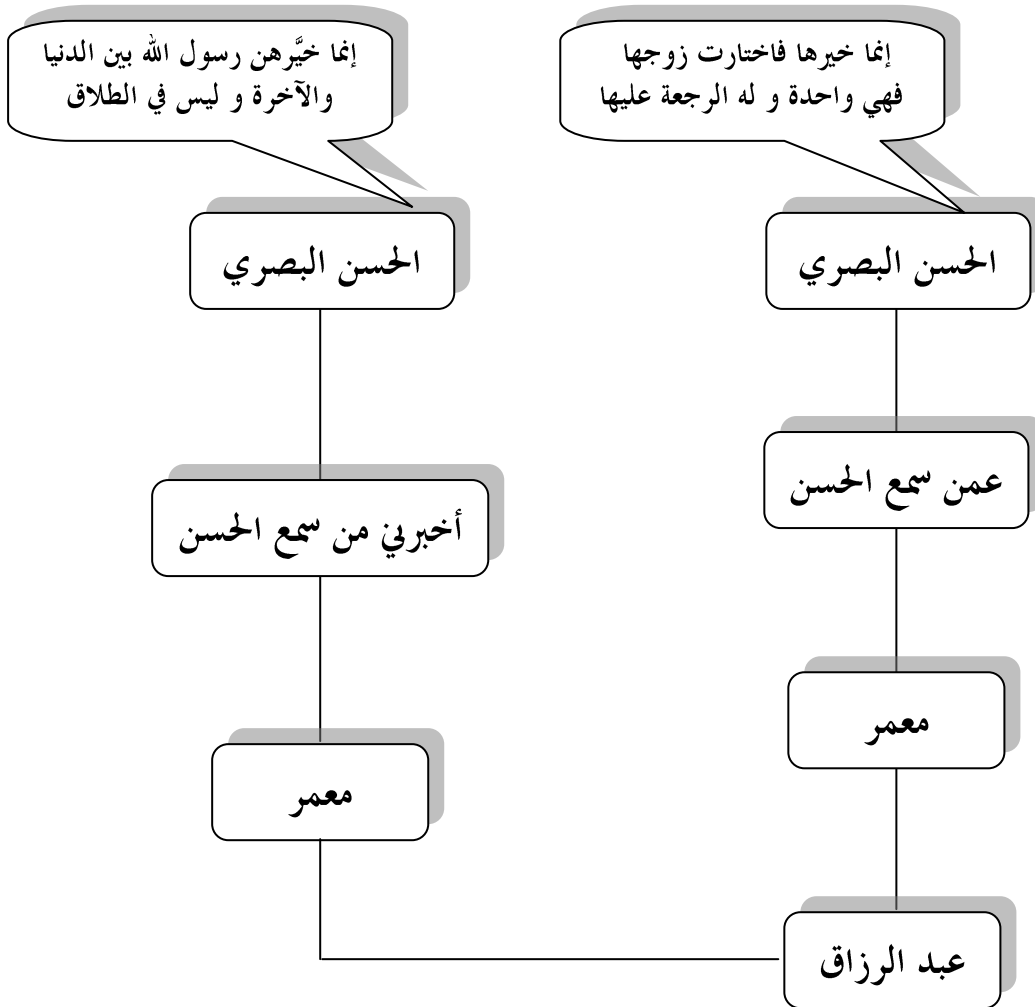
1- أماكن تواجد معلقاً: ابن حجر، فتح الباري، 322/9.

2- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 10/7 برقم 11979.

3- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 11/7 برقم 11984.

4- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 11/7 برقم 11984.

ثانيا: شجرة الإسناد



### ثالثا: الدراسة

ورد أثر الحسن البصري في هذه المسألة من طريق منقطع فعمر بن راشد لم يُسَمَّ من أخبره عن الحسن البصري، ففي هذه الرواية مبهم والإبهام يؤدي إلى إنقطاع السند.  
- و لم أف هذه الرواية على متابع.

### رابعا: تحقيق القول

بما أنه ورد من طريق واحد منقطع فأنا أتوقف في ثبوته على الحسن البصري من أنه يرى اختيار المرأة لزوجها يُعدُّ طلاق رجعية، و كذا قوله: «إنما خيرهن رسول الله ﷺ بين الدنيا والآخرة، ولم يخيرهن في الطلاق» فقد ورد بطريق منقطع أيضا.

### المطلب الثاني عشر: أثر مكحول، أبو عبد الله الشامي،

فقيه مشهور (ت بضع عشرة و مئة)

متن الأثر:

سمعت مكحول يقول: "خير النبي ﷺ نساءه، فلم يكن ذلك طلاقاً، قال: فكان مكحول يقول: إذا خيّر الرجل امرأته فاختارته، فليس بشيء، وإن اختارت نفسها فهي واحدة، وهو أحق بها".  
مدلول الأثر: ورد قول مكحول الشامي موقوفاً و مرفوعاً أما:

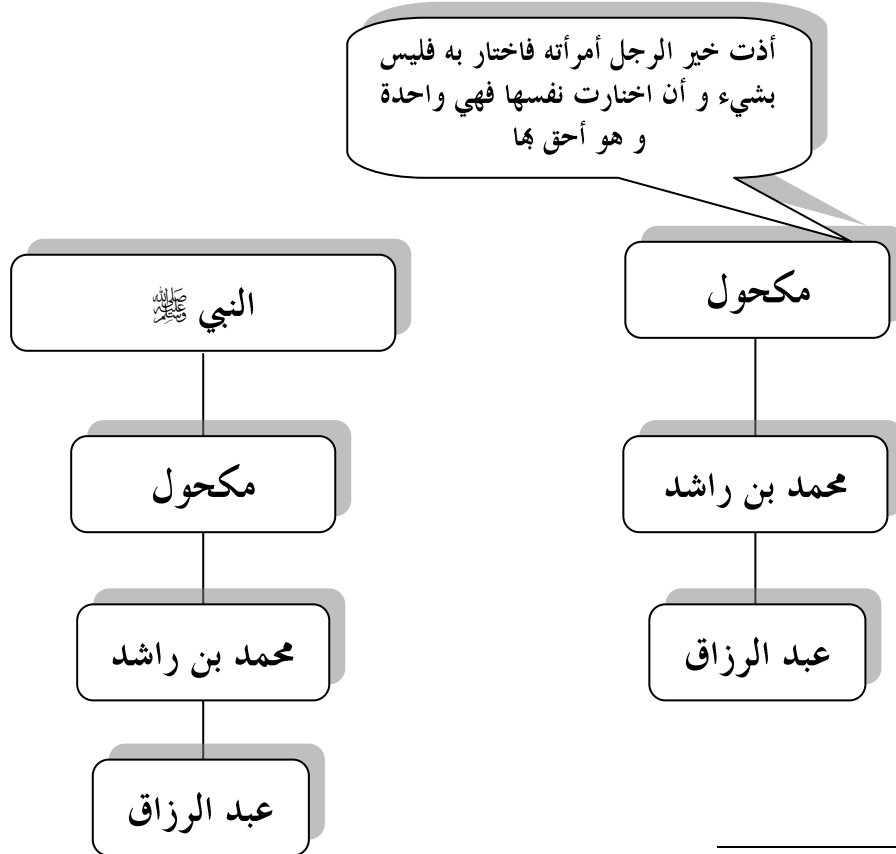
- الموقوف: يرى أن الرجل إذا خير امرأته فاختارته فليس بطلاق، و إن اختارت نفسها فهي طلقة واحدة رجعية.

- و المرفوع: أن النبي ﷺ خير نساءه فلم يكن طلاقاً.

أولاً: التخريج

رواه عبد الرزاق (1) عن محمد بن راشد قال: سمعت مكحول و لفظه المثبت أعلاه.

ثانياً: شجرة الإسناد



1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار، 12/7 برقم 11989.

### ثالثا: الدراسة

- الموقوف عنه: ورد من طريق واحد من رواية محمد بن راشد المكحولي الخزاعي الدمشقي، قال عنه ابن حجر: «صدوق يهم ورمي بالقدر مات بعد الستين»<sup>(1)</sup>.
- وأما المرفوع فهو منقطع فمكحول الشامي روى عن النبي ﷺ مرسلا.

### رابعا: تحقيق القول

ثبوت الرواية المرفوعة عن مكحول الشامي لأنها مرسلة.  
و أما الرواية الموقوفة فقد وردت من طريق واحد ولم أقف له على متابعات في المصادر التي وقعت عليها عيني و لذا فأنا أتوقف فيه.

---

1- ابن حجر، التقريب، 413 برقم 5874.

الخلاصة:

اختلف فقهاء الصحابة والتابعين في مسألة تخيير الزوج لزوجته بين اختيار نفسها، وأن اختاره إلى أقوال:

القول الأول:

إن اختارت نفسها فواحدة بئنة، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية.، وهو قول علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد ثبت ذلك عنه  
القول الثاني:

إن اختارت زوجها فلا شيء، وإن اختارت نفسها فواحدة رجعية، وهو قول عمر بن الخطاب عليه السلام، وقد صح ذلك عنه، وأحد قولي علي بن أبي طالب ولم يصح عنه، وابن مسعود على أحد قولييه ولم يصح عنه، وزيد بن ثابت على أحد أقواله وقد ثبت عنه، وابن عباس، أما من التابعين فكان قول عطاء بن أبي رباح ومكحول وقد ثبت عنهم، والحسن البصري ورد قوله من طريق واحد، وإبراهيم النخعي ورد من طريق لم يسلم من التديليس ولم أقف له على متابعات.

القول الثالث:

إن اختارت زوجها فلا شيء، وإن اختارت نفسها فواحدة بئنة.

القول الرابع:

تقع طلقة واحدة، من غير توضيح أكانت بئنة أم رجعية، وهو قول جابر بن عبد الله عليه السلام، وقد ورد من طريق واحد رجاله ثقات.

القول الخامس:

إن اختارت زوجها فلا شيء، ولم يبين حكم اختيارها لنفسها، وهو قول أبي الدرداء عليه السلام، وقد ورد من طريق واحد ولا متابع له، وقوا ابن عباس عليه السلام، وقد ثبت ذلك عنه، ومسروق بن الأجدع.

القول السادس:

إن اختارت نفسها فهي ثلاث، وإن اختارت زوجها فواحدة بائة، وهو قول زيد بن ثابت رضي الله عنه.

القول السابع:

إن اختارت نفسها فثلاث، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية، وهو قول زيد بن ثابت رضي الله عنه، ولم يثبت عنه.

المبحث الثاني: مسألة الرجل يخيّر امرأته ثلاثاً فتختار مرة واحدة.

تمهيد:

إذا فوض الرجل أمر طلاق امرأته إليها وخيرها ثلاث مرات فإن قال لها: (اختاري، اختاري، اختاري) فاختارت مرة واحدة فهل يكون اختيارها لنفسها مرة واحدة، طلقة واحدة أم ثلاث طلقات؟ هذا ما حوته هذه المسألة، والتي اشتملت على ثلثة من الفتاوى فما مدى صحتها؟ وقد اشتمل على المبحث على هذه المطالب :

المطلب الأول: أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

المطلب الثاني: أثر عامر الشعبي.

المطلب الثالث: أثر إبراهيم بن يزيد النخعي، أبو عمران الكوفي.

المطلب الرابع: أثر عطاء بن أبي رباح.

المطلب الخامس: أثر محمد بن مسلم الزهري.

المطلب الأول: أثر عبد الله بن مسعود، أبو عبد الرحمن  
من السابقين الأولين، (ت 32هـ بالمدينة)

متن الأثر: "إذا خيرها ثلاثاً، فاختارت نفسها مرة فهي ثلاث".

مدلول الأثر:

ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في هذه المسألة أن المرأة التي خيرها زوجها ثلاث مرات و في كل مرة تسكت حتى الثالثة فقال آن ذاك قد اخترت نفسي قال: هي ثلاث، فكل مرة كان يخيئها هي بمثابة طلقة.

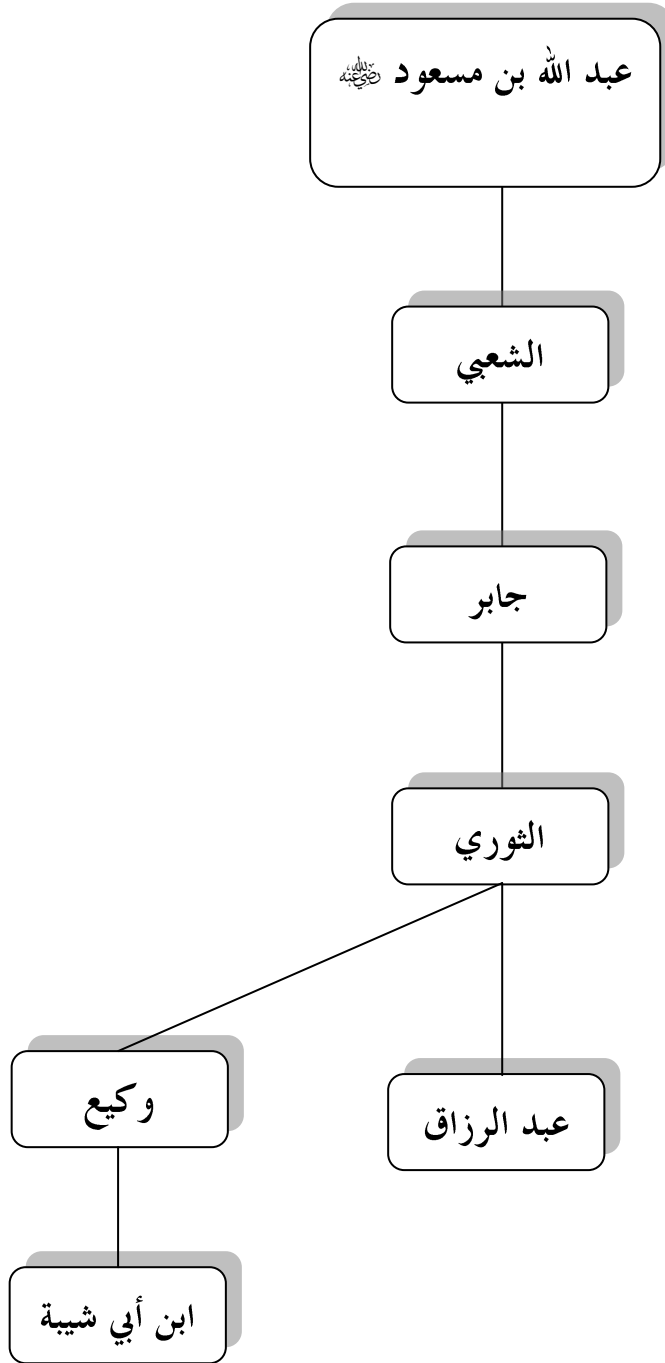
أولاً: التخريج

رواه الثوري <sup>(1)</sup> عن جابر عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه باللفظ المثبت أعلاه، و مفصلاً و لفظه "و سئل عن رجل قال لإمرأته: إختاري: فسكتت، ثم قال: اختاري ! فسكتت، ثم قال لها الثالثة: اختاري ! فقالت: قد اخترت نفسي، قال: هي ثلاث".

---

1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخيئ امرأته ثلاثاً فتختار مرة، 94/4 برقم 18120، وعبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب يخيئها ثلاثاً، 12/7 برقم 11989.

ثانيا: شجرة الإسناد



### ثالثاً: الدراسة

هذا الإسناد فيه:

- جابر وهو <sup>(1)</sup> جابر بن يزيد الجعفي، أبو عبد الله، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد روى عن: طاووس، والشعبي، و عطاء بن أبي رباح و آخرين. وروى عنه: الثوري، و شعبة، و شريك و جماعة. قال عنه الشعبي: "يا جابر لا تموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ، قال اسماعيل: فما مضت الأيام و الليالي حتى اتمم بالكذب" <sup>(2)</sup> و فيه دلالة على أن الشعبي لا يرضاه وقال عنه ابن سعد: "وكان يدلّس، وكان ضعيف في رأيه و روايته" <sup>(3)</sup>. وهو (متروك الحديث) عند النسائي <sup>(4)</sup>، ويحيى بن مهدي <sup>(5)</sup>، ويحيى بن سعيد <sup>(6)</sup>، وهو (كذاب) عند يحيى بن معين <sup>(7)</sup>، و قال في موضع آخر: "لا يكتب حديثه و لا كرامة" <sup>(8)</sup>. وأما رواية سفيان الثوري الثقة عن جابر الجعفي الضعيف، المتروك، فلأن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، وفي هذا قال ابن حبان: "فإن احتج محتج بأن شعبة و الثوري، روى عنه فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار و يطلبونها من المدن و الأمصار" <sup>(9)</sup>.

- وفي هذه المسألة أيضا روي ابن عبد البر بسنده إلى النيسائي أنه قال: "أمناء الله عز وجل على علم رسول الله ﷺ شعبة بن الحجاج و مالك بن أنس، و يحيى بن سعيد القطان، قال: و الثوري

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 345/3، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 76/2، و البخاري، التاريخ الكبير، 210/2 برقم 2223، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 497/2 برقم 2043، و ابن عدي، الكامل، 113/2 برقم 1، و الدارقطني، الضعفاء، ص 72 برقم 142، و ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء و الكذابين، ص 65 برقم 88.

2- البخاري، التاريخ الكبير، 211/2.

3- ابن سعد، الطبقات، 345/6.

4- المزي، تهذيب الكمال، 469/4 برقم 879، و النسائي الضعفاء و المتروكين، ص 28 برقم 98.

5- البخاري، الضعفاء الصغير، ص 25 برقم 49.

6- المصدر نفسه.

7- ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 76/2.

8- المزي، المصدر السابق، 468/4.

9- ابن حبان، المجرومين، 209/1.

إمام، إلا أنه يروي عن الضعفاء<sup>(1)</sup>. وقد توفي جابر سنة سبع و عشرين ومئة<sup>(2)</sup>، و قيل: سنة ثمان  
ثمان و عشرين و مئة<sup>(3)</sup>.

#### رابعاً: تحقيق القول

إن القول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في هذه مسألة ورد من طريق ضعيف لتكلم علماء النقد في  
جابر بن يزيد الجعفي، و لم أقف لهذا الأثر على متابع في حدود تتبعي.

---

1- ابن عبد البر، التمهيد، 1/62-63.

2- خليفة بن خياط، التاريخ، ص 247.

3- حكاة أبو موسى محمد بن المثنى (المزي، تهذيب الكمال، 4/470).

### المطلب الثاني: أثر عامر بن شراحيل الشعبي،

أبو عمرو الكوفي (مات بعد المئة و له ثمانين سنة)

متن الأثر: " في رجل خير امراته ثلاث مرات فاختارت نفسها مرة واحدة قال: بانت منه بثلاث".  
مدلول الأثر:

ورد عن عامر الشعبي في هذه المسألة أن المخيرة في أمرها، إن خيرها زوجها ثلاث مرات فاختارت نفسها مرة فقد بانت منه بثلاث.

### أولاً: التخريج

رواه أبو الأحوص<sup>(1)</sup> وهشيم<sup>(2)</sup> عن مغيرة عن الشعبي ولفظه المثبت أعلاه، كما رواه الثوري<sup>(3)</sup> وخالد بن عبد الله<sup>(4)</sup> عن بيان عنه بلفظ: "إن خيرها ثلاثاً، فاختارت نفسها، فقد بانت منه، وإن خيرها واحدة فاختارت نفسها ثلاثاً، فهي واحدة".

كما رواه اسماعيل<sup>(5)</sup> بن أبي خالد عنه بلفظ "سئل عن رجل قال لامرأته: اختاري نفسك فسكتت ثم قال اختاري فاختارت نفسها عند الثالثة فأبأها منه فجعلها ثلاثاً"

1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخيّر امراته ثلاثاً فتختار مرة، 94/4 برقم 18121.

2- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 380/3 برقم 1631.

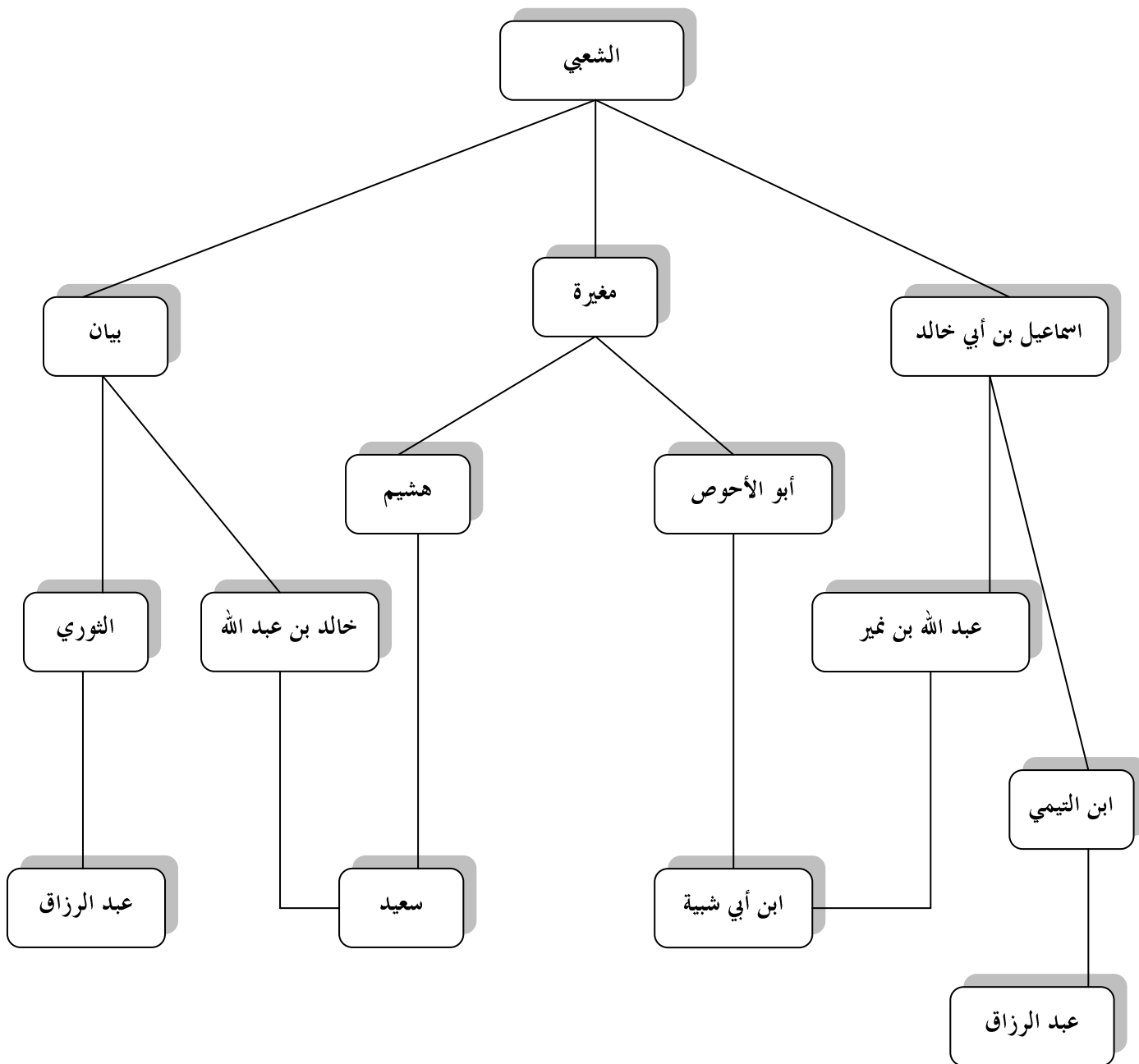
3- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب يخيّر ثلاثاً، 13/7 برقم 11990.

4- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمرأته بيدها، 380/3 برقم 1632.

5- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخيّر امرأته ثلاثاً فتختار مرة، 94/4 برقم 18122.

- و عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب يخيّر ثلاثاً، 14/7 برقم 11995.

ثانيا شجرة الإسناد



### ثالثا: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية التيمي<sup>(1)</sup> وعبد الله بن نمير كلاهما عن اسماعيل بن أبي خالد عنه. وهذا الإسناد، رجاله ثقات معروف و التيمي هو معتمر<sup>(2)</sup> بن سليمان بن طرخان التيمي، أبو محمد البصري، و هو ثقة عند جمهور المحدثين، فقد وثقه ابن معين<sup>(3)</sup>، و ابن سعد<sup>(4)</sup>، و العجلي<sup>(5)</sup>، و قال عنه ابن حجر: "ثقة مات سنة سبع و ثمانين و مئة و هو ابن احدى و ثمانين"<sup>(6)</sup>.

**الطريق الثاني:** رواية أبو الأحوص و هشيم كلاهما عن مغيرة عن الشعبي. و هذا السند و إن سلم من تدليس هشيم بن بشير، فإنه لم يعلم من تدليس مغيرة بن مقسم الضبي عن الشعبي، حيث لم يبين الإخبار بينه و بين الشعبي مما لا ينفي عنه شبهة التدليس، و هذه الشبهة لا تضر هنا لمتابعته لإسماعيل بن أبي خالد أعلم الناس في الشعبي.

**الطريق الثالث:** رواية خالد بن عبد الله و الثوري كلاهما عن بيان عن الشعبي و هذه الرواية رجالها ثقات معروفون، و بيان هو بيان بن بشر<sup>(7)</sup>، أبو بشر الكوفي المعلم. روى عن عامر الشعبي و عكرمة مولى ابن عباس و إبراهيم التيمي و خلق، و روى عنه، خالد بن عبد الله الواسطي، و سفيان الثوري، و سفيان بن عيينة و جماعة. كان ثقة ثبتا<sup>(8)</sup>، حيث وثقه أحمد بن حنبل<sup>(9)</sup>، و ابن معين<sup>(10)</sup>، و أبو حاتم<sup>(11)</sup>، و النسائي<sup>(12)</sup>.

- 1- وقع تصحيف في مصنف عبد الرزاق إلى (ابن التيمي) و لا يوجد راو، و بهذا الاسم يروي عنه عبد الرزاق، و يروي هو عن ابن نمير، و الصواب ما أثبتته أعلاه.
- 2- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 290/7، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 403/8 برقم 1845 و العجلي، تاريخ الثقات، ص 433 برقم 1602 و المزي، تهذيب الكمال، 250/28 برقم 6080.
- 3- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 403/8.
- 4- ابن سعد، المصدر السابق، 290/7.
- 5- العجلي، المصدر السابق، ص 433.
- 6- ابن حجر، التقريب، ص 471 برقم 6785.
- 7- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 331/6، و ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 64/2، و المزي، تهذيب الكمال، 303/4 برقم 792.
- 8- حكاه يعقوب بن شيبه (المزي، المصدر السابق، 305/4)، و ابن حجر، التقريب ص 68 برقم 789.
- 9- المزي، تهذيب الكمال، 303/4.
- 10- المصدر نفسه.
- 11- المصدر نفسه.
- 12- المصدر نفسه.

رابعاً: تحقيق القول:

كل الطرق الواردة عن الشعبي في مسألة المرأة التي خيرها زوجها فسكتت ثم خيرها فسكتت ثم خيرها الثالثة، فاختارت نفسها، أنها بانت منه بثلاث حيث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، هي طرق جيدة الإسناد ما عدى تدليس مغيرة عن الشعبي لكن متابعته لبيان و إسماعيل بن أبي خالد، الثقتان، جعل شبهة تدليسه لا تضر بالإسناد. و بناء عليه فأثر عامر الشعبي في هذه المسألة ثابت عنه -و الله اعلم-

### المطلب الثالث: أثر إبراهيم بن يزيد النخعي

أبو عمران الكوفي

متن الأثر: " في رجل قال لامرأته: اختارني، اختارني، اختارني، فاختارت مرة واحدة، قال: هي ثلاث، وإن قال لها: اختارني فاختارت ثلاثا فهي واحدة".  
مدلول الأثر:

أثر عن فقيه أهل الكوفة إبراهيم النخعي في أن المخيرة ثلاثا، إن اختارت نفسها مرة واحدة تقع ثلاث طلقات، وإن خيرها زوجها مرة فاختارت نفسها ثلاثا فهي تقع طلقة واحدة.

#### أولا: التخريج

رواه جرير<sup>(1)</sup> و هشيم<sup>(2)</sup> عن مغيرة عن حماد عنه بلفظ مختصر "إذا خيرها ثلاثا فاختارت مرة فهي ثلاث".

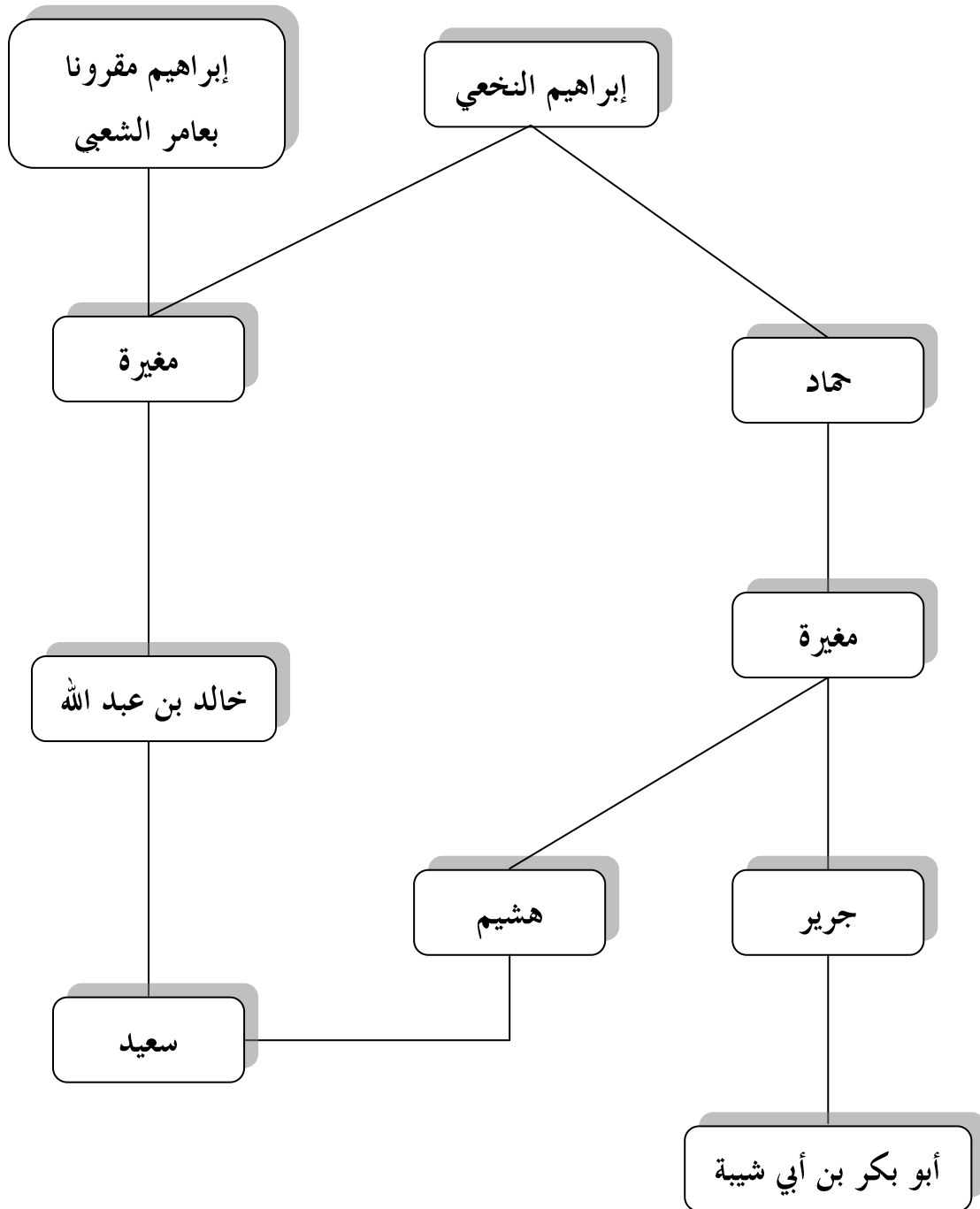
كما رواه خالد<sup>(3)</sup> بن عبد الله عن مغيرة عن إبراهيم مقرونا بعامر الشعبي و لفظه المثبت أعلاه.

1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخير امرأته ثلاثا فتختار مرة، 94/4 برقم 18123.

2- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 380/3 برقم 1632.

3- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 380/3 برقم 1632.

ثانيا: شجرة الإسناد



### ثالثا: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية جرير و هشيم عن مغيرة عن حماد عن إبراهيم  
- و هذا الإسناد لم يسلم من تدليس مغيرة عن حماد حيث لم يصرح بالسماع منه فجاءت روايته عنه معنعة، و قد عده ابن حجر ضمن المرتبة الثالثة للمدلسين<sup>(1)</sup>.  
- و أيضا فيه حماد بن أبي سليمان رغم توثيقه من قبل ابن معين<sup>(2)</sup>، و العجلي<sup>(3)</sup>، و النسائي<sup>(4)</sup>، إلا أنه يخطئ، فعن ابن حبان: "يخطئ، و كان مرجئا، و كان لا يقول بخلق القرآن، و ينكر على من يقوله"<sup>(5)</sup>، و قال شعبة: "كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ"<sup>(6)</sup>، و قال عنه أبو حاتم: "هو صدوق و لا يحتج بحديثه و هو مستقيم في الفقه، و إذا جاء الآثار شوش"<sup>(7)</sup>.  
و أما ابن سعد فقد ضعف حديثه مطلقا، فقال: "و كان حماد ضعيف في الحديث ما اختلط في آخر أمره، و كان مرجئا، و كان كثير الحديث"<sup>(8)</sup>.

فروايته عن إبراهيم تحتاج إلى تقوية من طريق آخر.

**الطريق الثاني:** رواية خالد بن عبد الله عن مغيرة عن إبراهيم و الشعبي

و هذا السند لم يسلم من تدليس مغيرة عن إبراهيم و قد قرنه بالشعبي و مما يقوي شبهة تدليسه عنه انه رواه من حماد عن إبراهيم، فجعل الوسطة بينه و بين إبراهيم.

### رابعا: تحقيق القول

إن أثر إبراهيم النخعي في مسألة التخيير حيث أن المرأة إذا خيرها زوجها ثلاثا فاخترت مرة تقع ثلاثا، ورد من طريقين معلولين.

1- ابن حجر، طبقات المدلسين.

2- ابن أبي حاتم، الجرح و العديل، 147/3 برقم 1030، و ابن عدي، الكامل في الضعفاء 2/237.

3- العجلي، تاريخ الثقات، ص 131.

4- المزني، تهذيب الكمال، 277/7.

5- ابن حبان، الثقات، 159/4.

6- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 147/3.

7- المصدر نفسه.

8- ابن سعد، الطبقات، 332/6.

- بسوء حفظ حماد بن أبي سليمان و لم يتابعه في الرواية عن إبراهيم غير مغيرة و قد دلس عن إبراهيم هذا القول.

- و بتدليس مغيرة عن إبراهيم حيث لم يصرح بالسماع من إبراهيم و أيضا اتخذ حماد بن أبي سليمان واسطة بينه و بين إبراهيم في (سنن سعيد) و عليه فأثر إبراهيم غير ثابت عنه بهذه الروايات.

### المطلب الرابع: أثر عطاء بن أبي رباح،

المكي فقيه فاضل (مات سنة أربع عشرة و مئة)

متن الأثر: "إن قال اختارني، ثم اختارني، ثم اختارني، فقالت: قد اخترت نفسي، ثم قد اخترت نفسي، ثم قد اخترت نفسي، قال: فإنما هي واحدة، قال: ولكن لو قال: اختارني ! فقالت: اخترت نفسي، ثم قال: اختارني ! فقالت: قد اخترت نفسي، ثم قال: اختارني ! فقالت: قد اخترت نفسي، كل ذلك في مجلس واحد، كُنَّ ثلاثاً، قلت لعطاء: فقلت أنت طالق، وأنا طالق، قال: هي واحدة".

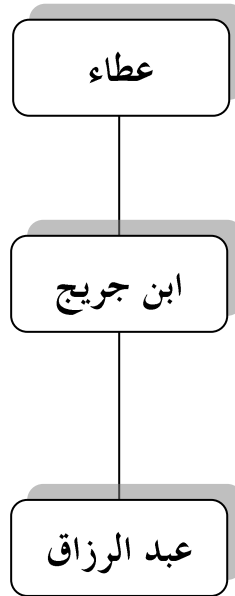
مدلول الأثر:

ورد أثر عطاء في هذه المسألة من طريق واحد و يرى فيه أن المرأة التي خيرها زوجها ثلاثاً، ثم اختارت نفسها ثلاث مرات تقع واحدة، و إن خيرها ثم اختارت نفسها ثم خيرها، فاختارت نفسها، ثم خيرها، فاختارت، تقع ثلاثاً.

أولاً: التخيير

رواه عبد الرزاق (1) من ابن جريج عنه و لفظه ما سبق.

ثانياً: شجرة الإسناد



1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب يخيرها ثلاثاً، 13/7 برقم 11991.

### ثالثاً: الدراسة

جاء هذا الأثر عن عطاء -غير منسوب- و قد رواه عنه ابن جريج، و هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، روى عن عطاء بن أبي رباح و عطاء بن السائب و عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، فالاحتمال قائم على أن يكون عطاء هو احد الثلاثة. و لعل الأقرب أن يكون عطاء بن أبي رباح هو المقصود هنا للاعتبارات التالية:

- اشتهاره بالفتوى، و تقصيه لآثار السلف الصالح، حيث كان من مدرسة عبد الله بن عباس الذين يذهبون مذهبه، و يفتون بفتواه<sup>(1)</sup>، و أما عطاء الخراساني، و عطاء بن السائب فإنهما غير مشهورين بالفتوى حيث أن فقه ليس مذهبهم.

- ملازمته له و كثرة الرواية عنه؛ فقد لازم ابن جريج عطاء بن أبي رباح ثماني عشرة سنة<sup>(2)</sup>.

- انه من المثبتين فيه، فعن أحمد "عمرو بن دينار، و ابن جريج أثبت الناس في عطاء"<sup>(3)</sup>.

و ابن جريج من المدلسين و هو مشهور بالتدليس عن المجروحين إلا أن عنعنته عن عطاء تحمل على الاتصال لتثبته فيه.

### رابعاً: تحقيق القول

إن أثر عطاء بن أبي رباح ورد من طريق ابن جريج و هو من المثبتين فيه ولم أقف لهذا الأثر على متابع.

1- ابن المدني، علل الحديث و معرفة الرجال، ص 47-48.

2- الخطيب، تاريخ بغداد، 402/10.

3- العلل و معرفة الرجال برواية ابنه، 3272/2، و الخطيب، المصدر السابق، 102/10.

المطلب الخامس: أثر محمد بن مسلم الزهري،

أبو بكر متفق على جلالته و اتقانه

(ت سنة خمس و عشرين و مئة)

متن الأثر: "إذا قال الرجل لامرأته: اختارني! فقالت: قد اخترت نفسي، ثم قال: اختارني!

فقالت: قد اخترت نفسي، ثم قال: اختارني! فقالت: قد اخترت نفسي، فقد ذهب من."

مدلول الأثر:

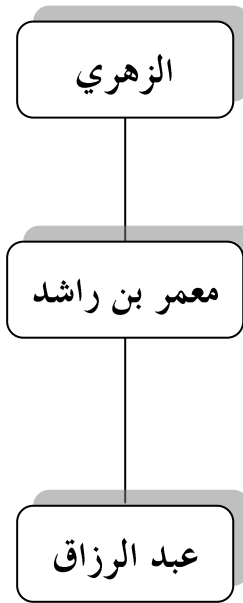
جاء في أثر الزهري، أن الرجل إذا خير امرأته ثلاثا وفي كل مرة تختار نفسها، تقع ثلاث بحيث لا

تحل له حتى تنكح زوجا غيره، و لذلك عبّر عن هذا بقوله: "فقد ذهب من."

أولا: التخيير

رواه عبد الرزاق<sup>(1)</sup> عن معمر عن الزهري و لفظه الذي سبق

ثانيا: شجرة الإسناد



1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب يخيرها ثلاثا، 13/7 برقم 11992.

### ثالثاً: الدراسة

رود أثر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري من طريق واحد، فرواه عبد الرزاق ابن همام -صاحب المصنف- عن معمر بن راشد عنه.

- و معمر بن راشد، ثقة عند جمهور المحدثين إلا أن منهم من قال أنه أخطأ في أحاديث رواها بالبصرة كأبي حاتم<sup>(1)</sup>، ابن معين<sup>(2)</sup> و قال: "إذا حدَّثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري و ابن طاووس، فإن حديثه عنهما مستقيم و أما أهل الكوفة و اهل البصرة فلا"<sup>(3)</sup>.  
و روايته هنا جاءت عن الزهري مما ينفي عنه الغلط.

- و قد جاءت روايته من طريق عبد الرزاق و هو مثبت في معمر جيد الاتقان<sup>(4)</sup>.

### رابعاً: تحقيق القول

هذه الرواية جيدة الإسناد فكل راو ثقة مثبت في الذي روى عنه غير أني لم أقف لهذه الرواية على منابع.

1- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 257/8 برقم 1165.

2- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 221/10 برقم 7125.

3- المصدر نفسه.

4- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 288.

الخلاصة:

اختلف أئمة فقهاء في مسألة الرجل يخيّر امرأته ثلاثاً فتختار مرة إلى أقوال:

القول الأول:

إذا خيرها ثلاثاً، فاختارت نفسها مرة فهي ثلاث، وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقد ورد من طريق ضعيف ولم أقف له على متابع، وإبراهيم النخعي ولم يصح عنه، وعامر الشعبي ورد من طريق رجاله ثقات ولم أقف له على متابع.

القول الثاني:

إن قال لها اختاري فاختارت ثلاثاً فهي واحدة، وهو قول إبراهيم النخعي ولم يصح

عنه.

القول الثالث:

إن قال لها: اختاري، ثم اختاري، ثم اختاري، فقالت: قد اخترت نفسي، ثم اخترت نفسي، ثم اخترت نفسي، أما إذا قال لها: اختاري، فقالت، قد اخترت نفسي، ثم قال لها: اختاري، فقالت، قد اخترت نفسي، قال لها: اختاري، فقالت، قد اخترت نفسي، في مجلس واحد قع ثلاث، وهو قول عطاء بن أبي رباح، وابن شهاب الزهري وقد وردا من طريق صحيح، ولم أقف لهما على متابعات.

### المبحث الثالث: مسألة الخيار والتمليك مادام في المجلس.

#### تمهيد:

إذا فوض الرجل أمر طلاق زوجته إليها بأن خيرها أو ملكها في أمر نفسها، فهل لها أن تقضي مادامت في ذلك المجلس؟ فإن قامت من مجلسها ولم تقض، هل يكون ذلك طلاقاً أم لا؟ وهل لها أن تختار كلما أرادت ذلك؟ للإجابة على هذه الأسئلة صدرت مجموعة من فتاوى الصحابة والتابعين في هذه المسألة، ولهذا كان هذا المبحث يحوي مجموعة من المطالب التالية:

المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

المطلب الرابع: أثر جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

المطلب الخامس: أثر إبراهيم النخعي، أبو عمران الكوفي.

المطلب السادس: أثر جابر بن زيد، أبو الشعثاء البصري.

المطلب السابع: أثر مجاهد بن جبير، أبو الحجاج المكي.

المطلب الثامن: أثر عطاء بن أبي رباح أبو محمد المكي.

المطلب التاسع: أثر عامر بن شراحل، أبو عمرو الكوفي.

المطلب العاشر: أثر سعيد بن جبير.

المطلب الحادي عشر: أثر الحسن البصري.

المطلب الثاني عشر: أثر الزهري مقرونا بقتادة بن دعامة.

المطلب الثالث عشر: أثر طاووس بن كيسان اليماني

### المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب مقرونا

بعثمان بن عفان ذو النورين

-رضي الله عنهما-

متن الأثر: " قالوا: أيما رجل ملك امرأته أمرها وخيرها فافترقا من ذلك المجلس فلم تحدث فيه شيئا فأمرها إلى زوجها" (1).

مدلول الأثر:

ورد عن الصحابين الجليلين في مسألة الخيار ما دام في المجلس، عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان: أن المرأة المخيرة في أمرها إن لم تقضي في ذلك المجلس فلا حيا ر لها و يعود الأمر إلى زوجها إن شاء طلق و إن شاء أمسك.

و للتأكد من صحة ما أثر عنهما -رضي الله عنهما- أخرج و أدرس الرواية الواردة عنهما.

#### أولا: التخيير

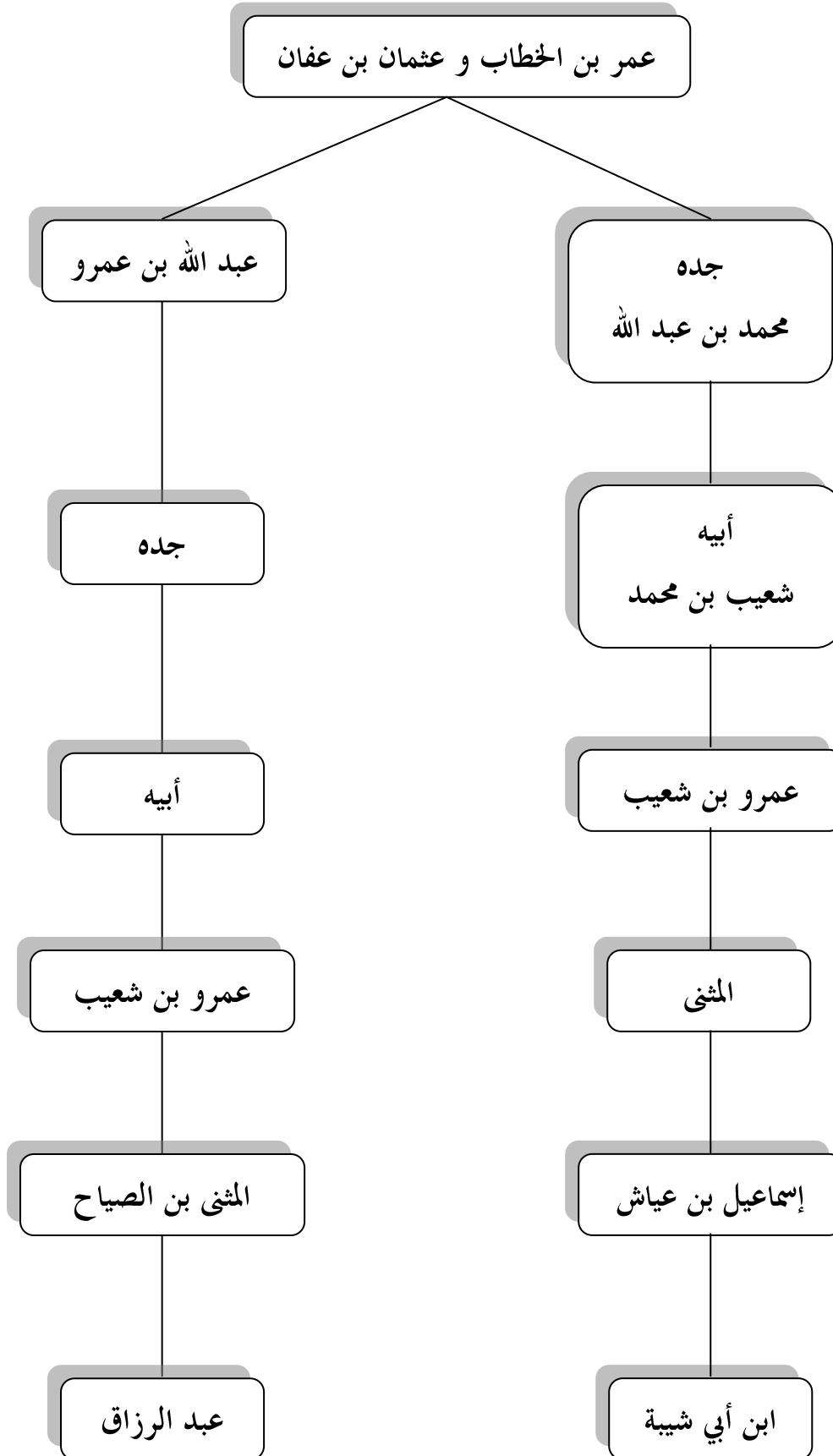
رواه عبد الرزاق (2) -صاحب المصنف- عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو، أن عمر بن الخطاب، و عثمان بن عفان، كان يقولان (إذا خير الرجل امرأته أو ملكها و افترقا من ذلك المجلس، و لم يحلف شيئا، فأمرها إلى زوجها) بينما ابن أبي (3) شيبه رواه عن اسماعيل بن عياش عن المثني عن عمرو عن أبيه عن جده عنهما من غير أن يذكر عبد الله بن عمرو بلفظ (أيما رجل ملك امرأته أمرها و خيرها من ذلك المجلس فلم تحدث فيه شيئا فأمرها إلى زوجها) فذكر (فلم تحدث فيه) بدل (و لم يحلف شيئا).

1- أماكن تواجد هذا الأثر معلقا.

2- في مصنفه كتاب الطلاق، باب الخيار و التملك ما كان في المجلس، 525/6 رقم 11938.

3- في مصنفه كتاب الطلاق، باب في الرجل بخير امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، 92/4 برقم 18105.

ثانيا: شجرة الإسناد (الخيار ما دام في المجلس)



### ثالثاً: الدراسة

هذا الأثر ورد من طريق:

- عمرو بن شعيب بن محمد<sup>(1)</sup> بن عبد الله بن عمرو بن العاص، القرشي، أبو إبراهيم، و يقال: أبو عبد الله.

كان إذا حدث عن أبيه عن جده كان ذلك من كتاب، و من هنا جاء وصفه بالضعف، كما بين ذلك يحيى بن معين<sup>(2)</sup>، عندما سئل عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما إذا كان ضعيفاً قال: «كأنه ليس بذلك»<sup>(3)</sup>.

وضعف رواية عن أبيه عن جده كذلك أبو داود قيل له: «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حجة عندك؟ قال: لا، و لا نصف حجة»<sup>(4)</sup>.

ولعمرو بن شعيب ثلاثة:

- الأدي منهم محمد بن عبد الله بن عمرو.

- و الأوسط: عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه

- و الأعلى عمرو بن العاص رضي الله عنه

و قد جاءت رواية عمرو بن شعيب من طريق:

- المثني بن الصباح<sup>(5)</sup> اليماني، أبو عبد الله، و يقال: أبو يحيى المكي ضعفه يحيى<sup>(6)</sup> بن معين، وأبو حاتم<sup>(7)</sup>، و أبو زرعة<sup>(8)</sup>، و الترمذي<sup>(9)</sup>، والدارقطني<sup>(10)</sup>، وقال ابن حجر في (التهذيب): «قال

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 156/9-157، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 445/2، و البخاري، التاريخ الكبير، 342/6 برقم 2578، و تاريخه الصغير، 238/1 و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 238/6 برقم 1323، و المزي، تهذيب الكمال، 64/22 برقم 4385، و الذهبي، ميزان الإعتدال، 319/5 برقم 6389، و ابن حجر، التقريب، ص 360 برقم 5050.

2- ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 446/2.

3- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 239/6.

4- المزي، تهذيب الكمال، 71/22.

5- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 491/5، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 549/2، و البخاري، التاريخ الصغير، 97/2، و ابن حبان، الجرح و التعديل، 30/3، و المزي، تهذيب الكمال، 203/25 برقم 5773.

6- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 324/8 الترجمة 1494.

7- المصدر نفسه.

8- المصدر نفسه.

9- المزي، تهذيب الكمال، 206/25.

10- الدارقطني، السنن، 73/3.

«قال ابن عمار: ضعيف، و قال الساجي: ضعيف الحديث جدا حدّث بمناكير و يطول ذكرها وكان عابدا بهم، و قال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، و ضعّفه أيضا سحنون الفقيه وغيره»<sup>(1)</sup>.

و هو متروك الحديث عند النسائي<sup>(2)</sup>، و ذكر البخاري<sup>(3)</sup> في (ضعفائه الصغير) و قال عنه أحمد بن حنبل: «لا يسوى حديثه شيئا، مضطرب الحديث»<sup>(4)</sup>.  
و هذا الإسناد فيه:

- إسماعيل بن عياش<sup>(5)</sup> بن أبي سليم، أبو عتبة الحمصي، الشامي، ضعف أئمة الجرح روايته عن غير أهل الشام، و وثقوه في روايته عن أهل بلده، قال ابن حجر: «صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم»<sup>(6)</sup>، و روايته هنا عن المثني بن الصباح وهو مكّي إذن فروايته عنه فيها ضعف.

#### رابعا: تحقيق القول

إن أثر عمر بن الخطاب و عثمان بن عفان -رضي الله عنهما- وردا من طريق إسماعيل بن عياش الذي هو ضعيف في غير أهل بلده الشام، و قد روى هنا عن المثني بن الصباح المكّي المجمع على ضعفه، و لم أقف لهذا القول على متابع في المصادر التي هي بين يدي.

1- ابن حجر، التهذيب، 36/10.

2- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 99 برقم 576.

3- البخاري، الضعفاء الصغير، ص 112 برقم 367.

4- أحمد، العلل و معرفة الرجال برواية ابنه، 341/1.

5- ترجمته موجودة في: ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 192/2 برقم ، و ابن عدي، الكامل، 292/1 ت 296-300، و الجوزجاني أحوال الرجال، ص 173-175 برقم 311 بغداد، 224/6، و بدران، تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر، 43/3 و المزي، تهذيب الكمال، 163/3 برقم 472، و ابن حجر، تهذيب التهذيب، 293/1.

6- ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 84 برقم 473.

المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب،

أبو الحسن عليه السلام (ت40هـ)

ممن الأثر: عن علي قال: "هو بيدها حتى تتكلم"

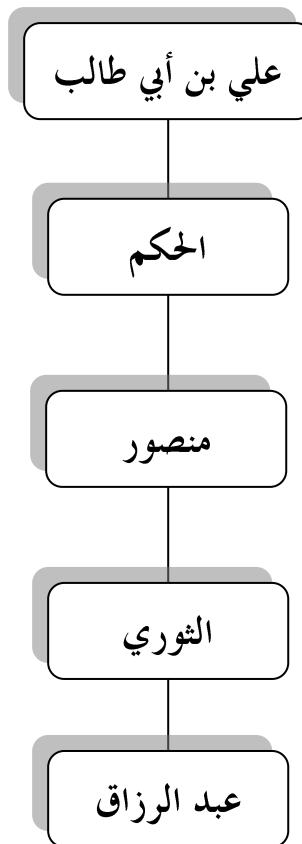
مدلول الأثر:

ورد عن علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- في مسألة الخيار مادام في المجلس أن المرأة المخيرة من قبل زوجها الأمر بيدها حتى تتكلم فإن تكلمت تبين الأمر. و للتأكد من صحة أثر عنه -كرم الله وجهه- أخرج و أدرس هذه الرواية.

أولاً: التخريج

رواه عبد الرزاق <sup>(1)</sup> عن الثوري عن منصور عن الحكم عن علي و لفظه المثبت أعلاه.

ثانياً: شجرة الإسناد (الخيار مادام في المجلس)



1- في مصنفه، كتاب الطلاق، باب الخيار و التمليك ما كانا في مجلسهما، 526/6 برقم 11942.

### ثالثا: الدراسة

جاء أثر علي بن أبي طالب عليه السلام من طريق الحكم <sup>(1)</sup> بن عتيبة أبو محمد الكوفي، وهو لم يصح له سماع منه عليه السلام، قال عنه ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس، مات سنة ثلاث عشرة و مئة أو بعدها، وله نيف و ستون» <sup>(2)</sup>. فيكون مولد بعد وفاة علي - كرم الله وجهه - بسنوات، و قد توفي علي سنة أربعين للهجرة و مولد الحكم بعد الخمسين للهجرة. و بقية رجال هذا السند ثقات.

### رابعا: تحقيق القول

إن قول علي بن أبي طالب عليه السلام في هذه المسألة ورد من طريق منقطع؛ فالحكم بن عتيبة لم يدرك علي - كرم الله وجهه - و لم أقف لهذه الرواية على متابعات ولذا أنا أتوقف فيه.

---

1- المزي، تهذيب الكمال، 114/7 برقم 1438.

2- ابن حجر، التقريب، ص 115 برقم 1453.

المطلب الثالث: أثر عبد الله بن مسعود، أبو عبد الرحمن

من كبار علماء الصحابة

(مات سنة اثنتين وثلاثين)

متن الأثر: "إذا ملكها أمرها فتفرقا قبل أن تقضي شيئا فلا أمر لها".

مدلول الأثر:

أثر عن الصحابي الجليل: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في مسألة التملك و التخيير ما دام في المجلس، أن المرأة إذا لم تقض في ذلك المجلس فلا أمر لها في نفسها.

أولا: التخيير

رواه معمر <sup>(1)</sup> عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عنه باللفظ المثبت أعلاه.

كما رواه يزيد بن هارون <sup>(2)</sup> عن أبو معاوية <sup>(3)</sup> كلاهما عن حجاج عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عنه بلفظ «إذا جعل الرجل أمر إمرأته بيد رجل فقام قبل أن تقضي في ذلك شيئا فلا أمر لها» و في رواية سعيد عن أبي معاوية «فلا أمر له» و لفظ يزيد بن هارون «في أمرك بيدك إذا قامت من مجلسها فلا خيار لها».

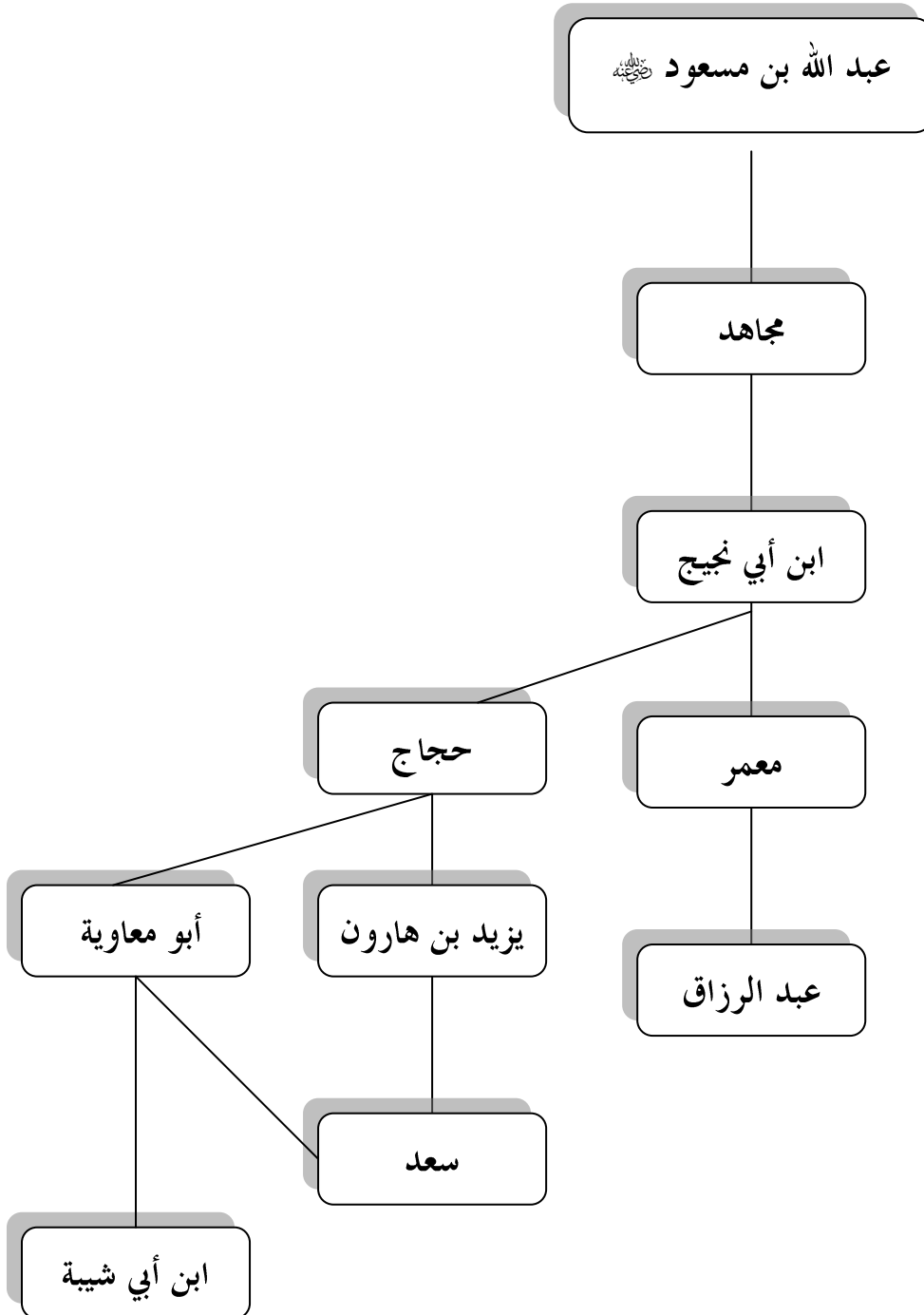
1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار و التملك ما كانا في المجلس، 524/6 برقم 11929.

2- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر إمرأته بيدها، 379/3 برقم 1625.

3- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الرجل يغير امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، 92/4 برقم 18106.

- و سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر إمرأته بيدها، 380/3 برقم 1636.

ثانيا: شجرة الإسناد (الخيار و التملك ما دام في المجلس)



### ثالثاً: الدراسة

رواية معمر و حجاج كلاهما عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن مسعود رضي الله عنه وإسنادها منقطع؛ فمجاهد بن جبر المكي، اختلف في سنة وفاته، فقليل سنة مئة<sup>(1)</sup> و قيل: سنة إحدى و مئة، و هو ابن ثلاث و ثمانين<sup>(2)</sup>، و قيل: سنة اثنتين و مئة<sup>(3)</sup>، و قيل: سنة ثلاث و مئة<sup>(4)</sup>، و قال ابن حبان: «مات بمكة سنة اثنتين او ثلاث و مئة و هو ساجد، و كان مولده سنة إحدى و عشرين في خلافة عمر»<sup>(5)</sup>.

و أيا كان من هذه التواريخ هو الصحيح، فمجاهد بن جبر كان صغير السن بين اثني عشرة سنة أو أربع عشرة سنة، و قد توفي عبد الله بن مسعود سنة ثلاث و ثلاثين هذا و قد قال أبو زرعة: «مجاهد عن ابن مسعود مرسل» و مع الإنقطاع في هذه الرواية فيها:

- حجاج<sup>(6)</sup> بن أرطاة و هو مدلس، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة للمدلسين<sup>(7)</sup>، قال عنه عنه ابن شاهين «كوفي، صدوق و ليس بالقوي»<sup>(8)</sup> و لم يبين سماعه من عبد الله بن أبي نجیح إلا إلا أن متابعة معمر بن راشد له جعله لم ينفرد عن ابن أبي نجیح، قال ابن عبد البر: «و ليس ممن يحتاج بما انفرد به»<sup>(9)</sup>.

و قد جاءت روايته من طريق:

- 1- حكاة الهيثمي بن عدي (المزي، تذيب الكمال، 234/27).
- 2- حكاة يحيى بن بكير (المصدر نفسه).
- 3- ابن سعد، الطبقات، 467/5، و البخاري، التاريخ الكبير، 411/7، و ابن زبر، تاريخ مولد العلماء و وفياقم، 242/1، و ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك و الأمم، 95/7.
- 4- حكاة سيف بن أبي سليمان (ابن سعد، الطبقات، 466/5) و عثمان بن الأسود (البخاري، التاريخ الكبير، 411/7).
- 5- ابن حبان، الثقات، 419/5.
- 6- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 359/6، و البخاري، التاريخ الكبير، 378/2 برقم 2835، و الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 78/ رقم 100، و ابن حبان، المحروحين، 225/1.
- 7- ابن حجر، طبقات المدلسين ص 49 برقم 149.
- 8- ابن شاهين، أسماء الضعفاء و الكذابين، ص 78 برقم 118.
- 9- ابن عبد البر، التمهيد 225/15.

- أبو معاوية و هو محمد بنخازم الضرير، معروف بكنيته قال ابن حجر: «ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش و قد يهم في حديث غيره»<sup>(1)</sup>، و هنا قد تابعه يزيد بن هارون مما يقوي روايته عن حجاج.

رابعاً: تحقيق القول

إن أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في مسألة الخيار ما دام في المجلس و الذي يرى أن الرجل إذا جعل أمر امراته بيدها أو بيد رجل آخر فقاما من المجلس و لم يقضيا شيئاً فلا أمر لهما. و رد عن طريق منقطة فمجاهد بن جبر روايته عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرسلة. فالأثر غير ثابت عنه رضي الله عنه بهذه الروايات.

---

1- ابن حجر، التقريب ص 411 برقم 8541 .

المطلب الرابع: أثر جابر بن عبد الله، الأنصاري

صحابي ابن صحابي، غزا 19 غزوة

(ت بعد السبعين بالمدينة)

متن الأثر: "إذا خير رجل امرأته فلم تقل شيئاً حتى تقوم، فليس بشيء".

مدلول الأثر:

أثر عن الصحابي الجليل، جابر بن عبد الله رضي الله عنه في مسألة التخيير ما دام في المجلس قولاً، يرى فيه أن المرأة المخيرة إذا قامت من مجلسها الذي خيرها فيها زوجها بين البقاء معه أو تركه، و لم تقل شيئاً حتى قامت من ذلك المجلس فلا خيار لها بعد ذلك.

أولاً: التخيير

رواه هشيم<sup>(1)</sup> و محمد بن فضيل<sup>(2)</sup> كلاهما عن أبي الزبير عنه و لفظه «إذا خير الرجل امرأته فلم تختّر في مجلسها ذلك فلا خيار لها».

كما رواه عبد الرزاق<sup>(3)</sup> -صاحب المصنف- عن ابن جريج عن أبي الزبير عنه.

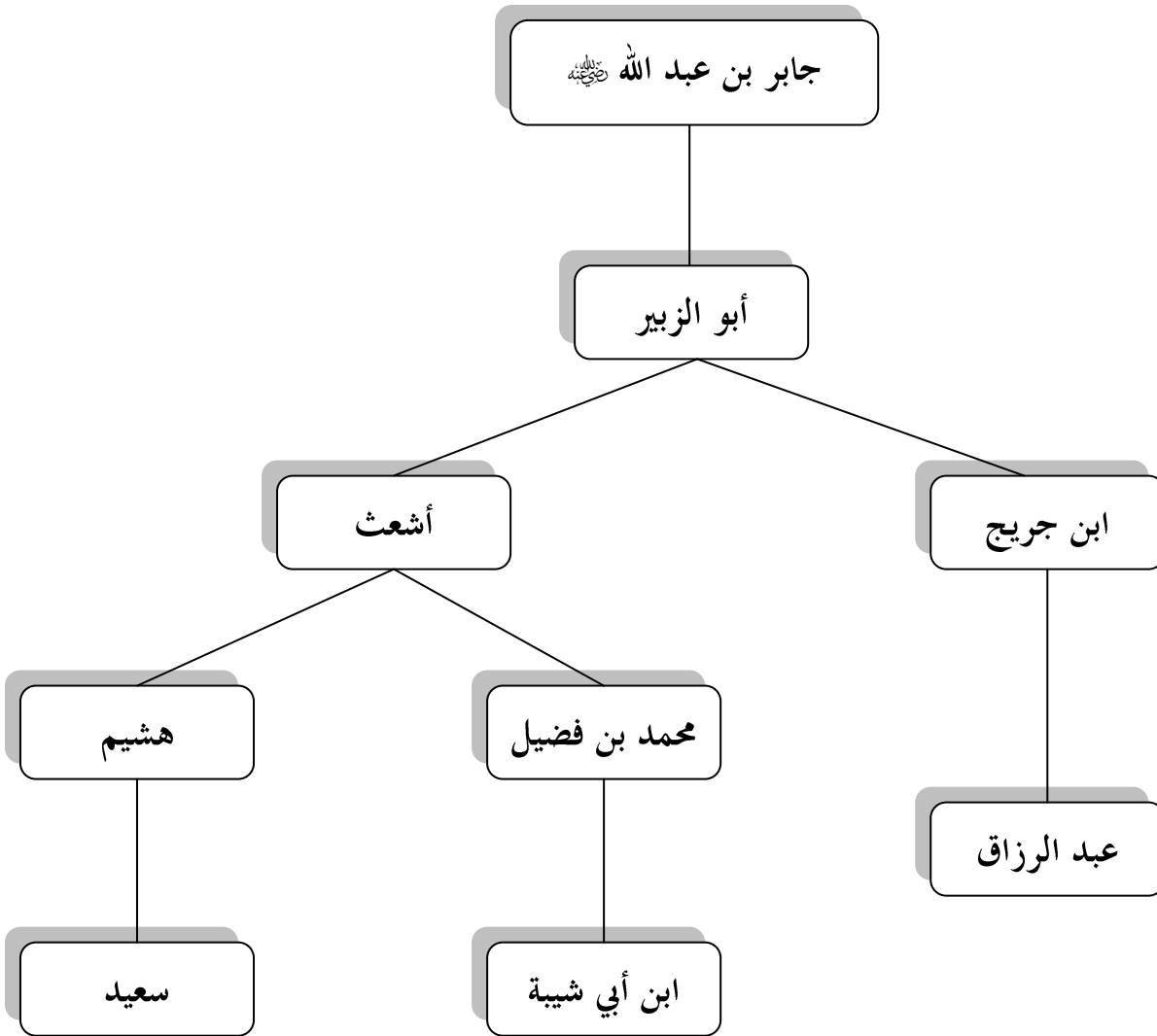
---

1- سعيد، السنن الكبرى، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 3/ 379 برقم 1626.

2- ابن أبي شيبه المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يخيّر امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، 4/ 92 برقم 18107.

3- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب التملك و التخيير ما كانا في مجلسهما، 6/ 525 برقم 11935.

ثانياً: شجرة الإسناد



### ثالثاً: الدراسة

الطريق الأول: رواية عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر.

و هذا الإسناد فيه:

- أبو الزبير <sup>(1)</sup> و هو محمد بن مسلم بن تدرس القرشي، أبو الزبير المكّي، وثقه ابن سعد <sup>(2)</sup> وابن معين <sup>(3)</sup>، وابن المديني <sup>(4)</sup>، و العجلي <sup>(5)</sup>، و النسائي <sup>(6)</sup>، و قال عنه احمد: «أبو الزبير يروى عنه و يحتج به» <sup>(7)</sup> و في معظم الجواب عن ما إذا كان يحتج بحديثه؟ و قال أبو حاتم: «يكتب حديثه و لا يحتج به» <sup>(8)</sup>.

- و قد ترك حديثه شعبة بن الحجاج و هذا بسبب أنه رآه يزن و يسترجع في الميزان <sup>(9)</sup>، و في رواية رواية أخرى أنه تركه لأنه كان يسيء صلته <sup>(10)</sup>، و قيل لأنه رآه مرة يخاصم ففجر <sup>(11)</sup>.  
و قد وصفه ابن حجر بالتدليس <sup>(12)</sup> فقال: «مشهور وثقه الجمهور و ضعفه بعضهم لكثرة التدليس و غيره و لم يرو له البخاري سوى حديث واحد في البيوع قرنه بعطاء عن جابر و علّق له عدة أحاديث و احتج به مسلم و الباقر».

1- المزي، تهذيب الكمال، 26/ 402 برقم 5602.

2- ابن سعد، الطبقات، 481/5.

3- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 76/8.

4- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 382/5.

5- العجلي، تاريخ الثقات، ص 413 برقم 1512.

6- المزي، المصدر السابق، 409/26.

7- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 76/8، و أحمد، العلل و معرفة الرجال، برواية المروذي، ص 111 برقم 181.

8- ابن أبي حاتم، المصدر السابق.

9- حكاة شعبة (المزي، تهذيب الكمال، 407/26)

10- ابن عدي، الكامل، 122/6، و الذهبي، المغني في الضعفاء، 632/2-633 برقم 5980.

11- حكاة شعبة (المزي، تهذيب الكمال، 407/26).

12- ابن حجر، هدي الساري، ص 442، و التقريب، ص 440 برقم 6291.

وكما وصفه بذلك أيضا الذهبي<sup>(1)</sup>، و قد جاء عنه في (تذكرة الحفاظ): «قال غير واحد أنه مدلس فإذا صرح بالسماع فهو حجة»<sup>(2)</sup> وابن حزم فقد جاء في ميزان الاعتدال: «و هو من أئمة العلم اعتمده مسلم وروى له البخاري مطابقة، و أما ابن حزم فإنه يرد من حديثه ما يقول فيه "عن" جابر و نحوه، لأنه عندهم ممن يدلّس، فإن قال "سمعت" و أخبرنا -احتج به-»<sup>(3)</sup>.  
- و بما انه مشهور بالتدليس فلا تقوم به الحجة إلاّ فيما صرح فيه بالسماع، و روايته هنا عن جابر فيها شبهة تدليس فهو لم يصرح بالسماع و قد عدّه ابن حجر ضمن المرتبة الثالثة للمدلسين<sup>(4)</sup>.

- و أيضا هذا السند لم يسلم من تدليس ابن جريج عن أبي الزبير حيث لم يبين الإخبار بينه و بين أبي الزبير، قال الدارقطني: «شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلّس إلاّ فيما سمعه من مجروح»<sup>(5)</sup>.

**الطريق الثاني:** رواية هشيم و محمد بن فضيل عن الأشعث عن أبي الزبير عن جابر

- و هذا الإسناد إن سلم من تدليس هشيم بن بشير عن أشعث فإنه لم يسلم من تدليس أبي الزبير عن جابر.

و أيضا هذا الإسناد فيه:

- أشعث بن سوار<sup>(6)</sup> الكندي الكوفي، و هو ضعيف عند الجمهور، حيث ضعفه ابن سعد<sup>(7)</sup> وأحمد<sup>(8)</sup>، وابن معين<sup>(9)</sup>، والنسائي<sup>(10)</sup>، و الدارقطني<sup>(11)</sup>، و قال أبو زرعة "لين"<sup>(1)</sup> وقال

1- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 381/5.

2- الذهبي، تذكرة الحفاظ، 127/1.

3- الذهبي، ميزان الاعتدال، 37/4.

4- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 45 برقم 102.

5- المصدر نفسه، ص 41 برقم 83.

6- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 249/6، و البخاري، التاريخ الكبير 430/1 برقم 1385، و العجلي، معرفة الثقات، 233/1 برقم 109، و ابن أبي حاتم، الجرح، 271/2 برقم 978، و المزي، تذيب الكمال، 264/3 برقم 524، و ابن حجر، التقريب، ص 52 برقم 524.

7- ابن سعد، الطبقات الكبرى، 249/6.

8- أحمد، العلل و معرفة الرجال برواية ابنه، 1/ برقم 1146، و ابن أبي حاتم، الجرح، 271/2.

9- ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 371/1.

10- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 20 برقم 58.

11- الدارقطني، الضعفاء و المتروكين، ص 66 برقم 115.

العجلي: «كوفي ضعيف يكتب حديثه»<sup>(2)</sup>، و قال عنه ابن حبان: «فاحش الخطأ كثير الوهم»<sup>(3)</sup>.

رابعاً: تحقيق القول

إن قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه في هذه المسألة لا يخلو من:

- التدليس كتدليس المدار الكلي لهذه الروايات وهو أبو الزبير -محمد بن مسلم المكي- و ابن جريج و عبد الملك بن عبد العزيز، و كذا من ضعف أشعث بن سوار الكندي الذي ضعفه علماء الجرح و التعديل، و بناء على ذلك فالأثر غير ثابت عنه رضي الله عنه.

---

1- ابن أبي حاتم، الجرح، 271/2.

2- العجلي، تاريخ الثقات، ص 69 برقم 107.

3- ابن حبان، المجروحين، 171/1.

### المطلب الخامس: أثر إبراهيم بن يزيد النخعي

أبو عمران الكوفي

متن الأثر: "إذا خير الرجل امرأته، فإن اختارت وإلا فليس لها أن تختار كما شاءت"  
مدلول الأثر:

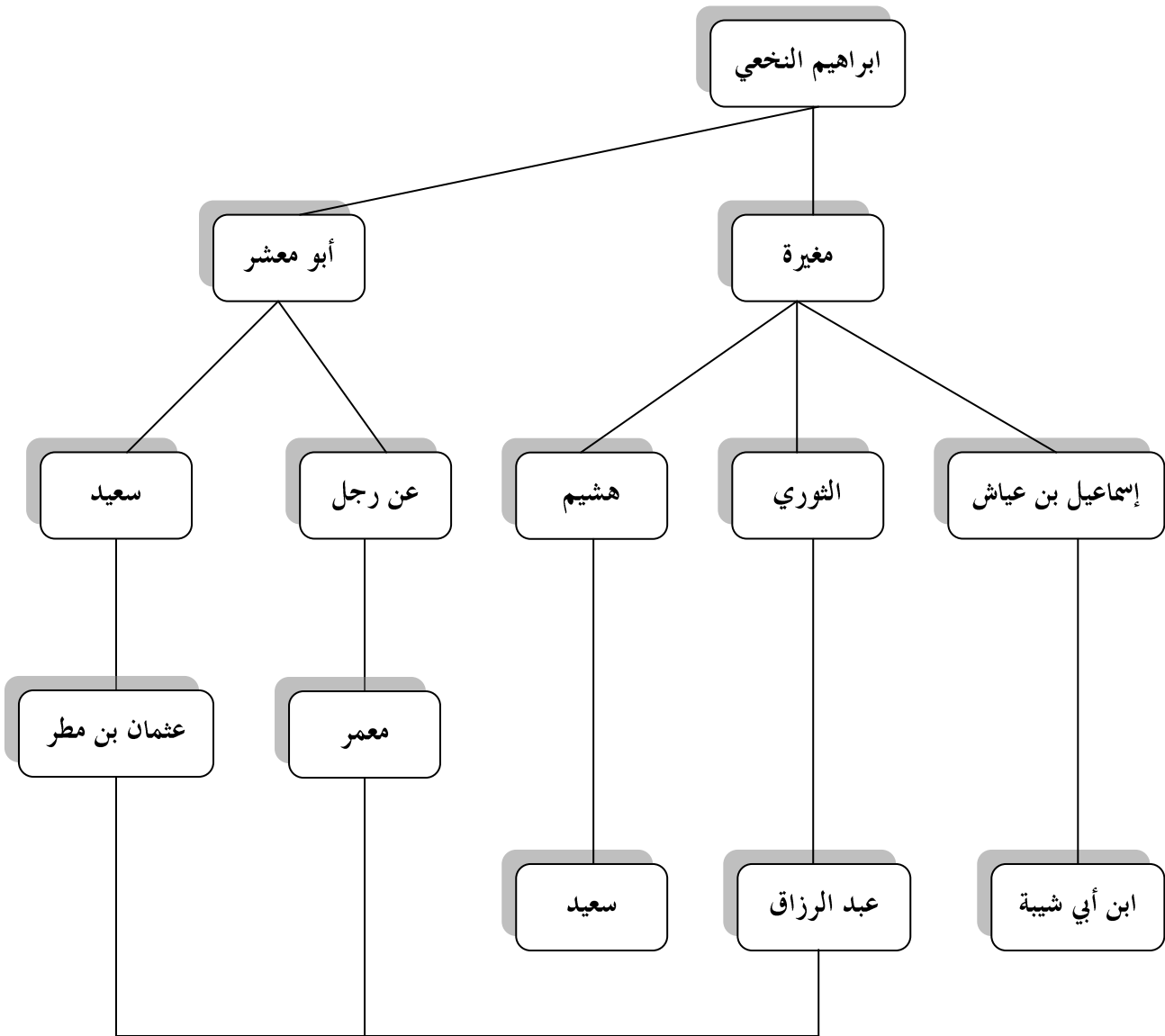
يرى إبراهيم النخعي في مسألة المرأة المخيرة في أمرها إذا لم تختار في مجلسها فهو رضا بزوجها وليس لها أن تختار كلما شاءت.

### أولاً: التخريج

رواه ابن عياش<sup>(1)</sup> عن مغيرة عنه و لفظه ما سبق، ورواه الشوري<sup>(2)</sup> عن مغيرة عنه بلفظ (إذا سكنت فهو رضاها)، كما رواه هشيم<sup>(3)</sup> عن مغيرة عنه بلفظ (إنه كان يقول: إذا خير الرجل امرأته فلم يقل شيئاً حتى يفترق، قال: سكوتهما رضى بزوجها، ليس لها أن تختار كلما شاءت). كما رواه معمر<sup>(4)</sup> عن رجل عن أبي معشر عن إبراهيم و عثمان<sup>(5)</sup> بن مطر عن سعيد عن أبي معشر عنه بلفظ: «تختار ما لم تتحول من مقعدها، فإن تحولت فلا خيار لها».

1- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخير امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، 93/4 برقم 18108.  
2- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار و التملك ما كانا في المجلس، 526/9 برقم 11939.  
3- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 378/3 برقم 1622.  
4- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار و التملك ما كان في المجلس، 526/6 برقم 11940.  
5- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار و التملك ما كان في المجلس، 526/6 برقم 11941.

ثانيا: شجرة الإسناد



### ثالثاً: الدراسة

المدار الكلبي لهذه الروايات هو مغيرة بن مقسم الضبي، و هو مدلس، خاصة عن إبراهيم، فحديثه عنه اغلبه قد أخذه عن حماد بن أبي سليمان وغيره<sup>(1)</sup> وقد ضعف أحمد حديثه عن إبراهيم بسبب التدليس<sup>(2)</sup>، وقد عدّه ابن حجر ضمن أصحاب المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين<sup>(3)</sup> كما وصفه بذلك ابن حبان<sup>(4)</sup> والنسائي<sup>(5)</sup>، وهنا لم يصرح بالسماع من إبراهيم النخعي مما يجعل لا يستبعد عنه التدليس.

أحد رواه هذا القول عن مغيرة، هو اسماعيل بن عياش، بن أبي سليم، أبو عتبة الحمصي الشامي، ضعفه أئمة الجرح في غير الشاميين قال ابن حجر: «صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيره»<sup>(6)</sup>، وروايته هنا عن مغيرة الكوفي مما يستبعد عليه الضعف، إلا أن روايته جاءت موافقة لرواية أمير المؤمنين في الحديث، سفيان الثوري، وكذا الرواية هشيم ابن بشير الذي أمنا تدليسه هنا حيث صرح بالإخبار بينه وبين مغيرة، أما تدليس مغيرة عن إبراهيم فلم ينتف عنه.

### الطريق الثاني: رواية معمر عن رجل عن أبي معشر عن إبراهيم

وهذا الإسناد منقطع؛ فمعمر بن راشد لم يسم الرجل الذي سمع منه رواية أبي معشر عن إبراهيم.

1- حكاه محمد بن فضيل المزي، تهذيب الكمال، 399/28.

2- ابن أبي حاتم، الجرح، 229/8 برقم 1030.

3- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 46 برقم 107.

4- ابن حبان، الثقات، 464/7.

5- ابن حجر، المصدر السابق.

6- ابن حجر، التقريب، ص 84 برقم 473.

- وأما أبو معشر<sup>(1)</sup>، فهو زياد بن كليب التميمي الحنظلي<sup>(2)</sup> الكوفي مشهور بكنيته، وثقه العجلي<sup>(3)</sup>، والنسائي<sup>(4)</sup>، وابن المديني<sup>(5)</sup>، وابن حجر<sup>(6)</sup>، وقال عنه ابن حبان « كان من

الحفاظ المتقين»<sup>(7)</sup>، وقال أبو حاتم: «صالح من قدماء أصحاب إبراهيم»<sup>(8)</sup>.

**الطريق الثالث:** رواية عثمان بن مطر عن سعيد عن أبي معشر عن إبراهيم.

و هذا الإسناد فيه:

- عثمان بن مطر الشيباني<sup>(9)</sup>، أبو الفضل، و يقال: أبو علي البصري قال عنه يحيى بن معين «ضعيفا ضعيفا»<sup>(10)</sup> و في رواية أخرى «ضعيف لا يكتب حديثه»<sup>(11)</sup> و ضعفه جدا علي بن المديني<sup>(12)</sup>، كما ضعفه أيضا أبو حاتم<sup>(13)</sup>، و أبو زرعة<sup>(14)</sup>، و النسائي<sup>(15)</sup>، و هو (منكر الحديث) عند البخاري<sup>(16)</sup>، و الحاكم<sup>(17)</sup>.

**رابعا: تحقيق القول**

- 1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 330/6، و يحيى التاريخ برواية الدوري، 180/2 و البخاري، التاريخ الكبير، 367/3 برقم 1246 و العجلي، تاريخ الثقات ص 168 برقم 474 و ابن حبان، الثقات، 327/6، و المزي، تهذيب الكمال، 504/9 برقم 2065، و ابن حجر، التقریب، ص 161 برقم 2096.
- 2- الحنظلي: يفتح أوله و المعجمة إلى حنظلة بطن من غطفان و تميم و جعفي و إلى درب حنظلة بالري (السيوطي، لب الباب، 261/1)
- 3- العجلي، المصدر السابق.
- 4- المزي، المصدر السابق، 506/9.
- 5- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 334/3.
- 6- ابن حجر، التقریب، ص 161.
- 7- ابن حبان، الثقات، 327/6.
- 8- ابن أبي حاتم، الجرح، 542/3 برقم 3449.
- 9- ترجمته موجودة في: يحيى، التاريخ برواية الدوري، 395/2، و البخاري، التاريخ الكبير 253/6 برقم 2320، و تاريخه الصغير، 249/2، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 169/6 برقم 925، و المزي، تهذيب الكمال، 494/19 برقم 3863، و ابن حجر، التقریب، ص 327 برقم 4519.
- 10- الخطيب، تاريخ بغداد، 278/11، و المزي، تهذيب الكمال، 496/19.
- 11- ابن عدي، الكامل، 163/5، و الخطيب، المصدر السابق، 279-278/11.
- 12- الخطيب، المصدر السابق، 279/11.
- 13- ابن أبي حاتم، الجرح، 170/6.
- 14- المصدر نفسه.
- 15- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 70، رقم 420.
- 16- البخاري، تاريخه الكبير، 253/6.
- 17- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 137/7.

بعد هذه الدراسة الإسنادية لأثر إبراهيم النخعي في هذه المسألة ورد هذا القول من طريق مغيرة بن مقسم الضبي، وهو مدلس لاسيما عن إبراهيم حيث قال أبو داود «أدخل مغيرة بينه وبين إبراهيم قريبا من عشرين رجلا»<sup>(1)</sup>.

و لم يصرح بسماع إبراهيم النخعي في هذا الأثر مما يجعلنا لا نتطمئن لعننته عنه. كما ورد من طريق أبي معشر زياد بن كليب و قد روت روايته عنه من طريق معمر بن راشد و هي رواية منقطعة لأن فيما مبهم لم يسم، و أيضا من طريق عثمان بن مطر الجهمي على تضعيفه من قبل أئمة النقد و عليه فأثر إبراهيم النخعي غير ثابت عنه في هذه المسألة.

المطلب السادس: أثر جابر بن زيد، أبو الشعثاء

فقيه أهل البصرة (ت 103هـ)

متن الأثر: "إذا خيّر الرجل امرأته فهو ما قالت في مجلسها فإن افرقا فلا شيء".

مدلول الأثر:

جاء عن الفقيه جابر بن زيد، أبو الشعثاء في المخيرة في أمرها، أنها لها ما قالت في مجلسها، فإن تفرقا من ذلك المجلس قبل أن تقول شيئا، فلا شيء لها و لهذا قال أبو الشعثاء: «كيف يمشي في الناس وأمر امرأته بيد غيره».

أولا: التخيير

رواه سفيان<sup>(2)</sup> بن عينة و عمرو بن دينار<sup>(3)</sup>، كلاهما عن جابر بن زيد و تفصيل ذلك ما يلي:

- أما حديث سفيان عن جابر فرواه أبو بكر بن أبي شيبه عنه و لفظه المثبت أعلاه.  
- و أما حديث عمرو بن دينار عن جابر فرواه ابن جريح عنه مفصلا «إذا ملك الرجل امرأته أمرها، فإن تفرقا من ذلك المجلس قبل أن تقول شيئا فلا شيء لها، فإن إرتد أمره قبل أن تقول شيئا، فلا شيء لها»، كما رواه سفيان بن عيينة عنه و لفظه «إذا ملك الرجل امرأته، فالقول ما قالت في مجلسها، فإن تفرقا و لم تقل شيئا فلا أمر لها، قال عمرو: قال أبو الشعثاء: كيف يمشي في

1- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 46 برقم 107.

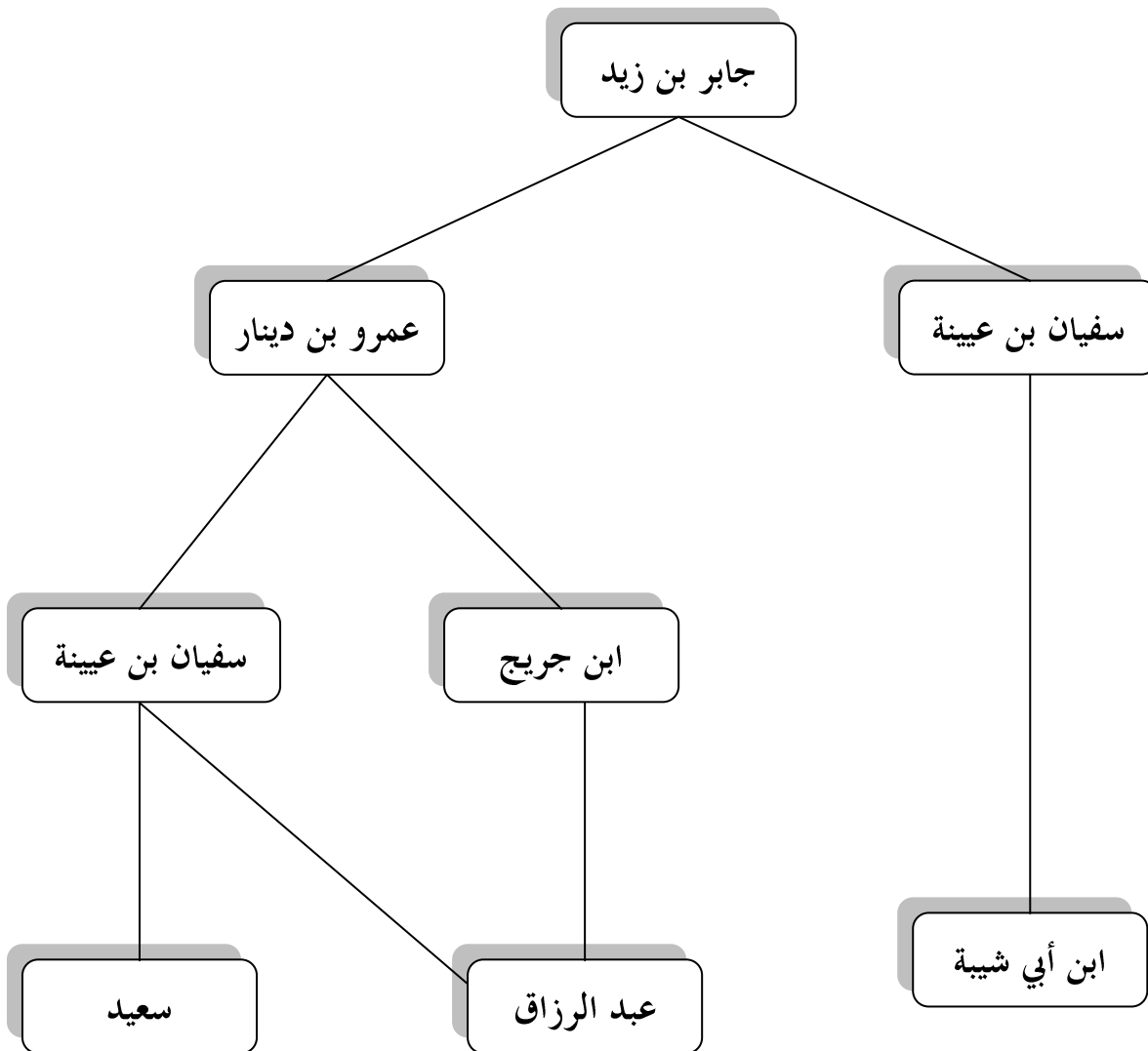
2- أبو بكر بن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخير امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، 92/4 برقم 18104.

3- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار و التملك ما كان في مجلسهما، 224/6 برقم 11933 و برقم 11934.

- و سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل امرأته بيدها، 378/3 برقم 1624.

الناس و أمر امرأته بيد غيره» و في رواية سعيد بن منصور عن سفيان (ليس له ان يمشي في السوق و طلاق امراته بيد غيره).

ثانيا: شجرة الإسناد



### ثالثاً: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية ابن أبي شيببة عن سفيان بن عيينة عن جابر بن زيد وإسناده منقطع؛ فسفيان <sup>(1)</sup> بن عيينة بن أبي عمران، أبو محمد الكوفي ولد سنة سبع <sup>(2)</sup> و مئة، وقد مات جابر بن زيد سنة ثلاث و مئة <sup>(3)</sup>، و قيل: سنة أربع و مئة <sup>(4)</sup>، و عليه فسفيان ولد بعد وفاة جابر بثلاث سنوات أو أربع، و على من قال أن جابر مات سنة ثلاث و تسعين <sup>(5)</sup> يقول بين مولد سفيان و وفاة جابر عشر سنوات و قد وصل هذا الإنقطاع بروايته عن عمرو بن دينار عن جابر.

**الطريق الثاني:** رواية ابن جريج و ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد و قد سلم هذا السند من تدليس عبد الملك بن جريج حيث صرَّحَ بالإخبار بينه و بين عمرو بن دينار، و بقية رجال هذا السند ثقات معروفون فسفيان بن عيينة كوفي، ثقة، ثبت في الحديث: و هو من أعلم الناس بعمرو بن دينار <sup>(6)</sup>، قال سفيان: «سمعت من عمرو بن دينار ما لبث نوح في قومه» <sup>(7)</sup>، و

1- المزي، تهذيب الكمال، 177/11 برقم 2413.

2- حكاة علي بن المديني (المصدر نفسه 188/11).

3- حكاة محمد بن سعد (الطبقات، 179/7).

4- حكاة الهيثم بن عدي (المزي، تهذيب الكمال، 436/4).

5- حكاة أحمد بن حنبل، و عمرو بن علي و البخاري (المصدر نفسه).

6- حكاة يحيى بن معين (التاريخ برواية الدارمي، الترجمة، 4 و 67).

7- المزي، تهذيب الكمال، 190/11.

فيه كناية على طول ملازمته له، فهو من أثبت الناس في عمرو بن دينار <sup>(1)</sup> المكي، الثقة الثبت <sup>(2)</sup> كان من الحفاظ <sup>(3)</sup>.

رابعاً: تحقيق القول

إن أثر جابر بن زيد في مسألة المرأة المخيرة ما دامت في المجلس فإن غادرته من غير أن تفتضي شيئاً فلا خيار لها بعد ذلك، و أمرها يعود إلى زوجها، و رد من طريقين:

– طريق منقطع فسفيان بن عيينة ولد بعد وفاة جابر بن زيد بسنوات. و هو موصول، بما رواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عنه.

– و من طريق جيدة الإسناد فرجالها ثقات متشبهين، و قد سلمت أحد الروايات من تدليس ابن جريج عن عمرو حيث بين الإخبار عنه.

و عليه فأثر أبو الشعثاء؛ جابر بن زيد في هذه المسألة ثابت عنه.

---

1- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 274.

2- ابن حجر، التقريب، ص 358 برقم 5024.

3- الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 34/11 برقم 2106.

### المطلب السابع: أثر مجاهد بن جبير، أبو الحجاج المكي

#### إمام في التفسير

(ت سنة 1 أو 2 أو 3 أو 4 و مئة)

متن الأثر: "إذا خير الرجل امرأته، فلم تختَر في مجلسها، فليس بشيء".

مدلول الأثر:

يرى مجاهد بن جبير في هذه المسألة أن المرأة لها أن تختار ما دامت في مجلسها الذي خيرت فيه، فإن فارقت من غير أن تحدث شيئاً، فلا خيار لها بعد ذلك.

#### أولاً: التخريج

رواه الثوري<sup>(1)</sup> عن ابن أبي نجيح عن مجاهد و لفظه ما سبق، كما رواه مقرونا ليث<sup>(2)</sup> عن عطاء و طاوس و مجاهد في الرجل يخير امرأته قالوا: «إن قامت من مجلسها قبل أن تختار فلا خيار لها».

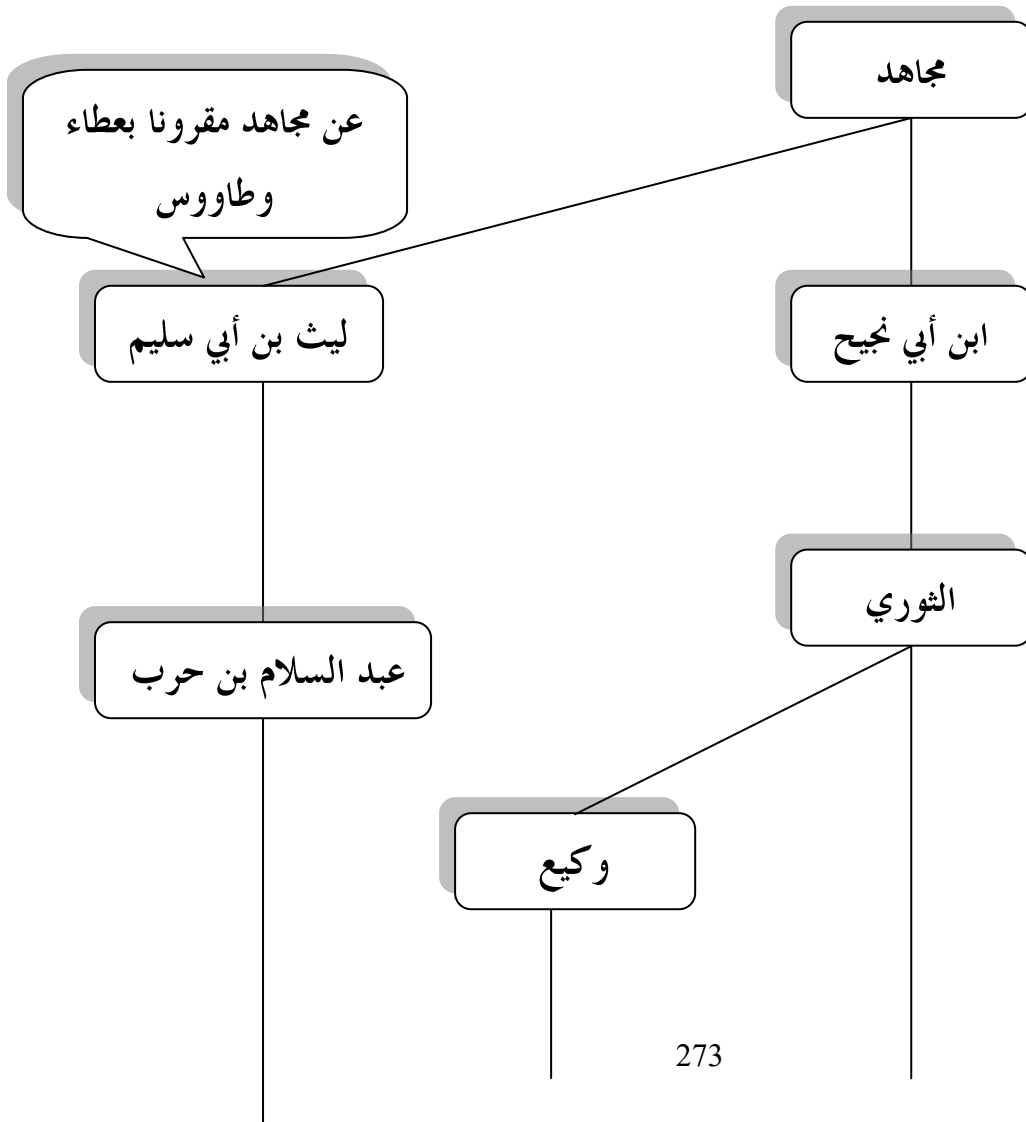
---

1- عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب الخيار و التمليك ما كانا في المجلس، 524/6 برقم 11930.

- و ابن أبي شيبعة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخير امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها 93/4 برقم 18109.

2- ابن أبي شيبعة، المصنف، كتاب الطلاق، باب فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، 93/4 برقم 18112.

ثانياً: شجرة الإسناد



ابن أبي شيبة

عبد الرزاق

### ثالثا: الدراسة

الطريق الأول: رواية الثوري عن ابن أبي نجیح عن مجاهد

و هذا الإسناد فيه:

- ابن أبي نجیح و هو عبد الله <sup>(1)</sup> بن أبي نجیح، أبو يسار المكي، ثقة رمي بالقدر، حيث وثقه <sup>(2)</sup> أحمد بن حنبل، و ابن معين <sup>(3)</sup>، و النسائي <sup>(4)</sup>، و ابن سعد <sup>(5)</sup>، وعدّه ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين حيث قال: «أكثر عن مجاهد و كان يدلس عنه، و صفه بذلك النسائي» <sup>(6)</sup>. و قال عنه في موضع آخر «ثقة رمي بالقدر، و ربما دلس» <sup>(7)</sup> و قد رماه بالقدر غير واحد و في هذا الإسناد لم يبين السماع بينه و بين مجاهد مما لا ينفي عنه شبهة التدليس.

- 1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 483/5، و ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 334/2 و البخاري، تاريخه الصغير، 28/2، 29، و المزي، تهذيب الكمال، 215/16 برقم 3612.
- 2- المزي، المصدر السابق، 217/16.
- 3- ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 334/2.
- 4- المزي، المصدر السابق.
- 5- ابن سعد، الطبقات، 483/5.
- 6- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 39 برقم 77.
- 7- ابن حجر، التقريب، ص 268 برقم 3662.

**الطريق الثاني:** رواية عبد السلام بن حرب عن ليث عن مجاهد مقرونا بعطاء و طاوس و هو إسناد ضعيف لضعف الليث <sup>(1)</sup> بن أبي سليم حيث ضعفه غير واحد من علماء الجرح و التعديل و قال عنه ابن حجر «صدوق اختلط جدا و لم يتغير حديثه فترك» <sup>(2)</sup>.

و قد روى قول مجاهد مقرونا بعطاء و طاوس، و في هذا قال له شعبة «أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة: عطاء، و طاووس و مجاهد؟ فقال: سل عن هذا خف أبيك»!! <sup>(3)</sup>. و قال ابن معين «ضعيف الحديث عن طاووس، فإذا جمع طاووس و غيره، فالزيادة هو ضعيف» <sup>(4)</sup>.

#### رابعاً: تحقيق القول

إن قول مجاهد بن جبر، لم يسلم من تدليس عبد الله بن أبي نجيح، كما لم يعلم من ضعف ليث بن أبي سليم و عليه فقوله في هذه المسألة غير ثابت عنه.

### المطلب الثامن: أثر عطاء بن أبي رباح المكي

#### فقيه فاضل (ت أربع عشرة و مئة)

متن الأثر: " إذا ملَّكها أمرها ، فلم تقل شيئاً ، حتى يفرقا من مجلسهما ، فلا قول لها ، وليس بيدها شيء إن امرتده هو قبل أن تقول شيئاً ، حتى تقوم من ذلك المجلس ، فلا خيار لها".

#### مدلول الأثر:

يرى عطاء بن أبي رباح في هذه المسألة أن الخيار للمرأة ما دامت في مجلسها، فإن قامت منه و لم تقض فيه شيئاً فلا خيار لها بعد ذلك.

#### أولاً: التخريج

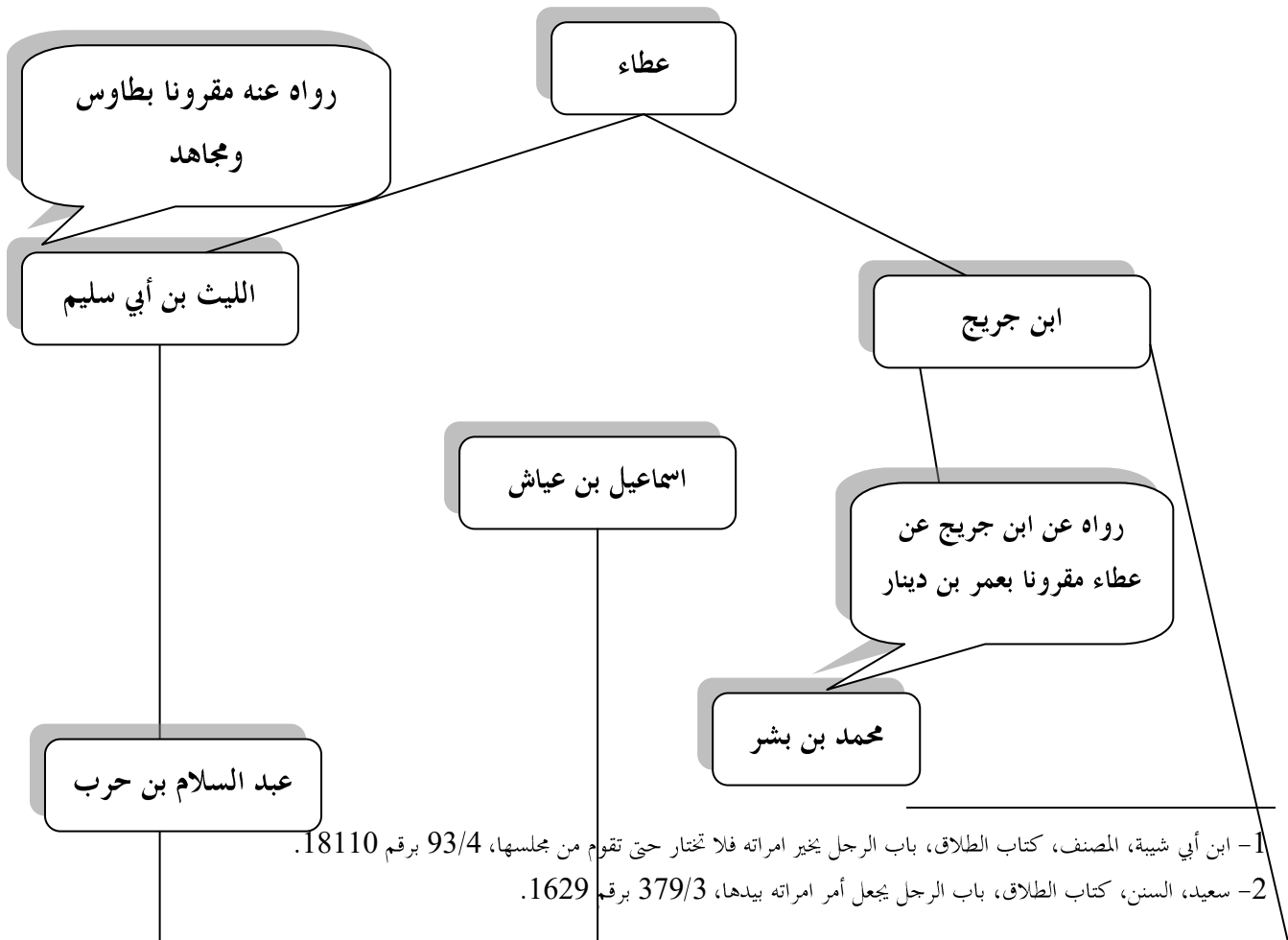
رواه ابن جريج <sup>(5)</sup> و الليث <sup>(6)</sup> مقرونا بطاووس و مجاهد، جميعهم عن عطاء و تفصيل ذلك ما يلي:

- 1- المزي، تهذيب الكمال، 279/24 برقم 5017.
- 2- ابن حجر، المصدر السابق، ص 400 برقم 5685.
- 3- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 177/7 رقم 1014.
- 4- العقيلي، الضعفاء، ص 185، و المزي، تهذيب الكمال، 285/24.
- 5- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار و التمليك ما كانا في مجلسهما، 524/6 برقم 11932.
- 6- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخير امراته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، 93/4 برقم 18112.

## الفصل الثاني: الآثار الواردة في مسائل التخيير في الطلاق.

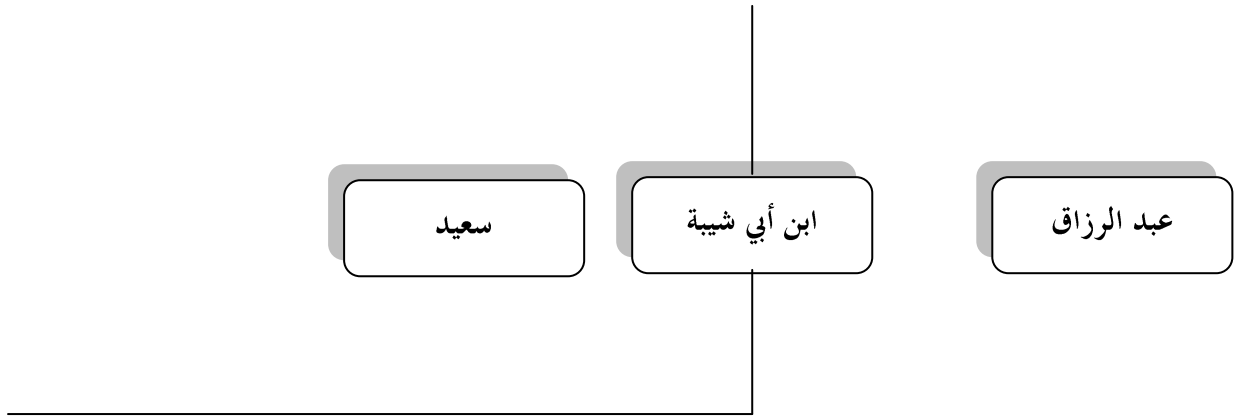
- أما حديث ابن جريج عنه فرواه عبد الرزاق و محمد<sup>(1)</sup> بن بشر رواه عن ابن جريج عن عطاء مقرونا بعمرو بن دينار و اسماعيل<sup>(2)</sup> بن عياش جميعهم عنه به.
- و حديث الليث عنه مقرونا فرواه عبد السلام بن حرب بلفظ «في الرجل يخير امراته قالوا: إن قامت من مجلسها قبل أن تختار فلا خيار لها».

### ثانيا: شجرة الإسناد



1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخير امراته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، 93/4 برقم 18110.

2- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امراته بيدها، 379/3 برقم 1629.



### ثالثاً: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية محمد بن بشر عن ابن جريج<sup>(1)</sup> عن عطاء وعمرو بن دينار. وقد ورد عطاء هنا غير منسوب - ولابن جريج ثلاث شيوخ روى عنهم، بهذا الاسم وهم: - عطاء بن السائب الكوفي، و عطاء بن أبي مسلم الخراساني و عطاء بن أبي رباح المكي و إئني أقرب أن يكون المقصود هنا هو عطاء بن أبي رباح لكونه: - من أثبت أصحابه، فقد لازمه سبع أو ثماني عشرة سنة. - كون عطاء بن أبي رباح فقيه مشهور بالفتوى على عكس عطاء الخراساني و عطاء بن السائب. - فإن كان المقصود هو فعنونة ابن جريج عنه تحمل على الاتصال حتى و إن لم يصرح بالسماع فقد قال عن نفسه «إذا قلت قال عطاء، فأنا سمعته منه و إن لم أقل سمعت»<sup>(2)</sup>. لأنه من أثبت تلامذته و اعلم الناس به.

1- وقع تصحيف في مصنف ابن أبي شيبة فورد (عن ابن جريج و عطاء و عمرو بن دينار) فأثبت حرف (الواو) و الصواب و الله أعلم (عن لأن ابن جريج ليس من الفقهاء و إنما هو راويه عن عطاء.  
2- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 355/6.

- أما إذ كان المقصود في هذا الإسناد - وهذا مستبعد - عطاء بن السائب فقد سمع منه ابن جريج بعد الاختلاط<sup>(1)</sup> فروايته عنه ترد.

- وإن كان المقصود هو عطاء الخراساني فعننه عنه تحمل على الإنقطاع إلا إذا صرح بالسماع منه و في ذلك مقال حيث روايته عنه كانت من كتاب دفعه إليه حكاة يحيى بن سعيد<sup>(2)</sup>، وهذا أيضا مستبعد.

- إذن فابن جريج عن عطاء بن أبي رباح و قد قرنه بعمر و دينار مما لا ينفي عنه شبهة التدليس عن عمرو، فإن كانت عننته عن عطاء تحمل على الاتصال فإنها ليست كذلك بالنسبة لروايته عن عمرو بن دينار.

**الطريق الثاني:** رواية اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن عطاء

و اسماعيل بن عياش ضعف العلماء روايته عن غير أهل بلده الشام و ابن جريج مكي فروايته عنه تحتمل الضعف إلا أنه قد تابع عبد الرزاق بن همام عن ابن جريج مما يقوى روايته عنه.

**الطريق الثالث:** رواية عبد السلام بن حرب عن الليث بن أبي سليم عن عطاء مقرونا بطاووس و مجاهد.

و اسناده ضعيف لضعف الليث بن أبي سليم، و قد جمع رواية عطاء بطاووس و مجاهد، و قد عاب عليه شعبة هذا الصنيع فسأله عن ذلك: «أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة: عطاء، و طاووس، و مجاهد؟ فقال: سل عن هذا خف أيبك»<sup>(3)</sup>. فقد استبعد شعبة أن يجتمع له عطاء بن أبي رباح، و مجاهد بن جبر المكيان و طاووس بن كسيان اليماني، و لهذا قال ابن معين: «ضعيف الحديث عن طاووس، فإذا جمع طاووس و غيره، فالزيادة هو ضعيف»<sup>(4)</sup>.

**رابعا: تحقيق القول**

إن قول عطاء بن أبي رباح في هذه المسألة من أن المرأة المخيرة إذا قامت من مجلسها ولم تقض شيئا، فلا خيار لها بعد ذلك.

ثابت عنه بما رواه عبد الرزاق و محمد بن بشر و اسماعيل بن عياش ثلاثتهم، عن ابن جريج عنه.

1- السخاوي، فتح المغيب، 278/3.

2- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 188-177/7.

3- ابن أبي حاتم، الجرح، 7 برقم 1014.

4- المزي، تهذيب الكمال، 285/24.

أما رواية الليث بن أبي سليمان فهي رواية ضعيفة لكنها تعضد بالروايات الصحيحة الواردة عنه.

المطلب التاسع: أثر عامر بن شراحل، أبو عمرو

الكوفي، فقيه فاضل

(ت بعد المئة)

متن الأثر: "إذا خيّر امرأته فلم تخير في ذلك المجلس فليس لها في ذلك الخيار".

مدلول الأثر:

يرى عامر الشعبي أن المرأة المخيرة إذا قامت من مجلسها الذي خيرت فيه، و لم تختار فلا خيار لها بعد ذلك.

أولاً: التخريج

رواه إسماعيل<sup>(1)</sup> بن أبي خالد، و محمد بن سالم<sup>(2)</sup> كلاهما عن الشعبي به و تفصيل ذلك ما يلي:

---

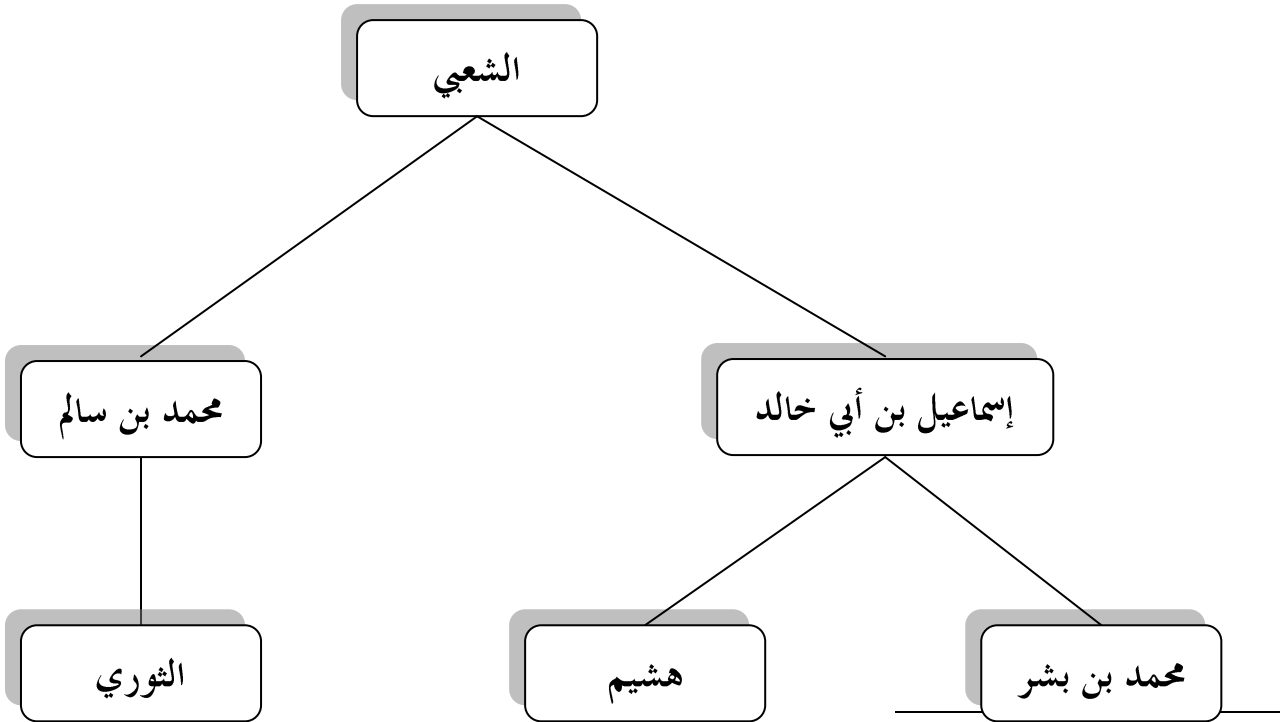
1- ابن أبي شبيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخير امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، 93/4 برقم 18113.

2- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار و التملك، ما كانا في المجلس، 525/6 برقم 11937.

## الفصل الثاني: الآثار الواردة في مسائل التخيير في الطلاق.

- أما حديث إسماعيل بن أبي خالد عنه فرواه محمد بن بشر و لفظه المثبت أعلاه، كما رواه عنه هشيم<sup>(1)</sup> بن بشير بلفظ «إذا خير الرجل امرأته فلم يقل شيئا حتى يفترقا، قال: سكوتها رضى بزوجه ليس لها أن تختار كلما شاءت».
- و أما حديث محمد بن سالم عنه فرواه الثوري عنه مختصر بلفظ «لها الخيار مادامت في مجلسها».

### ثانيا: شجرة الإسناد



1- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 3/378 برقم 1623.

عبد الرزاق

سعيد

ابن أبي شيبة

### ثالثا: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية هشيم قال: أنا أبو اسحاق الكوفي عن سعيد بن جبير و إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي.

فهذا السند لم يسلم من تدليس هشيم بن بشير عن إسماعيل بن أبي خالد حيث بين الإخبار بينه وبين أبي اسحاق ثم قرنه بإسماعيل بن أبي خالد و هذا ما يسمى بتدليس العطف غير أن متابعة محمد بن بشر له في الرواية عن إسماعيل بن أبي خالد، تقوي روايته وبقية رجال هذا السند ثقات، وإسماعيل بن أبي خالد من أثبت الناس في الشعبي.

**الطريق الثاني:** رواية الثوري عن محمد بن سالم عن الشعبي وهذا الإسناد فيه:

- محمد بن سالم بن سهل الكوفي<sup>(1)</sup>، ضعفه أئمة النقد، قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر»<sup>(2)</sup>، وزاد «يشبه المتروك»<sup>(3)</sup>، كما ضعفه ابن معين<sup>(4)</sup>، والبخاري<sup>(5)</sup>، وذكره في الضعفاء الصغير<sup>(6)</sup>، وابن عدي<sup>(7)</sup>، وابن حجر<sup>(8)</sup>، وقال الذهبي «ضعفوه جدا»<sup>(9)</sup>، وقال عنه أحمد: «هو شبه المتروك»<sup>(10)</sup>، وقال عمرو الفلاس: «ضعيف الحديث متروك الحديث»<sup>(11)</sup>. وهو متروك الحديث أيضا عند النسائي<sup>(12)</sup>.

#### رابعاً: تحقيق القول

إن قول الشعبي في هذه المسألة ثابت عنه بما رواه محمد بن بشر و هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي، أما رواية ضعيفة لضعفه و هو متروك الحديث عندهم.

#### المطلب العاشر: أثر سعيد بن جبير الأسدي الكوفي،

##### فقيه ثبت (قتله الحجاج)

متن الأثر: "إذا خير الرجل امرأته فلم يقل شيئاً حتى يفرقا، قال سكوتها مرضاً بزوجه لبس لها أن تختار كلما شاءت".

#### مدلول الأثر:

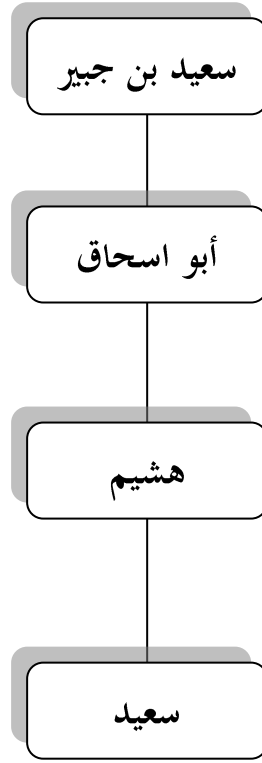
يرى سعيد بن جبير في مسألة المرأة المخيرة إذا لم تقل شيئاً في مجلسها المخيرة فيه، و افترقا بعد ذلك، فسكوتها رضا بزوجه و لا خيار لها بعد ذلك.

- 1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 360/6، البخاري، التاريخ الكبير، 150/1 برقم 295 و ابن أبي حاتم، الجرح، 272/7 برقم 1482، و المزي، تهذيب الكمال، 238/25 برقم 5231، و ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء و الكذابين، ص 163 برقم 538، و الدارقطني، الضعفاء، ص 150 برقم 463.
- 2- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 272/7.
- 3- ابن عدي، الكامل، 154/6.
- 4- ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 517/2.
- 5- البخاري، التاريخ الكبير، 105/1.
- 6- البخاري، الضعفاء الصغير، ص 101 برقم 323.
- 7- ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 156/6.
- 8- ابن حجر، التقريب ص 415 برقم 5898.
- 9- الذهبي، ميزان الاعتدال، 556/3 برقم 7571.
- 10- ابن عدي، الكامل، 154/6.
- 11- المصدر نفسه.
- 12- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 91 برقم 515.

### أولاً: التخريج

رواه هشيم<sup>(1)</sup> أنا أبو إسحاق الكوفي عن سعيد بن جبير و لفظه ما سبق.

### ثانياً: شجرة الإسناد



### ثالثاً: الدراسة

هذه الرواية فيها أبو اسحاق<sup>(2)</sup> و هو عبد الله بن ميسرة الحارثي، أبو ليلى الكوفي أو الواسطي، ضعيف، كان هشيم يكنيه أبا اسحاق و أبا عبد الجليل، و غير ذلك، يدلسه<sup>(3)</sup>، و هذا ما يسمى بتدليس الشيوخ، ضعفه- ابن معين<sup>(4)</sup>، وأبو زرعة<sup>(1)</sup>، والنسائي<sup>(2)</sup>، و قال أبو حاتم: ليس بشيء<sup>(3)</sup> و سئل أحمد عن أبي اسحاق الذي يروي عنه هشيم، فكأنه ضعفه<sup>(4)</sup>.

1- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها، 378/3 برقم 1623.

2- ترجمته موجودة في: ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 333/2، و ابن حبان، الثقات، 333/8، و المحروحين له، 32/2، و المزي، تهذيب الكمال، 196/16 برقم 3602، و ابن حجر، التقريب، ص 268 برقم 3652.

3- ابن حجر، التقريب، ص 268.

4- ابن معين، تاريخ الدوري، 333/25.

رابعاً: تحقيق القول

ورد أثر سعيد بن جبير من طريق ضعيف لضعف أبي اسحاق الكوفي و لم أقف لهذا الأثر على متابع و لذا فأنا أتوقف فيه.

المطلب الحادي عشر: أثر الحسن بن أبي الحسن

أبو سعيد البصري (ت 110هـ)

متن الأثر: " أمرها بيدها في ذلك المجلس وفي غيره، حتى تقضي فيه "

مدلول الأثر:

جاء عن الحسن البصري في هذه المسألة قولاً يرى فيه أن المرأة المخيرة في أمرها لها التخيير في ذلك المجلس الذي خيرت فيه أو في غيره حتى تقضي في أمرها إما البقاء مع زوجها أو مفارقتها.

أولاً: التخريج

---

1- ابن أبي حاتم، الجرح، 177/5 الترجمة 831.

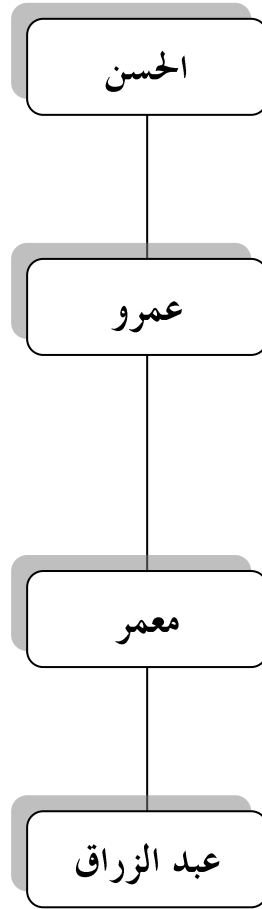
2- النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 66 برقم 349.

3- ابن أبي حاتم، المصدر السابق.

4- المزي، تهذيب الكمال، 197/16.

رواه عبد الرزاق <sup>(1)</sup> عن معمر عن عمرو عن الحسن به و لفظه ما سبق.

ثانيا: شجرة الإسناد



ثالثا: الدراسة

هذا الإسناد فيه عمرو غير منسوب و معمر بن راشد يروي عن:

- عمرو بن دينار المكي، و عمرو بن عبد الله بن الأسوار، و عمرو بن مسلم الجندي، و لم أقف أن هؤلاء الثلاثة يروون عن الحسن البصري، و إنما يروي عنه عمرو بن عبيد، و لم أقف على قرينة ترجح لي أحد هؤلاء الأربعة و لذا فالإسناد يحتملها جميعا.

- أما عمرو <sup>(1)</sup> بن دينار المكي فهو ثقة ثبت، حافظ مجمع على توثيقه من قبل علماء الجرح والتعديل، قال أبو حاتم: «انتهى الإسناد إلى ستة نفر أدركهم معمر و كتب عنهم لا أعلم اجتمع لأحد غير معمر، من الحجاز: الزهري، و عمرو بن دينار ...» <sup>(2)</sup>.

1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار و التملك ما كانا في مجلسهما، 526/6 برقم 11944.

- وإما عمرو بن عبد الله<sup>(3)</sup> بن الأسوار اليماني، يقال له عمرو برق روى عن عكرمة و روى عنه معمر و لم يذكر المزي من شيوخه غير عكرمة.
- و هو ليس بالقوي، قال عنه ابن حجر: «صدوق فيه لين»<sup>(4)</sup>.
- وأما عمرو بن مسلم<sup>(5)</sup> الجندي اليماني روى عن طاووس بن كيسان و عكرمة مولى ابن عباس و لم يذكر المزي غيرهما، ضعفه أحمد<sup>(6)</sup> بن حنبل، و ليس بالقوي عند ابن معين<sup>(7)</sup>، والنسائي<sup>(8)</sup>.
- وأما عمرو بن عبيد<sup>(9)</sup> بن باب، أبو عثمان البصري شيخ القدرية والمعتزلة، روى عن الحسن البصري وغيره، قال عنه يونس بن عبيد «كان عمرو يكذب في الحديث»<sup>(10)</sup> - وقال ابن عيينة: «حدثني عمرو و كان كذابا»<sup>(11)</sup>، و قال عمرو بن علي: «كان عمرو بن عبيد قدريا يرى الاعتزال و القدر ترك حديثه»<sup>(12)</sup>.
- وقال عنه الجوزجاني: «غير ثقة ضال»<sup>(13)</sup>، و قال ابن سعد: «معتزلي صاحب رأي ليس بشيء في الحديث»<sup>(14)</sup>، وقال عنه النسائي: «متروك الحديث»<sup>(15)</sup>.
- و قال ابن عدي: «و عمرو بن عبيد قد كفانا السلف مؤونته حيث بينوا ضعفه في رواياته و بينوا بدعته ودعاه إليها»<sup>(16)</sup>.

- 
- 1- المزي، تهذيب الكمال، 5/24 برقم 4360.
  - 2- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 8/ الترجمة 1165.
  - 3- المزي، المصدر السابق، 95/22 برقم 4395.
  - 4- ابن حجر، التقريب، ص
  - 5- المزي، المصدر السابق، 243/22 برقم 4451.
  - 6- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 256/6 الترجمة 1431.
  - 7- ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 454/2.
  - 8- المزي، تهذيب الكمال، 244/24.
  - 9- المصدر نفسه، 124-123/22 برقم 4406.
  - 10- ابن أبي حاتم، الجرح، 246/6 برقم 1365 و الخطيب، تاريخ بغداد، 183/12.
  - 11- الخطيب، تاريخ بغداد، 183/12.
  - 12- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 247/6.
  - 13- الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 108 برقم 169.
  - 14- ابن سعد، الطبقات، 273/7.
  - 15- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 80 برقم 445.
  - 16- ابن عدي، الكامل، 111/5.

مثل هذا الراوي لا يحتج به و لا كرامة، قال ابن حبان: «و كان عمرو بن عبيد داعية إلى الاعتزال و يشتم أصحاب رسول الله ﷺ، و يكذب مع ذلك في الحديث توهما لا تعمدا»<sup>(1)</sup>.

رابعاً: تحقيق القول

لم أقف لقول الحسن البصري في هذه المسألة غير هذا الإسناد و لذا فأنا أتوقف فيه.

المطلب الثاني عشر: أثر الزهري مقرونا بقتادة

متن الأثر: "أمرها بيدها حتى تقضي، قال قتادة: وإن أصابها نزوجها قبل أن تقضي".

مدلول الأثر:

يرى الزهري و قتادة بن دعامة في المرأة المخيرة في أمرها إن الخيار لها حتى تقضي في أمرها.

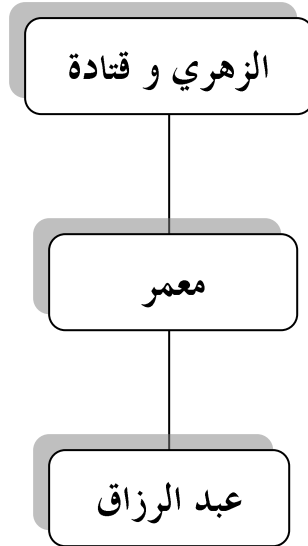
أولاً: التخريج

---

1- ابن حبان، المجروحين، 69/2.

رواه عبد الرزاق <sup>(1)</sup> عن معمر عن الزهري و قتادة فالأمرها بيدها حتى تقضي، قال قتادة: و إن أصابها زوجها قبل أن تقضي».

ثانيا شجرة الإسناد



ثالثا: الدراسة

ورد قول الإمام الزهري و قتادة بن دعامة من طريق معمر بن راشد و هو من أثبت الناس في الزهري، فعن ابن معين قال: «معمر ويونس عالمان بالزهري، و معمر أثبت في الزهري من ابن عيينة»<sup>(2)</sup>.

1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب الخيار و التملك ما كان في المجلس، 526/6 برقم 11943.

2- ابن أبي حاتم، الجرح، 255/8 برقم 1165.

و أما روايته عن قتادة ففيها كلام، حيث قال الدارقطني: «سيء الحفظ لحديث قتادة و الأعمش»<sup>(1)</sup>، و قال ابن معين: «إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري و ابن طاووس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة و أهل البصرة فلا»<sup>(2)</sup>.

#### رابعاً: تحقيق القول

إن قول الزهري و قتادة بن دعامة في هذه المسألة ورد من طريق واحد و لم أقف له على متابعة في حدود تتبعي.

#### المطلب الثالث عشر: أثر طاووس بن كيسان اليماني

أبو عبد الرحمن (ت سنة ست مئة)

متن الأثر: "في الرجل يجير امرأته قالوا: إن قامت من مجلسها قبل أن تختار فلا خيار لها".  
مدلول الأثر:

---

1- الدارقطني، العلل، 39/4.

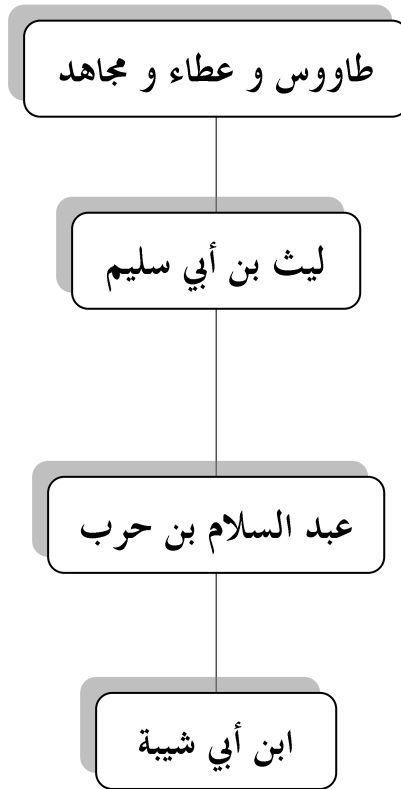
2- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 245/10.

يرى طاووس بن كيسان في مسألة الرجل يخير امراته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، فإن لم تختار في ذلك المجلس فلا خيار لها.

### أولاً: التخريج

رواه ابن أبي شيبة<sup>(1)</sup>، عن عبد السلام بن حرب عن ليث عن طاووس مقرونا بعطاء و مجاهد.

### ثانياً: شجرة الإسناد



### ثالثاً: الدراسة

ورد قول طاووس مقرونا بغيره من طريق فيه الليث<sup>(2)</sup> بن أبي سليم و هو ضعيف، قال عنه ابن حجر: «صدوق اختلط جدا، و لم يتمير حديثه فترك»<sup>(3)</sup>.

1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يخير امراته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، 93/4 برقم 18112.

2- المزي، تهذيب الكمال، 279/24 برقم 5017.

3- ابن حجر، التقريب، ص 400 برقم 5685.

و قد جاء قول طاووس بن كيسان مقرونا بعطاء بن أبي رباح و مجاهد بن جبر و في هذا سأل شعبة ليث من أين اجتمع له هؤلاء الثلاثة: عطاء و طاووس و مجاهد، فقال: «سل عن هذا خُفَّ أبيك»<sup>(1)</sup>. و قال ابن معين: «ضعيف الحديث عن طاووس، فإذا جمع طاووس و غيره، فالزيادة هو ضعيف»<sup>(2)</sup>.

#### رابعاً: تحقيق القول

إن أثر طاووس بن كيسان في هذه المسألة وردت من طريق واحد ضعيف، لضعف الليث بن أبي سليم، و لم أفد له على متابعات.

#### الخلاصة:

اختلف الفقهاء في مسألة التملك والخيار، ماداماً في المجلس إلى قولين:

القول الأول:

---

1- ابن أبي حاتم، الجرح، 177/7 برقم 1014.

2- المزني، تهذيب الكمال، 285/24.

إذا افترقا من ذلك المجلس، ولم تنفض فيه المخيرة أو المملكة فيه شيئا فأمره إلى زوجها، وهو قول عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، عبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله رضي الله عنه، ولم يصح ذلك عنهم.

وهو قول جابر بن زيد وعطاء بن أبي رباح والشعبي وقد ثبت ذلك عنهم، وأما إبراهيم النخعي ومجاهد بن جبير فلم يصح ذلك عنهما، وأما الرواية عن سعيد بن جبير فقد وردت من طريق ضعيف، ولم أقف له على متابعات.

القول الثاني:

هو بيدها حتى تتكلم، وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد ورد من طريق منقطع، والحسن البصري وقتادة جاءت الرواية عنهما من طريق واحد ضعيف، وأما الرواية عن الزهري فقد وردت من طريق جيد ولم أقف له على متابعات.

أقوال فقهاء المذاهب في مسألة التوكيل أو التملك أو الخيار، هذه المسألة تتعلق بتوكيل الطلاق وتفويضه، وهي تدخل ضمن وعين من أنواع الطلاق، وهما الصريح والكنائي، لأن تفويض الطلاق للزوجة أو غيرها، إما أن يكون صريحا كقول الرجل لها: (طلقي نفسك) أو كناية ومنه قوله لها: (اختراري نفسك، أو أمرك بيدك، أو ملكتك نفسك).

والرجل كما يملك الطلاق بنفسه يملك أن ينبل غيره فيه، ومنه تفويض الزوجة، ودليل تخييره صلى الله عليه وسلم نساءه بين المقام معه، وبين مفرقة، وذلك لما نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأزْوَاجِكِ إِن كُنَّ تَرِذْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرِزْقَهَا فَتَعَالَيْن أُنسِكُنَّ وَأُسْرِحُنَّ سَرَاحًا جَمِيلاً﴾<sup>(1)</sup>.

وللفقهاء في هذه المسألة أقوال:

مذهب الحنفية: أن وقوع الطلاق من غير الزوج ثلاث أنواع:

– التوكيل: وهو أن ينوب الزوج عنه غير زوجته بتطبيق إمرأته كأن يقول له (وكلتك في طلاق زوجتي)، فإذا قبل الوكيل ثم قال لزوجته موكله (أنت طلق وقع الطلاق).

1- سورة الأحزاب، الآية 28.

- التفويض: وهو جعل الأمر باليد أو تمليك الطلاق لزوجته بطلاق نفسها منه، أو تعليق الطلاق على مشيئة شخص آخر أجنبي كأن يقول: طلق زوجتي إن شئت.
- الرسالة: نقل كلام المرسل، وهو أن يقول الزوج لرجل: اذهب إلى فلانة، وقل لها: إن زوجك يقول لك اختاري، أو أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد إنسان، فيذهب الرسول ويبلغها الرسالة على وجهها، فيقع عليها، فالرسول معبر وسفير ناقل لكلام المرسل لا غير.

وحتى يقع الطلاق في التفويض والتخيير لا بد من أمور:

- الأول: نية الزوج في إرادة الطلاق، لأنه من الكنايات، فلا يصح من غير نية الطلاق.
- الثاني: علم المرأة، بأن الأمر في يدها حتى يثبت لها الخيار بين الطلاق أو الزوج.
- الثالث: أن الزوج إذا نوى طلاق الثلاث في قوله (أمرك بيدك) يصح، أما في قوله (اختاري) فلا يصح فيه الثلاث.

الرابع: لا بد من ذكر النفس في قوله اختاري إما في كلام الزوج أو في جواب المرأة.

مذهب المالكية: ذهب المالكية إلى أن التفويض ثلاثة أنواع.

- التوكيل: وهو جعل الزوج حق انشاء الطلاق لغيره سواء كانت زوجته أو غيرها، مع بقاء الحق له من منع الوكيل من إيقاع الطلاق، ولا يملك الموكل عزل الوكيل بالطلاق إذا تعلق حق الزوجة بتلك الوكالة<sup>(1)</sup>.

- التمليك: وهو أن يملك الرجل امرأته أمر نفسها في إيقاع الطلاق وهو يحتمل الواحدة فما فوقها، ولذلك له أن يناكرها فيما فوق الثلاث، فالتمليك هو أن تملك المرأة أمر نفسها، ولها أن تفعل ما جعل بيدها من طلقة واحدة أو أكثر وليس للزوج أن يقر لها عنه، ويظهر قبولها بالقول أو الفعل، فبالقول بأن توقع الطلاق بلفظها، وأما بالفعل فإن تفعل ما يدل على الفراق مثل نقل أثاثها وغير ذلك وإن سكنت ولم يظهر منها قول أو فعل لم يبطل تمليكها حتى يوقفها السلطان أو تتركه يظأها، وقيل يبطل بالافتراق من المجلس<sup>(2)</sup>.

1- القوانين الفقهية ص186-187.

2- ابن رشد الحفيد، بداية الاجتهاد ونهاية المقتصد، دار شريعة، 1989م، 71/2، وأحمد الدردير، الشرح الصغير على مختصر أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، طبعة الإدارة المركزية للتعاهد الأزهرية، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، مؤسسة العصر.

- التخيير: هو أن يخيرها الزوج بين بقائها معه أو الفراق، فلها أ، تفعل من ذلك ما تشاء، فإن اختارت الفراق كان طلاقها بالثلاث وإن أرادت واحدة أو اثنتين لم يكن لها وسقط خيارها إلا إذا خيرها في طلقة واحدة أو طلقتين خاصة فتوقعها<sup>(1)</sup>.

لذلك فالخيار يختلف عند التمليك لأنه يقتضي إيقاع طلاق تنقطع معه العصمة، إلا أن يكون التخيير مقيدا مثل أن يقول لها (اختاري نفسك) والمملكة لا يبطل تمليكها عند مالك إن لم توقع الطلاق حتى يطول الأمر بها على إحدى الروايتين أو يتفرقا من المجلس وفي رواية أخرى يبقى لها التمليك إلى أن ترد أو تطلق.

مذهب الشافعية: أن تفويض الطلاق تمليك له ويشترط لوقوعه تطليقها نفسها على الفور، وإذا ملكت المرأة طلاق نفسها فلا رجعة له عليه، والتفويض إما صريح مثل: (طلقي نفسك) أو كناية مثل: أبيني نفسك أو اختاري نفسك، ونوى ذلك، فقالت: طلقت وقع الطلاق، لأنها فوضت الطلاق، وقد فعلته في الحالين<sup>(2)</sup>.

ولو قال: طلقي نفسك ونوى ثلاثا، فقالت: طلقت، ونوئهن، وقد علمت نيته أو وقع العلم بنيته صدفة، فتقع الثلاث، لأن اللفظ تحتمل العدد، فإن لم ينويها فتقع واحدة في الأصح، لأن صريح الطلاق كناية في العدد.

ولو قال لهاك طلقي نفسك ثلاثا، فجعلتها واحدة أو عكست تقع واحدة<sup>(3)</sup>.

مذهب الحنابلة: يصح طلاق من يصح توكيله، فإن وكل الزوج المرأة في الطلاق، يصح توكيلها وطلاقها لنفسها، لأنه يصح توكيلها في طلاق غيرها، فكذا في طلاقها نفسها، أو للوكيل أن يطلق متى شاء ما لم يحدد له المدة كل حدا، ولا يطلق أكثر من واحدة إلا إذا جعل له الموكل ذلك.

وإن قال لها الزوج اختاري نفسك لم يكن لها أن تطلق أكثر من واحدة وتقع رجعية إلا أن يجعل لها أكثر من ذلك سواء جعله بلفظه بأن يقول لها: (اختاري ما شئت أو اختاري الطلقات إن شئت أو جعله بنيته بأن ينوي بقوله اختاري عددا، فإن نوى ثلاثا أو اثنتين أو واحدة، فهو

1- القوانين الفقهية ص186-187.

2- مغني المحتاج.

3- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 41/7.

على ما نوى، فإن نوى ثلاثاً، فطلقت أقل منها، وقع ما طلقت، فلو كرر لفظ الخيار بأن قال لها اختاري اختاري اختاري فإن نوى إيفامها وليس نيته ثلاثاً ولا اثنتين، أو نوى واحدة فواحدة نصاً، وإن أراد ثلاثاً فثلاث نصاً وليس لها أ، تطلق إلا ما داماً في المجلس ولم يشتغلاً بما يقطعه إلا إذا جعله على التراخي<sup>(1)</sup>.

وخلاصة القول أن التخيير أو التملك هو تفيض الأمر إلى الأذى الزوجة في الطلاق وهو في الشرع جائز لما أخرجه البخاري عن عائشة رضي الله عنها، قالت: "خيرنا رسول الله ﷺ فاخترنا الله ورسوله فلم يعد علينا شيئاً"<sup>(2)</sup>، وهو بيان لما جاءه الأمر من الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَنْزُوجِكِ إِن كُنَّ تَرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾<sup>(3)</sup>.

وللتفويض نوعان صريح وهو ما كان بلفظ طلقتي نفسك، ويقع من الزوجة بمجرد تلفظها به ولة لم تكن نافية للطلاق.

وكناية وهو أن يقع بلفظ التخيير أو التملك بأنه يجعل الأمر بيد الزوجة وهي في حق الزوج كناية، لأنه ليس صريحاً في إرادة الطلاق، ولو قالت اخترت نفسي فإن نوت به الطلاق كان طلاقاً وإلا لم يكن طلاقاً، ويقع طلقة واحدة إن نوته ولا يقع ثلثاً إلا إذا جعل إليها ثلاثاً بلفظه أو بنيته.

ودليله أنه روي أنه جاء رجل إلى ابن مسعود وقال: كان بيني وبين امرأتي بعض ما يكون بين الناس، فقالت: لو كان الذي بيدك بيدي، لعلمت كيف أصنع، قال: فقلت: إن الذي بيدي من أمرك بيدك، قالت: فإني قد طلقتك ثلاثاً، قال عبد الله: أراها واحدة وأنت أحق بها وسألني أمير المؤمنين عمر فأسأله عن ذلك، قال: فلقيته فسأله، فقص عليه القصة، فقال عمر: فعل الله بالرجال، يعمدون إلى ما جعل الله بأيديهم فيجعلونه بأيدي النساء !! ففيها التراب، ففيها

1- الحجاوي المقدسي، الإقناع لطالب الانتفاع، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية

بدار هجر، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المملكة العربية السعودية، ط2، 1988م، 476/3.

2- صحيح البخاري، 55/7.

3- سورة الأحزاب، الآية 28.

التراب، فما قلت؟ قال: قلت: أراها واحدة وهو أحق بها، قال: وأنا أرى ذلك، ولو قلت غير ذلك لرأيت أنك لم تصب"<sup>(1)</sup>.

# الفصل الثالث

## الأثار الواردة في مسائل الطلاق السني

المبحث الأول: مسألة الطلاق ما كان في طهر من غير جماع.

المبحث الثاني: مسألة طلاق الحامل.

المبحث الثالث: مسألة الإشهاد على الرجعة.

### تمهيد:

لم يزل العلماء قديما وحديثا يصفون الطلاق بالسنة والبدعة، والسني هو طلاق مدخول بها في طهر ولم يجامعها فيه، فقد أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا أراد أن يطلق امرأته للسنة وهي من تحيض؛ إن أمهلها حتى تطهر من حيضها ثم طلقها قبل أن يمسه أو يجامعها، طلقة واحدة، ثم تركها حتى تنقضي عدتها ولم يطلقها غير تلك تطليقة، أنه مطلق للسنة، وهو أملك برجعتها مادامت في العدة، فإن انقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب.

وقد ورد في شأنها ذلك مجموعة من الآثار ارتبت عنها مجموعة من الأحكام، وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول: مسألة الطلاق ما كان في طهر من غير جماع.

المبحث الثاني: مسألة طلاق الحامل.

المبحث الثالث: مسألة الإشهاد على الرجعة.

### المبحث الأول: مسألة الطلاق ما كان في طهر من غير جماع.

تمهيد:

السنة في الطلاق أن يطلقها واحدة لم يصبها فيه لم يدعها حتى تنقضي عدتها، فإن طلقها في حيضها و طهر أصاب فيه، فهو طلاق بدعة، وقد جاء عن السلف الصالح أقوال تفيد شروط الطلاق السني، وحاولت أن أحص سلیمها من سقیمها، ولهذا قسمت هذا المبحث إلى هذه المطالب:

المطلب الأول: أثر علي بن أبي طالب عليه السلام.

المطلب الثاني: أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

المطلب الثالث: أثر إبراهيم بن يزيد النخعي، أبو عمران الكوفي.

المطلب الرابع: أثر طاووس بن كيسان اليماني.

المطلب الخامس: أثر محمد بن سيرين القاضي.

المطلب السادس: أثر عطاء بن أبي رباح المكي

المطلب السابع: أثر الحسن البصري.

المطلب الثامن: أثر سعيد بن المسيب المخزومي.

المطلب الأول: أثر علي بن أبي طالب عليه السلام

صهره، و ابن عمه عليه السلام

(ت 40 هـ)

متن الأثر: " لو أن الناس أصابوا حد الطلاق ما ندم رجل على امرأة يطلقها وهي حامل قد تبين حملها أو طاهر لم يجامعها ينتظر حتى إذا كان في قبل عدتها فإن بداله أن يراجعها ، وإن بداله أن يخلي سبيله"<sup>(1)</sup>.

مدلول الأثر:

أثر عن الصحابي الجليل علي كرم الله وجهه هذا القول في مسألة طلاق السنة وهو أن الرجل له أن يطلق المرأة الحامل لأن حملها واضح أو أن تكون في طهر لم يجامعها فيه.

أولاً: التخريج

رواه يزيد<sup>(2)</sup> و يحيى بن عتيق<sup>(3)</sup> كلاهما عن ابن سيرين عن علي، و لفظ يزيد هو المثبت أعلاه، أما لفظك يحيى بن عتيق فهو: "لو أن الناس أصابوا أحد الطلاق ما ندم رجل على امرأة يطلقها واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض".

و خالفهم هشام<sup>(4)</sup>، فرواه عن ابن سيرين عن عبدة عن علي بلفظ مختصر " ما طلق رجل طلاق السنة فندم".

1- أماكن تواجد هذا الأثر معلقاً: البغوي، شرح السنة، 151/5، و الهندي، كتر العمال 677/9 برقم 27946، و ابن عبد البر، الإستذكار، 50/18.

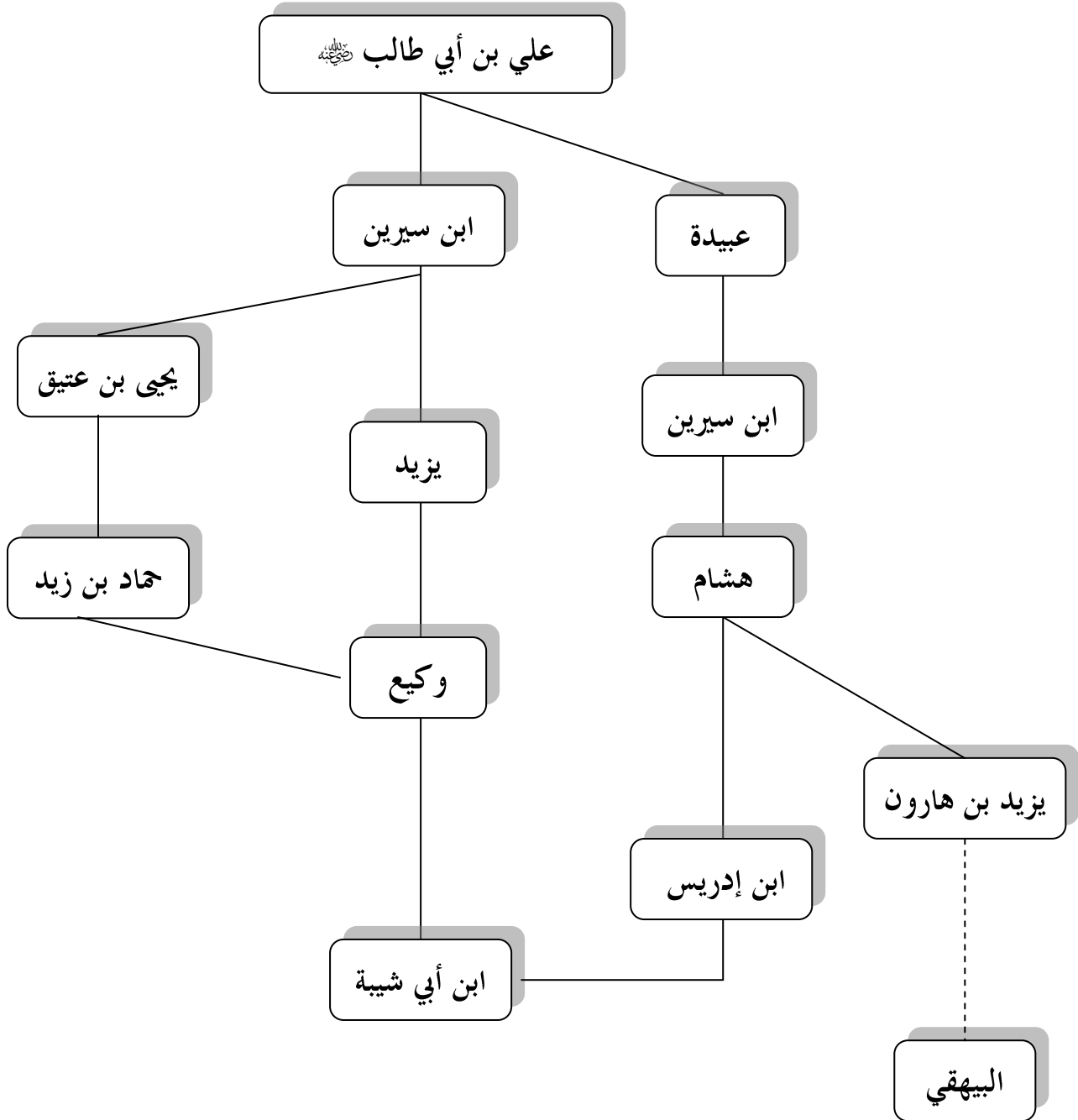
2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في طلاق السنة ما و متى يطلق؟ 56/4 برقم 17722.

3- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما يستحب من طلاق السنة و كيف هو، 57/4 برقم 17736.

4- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في طلاق السنة ما و متى يطلق؟ 57/4 برقم 17731.

و البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ماجاء في طلاق السنة و البدعة، 325/7.

ثانيا: شجرة الإسناد



### ثالثاً: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية يزيد و يحيى بن عتيق عن ابن سيرين عن علي رضي الله عنه.  
هذا الإسناد؛ منقطع فابن سيرين و هو محمد بن سيرين <sup>(1)</sup> الأنصاري، أبو بكر روى عن أنس بن مالك، و عبادة السلماني و خالد الحذاء و هو من تلاميذه و خلق كثير و روى عنه: هشام بن حسان، و يحيى بن عتيق، و يزيد بن أبي سعيد النحوي و يزيد ابن إبراهيم التستري، و يزيد بن طهمان و جماعة، و ثقه و علماء الجرح و التعديل، منهم ابن سعد <sup>(2)</sup> و أحمد <sup>(3)</sup> و ابن معين <sup>(4)</sup>، و أبي زرعة <sup>(5)</sup>، و العجلي <sup>(6)</sup>.  
وقد أدرك من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثين صحابي <sup>(7)</sup>، غير أنه لم يسمع من علي بن أبي طالب شيئاً، قال أبو داود: "كان ابن سيرين يرسل وجلساؤه يعلمون أنه م يسمع" <sup>(8)</sup>، و لم أقف على من من أثبت له السماع من علي بن أبي طالب، وخاصة وقد وصل هذا الأثر من رواية عبادة السلماني عن علي بن أبي طالب.  
أما يزيد فهو إما أن يكون:  
- يزيد بن إبراهيم <sup>(9)</sup> التستري، ثقة ثبت إلا في روايته عن قتادة ففيها لين وروايته هنا عن ابن سيرين.  
- أو يزيد <sup>(10)</sup> بن طهمان الرقاشي، أبو المعتمر ثقه.  
فكلاهما يروي عنهما وكيع بن الجراح، و يرويان عن محمد بن سيرين و أن شاء الله هما ثقتان، وثقهما غير واحد من أئمة هذا العلم.

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 193/7، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 520/2 و البخاري، تاريخه الصغير، 159/1، 223 و تاريخه الكبير، 90/1 برقم 251، وابن جبان، 348/5-349، والمزي، تهذيب الكمال، 344/25 برقم 528.  
2- ابن سعد، الطبقات، 193/7.  
3- ابن أبي حاتم، الجرح و العديل، 280/7 برقم 1518.  
4- المصدر نفسه.  
5- المصدر نفسه.  
6- العجلي، تاريخ الثقات، ص 465 برقم 1464.  
7- حكاة هشام بن حسان (المزي المصدر السابق، 348/25).  
8- سؤالات، الآجوري لأبي داود 9/4 نقلا عن هامش (المزي، المصدر السابق، 346/25).  
9- ابن حجر، التقريب، ص 529 برقم 7684.  
10- المصدر نفسه، ص 532 برقم 7735.

أما يحيى بن عتيق فهو الطفاوي، البصري، ثقة مات قبل أيوب و كان أصغر منه<sup>(1)</sup>

**الطريق الثاني:** رواية هشام عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي بن أبي طالب عليه السلام.

فهذه الرواية وصلت الرواية المنقطعة عن محمد بن سيرين عن علي، فقد وصل من طريق محمد بن سيرين عن عبيدة، وهذه السلسلة من أصح الأسانيد، قال عمرو الفلاس: "أصح الأسانيد: ابن سيرين عن عبيدة عن علي" <sup>(2)</sup> وقال العجلي: "بصري، تابعي، ثقة، وهو من أروى الناس عن شريح وعبيدة" <sup>(3)</sup>. وفي موضع آخر: "كل ما روى محمد بن سيرين عن عبيدة -يعني السلماني- السلماني- سوى رأيه فهو عن علي" <sup>(4)</sup>.

أما عبيدة الذي يروي عن علي، و يروي عنه محمد بن سيرين هو:

- عبيدة بن عمرو، و يقال: ابن قيس <sup>(5)</sup> بن عمرو السلماني أبو عمرو الكوفي، أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين و لم يلقه <sup>(6)</sup>، روى عن عبد الله بن مسعود و علي ابن أبي طالب و عبد الله بن الزبير.

و روى عنه محمد بن سيرين، و عامر الشعبي، و إبراهيم النخعي و جماعة.

كان من أصحاب علي -كرم الله وجهه- قال العجلي: "كوفي تابعي، ثقة جاهلي أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين و لم ير النبي صلى الله عليه وسلم و كان من أصحاب علي و عبد الله ... و كان ابن سيرين من أروى الناس عنه" <sup>(7)</sup>، وذكره ابن حبان في (معرفة التابعين من الثقات) <sup>(8)</sup>، وفي الجملة هو ثقة ثبت لا يسأل عن مثله.

و أما هشام الذي في هذا الإسناد هو هشام <sup>(9)</sup> بن حسان الأزدي، أبو عبد الله البصري، روى عن الحسن البصري وأنس بن سيرين، و محمد بن سيرين و كان من اعلم الناس و أثبتهم فيه فعن

1- المصدر نفسه، ص 524 برقم 7603.

2- العجلي، تاريخ الثقات، ص 325.

3- المصدر نفسه.

4- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 389.

5- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 93/6 و يحيى التاريخ برواية الدوري، 387/2 و البخاري، تاريخه الصغير، 146/1، 147،

149، و ابن حبان، الثقات، 139/5، و المزني، تهذيب الكمال 266/19 برقم 3756.

6- ابن سعد، المصدر السابق 93/6، و البخاري، التاريخ الكبير، 82/6 الترجمة 1777.

7- العجلي، تاريخ الثقات، ص 325.

8- الذهبي، معرفة التابعين من الثقات لابن حبان، ص 214 برقم 2410.

9- ترجمته موجودة في/ ابن سعد، الطبقات، 271/7، و يحيى التاريخ برواية الدوري 271/2 و المزني، تهذيب الكمال، 181/30 برقم 6572.

سعيد بن أبي عرويه: "ما رأيت أو ما كان أحد أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام" (1) و هو قول حماد بن سلمه (2)، و علي بن المديني (3). و مخلد بن الحسين (4)، و قال ابن حجر: "ثقة من من أثبت الناس في ابن سيرين ... مات سنة سبع أو ثمان و أربعين و مئة" (5).

و عليه فروايته عن ابن سيرين الموصولة مقدمة على من رواية غيره عن ابن سيرين المنقطعة. و يحتمل و أن يكون ابن سيرين روى رواية علي منقطعة، و أخرى موصولة، وهو احتمال بعيد.

#### رابعاً: تحقيق القول

إن أثر علي بن أبي طالب عليه السلام في هذه المسألة من أن طلاق السنة يكون في طهر لم تجامع المرأة فيه، أو حاملاً قد تبين حملها، ورد من طريقين، طريق منقطع من رواية يزيد و يحيى بن عتيق، عن محمد بن سيرين عنه و قد وصل بما رواه يزيد بن هارون و عبد الله بن إدريس عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي -كرم الله وجهه- و هي رواية جيدة الإسناد فرجالها ثقات و كل راو هو ثبت في شيخه الذي روى عنه وهي تعضد الروايات المنقطعة و عليه فالأثر ثابت عنه عليه السلام.

1- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 55/9 برقم 229.

2- المصدر نفسه.

3- المصدر نفسه.

4- المصدر نفسه.

5- ابن حجر، التقريب، ص 503 برقم 7289.

### المطلب الثاني: أثر عبد الله بن مسعود

الصحابي الجليل، من السابقين الأولين رضي الله عنه (ت 32هـ)

متن الأثر: "فطلقوهن لعدتهن" <sup>(1)</sup> قال: "طاهرا من غير جماع" <sup>(2)</sup>.

مدلول الأثر:

يرى الصحابي الجليل، عبد الله بن مسعود - في مسألة طلاق السنة وكيف يكون أن المرأة لا تطلق إلا في طهر لم يجامعها فيه زوجها و قد استشهد في ذلك بقوله تعالى: ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ <sup>(3)</sup>.

### أولا: التخريج

رواه الأعمش عن مالك عن عبد الرحمن بن يزيد، و حسن بن صالح عن إبراهيم، و أبو اسحاق عن أبي الأحوص وشقيق جميعهم عن عبد الله بن مسعود به زيادة و نقصا، و تفصيل ذلك ما يلي:  
- أما رواية الأعمش بن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عنه فرواه ابن نمير <sup>(4)</sup>  
والثوري <sup>(5)</sup>، و هشيم <sup>(6)</sup>، و عبد الله بن إدريس <sup>(7)</sup>، و كيع <sup>(8)</sup>، و حفص <sup>(9)</sup>، و معاوية <sup>(10)</sup>،

1- الطلاق الآية 65.

2- أماكن تواجد هذا الأثر معلقا: الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط 1، 1990، 28/30. وابن كثير، التفسير، دار الأندلس، ط2، 1980، 34/7.

- و أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، و تعليق أحمد عبد الموجود و محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1993، 278/8.

- و القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1985، 151/18.

- و الألباني، إرواء الغليل، بإشراف زهير محمد الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، ط1، 1979، 119/2 برقم 2051.

- و البيهقي، شرح السنة، كتاب الطلاق، باب تحريم الطلاق في الحيض، 151/5.

- و ابن عبد البر، الإسدكار، 46/18، و ابن قدامة، المغني، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت. ط 98/7.

3- الطلاق الآية 65.

4- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في طلاق السنة و طلاق البدعة، 325/7.

5- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب وجه الطلاق و هو طلاق السنة و العدة، 302/6 برقم 10927.

6- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب كتاب الطلاق، 256/3 برقم 157.

7- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في طلاق السنة ما و متى يطلق؟ 56/4 برقم 17719، والطبري، التفسير، 121/12 برقم 34216-34219.

8- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في طلاق السنة ما و متى يطلق؟ 56/4 برقم 17719.

9- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في طلاق السنة ما و متى يطلق؟ 56/4 برقم 17719.

(1)، روايات كل الرواة عن الأعمش وردت باللفظ المثبت أعلاه، إلا رواية هشيم بن بشير فوردت فوردت بلفظ "الطلاق للعدة أن يطلق الرجل إمراته و هي طاهرا في غير جماع " من غير أن يذكر الآية "فطلقوهن لقبل عدتهن" (2).

و خالفهم جميعا أي- ابن نمير و الثوري و هشيم و عبد الله بن إدريس، و وكيع، و حفص و معاوية (3) مروان بن معاوية فرواه عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عنه بلفظ: "الطلاق المستأن يطلقها طاهرا من غير جماع أو عند حبْلٍ قد تبين" ورواية حسن بن صالح عن إبراهيم بن مهاجر عنه، فرواه وكيع (4) بلفظ "طلاق السنة في قبل الطهر من غير جماع".

وأما رواية أبي اسحاق عن أبي الأحوص عنه، فرواها حفص (5) بن غياث، وإسرائيل (6)، والثوري (7)، و شريك (8) جميعهم عنه بألفاظ متقاربة زيادة و نقصا، فلفظ شريك جاء مفصلا ولفظه "في قوله عز وجل: "فطلقوهن لعدتهن" أن يطلقها من غير جماع، ثم يمهل حتى تحيض حيضة ثم تطهر ثم يمهل حتى تحيض حيضة ثم تطهر، أن أراد أن يراجع راجعها"، ولفظ سفيان فيه زيادة (ويشهد).

ولفظه "من أراد السنة فليطلقها طاهرا عن غير جماع، و يشهد " الزيادة عند (الدارقطني) وما في مصنف (عبد الرزاق) فلم تذكر، وأما عند البيهقي فورد أكثر تفصيلا و لفظه "من أراد أن يطلق

- 
- 1- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في طلاق السنة ما و متى يطلق؟ 56/4 برقم 17719.
  - 2- هي قراءة من القراءات الشاذة، قال النووي: "قوله: "وقرأ النبي ﷺ : فطلقوهن في قبل عدتهن" هذه قراءة ابن عباس وابن عمر، وهي شاذة لا تثبت قرآنا بالإجماع، ولا يكون لها حكم الخبر الواحد عندنا، وعند محققي الأصوليين"، النووي، المنهاج، ت خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط 4، 1997، 311/96.
  - 3- الدارقطني، السنن، كتاب الطلاق، دار الفكر، ط 5/2 برقم 3853.
  - 4- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في طلاق السنة ما و متى يطلق؟ 57/4 برقم 17732.
  - 5- الدارقطني، السنن، كتاب الطلاق، 4/2 برقم 3846، و البيهقي، السنن الكبرى، متاب الخلع و الطلاق، باب الاختيار للزوج أن لا يطلق إلا واحدة 332/7.
  - 6- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق السنة ما و متى يطلق، 57/4 برقم 17733.
  - 7- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب وجه الطلاق، و هو طلاق العدة و السنة، 303/6 برقم 10929.
  - الدارقطني، السنن، كتاب الطلاق، 4/2 برقم 3847، و البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، 332/7 باب الإختيار للزوج أن يطلق إلا واحدة.
  - 8- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب كتاب الطلاق، 256/3 برقم 1056.

للسنة كما أمر الله عز و جل فليتنظرها حتى تحيض ثم تطهر ( ثم ليطلقها طاهرا في غير جماع ويشهد رجلين ثم ينتظرها حتى تحيض ثم تطهر فإن شاء راجع وأن شاء طلق) .  
وذكر ابن عبد البرني (الاستذكار) روايتين عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص.  
لم أقف عليهما فيما توفر لدي من مراجع ولذا رأيت أن يذكرها زيادة في العلم فقال ابن عبد البر: (روى الأعمش عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود أنه قال: (طلاق السنة أن يطلقها تطليقة وهي طاهر من غير جماع. فإذا حاضت، وطهرت طلقها أخرى، ثم نعتد بعد ذلك بحيضة واحدة) <sup>(1)</sup>. ثم قال: "وخالفه جماعة من أصحاب أبي إسحاق، منهم شعبة والثوري، وزهير بن معاوية، فرواه عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله في قوله تعالى: ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ <sup>(2)</sup>. أن يطلقها طاهرا من غير جماع، ثم يدعها حتى تنقضي عدتها، أو يراجعها إن شاء، ولم يذكروا الطلاق عند كل طهر" <sup>(3)</sup>. ثم عقب على هذين القولين بقوله: "وهؤلاء مقدمون في حفظ حديث أبي إسحاق عن الأعمش، وغيره عند أهل العلم بالحديث، وليست عندهم رواية الأعمش عن المتأخرين كروايته عن المتقدمين" <sup>(4)</sup>، وأما رواية شقيق فرواها إسحاق بن إبراهيم العبدي عن يحيى بن زكريا عن الأعمش بلفظ (طلقوهن لعدتهن)، قال عبد الله: الطلاق في الطهر من غير إجماع <sup>(5)</sup>.

1- ابن عبد البر، الإستذكار، 49/18 برقم 26787.

2- سورة الطلاق، الآية 01.

3- ابن عبد البر، المصدر السابق، 49/18 برقم 26791.

4- المصدر نفسه، 50/18 برقم 26792.

5- الطبراني، المعجم الكبير، ت حمدي عبد المجيد السلفي، العراق، مطبعة الزهراء الحديثة، ط 1986، 202/10 برقم 10465.



ثالثا: الدراسة:

الطريق الأول: رواية هشيم قال الأعمش نا<sup>(1)</sup> عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمان بن زيد قال قال عبد الله:

وهذا الإسناد لم يسلم من تدليس هشيم بن بشير، فهو لم يصرح بالسماع من سليمان بن مهران الأعمش قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث ثبنا، يدلس<sup>(2)</sup> كثيرا، فما قال في حديثه أخبرنا فهو حجة، وما لم يقل فيه أخبرنا فليس بشيء"<sup>(3)</sup> وقد سلم هذا السند من تدليس الأعمش عن مالك حيث صرح بالتحديث عنه.

وقد تابع هشيم في هذه الرواية عن الأعمش غير واحد من الثقات، مما يجعل شبهة تدليسه لا تضر بهذا الأثر.

الطريق الثاني: رواية ابن أبي شيبه عن حفص عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الله. وهذا السند فيه:

- حفص وهو<sup>(4)</sup> بن غياث النخعي، أبو عمر الكوفي، تغير حفظه بعد ما تولى قضاء الكوفة، وانشغل بما فترك كتابه وأصبح يحدث من حفظه و قد ساء، فعن يحيى بن معين: "جميع ما حدث به حفص بن غياث ببغداد و الكوفة إنما هو من حفظه لم يكن يخرج كتابا، كتبوا عنه ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف حديث من حفظه"<sup>(5)</sup>، وهو قول أبو زرعة<sup>(6)</sup>، ولهذا فمن سمع منه من كتابة أصح ممن سمع منه من حفظه، قال ابن حجر في (هدى الساري): "هو الأئمة الأثبات وأجمعوا على توثيقه والإحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه"<sup>(7)</sup>. وهو قول علي بن المديني<sup>(8)</sup>.

- 1- هكذا في (سنن سعيد) جمع بين (نا) و (عن) و المعنى أن الأعمش حدثنا عن مالك بن الحارث و الله أعلم.
- 2- عده ابن حجر ضمن أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين (ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 47 برقم 111).
- 3- ابن سعد، الطبقات، 313/7.
- 4- المزي، تهذيب الكمال، 56/7 برقم 1415.
- 5- الخطيب، تاريخ بغداد، 195/8.
- 6- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 186/3 برقم 803.
- 7- ابن حجر، هدى الساري، ص 396.
- 8- الخطيب، تاريخ بغداد، 197/8.

- وقد روى عنه في هذا الإسناد أبو بكر بن أبي شيبة، وهو كوفي الأصل<sup>(1)</sup>، وأقرب أنه سمع منه بعد ما ساء حفظه وذلك:
- أن أبا بكر بن أبي شيبة، كوفي وكل ما حدث به حفص بن غياث ببغداد والكوفة إنما هو من حفظه كما مر في قول ابن معين.
- الثابت أن حفص تولى القضاء سنة سبع وسبعين ومئة<sup>(2)</sup> ولأبي بكر ثماني عشرة سنة، فقد ولد سنة تسع وخمسين ومئة<sup>(3)</sup>، وهو سن طلب الحديث.
- وهذا القول لم ينفرد حفص بنقله عن الأعمش بل تابعه غيره ممن هم أكثر منه حفظاً وتثبتاً ذو وكيع بن الجراح وسفيان الثوري وغيرهما.
- وبقية الطرق الواردة عن سليمان الأعمش، رجالها ثقات معروفون، ومعاوية هو معاوية بن عمرو<sup>(4)</sup> بن المهلب، أبو عمرو البغدادي، كوفي الأصل، من شيوخ البخاري وهو من الثقات.
- ومالك بن الحارث<sup>(5)</sup> هو السلمى الرقي، ويقال: الكوفي.
- روى عن عبد الرحمان بن يزيد النخعي، ثقة<sup>(6)</sup> من الثقات.
- وأما عبد الرحمان بن يزيد<sup>(7)</sup>. فهو ابن قيس النخعي، أبو بكر الكوفي، روى عن ابن مسعود، وعثمان بن عفان كان من الثقات<sup>(8)</sup>.

**الطريق الثالث:** رواية مروان بن معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمان عن ابن

مسعود رضي الله عنه:

وهذا السند لم يسلم من:

- 
- 1- ينظر، المزي، تهذيب الكمال، 34/16 برقم 3625.
  - 2- الخطيب، المصدر السابق، 220/8.
  - 3- المصدر نفسه، 66/10.
  - 4- المزي، تهذيب الكمال، 207/28 برقم 6064.
  - 5- المصدر نفسه، 19/27 برقم 5732.
  - 6- ابن حجر، التقريب، ص 450 برقم 6430.
  - 7- المزي، المصدر السابق، 12/18 برقم 3994.
  - 8- ابن حجر، المصدر السابق، ص 294 برقم 4043.

- شبهة تدليس مروان بن معاوية <sup>(1)</sup>، أبو عبد الله الكوفي، حيث لم يبين السماع بينه وبين الأعمش، قال عنه ابن حجر: "من أتباع التابعين، كان مشهورا بالتدليس، وكان يدلس الشيوخ أيضا، وصفه الدار قطني بذلك" <sup>(2)</sup>.

- وتدلسه هنا لا يضر بالسند لموافقته للرواة الثقات عن الأعمش.

**الطريق الرابع:** رواية وكيع عن حسن بن صالح عن إبراهيم بن مهاجر عن ابن مسعود رضي الله عنه: وهذا الإسناد فيه:

- إبراهيم بن مهاجر بن جابر، أبو إسحاق الكوفي <sup>(3)</sup>، روى عن الشعبي، ومجاهد بن جبر، وعبد الرحمان بن يزيد النخعي، ولم أقف أنه يروي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فإسناده عنه يحتمل الإنقطاع.

ضعفه ابن معين <sup>(4)</sup> وأحمد بن حنبل <sup>(5)</sup> وقال عنه النسائي: "ليس بالقوي" <sup>(6)</sup>، وهو قول يحيى بن سعيد القطان <sup>(7)</sup> وقال عنه ابن عدي: "هو عندي أصلح من إبراهيم الهجري، و حديثه يكتب في الضعفاء" <sup>(8)</sup>.

**الطريق الخامس:** رواية سعيد قال: نا شريك عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وهذا الإسناد فيه:

- شريك وهو ابن عبد الله <sup>(9)</sup>، أبو عبد الله الكوفي، القاضي، أدرك زمان عمر بن عبد العزيز ساء ساء حفظه بعد ما تولى القضاء لانشغاله به قال يعقوب بن شيبة: "شريك صدوق ثقة سيء الحفظ

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 329/7، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 556/2، والبخاري، التاريخ الصغير، 274/2، وابن حبان، الثقات، 483/7، والمزي، تهذيب الكمال، 403/27 برقم 5877.

2- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 45 برقم 105، وقد عده ضمن المرتبة الثالثة.

3- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 331/6، يحيى، التاريخ برواية الدوري، 14/2، والمزي، تهذيب الكمال، 211/2 برقم 250.

4- ابن معين، تاريخ الدوري، 14/2، و عبد الله بن أحمد، العلل و معرفة الرجال عن ابن معين، ص 108 برقم 249.

5- أحمد، العلل، برواية ابنه، 4013/3.

6- النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 12 برقم 6.

7- المزي، تهذيب الكمال، 212/2.

8- ابن عدي، الكامل، 22/2.

9- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 378/6، والبخاري، التاريخ الكبير، 237/4 برقم 2647، و ابن حبان، الثقات، 444/6، والمزي، تهذيب الكمال، 462/12 برقم 2736.

جدا" <sup>(1)</sup> وفي موضع آخر: "ثقة، صدوق، صحيح الكتاب، رديء الحفظ مضطربة" <sup>(2)</sup>، وقال الجوزباني: "شريك سيء الحفظ مضطرب الحديث، مائل" <sup>(3)</sup>، وقد تولى القضاء بواسطة سنة 150هـ <sup>(4)</sup>؛ قال ابن أبي حاتم: "لا سألت أبا زرعة عن شريك يحتج بحديثه؟ قال: كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحيانا فقال له فضل الصائغ: إن شريك حدث بواسطة بأحاديث بواطيل، فقال أبو زرعة: لا تقل بواطيل" <sup>(5)</sup>. وأظن أن سعيد بن منصور <sup>(6)</sup> بن شعبة الخراساني، أبو عثمان المروزي، ولد بجوزجان ونشأ ببلغ وطاف البلاد، وسكن مكة، مات بها - صاحب السنن-. سمع من شريك بعد تغير حفظه، فقد تغير حفظ شريك سنة خمسين و مئة و توفي سعيد سنة سبع وعشرين ومائتين <sup>(7)</sup>، فبين تغير حفظه و وفاة سعيد سبع وسبعين سنة. - ورواية شريك جاءت عن أبي إسحاق الكوفي وهو عمرو بن عبد الله السبيعي. قال أحمد: "سمع شريك من أبي إسحاق قديما، و شريك في أبي إسحاق أثبت من زهير وإسرائيل وزكريا" <sup>(8)</sup>، وفي موضع آخر قال: "كان ثبتا فيه، قال شريك: وقال له إنسان؛ ما أكثر حديثك عن أبي إسحاق، فقال: وددت أني كتبت نفسه <sup>(9)</sup>، وكان يتلهف عليه" <sup>(10)</sup>، وفي رواية أخرى: "شريك حسن الرواية عن أبي إسحاق" <sup>(11)</sup>.

1- المزي، المصدر السابق، 471/12.

2- الخطيب، تاريخ بغداد، 66/10.

3- الجوزباني، أحوال الرجال، ص 92 برقم 134.

4- ابن حبان، الثقات، 444/6، و ابن الكمال، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة ت عبد القيوم عبد رب النبي، دمشق، دار مأمون للتراث، ط1، 1981م، ص 254-255.

5- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 4/ص367 الترجمة 1602.

6- المزي، تهذيب الكمال، 11 برقم 2361.

7- حكاة محمد بن سعد (طبقاته 5/502)، و أبو داود، البخاري، و أبو سعيد بن يونس (المزي، تهذيب الكمال، 81/11).

8- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 4/ الترجمة 1602، ص 366-367.

9- ورد في تاريخ بغداد: «لوددت أني كتبت تفسير أبي إسحاق» (66/10).

10- أحمد، العلل، و معرفة الرجال برواية ابنه، 251/1 برقم 348.

11- أحمد، العلل برواية المروذي، ص 48 برقم 24.

- وأبو إسحاق لم يصرح بالسماع من أبي الأحوص مما لا ينفي عنه شبهة تدليسه قال ابن حجر: "عمرو بن عبد الله السبيعي، الكوفي، مشهور بالتدليس وهو تابعي ثقة وصفه النسائي وغيره بذلك"<sup>(1)</sup>.

- وأبو الأحوص هو عوف بن مالك بن نضلة، أبو الأحوص الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة قتل في ولاية الحجاج على العراق<sup>(2)</sup> روى عن عبد الله بن مسعود وعروة بن المغيرة، وعلي بن أبي طالب وقيل: لم يسمع منه<sup>(3)</sup>.

رابعاً: تحقيق القول

إن أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في مسألة طلاق السنة كيف يكون، ورد من طرق جيدة الإسناد برواية ابن نمير وسفيان الثوري وعبد الله بن إدريس ووكيع بن الجراح، ومعوية جميعهم عن الأعمش وقد صرح بالسماع بينه وبين مالك بن الحارث الثقة عن عبد الرحمان بن يزيد الثقة أيضاً والذي ثبت سماعه من عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وكل هذه الروايات تعضد بقية الروايات التي فيها مقال.

كتدليس هشيم بن بشير عن الأعمش وأبي إسحاق عن أبي الأحوص، وسوء حفظ حفص بن غياث، وشريك ابن عبد الله.

فالقوي يعضد الضعيف، ويكون الأثر ثابت عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في هذه المسألة، وقد صححه الألباني في (إرواء الغليل). فقال: "وهذا سند صحيح على شرط مسلم"<sup>(4)</sup>.

1- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 42 برقم 91.

2- ابن حجر، التقريب، ص 370 برقم 5218.

3- المزي، تهذيب الكمال، 22/ 445 برقم 4548.

4- الألباني، إرواء الغليل، 4/ 118 برقم 2051.

### المطلب الثالث: أثر إبراهيم بن يزيد النخعي،

أبو عمران، الكوفي الفقيه (ت 96 هـ)

متن الأثر: "إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته، فليطلقها حين تطهر من حيضها، تطليقة في غير الجماع، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها، فإذا فعل ذلك فقد طلق كما أمره الله، وكان خاطبا من الخطاب، فإن هو أراد أن يطلقها ثلاث تطليقات، فليطلقها عند كل حيضة تطهر منها تطليقة في غير جماع، فإن كانت قد بسّت من الحيض، فليطلقها عند كل هلال تطليقة"<sup>(1)</sup>.

وقوله: "كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض"<sup>(2)</sup>.

### مدلول الأثر:

في هذا القول بين إبراهيم النخعي كيفية طلاق السنة، وهو أن يطلق الرجل امرأته في طهر لم يجامعها فيه، ثم يتركها حتى تنقضي عدة طلاقها، فإذا انقضت كان خاطبا من الخطاب بحيث بانته منه بينونة صغرى، وكذلك يفعل إن أراد أن يطلقها ثلاث تطليقات. أما التي لا تحيض فطلاقها يكون عند كل هلال تطليقة-أي عند كل شهر-.

### أولا: التخريج

رواه عبد الرزاق<sup>(3)</sup> عن أبي حنيفة عن حماد عنه ما باللفظ الأول المثبت أعلاه. وروى عبد الرزاق<sup>(4)</sup>، وسفيان<sup>(5)</sup> كلاهما عن مغيرة عن إبراهيم بلفظ: "كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة، ثم يدعها حتى يخلو أجلها، و كانوا يقولون: "لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا" لعله أن يرغب فيها"، هذا لفظ عبد الرزاق، أما لفظ سفيان: "كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض."

1- أماكن تواجد هذا الأثر معلقا: ابن عبد البر، الاستذكار، 46/18.

2- الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، د.ت. ط 129/28، و فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، 28/30.

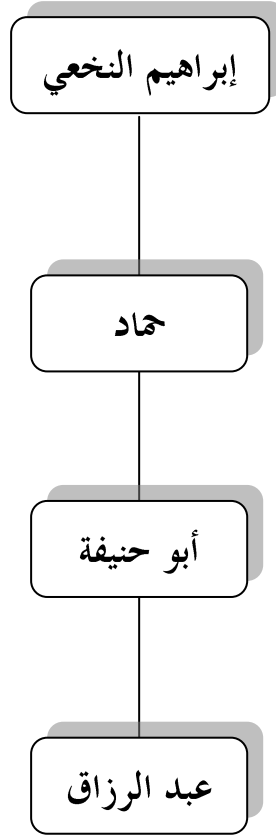
و الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، دار الفكر د.ت. ط 118/4، و الزيلعي، نصب الراية تخريج أحاديث الهداية مع الهداية، ت أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1996، 292/3.

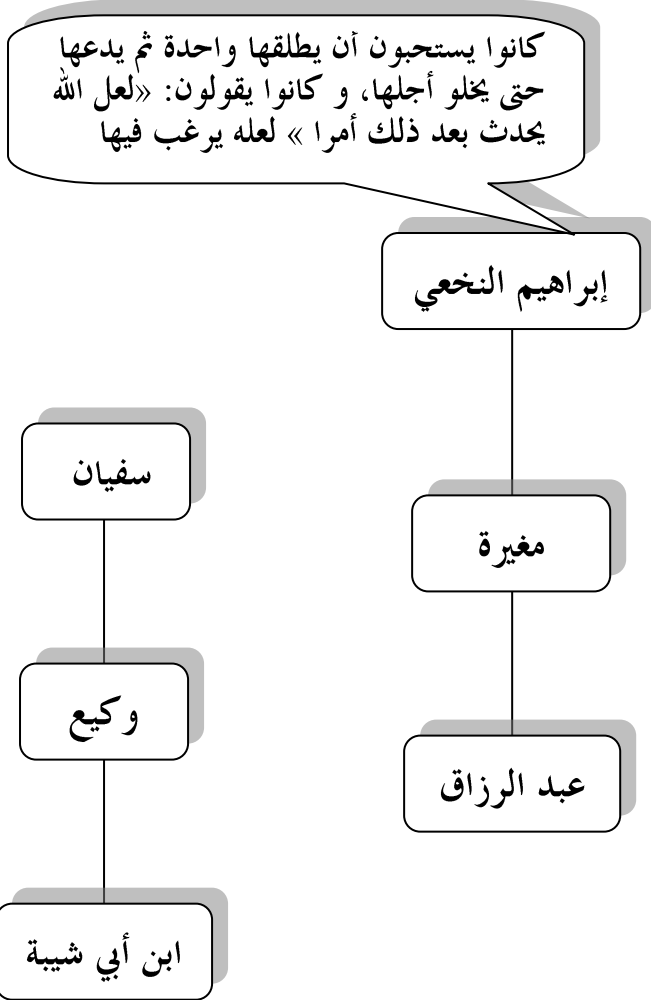
3- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب وجه الطلاق و هو طلاق عدة و السنة، 6/301 برقم 10921.

4- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب وجه الطلاق، 6/302 برقم 10926.

5- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما يستحب من طلاق السنة و كيف هو؟ 4/58 برقم 17737.

ثانياً: شجرة الإسناد





### ثالثاً: الدراسة

هذا الإسناد جاء من رواية عبد الرزاق -صاحب المصنف- عن حماد عن إبراهيم.  
- و أبو حنيفة هو النعمان<sup>(1)</sup> بن ثابت، التميمي، أبو حنيفة، الكوفي إمام أصحاب الرأي.  
روى عن حماد بن أبي سليمان، و الحكم بن عتيبة، و غيرهما، و روى عنه عبد الرزاق بن همام، و  
ابنه حماد، و عباد بن العوام و خلق.

و قد انقسموا في قبول روايته إلى مؤيد له ذاب عنه، و معارض مبينا عوارره و خطأه، و أكثر ما  
نقموا عليه إدخاله الرأي و القياس على الآثار كما رموه بالإرجاء منهم البخاري<sup>(2)</sup>.

و ذكره ابن عدي في (الكامل) و ساق له مجموعة من الأحاديث أدرفها بقوله: "و أبو حنيفة له  
أحاديث صالحة، و عامة ما يروي غلط و تصاحيف و زيادات في أسانيدھا و متونها، و تصاحيف  
في الرجال و عامة ما يروي كذلك، و لم يصح له جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثاً ... لأنه  
ليس هو من أهل الحديث و لا يحمل على من تكون هذه صورته في الحديث"<sup>(3)</sup>.

و قد أنصف القول فيه، و الدفاع عنه ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) حيث قال:  
"الذين رووا عن أبي حنيفة، و وثقوه، و أثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه، و الذين تكلموا فيه  
من أهل الحديث أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي و القياس و الإرجاء"<sup>(4)</sup>.

ثم قال: "و كان يقال: يستدل على نباهة الرجل من الماضيين بتباين الناس فيه، قالوا: ألا ترى إلى  
على بن أبي طالب أنه هلك فيه فتیان محب أفرط، و مبغض أفرط ... و هذه صفة أهل النباهة،  
و من بلغ في الدين و الفضل و العاية"<sup>(5)</sup>.

و قد أسهب في ترجمته، و توضيح آراد و أقوال العلماء فيه (التهانوي) في كتابه (قواعد في علوم  
الحديث)<sup>(6)</sup>.

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 368/6، و 322/7، و يحيى التاريخ برواية الدوري، 607/2، و البخاري، التاريخ الكبير،  
81/8 برقم 2253، و تاريخه الصغير 43/2، و العجلي، الثقات، 314/2 برقم 1853، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 417/8 برقم  
2062، و ابن حبان، المحروحين 61/3، و المزني، تهذيب الكمال، 417/29 برقم 6439.

2- البخاري، التاريخ الكبير، 81/8.

3- ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 12/7 برقم 1.

4- ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ت محمد عبد القادر عطا، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، 379/2.

5- المصدر نفسه.

6- التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ص 305-338.

و أنا أضم قولي إلى قول ابن عبد البر فأقول: إن أبا حنيفة إمام كبير من الأئمة، فقيه من فقهاء الإسلام، صاحب مذهب، فينظر إليه من هذا الجانب و قد جاءت روايته في هذا الإسناد عن حماد بن أبي سليمان، و قد تكلم في روايته عن حماد، و في هذا قال ابن المبارك: "إن أصحابي ليلوموني في الرواية عن أبي حنيفة، و ذلك أنه أخذ كتاب محمد بن جابر عن حماد بن أبي سليمان، فروى عن حماد و لم يسمعه منه" (1).

- كما تكلم أيضا علماء الحديث في رواية حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي و ذلك أن حماد لم يرزق حفظ الآثار، وإنما الغالب عليه الفقه، فقد قال شعبة "كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ" (2)، و قال أبو حاتم: "هو صدوق و لا يحتج بحديثه، هو مستقيم في الفقه، و إذا جاء الآثار شوس" (3).

و قال البيهقي: "كان حماد إذا قال برأيه أصاب، و إذا قال: قال إبراهيم أخطأ" (4).  
و اما ابن سعد، فقد ضعف حديثه (5).

و لم يتابعه أحد في هذه الرواية عن إبراهيم.

و أما قول إبراهيم: "كانوا يستحبون ان يطلقها واحدة، ثم يدعها حتى يخلو أجلها، و كانوا يقولون: "لعل الله يحدث بعد ذلك امرا" (6) لعله أن يرغب فيها " و بلفظ "كانوا يستحبون ان يطلقها واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض".

جاء من رواية مغيرة عن إبراهيم، و مغيرة هو ابن مقسم (7) الضبي، من المدلسين، و في هذا الإسناد احتمال تدليس قائم، لأنه جاء معننا، و خلاصة القول فيه ما قاله ابن حجر: "هو أحد الأئمة متفق على توثيقه، لكن ضعف أحمد روايته عن إبراهيم النخعي خاصة، قال: كان يدسها

1- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 450/8.

2- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 147/3 برقم 642، و ابن عدي، الكامل، 237/2.

3- ابن أبي حاتم، المصدر السابق.

4- المزي، تهذيب الكمال، 275/7 برقم 1483.

5- ابن سعد، الطبقات، 332/6.

6- سورة الطلاق، الآية 65.

7- المزي، تهذيب الكمال، 397/28 برقم 6443.

وإنما يسمعه من حماد، قلت: ما أخرج له البخاري عن إبراهيم إلا ما توبع عليه و احتج به الأئمة<sup>(1)</sup>.

و أما قول أحمد فيه فهو: "كان صاحب السنة ذكيا حافظا، و عامة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد<sup>(2)</sup>، و من يزيد بن الوليد<sup>(3)</sup>، و الحارث العكلي<sup>(4)</sup>،<sup>(4)</sup>، و عن عبدة<sup>(5)</sup>، و عن غيره، و جعل يضعف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده"<sup>(6)</sup>.

إذن كان من المدلسين و لاسيما عن إبراهيم النخعي، مما لا ينفي عنه شبهة تدليسه في هذا الإسناد، و قد عده ابن حجر ضمن المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين.

- و قول إبراهيم: (كانوا يستحبون) أي الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم- لكنه لم يبين من منهم المقصود هنا، مما لا ينفي عنه شبهة الإرسال و الله أعلم.

#### رابعا: تحقيق القول

إن القول الوارد عن إبراهيم النخعي في هذه المسألة و الذي يرى فيه أن الرجل إذا أراد أن يطلق امراته، لا يطلقها إلا و هي طاهر من غير جماع، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها، فإذا فعل ذلك فقد طلق كما امره الله، و يكون بذلك خاطبا من الخطاب، فإن أراد أن يطلقها ثلاث تطليقات فليطلقها عند كل حيضة تطهر منها تطليقة في غير جماع، فإن كانت قد يئست من الحيض، فليطلقها عند كل هلال تطليقة.

جاء من طريق أبي حنيفة -صاحب المذهب- عن حماد بن أبي سليمان المتكلم في حفظه من انه سئى الحفظ خاصة في روايته عن إبراهيم و في هذه الرواية لم يتابعه عليها أحد.

أما قوله: "كانوا يستحبون" جاء من طريق مغيرة بن مقسم الضبي و هو مدلس، مشهور بذلك، و لم يبين سماعه من إبراهيم مما لا ينفي عنه هذه الشبهة، و فيه إرسال حيث أن إبراهيم

1- ابن حجر، هدي الساري، ص 445.

2- حماد هو ابن أبي سليمان، أبو اسماعيل الكوفي، صدوق فقيه مات سنة 12 (ابن حجر التقريب، ص 118 برقم 1500).

3- يزيد بن الوليد، روى عن إبراهيم النخعي، و حماد بن أبي سليمان، (البخاري، التاريخ الكبير، 366/8 برقم 3350، و ابن أبي حاتم، الجرح، 293/9 برقم 1253).

4- الحارث بن يزيد العكلي، الكوفي، ثقة، فقيه من عليه أصحاب إبراهيم النخعي، (ابن حجر، المصدر السابق، ص 88 برقم 1058).

5- عبدة بن معتب، الضبي، أبو عبد الكريم، الكوفي، ضعيف و اختلط بأخرة، (المصدر نفسه، ص 320 برقم 4416).

6- أحمد، العلل برواية ابنه، 207/1 برقم 218.

لم يبين من هم الذين كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض " فهذه الرواية غير ثابتة عن إبراهيم بهذا الإسناد.

### المطلب الرابع: أثر طاووس بن كيسان

أبو عبد الرحمن، ثقة

فقيه فاضل (ت 106 و قيل بعد ذلك)

متن الأثر: "أنه كان لا يرعى طلاقاً ما خالف وجه الطلاق، ووجه العدة، وإنه كان يقول يطلقها واحدة، ثم يدعها حتى تنقضي عدتها" (1).

و عنه " أنه سمع ابن عمر يسأل عن رجل طلق امرأته حائضاً فقال: أتعرف عبد الله بن عمر؟ قال: نعم، قال: فإنه طلق امرأته حائضاً، فذهب عمر إلى النبي ﷺ فأخبره الخبر، فأمره أن يراجعها، قال: لم أسمع يزيد على ذلك" (2).

مدلول الأثر:

يرى طاووس بن كيسان في الطلاق السني أن المرأة تطلق مرة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ثم تعتد حتى تنقضي عدتها.

كما وردت عنه رواية مرفوعة عن ابن عمر عن النبي ﷺ وهي قصة ابن عمر، المشهورة حيث طلق امرأته حائضاً فأمره ﷺ أن يراجعها ثم يتركها حتى تطهر.

### أولاً: التخريج

رواه ابن جريج (3) عن ابن طاووس عن أبيه باللفظ المثبت أعلاه و بلفظ "وجه الطلاق أن يطلقها طاهراً من غير جماع، وإذا استبان حملها" ن و تابعه معمر (4) عن ابن طاووس عنه و فيه زيادة "ثم يتركها حتى تخلو عدتها فإن شاء راجعها قبل ذلك راجعها".

و رواه ابن ادريس (5) عن ليث عن طاووس بلفظ: "إذا طلقها في طهر قد جامعها فيه لم تعتد بتلك الحيضة".

كما رواه ابن عيينة (6) عن هشام بن حجير عن طاووس به.

و أما المرفوع: فرواه (7) ابن جريج قال: أخبرني ابن طاووس عن أبيه أنه سمع ابن عمر (الحديث).

1- أماكن تواجهه معلقاً: ابن حزم، المحلى بالآثار، 375/9.

2- و ابن حجر، الفتح، 348/9.

3- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب وجه الطلاق، 302/6 برقم 10925 و 10923

4- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب وجه الطلاق، 301/6 برقم 10920.

5- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق السنة ما و متى يطلق؟ 57/4 برقم 17727.

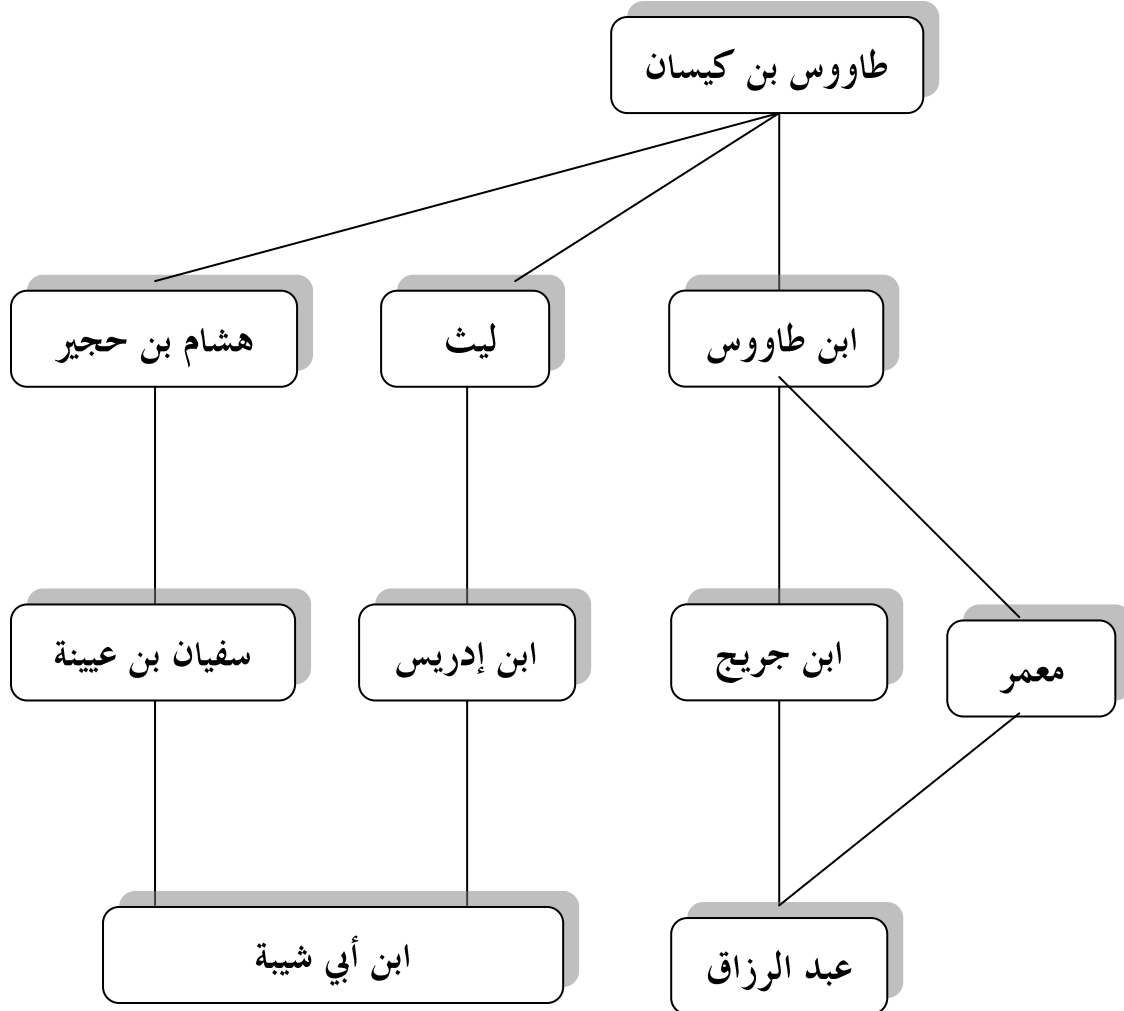
6- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، ما يستحب من طلاق السنة و كيف هو، 57/6 برقم 17734.

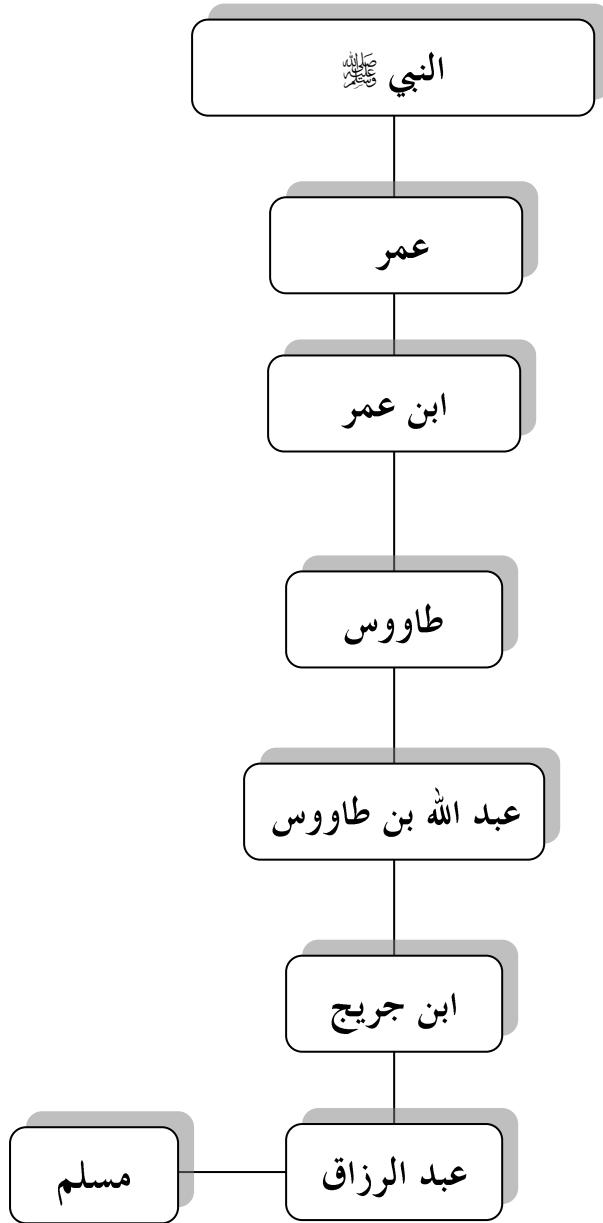
7- مسلم، الصحيح كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، ت فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1097/2 برقم 13.

- و عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق الحائض و النفساء، 310/6 برقم 10961.

ثانيا: شجرة الإسناد

الرواية الموقوفة





### ثالثا: الدراسة

#### 1- دراسة الروايات الموقوفة:

**الطريق الأول:** رواية ابن إدريس عن ليث عن طاووس بن كيسان وإسناده ضعيف لأن فيه ليث بن أبي سليم حيث ضعفه غير واحد من علماء الجرح و التعديل، و قد ضعفت روايته عن طاووس بن كيسان خاصة، وأيضا قال عنه أحمد: "ليث مضطرب الحديث"<sup>(1)</sup>، و ضعفه النسائي<sup>(2)</sup> و أبو حاتم<sup>(3)</sup>.

**الطريق الثاني:** رواية عبد الرزاق عن معمر و ابن جريح عن ابن طاووس عن طاووس أما رواية عبد الملك بن جريح عن عبد الله بن طاووس فهي لم تسلم من التدليس حيث لم يصرح بالسماع منه، و قد عده ابن حجر ضمن أصحاب المرتبة الثالثة الذين أكثروا من التدليس. أما رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه فهي رواية جيدة الإسناد فعبد الرزاق بن همام من المثبتين في معمر بن راشد، و رواية معمر عن ابن طاووس مستقيمة، فعن يحيى بن معين قال: "إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري و ابن طاووس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل البصرة وأهل الكوفة فلا"<sup>(4)</sup>.

**الطريق الثالث:** رواية سفيان بن عيينة عن هشام بن حجير عن طاووس. فهشام بن حجير<sup>(5)</sup> المكي روى عن: الحسن البصري، و طاووس بن كيسان و مالك بن أبي عامر الأصبحي، و روى عنه: سفيان بن عيينة و ابن جريح و محمد بن مسلم الطائفي. كان من المقلين في الرواية، ضعفه<sup>(6)</sup> جدا، أحمد و ابن معين<sup>(7)</sup>، و وثقه ابن سعد<sup>(8)</sup> و ذكره ابن حبان حبان في (الثقات)<sup>(9)</sup>، إنما ذكره العقل ي في (الضعفاء)<sup>(1)</sup>، و قال عنه ابن حجر: "صدوق له أو هام"<sup>(2)</sup>.

1- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 178/7.

2- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص

3- ابن أبي حاتم، المصدر السابق.

4- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 245/10.

5- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 484/5، و ابن حبان، الثقات، 567/7، و المزي، تهذيب الكمال، 179/30 برقم 6571.

6- أحمد، العلل برواية ابنه، 402/1 برقم 824، و 30/3 برقم 4024.

7- عبد الله بن أحمد، العلل و معرفة الرجال عن يحيى بن معين، ص 114 برقم 262.

8- ابن سعد، الطبقات، 484/5.

9- ابن حبان، الثقات، 567/7.

#### رابعا تحقيق القول:

بعد هذه الدراسة الإسنادية للموقوف الوارد عن طاووس بن كيسان يتضح. أنه ورد من طريق جيد من رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه وهي تُعَصِّدُ بقية الروايات.

#### دراسة الرواية المرفوعة:

و هذه الرواية صرَّح فيها ابن جريج بالإخبار بينه عبد الله بن طاووس عن أبيه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه يرفعه.

و طاووس بن كيسان يروي عن عبد الله بن عمر، و ابن عباس و هو من أصحابه، و قد أدرك خمسين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(3)</sup>، و حديث ابن عمر عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم صحيح بمجموع طرقه، فقد أخرجه البخاري و مسلم و بقية كتب السنة.

#### خامسا: الجمع بين الموقوف و المرفوع

مما سلف يتضح أن الموقوف على طاووس بن كيسان في هذه المسألة ثابت عنه من أنه يرى أن الرجل يطلق إمرأته طاهرا من غير جماع أو حاملا قد استبان حملها. كما ثبت عنه الرواية المرفوعة فهو أفتى بما روى عن ابن عمر عن عمر عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

1- العقيلي، الضعفاء الكبير، ص 225.

2- ابن حجر، التقريب، ص 503 برقم 7288.

3- المزي، تهذيب الكمال، 13/359 برقم 2958.

المطلب الخامس: أثر محمد بن سيرين، أبو بكر الأنصاري،

ثقة ثبت كبير القدر (مات سنة عشر و مئة)

متن الأثر: "الطلاق للعدة أن يطلقها طاهرا من غير جماع أو حمل بين" (1).

و الرواية المرفوعة: عن محمد بن سيرين قال: "أن ابن عمر كاف طلق إمرأته التي طلق على عهد النبي ﷺ حائضا فذكر ذلك للنبي ﷺ فأمره أن يراجعها، ثم يتركها، حتى إذا حاضت، ثم طهرت طلقها قبل أن يمسه، قال: فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق النساء لها".

مدلول الأثر:

ورد عن محمد بن سيرين روايتين في المسألة: رواية موقوفة يرى فيها أن الطلاق السني، أن تطلق المرأة طاهرا لم تجامع فيه، أو أن تكون حاملا قد تبين حملها فهذه يطلقها زوجها متى شاء. كما وردت عنه رواية مرفوعة عن ابن عمر بن الخطاب ؓ من أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد النبي ﷺ فأمره صلى الله عليه وسلم بمراجعتها ثم تطليقها في طهر لم يمسه فيه.

أولا: التخريج

الموقوف: رواه الثوري (2) عن عاصم عنه بلفظ "سئل ابن عمر أحسبت بها؟ يعني التطليقة التي طلقها وهي حائض فقال: وما ينعني إن كنت عجزت واستحمت".

- ورواه خالد بن عبد الله (3) عن خالد عنه بلفظ "الطلاق للعدة أن يطلقها طاهرا من غير جماع أو حمل بين".

- و رواه هشيم (4) عن خالد و ابن عون كلاهما عن محمد بن سيرين بلفظ "الطلاق للعدة أن يطلق الرجل إمراته وهي طاهر من غير جماع أو حبل بين حبلها".

1- أماكن تواجده معلقا: ابن كثير، التفسير، 34/7، و ابن عبد البر، الإستذكار، 46/18، وأي قدامة، المغني، 237/8..

2- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق الحائض و النفساء، 309/6 برقم 10958.

3- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، 256/3 برقم 1060.

4- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، 257/3 برقم 1061.

- كما رواه عبد الله <sup>(1)</sup> بن إدريس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين مقرونا بالحسن و لفظه "قالا: طلاق السنة في قبل العدة، يطلقها طاهرا في غير جماع و إن كان بها حمل طلقها متى شاء".  
أما المرفوع:

فرواه معمر <sup>(2)</sup> عن يوب عن ابن سيرين بلفظ "أن ابن عمر كان طلق إمراته التي طلق على عهد النبي ﷺ حائضا، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فأمره أن يراجعها ثم بتركها حتى إذا حاضت، ثم طهرت، طلقها قبل أن يمسه، قال: فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق النساء لها".  
و بهذا الإسناد عن ابن سيرين أخبرني يونس <sup>(3)</sup> بن جبير و لفظه "مكثت عشرين سنة أسمع أن ابن عمر طلق إمراته التي طلق على عهد النبي ﷺ و هي حائض ثلاثا، حتى أخبرني يونس بن جبير أنه سأله فقال: كم كنت طلقت إمراتك على عهد النبي ﷺ؟ فقال واحدة".  
و رواه إسماعيل <sup>(4)</sup> عن أيوب عن ابن سيرين عن يونس بن جبير مطولا.

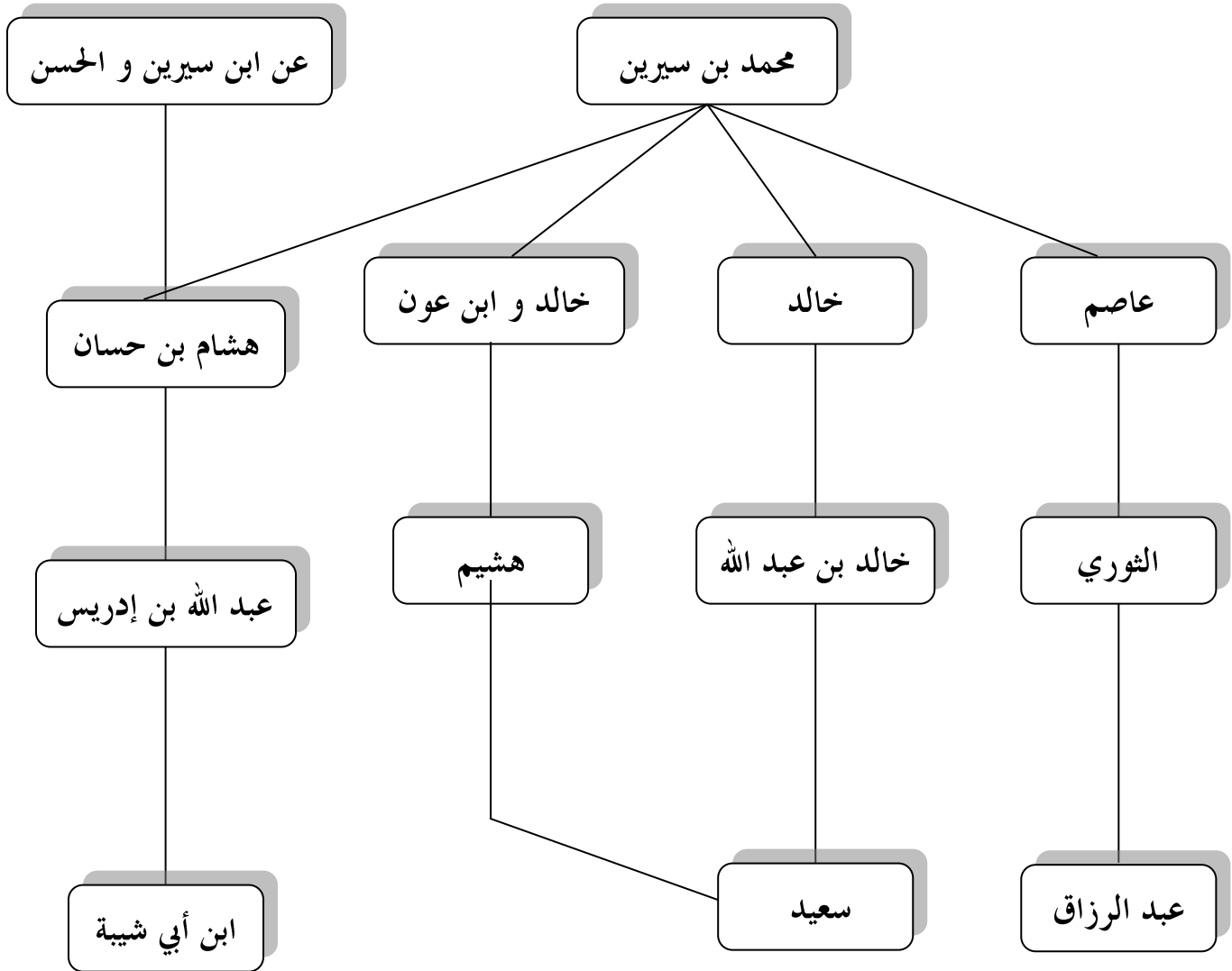
1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، السنة ما و متى يطلق؟ 56/4 برقم 10955.

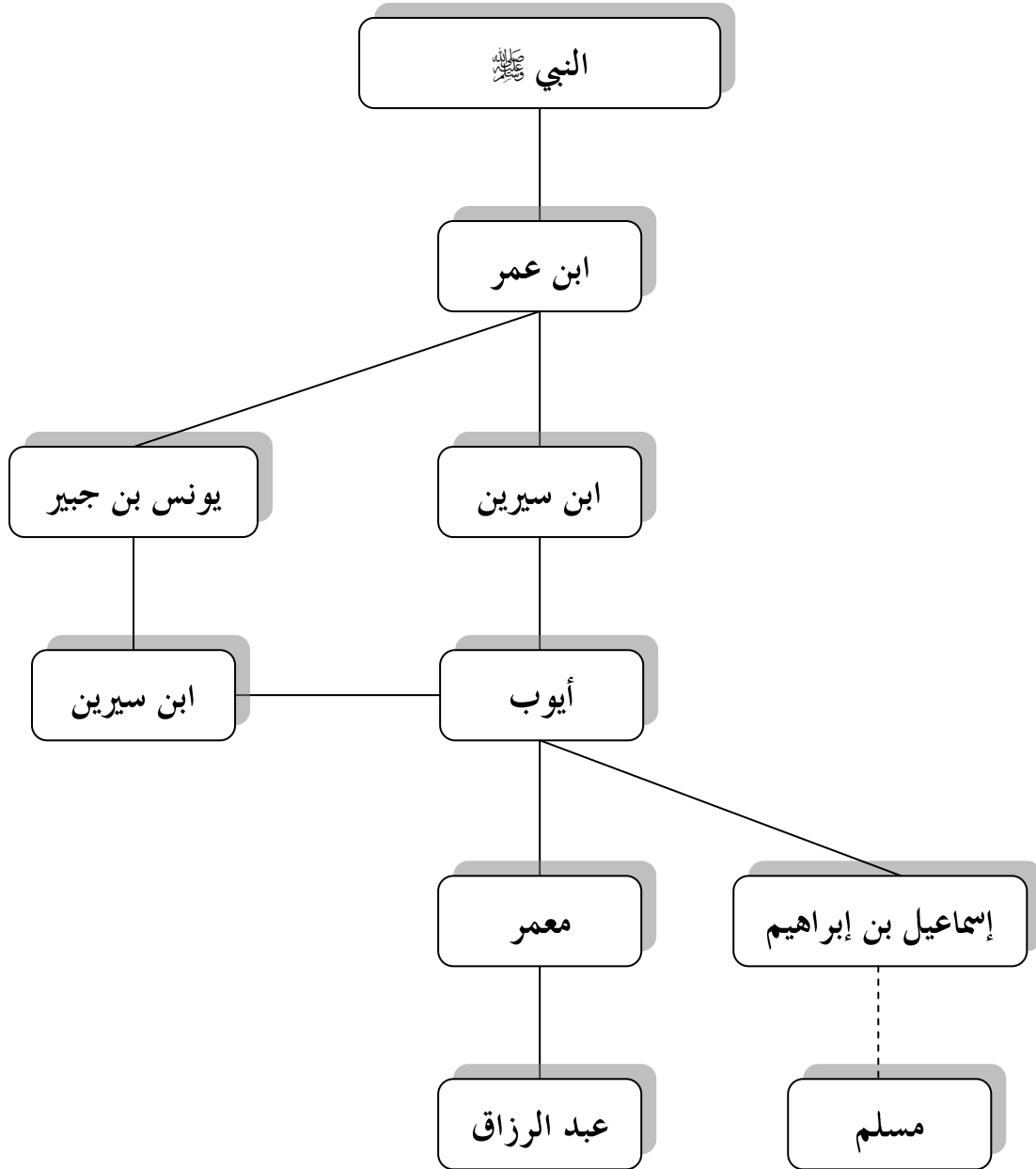
2- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق الحائض و النفساء، 308/6 برقم 10959.

3- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق الحائض و النفساء، 308/6 برقم 10959.

4- مسلم، الصحيح، كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، 1095/2 برقم 7.

ثانيا: شجرة الإسناد





### ثالثاً: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية خالد بن عبد الله عن خالد عن محمد بن سيرين و إسناده جيد، فرجاله ثقات معروفون، فخالد بن عبد الله<sup>(1)</sup>، ابو محمد و يقال أبو الهيثم، الطحان، قال أحمد بن حنبل: "كان خالد الطحان ثقة صالحاً له في دينه صلاحاً، بلغني أنه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات، و هو أحب إلينا من هشيم، خالد لم يتلبس بالسلطان"<sup>(2)</sup>. وثقه ابن سعد<sup>(3)</sup>، و أبو زرعة<sup>(4)</sup>، و أبو حاتم<sup>(5)</sup>، و النسائي<sup>(6)</sup>، و الترمذي<sup>(7)</sup>، مات سنة تسع و سبعين سبعين و مئة<sup>(8)</sup>، و اثنين و ثمانين و مئة<sup>(9)</sup>.

و أما خالد الذي ورد في الإسناد غير منسوب هو:

- خالد بن مهران<sup>(10)</sup> الحذاء، أبو المنازل البصري، يروى عن محمد بن سيرين و يروى عنه خالد بن عبد الله، و هشيم بن بشير و غيرهما، و ثقة ابن سعد<sup>(11)</sup>، و أحمد<sup>(12)</sup>، و ابن معين<sup>(13)</sup>.  
و ذكره ابن شاهين في (الثقات)<sup>(14)</sup>، كما وثقه العجلي<sup>(15)</sup>، و ابن حبان<sup>(16)</sup>.

1- المزي، تهذيب الكمال، 99/8 برقم 1625.

2- أحمد، العلل برواية ابنه، 434/1 برقم 968.

3- ابن سعد، الطبقات، 313/7.

4- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 340/3-341 برقم 1536.

5- المصدر نفسه.

6- المزي، المصدر السابق، 102/8، و الخطيب، تاريخ بغداد، 295/8.

7- الترمذي، الجامع الصحيح، 1/43 بعد حديث رقم 28.

8- ابن زبير، تاريخ مولد العلماء و وفياهم، 405/1.

9- خليفة بن خياط، التاريخ، ص 456، و ابن سعد، الطبقات، 313/7.

10- المزي، تهذيب الكمال، 177/8 برقم 1655.

11- ابن سعد، الطبقات، 260/7.

12- ابن أبي حاتم، الجرح، 155/3 برقم 1593.

13- المصدر نفسه.

14- ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 115 برقم 299.

15- العجلي، تاريخ الثقات، ص 142 برقم 374.

16- ابن حبان، الثقات، 253/6، و مشاهير علماء الأمصار، ص 183 برقم 1205.

أما شعبة بن الحجاج، فقد ضعفه، هذا مستفاد من قوله: "عليك بحجاج بن أرطاة و ابن إسحاق فإنهما حافظان، و أكرم علي عند البصريين في هشام و خالد" <sup>(1)</sup>. فتعقبه الذهبي حيث قال: "هذا اجتهاد من شعبة مردود لا يلتفت إليه، بل خالد و هشام محتج بهما في الصحيحين، و هما أوثق بكثير من حجاج و ابن إسحاق" <sup>(2)</sup> و في موضع آخر قال: "ما لتفت أحد إلى هذا القول أبدا" <sup>(3)</sup>.

كما تعقبه ابن حجر فقال: "أحد الأثبات و تكلم فيه شعبة و ابن علية، إما لكونه دخل في شيء من عمل السلطان، أو لما قال حماد بن زيد: قدم علينا خالد قدمة من الشام، فكأننا أنكرنا حفظه روى له الجماعة" <sup>(4)</sup> و في موضع آخر قال: "و هو ثقة يرسل" <sup>(5)</sup>.

**الطريق الثاني:** رواية هشيم عن خالد و ابن عون عن محمد بن سيرين و هذا الإسناد و أن سلم من تدليس هشيم بن بشير عن خالد الحذاء، فإنه لم يسلم من تدليسه عن ابن عون حيث لم يبين الإخبار عنه، بل قرنه بخالد حتى يتوهم السامع من أنه سمع منه هذه الرواية. و ابن عون هو: عبد الله بن عون <sup>(6)</sup> بن أرطبان المزني، أبو عون البصري، روى عنه هشيم بن بشير، و إسماعيل بن عليه، و روى هو عن محمد بن سيرين، و مجاهد بن جبر و غيرهما. وثقه ابن سعد <sup>(7)</sup>، و العجلي <sup>(8)</sup>، و أبو حاتم <sup>(9)</sup>، و قال عنه ابن معين: "ثبت" <sup>(10)</sup> و قال شعبة: شعبة: "شك ابن عون أحب إلي من يقين غيره" <sup>(11)</sup> و لهذا و ثقه ابن حجر في (التقريب) <sup>(12)</sup>.

**الطريق الثالث:** رواية عبد الرزاق عن الثوري عن عاصم عن محمد بن سيرين.

- 1- ابن أبي حاتم، الجرح، 155/3.
- 2- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 6/191.
- 3- الذهبي، ميزان الاعتدال، 1/642.
- 4- ابن حجر، هدى الساري، ص 398.
- 5- ابن حجر، التقريب، ص 131 برقم 1680.
- 6- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 261/7، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 324/2. و البخاري، التاريخ الكبير، 5/163 برقم 512، و تاريخه الصغير، 2/111، و المزي، تهذيب الكمال، 15/394 برقم 3469.
- 7- ابن سعد، المصدر السابق، 7/261.
- 8- العجلي، تاريخ الثقات، ص 270 برقم 859.
- 9- ابن أبي حاتم، الجرح، 5/131 برقم 605.
- 10- المصدر نفسه.
- 11- ابن أبي حاتم، (المقدمة)، 1/145.
- 12- ابن حجر، التقريب، ص 259 برقم 3519.

نكلم بعض أئمة النقد في رواية عبد الرزاق <sup>(1)</sup> بن همام -صاحب المصنف- عن سفيان الثوري، فقد سئل ابن معين عن أصحاب سفيان الثوري من هم؟ فقال: "أما عبد الرزاق، و الفريابي، وعبيد الله بن موسى، و أبو أحمد الزبيري، و أبو عاصم، و قبيصة و طبقتهم فهم كلهم في سفيان قريب بعضهم من بعض، و هم دون يحيى بن سعيد، و عبد الرحمن بن مهدي، و وكيع و ابن المبارك، و أبي نعيم" <sup>(2)</sup>.

كما ضعف أحمد سماعه من سفيان بمكة دون ما سمع باليمن فقال: "سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جدا، روى عن عبيد الله أحاديث مناكير، هي من حديث العمري، و أما سماعه باليمن فأحاديث صحاح مناكير، هي من حديث العمري، و أما سماعه باليمن فأحاديث صحاح" <sup>(3)</sup>.

و خلاصة القول فيه ما قاله صالح بن حامد الرفاعي في كتابه (الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم): فقال: "أن عبد الرزاق ثقة في سفيان الثوري، إلا أنه ليس من كبار أصحابه المختصين به، و قد وقع في حديثه الذي سمعه من سفيان بمكة بعض الاضطراب، لكن ذلك لا يؤثر في حديثه عن سفيان كما تقدم بيانه <sup>(4)</sup>، و لذلك اتفق البخاري و مسلم على تخريج حديثه عن الثوري، إلا إلا أنه ينبغي التوقف فيما ينفرد به عبد الرزاق عن الثوري عن عبيد الله بن عمر خشية أن تكون من أحاديث عبد الله بن عمر كما قال الإمام أحمد" <sup>(5)</sup>.

و أما أنا فأقول أنه ينبغي التوقف فيما انفرد به عن الثوري مطلقا خاصة إذا لم توجد قرينة تميز لنا تحديته بمكة أم باليمن و لكن في هذه الرواية لم ينفرد، بل تابعه عليها خالد بن عبد الله و هشيم و عبد الله بن إدريس.

1- المزي، تهذيب الكمال، 52/18 برقم 3415.

2- ابن أبي حاتم، الجرح، 1/الترجمة 204.

3- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 302-331-332.

4- و الكلام الذي تقدم هو: «إلا أن هذا لا يؤثر في حديث عبد الرزاق عن الثوري عامة، لأن أكثر حديثه عن الثوري - سمعه باليمن حيث مكث الثوري ثلاثا و أربعين ليلة بصنعاء، و كان يملئ عليهم، و لا شك أن بعض الأحاديث التي حدّث بها بمكة قد أعادها باليمن كما هي عادة المحدثين في التحديث، و لو كان هذا الاضطراب قادحا في حديث عبد الرزاق عن سفيان لإشتهر عند أهل الحديث» (صالح بن حامد الرفاعي، الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، دار الحضري، ط 3 1419 المدينة المنورة، ص 86).

5- المصدر نفسه، ص 87.

- وأما عاصم فهو عاصم بن سليمان <sup>(1)</sup> الأحول أبو عبد الرحمن، قال عنه ابن حجر: "ثقة لم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية" <sup>(2)</sup>، قال الثوري: "حُفَّظَ البصرة ثلاثة سليمان التيمي، عاصم الأحول، و داود بن أبي هند، و كان عاصم أحفظهم" <sup>(3)</sup>.

#### رابعاً: تحقيق القول

إن أثر محمد بن سيرين في مسألة الطلاق السني كيف يكون فرأى أن المطلق له أن يطلق إمراته لكن في طهر لم يجامعها فيه، أو أن تكون حاملاً، و قد ورد من طرق جيدة الإسناد كرواية خالد بن عبد الله و هشيم عن خالد الحذاء عنه و رواية عبد الله بن إدريس عن هشام بن حسان عنه.

أما رواية عبد الرزاق عن الثوري فقد وافقت رواية الثقات و عليه فأثر محمد بن سيرين ثابت عنه بهذه الروايات، و قد جاءت فتواه موافقة لروايته عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وهي روايات صحيحة.

1- المزي، تهذيب الكمال، 485/13 برقم 3008.

2- ابن حجر، التقريب، ص 228 برقم 3060.

3- ابن أبي حاتم، الجرح، 343/6 الترجمة 1900.

المطلب السادس: أثر عطاء بن أبي رباح

المكي، ثقة فقيه فاضل (ت 114هـ)

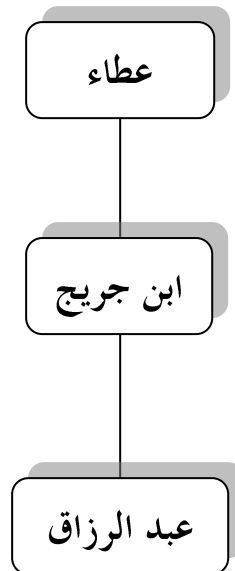
متن الأثر: "وجد الطلاق أن يطلقها طاهراً أيا ن ما طلقها، غير أن يطلقها قبل أن تحيض بأيام في قبل عدتها"<sup>(1)</sup>.

مدلول الأثر: يرى عطاء أن الطلاق السني، أ، يطلقها في طهر لم يجامعها فيه.

أولاً: التخريج

رواه عبد الرزاق<sup>(2)</sup> -صاحب المصنف- عن ابن جريج عنه به.

ثانياً: شجرة الإسناد



1- أماكن تواجده معلقاً: ابن كثير، التفسير، 34/7.

2- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب وجه الطلاق، وهو طلاق العدة و السنة، 301/6 برقم 10919.

### ثالثاً: الدراسة

- ورد هذا الأثر من طريق واحد، فقد رواه ابن جريج عن عطاء غير منسوب، و ابن جريج هو عبد الملك بن عبد<sup>(1)</sup> العزيز بن جريج المكي، ثقة مشهور بالتدليس قال ابن حجر: "فقيه الحجاز، مشهور بالعلم و الثبوت، كثير الحديث، وصفه النسائي و غيره بالتدليس، قال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح"<sup>(2)</sup>.
- و لابن جريج ثلاثة شيوخ يروى عنهم بهذا الاسم و هم:
- عطاء بن السائب الكوفي<sup>(3)</sup>، و أستبعده لأنه غير مشهور بالفتوى.
  - عطاء بن أبي مسلم الخراساني<sup>(4)</sup>، فإن كان هو المقصود في الإسناد، فرواية ابن جريج عنه تحتمل التدليس، فهو لم يصرح بالسماع منه، و أيضاً في روايته عنه مقال، حيث أن روايته عنه إنما هي من كتاب دفعه إليه، و لا يصرح بأنها مناولة، و هذا مستخلص من قول يحيى بن سعيد، لما سأله على بن المديني عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني قال: "ضعيف، قلت ليحيى: إنه يقول أخبرني قال: لا شيء كله ضعيف إنما هو كتاب دفعه إليه"<sup>(5)</sup>.
- و أستبعده أيضاً لكونه غير مشهور بالفقه و الفتوى.
- و عليه فأنا أقرب أن يكون المقصود في هذا الإسناد هو عطاء<sup>(6)</sup> بن أبي رباح المكي.
  - و هذا لملازمته و مجالسته له ثماني عشرة سنة<sup>(7)</sup>.

1- المزي، تهذيب الكمال، 338/18 برقم 3539.

2- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 41 برقم 83.

3- ابن حجر، التقريب، ص 331 برقم 4592.

4- المصدر نفسه، ص 332 برقم 4600.

5- ابن حجر، فتح الباري، 541/8.

6- ابن حجر، التقريب، ص 331 برقم 4591.

7- الخطيب، تاريخ بغداد، 402/10.

- و أيضا شهرة عطاء بن أبي رباح بالفتوى في المسائل الفقهية المتشعبة<sup>(1)</sup>.  
- كونه من أصحاب عبد الله بن عباس رضي الله عنه الذين يذهبون مذهبه و يفتون بفتواه، قال أحمد:  
"أصحاب ابن عباس ستة: طاووس و مجاهد و سعيد بن جبير، و عطاء و جابر بن زيد و عكرمة  
آخر هؤلاء"<sup>(2)</sup>، و هو قول ابن المديني<sup>(3)</sup> و قد جاءت فتواه موافقه لقول ابن عباس في هذه  
المسألة.

- و معروف عند أهل الحديث أن ابن جريج من المثبتين في عطاء بن أبي رباح فقد حكاه غير  
واحد منهم أحمد<sup>(4)</sup>، و ابن المديني<sup>(5)</sup>.  
فروايته عنه محمولة على الاتصال، و لو لم يصرح بالإخبار.

#### رابعا: تحقيق القول

جاء رواية عطاء بن أبي رباح من طريق ابن جريج و هو من تلامذته الملازمين و المثبتين فيه من  
طريق واحد في حدود تباعي، فلم أقف له على متابعات و قد أفاد هذا الأثر أن وجه الطلاق  
أن يطلقها في غير وقت الحيض.

1- و لهذا قال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل» (ابن حجر، التقریب، ص 331 برقم 4591).

2- أحمد، العلل برواية ابنه، 500/2 برقم 3296.

3- ابن المديني، علل الحديث و معرفة الرجال، ص 47-48.

4- أحمد، المصدر السابق، 496/2 برقم 3272، و 219/3 برقم 4950، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 375/5، و الخطيب، تاريخ  
بغداد، 406/10.

5- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 375/5.

### المطلب السابع: أثر الحسن بن أبي الحسن البصري

ثقة، فقيه، فاضل مشهور (ت 110هـ)

متن الأثر: عن الحسن و محمد بن سيرين قالا: "طلاق السنة في قبل العدة، يطلقها طاهرا في غير جماع، وإن كان بها حمل طلقها متى شاء" (1).

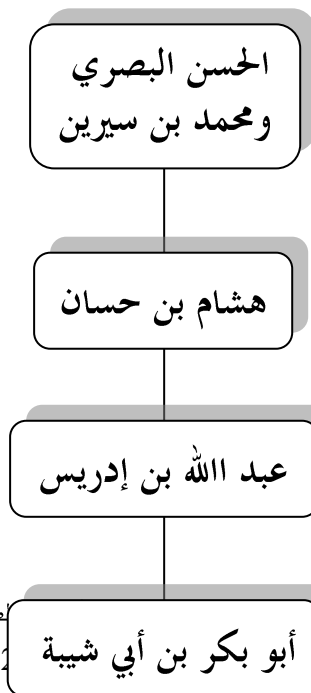
مدلول الأثر:

جاء عن الحسن البصري، في مسألة طلاق السنة كيف يكون؟ أثر من طريق واحد مقرونا بمحمد بن سيرين، وفيه أن طلاق السنة أن يطلق الرجل المرأة في طهر لم يجامعها فيه، أما الحامل فله أن يطلقها في أي وقت شاء.

أولا: التخريج

رواه ابن أبي شيبة (2) عن عبد الله بن إدريس عن هشام بن حسان عن الحسن مقرونا بابن سيرين و لفظه ما سبق.

ثانيا: شجرة الإسناد



1- أماكن تواجده معلقا: الرازي، التفسير الكبير، 30/30، ططيري، التفسير، 122/12، وابن قدامة، المغني، 237/8.  
2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق

### ثالثاً: الدراسة

ورد قول الحسن البصري مقرونا بابن سيرين من طريق واحد -حسب تتبعي- و قد وردت روايته من طريق هشام<sup>(1)</sup> بن حسان، أبو عبد الله. روى عن الحسن البصري، و محمد بن سيرين وغيرهما، و روى عنه: عبد الله بن إدريس و حفص بن غياث و خلق. و هو ثقة من الثقات كان من أعلم و أثبت الناس في ابن سيرين إلا أن علماء هذا الفن، قد تكلموا في روايته عن الحسن البصري خاصة و انقسموا في ذلك إلى فريقين.

أولاً: فريق يرى أن سماعه من الحسن لم يصح، فقد نفى بعض تلامذة الحسن رؤيتهم و مجالستهم لهشام بن حسان في مجلس شيخهم الحسن البصري، كجدير بن حازم حيث قال "قاعدتُ الحسن سبع سنين ما رأيت هشاماً عنده قط، فقلت: -يعني عرعة بن برند- يا أبا النصر قد حدثنا عن الحسن بأشياء و رويناها عنه، فعن من تراه أخذها؟ قال أراه أخذها عن حوشب"<sup>(2)</sup>. و حوشب هو مولى الحجاج و اسم أبيه مسلم، ليس له رواية في شيء من الكتب و هو من كبار أصحاب الحسن<sup>(3)</sup> - و نفس القول حكاه علي بن المديني حيث قال: "أحاديث هشام عن الحسن عامتها تدور على حوشب، و أما أحاديثه عن محمد فصحاح"<sup>(4)</sup>.

و قال عباد بن منصور إذ سأله عرعة بن البرند عن هشام بن حسان ما إذا كان يقاعد الحسن أم لا؟ فقال: "ما رأيته عند الحسن قط"<sup>(5)</sup>.

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 271/7، و البخاري، التاريخ الكبير، 197/8 برقم 2689، و تاريخه الصغير، 58/2، و ابن حاتم، الجرح و التعديل، 54/9 برقم 229، و المزي، تهذيب الكمال، 181/30 برقم 6572، و الذهبي، الكاشف، 221/3 برقم 6059.

2- ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 113/7.

3- المزي، تهذيب الكمال، 464/7 برقم 1572.

4- ابن المديني، علل الحديث و معرفة الرجال، ص 78-79، و ابن أبي حاتم، الجرح، 55/9.

5- ابن عدي، الكامل، 113/7.

- و اما اسماعيل بن عليه فقد قال: "كنا لا تعد حديث ابن هشام بن حسان في الحسن شيئا" (1)، وقال أبو داود: "أربعة كانوا لا يرون الرواية عن هشام عن الحسن: يحيى بن سعيد، و ابن عليّة ويزيد بن زريع و وهيب لا يرون الرواية عن هشام عن الحسن" (2).
- و منهم من عده صغير السن حيث سماعه من الحسن كسفيان بن عيينة حيث قال: "أتى هشام عظيما بروايته عن الحسن، فقليل لنعيم لما؟ قال: لأنه كان صغيرا" (3).
- أما أشعث بن عبد الملك و هو أعلم بمسائل الحسن الدقيقة نظرا لطول ملازمته له قال: "ما رأيت هشاما عند الحسن قط، فقليل له: يا أبا هانئ، إن عمرو بن عبيد يقول هذا في هشام، وهشام صاحب سنة فإن قلت هذا أيضا كنت قد أعنت عمرو عليه قال: لا أقول هذا، و لا أعود إليه" (4).
- و كان شعبة يتقي حديث هشام بن حسان عن عطاء، و عكرمة و الحسن (5).
- و أما يحيى بن سعيد فبعده في الحسن دون محمد بن عمر و الأنصاري، الذي كان يضعفه جدا، و قال عنه: "روى عن الحسن أو ايد" (6).
- ثانيا: وفريقا أثبتوا له السماع من الحسن منهم البخاري، فقد قال في ترجمة هشام: "سمع الحسن و عطاء" (7)، و قد حزم بذلك، و أيضا (أبو نعيم الأصبهاتي) حيث قال: "أكثر ما أستده عت أستاذ أستاذ الحسن بن أبي الحسن لزمه عشر سنين" (8) و هو قول هشام بن حسلن عن نفسه فقال " جالست الحسن عشر سنين" (9) و في رواية (جاورت) (10) و قال ابن عينة " كان هشام أعلم الناس بحديث الحسن" (11)

1- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 56/9.

2- سؤالات الآجوري، 9/4، نقلا عن هامش تهذيب الكمال، 194/30.

3- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 54/9-55.

4- أحمد بن العليل و معرفة الرجال برواية المروذي، ص 178 برقم 316، و ص 220 برقم 419.

5- المزي، المصدر السابق، 117/30.

6- ابن عدي، الكامل، 225/6.

7- البخاري، التاريخ الكبير، 197/8.

8- أبو نعيم، حلية الأولياء، 269/6.

9- ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 615/2، و ابن أبي حاتم، الجرح، 56/9.

10- المصدر نفسه.

11- المصدر نفسه.

### ثالثا: الجميع بين القولين

أقول و بالله التوفيق، أن الطريق الأول و هم الذين لم يثبتوا له السماع من الحسن مطلقا، جاءت هذه الأقوال من رجال بعضهم متكلم فيهم من قبل علماء الجرح و التعديل، و بعضهم جالس الحسن في غير الفترة التي جالسه فيها هشام، و بعضهم تراجع عن قوله بعدم ثبوت السماع وتفصيل ذلك ما يلي:

- 1- أما الرجال الذين ليسوا أهلا لقبول قولهم في أحد منهم: عمرو <sup>(1)</sup> بن عبيد و هو ابن باب، ويقال: ابن كيسان التميمي، أبو عثمان البصري، شيخ القدرية والمعتزلة <sup>(2)</sup>. متروك الحديث عند أهل الحديث منهم: عمرو <sup>(3)</sup> بن علي، و أبي حاتم <sup>(4)</sup>، و أحمد <sup>(5)</sup>، والنسائي والنسائي <sup>(6)</sup>، و القطان <sup>(7)</sup>.
- 2- عباد بن منصور <sup>(8)</sup>، الناجي، أبو سلمة البصري، كان من تلامذة الحسن، و قد ضعفه بعضهم، و تغير بأخره و كان يدللس وصفة بذلك يحيى بن معين <sup>(9)</sup>، والنسائي <sup>(10)</sup>، والساجي <sup>(11)</sup>، والساجي <sup>(11)</sup>، و قال ابن حجر "صدوق رمي بالقدر و كان يدللس و تغير بأخرة" <sup>(12)</sup>، و قال

---

1- له ترجمة في: ابن سعد، الطبقات، 273/7، و ابن أبي حاتم، الجرح، 229/6 برقم 356. و الدارقطني، الضعفاء، ص 132 برقم 400- و ابن الجوزي، الضعفاء، 229/2 برقم 2575.

2- القدرية و المعتزلة: ويسمون أصحاب العدل والتوحيد وقالوا: لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره و شره من الله تعالى، احترازا من وصمة اللقب، و يرى المعتزلة أن معرفة الله تعالى لا تنال إلا عن طريق العقل لا السمع، فهم يقدمون الأدلة العقلية على الأدلة النقلية، (ينظر الشهرستاني، الملل والنحل، ت محمد سيد كيلاني، بيروت، دار صعب، ط 1986، ص43) وينظر أيضا (عامر النجار، علم الكلام عرض ونقد، مصر، مكتبة الثقافة العلمية، ط 2003، ص 64-96).

3- المزي، تهذيب الكمال، 123/22 برقم 4406.

4- ابن أبي حاتم، الجرح، 229/6.

5- و أحمد، العلل برواية ابنه، 371/2 برقم 2646.

6- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 80 برقم 445.

7- أحمد، المصدر السابق، 159/3 برقم 4712.

8- ترجمته في: ابن سعد، الطبقات، 270/6، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 293/2 و المزي، تهذيب الكمال، 150/14 برقم 3093.

9- ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء و الكذابين، ص 146 برقم 469. و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 293/2.

10- النسائي، المصدر السابق، ص 75 برقم 414.

11- المزي، المصدر السابق، 154/14.

12- ابن حجر، التقريب، ص 234 برقم 3142.

أحمد<sup>(1)</sup>: وذكره الجوزجاني في (أحوال الرجال) و قال: "كان يرى برأيهم -يعني البصريين- و كان سيء الحفظ فيما سمعه و تغير أخيرا"<sup>(2)</sup>.

3- جرير بن حازم بن زيد الأزدي، أبو النضر البصري، جالس الحسن البصري و سمع منه بعد ما فرغ منه هشام بن حسان و لهذا لم يصادفه عنده، فقد ولد جريج سنة تسعين و مات سنة سبعين و مئة بعدما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه<sup>(3)</sup> و مات الحسن البصري سنة مئة و عشرة<sup>(4)</sup>، و عشرة<sup>(4)</sup>، و قد قارب السبعين، فيكون جريج قد سمع من الحسن في أواخر حياة الحسن فبين ميلاد ميلاد جرير و وفاة الحسن عشرين سنة.

أما هشام بن حسان فقد توفي سنة ست و أربعين و مئة<sup>(5)</sup>، و قبل سنة سبع و أربعين و مئة<sup>(6)</sup>،<sup>(6)</sup>، و هذا يقرب أن يكون قد سمع منه قبل جرير بن حازم، و لهذا قال عندما سأله عرعة بن البرند عن أشياء رواها هشام عن الحسن و أخذوها عنه يراه قد أخذها؟ قال: "أراه أخذها عن حوشيا"<sup>(7)</sup>. فقوله (أراه) ليس فيها جزم و إنما مجرد تخمين.

4- و أما أشعث بن<sup>(8)</sup> عبد الملك الجميراني<sup>(9)</sup> في رواية هشام عن الحسن من انه أتى أمرا عظيما عظيما و ذلك لأنه كان صغيرا، قد تعقبه الذهبي بقوله: "هذا فيه نظر بل كان -أي هشام بن حسان - كبيرا"<sup>(10)</sup>، و في موضع آخر: "بل كان رجلا تاما"<sup>(11)</sup>.

و أيضا في قول سفيان: "كان هشام أعلم بحديث الحسن من عمرو بن دينار، لن عمرو لم يسمع من الحسن إلا بعد ما كبر"<sup>(1)</sup> مما جعله لم يحط بكل أحاديثه، ذكر الذهبي هذا القول ثم قال: "فهذا أصح"<sup>(2)</sup>.

1- أحمد، المصدر السابق، 593/2 برقم 3579.

2- الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 112 برقم 180.

3- ابن حجر، التقريب، ص 77 برقم 911.

4- المصدر نفسه، ص 99 برقم 911.

5- حكاة ابن معين، و أبو نعيم، و أبو بكر بن أبي شيبة (المزي، تهذيب الكمال، 193/30).

6- حكاة يحيى بن سعيد القطان، و يحيى بن بكير، (المصدر نفسه).

7- ابن عدي، الكامل، 113/7.

8- ترجمته موجودة في: البخاري، التاريخ الكبير، 431/1 برقم 1388، و ابن أبي حاتم، الجرح، 275/2 برقم 990.

9- الحمراي، بطن من آل الهيمص من الشريقات من عشيرة المعزة الملحفة بقبيلة عبدة بن شمر القحطانية (محمد رضا محالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط7، 1944، 300/1).

10- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 357/6.

11- الذهبي، ميزان الاعتدال، 78/7.

5- و أما كون شعبة كان يتقي، حديث هشام بن حسان عن عطاء بت أبي رباح و عكرمة والحسن، فقد تعقبه الذهبي أيضا بقوله: "لم يتابع شعبة على رأيه هذا أحد" (3). و قال أيضا: "هذا قول مطروح، و ليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاد هو هذه زلة من عالم" (4).  
وعليه فأنا أرجح سماع هشام بن حسان من الحسن البصري، من عدم السماع خاصة و أن البخاري قد جزم بسماعه منه، و البخاري له في كلامه عن الرجال توق زائد، و تحر بليغ يظهر لمن تأمل كلامه في جرح الرجال و تعديلهم، و جند طاقاته لتتبعها و ترصدها في كل كلمة يكون قد سطرها، أنه إن ثبت عنده سماع صاحب الترجمة مم روى عنه، فإنه يأتي بأداه الآداء "سمع" محل "عن" و من الواضح أن عبارة "سمع" نص في السماع و لا شك، و لكن يتوجه النظر إلى أن هذه العبارة هل تحمل على الإطلاق بحيث يثبت للراوي سماع ممن روى عنه مطلقا.  
و في كل مروياته عنه أم يثبت له السماع عنه في الرواية التي صرح فيها بالسماع أما بقية الروايات فيتوقف فيها؟

و الإحتمال الأول يستبعد لأن تطبيقه يؤدي إلى رد السواد الأعظم من المرويات أما إذا اشترط السماع مرة واحدة على الأقل، يكون كل ما جاء من راو ثبت له سماع ممن روى عنه بالعنعنة متصلا، ما لم يحول دون ذلك مانع من الموانع القادحة في السند كالتدليس، و الإرسال، و في هذا قال ابن القطان: "أعلم أن المحدث إذا روى عن رجل عرف بالرواية عنه و السماع منه، و لم يقل: حدثنا أو أخبرنا أو سمعت وإنما جاء بلفظه "عن" فإنه يحمل حديثه على انه متصل إلا ان يكون ممن عرف بالتدليس" (5). و هشام بن حسان قد عده ابن حجر، ضمن أصحاب المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين (6)، فعنعنته لا تحمل على الإتصال حتى يصرح بالسماع، إلا في شيوخ قد أكثر عنهم و ثبت تثبته فيهم أمثال محمد بن سيرين.

و قد سير صاحب كتاب (روايات المدلسين في صحيح البخاري) روايات هشام بن حسان في صحيح البخاري. و وقف على أن لهشام بن حسان احدي عشر حديثا صرح فيها بالسماع عن

1- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 54/9-55.

2- الذهبي، المصدر السابق.

3- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 361/6.

4- ابن حجر، هدي الساري، ص.

5- ابن القطان الفاسي، بيان الوهم و الإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام، 415/2.

6- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 47 برقم 110.

غير الحسن البصري و سبعة عشر حديثا عنن فيها منها، رواية عن هشام مقرونا بمعلّى بن زياد عن الحسن، عن الأحدث عن أبي بكر، عن النبي ﷺ<sup>(1)</sup>.  
و قد علق على هذا الحديث بأنه في المتابعات، و أن رواية هشام عن الحسن مقرونة و أيضا الحديث معلق و ليس متصلا، فهو ليس على شرط المصنف في أصوله.  
كما ذكر رواية أخرى عن هشام عن الحسن قال: "أتينا معقل بن يسار نعوده، فدخل علينا عبد الله، فقال له معقل: أحدثك حديثا سمعته عن رسول الله ﷺ..... الحديث".  
و قد علق على هذه الرواية، بأن هشاما في روايته عن الحسن قد تابعه عليها جعفر بن حيان، كما في صحيح البخاري في الحديث الذي قبله<sup>(2)</sup>.  
و بناء على هذه الدراسة يكون البخاري قد أخرج لهشام في صحيحه عن الحسن البصري بصيغة العننة.

كما تتبع صاحب هذا الكتاب أيضا مرويات هشام في صحيح مسلم و سمى هذا الكتاب بـ (روايات المدلسين في صحيح مسلم)، و وقف على أن لهشام بن حسان عن الحسن أربع روايات، بعضها صرح فيه بالسماع في مكان آخر خارج الصحيح، و بعضها في المتابعات و الشواهد<sup>(3)</sup>.  
و النتيجة التي استخلصها صاحب هذين الكتابين، فيما يخص رواية هشام عن الحسن أنه قبل روايته عنه مطلقا بغض النظر كون هشام مدلسا، و سواها بروايته عن محمد بن سيرين و هذا مستشف من قوله: "و لا يضر إنكار من أنكر سماعه فقد صرح بالسماع من الحسن في غير ما حديث، و أثبت له العلماء ذلك، و المثبت مقدم على النافي، ثم كونه من الملازمين للحسن البصري يجعل عننته عن الحسن مقبولة، و إن كان هشاما مدلسا، كما في روايته عن ابن سيرين، و هذا المذهب أعني احتمال عننة المدلس عن أكثر عنه و لازمه هو منهج أئمة الحديث: كالحميدي، و البخاري، و مسلم و غيرهم"<sup>(4)</sup>.

1- البخاري، الصحيح، كتاب النفق باب إذا التقى السلطان بسفيهما، 13/35 برقم 7083.

2- حديث رقم 7150 بنظر (عواد الخلق، روايات المدلسين في صحيح البخاري) جمعها، تخريجها، الكلام عليها، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2002 ص 560.

3- بنظر (عواد الخلق، روايات المدلسين في صحيح مسلم، جمعها، تخريجها، الكلام عليها، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2000، ص 388.

4- المصدر نفسه، ص 338، و عواد الخلق، المصدر السابق، ص 554.

وأنا أقول: أن رواية هشام عن الحسن يقي دائما فيها مقال، بحيث تحتاج إلى تصريحه بالسماع من الحسن لكونه من المشهورين بالتدليس، والله أعلم.

رابعاً: تحقيق القول

إن أثر الحسن البصري مقرونا بابن سيرين، في مسألة طلاق السنة ورد من طريق هشام بن حسان الذي في روايته عن الحسن مقال، وجاءت روايته عنه بصيغة العننة، مما لا ينفي عنه شبهة التدليس، خاصة وأنه لم تاب عليه فيما أعلم، ولذا فانا أتوقف فيه.

لمطلب الثامن: أثر سعيد بن المسيب

المخزومي، أحد الفقهاء الكبار (ت بعد 90هـ)

متن الأثر: "طلاق العدة أن يطلقها إذا طهرت من الحيضة بغير جماع".

مدلول الأثر:

ورد عن سعيد بن المسيب هذا القول والذي يرى فيه أن طلاق السنة أن يطلقها طاهرا من غير جماع.

أولاً: التخريج

رواه معمر<sup>(1)</sup> عن قتادة عن ابن المسيب باللفظ الذي سبق و بلفظ "يطلقها لقليل عدتها طاهرا، و إن أحب تركها حتى تخلو عدتها، و إن شاء طلقها عند كل طهر تطليقة"

ثانياً: شجرة الإسناد

سعيد بن المسيب

قتادة

1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب وجه الطلاق، 301/6 برقم 10922 و 302 برقم 10924.

معمر

عبد الرزاق

### ثالثاً: الدراسة

ورد أثر سعيد بن المسيب من طريق عبد الرزاق -صاحب المصنف- عن معمر عن قتادة عنه. ومعمر الذي يروي عن قتادة بن دعامة و يروي عنه عبد الرزاق بن همام هو معمر<sup>(1)</sup> بن راشد الأزدي، أبو عروة، و في حديثه عن قتادة مقال، و هذا لأنه سمع منه و هو صغير، فلم يحفظ الأسانيد فقد حكى الدارقطني بأن معمر سيء الحفظ لحديث قتادة<sup>(2)</sup>، و في المقابل قال نفسه: "جلست إلى قتادة و أنا ابن أربع عشرة سنة، فما سمعت منه حديثاً إلا كأنه منقش في صدري"<sup>(3)</sup>. و هو ثقة، فقد وثقه الدارقطني<sup>(4)</sup>، و العجلي<sup>(5)</sup>، و الحافظان؛ الذهبي<sup>(6)</sup>، و ابن حجر<sup>(7)</sup> وغيرهم، إلا انه أخطأ في أحاديث رواها بالبصرة، قال أبو حاتم: "ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط، و هو صالح الحديث"<sup>(8)</sup>، و قال ابن معين: "إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري و ابن طاووس، فإن حديثه عنهما مستقيم و أما أهل الكوفة و أهل البصرة فلا"<sup>(9)</sup> وربما لهذا قال عنه أحمد: "معمر كان يحفظ الألفاظ و لا يؤدي"<sup>(10)</sup>.

1- المزي، تهذيب الكمال، 303/28 برقم 6104.

2- الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 4/

3- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 257/8 برقم 1165.

4- الدارقطني، السنن، 164/1.

5- العجلي، تاريخ الثقات، ص 405 برقم 1464.

6- الذهبي، ميزان الإعتدال، 154/4 برقم 8682.

7- ابن حجر، التقريب، ص 483 برقم 6809.

8- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 257/8.

9- ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 251/2، و ابن حجر، لتهذيب، 185/9.

10- أحمد، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ت زياد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم و الحكم، ط 1994، ص 269 برقم 310.

و في هذا الإسناد قد روى عنه عبد الرزاق بن همام اليمنى<sup>(1)</sup> وهو مثبت في معمر<sup>(2)</sup> فروايته عنه عنه جيدة.

- و أيضا فإن في رواية قتادة بن دعامة عن سعيد بن المسيب مقال:  
حيث ضعف علي بن المديني، أحاديث قتادة عن سعيد تضعيفا شديدا، و قال: "أحسب أن أكثرها بين قتادة و سعيد فيها رجال، و كان ابن مهدي يقول: مالك عن المسيب أحب إلي من قتادة عن ابن المسيب"<sup>(3)</sup>. و قال أحمد عندما سأله رجل عن حديث سعيد بن المسيب فقال: يحيى -ابن سعيد سعيد الأنصاري- عن سعيد أصح من قتادة عن سعيد، أي شيء يصنع بقتادة<sup>(4)</sup>.  
و في نظير هذا قال قتادة -وهو صاحب الشأن-: "أقمت مع سعيد ابن المسيب ثمانية أيام أسأله"<sup>(5)</sup>.

و في رواية عمرو بن عبد الله قال: "لما قدم قتادة على سعيد بن المسيب، فجعل يسأله أياما، وأكثر فقال له سعيد: أكل ما تسألني عنه تحفظه؟ قال نعم سألتك عن كذا فقلت كذا، و سألتك عن كذا فقلت فيه كذا، و قال فيه الحسن كذا حتى رد عليه حديثا كثيرا، قال: يقول سعيد: ما كنت أظن أن الله خلق مثلك"<sup>(6)</sup>. و قال سعيد بن المسيب: "ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة" و من هنا، فقد ثبت عندي أن قتادة قد سمع من سعيد بن المسيب، و أنه كان يسأله عن المسائل التي يختلف فيها، و كان يحفظ كل ذلك، و مع هذا فأنا لا أميل إلى قبول عنعنته عن سعيد، خاصة وأنه مشهور بالتدليس<sup>(7)</sup>.

و في هذه الرواية لم يصرح بالسماع من سعيد مما لا ينفي عنه شبهة التدليس و لم أف أف له على متابعات.

#### رابعا: تحقيق القول

- 1- المزي، تهذيب الكمال، 52/18 برقم 3415.
- 2- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 288.
- 3- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 309/8-310.
- 4- أحمد، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص 227 برقم 212.
- 5- المزي، تهذيب الكمال، 506/23.
- 6- ابن سعد، الطبقات، 230/7.
- 7- ابن أبي حاتم، الجرح، 7/ الترجمة 756.

إن هذا الأثر الوارد عن سعيد بن المسيب في مسألة الطلاق السني و ذلك أن الرجل له أن يطلق امرأته، لكن في طهر لم يجامعها فيه ورد من طريق واحد ولم أقف له على متابعات.

#### الخلاصة:

اجمع جمهور السلف من فقهاء الأمصار على أن الطلاق السني ما كان في طهر لم تجامع فيه المرأة أو حاملا قد تبين حملها، فكان من الصحابة: علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، وقد صح ذلك عنهما.

أما من التابعين، فكان منهم إبراهيم النخعي، وقد فصب في المسألة حيث ورد عنه قوله (إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته، فليطلقها حين تطهر من حيضها، تطليقة في غير جماع، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها، فإذا فعل ذلك فقد طلق كما أمره الله وكان خاطبا من الخطاب، فإن هو أراد أن يطلقها ثلاث تطليقات فليطلقها عند كل حيضة تطهر منها في غير جماع، فإن كانت قد يئست من الخيض، فليطلقها عند كل هلال تطليقة)، وقد صح ذلك عنه، وهو قول طاووس بن كيسان ومحمد بن سيرين، حيث ورد عنهما قولاً موقوفاً، ورواية مرفوعة، وقد صح عنهما الموقوف والمرفوع، حيث جاءت فتواهما موافقة لما رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما. وروي أيضاً عن سعيد بن المسيب والحسن البصري من طريق ضعيف ولم أقف لهما على متابعات.

وأما قول عطاء بن أبي رباح فورد من طريق ابن جريج وهو من تلامذته الملازمين له، والمتشبهين فيه، ولم أقف له على متابعات في المصادر التي وقعت عليها عيني.

### المبحث الثاني: مسألة طلاق الحامل.

تمهيد:

الطلاق المسنون ما كان في طهر لم يجامعها فيه وكان طلاقه لها واحدة رجعية، ويتركها حتى تنقضي عدتها ثلاث حيضات، لكن إن كانت المرأة المطلقة حاملا، فما حكم طلاقها في حملها؟ للإجابة على هذه المسألة جمعت مجموعة من الآثار من أقوال الصحابة والتابعين، وقد جعلتها في مجموعة من المطالب، ودرستها دراسة حديثة وهي:

المطلب الأول: عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

المطلب الثاني: محمد بن سيرين القاضي.

المطلب الثالث: الحسن البصري مفتي أهل البصرة.

المطلب الرابع: أثر طاووس بن كيسان اليماني.

المطلب الخامس: عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي.

المطلب السادس: محمد بن مسلم الزهري.

المطلب السابع: حماد بن أبي سليمان.

المطلب الأول: عبد الله بن عباس  
الحبْر، و البَحْرُ و ترجمان القرآن  
(ت 68 بالطائف)

متن الأثر: " إنَّ المرأةَ إذا طَلقت حَامِلاً فوضعت، قال ابن عباس: فذلك حين وضعت أجهلاً، قال: وتلا ابن عباس: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبِغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾<sup>(1)</sup> ".  
مدلول الأثر:

يرى عبد الله بن عباس رضي الله عنه في مسألة طلاق الحمال؛ أن المرأة الحامل إذا طلقت تترك حتى تضع حملها فذلك أجلها.

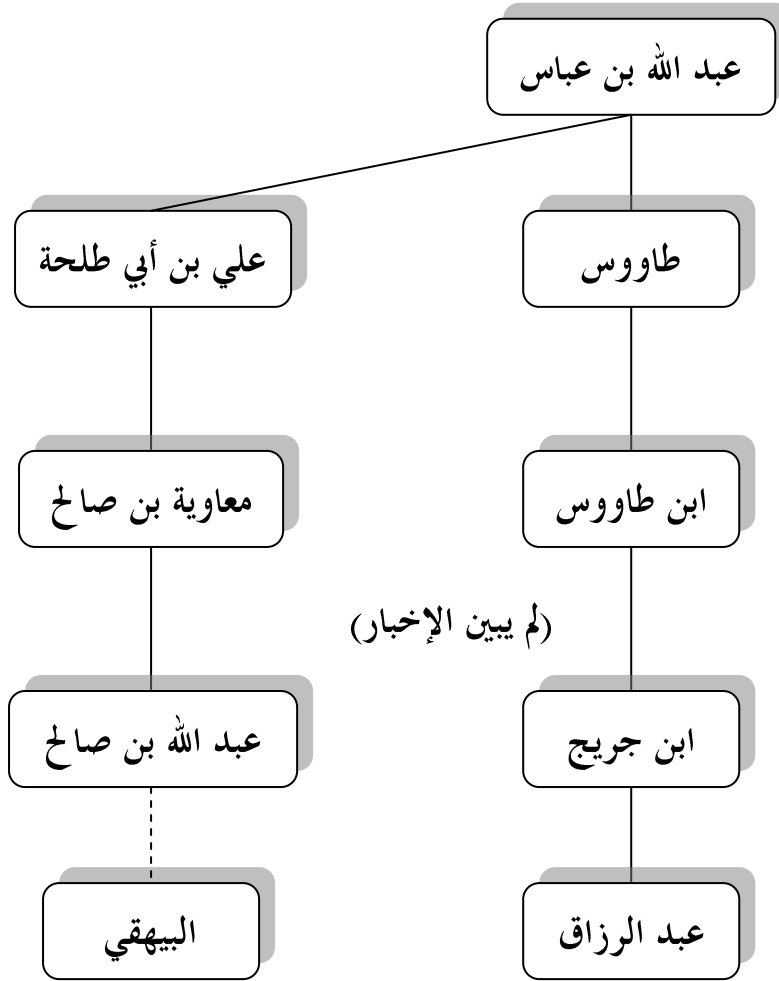
أولاً: التخريج

رواه ابن جريج<sup>(2)</sup> عن ابن طاووس عن أبيه عنه رضي الله عنه، ولفظه: " إنَّ المرأةَ إذا طَلقت حَامِلاً، فوضعت، قال ابن عباس: فذلك حين وضعت أجهلاً، قال: وتلا ابن عباس "إذا طلقتم النساء فلبغن أجلهن"، قال ابن طاووس: وإن كان سقط بين ذلك فكذلك/ قال: وإن طلقها غير حامل فإذا طهرت من آخر الحيض فذلك حين بلغت أجهلاً، وتلا ابن عباس: "فإذا لبغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف" قال ابن عباس: فليراجعها حينئذ، أو يسرحها ويشهد، قال ابن جريج: قصصته على ابن طاووس عن أبيه فأقر به".  
ورواه عبد الله<sup>(3)</sup> صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه رضي الله عنه في قوله تعالى: "وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أن أراد إصلاحاً" قال يقول إذا طلق الرجل المرأة تطليقة أو اثنتين و هي حامل فهو أحق برجعتهما ما لم تضع ولا يحل لها أن تتكلم حملها و هو قوله: "و لا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن".

1- سورة البقرة، الآية 231.

2- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق الحامل، 304/6-305، برقم 10936.

3- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الرجعة، 367/7.



### ثالثاً: الدراسة

الطريق الأول: رواية عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن ابن طلحة عن ابن عباس.

و هذا الإسناد فيه:

- علي بن أبي طلحة<sup>(1)</sup>، واسمه سالم بن المغارق الهاشمي، أبو الحسن، و يقال أبو محمد، و يقال: أبو طلحة مولى العباس بن عبد المطلب.

روى عن: راشد بن سعد المقرائي، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ومجاهد بن جبر وجماعة.

وروى عنه: معاوية بن صالح الخضرمي، و معمر بن راشد، و عطاء الخراساني و غيرهم.

روى عن ابن عباس مرسلًا، قال دُحيم: "لم يسمع من ابن عباس التفسير"<sup>(2)</sup>.

و قد سئل صالح بن محمد عن علي بن أبي طلحة ممن سمع التفسير؟ فقال: "من لا أحد"<sup>(3)</sup>.

وذكره ابن حبان في كتابه (الثقات) و قال: "روى عن ابن عباس الناسخ و المنسوخ و لم يره"<sup>(4)</sup>. و قال المزي: "و عن عبد الله بن عباس مرسل بينهما مجاهد"<sup>(5)</sup>.

إضافة إلى إرساله عن ابن عباس رضي الله عنه فهو متكلم فيه عند بعض علماء الجرح، حيث ضعفه يعقوب

بن سفيان فقال: "و هو ضعيف الحديث، ليس بمحمود المذهب"<sup>(6)</sup>، و قال في موضع آخر:

"علي بن أبي طلحة أبو الحسن الهاشمي شامي، ليس هو بمتروك، و لا هو حجة"<sup>(7)</sup>.

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 458/7، و يحيى، التاريخ برواية الدوري، 420/2. و ابن حبان، الثقات، 311/7، و المزي، تهذيب الكمال، 490/20 برقم 4090.

2- ابن أبي حاتم، الجرح و العديل، 188/6 برقم 1031.

3- الخطيب، تاريخ بغداد، 428/11-429.

4- ابن حبان، المصدر نفسه، 211/7.

5- المزي، المصدر السابق، 490/20.

6- المزي، المصدر السابق، 292/20.

7- الخطيب، تاريخ بغداد، 429/11.

وقال عنه أحمد: "له أشياء منكرات و هو من أهل حمص"<sup>(1)</sup>، و وثقه في موضع آخر<sup>(2)</sup> كما وثقه العجلي<sup>(3)</sup>، وقال عنه ابن حجر: "أرسل عن ابن عباس ولم يره، صدوق قد يخطئ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة"<sup>(4)</sup>.

- أما عبد الله بن صالح<sup>(5)</sup> فهو ابن محمد من مسلم الجهني، أبو صالح المصري، قال ابن حجر: "صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، و كانت فيه غفلة، مات سنة اثنين و عشرين و مئتين"<sup>(6)</sup>.

**الطريق الثاني:** رواية ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنه و هذا الإسناد لم يسلم من تدليس عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، و هو قبيح التدليس، لا يدلس إلا عن مجروح، وهنا لم يبين سماعه من عبد الله ابن طاووس ما لا ينفي عنه شبهة التدليس عنه، و قد عده ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين<sup>(7)</sup>، وفيه: "وصفه النسائي و غيره بالتدليس، قال الدار قطني: شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح"<sup>(8)</sup>.

#### رابعاً: تحقيق القول

إن أثر الصحابي الجليل؛ عبد الله بن عباس رضي الله عنه في كيفية طلاق المرأة الحامل، ورد من طريقين واهيين:

- **الطريق الأول:** فيه إنقطاع؛ فعلي ابن أبي طلحة يرسل عن ابن عباس رضي الله عنه وهو لم يصح له سماع منه بينهما مجاهد بن جبر.

- أما **الطريق الثاني:** فلم يسلم تدليس ابن جريج حيث لم يبين الإخبار بينه وبين عبد الله بن طاووس بمن كيسان.

و من ثم فهذا الأثر غير ثابت عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه في هذه المسألة.

1- المزي، المصدر السابق، 491/20.

2- أحمد، العلل برواية ابنه، 325/1 برقم 572.

3- العجلي، معرفة الثقات، 156/2 برقم 1303.

4- ابن حجر، التقريب، ص 341 برقم 4754.

5- المزي، تهذيب الكمال، 98/15 برقم 3336.

6- ابن حجر، المصدر السابق، ص 250 برقم 3388.

7- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 41 برقم 83.

8- المصدر نفسه.

المطلب الثاني: محمد بن سيرين الأنصاري  
أبو بكر البصري، ثقة ثبت عابد (ت 110هـ)

متن الأثر: قالوا: "إذا كانت حاملا طلقها متى شاء".

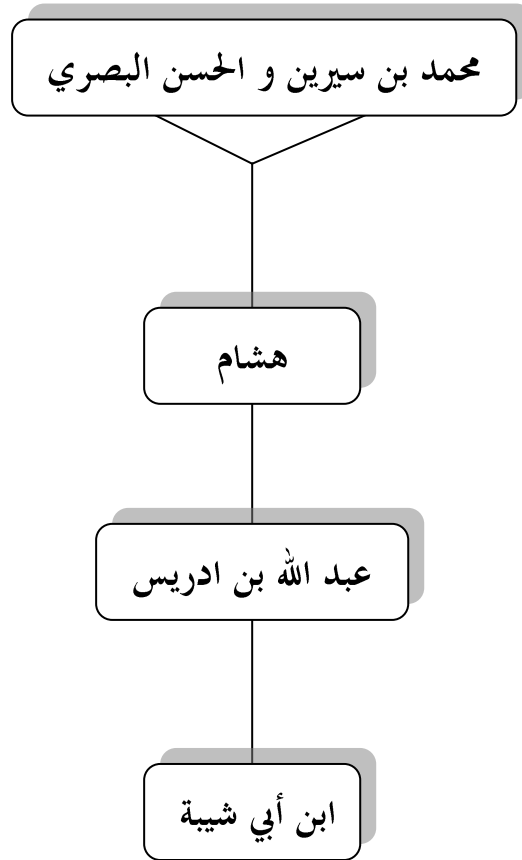
مدلول الأثر:

يرى محمد بن سيرين في مسألة طلاق الحامل، أن الرجل المطلق له أن يطلق امرأته الحامل في الوقت الذي شاء.

أولا: التخريج

رواه عبد الله<sup>(1)</sup> بن إدريس عن هشام ابن سيرين مقرونا بالحسن البصري و لفظه ما سبق.

ثانيا: شجرة الإسناد



1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الحامل كيف تطلق؟ 85/4 برقم 17742.

### ثالثا: الدراسة

هذا الأثر ورد من رواية عبد الله بن إدريس الثقة<sup>(1)</sup>، و قد روى عن هشام ابن حسان القردوسي، أبو عبد الله البصري<sup>(2)</sup>، من أثبت الناس في محمد بن سيرين، فيما نص عليه أئمة النقد كعلي بن المدني<sup>(3)</sup>، و سعيد بن أبي عروبة<sup>(4)</sup>، قال ابن حجر: "ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، و في روايته عن الحسن و عطاء مقال"<sup>(5)</sup> و قد روى هذه الرواية عن محمد بن سيرين مقرونا بالحسن البصري.

### رابعا: تحقيق القول

إن أثر محمد بن سيرين، ورد من طريق كل رجاله ثقات، و هشام من المشتهين في محمد بن سيرين، ولم أجد له متابعات.

---

1- ابن حجر، التقريب، ص 238 برقم 3207.

2- المزي، تهذيب الكمال، 181/30، برقم 6572.

3- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 55/9.

4- المصدر نفسه.

5- ابن حجر، المصدر السابق، ص 503 برقم 7289.

المطلب الثالث: الحسن البصري

الثقة، الفقيه، الفاضل

(مات 110 هـ - وله 90 سنة)

متن الأثر: "لا تزداد الحامل على تطليقة حتى تضع، فإذا وضعت فقد بانّت منه".

مدلول الأثر:

يرى الحسن البصري، في مسألة طلاق الحامل أن للزوج أن يطلق امرأته الحامل متى شاء، تطليقة واحدة فقط، فإذا ولدت بانّت منه.

أولاً: التخريج

- رواه عبد الله بن إدريس <sup>(1)</sup> عن هشام عن الحسن ومحمد قالا: "إذا كانت حاملاً طلقها متى شاء".

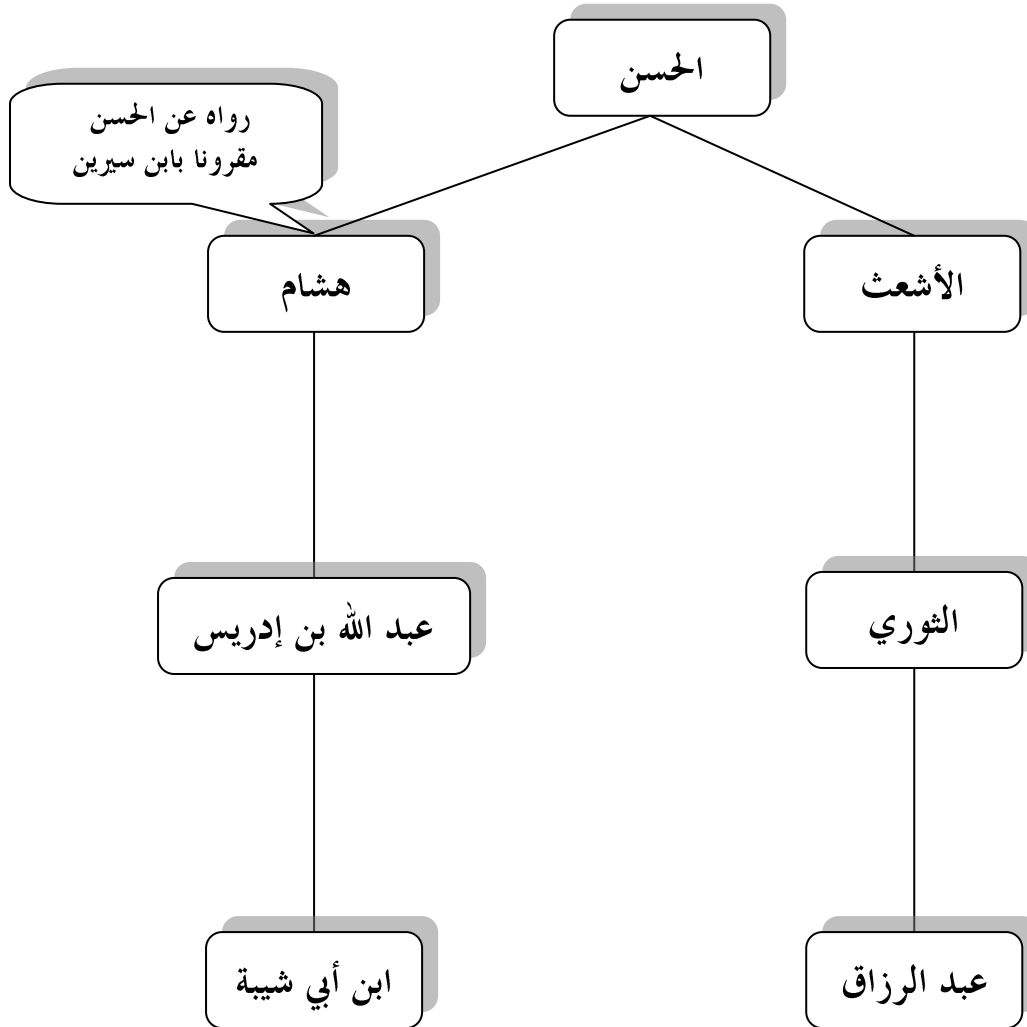
- ورواه الثوري <sup>(2)</sup> عن الأشعث عنه بلفظ: "لا تزداد الحامل على تطليقة حتى تضع فإذا وضعت فقد بانّت منه".

---

1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الحامل كيف تطلق، 8/4 برقم 17742.

2- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق الحامل، 6/304 برقم 10934.

ثانياً: شجرة الإسناد



### ثالثا: الدراسة

الطريق الأول: رواية عبد الله بن إدريس عن هشام عن الحسن و محمد.

و هذا الطريق فيه مقال:

- وذلك أن في رواية هشام بن حسان عن الحسن البصري كلام من قبل علماء الجرح والتعديل، حيث من العلماء من نفى عنه السماع من الحسن مطلقا، و منه من أثبت له، وقد توسعت في هذا الأمر فيما سبق<sup>(1)</sup>، و خلاصة القول فيه أنه هشام معروف، و مشهور بالتدليس حيث عدّه ابن حجر ضمن أصحاب المرتبة الثالثة<sup>(2)</sup>، فعننته لا تحمل على الاتصال، فلا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالسماع، أو في شيوخ أكثر عنهم كمحمد بن سيرين، و في هذا الإسناد لم يصرح بسماعه من الحسن مما لا ينفي عنه شبهة التدليس و في هذا قال ابن حجر: "ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين و في روايته عن الحسن و عطاء مقال ..."<sup>(3)</sup>.

الطريق الثاني: رواية عبد الرزاق عن الثوري عن الأشعث عن الحسن.

و هذا الإسناد فيه:

- أشعث و هو ابن سوار<sup>(4)</sup> الكندي الكوفي، صاحب التواييت، ضعفه علماء الجرح منهم. ابن سعد<sup>(5)</sup>، وأحمد<sup>(6)</sup>، وابن معين<sup>(7)</sup>، والنسائي<sup>(8)</sup>، والدارقطني<sup>(9)</sup>، والعجلي<sup>(10)</sup>، وابن حجر<sup>(11)</sup>، حجر<sup>(11)</sup>، وقال عنه ابن عدي: "و في الجملة يكتب حديثه و أشعث بن عبد الملك خير منه و لم أجد له فيما يرويه متنا منكرا، إنما في الأحاديث يخلط في الأسانيد، و يخالف"<sup>(12)</sup>.

1- سبق توضيح ذلك في مبحث.

2- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 47 برقم 110.

3- ابن حجر، التقريب، ص 503 برقم 7289.

4- ترجمته موجودة في، ابن سعد، الطبقات، 249/6، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 271/2 برقم 978، و المزي، تهذيب الكمال، 264/3 برقم 524.

5- ابن سعد، الطبقات الكبرى، 249/6.

6- أحمد، العلل و معرفة الرجال برواية ابنه، 415/1 برقم 887، و 494/1 برقم 1146.

7- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 271/2، و ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 371/1.

8- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 20 برقم 58.

9- الدارقطني، الضعفاء و المتروكين، ص 66 برقم 115.

10- العجلي، تاريخ الثقات، ص 69 برقم 107.

11- ابن حجر، التقريب، ص 52 برقم 524.

12- ابن عدي، الكامل، 374/1.

- وأما رواية عبد الرزاق بن همام عن الثوري، فقد ضعف أحمد سماعه منه بمكة دون ما سمع باليمن، وفي هذا قال: "سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جدا... أما سماعه باليمن فأحاديثه صحاح"<sup>(1)</sup>.

وقد توسع في هذا الأمر صاحب كتاب (الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم) و خلاصة مناقشته لأقوال علماء الجرح في رواية عبد الرزاق عن الثوري تتمثل في: "أن عبد الرزاق ثقة في سفيان الثوري، إلا أنه ليس من كبار أصحابه المختصين به، وقد وقع في حديثه الذي سمعه من سفيان بمكة بعض الإضطراب، لكن لا يؤثر في حديثه عن الثوري، إلا أنه ينبغي التوقف فيما ينفرد به عبد الرزاق عن الثوري عن عبيد الله بن عمر خشية أن تكون من احاديث عبد الله بن عمر كما قال الإمام أحمد"<sup>(2)</sup>.

#### رابعاً: تحقيق القول

إن أثر الحسن البصري، ورد من طريقين متكلم فيهما من قبل أرباب الصناعة الحديثية، فرواية هشام بن حسان عنه فيها مقال، ولم يصرح بالسماع منه مما لا ينفي عنه هذه الشبهة. وأيضاً رواية عبد الرزاق جاءت من طريق الأشعث بن سوار وهو متفق على تضعيفه من قبل أئمة النقد.

وبناء على ما سبق لا يبقى لي مجال إلا أن أقول أن هذا الأثر غير ثابت عن الحسن البصري في مسألة طلاق الحامل.

1- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 331-332.

2- صالح بن حامد الرفاعي، الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، ص 87.

المطلب الرابع: أثر طاووس بن كيسان، اليماني، أبو عبد الرحمن،

الثقة الفقيه الفاضل (ت 106هـ)

متن الأثر: "لا تزد الحامل على تطليقة حتى تضع، فإذا وضعت فقد بان أنت منه".

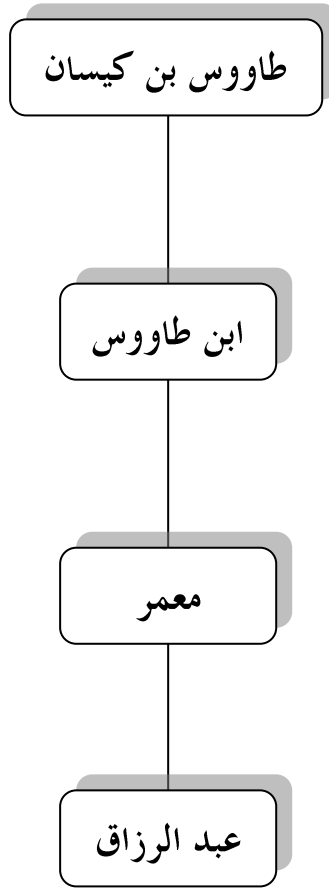
مدلول الأثر:

ذهب طاووس بن كيسان في مسألة طلاق الحامل، أنها تُطلق تطليقة واحدة، و لا تزد على ذلك، ثم تترك حتى تضع حملها، فإذا ولدت بان أنت من زوجها، حيث لا رجعة له عليها.

أولاً: التخريج

رواه عبد الرزاق<sup>(1)</sup> عن معمر عن ابن طاووس عنه باللفظ السابق.

ثانياً: شجرة الإسناد



1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق الحامل، 304/6 برقم 10936.

### ثالثا: الدراسة

ورد هذا الأثر من طريق رجاله ثقات معروفون؛ فعبد الرزاق بن همام من المثبتين في معمر بن راشد<sup>(1)</sup>، و معمر ثقة<sup>(2)</sup> يروي عن عبد الله بن طاووس و جماعة فعن ابن معين قال: "إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري و ابن طاووس فإن حديثه عنهما مستقيم، و أما أهل الكوفة والبصرة فلا"<sup>(3)</sup>. و أما عبد الله<sup>(4)</sup> بن طاووس بن كيسان فأصله يمني، و روى عن أبيه طاووس و أكثر عنه، و قد وثقه أبو حاتم<sup>(5)</sup>، و ابن حجر<sup>(6)</sup>.

### رابعا: تحقيق القول

جاء هذا الأثر عن طاووس بن كيسان من طريق واحد، رجاله ثقات، ولم أجد له متابعا في حدود تتبعي.

1- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 288.

2- وثقه غير واحد من علماء الجرح منهم: أبو حاتم (ابن أبي حاتم، الجرح، 257/8 برقم 1165).

و العجلي (تاريخ الثقات، ص 405 برقم 1464) و الدارقطني (السنن، 1/164) و ابن حبان (الثقات، 7/484).

3- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 10/221 برقم 7125.

4- ترجمته موجودة في: يحيى، التاريخ برواية الدوري، 2/314، و ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل 5/88 برقم 405، و الذهبي، سير أعلام النبلاء، 6/103.

5- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 5/405.

6- ابن حجر، التقريب، ص 250 برقم 3397.

المطلب الخامس: عامر بن شراحيل الشعبي

أبو عمرو الكوفي، فقيه مشهور (مات بعد المئة)

متن الأثر: " في طلاق الحامل قال: تطلق عند الأهلة".

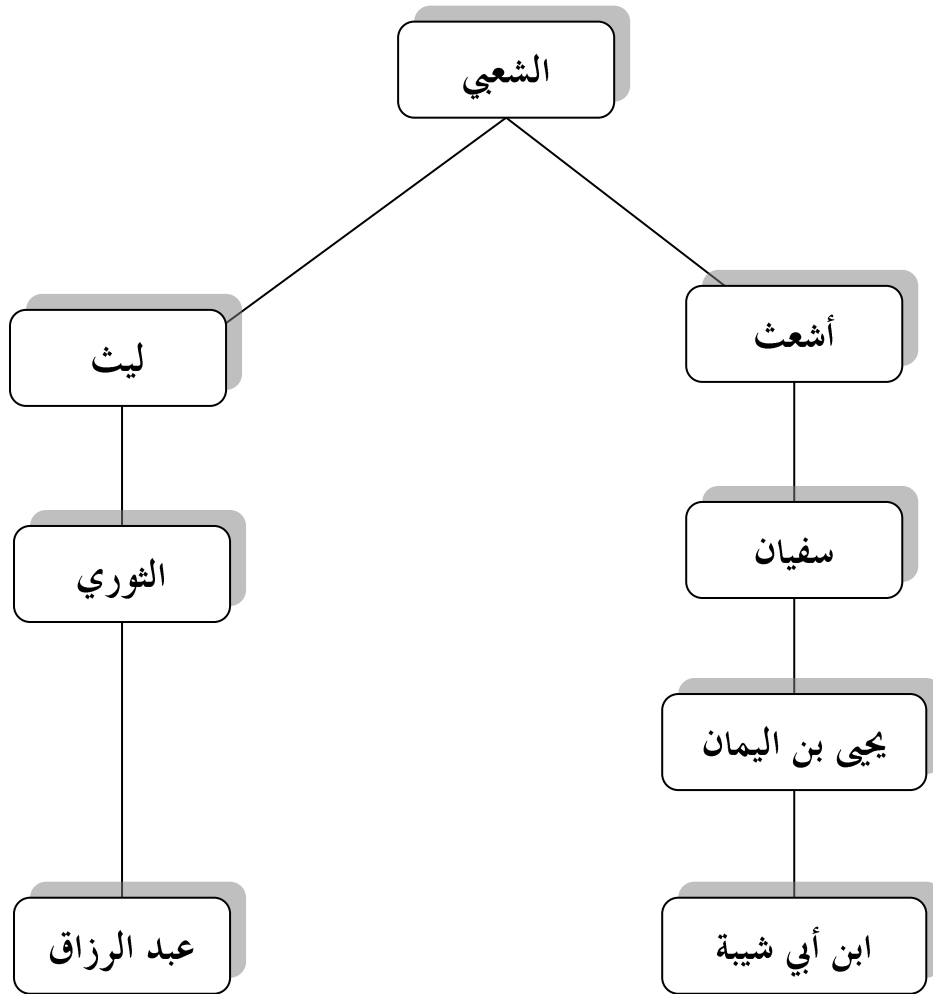
مدلول الأثر:

يرى عامر الشعبي، في مسألة طلاق الحامل، أنها تطلق عنه الأهلة.

أولاً: التخريج

رواه الثوري<sup>(1)</sup> عن ليث، كما رواه عن أشعث<sup>(2)</sup> كلاهما عن عامر الشعبي باللفظ المثبت أعلاه.

ثانياً: شجرة الإسناد



1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق الحامل، 304/6 برقم 1032.

2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الحامل كيف تطلق، 58/4 برقم 17744.

### ثالثاً: الدراسة

الطريق الأول: رواية عبد الرزاق عن الثوري عن ليث عن عامر الشعبي.

و هذا الإسناد فيه:

- ليث و هو ابن أبي (1) سليم، وقد ضعفه غير واحد من أئمة النقد، منهم النسائي (2)، وأبو حاتم (3)، وأبو زرعة (4)، وقال أحمد: "ليث مضطر بالحديث و لكن حدث عنه الناس" (5)، وضعفه في موضع آخر (6)، و قال ابن معين و هو بصدد مقارنته بعطاء (7) بن السائب وبيزید (8) بن أبي زياد فقال عبد الله بن أحمد: "قلت ليحيى: ليث بن أبي سليم أضعف من عطاء ويزيد؟ قال: نعم" (9).

- عبد الرزاق بن همام الصنعاني -صاحب المصنف- وقد حدث هنا عن سفيان الثوري، وسمع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جدا و قد حكاه أحمد (10)، فروايته عنه تحتاج إلى متابعة، و لم أقف عليها فهذه الرواية ضعيفة.

الطريق الثاني: رواية سفيان عن الأشعث عن عامر الشعبي و إسناده ضعيف و ذلك:

- لضعف أشعث (11) بن سوار الكندي، الكوفي، فهو مجمع على تضعيفه من أئمة النقد، حيث ضعفه: ابن سعد (12)، وأحمد (13)، وابن معين (14)، والنسائي (15)، والدارقطني (16) وغيرهم (1).

- 1- ترجمته موجودة في: ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 177/7 برقم 1014، و ابن حبان المحروحين، 231/2، المزي، تهذيب الكمال، 279/24 برقم 5017.
- 2- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 90 برقم 511.
- 3- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 179/7.
- 4- المصدر نفسه.
- 5- أحمد، العلل برواية ابنه، 379/2 برقم 3691.
- 6- المصدر نفسه، 29/3 برقم 4016، و أحمد، العلل برواية المروذي، ص 216 برقم 408.
- 7- قال ابن حجر: «صدوق اختلط، من الخامسة، مات سنة ست و ثلاثين و مئة» (ابن حجر التقریب، ص 331 برقم 4592).
- 8- قال ابن حجر: «ضعيف، كبير فتغير و صار يلتقن و كان شيعيا من الخامسة، مات سنة ست و ثلاثين و مئة» (التقریب، ص 531 برقم 7717).
- 9- عبد الله بن أحمد بن حنبل، العلل و معرفة الرجال، ص 111 برقم 254.
- 10- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 331-332.
- 11- المزي، تهذيب الكمال، 264/3 برقم 524.
- 12- ابن سعد، الطبقات، 249/6.
- 13- أحمد، العلل و معرفة الرجال برواية ابنه، 415/1 برقم 887، و 494/1 برقم 1146.
- 14- ابن أبي حاتم، الجرح، 271/2 برقم 978.
- 15- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 20 برقم 58.
- 16- الدارقطني، الضعفاء و المتروكين، ص 66 برقم 115.

رابعاً: تحقيق القول

بعد هذه الدراسة الإسنادية لأثر عامر بن شراحيل الشعبي في مسألة طلاق الحامل، اتضح لي أنه ورد من طريقين ضعيفين و هذا لضعف ليث بن أبي سليم بن زعيم، و أشعث بن سوار الكندي فقد ضعفها علماء الجرح و التعديل كما وضحت و عليه فالأثر غير ثابت عنه وبهذين الطريقين.

المطلب السادس: محمد بن مسلم الزهري أبو بكر،

المتفق على جلالته واتفقانه (ت 125هـ)

متن الأثر: قلت للزهري: "إذا أراد أن يطلقها حاملاً ثلاثاً كيف؟ قال: على عدة أقرائها".  
مدلول الأثر:

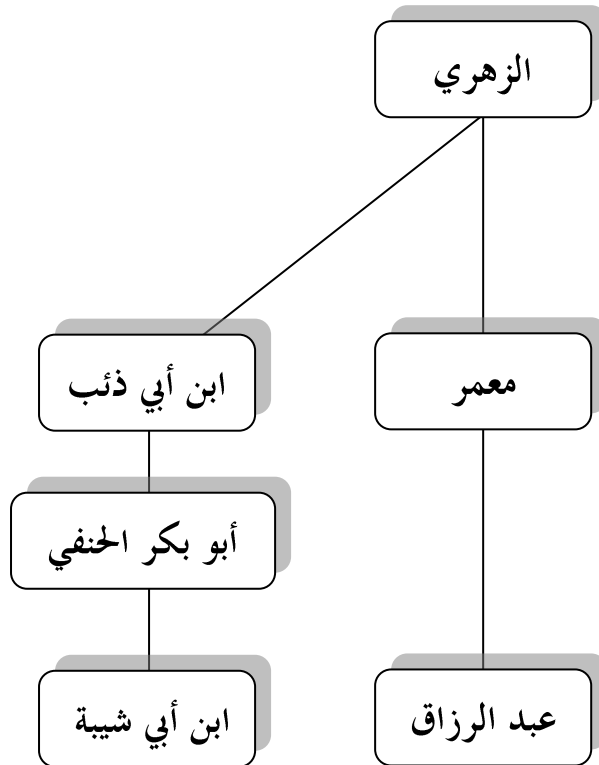
يرى ابن شهاب الزهري في مسألة طلاق الحامل، وكيف تطلق، أنه إذا أراد الزوج أن يطلق امرأته وهي حامل ثلاثاً، فإنه يطلقها على عدة أقرائها.

أولاً: التخريج

رواه عبد الرزاق<sup>(1)</sup> عن معمر عن الزهري، باللفظ المثبت أعلاه.

كما رواه أبو بكر<sup>(2)</sup> الحنفي عن ابن أبي ذئب قال: "سألت عن ذلك الزهري فقال: كل ذلك لها وقت".

ثانياً: شجرة الإسناد



1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق الحامل، 304/6 برقم 10932.

2- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الحامل كيف تُطَلَّق؟ 58/4 برقم 17741.

### ثالثاً: الدراسة

#### الطريق الأول: رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري

و هذه الرواية جيدة الإسناد فعبد الرزاق بن همام من المثبتين في معمر بن راشد<sup>(1)</sup>، و معمر روايته عن الزهري مستقيمة، و في هذا قال ابن معين: "إذا حدّثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري و ابن طاووس فإن حديثه عنهما مستقيم، و أما أهل الكوفة و أهل البصرة فلا"<sup>(2)</sup>.

#### الطريق الثاني: رواية أبي بكر الحنفي عن ابن أبي ذئب قال: سألت الزهري.

رجال هذا الإسناد هم:

- أبو بكر الحنفي، الذي يروي عن ابن أبي ذئب، و يروي عنه ابن أبي شيبة هو عبد الكبير بن عبد المجيد<sup>(3)</sup>، البصري، و ثقة أحمد<sup>(4)</sup>، و قال في موضع آخر "أنا أحدث عنه"<sup>(5)</sup>. كما وثقه أبو زرعة<sup>(6)</sup>، و ابن سعد<sup>(7)</sup>.

و قال ابن حجر "ثقة من التاسعة، مات سنة أربع و مئتين"<sup>(8)</sup>.

- و ابن أبي ذئب، هو محمد<sup>(9)</sup> بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، أبو الحارث المدني، و ثقة أئمة النقد، النقد، كأحمد<sup>(10)</sup>، و ابن معين<sup>(11)</sup>، و زاد "و كل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة إلا أبا جابر البياضي..."<sup>(12)</sup>، كما وثقه أيضا يعقوب بن شيبة<sup>(13)</sup> و النسائي<sup>(1)</sup>.

1- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 288.

2- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 221/10 برقم 7125.

3- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 299/7، و البخاري، التاريخ الكبير، 126/6 برقم 1921، و المزي، تهذيب الكمال، 243/18 برقم 3494.

4- ابن أبي حاتم، الجرح، 62/6 برقم 331.

5- أحمد، العلل برواية ابنه، 100/3 برقم 4378.

6- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 93/6.

7- ابن سعد، الطبقات، 299/7.

8- ابن حجر، التقريب، ص 301 برقم 4147.

9- ترجمته موجودة في: يحيى، التاريخ برواية الدوري، 525/2، و البخاري، التاريخ الصغير 13/2، 132، و ابن حبان، الثقات، 390/7، و المزي، تهذيب الكمال، 630/25 برقم 7408، و ابن حجر، التقريب، ص 427 برقم 6082.

10- الخطيب، تاريخ بغداد، 298/2.

11- المصدر نفسه، 303/2.

12- حكاه عنه أحمد بن سعد بن أبي مريم (المزي، تهذيب الكمال، 635/25).

13- الخطيب، المصدر السابق، 303/2.

- رغم توثيقه إلا أنهم اختلفوا في سماعه من الزهري على رأيين:

**1- الرأي الأول:** أنه لم يصح له سماع من الزهري، و من الذين أنكروا عليه ذلك ابن معين حيث قال: "حديث ابن أبي ذئب عن الزهري هي مناولة"<sup>(2)</sup>، وقال في موضع آخر: "عرض على الزهري، و حديثه عن الزهري ضعيف، ثم قال يضعفونه في الزهري"<sup>(3)</sup>، وجاء في موضع آخر: "عرض على الزهري و هو حاضر و حديثه عن الزهري يضعفونه"<sup>(4)</sup>. وقال عبد الله بن أحمد قلت ليحيى: إن يحيى بن القطان يقول عن ابن أبي ذئب: حدثني الزهري، فقال: "إن أصحاب العرض يرون ذلك، يعني بقوله: حدثني، و قد عرض"<sup>(5)</sup>.

و قال في رواية جعفر الطيالسي: "ابن أبي ذئب لم يسمع من الزهري شيئاً"<sup>(6)</sup> لكن ورد رواية عنه مغايرة للروايات السابقة، فقال عثمان بن سعيد الدارمي: "قلت ليحيى بن معين: فابن أبي ذئب ما حاله في الزهري؟ فقال: ابن أبي ذئب ثقة"<sup>(7)</sup>.

- كما أنكروا سماعه من الزهري بشر بن السري، حيث قال: "لم يسمع ابن أبي ذئب ولا الماجشون من الزهري"<sup>(8)</sup>.

- و قد ذكر المروزي أنه سأل أحمد بن حنبل عن ابن أبي ذئب كيف هو؟ قال: "ثقه. فقال: في الزهري؟ قال: كذا وكذا، حدث بأحاديث كأنه أراد: خولف"<sup>(9)</sup>.

و كان يحيى بن سعيد لا يرضى حديث ابن أبي ذئب، و ابن جريج عن الزهري و لا يقبله<sup>(10)</sup>.  
فخلاصة أقوالهم أن محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب لم يسمع من الزهري شيئاً و إنما تحديته عنه عرض.

1- المزي، المصدر السابق، 363/25.

2- يحيى، التاريخ برواية الدوري، 525/2.

3- عبد الله بن أحمد، العلل و معرفة الرجال، ص 94 برقم 206.

4- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 314/7 برقم 1704.

5- عبد الله بن أحمد، المصدر السابق، ص 94 برقم 207.

6- الخطيب، تاريخ بغداد، 303/2.

7- الدارمي، تاريخه، برقم 30.

8- ابن أبي حاتم، الجرح، 314/7 برقم 1704.

9- أحمد، العلل برواية المروزي، ص 63 برقم 60.

10- ابن أبي حجر، تهذيب التهذيب، 307/9.

**2- الرأي الثاني:** صحة سماعه من الزهري، و في هذا قال عبد الله بن أحمد "قلت لأبي: ابن أبي ذئب سمع من الزهري؟ قال: نعم سمع منه، قلت: إنهم يقولون: لم يسمع من الزهري؟ قال: قد سمع من الزهري حدثناه يحيى بن سعيد، عن ابن أبي ذئب قال: حدثني الزهري، فذكر غير حديث فيها حدثني الزهري، و فيها أيضا سألت الزهري" <sup>(1)</sup>، و في موضع آخر من (العلل) قال: "و سألته عن عن سماع ابن أبي ذئب من الزهري: فقلت له: عرض له على الزهري أو عرض هو على الزهري؟ قال: سأله مسائل فذكر نحوًا من خمسة أو ستة، يقول: سألت الزهري، سألت الزهري" <sup>(2)</sup>. و من هذين النصين نستشف أن أحمد بن حنبل قد أثبت له السماع من الزهري. و هذه المسألة قال عمرو بن علي الفلاس: ابن أبي ذئب في الزهري أحب إلي من كل شامي <sup>(3)</sup>.

### 3- الجمع بين الرأيين:

بعدما سبق يتضح أن ابن أبي ذئب، ثقة حيث وثقه غير واحد من علماء الجرح و التعديل، إلا أنهم تكلموا في روايته عن الزهري لأنها عرض، و هذا لا يعني أنه لم يسمع منه شيئًا، و إنما سأله عن مسائل فأجابها و في هذه الرواية التي أنا بصدد دراستها هو من سأل الزهري عنها. قال يعقوب بن شيبان: "ابن أبي ذئب ثقة صدوق، غير أن روايته عن الزهري خاصة تكلم الناس فيها، فطعن بعضهم فيها بالإضطراب، و ذكر بعضهم أن سماعه منه عرض، و لم يطعن بغير ذلك، و العرض عند جميع من أدركنا صحيح" <sup>(4)</sup>. و قال الخليلي: "ثقة أثني عليه مالك، فقيه من أئمة أهل المدينة حديثه مخرج في الصحيح إذا روى عن الثقات فشيوخه شيوخ مالك لكنه يروى عن الضعاف، و قد بين ابن أخي الزهري كيفية أخذ ابن أبي ذئب عن عمه قال: إنه سأل عن شيء فأجابه فرد عليه فتقاولا فحلف الزهري أن لا يحدثه، ثم ندم ابن أبي ذئب فسأل الزهري أن يكتب له أحاديث من حديثه فكتب له فكان يحدث بها" <sup>(5)</sup>.

1- أحمد، العلل برواية ابنه، 538/1 برقم 1273.

2- المصدر نفسه، 55/2 برقم 1535.

3- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 307/9.

4- الخطيب، تاريخ بغداد، 303/2، و المزي، تهذيب الكمال، 635/25.

5- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 307/9.

رابعاً: تحقيق القول

إن أثر الزهري في مسألة طلاق الحامل و ذلك أن الرجل إذا أراد أن يطلق إمرأته ثلاثاً و هي حامل قال: على عدة أقرائها.

ورد من طريقين جيدين، رجاهما رجال الصحيحين، غير أنه اختلف في سماع ابن أبي ذئب من الزهري، و في هذه المسألة هو السائل عنها. مما يثبت له السماع منه، و عليه فالأثر ثابت عنه.

المطلب السابع: حماد بن أبي سليمان

أبو اسماعيل الكوفي (ت 120 هـ)

متن الأثر: "كان يستحب أن يطلق الحامل واحدة ثم يدعها حتى تضع".

مدلول الأثر:

جاء عن حماد بن أبي سليمان في مسألة طلاق الحامل، أن الرجل المطلق إذا أراد أن يطلق امرأته الحامل، عليه أن يطلقها واحدة ثم يتركها حتى تضع حملها، فإذا وضعت بانت من زوجها.

أولاً: التخريج

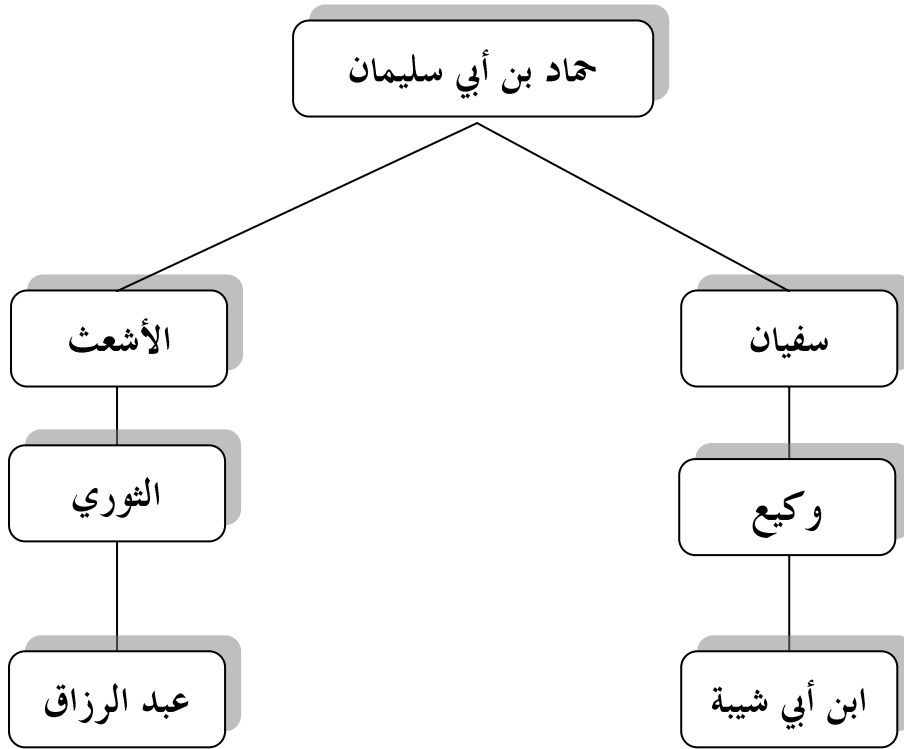
رواه وكيع<sup>(1)</sup> عن سفيان عنه باللفظ المثبت أعلاه، ورواه سفيان عن الأشعث<sup>(2)</sup> عنه ولفظه "لا تزد الحامل على تطليقه حتى تضع، فإذا وضعت فقد بانت منه"

---

1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الحامل كيف تطلق؟ 58/4 برقم 17743.

2- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق الحامل، 304/6 برقم 10934.

ثانيا: شجرة الإسناد



### ثالثا: الدراسة

الطريق الأول: رواية ابن أبي شيبه عن وكيع عن سفيان عن حماد.

رجال هذا الإسناد ثقات معروفون:

- فوكيع و هو ابن الجراح<sup>(1)</sup> بن مريح، أبو سفيان الكوفي، الثقة<sup>(2)</sup>، الحافظ<sup>(3)</sup> المتقن، روى عن سفيان و لم ينسبه، و الغالب أنه سفيان بن مسروق الثوري و في هذا قال الذهبي: "فمتم رأيت القديم قد روى فقال: حدثنا سفيان و أبهم، فهو الثوري و هو وكيع و ابن مهدي، و الفريابي و أبي نعيم، فإن روى واحد منهم عن ابن عيينة <sup>بینه</sup>، فأما الذي لم يلحق الثوري، و أدرك ابن عيينة فلا يحتاج أن ينسبه لعدم الإلباس، فعليك بمعرفة طبقات الناس"<sup>(4)</sup>.

- و سفيان هو ابن سعيد<sup>(5)</sup> بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد، إمام حجة<sup>(6)</sup>، يروى عن حماد بن أبي سليمان، و أشعث بن سوار، و أشعث بن أبي الشعثاء و خلق كثير، و يروى عنه وكيع بن الجراح، و شعبة بن الحجاج و هو من أقرانه، و عبد الرزاق بن همام و غيرهم كثير.

وفي هذه الرواية روى مباشرة عن حماد بن أبي سليمان، أما في رواية عبد الرزاق فروى عن

الأشعث عن حماد بن أبي سليمان و بذلك يكون قد اختلف على سفيان الثوري.

الطريق الثاني: رواية عبد الرزاق عن الثوري عن الأشعث عن حماد بن أبي سليمان.

وقد اختلف على سفيان كما مر، و وكيع بن الجراح أحفظ من عبد الرزاق، خاصة و أن عبد الرزاق سمع من سفيان أحاديث بمكة فاضطرب فيها، و الثوري يروى عن أشعث بن سوار و عن

1- المزي، تهذيب الكمال، 462/30 برقم 6695.

2- ابن حجر، التقريب، ص 511 برقم 8414، و فيه «ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين وله سبعون سنة».

3- وصفه بذلك، أحمد (أحمد، العلل برواية ابنه، 395/3 برقم 5736 و 152/1 برقم 58 و ابن أبي حاتم، الجرح، 38/9 برقم 168).

4- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 466/7.

5- المزي، المصدر السابق، 154/11 برقم 2407.

6- ابن حجر، المصدر السابق، ص 184 برقم 2445، و وصفه بذلك أيضا، أحمد (أحمد، العلل برواية ابنه 601/2 برقم 3855 و فيه «حفظ الحديث و المثبتين في الحديث أربعة، سفيان الثوري و شعبة و زهير و زائدة و شعبة» المصدر نفسه 156/1 برقم 68).

أشعث بن أبي الشعثاء ولم أقف أنها يرويان عن حماد بن أبي سليمان، فيحتمل انه وهم من عبد الرزاق في ذكر أشعث في الإسناد بين سفيان وحماد بن أبي سليمان والله أعلم.

الخلاصة:

بعد أن تتبعنا أقوال السلف في مسألة طلاق الحامل ووقفت على أن الحامل تطلق متى شاء زوجها أن يطلقها ولا يزيد على تطليقة واحدة حتى تضع حملها، وهو قول عبد الله بن عباس، ولم يثبت عنه ذلك، ومحمد بن سيرين وقد ورد من طريق هشام بن حسان من المشتهين فيه ولم أجد له متابعا، والحسن البصري ولم يثبت عنه، وطاووس بن كيسان، وورد من طريق واحد رجاله ثقات، وأما عامر الشعبي فيرى أن المرأة الحامل تطلق عند الأهلة ولم يثبت ذلك عنه، أما الزهري فعندما سئل عن الرجل يريد أن يطلق امرأته ثلاثا وهي حامل قال: (على عدة أقرانها) وقد ثبت عنه، وأيضا صح عن حماد بن أبي سليمان من أن الحامل يستحب أن تطلق واحدة ثم يدعها زوجها حتى تضع وقد صح ذلك عنه.

المبحث الثالث: مسألة الإشهاد على الرجعة.

تمهيد:

قال الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾<sup>(1)</sup> وقال أيضا ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾<sup>(2)</sup> ، وقد

وقفت على مجموعة من الفتاوى في هذه المسألة تفيد الإشهاد على الرجعة، فما صحة هذه الأقوال إلى قائلها، وقد حوى هذا المبحث هذه المطالب:

المطلب الأول: أثر عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

المطلب الثاني: عمران بن حصين بن عبيد رضي الله عنه.

المطلب الثالث: إبراهيم بن يزيد النخعي، أبو عمران الكوفي.

المطلب الرابع: عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي.

المطلب الخامس: الحسن بن أبي الحسن البصري.

المطلب السادس: جابر بن زيد، أبو الشعثاء البصري.

المطلب السابع: عطاء بن أبي رباح المكي.

المطلب الثامن: الحكم بن عتيبة.

المطلب التاسع: الضحاک بن مزاحم.

---

1- سورة الطلاق : الآية 02.

2- سورة البقرة: الآية 282.

### المطلب الأول: أثر عبد الله بن عمر بن الخطاب

أبو عبد الرحمن رضي الله عنه (ت 73 هـ)

مقن الأثر: "أنه أشهد على رجعة صفيه حين مراجعها".

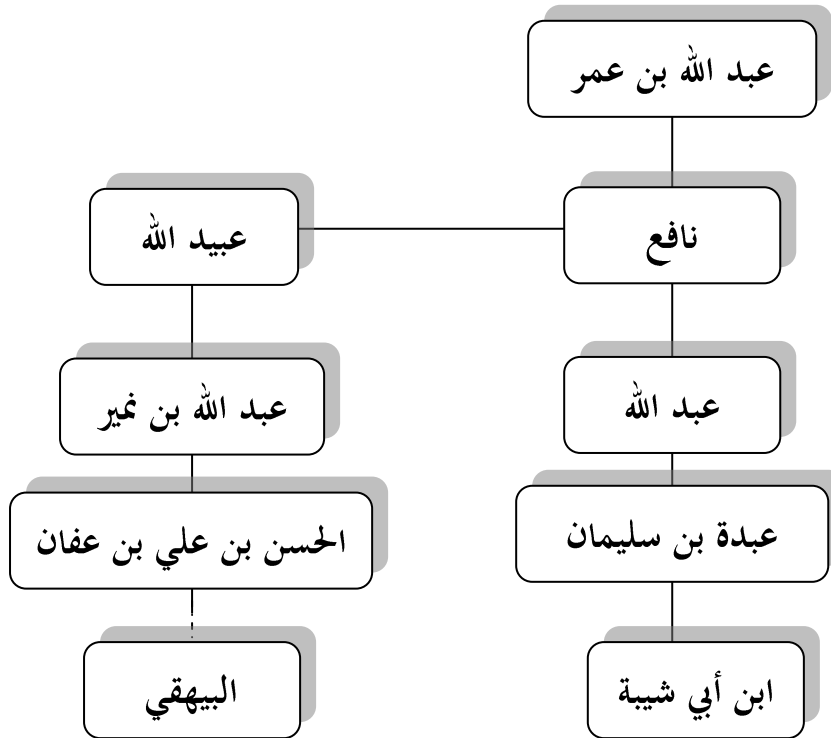
مدلول الأثر:

أثر عن الصحابي الجليل، عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- انه أشهد على رجعة زوجته صفيه حين أراد رجعتها.

أولاً: التخريج

رواه عبدة<sup>(1)</sup> بن سليمان عن عبد الله، و رواه عبد الله<sup>(2)</sup> بن نمير عن عبيد الله كلاهما - عبد الله و عبيد الله - عن نافع مولى ابن عمر عنه رضي الله عنه ورواية عبد الله لفظها المثبت أعلاه، و أما لفظ عبيد الله فهو "طلق ابن عمر رضي الله عنه إمراته صفيه بنت أبي عبيدة تطليقة أو تطليقتين فكان لا يدخل عليها إلا بإذن، فلما راجعها أشهد على رجعتها و دخل عليها"

ثانياً: شجرة الإسناد



1- ابن أبي شيبة، كتاب الطلاق، باب الإشهاد على الرجعة إذا طلق، ثم راجع؟ 60/4 برقم 17767.

2- البيهقي، كتاب الرجعة، باب ما جاء في الإشهاد على الرجعة، 373/7.

### ثالثاً: الدراسة

رواية عبدة بن سليمان عن عبد الله، وعبد الله بن نمير عن عبيد الله كلاهما عن نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه المدار الكلي لهاتين الروایتين، هو نافع <sup>(1)</sup> مولى ابن عمر، أبو عبد الله المجمع على توثيقه من قبل علماء الجرح والتعديل، فقد وثقه ابن سعد <sup>(2)</sup>، و سفيان بن عيينة <sup>(3)</sup> و ابن خراش <sup>(4)</sup>، و النسائي <sup>(5)</sup>، و ابن شاهين <sup>(6)</sup>، و غيرهم. مات سنة سبع عشرة و مئة <sup>(7)</sup>، و قيل: سنة عشرين و مئة <sup>(8)</sup>.

و قد جاءت روايته من طريق عبيد الله <sup>(9)</sup> بن عمر بن حفص، العدوي، العمري، أبو عثمان المدني، الثقة <sup>(10)</sup>، الثبت، فهو من أثبت أصحاب نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه، فقد سأل ابن المديني يحيى بن سعيد عن أثبت أصحاب نافع <sup>(11)</sup>، فقال: "أيوب و عبيد الله و مالك و ابن جريج أثبت من مالك في نافع"، و قال أحمد: "عبيد الله أثبتهم و اكثرهم رواية" <sup>(12)</sup>.

و قد تابعه في الرواية عن نافع، أخوه عبد الله بن عمر بن حفص <sup>(13)</sup>، أبو عبد الرحمن العمري المدني، ضعفه غير واحد من أئمة النقد منهم: يحيى بن سعيد <sup>(14)</sup>، و يحيى بن معين <sup>(15)</sup>، و علي بن المديني <sup>(16)</sup>، و النسائي <sup>(17)</sup>، و قال عنه في موضع آخر: "ليس بالقوى" <sup>(18)</sup>.

1- المزي، تهذيب الكمال، 29/298 برقم 6373.

2- ابن سعد، الطبقات، 9/192.

3- أحمد بن العليل برواية ابنه، 3/81 برقم 4270، و ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير، ص 362 برقم 427.

4- المزي، المصدر السابق، 29/304.

5- المصدر نفسه.

6- ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 322 برقم 1403.

7- حكاها يحيى بن معين (ابن أبي خيثمة، المصدر السابق، ص 363)، و الكلاباذي، رجال صحيح البخاري 2/747.

8- المزي، تهذيب الكمال، 29/305.

9- المزي، تهذيب الكمال، 19/124 برقم 3668.

10- و ثقة ابن معين، (ابن أبي حاتم، الجرح، 5/326 برقم 1545 و أبو زرعة، (المصدر نفسه)، و أبو حاتم (المصدر نفسه).

11- ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير، ص 363 برقم 427، و الخطيب، تاريخ بغداد، 10/405، و المزي، تهذيب الكمال، 18/348.

12- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 5/326 برقم 1545.

13- المزي، تهذيب الكمال، 15/327 برقم 3440.

14- البخاري، الضعفاء الصغير، ص 65 برقم 188.

15- أحمد، العليل برواية ابنه، 2/605 برقم 3877، و عبد الله بن أحمد، العليل و معرفة الرجال عن يحيى بن معين، ص 48 برقم 80.

16- الخطيب، تاريخ بغداد، 10/20.

17- المزي، المصدر السابق، 15/331.

18- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص 63 برقم 325.

- ورغم هذا فمتابعته لأخيه عبيد الله بن عمر، الثقة، الثبت في نافع مولى بن عمر، تُقَوِّي روايته عنه -أي عن نافع-

- وقد جاءت روايتهما من طريق تفتين و هما:

- عبدة بن سليمان<sup>(1)</sup> الكلابي، أبو محمد الكوفي، ثقة، ثبت، مات سنة سبع و ثمانين و مئة<sup>(2)</sup>.

- و عبد الله بن نُمير، الهمداني، أبو هشام الكوفي، ثقة، صاحب حديث، مات سنة تسع و تسعين و له أربع و ثمانون<sup>(3)</sup>.

#### رابعاً: الخلاصة و تحقيق القول

من هذه الدراسة الحديثية لأثر عبد الله بن عمر رضي الله عنه في مسألة الإشهاد على الرجعة، و ذلك أنه أشهد على رجعة زوجته صفية حين أراد مراجعتها، ورد من روايتين رجالهما ثقات معروفون، عدا عبد الله بن عمر العمري، الضعيف والمجمع عليه في ذلك، إلا أن ضعفه هذا لا ضير منه لمتابعته لأخيه عبيد الله بن عمر العمري، الثقة الثبت في نافع مولى بن عمر رضي الله عنه. وبناء على ذلك فهذا الأثر ثابت عنه في هذه المسألة -و الله اعلم-.

1- المزي، تهذيب الكمال، 530/18 برقم 3613.

2- ابن حجر، التقريب، ص 310 برقم 4269.

3- المصدر نفسه، ص 269 برقم 3668.

المطلب الثاني: عمران بن حصين بن عبيد

أبو النجيد، صاحب رسول الله ﷺ

أسلم عام خيبر (ت 52 هـ - بالبصرة)

متن الأثر: "أنسئل على رجل طلق امرأته ولم يشهد ومراجع ولم يشهد فقال: طلق في غير عدة، ومراجع في غير سنة ليشهد على ما يصنع" مدلول الأثر:

جاء عن الصحابي الجليل عمران بن حصين في مسألة الإشهاد على الرجعة قولاً يرى فيه أن من السنة أن يشهد الرجل على رجعة زوجته المطلقة.

أولاً: التخريج

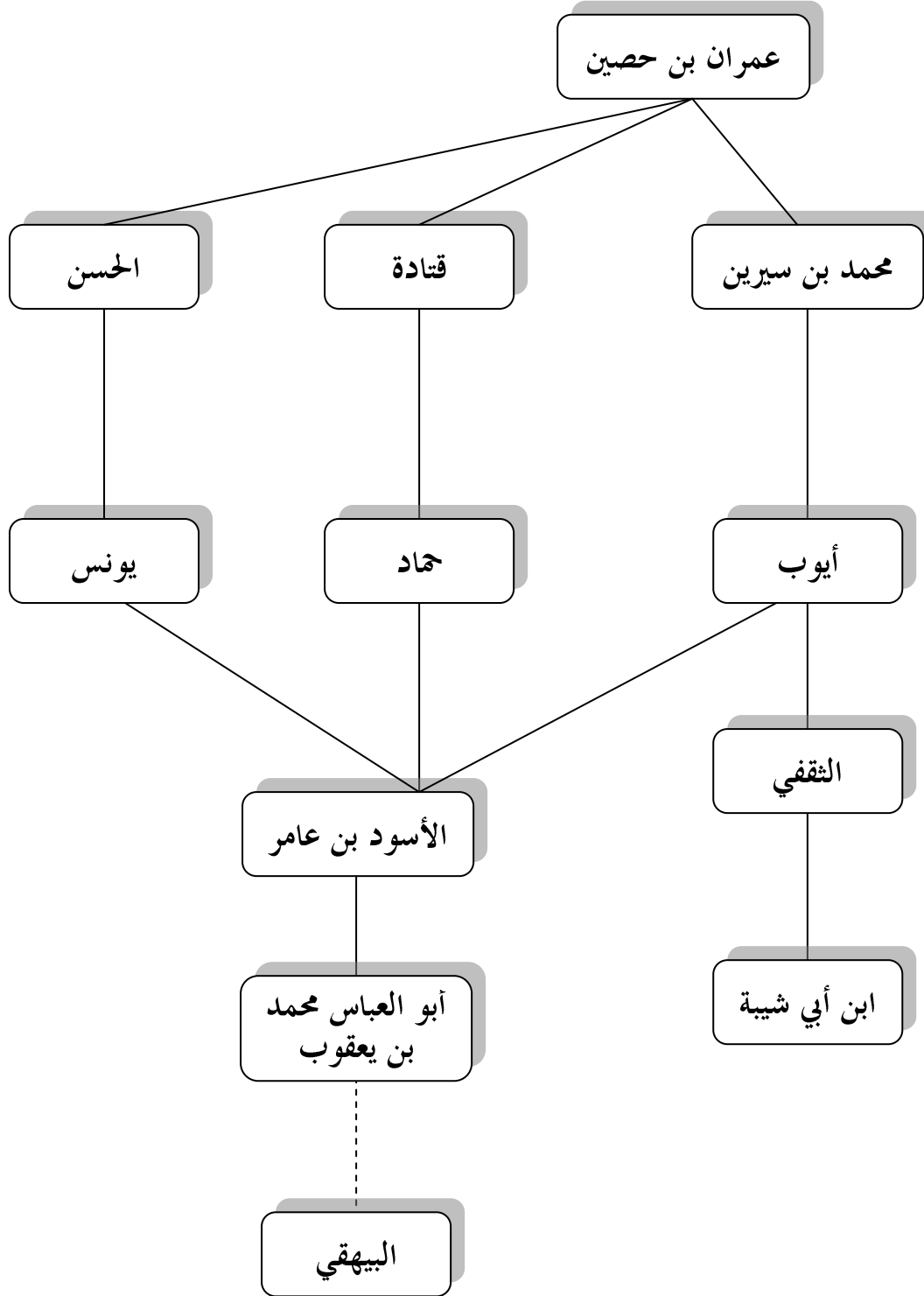
رواه الثقفى<sup>(1)</sup> عن أيوب عن ابن سيرين ورواه حماد<sup>(2)</sup> عن قتادة، و يونس<sup>(3)</sup> عن الحسن وأيوب<sup>(4)</sup> عن ابن سيرين، جميعاً عن عمران بن حصين باللفظ المثبت أعلاه.

1- ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الإشهاد على الرجعة إذا طلق ثم راجع، 61/4 برقم 17777.

2- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الرجعة، باب ما جاء في الإشهاد على الرجعة، 373/7.

3- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الرجعة، باب ما جاء في الإشهاد على الرجعة، 373/7.

4- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الرجعة، باب ما جاء في الإشهاد على الرجعة، 373/7.



### ثالثا: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية الثقفى عن أيوب عن محمد بن سيرين عن عمران رضي الله عنه.  
 تكلم الدارقطني في رواية محمد بن سيرين عن عمران بن حصين، فقال: "لم يسمع من عمران بن حصين" <sup>(1)</sup>، وقد ذكر المزي محمد بن سيرين ضمن تلاميذ عمران بن حصين <sup>(2)</sup>، كما ذكره ضمن شيوخ محمد بن سيرين <sup>(3)</sup>، ولم يشر إلى عدم سماعه منه.  
 - وقد جاءت روايته هذه من طريق أيوب <sup>(4)</sup> بن أبي تيممة السخيتاني أبو بكر البصري الثقة الثبت <sup>(5)</sup>، من أصحاب ابن سيرين الحفاظ، فقد ذكر الدارقطني منهم أيوب <sup>(6)</sup> السخيتاني. وقال عنه ابن سعد: "كان ثقة ثبتا في الحديث، جامعا كثير العلم حجة، عدلا" <sup>(7)</sup>.  
 - وقد روى عنه هنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، أبو محمد البصري وهو ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين حكاه ابن حجر <sup>(8)</sup>.

**الطريق الثاني:** رواية البيهقي من طريق الأسود بن عامر عن حماد عن قتادة عنه رضي الله عنه -  
 وهذه الرواية اسنادها منقطع، وذلك أن قتادة <sup>(9)</sup> بن دعامة أبو الخطاب البصري روى عن عمران بن حصين رضي الله عنه ولم يدركه <sup>(10)</sup>، فروايته عنه مرسلة و التاريخ يؤكد ذلك، حيث أن عمران مات سنة اثنتين و خمسين <sup>(11)</sup>، وقد ولد قتادة سنة إحدى وستين، و مات سنة عشرة ومئة وهو ابن ست و خمسين <sup>(12)</sup>.

- 1- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 216/9.
- 2- المزي، تهذيب الكمال، 321/22 برقم 4486.
- 3- المصدر نفسه، 346/25 برقم 5280.
- 4- المزي، المصدر السابق، 457/3 برقم 607.
- 5- ابن حجر، التقريب، ص 57 برقم 605.
- 6- الدارقطني، العلل، 127/8 برقم 1452.
- 7- ابن سعد، الطبقات، 7/.
- 8- ابن حجر، التقريب، ص 309 برقم 4261.
- 9- المزي، تهذيب الكمال، 498/23 برقم 4848.
- 10- حكاة المزي، المصدر نفسه، 321/22 برقم 4486.
- 11- حكاة المزي (المصدر نفسه، 321/22)، ابن حجر، التقريب، ص 366 برقم 5150.
- 12- حكاة عمرو بن علي (المصدر نفسه، 517/22)

**الطريق الثالث:** رواية البيهقي من طريق الأسود بن عامر عن يونس عن الحسن البصري عنه رضي الله عنه.  
و هذا الإسناد رجاله الحسن البصري يروي عن عمران بن حصين، و يروي عنه يونس بن أبي إسحاق، و يونس بن عبيد.

و لم أفق أن الأسود بن عامر يروي عن واحد منهما، و يونس <sup>(1)</sup> بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبد الله البصري، ثقة، ثبت مات سنة تسع و ثلاثين و مئة <sup>(2)</sup>.  
و أما يونس <sup>(3)</sup> بن أبي إسحاق، و اسمه عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي، أبو إسرائيل الكوفي، قال عنه ابن حجر: "صدوق يهم قليلا مات سنة اثنتين و خمسين و مئة" <sup>(4)</sup>.  
- و الأسود بن عامر <sup>(5)</sup> هو ابن شاذان، أبو عبد الرحمن الشامي نزيل بغداد، ثقة مات سنة ثمان و مئتين <sup>(6)</sup>.

#### رابعاً: تحقيق القول

بعد هذه الدراسة الإسنادية لأثر عمران بن حصين رضي الله عنه في مسألة الإشهاد على الرجعة و التي يرى فيها أن الإشهاد على الرجعة واجب.

- ورد من رواية محمد بن سيرين و قد نفى عنه الدارقطني سماعه من عمران بن حصين.  
- و من رواية قتادة بن دعامة و هو لم يدرك عمران حكاه المزي و أكده التاريخ.  
- و من رواية يونس عن الحسن، و الحسن يروي عن عمران و لم ينف عنه أحد من أئمة النقد سماعه منه، و قد وردت روايته هذه من طريق يونس و هو يحتمل أن يكون يونس بن عبيد الثقة الثبت، كما يحتمل أن يكون يونس بن أبي إسحاق و هو صدوق يهم قليلا كما قال ابن حجر، وعليه فالأثر ثابت عن عمران رضي الله عنه والله أعلم.

1- المزي، المصدر السابق، 517/32 برقم 7180.

2- ابن حجر، التقريب، ص 542 برقم 7909.

3- المزي، تهذيب الكمال، 488/32 برقم 7170.

4- ابن حجر، التقريب، ص 542 برقم 7899.

5- المصدر نفسه، 226/3 برقم 503.

6- ابن حجر، التقريب، ص 50 برقم 503.

المطلب الثالث: إبراهيم بن يزيد النخعي

أبو عمران الكوفي

متن الأثر: "في رجل طلق امرأته فأشهد ثم تراجعها ولم يشهد قال: لم يكن يكره ذلك تأثماً ولكن كان يخاف أن يجحد".

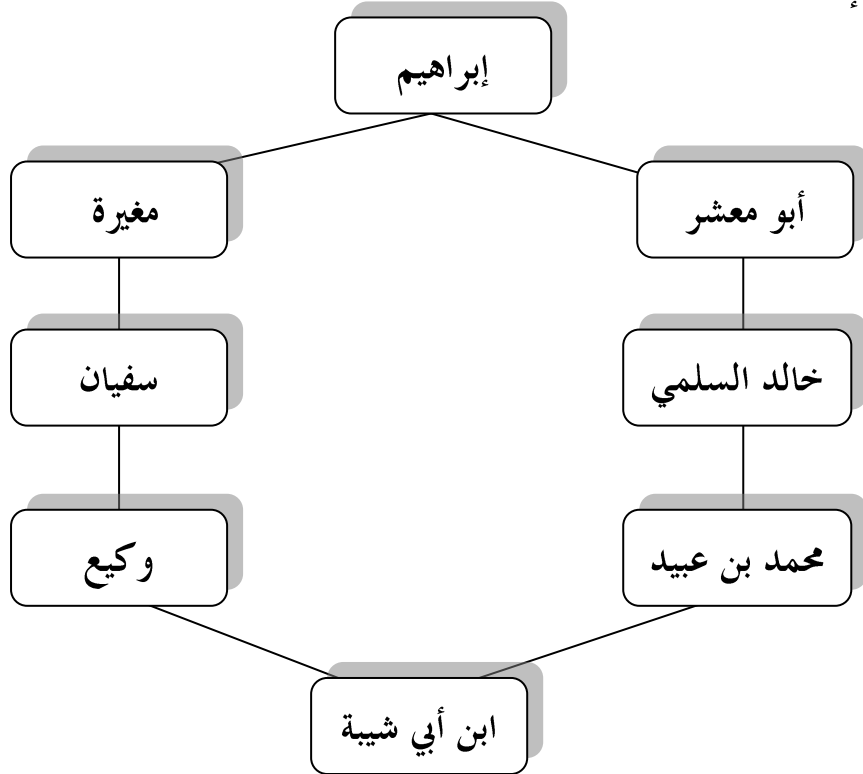
مدلول الأثر:

يرى إبراهيم النخعي في هذه المسألة، أن الإشهاد على الرجعة مستحب و هذا مستفاد من قوله: "لم يكن يكره ذلك تأثماً و لكن كان يخاف أن يجحد " كأنه يخاف أن ينكر أنه تراجعها و لذلك عليه بالإشهاد على ذلك.

أولاً: التخريج

رواه محمد<sup>(1)</sup> بن عبيد عن خالد السلمي عن أبي معشر عنه باللفظ المثبت أعلاه كما رواه وكيع<sup>(2)</sup> عن سفيان عن مغيرة عن إبراهيم بلفظ "الجماع رجعة فليشهدا".

ثانياً: شجرة الإسناد



1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الإشهاد على الرجعة إذا طلق ثم تراجع، 60/4 برقم 17770.

2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الإشهاد على الرجعة إذا طلق ثم تراجع، 61/4 برقم 17772.

### ثالثاً: الدراسة

الطريق الأول: رواية بن أبي شيبه عن محمد بن عبيد عن خالد السلمي عن أبي معشر عن إبراهيم.

رجال هذا الإسناد هم:

- محمد بن عبيد<sup>(1)</sup> هو ابن أبي أمية، أبو عبد الله الكوفي الأحذب، روى عن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش و عبيد الله بن عمر العمري و خلق.

وروى عنه: أبو بكر بن أبي شيبه صاحب المصنف- و أحمد بن حنبل و عباس الدوري و جماعة، و ثقة غير واحد من أئمة النقد و لذلك قال عنه ابن حجر "ثقة يحفظ من الحادية عشرة، مات سنة أربع و مئتين"<sup>(2)</sup>.

و لم أقف أنه يروي عن مَنْ اسمه خالد السلمي، و الذي يروي عن أبي معشر هو خالد الخذاء فر بما وقع تصحيف في الإسم، خاصة و أن خالد السلمي روى حديثه أبو المليح الرقي عن محمد بن خالد السلمي عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ و لم يرو له غير هذا الحديث<sup>(3)</sup>.

فيتعين أن يكون المقصود في الإسناد هو خالد<sup>(4)</sup> بن مهران، أبو المنازل الخذاء البصري، روى عن منصور بن زاذان و هو من أقرانه، و أبي معشر و محمد بن سيرين و هو من شيوخه و غيرهم، و ثقة علماء الجرح، و قال عنه ابن حجر: "و هو ثقة يرسل"<sup>(5)</sup>. و قال عنه في موضع آخر: "أحد الأثبات و تكلم فيه شعبة و ابن عليه إنما لكونه دخل في شيء من عمل السلطان أو لما قال حماد بن زيد قدم علينا خالد قدمة من الشام فكأننا أنكرنا حفظه، روى له الجماعة"<sup>(6)</sup>.

- و أما أبو معشر فهو زياد<sup>(7)</sup> بن كليب التميمي الحنظلي، الكوفي، متفق على توثيقه، روى عن إبراهيم النخعي، و كان من قدماء أصحابه، فقد قال أبو حاتم: "صالح من قدماء أصحاب إبراهيم،

1- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 397/6، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 592/2، وابن حبان، الثقات، 441/7، والبخاري، تاريخه الصغير، 301/2، والمزي، تهذيب الكمال، 54/26 برقم 544.

2- ابن حجر، التقريب، ص 429 برقم 611.

3- المزي، المصدر السابق، 218/8 برقم 1673.

4- المصدر نفسه، 177/8 برقم 1655.

5- ابن حجر، التقريب، ص 131 برقم 1680.

6- ابن حجر، هدي الساري، ص 398.

7- ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 330/6، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 180/2، والمزي، تهذيب الكمال، 504/9 برقم 2065.

ليس بالمتين في حفظه، و هو أحب إلي من حماد بن أبي سليمان". وقد وثقه النسائي<sup>(1)</sup>، وعلي بن المدني<sup>(2)</sup>، و العجلي<sup>(3)</sup>، و ابن حبان<sup>(4)</sup>، و قال ابن حجر "ثقة، مات سنة تسع عشرة أو عشرين عشرين يعني ومئة"<sup>(5)</sup>.

فهذا الطريق رجاله ثقات.

**الطريق الثاني:** رواية ابن أبي شيبه عن وكيع عن سفيان عن مغيرة عن إبراهيم و هذا الإسناد فيه مغيرة بن<sup>(6)</sup> مقسم الضبي، و هو مدلس خاصة عن إبراهيم و قد ضعف أحمد بن حنبل حديثه عن إبراهيم فقال في ذلك: "كان صاحب سنة -يعني مغيرة بن مقسم- ذكيا حافظ و عامة حديثه عن إبراهيم مدحول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد، و من يزيد بن الوليد و الحارث العكلي، و عبيدة، و عن غيره، و جعل يضعف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده"<sup>(7)</sup> فنفعنته عنه لا تحمل على الاتصال بل لا بد من أن يصرح بالسماع منه، خاصة و قد عده ابن حجر ضمن أصحاب المرتبة الثالثة<sup>(8)</sup>.

- و قد تقوت روايته عن إبراهيم لمتابعته لأبي معشر عنه.

#### رابعاً: الخلاصة و تحقيق القول

- ورد أثر إبراهيم النخعي في مسألة الإشهاد على الرجعة و الذي يرى فيها أن الإشهاد دليل على الرجعة من طريقين:

- طريق جديدة الإسناد من رواية خالد الخذاء عن أبي معشر عنه.

- و من طريق مغيرة بن مقسم و قد دلس عن إبراهيم حيث لم يصرح بالسماع منه غير ان تدليسه هذا لم يضر بثبوت الأثر عن إبراهيم لمتابعته لأبي معشر في الرواية عن إبراهيم و هو من قدماء أصحابه و عليه فالأثر ثابت عن إبراهيم النخعي في هذه المسألة.

1- المزي، المصدر السابق، 506/9.

2- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 334/3.

3- العجلي، تاريخ الثقات، ص 168 برقم 474.

4- ابن حبان، الثقات، 3270/6.

5- ابن حجر، التقريب، ص 161، برقم 2096.

6- المزي: تهذيب الكمال، 397/28 برقم 6143.

7- أحمد، العلل برواية ابنه، 207/1-208 برقم 218، وبن أبي حاتم، الحرج، 229/8 برقم 1030.

8- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 46 برقم 107.

### المطلب الرابع: عامر بن شراحيل الشعبي

متن الأثر: "أنه سئل عن رجل طلق امرأته ثم راجعها فيجهل أن يشهد قال: يشهد إذا علم".  
مدلول الأثر:

يرى عامر الشعبي في مسألة الإشهاد على الرجعة أنها واجبة و من لم يفعلها عن جهل، فليشهد إذا علم بذلك، و من لم يشهد على رجعة زوجته ثم جامعها هو بمثابة الزنا عند الشعبي و الله اعلم.

#### أولاً: التخريج

رواه محمد بن <sup>(1)</sup> فضيل عن الشيباني عنه بلفظ "أنه سئل عن رجل طلق إمراته ثم راجعها فيجهل أن يشهد قال: يشهد إذا علم".

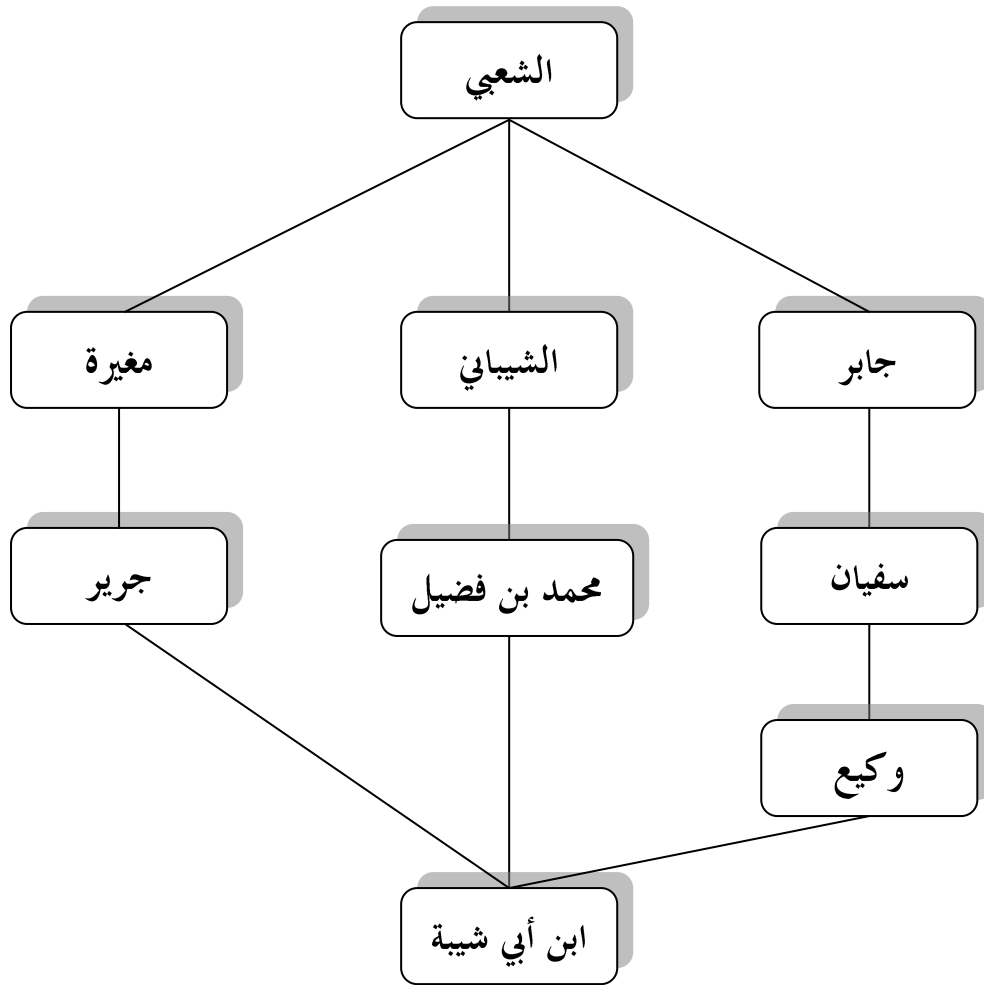
و رواه جرير <sup>(2)</sup> عن مغيرة عنه بلفظ: "في الرجل يطلق إمراته ثم يجمعها قبل أن يشهد على مراجعتها قال: كيف تقول يا مغيرة في رجل فعل بإمرأة قوم ليس منها بسبيل" <sup>(3)</sup>.

كما رواه وكيع عن سفيان عن جابر عنه بلفظ مختصر "الجماع رجعة فليشهد".

1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الإشهاد على الرجعة إذا طلق ثم راجع، 60/4 برقم 17768.

2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الإشهاد على الرجعة إذا طلق ثم راجع، 60/4 برقم 17769.

3- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الإشهاد على الرجعة إذا طلق ثم راجع، 61/4 برقم 17772.



### ثالثا: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية ابن أبي شيببة عن وكيع عن سفيان عن جابر عن الشعبي.  
و إسناده ضعيف، لأن فيه جابر <sup>(1)</sup> بن يزيد الجعفي، أبو عبد الله فهو متروك الحديث عند النسائي <sup>(2)</sup>، و ابن مهدي <sup>(3)</sup>، و يحيى بن سعيد <sup>(4)</sup>، و هو (كذاب) عند يحيى <sup>(5)</sup> بن معين، و قال سلام بن أبي مطيع قال: "سمعت جابرا الجعفي يقول: إن عندي خمسين ألف حديث ما حدثت به أحدا فلقيت أيوب فأخبرته، فقال: كذب جابر" <sup>(6)</sup>، و قال عنه ابن سعد: "و كأنه يدللس، و كان ضعيفا في رأيه و روايته" <sup>(7)</sup>. و قال عنه ابن حجر: "ضعيف رافضي، من الخامسة مات سنة سبع و عشرين و مئة— و قيل: سنة اثنتين و ثلاثين" <sup>(8)</sup>.  
و قد روى عنه سفيان الثوري، و هو مجمع على توثيقه، لأن ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء حكاه ابن حبان <sup>(9)</sup>، و ابن عبد البر <sup>(10)</sup>.

**الطريق الثاني:** رواية ابن أبي شيببة عن جرير عن مغيرة عن الشعبي  
و هذا السند لم يسلم من تدليس مغيرة بن مقسم عن الشعبي، حيث أنه لم يبين السماع بينه و بين عامر مما لا ينفي عنه شبهة التدليس و مغيرة ضمن أصحاب المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين عند ابن حجر <sup>(11)</sup>، و قد وصفه بالتدليس أيضا إسماعيل القاضي <sup>(12)</sup>، و ابن حبان <sup>(13)</sup>، و النسائي <sup>(14)</sup>.

- 1- المزي: تهذيب الكمال، 4/469 رقم 879.
- 2- النسائي، الضعفاء والمتروكون، ص 28 رقم 98.
- 3- البخاري، الضعفاء الصغار، ص 25 رقم 49، وأحمد، العلل برواية ابنه، 3/502 رقم 3309.
- 4- المصدر نفسه، وأحمد، العلل برواية ابنه، 2/323 رقم 2435.
- 5- ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 2/76.
- 6- أحمد، المصدر السابق، 2/459 رقم 3032.
- 7- ابن سعد، الطبقات، 6/345. ال
- 8- ابن حجر، التقريب، ص 76 رقم 878.
- 9- ابن حبان، المحروحين، 1/209.
- 10- ابن عبد البر، التمهيد، 1/62-63.
- 11- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 46 رقم 107.
- 12- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 10/243.
- 13- ابن حبان، الثقات، 7/464.
- 14- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 46 رقم 107.

**الطريق الثالث:** رواية ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن الشيباني عن الشعبي.

رجال هذا الإسناد:

- محمد بن فضيل<sup>(1)</sup> بن غزوان الضبي، أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عن إسماعيل بن أبي خالد، والحجاج بن أرطأة، وعاصم الأحول وخلق، وروى عنه ابن أبي شيبة -صاحب المصنف- وسفيان الثوري وهو أكبر منه، وغيرهما.

نعتة بالتشيع أحمد بن حنبل<sup>(2)</sup>، وأبو داود<sup>(3)</sup> فقال: "كان شيعيا مخترقا" وقال ابن حبان: "كان" "كان يغلو في التشيع"<sup>(4)</sup>، وقال عنه ابن سعد: "كان ثقة صدوقا كثير الحديث متشيعا وبعضهم لا يحتج به"<sup>(5)</sup> وكذا وصفه العجلي<sup>(6)</sup>.

ودافع عنه الذهبي في (الميزان) فقال: "كوفي، صدوق مشهور، وكان صاحب حديث ومعرفة"<sup>(7)</sup>. وتبعه ابن حجر فقال عنه: "صدوق عارف رمي بالتشيع من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين- ومئة"<sup>(8)</sup>.

وقال أبو هشام الرفاعي: "سمعت ابن فضيل يقول: رحم الله عثمان ولا رحم من لا يترحم عليه، قال: وسمعته يخلف بالله أنه صاحب سنة"<sup>(9)</sup> وإن شاء الله الرجل كما قال خاصة وأن كل النصوص لم تؤكد أنه يدعو إلى تشيعه ولم يعيوا عليه غير ذلك.

- أما الشيباني فهو سليمان<sup>(10)</sup> بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني الكوفي روى عن الشعبي وإبراهيم النخعي وغيرهما، وروى عنه محمد بن فضيل وهشيم بن بشير، وأبو إسحاق السبيعي وهو أكبر منه وجماعة.

- 1- ترجمته موجودة في: ابن السعد، الطبقات، 389/6، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 534/2، والبخاري، التاريخ الصغير، 276/2، والمزي، تهذيب الكمال، 293/26 برقم 5548.
- 2- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 57/8 برقم 263.
- 3- المزي، تهذيب الكمال، 297/26.
- 4- المزي، تهذيب الكمال، 298/26، ولم أفد على ترجمته في ثقات ابن حبان.
- 5- ابن سعد، الطبقات، 389/6.
- 6- العجلي، معرفة الثقات، 250/2 برقم 1635.
- 7- الذهبي، الميزان، 9/4 برقم 8062.
- 8- ابن حجر، التقريب، ص 436 برقم 6227.
- 9- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 406/9.
- 10- ترجمته موجودة في: ابن السعد، الطبقات، 389/6، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 534/2، والبخاري، التاريخ الصغير، 276/2، والمزي، تهذيب الكمال، 293/26 برقم 5548.

وثقه ابن معين<sup>(1)</sup>، وأحمد<sup>(2)</sup>، والعجلي<sup>(3)</sup>، والنسائي<sup>(4)</sup>، وقال ابن عبد البر: "هو ثقة حجة عند  
عند جميعهم"<sup>(5)</sup>.

مات سنة تسع و ثلاثين و مئة<sup>(6)</sup>.

و بناء على ما سبق فإن رجال هذه الرواية ثقات عداما رمي به محمد بن فضيل من التشيع و إن  
شاء الله هذا لا يضر.

رابعاً: تحقيق القول

إن أثر عامر بن شراحيل الشعبي في هذه المسألة ورد من طريقين متكلم فيهما و هذا لضعف  
جابر بن يزيد الجعفي، و تدليس مغيرة بن مقسم الضبي، أما رواية محمد بن فضيل عن الشيباني  
عن عامر فهي جيدة الإسناد و الشيباني من أصحاب الشعبي و عليه فالقوي يعضد الضعيف  
ويكون الأثر ثابت عن الشعبي من أنه يرى الإشهاد عند الرجعة.

1- ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 135/4.

2- أبو داود، سؤلاته للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم، ت- زياد محمد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط 1، 1994، ص  
299 برقم 362.

3- العجلي، تاريخ الثقات، ص 202 برقم 612.

4- المزي، المصدر السابق، 446/11.

5- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 197/4.

6- حكاة معاوية و محمد بن نمير المزي، المصدر السابق، 447/11.

المطلب الخامس: الحسن بن أبي الحسن البصري

فقيه أهل البصرة

(ت 110 هـ)

متن الأثر: "في الرجل يطلق امرأته ثم يغشاها ولم يشهد قال: غشيانها مراجعتها فليشهد".

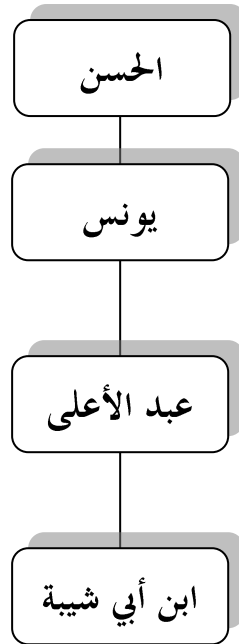
مدلول الأثر:

يرى الحسن البصري أن الرجل الذي راجع امرأته، عليه أن يشهد على مراجعتها إياه، و آتيانها لها هو بمثابة مراجعة.

أولاً: التخريج

رواه ابن أبي شيبة<sup>(1)</sup> -صاحب المصنف- عن عبد الأعلى عن يونس عنه به و لفظه الذي سبق.

ثانياً: شجرة الإسناد



1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الإشهاد على الرجعة إذا طلق ثم راجع، 61/4 برقم 17771.

### ثالثا: الدراسة

جاء أثر الحسن البصري، من طريق واحد من رواية ابن أبي شيبه عن عبد الأعلى عن يونس عنه.  
و رجال هذا الأسناد هم:

- عبد الأعلى هو ابن أبي عبد الأعلى<sup>(1)</sup>، أبو محمد السامي البصري، وثقه ابن معين<sup>(2)</sup>، وأبي زرعة<sup>(3)</sup>، وابن نمير<sup>(4)</sup>، والعجلي<sup>(5)</sup>، وذكره ابن شاهين<sup>(6)</sup>، وابن حبان<sup>(7)</sup> في (الثقات)، كما وثقه ابن حجر<sup>(8)</sup>، وقال: "مات سنة تسع وثمانين".

- يعني مئة.

- وأما يونس فهو ابن عبيد البصري<sup>(9)</sup> مولاهم، أبو عبد الله البصري من أثبت أصحاب الحسن حكاة أحمد بن حنبل<sup>(10)</sup>، وهو أفضل من ابن عون عند ابن المديني<sup>(11)</sup>، و من قتادة عند أبي زرعة<sup>(12)</sup>، وقال عنه ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل ورع من الخامسة مات سنة تسع وثلاثين"<sup>(13)</sup>.  
ومئة.

### رابعا: تحقيق القول

فرجال هذا الإسناد ثقات لم أقف له على متابعات في حدود تتبعي.

- 1- المزي، تهذيب الكمال، 356/16 برقم 3687.
- 2- يحيى، التاريخ برواية الدوري، 339/2.
- 3- ابن أبي حاتم، المحرج، 28/6 برقم 147.
- 4- ابن حجر، تهذيب التهذيب، 88/6 برقم 3865.
- 5- العجلي، تاريخ الثقات، ص 284 برقم 915.
- 6- ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص 244 برقم 952.
- 7- ابن حبان، الثقات، 130/7.
- 8- ابن حجر، التقريب، ص 283 برقم 3734.
- 9- المزي، تهذيب الكمال، 517/32 برقم 7180.
- 10- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 276.
- 11- ابن أبي حاتم، المحرج والتعديل، 242/9 برقم 1020.
- 12- المصدر نفسه.
- 13- ابن حجر، التقريب، ص 542 برقم 7909.

المطلب السادس: جابر بن زيد بن أبس الشعثاء

متن الأثر: "إذا مراجع في نفسه فليس بشيء".

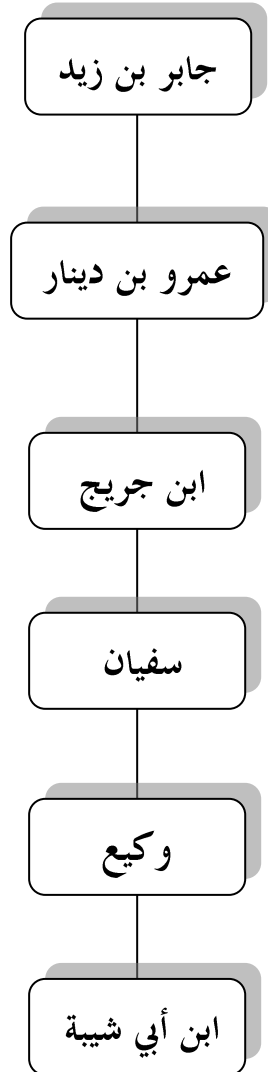
مدلول الأثر:

يرى جابر بن زيد، أبو الشعثاء، أن المراجعة في النفس لا تعني شيئا، بل يجب الإشهاد على ذلك.

أولا: التخريج

رواه وكيع عن سفيان<sup>(1)</sup> عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عنه به و لفظه ما سبق.

ثانيا: شجرة الإسناد



1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الإشهاد على الرجعة إذا طلق ثم راجع، 61/4 برقم 17779.

### ثالثاً: الدراسة

جاء هذا الأثر من طريق ابن أبي شيبه -صاحب- المصنف- عن وكيع عن سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر.

و هذا الإسناد لم يسلم من تدليس عبد الملك<sup>(1)</sup> بن عبد العزيز بن جريج فهو لم يصرح بالسماع بينه وبين شيخه عمرو مما لا ينفي عنه شبهة التدليس، و شر التدليس، تدليس ابن جريج و هو مشهور به.

و قد جعله ابن حجر ضمن الذين أكثروا من التدليس فلا يؤخذ منهم إلا إذا صرحوا بالسماع ولهذا عدّه ضمن أصحاب المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين<sup>(2)</sup>، و في هذا قال احمد: "إذا قال ابن جريج قال فاحذره، و إذا قال سمعت و سألت جاء بشيء ليس في النفس منه شيء"<sup>(3)</sup>. و قال يحيى بن سعيد: "و إذا قال فهو شبه الريح"<sup>(4)</sup>.

- و بقية رجال هذا الإسناد ثقات معروفون، و سفيان هو الثوري، و وكيع هو ابن الجراح، فإذا روى وكيع عن سفيان و لم ينسبه فهو الثوري لأنه قديم السماع منه، قال الذهبي: "فمتى رأيت القديم قد روى فقال: حدثنا سفيان و أبهم، فهو الثوري و هم كوكيع و ابن مهدي و الفريابي، و أبي نعيم فإن روى واحد منهم عن ابن عيينة بيّنه فأما الذي لم يلحق الثوري و أدرك ابن عيينة فلا يحتاج أن ينسبه لعدم الإلباس، فعليك بمعرفة طبقات الناس"<sup>(5)</sup>.

### تحقيق القول:

إن أثر جابر بن زيد في مسألة الإشهاد على الرجعة جاء من طريق واحد رجاله ثقات غير أنه لم يسلم تدليس ابن جريج عن عمرو بن دينار، حيث لم يبين السماع بينه وبين عمرو، مما لا ينفي عنه هذه الشبهة، ولم أفق لهذه الرواية على متابعات

1- المزي، تهذيب الكمال، 338/18 برقم 3539.

2- ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 41 برقم 83.

3- المزي، المصدر السابق، 348/18.

4- المصدر نفسه، 351/18.

5- الذهبي، سير أعلام النبلاء، 466/7.

### المطلب السابع: عطاء بن أبي رباح

متن الأثر: "الفرقة والرجعة بالشهود"

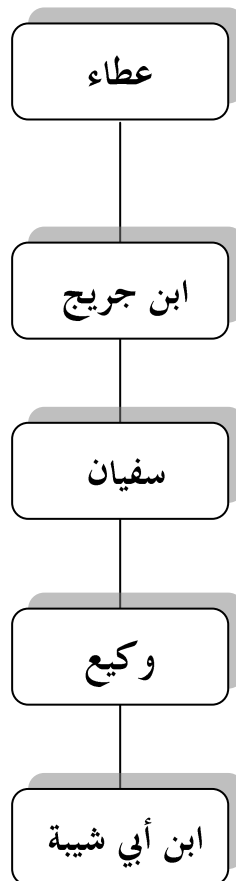
مدلول الأثر:

ذهب عطاء إلى أن الطلاق يكون بالإشهاد عليه، و كذلك الرجعة، فلا تصح إلا إذا أشهد على ذلك.

أولاً: التخريج

رواه ابن أبي شيبة<sup>(1)</sup> عن وكيع عن سفيان عن ابن جريج عنه به.

ثانياً: شجرة الإسناد



1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الإشهاد على الرجعة إذا طلق ثم راجع، 4/ 69 برقم 1775.

### ثالثاً: الدراسة

ورد أثر عطاء من طريق ابن جريج و هو يروى عن ثلاثة شيوخ بهذا الإسم، و عطاء في هذا الإسناد ورد غير منسوب و ابن جريج يروى عن:

- عطاء بن السائب الكوفي، أبو محمد<sup>(1)</sup>.
- وعطاء بن أبي مسلم<sup>(2)</sup>، أبو عثمان الخراساني.
- وعطاء بن أبي رباح المكي الفقيه الفاضل<sup>(3)</sup>.

والاحتمال الأخير هو الأقرب أنه المقصود في الإسناد و ذلك لاشتهاره بالإفتاء<sup>(4)</sup>، على عكس عطاء بن السائب و عطاء بن أبي سليم، فهما غير مشهورين بذلك، و أيضاً كون ابن جريج لازم عطاء بن ابي رباح مدة طويلة و هذا ما يقارب ثماني عشرة سنة<sup>(5)</sup> و هذه المدة كفيلة أن يأخذ منه العلم و الفقه حتى أصبح من المتثبتين فيه كما صرح بذلك غير واحد من أئمة النقد كأحمد بن حنبل<sup>(6)</sup> و ابن المديني<sup>(7)</sup>.

و في هذا الإسناد لم يصرح ابن جريج بالإخبار بينه و بين عطاء. إلا أن عننته عنه محموله على الاتصال لكونه من المكثرين عنه و في هذا روى عن نفسه أنه إذا قال: قال عطاء فهو قد سمعه منه وإن لم يقل سمعت<sup>(8)</sup>.

- و بقية رجال هذا الإسناد ثقات.

### رابعاً: تحقيق القول

ورد أثر عطاء بن أبي رباح من طريق وكيع عن سفيان عن ابن جريج و لم أقف له على متابعات في حدود علمي و تتبعي لهذا الأثر في المصادر التي وقعت عليها عيني.

1- ابن حجر، التقريب، ص 331 برقم 4592.

2- المصدر نفسه، ص 332 برقم 4600.

3- المصدر نفسه، ص 331 برقم 4591.

4- حكاة العجلي في تاريخ الثقات، ص 332 برقم 1127.

5- الخطيب، تاريخ بغداد، 402/10.

6- أحمد، العلل برواية ابنه، 426/2 برقم 2272، و العلل له برواية المروذي، ص 249.

7- ابن أبي حاتم، الجرح، 357/5 برقم 1687.

8- ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير، ص 157 برقم 307، و ابن حجر، تهذيب التهذيب، 355/6 برقم 1345.

المطلب الثامن: الحكم بن عتيبة، أبو محمد الكوفي  
فقيه، ثبت (مات 113هـ)

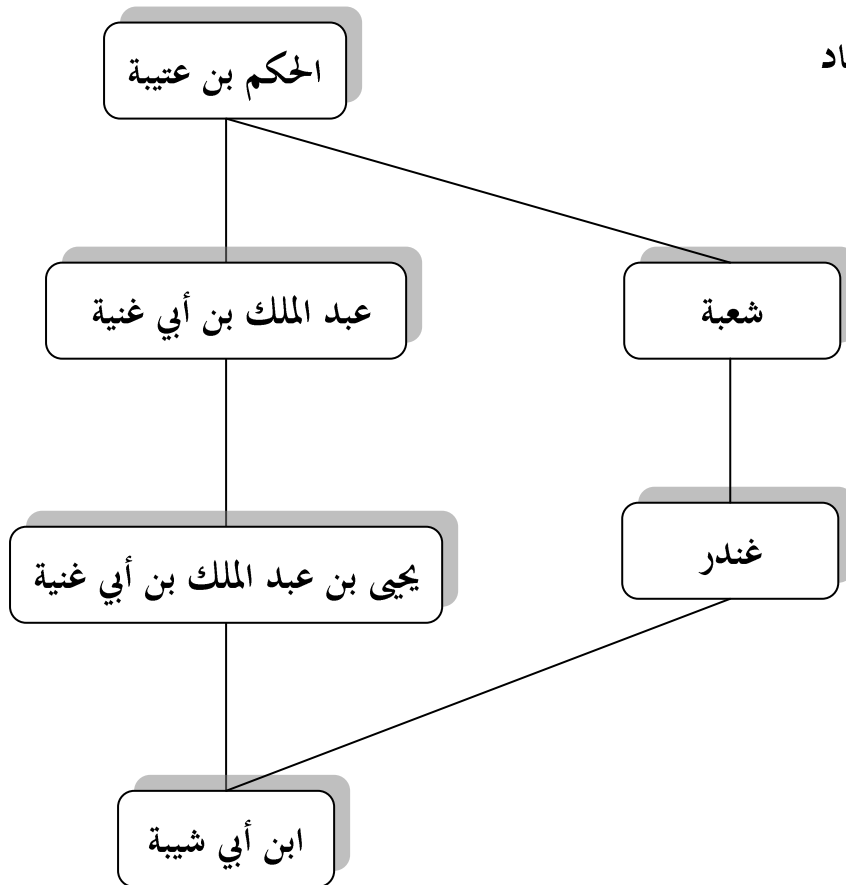
متن الأثر: "في رجل يراجع امرأته ولا يشهد قال: فليشهد على مرجعتها".  
مدلول الأثر:

يرى الحكم بن عتيبة أن الرجل الذي يراجع إمراته من طلاق كان قد أمضاه عليها، عليه أن يشهد على رجعتها لها.

أولاً: التخريج

رواه ابن أبي شيبة<sup>(1)</sup> عن ابن أبي غنية عن أبيه عنه باللفظ المثبت أعلاه كما رواه غندر عن شعبه عنه بلفظ "في رجل طلق إمراته فجاءت و قد غشيها في عدتها، و قد علم بذلك بعد انقضاء العدة قال: غشيانه لها مراجعة".

ثانياً: شجرة الإسناد



1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الإشهاد على الرجعة إذا طلق ثم راجع، 61/4 برقم 17776.

### ثالثاً: الدراسة

الطريق الأول: رواية ابن أبي شيبه عن يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن عبد الملك بن أبي غنية عن الحكم.

رجال هذا الإسناد:

- يحيى بن عبد الملك<sup>(1)</sup> بن حميد بن أبي غنية الخزاعي، أبو زكريا الكوفي روى عن الأعمش وسفيان الثوري و أبيه عبد الملك بن أبي غنية و خلق وروى عنه ابن أبي شيبه، و أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، و يحيى بن معين و جماعة.

- و ثقة أحمد<sup>(2)</sup>، و يحيى بن معين<sup>(3)</sup>، و أبو داود<sup>(4)</sup>، و العجلي<sup>(5)</sup>، و الذهبي<sup>(6)</sup>.  
وقال عنه ابن حجر: "صدوق له أفراد من كبار التاسعة، مات سنة بضع و ثمانين"<sup>(7)</sup>.

- و اما عبد الملك<sup>(8)</sup> بن حميد بن أبي غنية الخزاعي، والد يحيى بن عبد الملك.  
روى عن الحكم بن عتيبة، و أبيه حميد بن أبي غنية، و الأعمش و غيرهم.

و روى عنه: إسماعيل بن عياش و سفيان الثوري، و ابن عيينة، و ابنه يحيى ابن عبد الملك بن أبي غنية و غيرهم. و ثقة أحمد<sup>(9)</sup>، و ابن معين<sup>(10)</sup>، و العجلي<sup>(11)</sup>، و ابن حجر<sup>(12)</sup>.

- 
- 1- ترجمته موجودة: ابن سعد، الطبقات، 393/3، والبخاري، التاريخ الكبير، 8/ 3038، وابن حبان، الثقات، 614/7، والمزي، تهذيب الكمال، 446/31 برقم 6875.
  - 2- أحمد، العلل برواية ابنه، 189/3 برقم 4815.
  - 3- الدارمي، التاريخ الترجمة 908.
  - 4- المصدر نفسه.
  - 5- العجلي، تاريخ الثقات، 355/2 برقم 1988.
  - 6- الذهبي، الكاشف، 523/3 برقم 6310.
  - 7- ابن حجر، التقريب، ص 523 برقم 7598.
  - 8- ترجمته موجودة: البخاري، التاريخ الكبير، 5/ 411 برقم 1334، وابن أبي حاتم، الجرح، 347/5 برقم 1640، وابن حبان، الثقات، 96/7، والمزي، تهذيب الكمال، 302/18 برقم 3524.
  - 9- أحمد، العلل برواية ابنه، 189/3 برقم 4815.
  - 10- ابن أبي حاتم، الجرح، 347/5 برقم 1640.
  - 11- العجلي، معرفة الثقات، 102/2 برقم 1129.
  - 12- ابن حجر، التقريب، ص 303 برقم 4176.

**الطريق الثاني:** رواية ابن أبي شيبية عن شعبة عن غندر عن الحكم بن عتيبة.  
و هذا الإسناد رجاله ثقات معروفون، و غندر هو محمد بن جعفر البصري ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه عقله<sup>(1)</sup>، و شعبه هو ابن الحجاج بن الورد العتكي، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، و هو أول من فتش بالعراق عن الرجال و ذبَّ عن السنة، مات سنة ستين و مئة، حكاه ابن حجر<sup>(2)</sup>.

#### رابعاً: تحقيق القول

ورد أن الحكم بن عتيبة في مسألة الإشهاد على الرجعة، من أنه يرى الإشهاد على الرجعة، ورد من طريقين جيدين رجالهما ثقات. و قد سمع كل راو عن شيخه الذي روى عنه، و من ثم فهذا الأثر ثابت عن الحكم بن عتيبة.

---

1- المصدر نفسه، ص 407 برقم 5787.

2- المصدر نفسه، ص 208 برقم 279.

المطلب التاسع: الضحاك بن مزاحم الملاي  
أبو محمد الخراساني (مات بعد المئة)

متن الأثر: " في قوله: ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ <sup>(1)</sup> قال: أمرُوا أن يشهدوا عند الطلاق والرجعة".

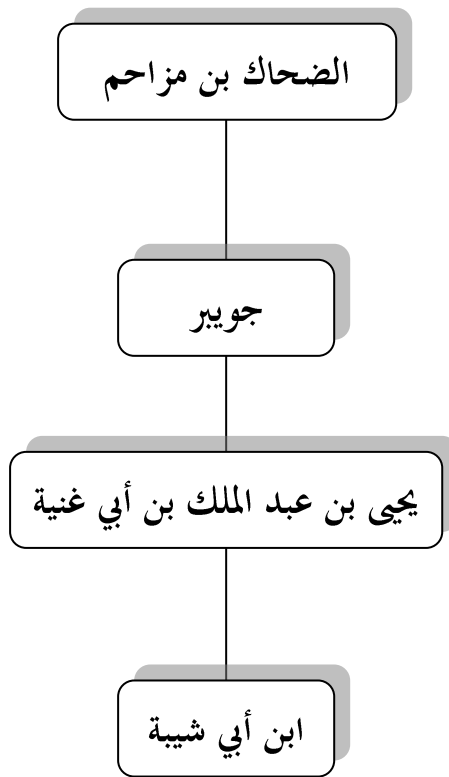
مدلول الأثر:

فسر الضحاك بن مزاحم قوله تعالى: " وأشهدوا ذوي عدل منكم " أن الإشهاد واجب عند الطلاق، و عند الرجعة.

أولاً: التخريج

رواه ابن أبي شيبة <sup>(2)</sup> -صاحب المصنف- عن يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن جوير عنه به.

ثانياً: شجرة الإسناد



1- سورة الطلاق، الآية 65.

2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الإشهاد على الرجعة إذا طلق ثم رجع، 61/4 برقم 17773.

### ثالثاً: الدراسة

رواية الضحاك بن مزاحم جاءت من طريق يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية عن جوير عنه.  
وجوير<sup>(1)</sup> بن سعيد الأزدي، أبو القاسم البلخي، يقال اسمه جابر وجوير لقب، نزيل الكوفة،  
ضعفه أئمة النقد منهم ابن معين<sup>(2)</sup>، ووكيع و ابن الجراح<sup>(3)</sup>، أحمد<sup>(4)</sup>، وعلي بن المديني<sup>(5)</sup>،  
ويحيى بن سعيد<sup>(6)</sup>، وهو متروك الحديث عند النسائي<sup>(7)</sup>، و الدارقطني<sup>(8)</sup>، وذكره الجوزجاني في  
في (أحوال الرجال) وقال: "جوير بن سعيد و عبدة بن معتب الكلبي سمعت من حديثي عن ابن  
حنبل أنه قال: لا يشتغل بحديثهم"<sup>(9)</sup>، و قال عنه ابن حجر: "ضعيف جداً"<sup>(10)</sup>.  
- و أما يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية فهو ثقة - وقد توسعت في ترجمته فيما سبق -  
وعليه فإسناد هذا الأثر ضعيف ولم أقف له على متابعات.

- 
- 1- ترجمته موجودة: يحيى، التاريخ برواية الدوري، 89/2، والبخاري، التاريخ الكبير، 257/2 برقم 2383، وابن حبان، المحروحين، 218/1، والمزي، تهذيب الكمال، 167/5 برقم 985.
  - 2- ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 89/2، وابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ص 68 برقم 102.
  - 3- أحمد، العلل برواية ابنه، 157/3 برقم 4702.
  - 4- المزي، تهذيب الكمال، 169/5.
  - 5- المصدر نفسه، ص 407 برقم 5787.
  - 6- البخاري، الضعفاء الصغير، ص 27 برقم 58.
  - 7- الضعفاء والمتروكين، ص 28 برقم 104.
  - 8- المزي، المصدر السابق، 170/5.
  - 9- الجوزباني، أحوال الرجال، ص 55 برقم 38-39.
  - 10- ابن حجر، التقریب، ص 82 برقم 987.

الخلاصة:

ورد عن فقهاء المسلمين من الصحابة والتابعين أن من السنة الإشهاد على الرجعة، وهو قول عبد الله بن عمر وعمران بن حصين رضي الله عنهما، وقد صح ذلك عنهم، أما من التابعين، فكان منهم: إبراهيم النخعي والشعبي والحكم بن عتيبة والحسن البصري، وجابر بن زيد وعطاء بن أبي رباح والضحاك بن مزاحم، فقد ورد من طريق واحد ولم أقف لها على متابعات. قول أصحاب المذاهب الفقهية في مسألة طلاق السنة والبدعة

1- قول الحنفية: أن الطلاق عندهم نوعان، طلاق مسنون وطلاق مكروه، أما طلاق السنة نوعان، نوع يرجع إلى الوقت، ونوع يرجع إلى العدد، وكل واحد منهما نوعان حسن وأحسن، ولا يمكن معرفة كل واحد منهما إلا بمعرفة أصناف النساء وهما صنفين، حائلات وجامعات، والحائلات على صنفين ذوات الأقران وذوات الأشعر، فأحسن الطلاق في ذوات الأقران أن يطلقها طليقة واحدة رجعية فقي طهر لا جماع فيه ولا طلاق في حيضة ولا جماع ويتركها حتى تنقضي عدتها ثلاث حيضات<sup>(1)</sup>.

2- قول الحنابلة: أم طلاق السنة ما أذن فيه الشارع، والبدعة ما نهي عنه، ولا خلاف أن المطلقة على الصفة الأولى مطلق للسنة، والمطلقة على الصفة الثانية إنما هو طلاق بدعة بناء على قوله تعالى: ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لِأَعْدَتِهِنَّ ﴾<sup>(2)</sup>، وفي هذا قال ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما: طاهرا من غير جماع.

وأن يطلقها واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها بمعنى لا تبعها طلاقا آخر قبل انقضاء عدتها، أما الطلاق في الحيض فبدعة محرم<sup>(3)</sup>، فيقع وإن طلقها ثلاثا فيب طهر لم يصبهما فيه كره وفي تحريمه رايتان، وإن كانت المطلقة صغيرة وآيسة أو غير مدخول بها أو حاملا، فلا سنة في طلاقها ولا بدعة إلا في العدد<sup>(4)</sup>.

1- محمد عبد الواحد، شرح فتح القدير، بيروت، دار إحياء التراث العربي، دت ط: 328-227/3.

2- سورة النساء، الآية 01.

3- ابن مفلح، المبدع في شرح المقنع، بيروت، المكتب الإسلامي، ط 1979، 259/7 وما بعدها.

4- ابن قدامة، المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل، بيروت، دار الكتب العلمية، دت ط، ص 230.

- 3- قول الشافعية: إن الطلاق السني ما لا يجرم إيقاعه، والبدعي ما يجرم، فالسني طلاق مدخول بها ليست حاملا ولا صغيرة وآيسة.
- والبدعي: طلاق المدخول بها في حيض أو نفاس، أو طهر جامعها فيه<sup>(1)</sup>.
- 4- قول المالكية: هو أن تطلق المرأة التي تحيض في طهر لم تمس فيه ويطلقها واحدة ثم يتركها حتى تمضي عدتها وهذا لقوله تعالى ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(2)</sup>.
- الطلاق البدعي: أن يطلقها حائضا أو نفساء أو في طهر قد مس فيه، ثلاثا أو اثنتين في كلمة واحدة أو متفرقا، فإن طلقها كذلك كان الطلاق بدعيا<sup>(3)</sup>، وقد حرم المالكية الطلاق حال الحيض والنفاس وكرهوه في طهر جامعها فيه<sup>(4)</sup>.

---

- بهاء الدين بن شداد، دلائل الأحكام، تحقيق محمد بن حسن النجدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1991، 280/2-281.

1- محمد الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج على متن منهاج الطالبين للنووي، اعتنى به محمد خليل غيثاني، بيروت، دار المعرفة، ط1: 1997م، 404/3-4054.

2- سورة الطلاق، الآية 01.

3- أبو محمد عبد الوهاب علي بن نصر المالكي، المعونة على مذهب المدينة، تحقيق محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1998م، ومالك المدونة، دار صادر، دت ط، 419/2.

4- وهبة الزحيلي، الفقه المسر، بيروت، دار الكلم الطيب، ط2: 2002م.

# الفصل الرابع

## الأثار الواحدة في مسائل الطلاق البدعي

المبحث الأول: مسألة طلاق البكر ثلاثا مجتمعة.

المبحث الثاني: مسألة طلاق الثلاث أو أكثر من ذلك مجتمعة وفي مجلس واحد.

### تمهيد:

الطلاق البدعي، هو أن يطلق امرأته ثلاث طلقات في لفظ واحد، أو يطلقها وهي حائض، أو يطلقها في طهر جامعها فيه، فإذا أراد الرجل أن يطلق امرأته لسبب من الأسباب الوجيهة، فلينتظر حتى تطهر من حيضها أو نفاسها ثم يطلقها قبل أن يجامعها، وله أن يطلقها وهي حامل، وقد تمت دراسة هذه المسائل في فصل الطلاق السني. هذا وقد اختلف العلماء فيمن طلق امرأته ثلاثاً في لفظ واحد، قد ورد في هذه المسألة مجموعة من أقوال الصحابة والتابعين، وقد جعلت هذا الفصل يحوي مبحثين:

المبحث الأول: مسألة طلاق البكر ثلاثاً مجتمعاً.

المبحث الثاني: مسألة طلاق الثلاث أو أكثر من ذلك مجتمعاً وفي مجلس واحد.

## المبحث الأول: مسألة طلاق البكر ثلاثا مجتمعة.

### تمهيد:

قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْدُونَهَا ﴾ (1) ، من هذه الآية كان وقوع طلاق البكر جائز لكن ما حكم طلاقها ثلاثا مجتمعة في لفظ واحد؟

فهذه المسألة أفتى الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم أجمعين- وتابعهم في ذلك مجموعة من فقهاء الأمصار، لكن هل هذه الأقوال ثابتة عنهم، أم فيها الدخيل عنهم؟ لهذا محصت هذه الأقوال فجعلتها المطالب:

المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب و أنس بن مالك رضي الله عنهما

المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

المطلب الرابع: أم سلمة هند، أم المؤمنين -رضى الله عنها-

المطلب الخامس: أثر عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

المطلب السادس: أثر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

المطلب السابع: أثر عامر بن شراحيل الشعبي المكي.

المطلب الثامن: أثر إبراهيم النخعي الكوفي.

المطلب التاسع: أثر سعيد بن جبير

المطلب العاشر: أثر سعيد بن المسيب.

المطلب الحادي عشر: أثر طاووس مقرونا بعتاء وجابر بن زيد وعكرمة.

المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب - الفاروق - أمير المؤمنين  
جم المناقب استشهد سنة (23 هـ - وولي الخلافة 10 سنين ونصف)  
أنس بن مالك بن النضر الأنصاري  
خادم رسول الله ﷺ (مات سنة 93 هـ وقد تجاوز المئة)

متن الأثر: "دخلنا على أنس بن مالك، فخرج علينا إلى مجلسه، فمر بنا، فلم يسلم علينا حتى انتهى . . . وسألناه عن الرجل يطلق البكر ثلاثاً قبل أن يدخل بها فقال: كان عمر بن الخطاب يفرق بينهما، ويوجه ضرباً"  
مدلول الأثر:

أثر عن الصحابييين الجليلين - عمر بن الخطاب وأنس بن مالك ﷺ في مسألة طلاق المرأة الغير مدخول بها ثلاثاً مجتمعاً فأفتى كلا منهما، بأن الزوجة البكر إذا طلقها زوجها ثلاثاً قبل البناء فتقع ثلاثاً.  
حيث لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

#### أولاً: التخريج

رواه سفيان<sup>(1)</sup> بن عيينة عن شقيق<sup>(2)</sup> باللفظ المثبت أعلاه ولفظ (سمع أنس بن مالك يقول: (في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها قال: هي ثلاث، لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، و كان عمر إذا أتى به أوجعه).  
أما عند البيهقي ففيه عن سفيان عن شقيق سمع أنس بن مالك يقول قال عمر بن الخطاب ﷺ (في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها قال هي ثلاث لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره و كان إذا أتى به أوجعه).

1 - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 332/6 برقم 11065.

- وسعيد، السنن، كتاب الخلع والطلاق، باب التعدي في الطلاق، 260/3 برقم 1074.

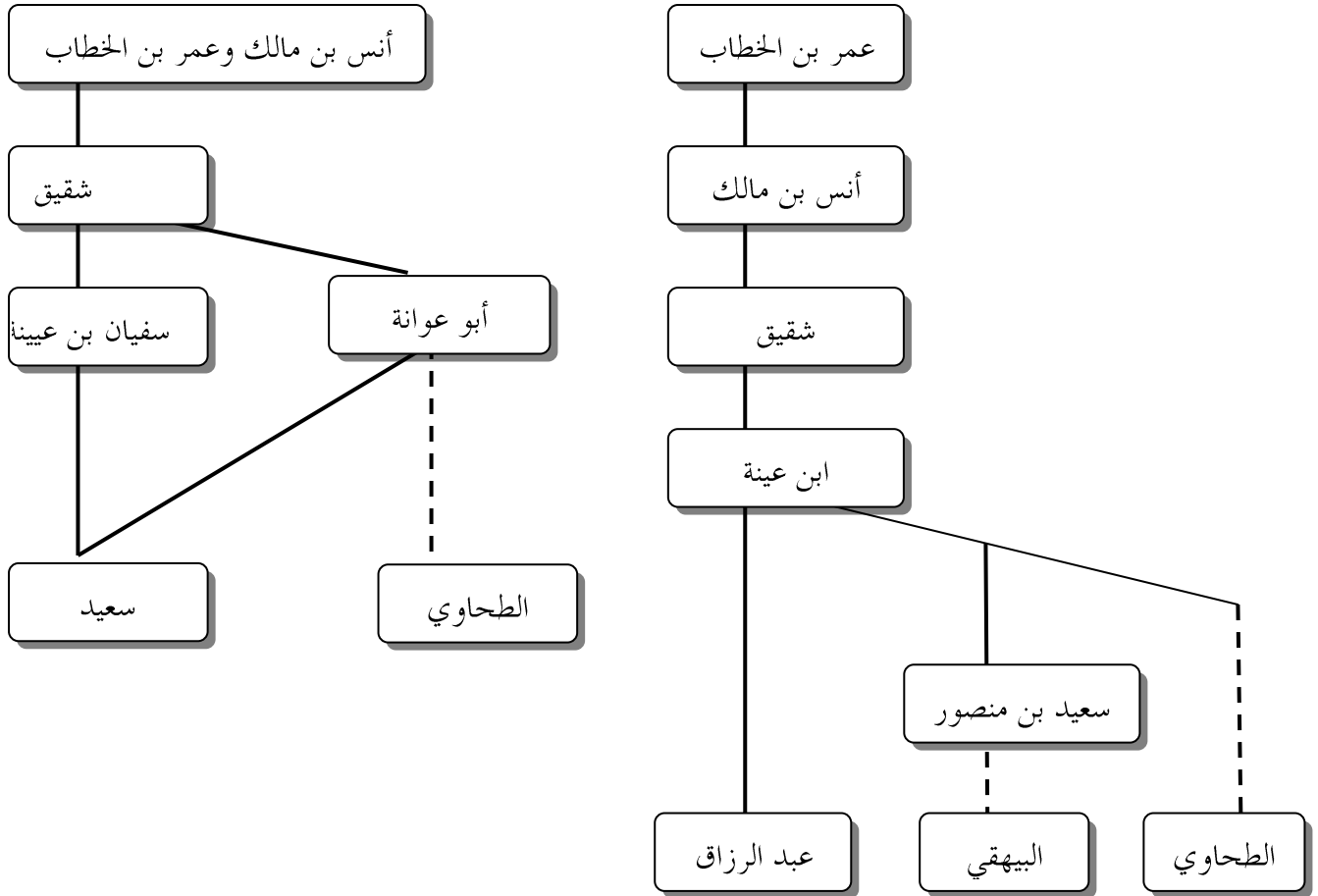
والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في إمضاء الطلاق الثلاث وإن كن لحن بمجموعات، 334/7.

والطحاوي، شرح معاني الآثار، 59/3.

2 - وقع تصحيح عند عبد الرزاق في لفظ سفيان والصواب ما أثبتته شقيق لأن بقية الروايات عند سعيد والبيهقي والطحاوي أثبتوه ولم يذكروا سفيان.

ورواه أبو عوانة عن شقيق عن أنس بن مالك في من طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها قال : لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، و كان عمر إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا أوجع ظهره.

ثانيا: شجرة الإسناد



### الدراسة:

المدار الكلي لهذه الروايات: شقيق بن أبي عبد الله<sup>(1)</sup> الكوفي مولى آل الحضرمي، فهو يروي عن أنس بن مالك<sup>رضي الله عنه</sup> ويروي عنه سفيان بن عيينة، وأبو نعيم؛ الفضل بن دكين ووكيع بن الجراح، وثقه يحيى بن معين<sup>(2)</sup> ويعقوب بن سفيان<sup>(3)</sup> وذكره ابن حبان<sup>(4)</sup> وابن شاهين<sup>(5)</sup> في (الثقات) ولهذا قال عنه ابن حجر في (التقريب) "ثقة"<sup>(6)</sup>.  
وبقية رجال هذه الروايات من الثقات، وأبو عوانة، وهو الواضح بن عبد الله<sup>(7)</sup>، أبو عوانة اليشكري الواسطي، وثقه علماء الجرح والتعديل خاصة إذا كان تحديته من كتابه منهم: ابن سعد<sup>(8)</sup>، وابن معين<sup>(9)</sup> وأحمد<sup>(10)</sup> وأبو زرعة<sup>(11)</sup>، وأبو حاتم<sup>(12)</sup>، والدارقطني<sup>(13)</sup>، والحافظان الذهبي<sup>(14)</sup> وابن حجر<sup>(15)</sup>، توفي سنة خمس<sup>(16)</sup> أو ست<sup>(17)</sup> وسبعين ومئة.

- 1 - ترجمته موجودة في: يحيى بن معين، التاريخ برواية الدوري، 285/2، والبخاري التاريخ الكبير، 4 / برقم 2684، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 4 / برقم 1618، والمزي، تهذيب الكمال، 12/554 برقم 2768.
- 2 - ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 4/برقم 1618، ويحيى بن معين، تاريخ الدوري، 2/258.
- 3 - ابن حجر، تهذيب التهذيب، 4/363.
- 4 - ابن حبان، الثقات، 1/190.
- 5 - ابن، شاهين، الثقات، الترجمة 599.
- 6 - ابن حجر، التقريب، ص 209 برقم 2817.
- 7 - ترجمته موجودة في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 9/41 برقم 173، والعجلي، تاريخ الثقات، ص 464 برقم 1768، والمزي، تهذيب الكمال، 30/6688.
- 8 - ابن سعد، الطبقات الكبرى، 7/287.
- 9 - ابن معين، تاريخ الدارمي برقم 667.
- 10 - المزي، تهذيب الكمال، 30/448.
- 11 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 9/41.
- 12 - المصدر نفسه.
- 13 - الدارقطني، السنن، 1/164.
- 14 - الذهبي، ميزان الاعتدال، 4/334 برقم 9350.
- 15 - ابن حجر، التقريب، ص 510 برقم 7407.
- 16 - المصدر نفسه.
- 17 - أحمد، العلل برواية ابنه، 2/461 برقم 3040.

تحقيق القول:

جاء أثر الصحابي الجليل أنس بن مالك في مسألة طلاق البكر ثلاثا مجتمعة موافق لما أثر عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في هذه المسألة فهما يريان أن طلاقها بهذه الصورة يقع ثلاث طلاقات، حيث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، وكان المدار الكلي لهذه الروايات هو شقيق بن أبي عبد الله الكوفي الثقة، وقد روى عنه هذا القول سفيان بن عيينة وتابعه أبو عوانة؛ الوضاح بن عبد الله اليشكري، وهما من رجال الصحيحين وثقهما غير واحد من جهابذة علماء الحديث. وعليه فأثر أنس بن مالك وعمر بن الخطاب رضي الله عنه ثابت إن شاء الله.

المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب الهاشمي  
ابن عم الرسول ﷺ وزوج ابنته (ت40هـ - وله63 سنة)

متن الأثر: "إذا طلق البكر ثلاثا فجمعها، لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره، فإن فرقهما بآنت الأولى ولم تكن الأخيرين شيئا".

مدلول الأثر:

قضى علي بن أبي طالب ﷺ في طلاق البكر - الغير مدخول بها - بأن طلاقها إن كان ثلاثا مجتمعة كأن يقول لها زوجها (أنت طالق ثلاثا) حرمت عليه بحيث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، أما إذا فرق الطلاق فقال (أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق) بآنت بالطلقة الأولى ولم تكن الأخيرين شيئا.

أولا التخريج:

ورد قول علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - في طلاق البكر من طرق كثر حيث: رواه محمد<sup>(1)</sup> بن علي بن حسين، وعبد الرحمن<sup>(2)</sup> بن أبي ليلى، والحكم<sup>(3)</sup>، جميعا عن علي ﷺ زيادة ونقصا وتفصيل ذلك ما يلي:

أما رواية محمد بن علي بن حسين عن علي، فقد رواها جعفر بن محمد عنه مختصرا وبلفظ ( لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره) ومفصلا بلفظ (إذا طلق البكر واحدة فقد بتها وإن طلقها ثلاثا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره).

1 - والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في إمضاء الثلاث وإن لحن مجموعات، 335/7.

- وابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 68/4، برقم 17847.

2 - والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في إمضاء الثلاث وإن لحن مجموعات، 334/7.

3 - وابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يقول لامرأته: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، قبل أن يدخل عليها، متى يقع، 69/4، برقم 17865.

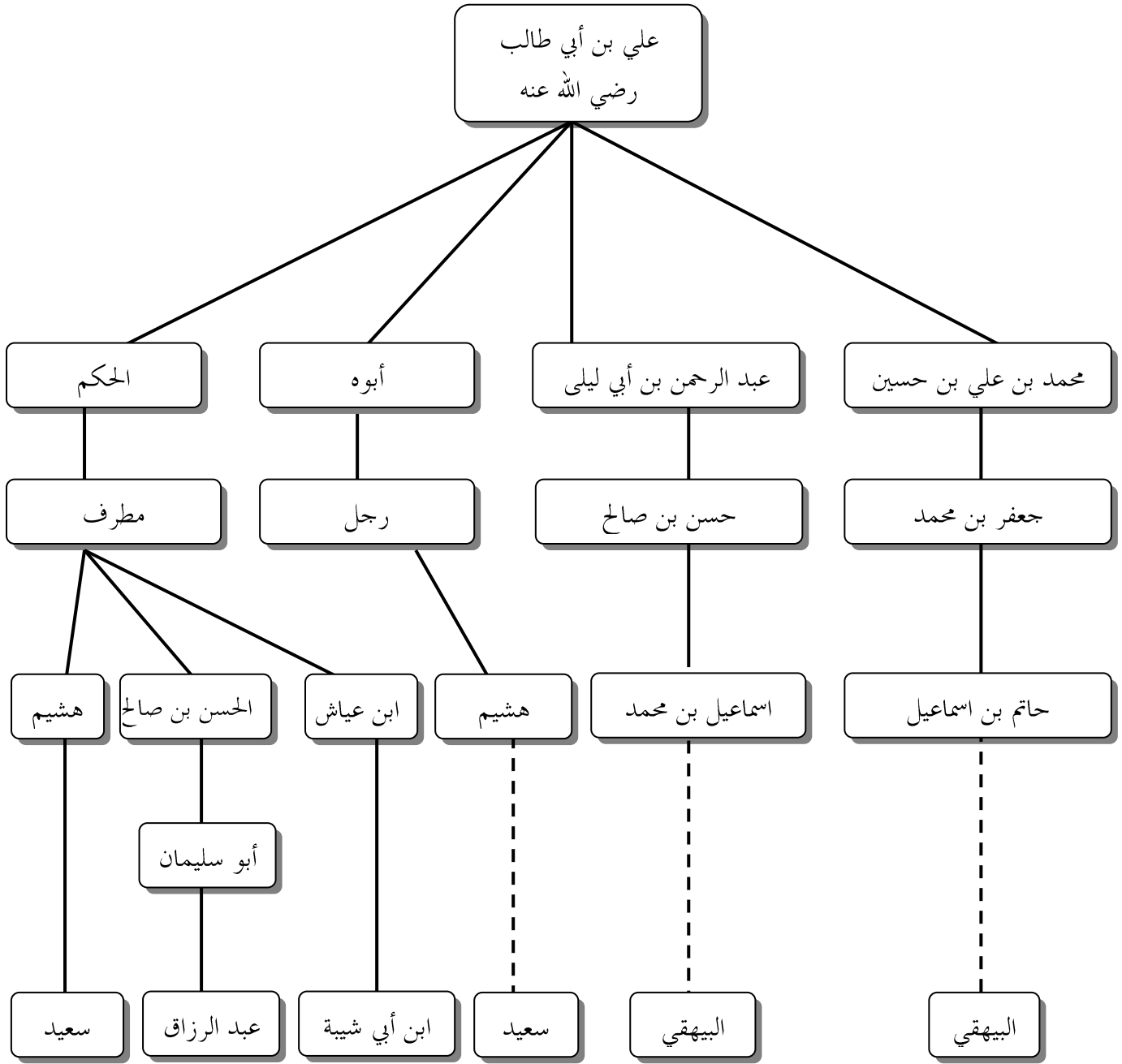
- وعبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 336/6، برقم 11084.

- وسعيد، السنن، كتاب الخلع والطلاق، باب التعدي في الطلاق، 262/3، برقم 1080.

ورواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه رضي الله عنه فرواها الفضل بن دكين عن الحسن بن صالح بن حي عنه بنحو لفظ محمد بن علي بن حسين، وخالف هشيم<sup>(1)</sup> بن بشير الحسن بن صالح فرواها عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل حدثه عن أبيه عن علي رضي الله عنه مثل ذلك. وأما رواية الحكم عن علي مقرونا بعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت فرواها ابن عياش عن مطرف عنه وتابعه كل من الحسن وهشيم عن مطرف عن الحكم بلفظ (في الرجل يقول لامرأته: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، قال: بانت بالأولى والأخريان ليستا بشيء قال قلت: من يقول هذا؟ قال: علي وزيد وغيرهما، يعني قبل أن يدخل بها) فلم يذكر ابن مسعود ولفظ هشيم (إذا قال هي طالق ثلاثا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره، وإذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق بانت بالأولى، ولم تكن الأخريين بشيء فقيل له عمّن هذا يا أبا عبد الله؟ فقال: عن علي وعبد الله وزيد بن ثابت) فلم يذكر أن الطلاق قد وقع على غير المدخول بها، أما لفظ الحسن بن صالح (عن الحكم أن عليا، وابن مسعود، وزيد بن ثابت قالوا: إذا طلق البكر ثلاثا، فجمعها، لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره، فإن فرقها بانت بالأولى، ولم تكن الأخريين شيئا) كما رواه عبد الرزاق عن غير واحد عن مطرف عن الحكم مثله.

1 - سعيد، السنن، كتاب الخلع والطلاق، باب التعدي في الطلاق، 265/3، برقم 1096.

ثانياً: شجرة الإسناد



### الدراسة:

الطريق الأول: رواية البيهقي عن طريق حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن محمد بن علي بن حسين عن علي عليه السلام.

وهذا الاسناد فيه:

- محمد بن علي<sup>(1)</sup> بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الهاشمي المدني، روى عن مجموعة من الشيوخ منهم، أنس بن مالك، زجابر بن زيد، وجدته الحسن والحسين بن علي بن أبي طالب وخلق.

ويروي عنه: الحجاج بن أرطاة وعطاء بن أبي رباح، وابنه جعفر بن محمد وجماعة.

أما عن روايته عن علي - كرم الله وجهه - فهي منقطعة، فهو لم يدرك علي بن أبي طالب عليه السلام والتاريخ يؤكد ذلك، فقد توفي محمد بن علي سنة أربعة عشر ومئة<sup>(2)</sup>، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة، وبالتالي يكون قد ولد بعد وفاة علي عليه السلام بسنة أي أنه ولد سنة واحد وأربعين هجري، وقد صرح بارساله عن علي؛ أبو زرعة<sup>(3)</sup> حيث قال: "لم يدرك هو ولا أبوه عليا عليه السلام"<sup>(4)</sup>.

- أما جعفر بن محمد<sup>(5)</sup> فهو ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبو عبد الله المدني الصادق، وأمه فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. ولذلك كان يقول: "ولدي أبو بكر مرتين"<sup>(6)</sup>.

روى عن شيوخ منهم عروة بن الزبير، وعطاء بن أبي رباح، وجده لأمه القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وأبيه أبي جعفر بن علي الباقر.

1 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 320/5 - 324، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 531/2، والبخاري، التاريخ الكبير، 173/1 برقم 564، والمزي، تهذيب الكمال، 136/26 برقم 5478، وابن حجر، تهذيب التهذيب، 302/9 برقم 6440.

2 - الكلاباذي، رجال صحيح البخاري، 966/2، ولبن حبان، الثقات، 348/5.

3 - ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 185.

4 - المصدر نفسه، ص 186.

5 - ترجمته موجودة في: يحيى، التاريخ برواية الدوري، 87/2، والبخاري، التاريخ الكبير، 198/2 برقم 2183 والتاريخ الصغير، وابن أبي خنيمة، التاريخ الكبير، ص 7/2، 91 وابن أبي حاتم، الجرح، 487/2 برقم 1987، وابن عدي، الكامل، 2، والخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، 18/2 برقم 540.

6 - المزي، تهذيب الكمال، 75/5.

وعنه: اسماعيل بن جعفر وحاتم بن اسماعيل، وحفص بن غياث، والسفيانان - الثوري وابن عيينة - وجماعة.

وقد كذبت عليه الرافضة، فنسبت إليه أشياء هو براء منها، وقد أورد (المزي) في (تهذيبه) أكثر من نص يفيد دفاع جعفر بن محمد عن نفسه من أنه لا يقع في أبي بكر وعمر، فقد قال: "اللهم إني أحب أبا بكر وعمر وأتولاهما، اللهم إن كان في نفسي غير هذا فلا تنالني شفاعة محمد ﷺ" (1).

وفي موضع آخر قال: "إنكم إن شاء الله من صالحي أهل مصركم، فأبلغوهم عني من زعم أبي إمام مفترض الطاعة فأنا منه بريء، ومن زعم أبي أبرأ من أبي بكر وعمر فأنا منه بريء" (2).

وأرى أن أفضل ما قيل فيه ما قاله ابن حبان في (ثقافته): "كان من سادات أهل البيت فقها وعلماء وفضلاً... يحتج بروايته كان من غير رواية أولاده عنه لأن في حديث أولاده عنه مناكير كثيرة، وإنما مرّض القول فيه من أئمتنا كالثوري، وشعبة ومالك، وابن عيينة ووهب بن خالد ودونهم، فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليست من حديثه ولا من حديث أبيه ولا من حديث جده، ومن المحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره" (3).

وقد لخص القول فيه ابن حجر حيث قال: "صدوق فقيه إمام من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين" (4).

1 - المزي، المصدر السابق، 81/5.

2 - المزي، المصدر السابق، 82/5.

3 - ابن حبان، الثقافات، 132 - 131/6.

4 - ابن حجر، التقريب، ص 80 برقم 950.

وأنا أقول: ثقة صدوق إمام، فقد ذكره العجلي<sup>(1)</sup>، وابن حبان<sup>(2)</sup> في الثقات ووثقه النسائي<sup>(3)</sup>، والشافعي<sup>(4)</sup>، ويحيى بن معين<sup>(5)</sup>، وأبو حاتم<sup>(6)</sup>، وزاد: "لا يسأل عن مثله"<sup>(7)</sup>، مثله<sup>(7)</sup>، وقد علق الذهبي على توثيق أبي حاتم للرجال فقال: "إذا وثق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث"<sup>(8)</sup>، فكيف إذا وثقه غيره وتابعوه في توثيقه.

أما عن روايته عن أبيه فقد قال فيها الذهبي أن غالب رواياته عنه مراسيل<sup>(9)</sup>.  
وأما حاتم بن اسماعيل فهو أبو اسماعيل المدني، قال عنه ابن حجر: "أصله من الكوفة، صحيح الكتاب: صدوق يهم من الثامنة، مات سنة ست أو سبع وثمانين"<sup>(10)</sup>.  
**الطريق الثاني:** رواية اسماعيل بن محمد عن حسن بن صالح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي ليلى.

وهذه الرواية إسنادها منقطع؛ فالحسن<sup>(11)</sup> بن صالح بن صالح بن حي أبو عبد الله الكوفي، ولد سنة مئة<sup>(12)</sup>، ومات سنة تسع وستين ومئة<sup>(13)</sup>، بينما عبد الرحمن بن أبي ليلى<sup>(14)</sup>، أبو عيسى الكوفة، والد محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي، وجد عبد الله بن

- 
- 1 - العجلي، الثقات، 270/1 برقم 226.
  - 2 - ابن حبان، الثقات، 131/6.
  - 3 - ابن حجر، تهذيب التهذيب، 94/2.
  - 4 - ابن أبي حاتم، الجرح ولابتعديل، 487/2.
  - 5 - المصدر نفسه.
  - 6 - المصدر نفسه.
  - 7 - المصدر نفسه.
  - 8 - الذهبي، سير أعلام النبلاء، 260/13.
  - 9 - المصدر نفسه.
  - 10 - ابن حجر، التقريب، ص 84 برقم 994.
  - 11 - ترجمته موجودة في: ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 114/2، والبخاري، التاريخ الصغير، 136/2، والمزي، تهذيب الكمال، 177/6 برقم 1238.
  - 12 - حكاه وكيع بن الجراح (أنظر البخاري، التاريخ الكبير، 2/ الترجمة 2512).
  - 13 - حكاه أبو نعيم (المصدر نفسه).
  - 14 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات الكبرى، 109/6، وابن معين، التاريخ برواية الدوري، 356/2، والبخاري، التاريخ الصغير، 179/1، وابن حبان، الثقات، 100/5، والمزي، تهذيب الكمال، 372/17 برقم 3942..

عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولد لست باقين من خلافة عمر بن الخطاب<sup>(1)</sup>،  
واختلف في تاريخ وفاته بين سنة إحدى وسبعين<sup>(2)</sup>، وثلاث وثمانين<sup>(3)</sup>،  
وأيا كان التاريخ هو الصحيح، فبين ميلاد الحسن بن صالح، ووفاة عبد الرحمن ما يقارب  
تسع وعشرين سنة على اعتبار صحة التاريخ الأول، وسبع عشرة سنة على قول صحة  
التاريخ الثاني، وهي هوة كبيرة بينهما.  
وعندما عدّ المزي شيوخ الحسن بن صالح لم يذكر منهم عبد الرحمن بن أبي ليلى، وإنما  
ذكره حفيده عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى<sup>(4)</sup>.  
فالانقطاع في هذه الرواية وقع بين الحسن بن صالح وعبد الرحمن بن أبي ليلى.  
**الطريق الثالث:** رواية هشيم عن ابن أبي ليلى عن أبيه عن علي رضي الله عنه.  
وهذا الإسناد واه من وجوه:

1- تدليس هشيم بن بشير، فهو لم يصرح بالسماع بينه وبين ابن أبي ليلى بما لا ينفي عنه  
هذه الشبهة

2- ضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى إن كان هو المقصود في هذا الإسناد فهو  
سيء الحفظ جدا<sup>(5)</sup>، قال عنه أبو حاتم: "محله الصدق، كان سيء الحفظ، شغل بالقضاء  
فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج  
به، وابن أبي ليلى والحجاج بن أرطاة ما أقربهما"<sup>(6)</sup>.

مع أني لم أقف أن هشيم يروي عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.  
وأما إن كان المقصود عبد الرحمن بن أبي ليلى -الأب- فالانقطاع واضح بينه وبين هشيم  
حيث ولد هشيم سنة أربع ومئة<sup>(7)</sup>، أي بعد وفاة عبد الرحمن بسنوات طويلة.

---

1 - البخاري، التاريخ الكبير، 5/ الترجمة 1164، والمزطي، تهذيب الكمال، 373/17.  
2 - حكاة أبو عبيد القاسم بن سلام (المزي، المصدر السابق، 376/17).  
3 - حكاة أبو نعيم (البخاري، التاريخ الصغير، 102/1) و(الخطيب، تاريخ بغداد، 202/10)، وخليفة بن خياط وأبو موسى محمد  
بن مثنى (الخطيب، تاريخ بغداد، 202/10).  
4 - المزي، تهذيب الكمال، 179/6.  
5 - حكاة غير واحد من علماء الجرح منهم الدارقطني وشعبة (الدارقطني، العلل، 186/3 برقم 349).  
6 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 7/ الترجمة 1739.  
7 - حكاة نصر بن حماد الورّاق عن هشيم (الخطيب، تاريخ بغداد، 86/14)

ولو أني أقرب أن يكون المقصود في الإسناد هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لتقارب الزمان بينهما، ولأنه روى عن رجل عن أبيه الذي يعني أب محمد وهو عبد الرحمن بن أبي ليلى والله أعلم.

3- أن في الإسناد مبهم، فابن أبي ليلى لم يسم الرجل الذي روى عن أبيه.

الطريق الرابع: رواية غير واحد عن مطرف عن الحكم عن علي رضي الله عنه، مقرونا بابن مسعود وزيد بن ثابت.

- وإسناده منقطع، فالحكم وهو ابن عتبية، أبو محمد الكوفي<sup>(1)</sup>، لم يصح له سماع من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد ولد الحكم سنة خمسين<sup>(2)</sup>، بينما علي توفي سنة أربعين هجري.  
- أما مطرف<sup>(3)</sup>، فهو ابن طريف الكوفي، أبو بكر أو أبو عبد الرحمن، قال عنه ابن حجر: "ثقة فاضل من صغار السادسة، مات سنة إحدى وأربعين أو بعد ذلك"<sup>(4)</sup>.  
رابعا تحقيق القول:

بعد هذه الدراسة لرجال الروايات الواردة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، في مسألة طلاق البكر ثلاثا مجتمعة، والتي أسفرت على أن كل الطرق واهية، منقطعة، فرواية محمد بن علي بن الحسين منقطعة لعدم صحة سماعه من جده الأعلى علي - كرم الله وجهه -.  
- ورواية حسن بن صالح فيها أيضا انقطاع لعدم إمكانية التلاقي الحسن وعبد الرحمن بن أبي ليلى، لميلاد الأول بعد وفاة الثاني.

- أما رواية هشيم عن ابن أبي ليلى عن رجل عن أبيه فلم تسلم من الضعف والانقطاع والتدليس، حيث أن هشيم بن بشير لم يصرح بالسماع من ابن أبي ليلى ولضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، إضافة إلى إهامه لشيخه الذي روى عنه، والانقطاع الحاصل بين الحكم بن عتيبة وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.  
وعليه فجميع الروايات الواردة عنه - كرم الله وجهه - في هذه المسألة منقطعة، وبناءا على ما سبق الأثر غير ثابت عنه - والله أعلم -.

1 - المزي، تهذيب الكمال، 7/ 114 برقم 1438.

2 - حكاة أبو بكر منجويه (رجال صحيح مسلم).

3 - ابن حجر، التقريب، ص 466 برقم 6705.

4 - المصدر نفسه

### المطلب الثالث: أثر عبد الله بن مسعود، أبو عبد الرحمن

من السابقين

(مات 32هـ بالمدينة)

متن الأثر: " في التي تطلق ثلاثا قبل أن يدخل بها: لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ".

مدلول الأثر:

ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في مسألة طلاق البكر ثلاثا: إذا طلقها ثلاثا فجمعها في قول واحد حرمت عليه فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، أما إذا فرقها كأن قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فقد بانء بالأولى.

أولا: التخريج

رواه الضحاك<sup>(1)</sup> بن مزاحم، وعزرة<sup>(2)</sup>، وأبو وائل<sup>(3)</sup>، وزر<sup>(4)</sup> بن حبيش، والحكم<sup>(5)</sup>، وزباد بن أبي مریم<sup>(6)</sup>، جميعا عنه به، مع اختلاف طفيف في الألفاظ وتوضيح ذلك ما يلي:

أما رواية الضحاك بن مزاحم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مقرونا بابن عباس، فرواها هشيم عن جوبير عنه بلفظ (قالا: لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره)

- (1) - سعيد، السنن، كتاب الخلع والطلاق، باب التعدي في الطلاق، 265/3، برقم 1098.
- (2) - سعيد، السنن، كتاب الخلع والطلاق، باب التعدي في الطلاق، 263/3، برقم 1085.
- (3) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 331/6، برقم 11064.
- وسعيد، السنن، كتاب الخلع والطلاق، باب التعدي في الطلاق، 261/3، برقم 1076.
- وابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 68/4، برقم 17853.
- والطحاوي، شرح معاني الآثار، 58/3-59.
- (4) - وعبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 331/6، بدون رقم.
- وابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 68/4، برقم 17852.
- والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في إمضاء الثلاث وإن كنَّ مجموعات، 335/7.
- (5) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 336/6، برقم 11084.
- وسعيد، السنن، كتاب الخلع والطلاق، باب التعدي في الطلاق، 262/3، برقم 1080.
- وابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 68/4، برقم 7846.
- (6) - سعيد، السنن، كتاب الخلع والطلاق، باب التعدي في الطلاق، 263/3، برقم 1086.

ورواية عزرة عن ابن مسعود فرواها هشيم وخالد بن عبد الله كلاهما عن خالد الحذاء عنه.

ورواية أبو وائل عن ابن مسعود فرواها حماد بن زيد وأبو عوانة وسفيان جميعهم عن عاصم عنه، كما رواها أبو عوانة وسفيان عن منصور عن أبي وائل عنه رضي الله عنه ورواية زر عن ابن مسعود فرواها غير واحد عن الثوري عن عاصم عنه بلفظ (إذا طلق ثلاثا قبل أن يدخل بها، كان يراها بمرتلة التي قد دخل بها)

وأما رواية زياد بن أبي مريم عن ابن مسعود فقد رواها عتاب بن بشير عن خصيف مفصلا، وأكثر توضيحا ولفظه (في الرجل يطلق امرأته جميعا، ولم يكن دخل بها، قال: هي ثلاث فإن طلق واحدة ثم ثنى وثلاث، لم يقع عليها لأنها بانت بالأولى) وأما رواية الحكم بن عتيبة عن ابن مسعود مقرونا بعلي بن زيد بن ثابت فرواها الحسن بن صالح عن مطرف عنه بلفظ (قالوا: إذا طلق البكر ثلاثا فجمعها، لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره، فإن فرقها بانت بالأولى ولم تكن الآخرين شيئا) وتابعه هشيم وابن فضيل عن مطرف عنه، ولفظ هشيم (إذا قال أنت طالق ثلاثا لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره، وإذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، بانت بالأولى، ولم تكن الآخرين بشيء، ففيل له عمن هذا يا أبا عبد الله؟ فقال: عن علي وعبد الله وزيد بن ثابت)



### الدراسة:

**الطريق الأول:** رواية هشيم عن جوبير عن الضحاك عن ابن مسعود رضي الله عنه.  
 - وهذه الرواية منقطعة؛ فالضحاك<sup>(1)</sup> بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم لم يدرك عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فهو لم يدرك أبا هريرة<sup>(2)</sup> فكيف له بابن مسعود، قال أبو حاتم: "الضحاك بن مزاحم لم يدرك أبا هريرة، ولا أبا سعيد رضي الله عنه"<sup>(3)</sup>.  
 وقد ذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: "لقي جماعة من التابعين ولم يشافه أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>(4)</sup>، ولذا قال عنه ابن حجر في (التقريب): "صدوق كثير الإرسال من الخامسة مات بعد المئة"<sup>(5)</sup>.  
 - وضعفة لضعف جوبير<sup>(6)</sup> بن سعيد الأزدي، أبو القاسم البلخي، عداده في الكوفيين، ضعفه غير واحد من أئمة النقد منهم، أحمد<sup>(7)</sup>، ووكيع بن الجراح<sup>(8)</sup>، وابن معين<sup>(9)</sup> وعلي بن المديني<sup>(10)</sup>.  
 وقال النسائي<sup>(11)</sup>، وعلي بن الحسن بن الجنيد<sup>(12)</sup> والدارقطني<sup>(13)</sup> "متروك".  
 لذلك قال عنه ابن حجر: "ضعيف جدا، من الخامسة، مات بعد الأربعين"<sup>(14)</sup>.

- 1 - المزي، تهذيب الكمال، 291/13 برقم 2928.
- 2 - أبو هريرة الدوسي، الصحابي الجليل مات سنة تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة (ابن حجر، التقريب، ص 600 برقم 8426).
- 3 - ابن أبي حاتم، المراسيل، ص 97.
- 4 - ابن حبان، الثقات، 480/6.
- 5 - ابن حجر، التقريب، ص 221 برقم 2978.
- 6 - ترجمته موجودة في: ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 89/2، والبخاري، التاريخ الصغير، 307/2، وابن حبان، المحروحين، 218/1، والمزي، تهذيب الكمال، 167/5 برقم 985.
- 7 - المزي، المصدر السابق، 169/5.
- 8 - أحمد، العلل برواية ابنه، 157/3 برقم 4702.
- 9 - ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 89/2.
- 10 - البخاري، الضعفاء الصغير، ص 27 برقم 58.
- 11 - النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 28 برقم 104.
- 12 - المزي، المصدر السابق، 170/5.
- 13 - المزي، المصدر السابق.
- 14 - ابن حجر، التقريب، ص 82 برقم 987.

**الطرق الثاني:** رواية أبي عوانة وسفيان بن عيينة وحماد بن زيد عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وهذا الإسناد متصل، ورجاله ثقات من رجال الصحيح، وأبو وائل <sup>(1)</sup> هو شقيق بن سلمة، سلمة، الأسدي الكوفي، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره <sup>(2)</sup>.

روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وكان من أعلم أهل الكوفة بحديثه <sup>(3)</sup>، ثقة <sup>(4)</sup> لا يسأل عن مثله، توفي سنة اثنتين وثمانين <sup>(5)</sup>.

أما عاصم <sup>(6)</sup> بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود الأسدي، مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ. روى عن أبي وائل وغير واحد، وقد عابو عليه سوء الحفظ، فلم يكن بذاك الحافظ، وصفه بذلك: ابن سعد <sup>(7)</sup>، وأبي حاتم <sup>(8)</sup>، والعقيلي <sup>(9)</sup>، وقال عنه ابن حجر: "صدوق له أوهام، أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرونا من السادسة، مات سنة ثمان وعشرين" <sup>(10)</sup>، وهو قول الذهبي <sup>(11)</sup>.

وسوء حفظه لا يضر بالإسناد لمتابعة منصور بن المعتمر له عن أبي وائل، وهو الثقة الثبت، وصفه بذلك غير واحد منهم ابن حجر <sup>(12)</sup>.

1 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 96/6، 180، ويحيى، التاريخ برواية الدوري، 258/2، والبخاري، التاريخ الكبير، 245/4 برقم 2681، والعجلي، الثقات، 459/1 برقم 737، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 371/4 برقم 1613، وابن حجر، الاستيعاب، 710/2 برقم 1201، والذهبي، تذكرة الحفاظ، 60/1.

2 - المزي، تهذيب الكمال، 548/12 برقم 2767.

3 - حكاة أبو عبيدة (المصدر نفسه، 552/12).

4 - وثقه غير واحد منهم، وكيع بن الجراح وابن معين (ابن أبي حاتم، الجرح، 371/4) وابن سعد (طبقاته، 102/6).

5 - حكاة خليفة بن خياط (تاريخه، 288).

6 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 320/6، والبخاري، التاريخ الكبير، 487/6 برقم 3062، وتاريخه الصغير، 9/2، والعجلي/الثقات، 5/2 برقم 8074، وابن أبي حاتم، الجرح، 340/6 برقم 1887، والمزي، تهذيب الكمال، 476/13 برقم 3002، والذهبي، ميزان الاعتدال، 3/4 برقم 4049.

7 - ابن سعد، المصدر السابق، 320/6.

8 - ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 340/6.

9 - العقيلي، الضعفاء.

10 - ابن حجر، التقريب، ص 228 برقم 3054.

11 - الذهبي، ميزان الاعتدال، 3/4.

12 - ابن حجر، التقريب، ص 479 برقم 6908.

**الطريق الثالث:** رواية هشيم وخالد بن عبد الله كلاهما عن خالد الحذاء عن عزرة عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وهذا السند لم يسلم من:

- تدليس هشيم بن بشير عن خالد الحذاء، حيث لم يبين السماع بينه وبين خالد مما لا ينفي عنه شبهة التدليس، وقد عدّه ابن حجر ضمن أصحاب المرتبة الثالثة، وقال فيه: "مشهور بالتدليس مع ثقته وصفه النسائي وغيره بذلك..."<sup>(1)</sup>.

- أما عزرة فهو إما أن يكون: عزرة بن تميم أو عزرة الأعور. فقد وري عنهما خالد الحذاء، فإن كان المقصود في الإسناد:

أ- عزرة بن تميم<sup>(2)</sup>، روى عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم أقف على أنه روى عن غيره من الصحابة، فاحتمال إدراكه لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه بعيد، قال النسائي: "عزرة الذي يروي عن قتادة ليس بذاك القوي"<sup>(3)</sup>، وقال عنه ابن حجر: "مقبول"<sup>(4)</sup>، وفي موضع آخر: "لم أر من صرح بأن خالد روى عن عزرة بن تميم والحكاية التي عن أحمد ليست صريحة في ذلك والله أعلم"<sup>(5)</sup>، ووثقه ابن معين<sup>(6)</sup>.

وأما إذا كان المقصود:

ب- عزرة<sup>(7)</sup> بن عبد الرحمن الخزاعي الكوفي، فقد روى عن سعيد بن جبير والشعبي وخلق، وثقه ابن معين<sup>(8)</sup> وعلي بن المديني<sup>(9)</sup>.

1 - ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص 47 برقم 111.

2 - ترجمته موجودة في: البخاري، التاريخ الكبير، 65/7 برقم 301، وابن أبي حاتم، الجرح، 21/7 برقم 111، وابن حبان، الثقات، 279/5، والمزي، تهذيب الكمال، 47/20 برقم 3918.

3 - المزي، المصدر السابق، 47/20.

4 - ابن حجر، التقريب، ص 330 برقم 4574.

5 - ابن حجر، تهذيب التهذيب، 192/7.

6 - ابن أبي حاتم، الجرح، 21/7، وابن معين، تاريخ الدوري، 402/2، وابن أبي خثيمة، التاريخ الكبير، ص 535 برقم 1311.

7 - ترجمته موجودة في: تاريخ الدوري، 402/2، والبخاري، التاريخ الكبير، 65/7 برقم 302، وتاريخه الصغير، 227/1، وابن أبي حاتم، الجرح، 21/7 برقم 112، وابن حبان، الثقات، 300/7، وابن منجويه، رجال صحيح مسلم، 119/2 برقم 1299، وابن القيسراني، الجمع، 402/1.

8 - ابن أبي حاتم، الجرح، 21/7.

9 - المصدر نفسه.

وعلى اعتبار أنه يروي عن التابعين فلم أقف أنه يروي عن أحد من الصحابة فيما ذكره المزي من شيوخ له، فإن احتمال الإنقطاع وارد بينه وبين عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وإني أرجح أن يكون المقصود في الإسناد عزرة بن عبد الرحمن لسببين:

1- أن ابن حجر لم يقف على من صرح من أئمة النقد من أن خالد روى عن عزرة بن تميم، وفي هذا الإسناد خالد هو من روى عن عزرة فيتعين أن يكون عزرة هو بن عبد الرحمن.

2- قول الخطيب: "تفرد عن عزرة بن تميم قتادة ولا يحفظ له عن أبي هريرة سوى هذا الحديث"<sup>(1)</sup>.

وحتى وإن كان المقصود في هذا الإسناد عزرة بن تميم، فالرواية منقطة لأني وقفت على رواية عند أبي خثيمة في كتابه (التاريخ الكبير) يقول فيها: "حدثنا مسلم قال: نا ابان بن يزيد وشعبة بن الحجاج قالوا: نا قتادة عن عزرة عن الحسن العربي، عن علقمة بن قيس: أن عبد الله بن مسعود سئل عن ذلك فقراً: والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وآمنوا، فتلاها عبد الله عشر مرات، فلم يأمرهم بها ولم ينههم عنها"<sup>(2)</sup>. فقد أدخل عزرة بينه وبين ابن مسعود رضي الله عنه واسطتين، بما يدل على عدم سماعه من ابن مسعود مباشرة، وإلا فما فائدة الوسطة هنا.

وبناء عليه فأيا كان منهما هو المقصود في الإسناد، الرواية عنهما عن ابن مسعود منقطة والله أعلم.

**الطريق الرابع:** رواية الثوري عن عاصم بن بهدلة عن زر عن ابن مسعود رضي الله عنه.

هذا الإسناد رجاله ثقات، وقد سمع كل راو عن روى عنه، أما زر<sup>(3)</sup> فهو ابن حبيش بن بن جاشة بن أوس، الأسدي، أبو مريم، ويقال أبو مطرف الكوفي، مخضرم أدرك الجاهلية.

1 - المزي، تهذيب الكمال، 48/20.

2 - ابن أبي خثيمة، التاريخ الكبير، ص 535 برقم 1311.

3 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 104/6، وابن معين، التاريخ برواية الدوري، 172/2، والبخاري، التاريخ الكبير، 447/3 برقم 1495، وتاريخه الصغير، 54/1، والعجلي، الثقات، 370/1 برقم 497، وابن أبي حاتم، التلحرج، 122/3 برقم 2817، وابن الأثير، أسد الغابة، 300/2، والمزي، تهذيب الكمال، 335/9 برقم 1976، وابن عبر البر، الاستيعاب، 563/2 برقم 869.

روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وكان عبد الله يسأله عن العربية لأنه من أعرب الناس<sup>(1)</sup>، قال العجلي: "زر بن حبيش من أصحاب عبد الله وعلي ثقته"<sup>(2)</sup>. وقد وثقه غير واحد من علماء هذا الفن منهم ابن معين<sup>(3)</sup>، وابن سعد<sup>(4)</sup>، والحافظان الذهبي<sup>(5)</sup>، وابن حجر<sup>(6)</sup> وزاد "جليل مخضرم، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وثمانين وهو ابن مئة وسبع وعشرين".

**الطريق الخامس:** رواية عتاب بن بشير عن خصيف عن زياد بن أبي مريم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وهذا الإسناد فيه:

- عتاب بن بشير<sup>(7)</sup> الجزري، أبو الحسن، ويقال: أبو سهل الحراني.

روى عن خصيف، وقد تكلم أحمد في روايته عنه فقال: "أحاديث عتاب عن خصيف منكورة"<sup>(8)</sup>، وقال ابن سعد: "ليس بذاك في الحديث، ومات سنة سبعين ومئة في خلافة هارون"<sup>(9)</sup>، وهو قول النسائي فيه.<sup>(10)</sup>

أما ابن حجر فقد لخص القول فيه بأنه صدوق يخطئ<sup>(11)</sup>.

1 - ابن سعد، الطبقات الكبرى، 102/6.

2 - العجلي، الثقات، 370/1.

3 - ابن أبي حاتم، الجرح، 622/3.

4 - ابن سعد، المصدر السابق، 105/6.

5 - الذهبي، الكاشف، 320/1.

6 - ابن حجر، التقريب، ص 155 برقم 2008.

7 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 485/7، والبحاري، التاريخ الكبير، 56/7 برقم 255، وابن أبي حاتم، الجرح، 12/7 برقم 56، وابن الجوزي، الضعفاء، 165/2 برقم 2252، والمزي، تهذيب الكمال، 286/19 برقم 3763، وابن حجر، التقريب، ص 320 برقم 4419.

8 - ابن أبي حاتم، الجرح، 13/7، وابن عدي، الكامل، 357/5، وجاء في علل أحمد برواية ابنه بصيغة: "عتاب بن بشير أحاديثه أحاديث مناكير" (247/1 برقم 31).

9 - ابن سعد، الطبقات، 485/7.

10 - المزي، تهذيب الكمال، 288/19.

11 - ابن حجر، التقريب، ص 320.

وقد جاءت روايته هنا عن حصيف<sup>(1)</sup> بن عبد الرحمن الجزري، أبو عون الحراني، المتكلم فيه من قبل أئمة النقد فهو:

"ليس بحجة ولا قوي الحديث" عند أحمد<sup>(2)</sup>، وقال عنه النسائي: "عتاب ليس بالقوي ولا خصيف"<sup>(3)</sup>.

وذكر ابن حبان في (المجروحين) وقال فيه: "تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به جماعة آخرن، وكان خصيف شيخا صالحا، فقيها عابدا إلا أنه كان يخطئ كثيرا فيما يروي، وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أن الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات، وترك ما لا يتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه"<sup>(4)</sup>.

وقد وصفه بسوء الحفظ أيضا أبو حاتم<sup>(5)</sup>، وابن حجر<sup>(6)</sup>، وزاد "خلط بأخره، ورمي بالإجاء، مات سنة سبع وثلاثين وقيل غير ذلك".

وإلى جانب هذا وثقه بإطلاق كل من ابن معين<sup>(7)</sup>، والعجلي<sup>(8)</sup> وأبو رزعة<sup>(9)</sup>.

والذي اتضح لي من خلال أقوال علماء الجرح أنهم جرحوه لسوء حفظه، فتقبل روايته إذا وافقت رواية الأثبات، فروايته دائما تحتاج إلى متابع قوي. وروايته هنا عن زياد بن أبي مريم لم أفد على من تابعه عليها.

1 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 482/7، والبخاري، التاريخ الكبير، 288/3 برقم 766، والعجلي، الثقات،

335/3 برقم 408، وابن أبي حاتم، الجرح، 403/3 برقم 1848، والمزي، تهذيب الكمال، 457/8 برقم 1693.

2 - أحمد، العهمل برواية ابنه، 484/2 برقم 3187

3 - النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 37 برقم 175.

4 - ابن حبان، المجروحين، 287/1.

5 - ابن أبي حاتم، 404/3.

6 - ابن حجر، التقريب، ص 133.

7 - المزي، تهذيب الكمال، 259/8.

8 - العجلي، الثقات، 335/1.

9 - ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 404/3.

رابعا: الخلاصة وتحقيق القول:

بعد هذه الدراسة لقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في مسألة المرأة التي تطلق ثلاثا قبل أن يدخل بها، والذي يرى فيها بأنها تحرم على زوجها ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، إن جمعها في لفظة واحدة، وأما إن فرقهما كأن قال لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، بانت منه بالأولى بينونة صغرى.

ورد بطرق ضعيفة، وأخرى منقطعة وأخرى متصلة، فرواية الحكم بن عتيبة والضحاك بن مزاحم لم يدركا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وأما رواية عتاب بن بشير عن خصيف فهي رواية ضعيفة لضعفها إلا أنها تعضد بما رواه منصور بن المعتمر وعاصم بن أبي النجود عن أبي وائل، وكذا رواية عاصم عن بن حبيش.

فالقوي يعضد الضعيف، ويكون الأثر ثابت عنه رضي الله عنه في هذه المسألة والله أعلم.

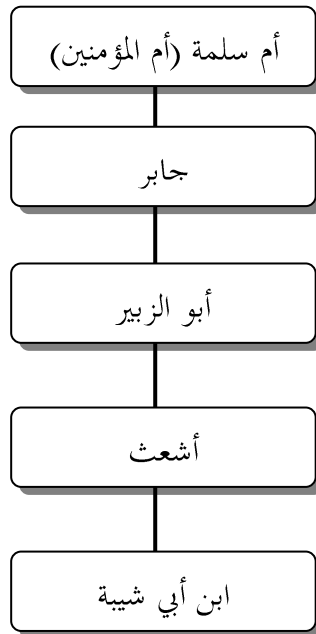
المطلب الرابع: أم سلمة هند بنت أبي أمية  
المخزومية، أم المؤمنين -رضي الله عنها-  
(ت 62هـ)

متن الأثر: "سمعت أم سلمة سُئلت عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فقال: لا تحل له حتى يطأها نزوجها"  
مدلول الأثر:

أثر عن أم المؤمنين -رضي الله عنها وأرضاها- في مسألة طلاق البكر رواية واحدة ولم أقف لها على متابعات ترى فيها أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل الدخول والبناء ها تقع ثلاث حيث تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره وللتأكد من صحته أخرج وأدرس روايته.  
أولاً : التخريج

رواه عبد الله بن نمير<sup>(1)</sup> عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال: سمعت أم سلمة سئلت عن  
عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ... الأثر المثبت أعلاه).

ثانياً: شجرة الإسناد



(1) - ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 68/4، برقم 17851.

### ثالثاً: الدراسة:

ورد قول أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها من طريق واحد وهذا السند فيه:  
- أبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي<sup>(1)</sup>، وعلى الرغم من توثيقه من قبل الجمهور أئمة النقد<sup>(2)</sup>، إلا أنهم عابوا عليه التدليس وفي هذا قال الذهبي: "وقد عيب أبو الزبير بأمور لا توجب ضعفه المطلق منها التدليس"<sup>(3)</sup>، وقد عده ابن حجر ضم أصحاب المرتبة الثالثة وقال فيه: "أبو الزبير من التابعين، مشهور بالتدليس ووهم الحاكم في كتاب علوم الحديث، فقال في سنده "وفيه رجال غير معروفين بالتدليس" وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس"<sup>(4)</sup>.

وفي هذا الإسناد لم يصرح بالسماع بينه وبين جابر بن عبد الله رضي الله عنه مما لا ينفي عنه شبهة التدليس فروايته تحتاج إلى متابعة قوية.  
وفيه أشعث بن سوار الكندي<sup>(5)</sup>، ضعيف عند ابن سعد<sup>(6)</sup> والنسائي<sup>(7)</sup> والدارقطني<sup>(8)</sup> وابن حجر<sup>(9)</sup> وهو لن الحديث عند أبي زرعة<sup>(10)</sup>.

### رابعاً: تحقيق القول:

إن قول أم المؤمنين رضي الله عنها في هذه المسألة والتي جاء فيها أنها سئلت عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها، فذهبت إلى أنها لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

- 1 - المزي تهذيب الكمال، 4032/26 برقم 5602.
- 2 - منهم: ابن سعد (طبقاته، 481/5)، والعجلي (تاريخ الثقات له، ص 41 برقم 1502)، والنسائي وابن المديني والدارمي (ابن حجر، تهذيب التهذيب، 382/9)
- 3 - الذهبي، سير أعلام النبلاء، 381/5.
- 4 - ابن حجر، طبقات المدلسين، ص 45 برقم 101.
- 5 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 249/6، والبخاري، التاريخ الكبير، 430/1 برقم 1385، والعجلي، معرفة الثقات، 233/1 برقم 109، وابن منجويه، رجال صحيح مسلم، 78/1 برقم 117، وابن عدي، الكامل في الضعفاء، 371/1.
- 6 - ابن سعد، الطبقات، 249/6.
- 7 - النسائي، الضعفاء والمتروكين، رقم 58.
- 8 - الدارقطني، الضعفاء، برقم 115.
- 9 - ابن حجر، التقريب، ص 52 برقم 524.
- 10 - ابن أبي حاتم، الجرح، 272/2.

ورد من طريق واحد لم يسلم من تدليس أبي الزبير حيث لم يبين السماع بينه وبين جابر بن عبد الله رضي الله عنه ومن ضعف أشعث بن سوار المجمع على ضعفه من قبل أرباب الصناعة الحديثية.

ولم أقف لهذه الرواية على متابعات في حدود تتبعي لها في المصادر التي وقعت عليها عيني.

المطلب الخامس: أثر عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله ﷺ  
البحر والخبر في فقهاء الصحابة  
(ت 68هـ بالطائف)

متن الأثر الأول: " في رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها فقال: عقدة كانت في يده  
امرسلها جميعا، إذا كانت تترى فليست بشيء، إذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت  
طالق، فإنها تبين بالأولى وليست الشيطان بشيء " (1).  
الأثر الثاني: " . . . والله ما كان ابن عباس يجعلها إلا واحدة " (2).  
مدلول الأثر:

ورد عن عبد الله بن عباس ﷺ في مسألة طلاق البكر قولان:  
القول الأول: يقضي فيه بأن من طلق امرأته ثلاثا، وجمعها تحرم عليه وإن فرقهما تبين  
بالأولى.  
القول الثاني: يقضي فيه بأن من طلق امرأته ثلاثا جمعهما أو لم يجمعها، تقع ثلاثا حيث  
تحرم عليه.  
وللتأكد من صحة القولين أخرجهما وأدرس الطرق الواردة عنه ﷺ.

1 - أماكن تواجده معلقا: ابن حزم، المحلى بالآثار و 721 / 9، وابن عبد البر، الاستذكار ، 332/17، والهندي، كتر العمال،  
411/5.

2 - أماكن تواجده معلقا: ابن حزم، المحلى بالآثار 733/9، وابن عبد البر، الاستذكار ، 334 / 17.

أولاً: التخريج:

ورد القول الأول عن ابن عباس رضي الله عنهما من طرق عديدة وبأسانيد مختلفة، فرواه أبو سلمة<sup>(1)</sup>، ومحمد بن إياس بن بكير<sup>(2)</sup>، والشعبي<sup>(3)</sup>، والحكم<sup>(4)</sup>، والضحاك<sup>(5)</sup>، وعطاء<sup>(6)</sup>، والزهري<sup>(7)</sup>، وسعيد بن جبير<sup>(8)</sup>، ومعاوية بن أبي عياش<sup>(9)</sup>.

وجمياً عنه به مع بعض الاختلاف في الألفاظ زيادة ونقصاً وتفصيلاً ذلك ما يلي:

أما حديث أبو سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عباس مقروناً بأبي هريرة فرواه الثوري عن محمد بن عمرو، كما رواه سفيان بن عيينة عن الزهري، قال سفيان أظنه عن أبي سلمة أن ابن عباس وأبا هريرة، وعبد الله بن عمرو.

- 
- (1) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 333/6، برقم 11073.  
 - وسعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 261/3، برقم 1075.  
 - والطحاوي، شرح معاني الآثار، 58/3.  
 (2) - مالك، الموطأ، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، ص 503 برقم 42.  
 - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 333/6، برقم 11071.  
 - والشافعي، المسند، كتاب الطلاق، باب إباحة الطلاق، ص 102 =  
 = - والأم له كتاب الطلاق، باب إباحة الطلاق، ص 271/5.  
 - وأبو داود، السنن، كتاب الطلاق، باب فسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث، 222/3.  
 - والصحراوي، شرح معاني الآثار، 57/3.  
 - وابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب رجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 68/4، برقم 17854.  
 - والبيهقي، السنن الكبرى، باب ما جاء في طلاق التي لم يدخل بها، 355/7.  
 (3) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 333/6، برقم 11070.  
 - والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في طلاق التي لم يدخل بها، 355/7.  
 (4) - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 68/4، برقم 17846.  
 (5) - سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 265/3، برقم 1098.  
 (6) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 335/6، برقم 11076.  
 - وابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب رجل يقول لامرأته: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، 70/4 برقم 17871.  
 (7) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 335/6، برقم 11077.  
 (8) - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 69/4، برقم 17864.  
 (9) - مالك، الموطأ، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، ص 503 برقم 44.  
 - وابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 68/4، برقم 17849.  
 - والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في طلاق التي لم يدخل بها، 355/7.  
 - والطحاوي، شرح معاني الآثار، 57/3.

وتابعه يونس عن سفيان عن الزهري عن أبي سلمة من غير شك عن أبي هريرة وابن عباس.

أما حديث محمد بن أياس بن بكير عن ابن عباس مقرونا بأبي هريرة وعبد الله بن عمرو فقد رواه ابن أبي ذئب وابن جريح عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن عنه بلفظ (سئلوا عن من يطلقها زوجها ثلاثا فكلهم قالوا: لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره).

وتابعهم كل من معمر ومالك؛ فرواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، ورواه مالك عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، وعن يحيى بن سعيد عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان من غير ذكر الزهري ولفظه (... فسأل عبد الله ابن عباس، وأبا هريرة كذلك فقالا: لا نرى أن تنكحها حتى تنكح زوجا غيرك، فقال: إنما طلاقها إياها واحدة، قال ابن عباس: إنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل)، كما رواه حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله عن معاوية بن أبي عياش عن إياس بن بكير أنه أتى عاصم بن عمر وابن الزبير بأعرابي طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها) فذكر معنى حديث مالك وزاد (فقال وتابعتها عائشة رضى الله عنها).

- أما حديث الشعبي عن ابن عباس فرواه سفيان عن جابر الجعفي عنه بلفظ (في رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها، فقال: / عقدة كانت في يده أرسلها جميعا إذا كانت تترى فليست بشيء إذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فإنها تبين بالأولى وليست الشتان بشيء).

وحديث الحكم عن ابن عباس مقرونا بابن مسعود رضي الله عنه فرواه ابن فضيل عن مطرف عنه. وحديث معاوية بن أبي عياش الأنصاري عن ابن عباس فرواه مالك وعبد بن سليمان عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشيج.

وحديث الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس مقرونا بابن مسعود فرواه هشيم عن جوير عنه.

وحديث عطاء عنه رضي الله عنه رواه ابن جريح عن جابر الجعفي عنه.

وحديث الزهري عنه رواه معمر عن أيوب وابن جريح عن حسن بن مسلم كلاهما عنه.

وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس رواه اسرائيل عن عيد الأعلى عنه.  
كما رواه عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد ابن أبي عروبة<sup>(1)</sup> عن قتادة عن عكرمة وعطاء  
وطاووس وجابر الجعفي كلهم عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال (هي واحدة بائة يعني في الرجل  
يطلق زوجته ثلاثا قبل أن يدخل بها).

وخالفهم ابن جريج<sup>(2)</sup> فرواه عن حسن بن مسلم عن ابن شهاب أن ابن عباس قال: إذا  
طلق الرجل امرأته ثلاثا ولم يجمع كن ثلاثا قال: فأخبرت بذلك طاوسا فقال: فأشهد ما  
كان ابن عباس يراهن إلا واحدة).

وتابع معمر ابن جريج<sup>(3)</sup> فرواه عن أيوب فقال: دخل الحكم بن عتيبة على الزهري بمكة  
وأنا معه، فسأله عن البكر تطلق ثلاثا، قال: سئل عن ذلك ابن عباس وأبو هريرة، وعبد  
الله بن عمرو، فكلهم قال: لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، قال: فخرج الحكم بن عتيبة  
وأنا معه، فأتى طاووسا وهو في المسجد، فأكبّ عليه فسأله عن قول ابن عباس فيها،  
فأخبره، وأخبره بقول الزهري، قال: فرأيت طاووسا رفع يديه تعجبا من ذلك، وقال:  
والله ما كان ابن عباس يجعلها إلا واحدة، وروى ابن جريج<sup>(4)</sup> قال: أخبرني داود بن أبي  
هند عن يزيد بن أبي مريم عن أبي عياض قال: (الثلاث، والواحدة، في التي لم يدخل بها  
سواء)

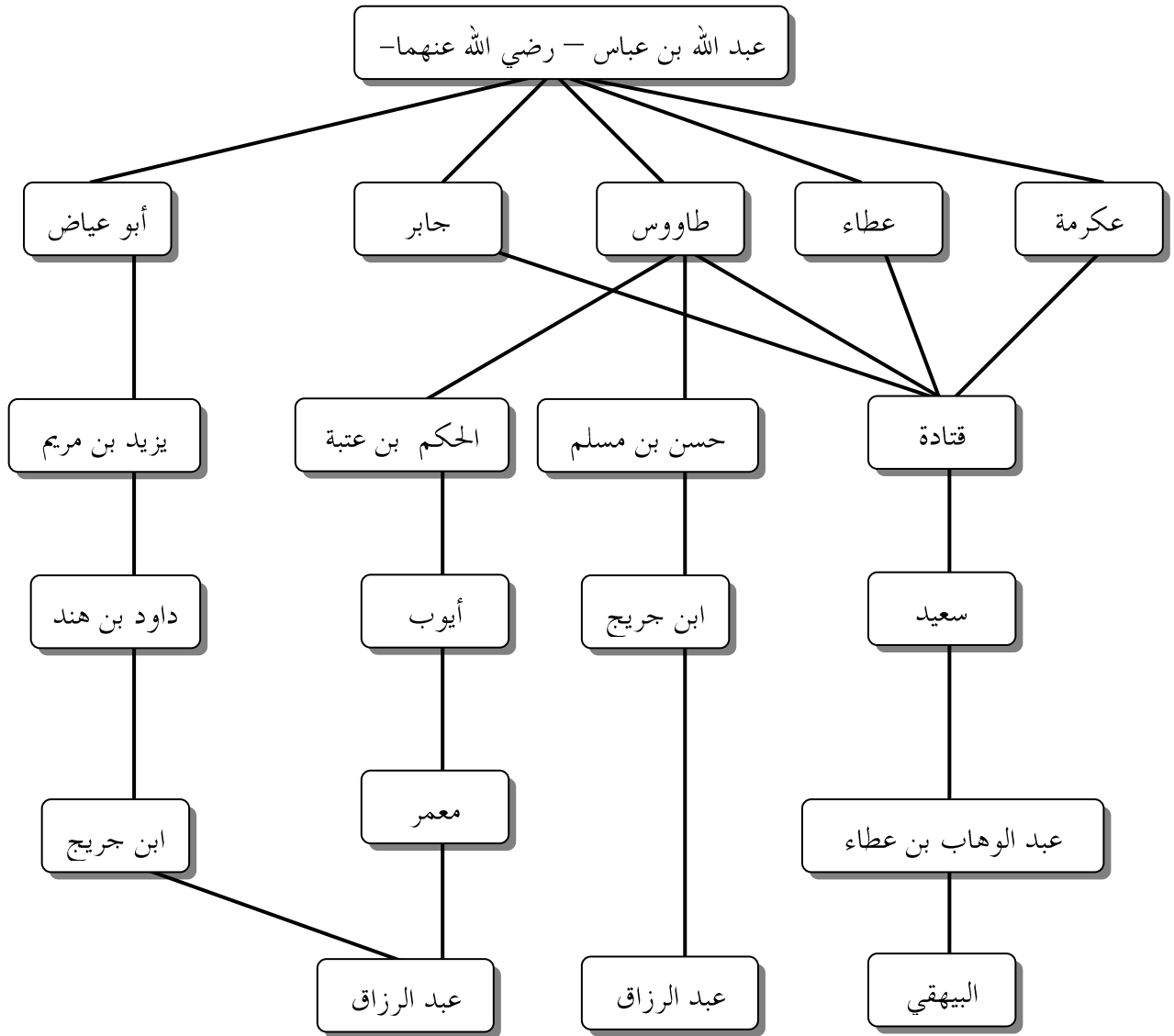
(1) - البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في طلاق من لم يدخل بها، 355/7.

(2) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 355/6 برقم 11077.

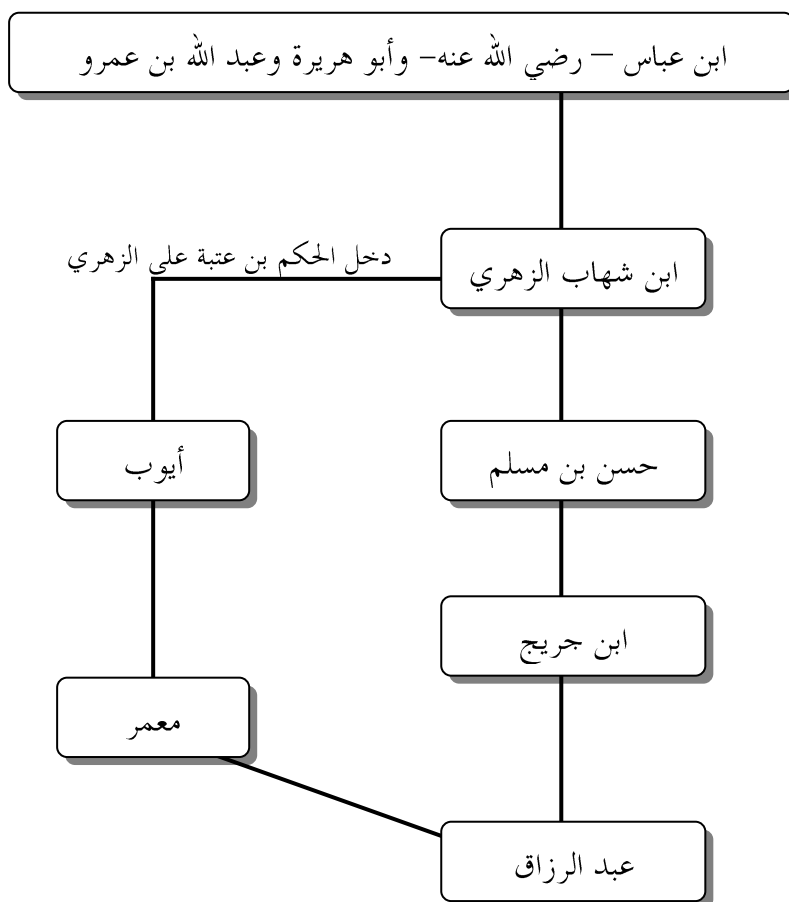
(3) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 355/6 برقم 11078.

(4) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 355/6 برقم 11079.





القول الثاني: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ولم يجمع كنّ ثلاثاً



ثالثاً: الدراسة:

أ- القول الأول:

– دراسة الأسانيد التي مدارها أبو سلمة بن عبد الرحمن

وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن<sup>(1)</sup> بن عوف القرشي المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: اسماعيل، وقيل اسمه وكنيته واحد.

سمع عبد الله بن عباس، وثقه<sup>(2)</sup> علماء الجرح والتعديل.

وبقية رجال هذه الأسانيد ثقات معروفون.

– دراسة الأسانيد التي مدارها محمد بن إياس بن بكير.

ومحمد<sup>(3)</sup> بن إياس بن بكير الليثي المدني.

روى عن عبد الله بن عباس وابن الزبير وغيرهما، وروى عنه محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، ذكره ابن حبان<sup>(4)</sup> في (الثقات)، وقال عنه ابن حجر: "ثقة من الثالثة، ووهم من ذكره في الصحابة"<sup>(5)</sup>.

وبقية رجال هذه الروايات ثقات غير أن رواية محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ذئب عن الزهري فيها مقال، حيث أن حديثه عن الزهري يضعفونه، وقد سئل أحمد بن حنبل عن ابن أبي ذئب فقال: "ثقة" قيل له في الزهري؟ فقال: "كذا وكذا، حدث بأحاديثه كأنه أراد خولف"<sup>(6)</sup>، وقال في موضع آخر، عندما سئل عن سماع ابن أبي ذئب من الزهري قال: "قال: نعم، سمع منه، قلت: إنهم يقولون لم يسمع من الزهري؟ قال: قد سمع من

1 – ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 156/5، والبخاري، التاريخ الكبير، 130/5 برقم 385، وابن أبي حاتم، الجرح، 93/5 برقم 429، والمزي، تهذيب الكمال، 370/33 برقم 7409، والذهبي، سير أعلام النبلاء، 287/5.

2 – قال عنه ابن حجر في (التقريب)، ص 568/ برقم 8142: "ثقة أكثر من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين، أو أربع ومئة، وكان مولده سنة بضع وعشرين".

3 – ترجمته موجودة في: البخاري: التاريخ الكبير، 20/1 برقم 14، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 307/7 برقم 1134، وابن حبان، الثقات، 379/5، والمزي، تهذيب الكمال، 505/24 برقم 5083، وابن حجر، تهذيب التهذيب، 68-69.

4 – ابن حبان، الثقات، 379/5.

5 – ابن حجر، التقريب، ص 405 برقم 5751.

6 – أحمد، العلل برواية المروزي، ص 63 برقم 60، والخطيب، تاريخ بغداد، 302-303.

الزهري، حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن أبي ذئب، قال: حدثني الزهري، فذكر غير حديث فيما حدثني الزهري، وفيها أيضا سألت الزهري<sup>(1)</sup>.

وقال ابن المديني: "عرض عليّ الزهري وهو حاضر وحديثه عن الزهري يضعفونه، قيل له: إنه يقول: حدثني الزهري؟ قال: أصحاب العرض يرون ذلك"<sup>(2)</sup>.

وهذا لا يؤثر في هذه الرواية لوجود متابعة من مالك ومعه وابن جريج له عن الزهري. وقد سلم هذا السند من تدليس ابن جريج، حيث بين الإخبار بينه وبين الزهري، مما ينفي عنه شبهة تدليسه.

\* رواية سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنه، وهذا الإسناد لم يسلم من:

- ضعف جابر الجعفي، حيث ضعفه علماء النقد، وقال فيه ابن حجر: "ضعيف رافضي، من الخامسة، مات سنة سبع وعشرين ومئة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين"<sup>(3)</sup>

- أما عامر الشعبي، فقد روى عن عبد الله بن عباس وغيره من الصحابة رضي الله عنهم، حيث أدرك منهم كثيرا، وسمع من ثمانية وأربعين منهم، فقد ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

\* رواية ابن فضيل عن مطرف عن الحكم عن ابن عباس مقرونا بابن مسعود رضي الله عنهم.

ورواية الحكم عن ابن مسعود منقطع كما مر في أثر ابن مسعود من هذا المبحث. أما روايته عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه فأنا أقرب عدم السماع من سماعه منه، وذلك أنه في هذه المسألة بعدما سمع الزهري يخبر عن ابن عباس رضي الله عنه في حكم طلاق البكر، ذهب إلى طاووس ليخبره بما سمع، وهذا ليتأكد ما إذا كان ما سمعه عنه صحيح أم لا. ولو كان قد سمع قول ابن عباس رضي الله عنه في هذه المسألة، كما لجأ إلى الزهري ثم إلى طاووس بن كيسان،

1 - أحمد العليل برواية ابنه، 538/1 برقم 1273 و55/2 برقم 1535، وفيه: (سألته عن سماع ابن أبي ذئب من الزهري، فقلت له: عرض له على الزهري أو عرض هو على الزهري. قال: سأله مسائل فذكر نحو من خمسة أو ستة يقول: سألت الزهري، سألت الزهري".

2 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 314/7.

3 - ابن حجر، التقريب، ص 76 برقم 878.

وهذا لورود رواية أخرى عن الحكم جعل كل من الزهري وطاووس واسطة بينه وبين ابن عباس رضي الله عنه، وهذا يدل على أنه عدل عن الإرسال إلى إرادة الإسناد.

إذن فالرواية الأولى عن الحكم بن عتيبة عن ابن عباس رضي الله عنه منقطعة، لكنها وصلت بما رواه معمر عن أيوب عن الحكم عن الزهري وطاووس عن عبد الله بن عباس.

\* رواية هشيم بن بشير عن جوبير عن الضحاك عن ابن عياش مقرونا بابن مسعود وهذا الإسناد لم يسلم من:

- ضعف جوبير بن سعيد الأزدي، أبو القاسم البلخي، نزيل الكوفة، ضعيف جدا عند ابن حجر <sup>(1)</sup>، كما ضعفه غير واحد من أئمة النقد، وسبق أن فصلت في ذلك.

- الإنقطاع بين الضحاك بن مزاحم وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما، فهو لم يصح له السماع منهما، وقد قال عنه ابن حجر: "صدوق كثير الإرسال" <sup>(2)</sup>.

- وقد سلم هذا السند من تدليس هشيم بن بشير، حيث بين الإخبار بينه وبين جوبير.

\* رواية ابن جريج وجابر الجعفي كلاهما عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنه.

وهذا الأسناد فيه جابر بن يزيد الجعفي، متفق على تضعيفه من قبل أئمة النقد وهناك من ترك حديثه، إلا أن متابعة عبد الملك بن جريج له تعضد السند، خاصة وأنه من أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح.

\* رواية معمر عن أيوب وابن جريج عن حسن بن مسلم كلاهما عن الزهري عن ابن عباس رضي الله عنه.

رواية الزهري عن ابن عباس رضي الله عنه مباشرة، أقرب أن تكون منقطعة، لأنه في رواية أخرى من نفس المسألة أدخل بينه وبين ابن عباس أبي سلمة، فإن كان قد سمع منه مباشرة، فما فائدة إدخال الواسطة بينه وبين عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

1 - ابن حجر، التقريب، ص 82 برقم 987.

2 - ابن حجر، التقريب، ص 221 برقم 2987.

\* رواية اسرائيل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه.

وهذا الإسناد فيه:

- عبد الأعلى <sup>(1)</sup> بن عامر الثعلبي، الكوفي الأعور، ضعفه أحمد <sup>(2)</sup>، وابن سعد <sup>(3)</sup> وأبو زرعة <sup>(4)</sup>، والجوزاني <sup>(5)</sup>، وهو ليس بذاك القوي عند النسائي <sup>(6)</sup> وابن معين <sup>(7)</sup>، وقال عنه ابن عدي: "وعبد الأعلى بن عامر، قد حدث عنه الثقات ويحدث عن سعيد بن جبير وابن الحنفية، وأبي عبد الرحمن السلمي بأشياء لا يتابع عليها" <sup>(8)</sup>.

\* رواية غير واحد عن يحيى بن سعيد عن بكير بن الأشج عن معاوية بن أبي عياش عن

ابن عباس رضي الله عنه

- ومعاوية <sup>(9)</sup> هو ابن أبي عياش الزرقي، أخو النعمان بن أبي عياش المدني، لم أقف له على من ترجم له في المصادر التي بين يدي، غير ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه لا جرحاً ولا أتعديلاً <sup>(10)</sup> بن الأشج فهو ابن عبد الله، أبو عبد الله المدني القرشي مضرب ولقبه يحيى بن معين <sup>(11)</sup>، وأحمد <sup>(12)</sup> وأبو حاتم <sup>(13)</sup>، والعجلي <sup>(14)</sup> والنسائي <sup>(15)</sup> وغير واحد <sup>(16)</sup>.

- 1 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 334/6، وابن معين، التاريخ برواية الدوري، 339/2، والبخاري، التاريخ الصغير، 71/6 برقم 1743، وتاريخ الصغير 22/2، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 25/6 برقم 134، وابن حبان، المحروحين، 155/2-156.
- 2 - ابن أبي حاتم، الجرح، 26/6، وفي علله برواية ابنه فيه "قال: هو كذا وكذا"، (476/2 برقم 3120)
- 3 - ابن سعد الطبقات، 334/6.
- 4 - ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 26/6.
- 5 - الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 51 برقم 29.
- 6 - النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 70 برقم 381.
- 7 - ابن أبي حاتم، المصدر السابق، 26/6.
- 8 - ابن عدي، الكامل، 316/5.
- 9 - ترجمته موجودة في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 380/8 برقم 1743.
- 10 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 212/9، والبخاري، التاريخ الكبير، 113/2 برقم 1876، وابن أبي حاتم، الجرح، 403/2-404 برقم 1585، وابن القيسراني، الجمع، 58/1-59، والمزي، تهذيب الكمال، 242/4 برقم 765، والذهبي، السير، 170/6.
- 11 - ابن أبي حاتم، الجرح، 403/3، والمزي، تهذيب الكمال، 245/4.
- 12 - ابن أبي حاتم، المصدر السابق.
- 13 - ابن أبي حاتم، المصدر السابق.
- 14 - العجلي، تاريخ الثقات، ص 86 برقم 170.
- 15 - المزي، تهذيب الكمال، 245/4.
- 16 - منهم، ابن سعد (طبقاته، 212/9)، والذهبي (السير له، 170/6، والكاشف له، 163/1) وابن حجر (التقريب، ص 67 برقم 760).

واختلفوا في وفاته على أربعة أقوال منها أنه مات سنة عشرين وثمانمائة سنة اثنين وعشرين ومئة<sup>(2)</sup> ومئة<sup>(2)</sup>.

وبقية رجال هذه الرواية من الثقات المعروفين وهم مالك بن أنس وحماد بن زيد وعبد بن سليمان.

\* رواية ابن جريج عن داود بن أبي هند عن يزيد بن أبي مریم عن أبي عياض عن ابن عباس رضي الله عنه

- وقد سلم هذا السند من تدليس ابن جريج عن داود بن أبي هند، حيث صرح بالإخبار بينه وبين داود.

- أما أبو عياض<sup>(3)</sup>، فهو عمرو بن الأسود العنسي، ويقال: الهمذاني أبو عياض، ويقال: أبو عبد الرحمن الشامي، الدمشقي. روى عن عبد الله بن عباس وغيره. وثقه ابن سعد<sup>(4)</sup> والعجلي<sup>(5)</sup>، وابن حجر<sup>(6)</sup>.

وروايته عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه جاءت بلفظ (الثلاث والواحدة في التي لم يدخل بها سواء)، وهي رواية غامضة لم يبين حكم الثلاث حتى نقيس عليه حكم الواحدة. رابعا: خلاصة وتحقيق القول الأول:

بعد هذه الدراسة للأسانيد التي وردت عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه في مسألة طلاق البكر ثلاثا مجتمعة بالنسبة للقول الأول في هذه المسألة التي يرى فيها بأن طلاق الرجل لزوجته الغير مدخول بها ثلاثا مجتمعة، تقع ثلاثا حيث تحرم عليه ولا تحل له حتى تنكح

1 - ابن حجر، المصدر نفسه.

2 - الكلاباذي، جال صحيح البخاروي، 124/1 برقم 152، وخليفة بن خياط، التاريخ ص 230.

3 - ترجمته موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 442/7، والبخاري، التاريخ الكبير، 315/6 برقم 2504، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 220/6 برقم 1222، وابن حبان، 171/5، وابن القيسراني، الجمع، 372/1، والمزي، تهذيب الكظمال، 543/21 برقم 4327، وابن حجر، تهذيب التهذيب، 5/8 برقم 5171.

4 - ابن سعد، الطبقات، 442/7.

5 - العجلي،

6 - ابن حجر، التقریب، ص 356 برقم 4989.

زوجا غيره، وأما إن طلقها طلاقات متفرقة فيقول لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، تبين بالأولى، وليست الاثنتان بشيء.  
ورد من طرق صحيحة متصلة الإسناد ورجالها ثقات كرواية أبي سلمة عن عبد الرحمن، ومحمد بن إياس وعطاء بن أبي رباح.  
أما الطرق الضعيفة وذلك لضعف جوبير بن سعيد، وجابر الجعفي والإنقطاع الحاصل بين الضحاك بن مزاحم وابن عباس، فإنها تنجر بالروايات الصحيحة.  
ب- دراسة القول الثاني:

والذي يرى فيه أن الرجل إذا طلق امرأته الغير مدخول بها ثلاثا ولم يجمعها في لفظ واحد تقع ثلاثا على خلاف القول الأول من أنها تقع واحدة بائنة.  
وعلى رواية طاووس تقع واحدة سواء جمع أو لم يجمعهما في لفظ واحد.  
وقد جاء هذا القول في مصنف (عبد الرزاق) من رواية ابن جريج قال: أخبرني حسن بن مسلم عن ابن شهاب أن ابن عباس قال: "إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا ولم يجمع، كنّ ثلاثا، قال فأخبرت ذلك طاووس قال: فأشهد ما كان ابن عباس يراه ن إلا واحدة".  
ورواية أخرى عند المصنف من طريق معمر عن أيوب قال: "دخل الحكم بن عتيبة على الزهري بمكة وأل معه، فسأله عن البكر تطلق ثلاثا، قال سئل عن ذلك ابن عباس، وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو فكلهم قال: "لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، قال، فخرج الحكم بن عتيبة وأنا معه، فأتى طاووس وهو في المسجد، فأكب عليه، فسأله عن قول ابن عباس فيها، فأخبره، وأخبره بقول الزهري، قال: فرأيت طاووسا رفع يديه تعجبا من ذلك، وقال: والله ما كان ابن عباس يجعلها إلا واحدة".

أما الرواية الأولى: فهي منقطعة فابن شهاب الزهري لم يسمع هذه الفتوى من ابن عباس مباشرة، حيث أدخل بينه وبين ابن عباس رضي الله عنه محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، وأبو سلمة عن محمد بن إياس عنه رضي الله عنه كما في القول الأول.

أما رواية طاووس بن كيسان عن ابن عباس رضي الله عنه من أنه يرى أن طلاق البكر ثلاثا تقع طلاقة واحدة، تفرد به عن ابن عباس رضي الله عنه، ولم يتابعه عليه أحد في حدود تتبعي لهذه المسألة.

الترجيح:

بعد دراستي للروايات الواردة عن الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه في مسألة طلاق البكر ثلاثا مجتمعة وقفت على أن لابن عباس قولين في المسألة، وذلك أن من طلق امرأته ثلاثا مجتمعة في لفظ واحد تقع ثلاثا حيث تحرم المرأة المطلقة كذلك على زوجها، ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره.

وهذا القول ورد من طرق جيدة الإسناد، ورجالها موثقين من قبل أئمة النقد، وهذه الروايات تعضد بقية الروايات الضعيفة.

أما القول الثاني وذلك أن ابن عباس رضي الله عنه يرى أن من طلق امرأته البكر ثلاثا تقع واحدة، من رواية طاووس بن كيسان ولم يتابعه عليها غيره من تلاميذ عبد الله بن عباس، ويحتمل أن تكون هذه الفتوى صدرت من ابن عباس في بداية الأمر ثم تراجع عنها. وعليه فالقول الأول هو الثابت عنه رضي الله عنه في هذه المسألة والله أعلم.

المطلب السادس: أثر عبد الله بن عمر، أبو عبد الرحمن  
أحد المكثرين من الصحابة  
(ت 73هـ)

متن الأثر: "في البكر إذا طلقها نزوجها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره"  
مدلول الأثر:

ورد عن عبد الله بن عمر في مسألة طلاق البكر قولاً يرى فيه أن البكر إذا طلقها زوجها  
ثلاثاً قبل الدخول بها تقع ثلاث فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

أولا التخريج

رواه عبد الله بن عمر<sup>(1)</sup> وعبيد الله بن عمر<sup>(2)</sup> كلاهما عن نافع عنه ولفظه ما سبق  
كما رواه معمر<sup>(3)</sup> عن أيوب عن أبي قلابة عنه ولفظه (سئل ابن عمر عن رجل طلق امرأته  
ثلاثاً قبل أن يدخل بها قال: ما أرى من فعل ذلك إلا قد حرج)  
ورواه ابن شهاب<sup>(4)</sup> عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن إياس بن بكير عنه  
مقروناً بابن عباس وأبي هريرة ولفظه (فكلهم قالوا: تحل له حتى تنكح زوجاً غيره)

(1) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 331/6 برقم 11061.

(2) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 331/6 برقم 11062.

- وابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب رجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 68/4 برقم 17854.

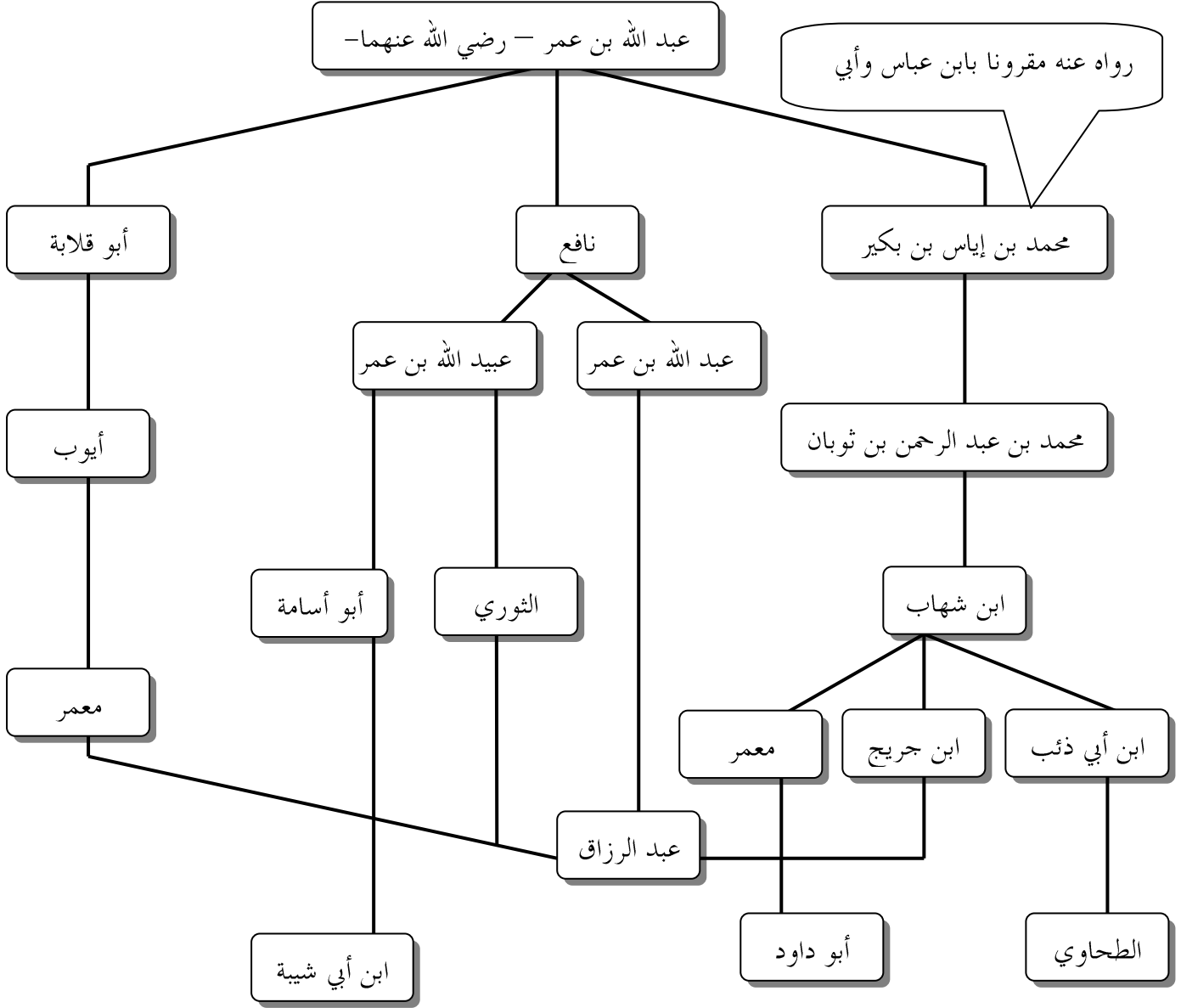
(3) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 331/6 برقم 11063.

(4) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 333/6 برقم 11071.

- والطحاوي، شرح معاني الآثار، 53/3.

- وأبو داود، السنن، كتاب الطلاق، باب

ثانياً: شجرة الإسناد



### ثالثاً: الدراسة

الطريق الأول: رواية عبد الرزاق -صاحب المصنف عن عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

فيه عبد الله بن عمر <sup>(1)</sup> بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمان العمري المدني، أبو عبد الرحمن المدي أخو عبيد الله و عاصم و أبي بكر أبناء عبد الله بن عمر. مختلف فيه: فقد ضعفه علي بن المديني <sup>(2)</sup> و النسائي <sup>(3)</sup>، و قال في موقع آخر: «ليس بالقوي» <sup>(4)</sup>، وقال البخاري: «كان يحيى بن سعيد يضعفه» <sup>(5)</sup> وقال عنه ابن سعد: «كان كثير الحديث يستضعفه» <sup>(6)</sup> وهو قال الترمذي <sup>(7)</sup>، و ابن حجر <sup>(8)</sup>.

أما يعقوب بن شيبة فقد قال فيه: «ثقه، صدق، وفي حديثه اضطراب» <sup>(9)</sup> و قال فيه ابن معين: «ليس ببأس يكتب حديثه» <sup>(10)</sup> وأما الخليلي فقال: «ثقه غير أن الحفاظ لم يرضوا حفظه» <sup>(11)</sup>.

و خلاصة القول فيه: أن روايته تحتاج إلى متابعة، وفي هذه المسألة تابعه أخوه عبيد بن عمر العمري فرواه عن نافع عن ابن عمر و هي متابعة قوية رجالها نقلت معروفين. الطريق الثاني: رواية عبد الرزاق عن مهر عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عمر رضي الله عنهما. و هذا الإستناد فيه:

- 1- المدني: تمذيب الكمال، 327/15 برقم 3440.
- 2- الخطاب، تاريخ بغداد، 20/10.
- 3- المزني، تمذيب الكمال، 331/15.
- 4- النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص62، برقم 325.
- 5- البخاري، التاريخ الكبير، 5/ برقم 441، و البخاري الضعفاء، ص65 برقم 188.
- 6- ابن سعد الطبقات، 229/9.
- 7- الترمذي، الجامع، 306/4.
- 8- ابن حجر التقریب، ص256 برقم 3489.
- 9- الخطيب، تاريخ بغداد، 20/10.
- 10- المصدر نفسه.
- 11- ابن حجر، تمذيب التهريب، 328/5.

- أبو قلابة و هو عبد الله<sup>(1)</sup> بن زيد بن عمرو، أبو قلابة الجرمي البصري أحد الأعلام، لم لم يصح له سماع من عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال أبو زرعة<sup>(2)</sup>، و قال عنه ابن حجر: «ثقه فاضل كثير الإرسال»<sup>(3)</sup>، أما ابن معين فلم يجرم بالسماع فعندما سئل عن سماع أبي قلابة قلابة من ابن عمر قال: «أظنه قد سمع منه»<sup>(4)</sup>

وهذا الإنقطاع لا يضر بالرواية لأنه قد حصلت له متابعة قوية من رواية نافع و هو من أثبت الناس في ابن عمر حكاة غير واحد من أئمة النقد.<sup>(5)</sup>

الطريق الثالث: رواية ابن أبي ذئب و ابن جريج و معمر كلهم عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان بن محمد بن أياس بن بكير عن ابن عمر مقرونا بابن عباس و أبي هريرة.

و هي رواية جيدة الإسناد، غير أن رواية ابن أبي ذئب عن الزهري فيما مقال فحديثه عن الزهري يضر غونه بسبب العرض، فهو لم يسمع منه و إنما عرض عليه الزهري، و هذا لا يؤثر في الإسناد لوجود متابعة له من طريق، عبد الملك بن جريج الذي صرح بالسماع بينه و بين الزهري و معمر بن راشد الثقة.

رابعا تحقيق القول:

إن أثر عبد الله بن عمر رضي الله عنه في مسألة طلاق البكر ثلاثا مجتمعة، وردت من طرق جيدة الإسناد كرواية الثوري و أبي أسامة كلاهما عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع، وكذا رواية غير واحد عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن أياس بن بكير، و عليه فهي تعضد الإرسال الواقع في رواية أبي قلابة عن عبد الله بن

1- ترجمة موجودة في: ابن سعد، الطبقات، 193/7، و ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 309/2، و البخاري، التاريخ الصغير،

203/1، و المزي، تهذيب الكمال 542/14 برقم 3283 و ابن حجر، التقريب، ص243 برقم 3333.

2- ابن أبي حاتم، المراسيل، ص110.

3- ابن حجر التقريب، ص247.

4- ابن معين، تاريخ الدوري، 309/2.

5- و في هذا قال مالك بن أنس: «كتب إذا سمعت نافع يحدث عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمع من غيره» (البخاري، تاريخ الكبير،

85/8).

عمر رضي الله عنه و بناء على ذلك يكون قول ابن عمر في البكر يطلقها زوجها ثلاثا قبل أن يدخل بها، تقع ثلاثا فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، ثابت عنه و الله أعلم.

المطلب السابع: أثر عامر بن شراحيل الشعبي

أبو عمرو، الفقيه الفاضل

(ت بعد المئة وله 80 سنة)

متن الأثر: " في الرجل يطلق امرأته قبل أن يدخل بها، قال: لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره " مدلول الأثر:

ورد عن عامر الشعبي في مسألة طلاق المرأة الغير مدخول بها ثلاثا، بأنها تحرم على زوجها، فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، سواء طلقها ثلاثا مجتمعة في لفظة واحدة أو متفرقة.

أولا التخريج:

رواه داود بن أبي هند<sup>(1)</sup>، وعطاء بن السائب<sup>(2)</sup>، وعاصم<sup>(3)</sup>، وجميعهم عن الشعبي، وتفصيل ذلك ما يلي:

أما رواية داود بن أبي هند عن الشعبي فرواها حماد بن سلمة وعبد الأعلى وهشيم كلهم عن الشعبي بألفاظ متقاربة، فكان لفظ حماد بن سلمة (إذا قيل لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق قبل أن يدخل بها فقد حرمت).

ولفظ عبد الأعلى (في رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها قال: أكرهه).

ولفظ هشيم (أنه قال ذلك أيضا) أي مثل قول إبراهيم النخعي الذي قال: (لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره).

(1) - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب رجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 69/4 برقم 17863.

- وسعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 264/3 برقم 1091.

- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يقول لامرأته: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق قبل أن يدخل عليها،

70/4 برقم 17870.

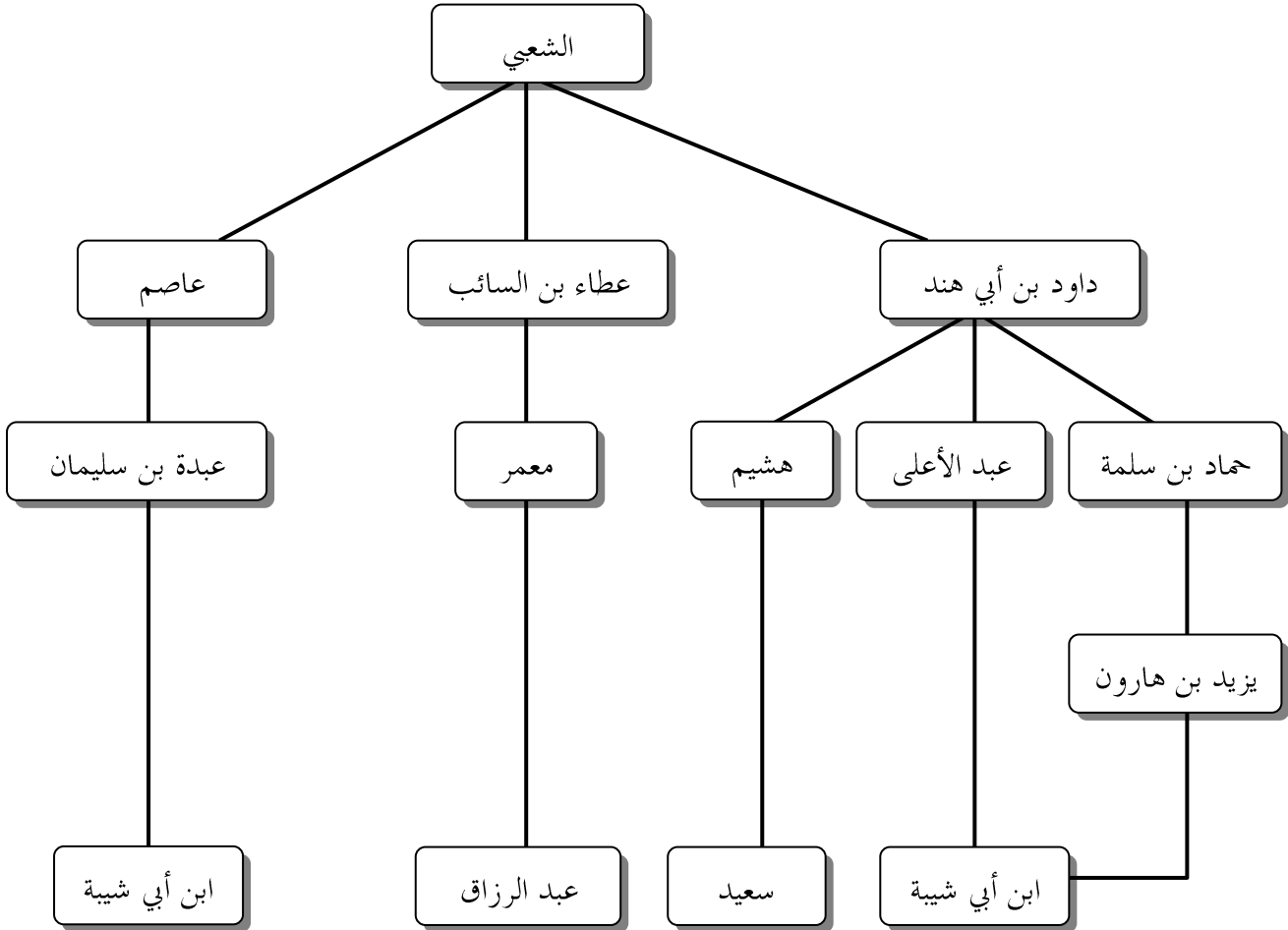
(2) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 336/6 برقم 11083.

(3) - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب رجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 69/4 برقم 17858.

ورواية عاصم عن الشعبي رواها عبدة بن سليمان عنه ولفظه (في رجل يطلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها قال: لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره).

وأما رواية عطاء بن السائب عنه فرواها معمر بن راشد مختصرا ولفظه (مثله) أي مثل قول إبراهيم النخعي من رواية أبي معشر عنه (قال في الرجل يطلق البكر ثلاثا جميعها، ولم يدخل بها قال: لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، فإن قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق بانة بالأولى، ويخطبها)، فهي الرواية التي وردت قبل رواية الشعبي - والله أعلم - فإن كان اللفظ (مثله) تعني مثل قول إبراهيم النخعي فإن الشعبي فرق بين طلاق البكر ثلاثا مجتمعة وبين طلاقها متفرقة في مجلس واحد، وهذا مخالف لرواية حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عنه.

ثانياً: شجرة الإسناد



### ثالثاً: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية حماد بن سلمة و عبد الأعلى و هشيم كلهم عن داود بن أبي هند عن الشعبي.

- المدار الكلي لهذا الروايات هو داود بن أبي هند<sup>(1)</sup> و هو أبو بكر البصري و هو ثقة من الثقات عند ابن معين<sup>(2)</sup>، و أحمد<sup>(3)</sup>، و أبي حاتم<sup>(4)</sup>، و النسائي<sup>(5)</sup> و غيرهم<sup>(6)</sup>.  
وقد جاءت روايته من طريق حماد بن سلمة<sup>(7)</sup>، و عبد الأعلى<sup>(8)</sup> بن عبد الأعلى و هشيم<sup>(9)</sup> و هشيم<sup>(9)</sup> بن بشير و قد صرح بالأخبار بينه و بين داود بن أبي هند مما ينفي عنه وصمة التدليس و كلهم رجال ثقات.

**الطريق الثاني:** رواية عبد الرزاق عن معمر بن عطاء بن السائب عن الشعبي.  
وهذا الإسناد فيه:

- عطاء بن<sup>(10)</sup> السائب بن مالك، و يقال ابن يزيد الثقفي أبو السائب الكوفي روى عن عامر الشعبي و غيره، إلا أنه اختلط<sup>(11)</sup> في آخر حياته، فمن كان سماعه منه قبل الاختلاط،

1- ترجمة موجودة في ابن أبي حاتم الجرح، و لبقديل، 411/13، برقم 411، و العجلي، تاريخ الثقات، ص 148 برقم 400 و المزني، تهذيب الكمال، 461/8 برقم 1790 و ابن حجر، تهذيب التهذيب، 183/3 برقم 1896.

2- ابن أبي حاتم الجرح، 411/3.

3- المزني، تهذيب الكمال، 465/8.

4- ابن أبي حاتم، المصدر السابق.

5- الكزبي، المصدر السابق.

6- منهم يعقوب بن شيبه و ابن خراش (ابن حجر تهذيب التهذيب، 183/3).

7- ابن حجر، التقريب ص 117 برقم 1499 وقال فيه (ثقه عابد أثبت للناس في ثابت و تفرغ حفظه بأخرة مات سنة سبع و ستين).

8- المصدر نفسه، ص 273 برقم 3734 و فيه (ثقه من الثامنة مات سنة تسع و ثمانين).

9- المصدر نفسه و فيه (ثقه قبت كثير التدليس الإرسال الخفي) ص 504 برقم 7312.

10- ترجمة موجودة في ابن سعد، الطبقات، 338/6، و البخاري، التاريخ الكبير 465/6 برقم 3000، المزني التهذيب الكمال، 86/20 برقم 3934.

11- الاختلاط: لغة، من خلط الشيء، يخلط خلطاً، كازجه، و قد حولط في عقله، و اتخلط عقله فهو مختلط إذا تغير (ابن منظور، لسان العرب، مادة خلط 288/2) واصطلاحاً: قال البخاري: و حقيقة الاختلاط فساد العقل و عدم انتظام الأقوال و الأفعال، (فتح المغيث، 280/3).

فسماعه صحيح، و قد سمع منه آن ذاك شعبة و سفيان و حماد بن سلمة حسب ما صرحت به نصوص أئمة النقد<sup>(1)</sup>، أما رواية معمر عنه فلم أقف على من يثبت له السماع قبل الاختلاط، و لا على من ينفيه عنه، فسماعه عنه، يحتمل ويحتاج إلى متابعة إلا أني أقرب أن يكون سماعه منه بعد الاختلاط لأن معمر بصري، وقد قدم عليهم عطاء في آخر عمره<sup>(2)</sup> و لم أقف على من تابع معمر في الرواية عن عطاء بن السائب في هذه المسألة، إلا إلا أن رواية عطاء جاءت موافقة لما رواه غير واحد عن داود بن أبي هند و هي روايات جيدة الإسناد.

**الطريق الثالث:** رواية ابن أبي شيبة عن عبدة بن سليمان عن عاصم عن الشعبي. أما عاصم الذي يروي عنه عبدة بن سليمان ويروي عن عامر الشعبي هو عاصم بن سليمان<sup>(3)</sup> الأحوال، أبو عبد الرحمن البصري له نحو مئة و خمسين حديثا<sup>(4)</sup>. قال عنه سفيان: «حفاظ البصرة ثلاثة: سليمان التيمي، و عاصم الأحوال و داود بن أبي هند»<sup>(5)</sup> وقد وثقه كثير من أئمة النقد.

#### رابعا تحقيق القول:

بعد هذه الدراسة الإسنادية لأثر عامر بن شراحيل الشعبي في مسألة طلاق البكر ثلاثا مجتمعة، والذي يقضي فيها بأنها تقع ثلاثا حيث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره و قفت على أنه ورد من روايات جيدة الإسناد كرواية حماد بن سلمة و عبد الأعلى بن عبد الأعلى و هشيم بن بشير كلهم عن داود بن أبي هند و التي عضدت رواية معمر راشد

1- حكى ذلك أحمد حيث قال: «من سمع منه قديما كان صحيحا، ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء»، سمع منه قديما شعبه، و سفيان و سمع منه حديثا جرير و خالد بن عبد الله و إسماعيل (ابن أبي حاتم الجرح، 332/6 و ابن عدي الكامل في الضعفاء، 362/5) و هو قول ابن معين (تاريخ الدوري، 404-4023/2) و يحيى بن سعيد القطان (ابن أبي حاتم الجرح، 332/6)

2- قال أبو حاتم: «كان محله الصدق قديما قبل أن يختلط صالح مستقيم الحديث ثم بآخره تغير حفظه و في حديث البصريين الذين يحدثون عنه تاليط كثيرة لأنه قدم ي آخر عمره» الجرح المصدر السابق.

3- ترجمة موجودة في ابن سعد الطبقات، 256/7 و ابن معين التاريخ برواية الدوري، 282/2 و البخاري التاريخ الصغير، 58/2 و المزي تهذيب الكمال 485/13 برقم 3008 و ابن حجر، تهذيب التهذيب، 42/5.

4- حكاه ابن المدني (المزي المصدر السابق، 488/13).

5- ابن أبي حاتم، الجرح، 6/ برقم 1900.

عن عطاء بن السائب الذي اختلط في آخر حياته، ورواية معمر عنه ممكن أن تكون بعد الإختلاط لكونه بصريا و قد حدث عطاء بالبصرة بعدما اختلط.  
و هي أيضا تعضد بما رواه ابن أبي شيبة -صاحب المصنف- عن عبدة بن سليمان عن عاصم الأحوال.  
فالآثر يكون ثابت عن الشعبي في هذه المسألة و الله أعلم.

المطلب الثامن: أثر إبراهيم بن يزيد النخعي، أبو عمران الكوفي

الفقيه (ت 96 وله 50 سنة)

متن الأثر: "إذا طلق الرجل ثلاثاً ولم يدخل، فقد بانت منه، حتى تنكح زوجاً غيره، وإن قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق فقد بانت بالأولى، وليست الثنتان بشيء، ويخطبها إن شاء".

مدلول الأثر:

أثر عن فقيه أهل الكوفة إبراهيم النخعي في مسألة طلاق البكر التي إذا طلقها زوجها ثلاثاً مجتمعة كأن قال لها (أنت طالق ثلاثاً) فقد بانت منه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، أما إن طلقها متفرقة في مجلس واحد فتقع اللفظة الأولى تطليقة واحدة بائنة وله أن يخطبها وبقية الطلقات لا يعتد بها.

وللتأكد من صحة هذا القول أخرج وأدرس الروايات الواردة عنه.

أولاً: التخريج

رواه حماد<sup>(1)</sup>، وحسين<sup>(2)</sup>، ومغيرة<sup>(3)</sup>، وأبو معشر<sup>(4)</sup>، والأعمش<sup>(5)</sup>، وأبو هاشم<sup>(1)</sup>، جميعهم جميعهم عن إبراهيم بالفاظ متقاربة وتفصيل ذلك ما يلي:

- (1) - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب رجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 70/4 برقم 17866.
- (2) - وابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب رجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 69/4 برقم 17857.
- وسعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 265/3 برقم 1097.
- (3) - ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب رجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 69/4 برقم 17856.
- وسعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 262/3 برقم 1081، وفي 263 برقم 1084، و264 برقم 1090.
- (4) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 332/6 برقم 11068، في 353 برقم 11069، وفي 336 برقم 11082.
- وابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب رجل يقول لمرأته: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، قبل أن يدخل بها، متى يقع عليها، 70/4 برقم 17867.
- (5) - وسعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 264/3 برقم 1092.

أما رواية حماد عن إبراهيم فرواها حفص بن غياث عنه، ولفظه (إذا قال لإمرأته قبل أن يدخل بها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، بانت بواحدة وسقطت اثنتان).

ورواية حصين عن إبراهيم فرواها محمد بن فضيل ولفظه (إذا طلقها ثلاثا قبل أن يدخل بها لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره)، وتابعه هشيم عن حصين لكن قرنه بمغيرة عند سعيد بن منصور صاحب السنن فقد ورد ( ... هشيم قال، أنا مغيرة وحصين عن إبراهيم قال: لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره)، وفي موضع آخر عن سعيد (نا هشيم قال، أنا مغيرة وحصين عن إبراهيم قال: لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره).

ورواية مغيرة عن إبراهيم رواها جرير وخالد بن عبد الله وأبو عوانة كلهم عنه بألفاظ متقاربة وأكثر تفصيلا فكان لفظ أبو عوانة (في الرجل يقول لامرأته أنت طالق ثلاثا، قبل أن يدخل بها، قال: أن أخرجهن جميعا لم تحل له، وإن أخرجهن تترى بانت بالأولى، والثلثان ليستا بشيء)، ولفظ جرير وخالد بن عبد الله متقارب مع هذا اللفظ.

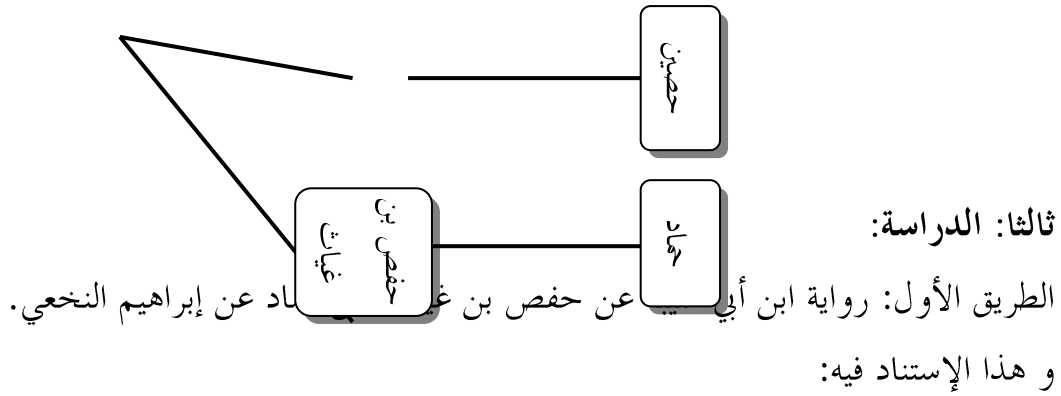
ورواية أبو معشر عنه فرواها سعيد وعبد الله بن محرر والفقيمي جميعهم عنه بألفاظ متقاربة مع بقية الروايات السابقة ألا أن فيها زيادة اللفظ (ويخطبها إن شاء) في لفظ الثوري (إذا طلق ثلاثا ولم يدخل، فقد بانت منه، حتى تنكح زوجا غيره، وإن قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، بانت بالأولى، وليست الثلثان بشيء، ويخطبها إن شاء) وقد أثبتت هذه اللفظة رواية عبد الله بن محرر وسعيد، أما رواية الفقيمي فلم تذكر فيها فكانت لفظها (إذا قال قبل أن يدخل بها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، بانت بالأولى والأخريات ليستا بشيء).

ورواية الأعمش عن إبراهيم رواها معاوية عنه بلفظ (عن إبراهيم أنه سئل عن رجل طلق امرأته ألفا قبل أن يدخل بها قال: بانت منه بثلاث وسائرهن معصية).

وأما رواية أبو هاشم عن إبراهيم فرواها حماد بن يزيد عنه ولفظه (في رجل يقول لامراته لم يدخل بها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، قال: بانت بالأولى والثلثان ليس بشيء، وإن طلقها ثلاثا بغم واحد لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره)

(1) - سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 261/3 برقم 1078.





- حفص بن غياث، رغم توثيقه من قبل أئمة النقد، فقد ذكروا أنه ساء حفظه بعدما تولى القضاء و قد تولاه بالكوفة ثلاث عشرة سنة، و سن يتق ببغداد، قال يحيى بن معين: «جميع ما حدث به حفص بن غياث ببغداد و الكوفة إنما هو من حفظه لم يكن يخرج كتاباً، كتبوا عنه ثلاثة آلاف حديث من حفظه»<sup>(1)</sup>

و قد ساء حفظه بسبب انشغاله بالقضاء، فلم يعد يهتم بالتحديث من كتبه لعدم تفرغه لذلك.

و في هذا الإسناد جاءت روايته من طريق أبي بكر بن أبي شيبة -صاحب المصنف- و أقرب أن يكون سماعه من حفص بعدما ساء حفظه وهذا لكون ابن أبي شيبة كوفي في الأصل و قد سبق وأن أشار ابن معين إلى أن جميع ما حدث به حفص بالكوفة، كان حفظه و لم يكن يخرج كتبه.

- و أيضاً فيه حماد و هو ابن أبي سليمان<sup>(2)</sup>، أبو إسماعيل الكوفي في روايته عن إبراهيم مقال، وذلك لأنه يخطئ بسبب سوء حفظه و بسبب إنشغاله بالفقه، قال شعبة: «كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ»<sup>(3)</sup> و قال ابن سعد: «و كان حماد ضعيفاً في الحديث، اختلط في آخر أمره و كان مرجئاً، و كان كثير الحديث»<sup>(4)</sup>

فروايته عن إبراهيم تحتاج إلى متابعة، و قد تابعه فيما حصين و أبي معشر.

الطريق الثاني: رواية ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن حصين عن إبراهيم.

1- الخطيب: تاريخ بغداد، 195/8.

2- المزني، تهذيب الكمال، 269/7 برقم 1483.

3- ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، 147/3 برقم 642، و ابن عدي الكمال في الضعفاء، 237/2.

4- ابن سعد، الطبقات، 332/6.

- فحسين الذي يروي عن إبراهيم النخعي، وروي عنه محمد بن فضيل هو حسين بن عبد الرحمان السلمي<sup>(1)</sup>، أبو الهذيل الكوفي ابن عم منصور بن المعتمر و هو ثقة من كبار أصحاب الحديث، وثقه ابن معين<sup>(2)</sup>، و أبي زرعة<sup>(3)</sup>، و أبو حاتم وغيرهم<sup>(4)</sup>.  
وبقية رجال هذا السند من الثقات أيضا.

الطريق الثالث: رواية جرير وأبي عوانة وخالد بن عبد الله عن معمر عن إبراهيم.  
وهذا الاستناد فيه:

- مغيرة وهو ابن مقسم<sup>(5)</sup> الضري، أبو هشام الكوفي معروف بالتدليس لاسيما عن إبراهيم، و لذلك ضعف أحمد حديثه عنه<sup>(6)</sup>، قال العجلي: «كان يرسل الحديث عن إبراهيم، و إذا وقف أخبرهم ممن سمعه و كان من فقهاء أصحاب إبراهيم»<sup>(7)</sup>.  
إلا أن هذا لا يضر بالإسناد لحصول متابعة له من رواية غيره عن إبراهيم.

الطريق الرابع: رواية سعيد و الثوري و عبد الله بن محرر جميعا عن أبي معشر عن إبراهيم.  
- و أبو معشر الذي يروي عن إبراهيم، و يروي عنه سفيان الثوري وسعيد بن أبي عروبة هو زياد<sup>(8)</sup> بن كليب التميمي، الخضلي، الكوفي.  
قال عنه أبو حاتم: «صالح، من قدماء أصحاب إبراهيم ليس بالمتين في حفظه، وهو أحب إلي من حماد بن أبي سليمان»<sup>(9)</sup>.

الطريق الخامس: رواية سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم إن سلم هذا الإسناد من تدليس أبي معاوية و هو محمد بن حازم<sup>(10)</sup> الضرير الكوفي، فقد وصفه

---

1- ترجمة موجودة في ابن سعد الطبقات الكبرى، 338/6 و ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 120/2، و البخاري، التاريخ الصغير، 30/2 و المزي، تهذيب الكمال، 519/6 برقم 1358.  
2- ابن أبي حاتم، الجرح، 3/ برقم 837.  
3- المصدر نفسه.  
4- المصدر نفسه.  
5- المزي، تهذيب الكمال، 397/28 برقم 6143.  
6- ابن أبي حاتم، الجرح، 229/8 برقم 1030.  
7- العجلي: تاريخ الثقات ص 437-438 برقم 1622.  
8- ترجمته موجودة في: ابن سعد الطبقات، 330/6، و ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 180/2، و البخاري، التاريخ الصغير، 272/1 المزي، تهذيب الكمال، 504/9 برقم 2065.  
9- ابن أبي حاتم، الجرح، 3/ برقم 2449.  
10- المزي التهذيب الكمال، 130/25، برقم 5173.

بذلك ابن سعد<sup>(1)</sup>، ويعقوب بن شيبة<sup>(2)</sup>، و ابن حيان<sup>(3)</sup>، و أبو داد<sup>(4)</sup> و غيرهم، و ه و ه و أحفظ لحديث الأعمش و في هذا قال ابن حجر: «ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش و قد يهم في حديث غيره، مات سنة خمس و تسعين و إثنتان و ثمانون، و قد رمي بالإرجاء»<sup>(5)</sup> و هو قول ابن نمير من أنه كان أضبط الناس لحديث الأعمش، فقد قال « كان أبو معاوية لا يضبط شيئاً من حديثه ضبطه لحديث الأعمش، كان يضطرب في غيره اضطراباً شديداً»<sup>(6)</sup>

- هو لم يسلم من تدليس سليمان بن مهران لأعمش عن إبراهيم حيث لم يصرح بالسماع بينه و بن إبراهيم، إلا أن هذا التدليس لا يضر لمتابعته لحصين في الحديث عن إبراهيم.

الطرق السادس: رواية سعيد بن منصور عن هشيم قال: أنا مغيرة و حصين عن إبراهيم. و هذا الإسناد في هشيم بن بشير و هو مشهور بالتدليس و قد صرح بالأخبار بينه و بين مغيرة بن مقسم، الضبي، و عطف عليه حصين و هو ابن عبد الرحمن إلا أن عدم تصريحه بالسماع منه لا يعني أنه قد دلس عنه، لأنه لم يعرف بالتدليس عن حصين قال ابن رجب: « من عرف بالتدليس و كان له شيء لا يدلس عنهم، فحديثه عنهم متصل منهم هشيم بن بشير ذكر أحمد أنه لا يكاد يدلس عن حصين»<sup>(7)</sup> و قال أحمد « ليس أحد أصح حديثاً عن حصين من هشيم»<sup>(8)</sup>.

رابعا: تحقيق القول:

إن هذه الفتوى المنقولة عن إبراهيم النخعي في مسألة طلاق البكر ثلاثاً مجتمعة تقع ثلاثاً حيث تحرم عليه و لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، و أما إن قالها متفرقة فإنها

1- طبقاته، 392/6.

2- الخطيب، تاريخ بغداد، 249/5.

3- الثقات له، 241/7.

4- المزني، المصدر السابق، 132/25.

5- ابن حجر التقریب، ص 411 برقم 5841.

6- الخطيب تاريخ بغداد، 247/5.

7- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 312.

8- أبو داود، سؤالاته للإمام أحمد، ص 523.

تبين بالأولى بينونة صغرى وردت من رواية حصين بن عبد الرحمن و من قدماء أصحاب إبراهيم و هي رواية جيدة الإسناد و التي تعضد بقية الروايات الواردة عنه في هذه المسألة و يكون الأثر ثابت عنه -إن شاء الله-.

المطلب التاسع: أثر سعيد بن جبير الأسدي

أحد فقهاء الكوفة

(قتل بيد الحجاج سنة 95 ولم يكمل الخمسين)

متن الأثر: "إذا قال: أنت طالق ثلاثاً قبل أن يدخل بها، لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره"

مدلول الأثر:

ورد عن سعيد بن جبير الكوفي في مسألة البكر إذا طلقها زوجها ثلاثاً قبل أن يدخل بها تقع ثلاث فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، فزوجته تحرم عليه بهذه الطلقات. وللتأكد من صحة هذا القول أخرج وأدرس طريقه.

أولا التخريج:

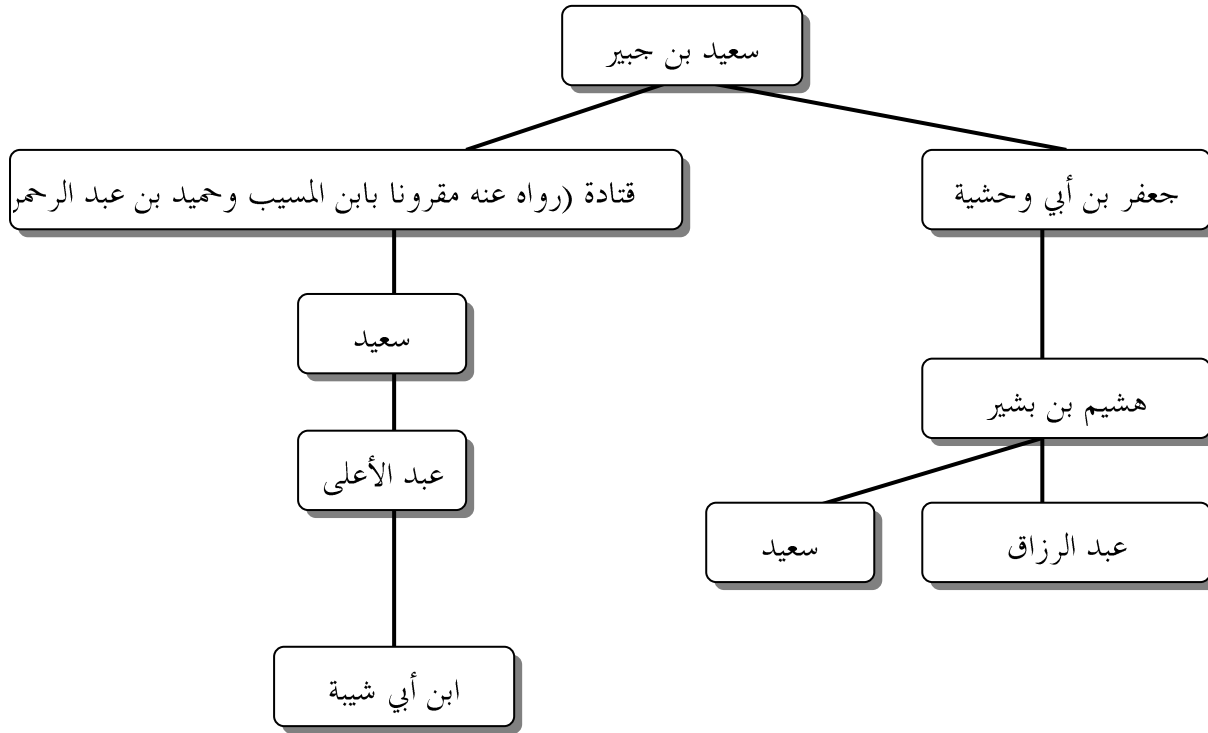
رواه هشيم<sup>(1)</sup> عن جعفر بن إياس بن أبي وحشية عن سعيد بن جبير ولفظه المثبت أعلاه، كما رواه عبد الأعلى<sup>(2)</sup> عن سعيد ابن عروبة عن قتادة ابن دعامة عنه مقروناً بسعيد بن المسيب وحميد بن عبد الرحمن (قالوا: لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره).

(1) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 334/6 برقم 11075.

- وسعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 263/3 برقم 1087.

(2) - ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 69/4 برقم 17862.

ثانياً: شجرة الإسناد



ثالثاً: الدراسة

الطريق الأول: رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن جبير.

و هذا الإسناد منقطع: فقتادة بن دعامة المشهور بالتدليس لم يصح له سماع من سعيد بن جبير حسب ما حكاه أحمد<sup>(1)</sup>، و يعقوب<sup>(2)</sup> بن سفيان و يحيى بن معين<sup>(3)</sup>، و في هذه الرواية قرن قتادة سعيد بن جبير سعيد بن المسيب و حميد بن عبد الرحمن، فدلس عنهم جميعاً.

الطريق الثاني: رواية هشيم بن جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبير.  
- انتقى تدليس هشيم بن بشير عن جعفر حيث بين الأخبار بينه.

1- ابن أبي حاتم: المراسيل، ص 168 برق 321.

2- المزني، تهذيب الكمال، 501/23.

3- المصدر نفسه.

- أما جعفر بن أبي وحشية هو جعفر<sup>(1)</sup> بن إياس، أبو بشر أبي وحشية قال عنه ابن حجر: «ثقه من أثبت الناس في سعيد بن جبير وضعفه شعبة في جبيب بن سالم و في مجاهد من الخامسة، مات سنة خمس وقيل ست وعشرين»<sup>(2)</sup>.

رابعاً: تحقيق القول:

إن قول سعيد بن جبير في مسألة طلاق البكر، وذلك أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل الدخول و البناء، تقع ثلاث طلاقات فتحرم عليه، و لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، ورد من طريق منقطة من رواية قتادة بن دعامة الذي لم يصح له سماع من سعيد بن جبير، وورد من طريق جيدة الإسناد و قد سلمت من تدليس هشيم بن بشير عن أبي وحشي الذي هو من أثبت الناس في سعيد. و بناء على ذلك القوي يعضد الضعيف، و يكون الأثر ثابت عن سعيد بن جبير في هذه المسألة و الله أعلم.

---

1- ابن حجر التقریب، ص 79 برقم 930.

2- المصدر نفسه.

المطلب العاشر: أثر سعيد بن المسيب القرشي المخزومي أحد علماء

الأثبات الفقهاء الكبار

(مات بعد 90 وقد ناهز 80 سنة)

متن الأثر: "إذا طلق الرجل البكر ثلاثا، فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره"

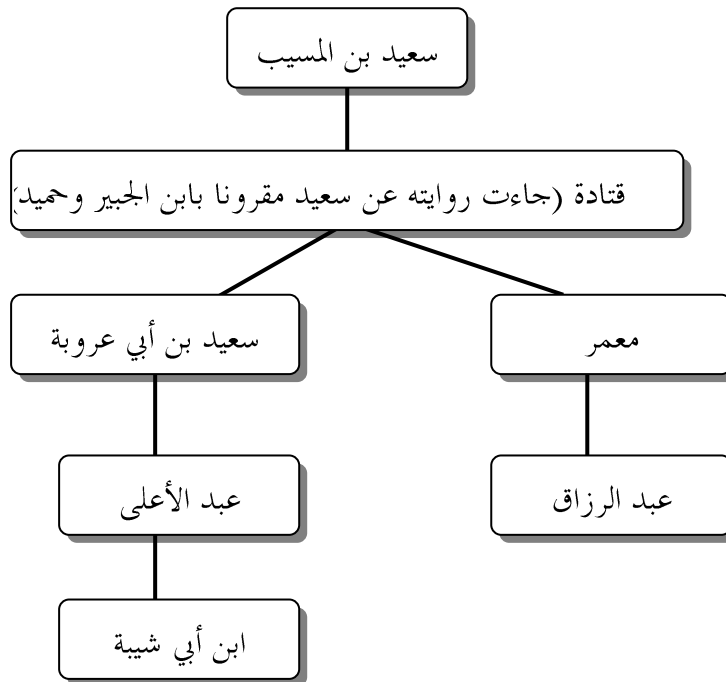
مدلول الأثر:

ورد عن سعيد بن المسيب في مسألة الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها أنه إذا طلقها ثلاثا حرمت عليه حيث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره. وللتأكد من صحة ما ورد عنه أخرج وأدرس الروايات الواردة.

أولا التخريج:

رواه معمر بن راشد<sup>(1)</sup> عن قتادة بن دعامة عن سعيد بن المسيب، ولفظه المثبت أعلاه، كما رواه سعيد بن أبي عروبة<sup>(2)</sup> عن قتادة عن ابن المسيب، مقرونا بابن جبيرو حميد بن عبد الرحمن، ولفظه: (قالوا: لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره)

ثانيا: شجرة الإسناد



(1) - عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 332/6 برقم 11066.

(2) - ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها، 69/4 برقم 17862.

### ثالثا: الدراسة:

- هذا القول رواه عبد الرزاق-صاحب المصنف- عن قتادة عن سعيد بن المسيب، وهذا الإسناد لم يسلم من:

1- سوء حفظ معمر لحديث قتادة، حكى ذلك الدارقطني<sup>(1)</sup>، وهذا يعود لصغر سن معمر عند التحمل، فلم يكن يحفظ الأسانبي وفي هذا القول قال معمر عن نفسه: «جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أكن أحفظ عنه الأسانيد»<sup>(2)</sup>.

2- ومن تدليس قلته عن سعيد بن المسيب حيث عنعن في هذه الرواية، و قتادة مشهور بالتدليس، فقد وصفه بذلك النسائي<sup>(3)</sup> وغيره، وإذا لم يصرح بالسماع يحمل كلامه على الانقطاع وفي هذه المسألة قرن روايته عن سعيد بسعيد بن جبير و حميد بن عبد الرحمن. 3- أيضا وقفت على أن حديث قتادة عن سعيد بن المسيب متكلم فيه من قبل أئمة النقد منهم علي بن المدني الذي كان يضعف أحاديث قتادة عن سعيد تضعيف شديدا، و يقول أن أكثرها بين قتادة و سعيد فيما رجال.

### رابعا: تحقيق القول:

إن أثر سعيد بن المسيب في مسألة طلاق البكر و الذي نقل عنه أن طلاقه يقع ثلاثا، حيث تحرم عليه فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، ورد من رواية قتادة بن دعامة و هو مدلس مشهور بذلك، و قد عده ابن حجر ضمن أصحاب المرتبة الثالثة، و هي مرتبة من أكثروا التدليس، فلم يعد يقبل منهم إلا ما صرحوا به بالسماع. و لم أقف على من تابع قتادة في الرواية عن سعيد المسيب في هذه المسألة، و عليه فأثره غير ثابت عنه والله أعلم.

1- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ص 284.

2- المصدر نفسه.

3- ابن حجر تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص 43 برقم 92.

المطلب الحادي عشر: أثر طاووس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن، يقال اسمه

ذكوان، وطاووس لقبه فقيه (ت106هـ) مقرونا بعطاء وجابر بن زيد

وعكرمة مولى عباس - رضي الله عنهما -

أبو عبد الله، أصله بربري عالم بالتفسير (ت104هـ)

متن الأثر: "سئل عكرمة عن رجل طلق امرأته بكراً ثلاثاً قبل أن يدخل بها، فقال: إن كان جمعها لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، وإن كان فرقتها، فقال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فقد بانت بالأولى وليست الثنتان بشيء، قال: فذكرت ذلك لأبي فقال: سواء، هي واحدة على كل حال"

مدلول الأثر:

يرى عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه في مسألة طلاق البكر التي طلقها زوجها ثلاثاً قبل أن يدخل بها أنها تقع ثلاث بحيث تحرم عليه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، وإن فرقتها فبانت بالطلقة الأولى وبقيت الطلقات لا يعتد بها. أما طاووس بن كيسان فيرى أن طلاق البكر ثلاثاً مجتمعة أو متفرقة تقع طلقة واحدة، وهو قول عطاء وجابر بن زيد.

وللتأكد من صحة ما ورد عنهما أخرج وأدرس الرواية دراسية حديثة.

أولاً: التخريج

رواه عبد الرزاق<sup>(1)</sup> عن معمر عن عبد الله بن طاووس (ولفظه ما سبق) ورواه إسماعيل بن علية<sup>(2)</sup> عن ليث بن أبي سليم عن طاووس مقرونا بعطاء - غير منسوب - ولفظه (أههما) قالاً: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فهي واحدة)

(1) - في مصنفه، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 336/6 برقم 11081.

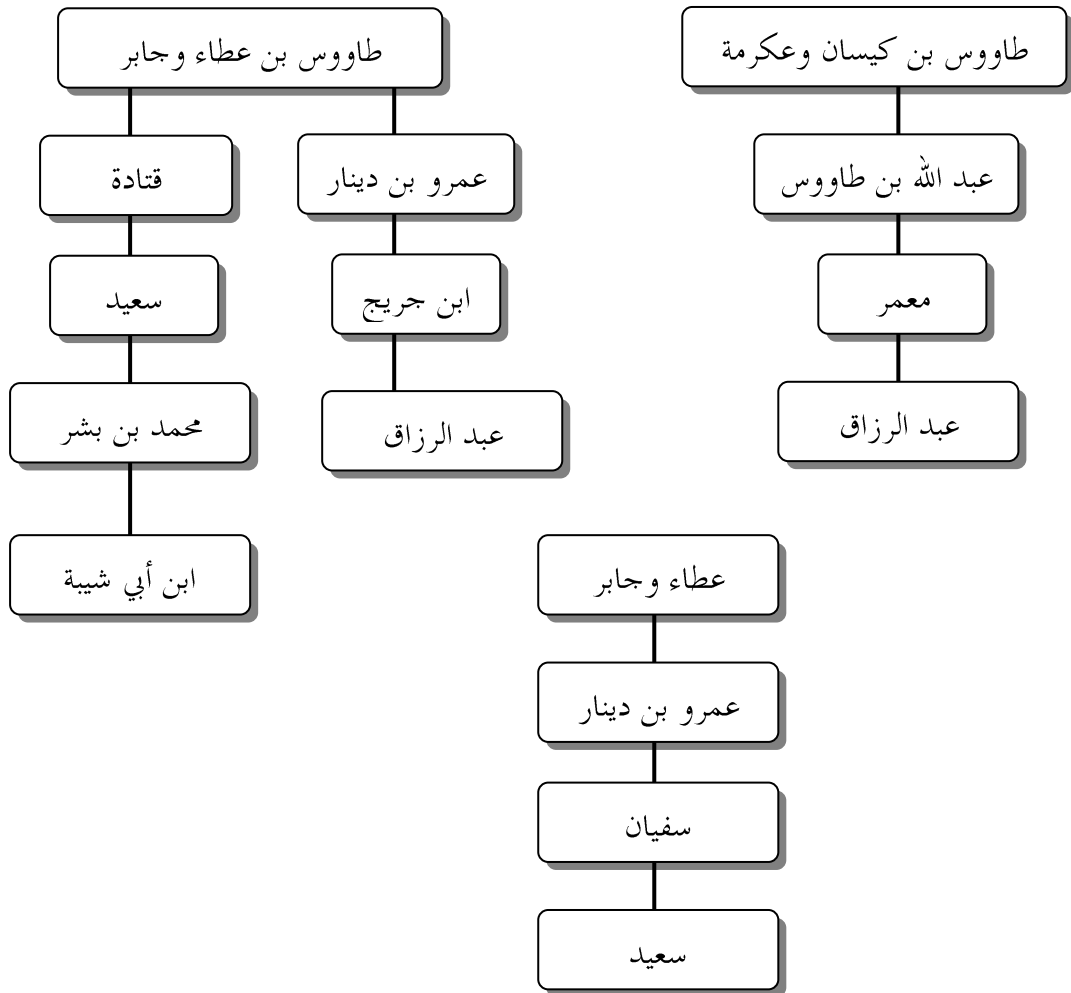
(2) - ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا: إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فهي واحدة، 17872.

كما رواه محمد بن بشر<sup>(1)</sup> عن سعيد بن عروبة عن قتادة عن طاووس مقرونا بعطاء وجابر بن زيد (أنهم قالوا: إذا طلقها ثلاثا قبل أن يدخل بها فهي واحدة).

وكذا رواه ابن جريج<sup>(2)</sup> عن عمرو بن دينار عنهم بلفظ (إذا طلق الرجل البكر ثلاثا، فهي واحدة، قال عمرو: وإن جمعهن فهي واحدة)

ورواه سعيد بن منصور<sup>(3)</sup> -صاحب السنن- عن سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء وجابر بن زيد قالوا: (إذا طلق البكر ثلاثا فهي واحدة) فلم يذكر طاووس.

### ثانيا: شجرة الإسناد



(1)-ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب ما قالوا: إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فهي واحدة، 70/4 برقم 17874.

(2)- وعبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق البكر، 335/6 برقم 11080.

(3)- السنن له، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 261/3 برقم 1077.

ثالثا: الدراسة.

- إن رواية طاووس بن كيسان مقرونا بعكرمة مولى بن عباس رضي الله عنه. وردت من طريق واحد رجاله ثقات و لم أقف له على متابعات في المصادر التي وقعت عليها عيني.
- أما رواية طاووس مقرونا بجابر بن زيد و عطاء بن أبي رباح، فقد وردت من طريقين:
  - طريق لم يسلم من تدليس قتادة عنهم جميعا، حيث لم يبين السماع بينه وبين جابر وعطاء و طاووس، مما لا ينفي عنه شبهة التدليس.
  - و طريق جيدة الإسناد من رواية ابن جريح عن عمرو بن دينار عنهم.
- و أما رواية سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء مقرونا بجابر بن زيد من عنبر ذكر طاووس، رجالها أيضا ثقات معروفون.

رابعا: تحقيق القول:

بناء على ما سبق يكون:

- أثر طاووس بن كيسان في هذه المسألة ثابت عنه بما رواه معمر عن ابن طاووس عنه، و بما رواه ابن جريح عن عمرو بن دينار.
- أما أثر عكرمة مولى بن عباس، فلم أقف له على متابع.
- أما أثر عطاء و جابر بن زيد فهو ثابت عنهما في هذه المسألة برواية سفيان و ابن جريح كلاهما عن عمرو بن دينار و الله أعلم.

الخلاصة:

اتفق جمهور السلف في مسألة طلاق البكر ثلاثا مجتمعة، من أهما تقع ثلاثا، حيث المطلقة هكذا تحرم على زوجها حتى تنكح زوجا غيره، وخالفهم طاووس بن كيسان فهو يراها طلقة واحدة، فكان من:

– الصحابة: عمر بن الخطاب، وأنس بن مالك، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس على أحد قوليه، وقد صح ذلك عنهم رضي الله عنهم أجمعين، كما روي ذلك عن أم سلمة أم المؤمنين ولم يصح ذلك عنها، لوروده من طريق ضعيف. أما القول الثاني لابن عباس رضي الله عنه من أنه يجعل المطلقة الغير مدخول بها ثلاثا مجتمعة واحدة، تفرد بروايته من أصحابه طاووس بن كيسان، ولم يتابعه عليه أحد في حدود تنبعي.

– التابعين: عامر الشعبي، وإبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح، وجابر بن زيد، وقد صح ذلك عنهم وثبت، وروي عن سعيد بن المسيب ولم يثبت عنه ذلك ولم يصح، أما قول عكرمة مولى ابن عباس فورد من طريق واحد ولم أقف له على متابع.

المبحث الثاني: مسألة طلاق الثلاث أو أكثر من ذلك مجتمعة وفي مجلس واحد.

تمهيد:

طلاق الثلاث بلفظ واحد أو أكثر، كأن يقول الرجل لامرأته المدخول بها (أنت طالق ثلاثاً) أو (أنت طالق ألفاً أو عدد النجوم أو مائة)، هو طلاق بدعي منهي عنه باتفاق العلماء، ومعه أنه طلاق منهي عنه لكن من أوقعه هل يحسب عليه ذلك فتكون زوجته قد بانت منه بينونة كبرى حيث لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، أم أنها تقع طلقة واحدة رجعية أم بائنة بينونة صغرى. في هذه المسألة وردت مجموعة من الفتاوى، إنما مدى صحة هذه الأقوال، هذا ما حاولت الإجابة عنه في هذه المطالب:

المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: أثر عثمان بن عفان رضي الله عنه.

المطلب الرابع: أثر زيد بن ثابت رضي الله عنه.

المطلب الخامس: أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

المطلب السادس: أثر عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

المطلب السابع: أثر عمران بن حصين رضي الله عنه.

المطلب الثامن: أثر شريح القاضي.

المطلب التاسع: أثر محمد بن مسلم الزهري.

المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب، القرشي، أمير المؤمنين،

جم المناقب (مات 23 هـ)

متن الأثر: "كان عمر إذا أوتي برجل قد طلق امرأته ثلاثاً في مجلس أوجعه ضرباً وفرق بينهما".

مدلول الأثر:

ورد عن أمير المؤمنين، عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في هذه المسألة روايات كثيرة، مفادها أنه يوقع طلاق الثلاث و ما زاد عن الثلاث، فتحرم المرأة على زوجها و لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، و من كان يفعل ذلك كان عمر -رضي الله عنه- يوجعه ضرباً لأنه استعجل في أمر كانت له فيه سعة و أناة.

أولاً: التخريج:

رواه الحسن<sup>(1)</sup>، وطاووس<sup>(2)</sup>، وابن عباس<sup>(3)</sup>، وأنس بن مالك<sup>(4)</sup>، وزيد بن وهب<sup>(5)</sup>، وعطاء الخراساني<sup>(6)</sup>.

جميعهم عن عمر بن الخطاب زيادة ونقصاً، وتفصيل ذلك ما يلي:

- أما رواية الحسن عن عمر، فرواها هشيم قال: أنا أبو حرة عنه بلفظ «في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً<sup>(7)</sup> بكلمة واحدة، فقال قال عمر، لو حملناهم على كتاب الله ثم قال: لا، بل نلزمهم ما ألزموا

1- سعيد، السنن، كتاب الطلاق- باب التعدي في الطلاق، 259/3 برقم 1068، برقم 1069.

2- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 259/3 برقم 1067.

3- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المطلق ثلاثاً، 391/6 برقم 11335، و 392 برقم 11338 و برقم 11336.

- و مسلم، الصحيح، كتاب.

- و البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب من جعل الثلاث واحدة و ما ورد في خلاف ذلك 336/7 و ص338.

- و أبو داود، السنن، كتاب

4- سعيد، السنن، كتاب الخلع و الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 360/3 برقم 1073 و 1074.

- و ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب من كره أن يطلق الرجل امرأته ثلاثاً في مقعد واحد و أجاز ذلك، 62/4 برقم 17784.

- و البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في إمضاء الطلاق الثالث و إن كن مجموعات، 333/7.

5- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المطلق ثلاثاً، 393/6 برقم 11340.

- و ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يطلق امرأته مئة أو ألف في قول واحد 63/4 برقم 17795.

- و البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في إمضاء الطلاق الثلاث و إ، كن مجموعات 334/7.

6- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 265/3 برقم 1094.

7- وقع تصحيف في سنن سعيد إلى (ثلاثاً) و الصحيح ما أثبتته.

أنفسهم»، كما رواه خالد بن عبد الله عن سعيد الحريري عنه مفصلا ولفظه «أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري لقد هممت أن أجعل إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا في مجلس أن أجعلها واحدة و لكن أقواما جعلوا على أنفسهم، فألزم كل نفس ما ألزم نفسه، من قال لامرأته: أنت علي حرام فهي حرام، ومن قال لامرأته: أنت بائنة فهي بائنة، ومن قال: أنت طالق ثلاثا فهي ثلاث». «ثلاث».

و أما رواية طاووس فقد اختلف عليه، فرواها سفيان عن هشام بن حجير عنه عن عمر مختصرا بلفظ «قد كان لكم في الطلاق أناة فاستعجلتم أناتكم و قد أجزنا عليكم ما استعجلتم من ذلك» و خالف سفيان كل من عمرو بن دينار و أيوب عن غير واحد، و ابن طاووس جميعهم عن طاووس عن ابن عباس عن عمر -رضي الله عنهما- بألفاظ متقاربة ولفظه: «دخلت على ابن عباس و معه مولاه».

أبو الصهباء، فسأله أبو الصهباء عن الرجل يطلق امرأته ثلاثا جميعها، فقال ابن عباس: كانوا يجعلونها واحدة على عهد رسول الله -صلى الله عليه و سلم- و أبي بكر و ولاية عمر إلا أقلها، حق خطب عمر الناس، فقال: قد أكثرتم في هذا الطلاق، فمن قال شيئا فهو على تكلم» و في رواية ابن جريج أن أبا الصهباء هو الذي قال لابن عباس «أتعلم أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله -صلى الله عليه و سلم- و أبي بكر -رضي الله عنه- و ثلاث في إمارة عمر -رضي الله عنه- قال ابن عباس نعم» ونحوه من رواية أيوب عن ابراهيم بن ميسرة عن طاووس و أما رواية معمر عن ابن طاووس، فابن عباس هو الذي قال: «كان الطلاق على عهد رسول الله -صلى الله عليه و سلم- و أبي بكر و سنتين من خلافة عمر -رضي الله عنه- طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بين الخطاب -رضي الله عنه- إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيها عليهم».

- و أما رواية أنس بن مالك عن عمر -رضي الله عنه- فرواها علي بن مسهر و أبو عوانه و سفيان جميعهم عن شقيق بن أبي عبد الله عنه بلفظ مختصر «كان عمر إذا أتى برجل قد طلق امرأته ثلاثا في مجلس أوجعه ضربا و فرق بينهما»، و خالفهم اسماعيل بن عبد الله فرواها عن عبد الله بن الغيرار أنه سمع أنس بن مالك يقول: «كان عمر بن الخطاب إذا ظفر برجل طلق امرأته ثلاثا، أوجع رأسه بالدرة».

- و أما رواية زيد بن وهب عنه فرواها الثوري و شعبة كلاهما عن سلمة بن كهيل عنه و لفظه «لقي رجل رجلا لعابا بالمدينة، فقال: أطلقت امرأتك؟ قال نعم، قال، كم ألفا<sup>(1)</sup>؟، قال: فرفع إلى عمر، قال: فطلقت امرأتك، قال: إنما كنت ألعب فعلاه بالدرة، وقال: إنما يكفئك من ذلك ثلاثة».

- و أما رواية عطاء الخرساني عنه فرواها إسماعيل بن عياش بلفظ « أن العلاء بن جعونه طلق امرأته مائة تطليقة، فأرسل إليه عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- أن اعتزل امرأتك».

---

1- أظنه قال: كم؟ فقال الرجل: ألفا و هذا حتى يستقيم الكلام.



### ثالثاً: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية هشيم قال: أنا أبو حرة عن الحسن عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وهذه الرواية منقطعة فالحسن البصري لم يصح له سماع من عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وذلك أنه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر أي حوالي واحد وعشرين هجري، وقد توفي عمر سنة ثلاث وعشرين للهجرة.

قال ابن سعد: «وكان ما أسند من حديثه وروى عن سمع منه فحسن حجة، وما أرسل من الحديث فليس بحجة»<sup>(1)</sup>.

وقد سلم هذا السند من تدليس هشيم بن بشير حيث بين الإخبار بينه وبين أبو حرة وهو واصل بن عبد الرحمن<sup>(2)</sup>، قال عنه ابن حجر: «صدوق عابد، وكان يدلّس عن الحسن مات سنة اثنتين وعشرين»<sup>(3)</sup>.

وفي هذا الإسناد لم يصرح بسماعه من الحسن البصري مما لا ينفي عنه شبهة تدليسه، إلا أن هذا لا يضر بالإسناد لمتابعته لسعيد الحريري.

**الطريق الثاني:** رواية سفيان عن هشام بن حجير عن طاووس عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه -

وإسناده منقطع، فطاووس بين كيسان لم يصح له سماع من عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - فروايته منه مرسل - أما هشام بن حجير، المكّي، قال عنه أحمد: «ليس هو بالقوي»<sup>(4)</sup> وفي موضع آخر قال: «ضعيف، وليس بمكة أفقه منه»<sup>(5)</sup> ومرة قال: «ضعيف جداً»<sup>(6)</sup> وقال عنه ابن حجر: «صدوق له أوهام»<sup>(7)</sup>.

وقد وصل هذا الانقطاع برواية غير واحد من الثقات عن عبد الله بن طاووس عن طاووس عن ابن عباس عن عمر -رضي الله عنهما - وهي روايات جيدة الإسناد.

1- ابن سعد: الطبقات الكبرى، 157/7-158.

2- الخزرجي: خلاصة تذهيب تذهيب الكمال، 220/3 برقم 7779.

3- ابن حجر: التقريب، ص 509 برقم 7385.

4- أحمد: العلل برواية ابنه، 385/1 برقم 752.

5- المصدر نفسه، 402/1 برقمي 824 و825.

6- المصدر نفسه، 30/3 برقم 4024.

7- ابن حجر: التقريب، ص 503 برقم 7288.

**الطريق الثالث:** رواية علي بن مسهر وأبو عوانه وسفيان كلهم عن شقيق بن أبي عبد الله عن أنس بن مالك عنه - رضي الله عنهم أجمعين - .

وصي روايات جيدة الإسناد، رجالها ثقات معروفون ومدار هذه الروايات هو شقيق بن أبي عبد الله مولى آل حضرمي قال عنه ابن حجر: «ثقة»<sup>(1)</sup>.

**الطريق الرابع:** رواية الثوري وشعبة عن سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - .

- وزيد بن وهب الجهني، أبو سليمان الكوفي مخضرم، هاجر فمات النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو في الطريق<sup>(2)</sup>، روى عن عمر بن الخطاب وعثمان وعلي وطائفة، وروى عنه حبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل وخلق، قال عنه ابن حجر: «مخضرم، ثقة، جليل، لم يصب من قال: في حديثه خلل، مات بعد الثمانين، وقيل: سنة ست وتسعين»<sup>(3)</sup>.

وبقية رجال الإسناد من الثقات، فالثوري وشعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث، وسلمة بن كهيل الخضرمي<sup>(4)</sup>، أبو يحيى الكوفي ثقة، وثقة غي واحد من أئمة النقد<sup>(5)</sup>، قال ابن المديني: «له نحو مائتين وخمسين حديثاً»<sup>(6)</sup>.

**الطريق الخامس:** رواية إسماعيل بن عياش عن عطاء الخراساني عن عمر بن الخطاب. وهي رواية منقطعة، فعطاء الخراساني لم يصح له سماع من عمر بن الخطاب، وإنما يروى عنه بواسطة وليس مباشرة قال عنه ابن حجر: «صدوق يهيم كثيرا ويرسل ويدلس»<sup>(7)</sup>. وروايته هنا جاءت من طريق إسماعيل بن عياش<sup>(8)</sup>، أبو عتبة الحمصي الشامي، ضعيف عند أهل الحديث إذا روى عن غير أهل بلده<sup>(9)</sup> الشام، أما عن أهله الشاميين فهو ثقة، وروايته عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني رواية ضعيفة.

1- المصدر نفسه، ص 209 برقم 2817.

2- المرزجي: خلاصة تذهيب تذهيب الكمال، 390/1 برقم 2282.

3- ابن حجر: التقريب، ص 165 برقم 2159.

4- المصدر نفسه، ص 188، برقم 2508.

5- منهم: ابن معين وابن أبي حاتم: (الجرح، 171/4) وابن سعد (الطبقات، 316/6).

6- المزي: تذهيب الكمال، 315/11.

7- ابن حجر: المصدر السابق، ص 332 برقم 1600.

8- المزي: تذهيب الكمال، 163/3 برقم 472.

9- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 192/2، والجوزجاني، أحوال الرجال ص 173، برقم 311، والخطيب، تاريخ بغداد، 227-224/6.

خامسا: تحقيق القول:

إن أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مسألة الرجل يطلق امرأته ثلاثا أو أكثر كمئة وألف مجتمعة في قول واحد، ورد من طرق منقطعة كرواية الحسن البصري، وإحدى روايات طاووس بن حيسان، وعطاء الخراساني، إلا أنها وصلت من روايات جيدة الإسناد من رواية ابن عباس وأنس بن مالك رضي الله عنهم أجمعين.

وعليه فآثر عمر - رضي الله عنه - في هذه المسألة ثابت عنه - والله أعلم - من أنه كان يجعل الثلاث أو أكثر من الثلاث تقع ثلاثا حيث ألزمهم بها لأنهم استعجلوا في شيء كانت لهم فيه أناة.

المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب، الهاشمي

ابن عمه، وزوج ابنته عليه السلام، (ت 40 هـ)

متن الأثر: "جاء رجل إلى علي فقال: إني طلقت امرأتي ألفا قال: بانت منك بثلاث واقسم سائرهما بين نسائك".

معلول الأثر:

ذهب علي بن أبي طالب في هذه المسألة، إلى أن الذي يطلق امرأته ثلاثاً أو أكثر مجتمعة في مجلس واحد أنها تقع ثلاث، بحيث تحرم المرأة على زوجها حتى تنكح زوجاً غيره، و ما زاد عن الثلاث يقسمه على نسائه إن كان متزوجاً بأكثر من واحدة.

أولاً: التخريج

رواه شريك بن أبي نمر<sup>(1)</sup>، و حبيب بن أبي ثابت<sup>(2)</sup>، و الحكم<sup>(3)</sup>، جميعهم عنه به وتفصيل وتفصيل ذلك مايلي:

أما رواية شريك عن علي فرواها عبد الرزاق -صاحب المصنف- عن إبراهيم بن محمد عنه بلفظ «جاء رجل إلى علي فقال: إني طلقت امرأتي عدد العرفج<sup>(4)</sup>، فقال: تأخذ من العرفج ثلاث، وتدع سائرته».

- و رواية حبيب بن أبي ثابت عن علي، فقد اختلف عليه، فرواها وكيع عن الأعمش عنه بلفظ «جاء رجل إلى علي فقال: إني طلقت امرأتي ألفا قال: بانت منك بثلاث واقسم سائرهما بين نسائك»، و رواها ابن فضيل عن الأعمش عن حبيب عن رجل من أهل مكة قال «جاء رجل إلى علي فقال: إني طلقت.....» بنحو لفظ وكيع، و رواها أبو نعيم عن الأعمش عن حبيب عن بعض أصحابه قال جاء رجال إلى علي -رضي الله عنه- «فقال: إني طلقت...»، كما رواها أبو

1- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المطلق ثلاثاً، 394/6 برقم 11341.

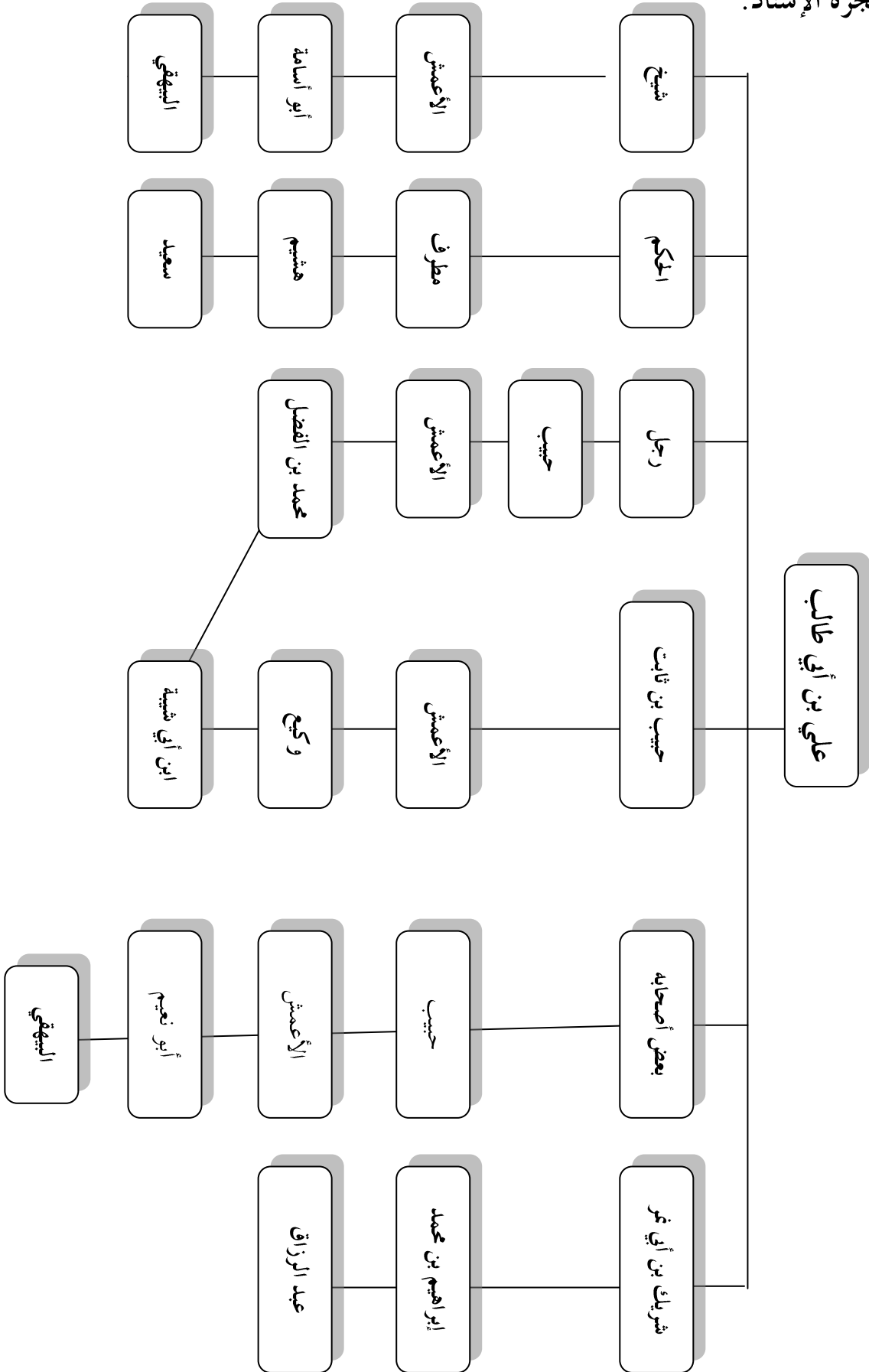
2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب الرجل يطلق امرأته مائة أو ألفاً في قول واحد، 63/4 برقم 17796 و 64 برقم 17804.  
- و البيهقي السنن الكبرى - كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في إمضاء الثلاث و إن كن مجموعات، 335/7، و في باب من جعل الثلاث واحدة و ما جاء في خلاف ذلك، 339/7.

3- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 262/3 برقم 1080.

4- العرفج:

أسامة عن الأعمش قال « كان بالكوفة شيخ يقول سمعت علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- يقول: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا في مجلس واحد فإنه يرد إلى واحدة و الناس عنقا واحدا إذ ذاك يأتونه و يسمعون منه قال: فأتيته فقرعت عليه الباب فخرج إليّ شيخ فقلت له كيف سمعت علي ابن أبي طالب -رضي الله عنه- يقول فيمن طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد قال: سمعت علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- يقول: إذا طلق رجل امرأته ثلاثا في مجلس واحد فإنه يرد إلى واحدة قال فقلت له أين سمعت هذا من علي -رضي الله عنه- قال: أخرج إليك كتاب فأخرج فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما سمعت علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- يقول إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا في مجلس واحد فقد بانت منه و لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره قال: قلت: و يحك هذا غير الذي تقول: قال الصحيح هو هذا و لكن هؤلاء أرادوني على ذلك».

ثانياً: شجرة الإسناد:



الطريق الأول: رواية عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن شريك بن أبي نمر عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-

وإسناده منقطع، فشريك بن عبد الله<sup>(1)</sup> بن أبي نمر، أبو عبد الله المدني، لم يصح له سماع من علي ابن أبي طالب، فقد ولد بعد وفاة علي بسنوات.

قال عنه ابن حجر: «ا صدوق يخطيء، من الخامسة مات في حدود أربعين و مئة»<sup>(2)</sup>.

الطريق الثاني: رواية أبي أسامة عن الأعمش قال: (كان بالكوفة شيخ يقول سمعت علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-..... الأثر)

وإسناده منقطع، فالأعمش لم يسم الشيخ الذي حدثه عن علي -رضي الله عنه-

الطريق الثالث: رواية وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن علي، ورواية ابن فضيل عن الأعمش عن حبيب عن رجل من أهل مكة، وكذا رواية أبي نعيم عن الأعمش عن حبيب عن بعض أصحابه جميعهم عن علي -كرم الله وجهه-.

وهي روايات ضعيفة، منقطعة، و انقطاعها واضح و ذلك أن حبيب<sup>(3)</sup> بن أبي ثابت: قيس، ويقال: هند بن دينار الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي، روايته عن علي منقطعة فهو لم يسم ممن سمع قول علي -رضي الله عنه- في هذه المسألة، فمرة يقول: (عن رجل من أهل مكة) ومرة (عن بعض أصحابه)، و معروف أن حبيب بن أبي ثابت مشهور بالتدليس و الإرسال، ذكره ابن حجر ضمن أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب الموصوفين بالتدليس، فقال: «تابعي مشهور يكثر التدليس وصفه بذلك ابن خزيمة والدارقطني وغيرهما، و نقل أبو بكر بن عياش عن الأعمش عنه أنه كان يقول: لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت أن رويته عنك، يعني: و أسقطته من الوسط»<sup>(4)</sup> و أصحاب المرتبة الثالثة قال عنهم ابن حجر: «من أكثر من التدليس فلم يحتاج الأئمة من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، و منهم من رد حديثهم مطلقا، و منهم من قبلهم كأبي الزبير»<sup>(5)</sup>

1- الخزرجي، الخلاصة، ص 501 برقم 2948.

2- ابن حجر، التقريب، ص 207، برقم 2788.

3- المزني، تهذيب الكمال، 362/5.

4- ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص 37 برقم 69.

5- المصدر نفسه، ص 13.

- كما أن هذه الروايات لم تسلم من تدليس سليمان بن مهران الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت فهو لم يبين السماع منه، وإنما جاءت روايته عنه بصيغة العنينة.

الطريق الرابع: رواية هشيم عن مطرف عن الحكم عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-.  
وإسناده منقطع فالحكم بن عتيبة لم يصح له سماع من علي -كرم الله وجهه- فقد ولد الحكم بعد وفاة علي بسنوات قال ابن حجر: « ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس، من الخامسة مات سنة ثلاثة عشرة أو بعدها، و له نيف وستون»<sup>(1)</sup>

#### رابعاً: تحقيق القول.

بعد هذه الدراسة الحديثية التي أسفرت على أن قول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- في مسألة الرجل يطلق امرأته ثلاثاً أو أكثر مجتمعاً في قول واحد، على أنها تقع ثلاثاً حيث تحرم على زوجها ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره و ردت من رواية الحكم بن عتيبة و هو لم يصح له سماع منه -رضي الله عنه-

و من رواية غير واحدة عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن بعض أصحابه و هي روايات منقطعة فيها إبهام للسماع و أيضاً لم تسلم من تدليس حبيب بن أبي ثابت، وكذا الأعمش و لم أقف لهذه الروايات المنقطعة على معضد قوي في حدود تتبعي في المصادر التي وقعت عليها عيني. و عليه فأثر علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- في هذه المسألة غير ثابت - و الله أعلم-.

1- ابن حجر التقریب، ص 115 برقم 1453.

المطلب الثالث: أثر عثمان بن عفان، ذو النورين

وأمر المؤمنين، (ت35هـ)

متن الأثر: " جاء رجل إلى عثمان فقال: إني طلقت امرأتي مائة فقال: ثلاث تحرمها عليك وسبعة وتسعون عدوان ".

معلول الأثر:

ذهب عثمان بن عفان -رضي الله عنه- في مسألة طلاق الثلاث أو أكثر من الثلاث مجتمعة أن المرأة تحرم على زوجها فلا تحل حتى تنكح زوجها غيره، و الأكثر من الثلاث هي عدوان إثم.

أولاً: التنخريج

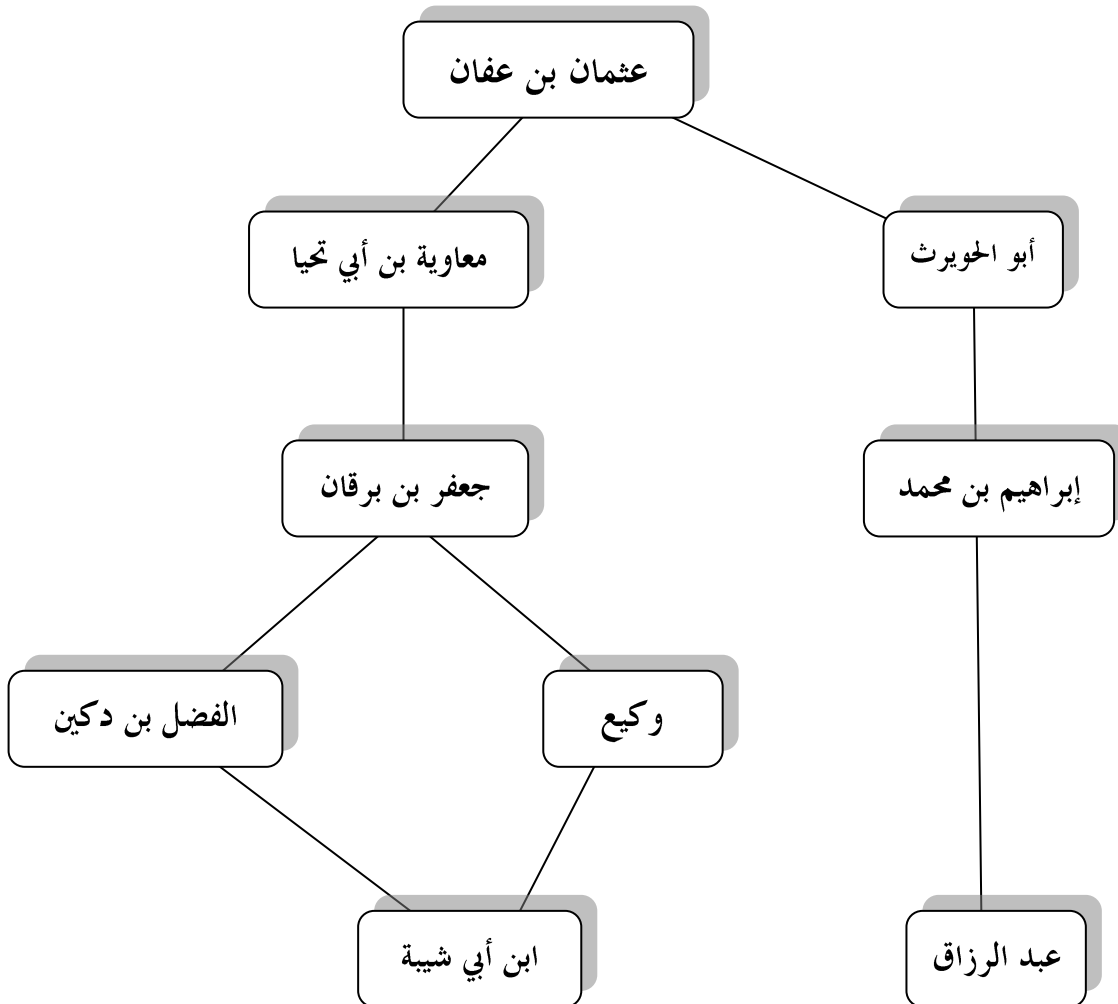
رواه وكيع و الفضل بن ذكين كلاهما عن جعفر بن برقان<sup>(1)</sup> عن معاوية بن أبي تميم عنه - رضي الله عنه - باللفظ المثبت أعلاه.

كما رواه عبد الرزاق -صاحب المصنف- عن إبراهيم<sup>(2)</sup> بن محمد عن أبي الحويرث بلفظ «مثل ذلك» أي ينحو قول علي بن أبي طالب و لفظ « جاء رجل إلى علي فقال: إني طلقت امرأتي عدد العرفج، قال: تأخذ من العرفج ثلاثاً، وتدع سائره، قال إبراهيم: و أخبرني أبو الحويرث عن عثمان بن عفان مثل ذلك».

1- ابن أبي شعبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يطلق امرأته مائة أو ألفاً في قول واحد 63/4 برقم 17799.

2- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المطلق ثلاثاً، 394/6 برقم 11341.

ثانياً: شجرة الإسناد:



### ثالثا: الدراسة

**الطريق الأول:** رواية وكيع والفضل بن دكين عن جعفر بن برقان عن معاوية بن أبي يحنيا عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه -.

وهذا الإسناد منقطع، قال أبو حاتم: «معاوية بن أبي يحنيا روى عن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - مرسل روى عنه روى عنه جعفر بن برقان»<sup>(1)</sup>.

وترجم له البخاري في تاريخه الكبير ولم يذكر فيه جرحا أو تعديلا وإنما قال «معاوية بن أبي يحنيا روى جعفر بن برقان»<sup>(2)</sup>.

كما ذكر جانب ماكولا في (الإكمال) وقال عنه: «ومعاوية بن أبي يحنيا القواس الرقي، حدث عن أبي هريرة، روى عنه جعفر بن برقان»<sup>(3)</sup>.

**الطريق الثاني:** رواية عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث عن عثمان - رضي الله عنه -.

وهذا الإسناد واه من وجهين:

- **الوجه الأول:** أنه ورد من طريق إبراهيم<sup>(4)</sup> بن محمد بن أبي يحيى، واسمه سمعان الأسلمي، أبو

إسحاق المدني، يروى عن أبي الحويرث عبد الرحمان بن معاوية، والزهرري ويحيى بن سعيد الأبصارى، وروى عنه: عبد الرزاق بن همام، متروك عند ابن المبارك<sup>(5)</sup>، والنسائي<sup>(6)</sup> وهو كذاب عند يحيى بن سعيد، قال علي بن المديني: «ما رأيت أحدا ينصه يحيى بن سعيد بالكذب إلا إبراهيم بن أبي يحيى ونفسين آخرين»<sup>(7)</sup>.

وقال عنه أحمد: إبراهيم بن أبي يحيى، لا يكتب حديثه ترك الناس حديثه كان يروي أحاديث منكرة ليس لها أصل وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه»<sup>(8)</sup>.

1- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 379/8 برقم 1729.

2- النجاري: التاريخ الكبير، 332/7 برقم 1427.

3- ابن ماکولا، الإكمال، 205/1.

4- المزي: تهذيب الكمال، 184/2 برقم 236.

5- النجاري: التاريخ الكبير، 323/1 برقم 1013.

6- المزي: تهذيب الكمال، 187/2.

7- ابن أبي حاتم: الجرح، 125/2 برقم 390.

8- المصدر نفسه، وأحمد، العلل برواية ابنه، 535/2 برقم 3533. وص 503 برقم 3317، وفيه (سألته عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي فقال: ثقة ولكن ابنه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ترك الناس حديثه، وكان قدريا).

وقال عنه ابن معين: «إبراهيم بن أبي يحيى ليس بثقة كذاب»<sup>(1)</sup>.  
وقال أبو حاتم: «كذاب متروك الحديث، ترك ابن المبارك حديثه»<sup>(2)</sup> ذكره الجوزجاني في (أحوال الرجال) وقال فيه: «إبراهيم بن أبي يحيى فيه ضروب من البدع، فلا يشتغل بحديثه فإنه غير مقنع ولا حبة»<sup>(3)</sup>.  
كما ذكره الحافظ الذهبي في (ميزانه) وقال عنه: «أحد العلماء الضعفاء»<sup>(4)</sup>.  
وقال عنه في موضع آخر: «تركه جماعة، وضعفه آخرون للرفض والقدر»<sup>(5)</sup>.  
**الوجه الثاني:** فيه الحويرث وهو عبد الرحمان بن معاوية<sup>(6)</sup>، بن الحويرث الأنصاري، الزرقي، شهد جنازة جابر بن عبد الله، متكلم فيه من قبل أئمة النقد، فقد سئل عنه مالك فقال: «ليس بثقة»<sup>(7)</sup>، وقال عنه ابن معين: «ليس يحتج بحديثه»<sup>(8)</sup>، وقال عنه النسائي: «ليس بذاك»<sup>(9)</sup> وفي موضع آخر: آخر: «ليس بثقة»<sup>(10)</sup>، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي يكتب حديثه، ولا يحتج به»<sup>(11)</sup>.  
وأقرب أن رواية الحويرث عن عثمان منقطعة، فذلك أنه لم يثبت له أئمة التراجم سماعه أو الرواية عن عثمان بن عفان أو غيره من الصحابة، وإنما الذي ذكره المزي أنه شهد جنازة جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- الذي توفي سنة أربع وسبعين أو سنة ثمان وسبعين وقيل غير ذلك<sup>(12)</sup>.  
بينما قتل عثمان بن عفان -رضي الله عنه- سنة خمس وثلاثين من الهجرة<sup>(13)</sup>، ومات الحويرث سنة ثمان وعشرين ومئة<sup>(14)</sup> فكان بين الوفايتين -ثلاث وتسعين سنة-

1- المصدر نفسه.

2- ابن أبي حاتم: الجرح، 127/2.

3- الجوزباني: أحوال الرجال، ص 128 برقم 212.

4- الذهبي: ميزان الاعتدال، 57/1 برقم 189.

5- الذهبي: المغني، 44/1 برقم 157.

6- المزي: تهذيب الكمال، 414/17 برقم 3962.

7- ابن أبي حاتم: الجرح، 284/5 برقم 1352.

8- ابن معين: التاريخ برواية الدوري، 358/2.

9- المزي: تهذيب الكمال، 416/17.

10- النسائي: الضعفاء والمتروكون، الترجمة 365.

11- ابن أبي حاتم: 284/5.

12- ابن عبد البر: الاستيعاب، 220/1.

13- المصدر نفسه، 1044/3 برقم 1778.

14- حكاة أبو بكر بن عاصم (المزي، تهذيب الكمال، 416/17).

رابعاً: تحقيق القول:

بعد هذه الدراسة لأثر الصحابي الجليل، أمير المؤمنين عثمان بن عفان في مسألة طلاق المرأة ثلاثاً أو أكثر مجتمعة في مجلس واحد والذي ورد أنه يرى أنها تحرم على زوجها ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، وما زاد عن ثلاث تطليقات إنما هو عدوان وإثم.

وقفت على أنه ورد من طريقين ضعيفين، فرواية إبراهيم بن محمد عن الحويرث، ضعيفة، لضعفهما فقد ترك بعض أئمة النقد حديث إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وكذبه بعضهم، كما تكلم العلماء في الحويرث عبد الرحمان بن معاوية، أما رواية معاوية بن أبي يحيى فهي رواية منقطعة لإرسال معاوية عن عثمان رضي الله عنه وبهذه يكون الأثر غير ثابت عن عثمان رضي الله عنه - في هذه المسألة - والله أعلم.

المطلب الرابع: أثر زيد بن ثابت، الأنصاري

كاتب الوحي (مات 48 أو 50 هـ)

متن الأثر: "إذا قال هي طالق ثلاثا، لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره، وإذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق بانتهى بالأولى، ولم تكن الأخرين بشيء".

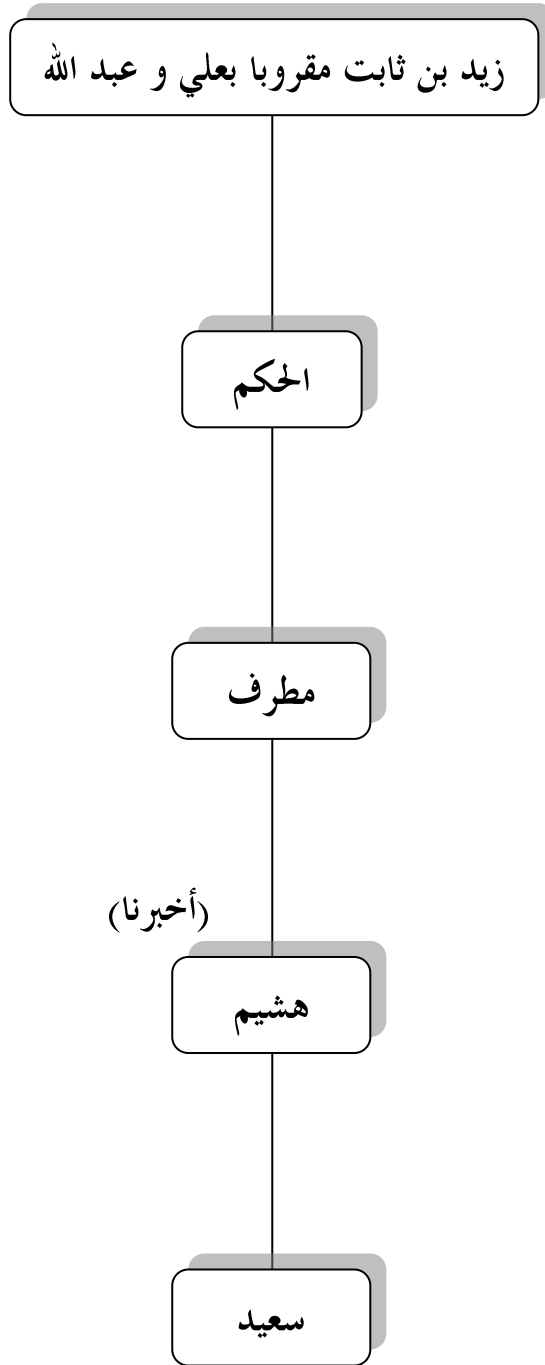
مدلول الأثر:

يرى الصحابي الجليل؛ زيد بن ثابت -رضي الله عنه- في مسألة الرجل الذي يطلق امرأته ثلاثا مجتمعة أو أكثر من ذلك، أن المطلقة ثلاثا مجتمعة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره، و أما إذا طلقها ثلاثا متفرقة كأن يقول لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، تطلق بالأولى و لم تكن الطلقة الثانية و الثالثة بشيء.

أولا: التخريج

رواه هشيم<sup>(1)</sup> عن مطرف من الحكم قال: «إذا قال هي طالق ثلاثا، لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره، و إذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، بانتهى بالأولى، و لم تكن الأخرين بشيء، فقليل له عمن هذا يا أبا عبد الله؟ فقال: عن علي و عبد الله و زيد بن ثابت».

1- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 262/3 برقم 1080.



ثالثاً: الدراسة:

هذا الأثر إسناده منقطع، فالحكم بن عتيبة لم يصح له سماع من زيد بن ثابت، وقد قرن هذه الرواية عن زيد بعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود -رضي الله عنهم أجمعين-. وقد سلم هذا السند من تدليس هشيم بن بشير، حيث بين الإخبار بينه وبين مطرف بن طريف الحارثي.

رابعاً: الخلاصة وتحقيق القول:

جاء هذا الأثر من طريق واحد، ولا متابع له في حدود تتبعي.

المطلب الخامس: أثر عبد الله بن مسعود

أبو عبد الرحمان، أمير الكوفة

(ت 32 هـ)

متن الأثر: " جاء رجل إلى عبد الله فقال: إني طلق امرأتي مائة فقال: بانت منك بثلاث وسائرهن معصية".

مدلول الأثر:

يرى عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- أن الرجل إذا طلق امرأته مائة طلقة دفعة واحدة، أو بلفظ واحد، فهي تحرم عليه بثلاث و باقي الطلقات هي معصية يؤثم عليها.

أولاً: التخريج

رواه إبراهيم<sup>(1)</sup> و ابن سيرين<sup>(2)</sup> كلاهما عن علقمة ومطرف<sup>(3)</sup> عن الحكم، و الأعمش عن مسروق<sup>(4)</sup> جميعهم، عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- بألفاظ متفاوتة زيادة ونقصا وتفصيل ذلك ما يلي:

- أما رواية إبراهيم عن علقمة عنه فرواها معمر و أبو معاوية و حفص و جرير جميعهم عن الأعمش عنه بألفاظ متقاربة مفادها: «أتاه رجل فقال: إني طلق امرأتي تسعة وتسعين مرة قال: فما قالوا لك؟ قال: قد حرمت عليك، قال « فقال عبد الله: لقد أرادوا أن يشقوا عليك، باننا منك بثلاث وسائرهن عدوان» و باقي الروايات أن الرجل طلق امرأته مائة.
- وأما وكيع فرواه عن سفيان عن الأعمش مقرونا بمنصور عن إبراهيم عن علقمة عنه.
- وخالقهم جميعا شعبة فرواه عن الأعمش عن مسروق عنه.

1- عبد الله الزراق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المطلق ثلاثا، 395/6 برقم 11343.

2- عبد الله الزراق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المطلق ثلاثا، 394/6 برقم 11342.

و ابن أبي شيبعة، المصنف، كتاب الطلاق، باب فمن قال لامرأته أنت طالق عدد النجوم، 14/4 برقم 17805.

والبیهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب ما جاء في امضاء الثلاث وإن كن مجموعات، 335/7.

3- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 262/3 برقم 1080.

4- والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب الخلع و الطلاق، باب الاختيار للزوج أن لا يطلق إلا واحدة، 332/7.

- و أما رواية ابن سيرين عن علقمة عنه، فرواها محمد بن فضيل عن عاصم عنه بلفظ «أتاه رجل فقال: أنه كان بيني وبين امرأتي كلام فطلقتها عدد النجم قال: تكلمت بالطلاق؟ قال: نعم قال: قال عبد الله: قد بين الله الطلاق فعمن أخذته؟ فمن طلق كما أمره الله فقد تبين له و من ليس على نفسه جعلنا به لبسه لا تلبسوا على أنفسكم و تحمله عنكم و هو كما تقولون»
- و خالفه مهر و سفيان فرواه عن أيوب ابن سيرين عن علقمة بن قيس مطولا و لفظه: «أتى رجل ابن مسعود فقال: إني طلقت امرأتي عدد النجوم، فقال ابن مسعود في نساء أهل الأرض كلمة لا أحفظها قال: و جاءه رجل آخر، فقال: إني طلقت امرأتي ثمانيا، فقال ابن مسعود: فيريد هؤلاء أن تبين منك؟ قال: نعم، قال ابن مسعود يا أيها الناس قد بين الله الطلاق، فمن طلق كما أمره الله، فقد بين، و من لبس جعلنا به لبسه، و الله لا تلبسوا على أنفسكم ثم نحمله عنكم، نعم هو كما يقال، قال: و نرى أن أن قول ابن سيرين «كلمة لا أحفظها» أنه قال: لو كان عنده نساء أهل الأرض ثم قال هذا: ذهب كلهن».
- و خالفهم جميعا سليمان بن حرب فرواه عن يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عنه به.
- و أما رواية مطرف عن الحكم عنه مقرونا بعلي و زيد بن ثابت، فرواها سعيد بن منصور -صاحب السنن- عن هشيم و لفظه: «أتت طالق، أتت طالق، بانت بالأولى، و لم تكن الآخرين.....».



### ثالثاً: الدراسة

- دراسة الروايات التي مدارها إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود -رضي الله عنه-  
- إبراهيم الذي يروي عن علقمة، ويروي عنه الأعمش ومنصور هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي<sup>(1)</sup>، أبو عمران الكوفي، وثقة غير واحد من أئمة النقد، إلا أن روايته عن علقمة فيها مقال، حيث كان عبد الرحمان بن مهدي وأصحابه ينكرون أن يكون إبراهيم قد سمع من علقمة<sup>(2)</sup>، مما لا ينفي عنه شبهة تدليسه عنه، خاصة وأنه لم يصرح بالسماع.  
- وقد وردت رواية إبراهيم من طريق سليمان بن مهران الأعمش الثقة<sup>(3)</sup>، إلا أنه اشتهر بالتدليس إلا في شيوخ أكثر عنهم كإبراهيم النخعي فعننته عنه تحمل على الاتصال، وفي هذا قال الذهبي: «ربما دلس عن ضعيف...ومتى قال: عن تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ أكثر عنهم كإبراهيم وابن أبي ليلى... فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»<sup>(4)</sup>، هذا وقد جاءت إحدى روايات الأعمش من طريق أبي معاوية، وهو محمد بن خازم الضرير وهو مدلس من الطبقة الثالثة، إلا أن عننته عن الأعمش تحمل على الاتصال لتثبته فيه، وفي هذا قال ابن معين: «كنا إذا ذاكنا أبو معاوية في حديث الأعمش، فكأننا لم نسمع الحديث»<sup>(5)</sup>، إشارة منه إلى كثرة الرواية عنه.  
- وأما علقمة الذي يروي عنه إبراهيم النخعي، ويروي عن ابن مسعود -رضي الله عنه- هو ابن قيس بن عبد الله، أبو شبل الكوفي<sup>(6)</sup>. وهو من تلاميذ عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-.  
-وقد وافقه في الرواية عن ابن مسعود - مسروق بن الأجدع<sup>(7)</sup> الهمداني، أبو عائشة الكوفي، من أصحاب عبد الله بن مسعود الذين يفتون بفتواه، قال علي بن المديني: «ما أقدم على مسروق أحدا

1- ترجمته موجودة في: العجلين تاريخ الثقات، ص 56، والذهبي، تذكرة الحفاظ 73/1، وابن حجر، التقريب: ص 35 برقم 270.

2- ابن حاتم، المراسيل، ص 18.

3- وثقة ثلة من العلماء منهم: ابن معين، وأبو زرعة (ابن أبي حاتم، الجرح، 146/4).

4- الذهبي: ميزان الاعتدال، 244/2.

5- ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص 295.

6- المزي: تهذيب الكمال، 300/20 برقم 4017.

7- ابن حجر: التقريب ص 460 برقم 6601.

من أصحاب عبد الله، صَلَّى خلف أبي بكر، ولقي عمر وعلياً»<sup>(1)</sup>، وهو القائل عن نفسه: «... وقد سألت عمر، وعثمان وعلي، فلما لقيت عبد الله كفاي»<sup>(2)</sup>.  
توفي سنة ثلاث وستين، وله ثلاث وستون سنة<sup>(3)</sup>.

- وقد سلم هذا السند من تدليس الأعمش لأن روايته جاءت من طريق شعبة وقد كفانا تدليسه.  
- أما رواية هشيم عن مطرف عن الحكم، فهي رواية منقطة، فالحكم بن عتيبة لم يدرك ابن مسعود -رضي الله عنه- حيث أن الحكم ولد سنة خمسين<sup>(4)</sup>، ومات عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- سنة اثنين أو ثلاث وثلاثين، فالبون بينهما شاسع.

#### رابعا الخلاصة وتحقيق القول:

بعد هذه الدراسة الحديثية لأثر عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- في مسألة الرجل يطلق امرأته ثلاثا أو أكثر من ذلك، في لفظ واحد، ورد من طرق جيدة الإسناد كرواية غير واحد عن محمد بن سيرين عن علقمة، وكذا رواية الأعمش عن مسروق وهي تعضد بقية الطرق الضعيفة كرواية إبراهيم عن علقمة المتكلم فيها من قبل أئمة النقد وكذا الانقطاع الحاصل بين الحكم وابن مسعود -رضي الله عنه- والخلاصة أن القوي يعضد الضعيف، ويكون الأثر ثابت عنه -رضي الله عنه- في هذه المسألة من أنه يوقع طلاق الثلاث بلفظ واحد.  
ومما يؤكد ثبوت هذا الأثر عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- أن الإمام أحمد ذكر في كتابه (العلل برواية ابنه) الآتي: «حدثني أبي قال: حدثنا سفيان قال: قال لي أيوب: هذا من جيد الحديث حديث محمد بن سيرين سمعه من علقمة، كنا عند عبد الله، فأتاه رجل على فرس فقال: طلقت امرأتى عدد النجوم، فذكر سفيان الحديث»<sup>(5)</sup>، ومع أني لم أقف على رواية سفيان إلا أنه ثابت من طريق عاصم ويزيد بن إبراهيم كلاهما عن محمد بن سيرين عن علقمة عن عبد الله رضي الله عنه.

1- الخطيب: تاريخ بغداد، 233/13، وابن الجوزي المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 20/6.

2- ابن المديني: العلل، ص 43.

3- ابن خياط: التاريخ، ص 156، وابن الأثير، الكامل في التاريخ، 110/4، وابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، 20/6.

4- ابن منجوية: رجال صحيح مسلم، 140/1.

5- أحمد: العلل برواية ابنه، 165/1 برقم 92.

### المطلب السادس: أثر عبد الله بن عمر بن الخطاب

استصغر يوم أحد (مات 73هـ)

متن الأثر: "جاء رجل إلى عبد الله بن عمر وأنا عنده فقال: يا أبا عبد الرحمن! إن طلق امرأته مائة مرة، قال: بانك منك بثلاث وسبعين وتسعون يحاسبك الله بها يوم القيامة".

مدلول الأثر:

يرى عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- في مسألة الطلاق الثلاث أو أكثر مجتمعة أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاث أو أكثر من الثلاث. أنها تبين بالثلاث و تحرم عليه فلا تحل حتى تنكح زوجا غيره و الأكثر من الثلاث هي عدوان و إثم يحاسبه الله عليها يوم القيامة.

أولا: التخريج

رواه أبو معشر<sup>(1)</sup> عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عنه -رضي الله عنه- باللفظ المثبت أعلاه، وعند سعيد بن منصور -صاحب السنن- بلفظ «أني لعند عبد الله بن عمر إذا جاءه رجل يقال له مهر مولى لآل أبي نمر، فقال: يا أبا عبد الرحمن أنه طلق امرأته مائة مرة قال: ما اسمك؟ قال له مهر قال: بل مٌهبر، يؤخذ منك ثلاثة، و سبعة و تسعين يحاسبك الله عز وجل بها يوم القيامة».

- و خالفه أشعث<sup>(2)</sup> فرواه عن نافع عنه بلفظ: «من طلق امرأته ثلاثا فقد عصى ربه و بانك منه امرأته».

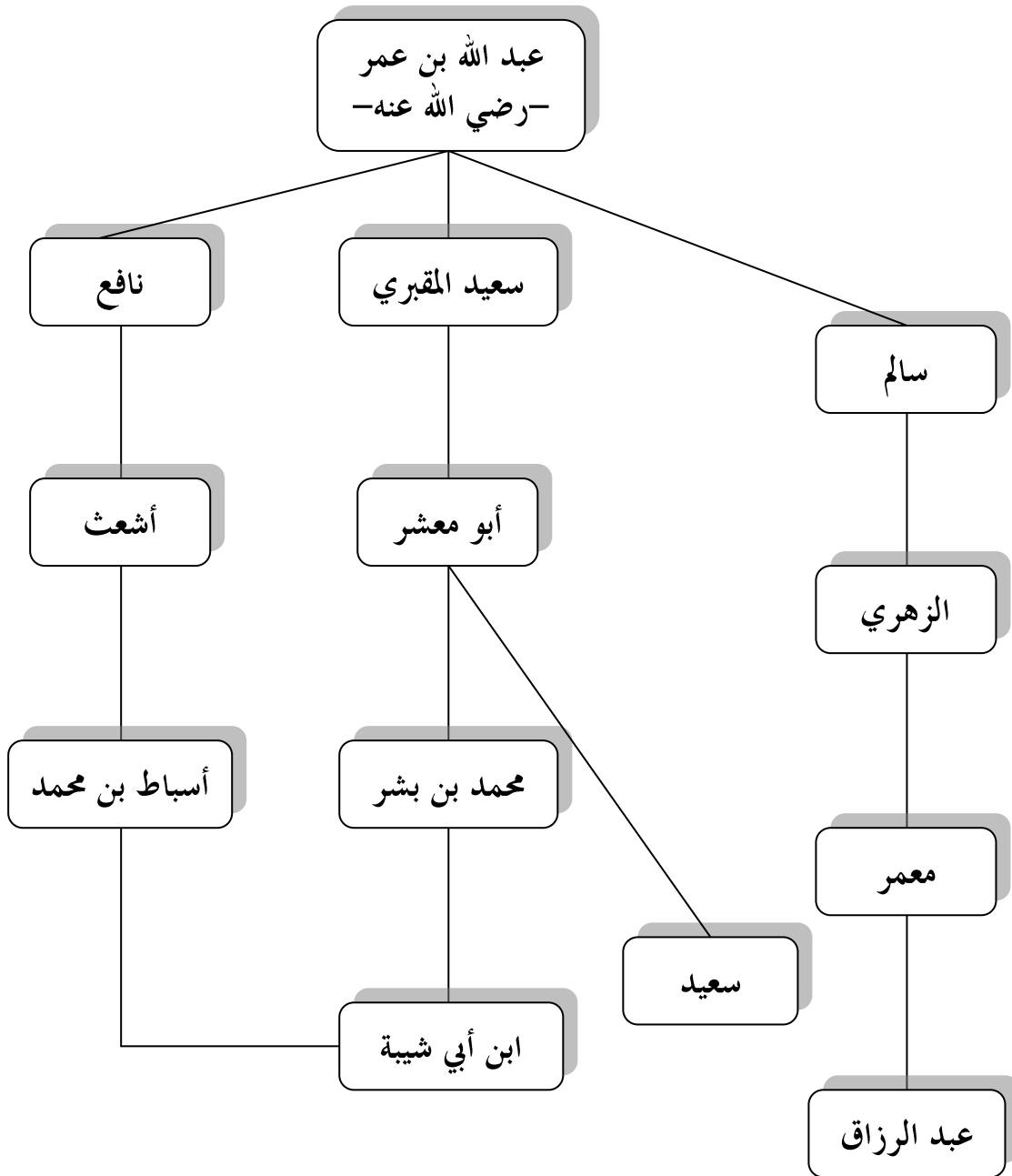
- و الزهري<sup>(3)</sup> فرواه عن سالم عنه بلفظ: «من طلق امرأته ثلاثا طلقت، و عصى ربه».

1- سعيد، السنن، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، 258/3 برقم 1066.

- و ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يطلق امرأته مائة و ألفا في قول واحد، 64/4 برقم 17801.

2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب من كره أن يطلق الرجل امرأته ثلاثا في مقعد واحد و أجاز ذلك عليه، 62/4 برقم 17786.

3- عبد الرزاق، المصنف، كتاب الطلاق، باب المطلق ثلاثا، 395/6 برقم 11344.



ثالثا: الدراسة:

**الطريق الأول:** رواية أسباط بن محمد عن أشعث عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنه- وهذا الإسناد ضعيف، لضعف ليث وهو ابن أبي سليم<sup>(1)</sup>، فقد جرحه أئمة النقد منهم أحمد بن حنبل<sup>(2)</sup>، والنسائي<sup>(3)</sup>، وأبو حاتم<sup>(4)</sup>، وأبو زرعة<sup>(5)</sup>.  
- أما أسباط فهو أسباط بن محمد بن عبد الرحمان<sup>(6)</sup>، أبو محمد الكوفي قال عنه ابن حجر: «ثقة ضعف في الثوري»<sup>(7)</sup>.

**الطريق الثاني:** رواية معمر عن الزهر عن سالم عن ابن عمر. وهي رواية جيدة الإسناد، وسالم الذي يروي عن ابن عمر -رضي الله عنه- ويروي عنه الزهري، هو سالم بن عبد الله بن عمر العدوي<sup>(8)</sup> أحد الفقهاء السبعة<sup>(9)</sup>، قال ابن إسحاق: «أصح الأسانيد الأسانيد كلها الزهري عن سالم عن أبيه»<sup>(10)</sup>.

**الطريق الثالث:** رواية أبي معشر عن سعيد المقبري عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- وهذا الإسناد رجاله ثقات، وسعيد المقبري، هو سعيد بن أبي سعيد المقبري، أبو سعيد المدني، روى عن ابن عمر، وأبي هريرة وأرسل عن أم سلمة، وثقة ابن خراش<sup>(11)</sup>، وابن حجر<sup>(12)</sup>، وغيرهما، مات في حدود العشرين ومئة، وتغير قبل موته بأربع سنين<sup>(13)</sup>.

1- المزي: تهذيب الكمال، 279/24 برقم 5017.

2- ابن أبي حاتم: الجرح، 178/7.

3- النسائي: كتاب الضعفاء والمتروكين، ص 90 برقم 511.

4- ابن أبي حاتم: المصدر السابق، 179/7.

5- المصدر نفسه.

6- الخزرجي: خلاصة تذهيب الكمال، 71/1 برقم 355.

7- ابن حجر: التقريب، ص 38 برقم 320.

8- الخزرجي: الخلاصة، 396/1 برقم 2322.

9- ابن حجر: التقريب، ص 166 برقم 2176.

10- الخزرجي: المصدر السابق.

11- المزي: تهذيب الكمال، 416/10.

12- ابن حجر: التقريب، ص 176 برقم 2321.

13- المصدر نفسه.

- أما أبو معشر<sup>(1)</sup> فهو زياد بن كليب التميمي، الحنظلي<sup>(2)</sup>، ثقة مات سنة تسع عشرة أو عشرين عشرين ومئة<sup>(3)</sup>.

#### رابعاً: تحقيق القول:

إن أثر عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في مسألة طلاق الثلاث مجتمعة في لفظ واحد أو أكثر من ذلك والذي يرى فيه أن المطلقة كذلك تبين من زوجها بينونة كبرى، حيث لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، وهذا ما يستشف من قوله عندما سئل عن رجل طلق امرأته مائة مرة، قال: (بانت منك بثلاث وسبعة وتسعون يحاسبك الله بها يوم القيامة وفي رواية سالم عنه (من طلق امرأته ثلاثاً، طلقت وعصى ربه)).

وردت من طرق جيدة الإسناد كرواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر، فهي رواية ثقة ثبت عن ثقة ثبت، وكذا رواية غير واحد عن أبي معشر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عنه رضي الله عنه -وصي تعضد الرواية الضعيفة الواردة عن ليث بن أبي سليم المجمع على تضعيفه من قبل علماء الجرح والتعديل.

بناء على ذلك يكون أثر عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- ثابت عنه في هذه المسألة - والله أعلم.

1- المزي تهذيب الكمال، 504/9 برقم 2065، والبخاري: التاريخ الكبير، 367/3 برقم 1246.

2- الحنظلي: بفتح أوله والمعجمة بطن من غطفان وتميم وجعفي وإلى درب حنظلة بالري (السيوطي، لب اللباب، 1/261).

3- ابن حجر: التقريب، ص 161 برقم 2096.

المطلب السابع: أثر عمران بن حصين، قاضي المدينة

أسلم عام خيبر (مات 52 هـ)

متن الأثر: "عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس قال: أثم بربه وحرمت عليه امرأته".

مدلول الأثر:

ورد عن الصحابي الجليل عمران بن حصين في مسألة الطلاق الثلاث مجتمعة في مجلس واحد، قول يرى فيه إمضاء الثلاث مجتمعة و لذلك قال: «أثم بربه و حرمت عليه امرأته».

أولاً: التخريج

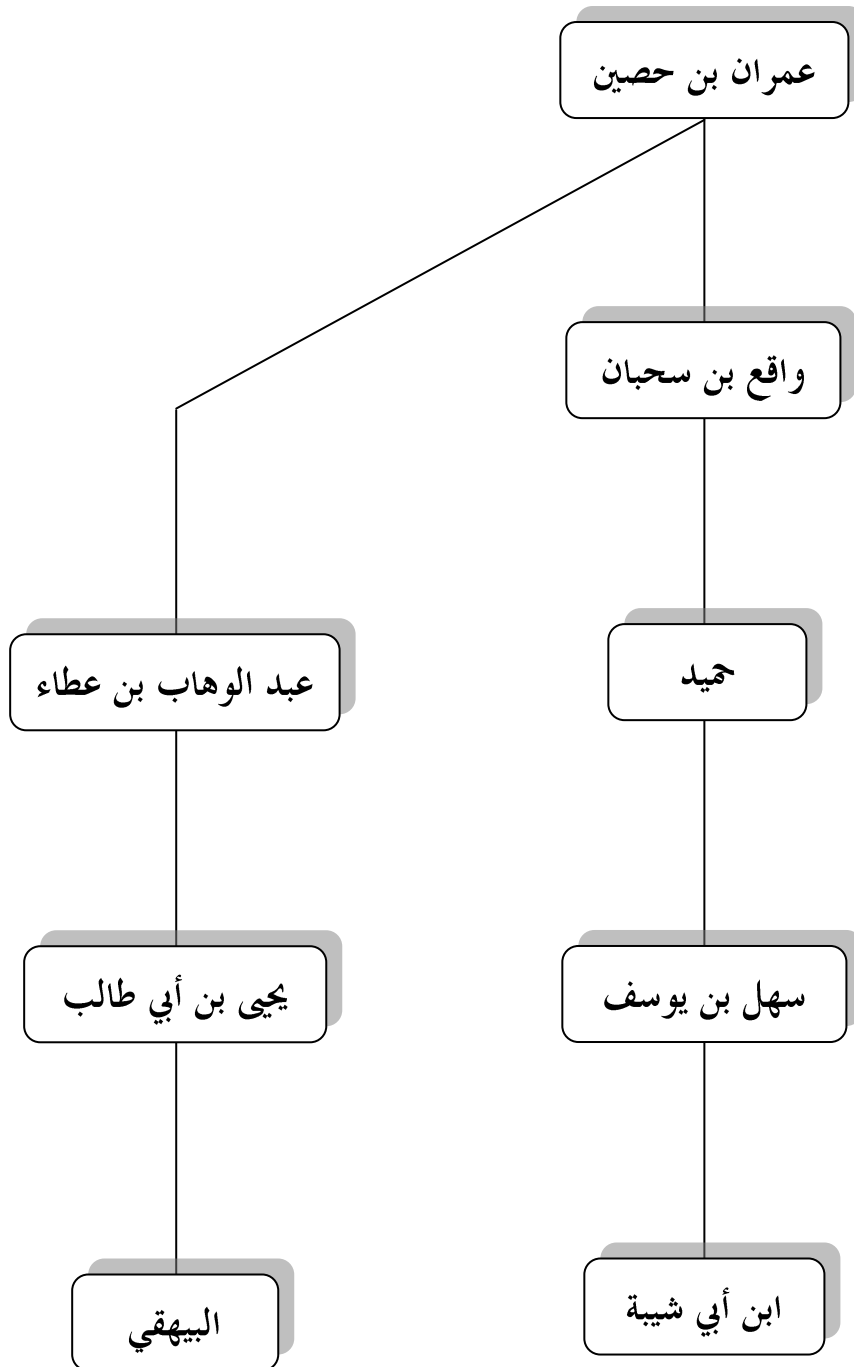
رواه ابن أبي شيبة<sup>(1)</sup> قال: نا سهل بن يوسف عن حميد عن واقع بن سحبان قال: سئل عمران بن حصين عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس قال: «أثم بربه و حرمت عليه امرأته».

كما رواه البيهقي<sup>(2)</sup> من طريق يحيى بن أبي طالب عن عبد الوهاب بن عطاء عن حميد<sup>(3)</sup> بن واقع بن سحبان أن رجلاً أتى عمران بن حصين - رضي الله عنه - و هو في المسجد فقال رجل طلق امرأته ثلاثاً و هو في مجلس قال: «أثم بربه و حرمت عليه امرأته قال فانطلق الرجل فذكر ذلك لأبي موسى - رضي الله عنه - يريد بذلك عيبه فقال ألا ترى أن عمران بن حصين قال كذا فقال أبو موسى أكثر الله فينا مثل أبي نجيد»

1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب منكره أن يطلق الرجل امرأته ثلاثاً في مقعد واحد وأجاز ذلك عليه، 62/4 برقم 17782.

2- البيهقي: السنن الكبرى، كتاب الخلع والطلاق، باب الاختيار للزوج ألا يطلق إلا واحدة، 332/7.

3- وقع تصحيح عند البيهقي إلى حميد بن واقع بن سحبان، والصحيح حميد (عن) واقع بدل (ابن) لأنه لا يوجد راو بهذا الاسم في كتب الرجال التي تصفحتها، وهو ما أثبتته ابن أبي شيبة في مصنفه.



### ثالثا: الدراسة:

المدار الكلي لهذه الرواية هو واقع بن سحبان<sup>(1)</sup>، أبو عقيل البصري، قال ابن حبان: «يروى عن أبي موسى وعمران بن حصين، روى عنه قتادة، وثابت البناني وحميد الطويل»<sup>(2)</sup>، سكت عنه البخاري<sup>(3)</sup>، وأبو حاتم<sup>(4)</sup>، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(6)</sup> ولم أقف له على ترجمة في بقية المصادر التي اعتمدها في هذا البحث.

والصيغة التي ورد بها هذا الأثر لا تدل على الاتصال وسماع واقع بن سحبان من عمران بن حصين، وإنما هي قصة أو حادثة يرويها عنه بصيغة التمريض، حيث قال: (سئل عمران بن حصين عن رجل طلق امرأته ثلاثا ... الواقعة) وبلفظ (أن رجلا أتى عمران بن حصين - رضي الله عنه - وهو في المسجد ... القصة).

وهذا يقرب عدم سماعه منه - رضي الله عنه - خاصة وأن البخاري، وابن أبي حاتم، لم يثبتا له الرواية عن عمران أثناء ذكر ترجمته.

### رابعا تحقيق القول:

إن أثر عمران بن حصين في المطلقة ثلاثا في مجلس واحد، وبلفظ واحد، والذي ورد أنه يرى أنها تحرم على زوجها، وأنه يؤثم على طلاقها لها بهذه الصيغة، جاء من طريق عبد الوهاب بن عطاء وسهل بن يوسف كلاهما عن حميد الطويل عن واقع بن سحبان عنه رضي الله عنه ولم أقف على من وثق واقع بن سحبان أو جرحه غير أن ابن حبان ذكره في الثقات، وأيضا الصيغة التي ورد بها الأثر لا تدل على السماع مباشرة من حصين بن عمران رضي الله عنه ولم أقف لهذه الرواية على متابعات وهذا ما يجعلني أقول أن هذا الأثر غير ثابت عنه رضي الله عنه - في هذه المسألة - والله أعلم.

1- البخاري: التاريخ الكبير، 189/8 برقم 2653.

2- ابن حبان: الثقات، 498/5.

3- المصدر السابق، 189/8.

4- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، 49/9 برقم 211.

المطلب الثامن: أثر شريح بن الحارث، الكوفي

القاضي، أبو أمية، محضرم

(مات قبل 80 أو بعدها)

متن الأثر: "قال رجل: إني طلقت إمرأتي مائة قال: بانت منك بثلاث وسائرهن إسراف ومعصية".  
مدلول الأثر:

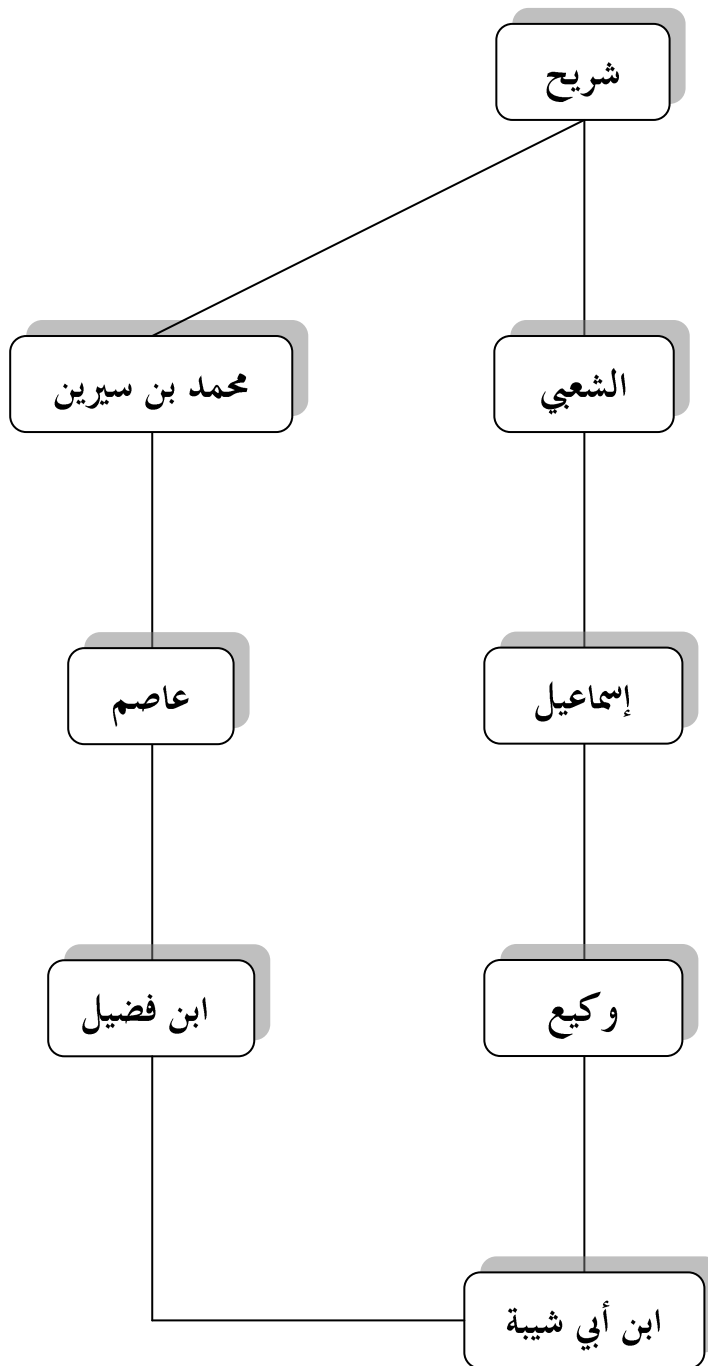
يرى القاضي شريح أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا مجتمععة أو أكثر من الثلاث أنها تبين بالثلاث، فلا تحل له حتى نتكح زوجها غيره، و ما زاد على ذلك هو معصية لله عز وجل.

أولاً: التخريج

رواه وكيع عن إسماعيل<sup>(1)</sup> بن أبي خالد عن الشعبي عنه بالفظ المثبت أعلاه، كما رواه ابن فضيل عن عاصم<sup>(2)</sup> عن ابن سيرين عنه بلفظ «لو قالها لنساء العالمين بعد أن يملكهن كن عليه حراما» و هو قول الرجل لامرأته أنت طالق عدد النجوم.

1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب في الرجل يطلق امرأته مائة أو ألفا في قول واحد، 64/4 برقم 17802.

2- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب من قال لامرأته: أنت طالق عدد النجوم، 64/4 برقم 17806.



ثالثا: الدراسة:

الطريق الأول: رواية وكيع عن إسماعيل عن الشعبي عن شريح.

أما إسماعيل الذي يروي عن الشعبي ويروي عنه وكيع بن الجراح هو إسماعيل بن أبي خالد أحد المثبتين في الشعبي، وبقية الرجال من الثقات مثبتين.

الطريق الثاني: رواية ابن فضيل عن عاصم عن ابن سيرين عن شريح.

وأيضاً هذه الرواية جيدة الإسناد، وابن سيرين هو محمد أبو بكر البصري<sup>(1)</sup>، كثير الرواية عن شريح، ومن المثبتين فيه، وثقة ابن سعد<sup>(2)</sup>، أحمد<sup>(3)</sup>، وابن معين<sup>(4)</sup>، وأبو زرعة<sup>(5)</sup> وغيرهم<sup>(6)</sup>.

رابعا: تحقيق القول:

إن أثر شريح القاضي في هذه المسألة ثابت عنه بما رواه عنه الثقات، فرواية الشعبي ومحمد بن سيرين متصلة جيدة الإسناد.

1- المزي: تهذيب الكمال، 344/25 برقم 5280.

2- ابن سعد: الطبقات، 193/7.

3- ابن أبي حاتم، الجرح، 280/7 برقم 1518.

4- المصدر نفسه.

5- المصدر نفسه.

6- منهم العجلي: (تاريخ الثقات له، ص 465 برقم 1464) وابن حبان (الثقات 5/348-349).

المطلب التاسع: أثر محمد بن مسلم الزهري، القرشي  
الفقيه الحافظ (مات 125 هـ)

متن الأثر: " في الرجل طلق امرأته ثلاثا جميعا قال: إن من فعل فقد عصى مره وبانت منه امرأته ".

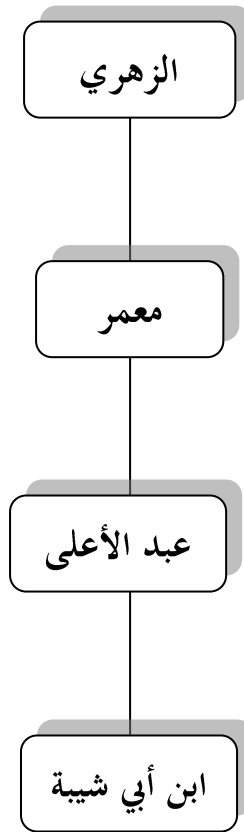
مدلول الأثر:

يرى محمد بن مسلم الزهري، في الرجل الذي يطلق امرأته ثلاثا مجتمعة، أنها تبين منه بينونة كبرى، حيث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، و كان يكره أن يطلق الرجل امرأته ثلاثا مجتمعة.

أولا: التخريج

رواه عبد الله الأعلى<sup>(1)</sup> عن معمر عن الزهري باللفظ المثبت أعلاه.

ثانيا: شجرة الإسناد



1- ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الطلاق، باب من كره أن يطلق الرجل امرأته ثلاثا في مقعد واحد و أجاز ذلك عليه، 62/4 برقم 17787.

### ثالثاً: الدراسة

رجال هذا الإسناد ثقات، فعبد الأعلى الذي يروي عن معمر بن راشد ويروي عنه أبو بكر بن أبي شيبة -صاحب المصنف- هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري، أبو محمد الكوفي، وثقة جمهور العلماء مات سنة تسع وثمانين ومئة<sup>(1)</sup>.

- أما رواية معمر بن راشد عن الزهري فهي رواية جيدة مع أنه روى عن العراقيين أحاديث خولف فيها، قال ابن معين: «إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاووس، فإن حديثه عنهما مستقيم، وأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا»<sup>(2)</sup>.

### رابعاً: تحقيق القول:

ورد أثر الزهري في هذه المسألة من طريق واحد جيد الإسناد ولم أقف له على متابعات.

---

1- ابن حجر: التقريب، ص 273 برقم 3734.

2- ابن حجر: تهذيب، 10/221 برقم 7125.

الخلاصة:

اتفق علماء الفقهاء من الصحابة والتابعين في هذه المسألة: من أ، المطلق لامرأته ثلاثا أو أكثر من الثلاث في مجلس واحد، تحرم عليه زوجته بالثلاث، وما زاد على ذلك فهو عدوان ومعصية، وقد صح ذلك من:

– الصحابة: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم أجمعين.

أما عمران بن حصين فلم يثبت عنه قوله في هذه المسألة، وقد صح أيضا عن التابعي الفقيه شريح القاضي، أما قول الزهري فوقف على أن رجاله ثقاة، ولم أجد له متابعات في حدود تنبهي.

قول الفقهاء المذاهب في مسألة

أ– طلاق الثلاث في جلسة واحدة

قال الله تعالى: ﴿فَطَلَّوْهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(1)</sup>، وقوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾<sup>(2)</sup>، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: "مره فليراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض فتطهر، ثم أ، شاء طلق طاهرا قبل أن تمس"<sup>(3)</sup>.

وبناء على هذا أن الأصل في الطلاق أن يكون مرة واحدة، وفي طهر لم يمس فيه الرجل زوجته، غير ذلك يُعد طلاقا بدعيا وفيه مخالفة لهدي النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن ما الحكم إذا ما طلق الرجل امرأته ثلاثا في جلسة واحدة، فإن قال: (أنت طالق ثلاثا) أو قال: (أنت طالق، طالق، طالق)، هذه المسألة موضع خلاف بين فقهاء الشرع، وحكمها لديهم يتمثل في ثلاثة أقوال:

1- سورة الطلاق، الآية 01.

2- سورة البقرة، الآية 229.

3- صحيح البخاري مع الفتح، 845/9.

القول الأول: انفق جمهور الفقهاء من المالكية<sup>(1)</sup>، والحنفية<sup>(2)</sup>، والشافعية<sup>(3)</sup>، والحنابلة<sup>(4)</sup>، على أن الطلاق بلفظ الثلث حكمه حكم الطلقة الثالثة، وبناء عليه فإن المطلقة تبين من زوجها بينونة كبرى، فلا ترجع له إلا بعد نكاحها من زوج آخر ثم يطلقها، وقد احتجوا بما يلي من الأدلة:

من القرآن:

1- يقول الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾<sup>(5)</sup>، فهذه الآية تدل على صحة جمع الثلث، مثل جمع الشتين دفعة واحدة.

2- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَيْثُ تَكَحَّجَ نِكَاحًا غَيْرَهُ﴾<sup>(6)</sup>، وقوله: ﴿إِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾<sup>(7)</sup>، وقوله: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾<sup>(8)</sup>، فإن الله جلا جلاله لو يفرق بين الطلقة الواحدة والثلاث مجتمعة في هذه الآيات<sup>(9)</sup>.

3- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾<sup>(10)</sup>، وقد جاءت هذه الآية في سياق الحديث عن الطلاق، وقد قال ابن عباس في تفسيره لهذه الآية بأن من يوقع الطلاق على ما أمره الله، يجد له مخرجا وهو الرجعة، وأما من أوقعه ثلاثا دفعة واحدة فقد عصى ربه، وظلم نفسه، لا يجد له مخرجا، وفي قول علي بن أبي طالب عليه السلام: "لو أن الناس أصابوا حد الطلاق ما ندم رجل طلق امرأته"<sup>(11)</sup>.

1- ابن رشد، بداية المجتهد، 60/2-61، وأحمد الدردير، الشرح الصغير، 154/2.

2- أبو محمد علي بن زكريا المنجي، اللباب في جمع بين الكتاب والسنة، تحقيق محمد فضل عبد العزيز المراد، جدة، دار الشروق، ط1، 1983م.

3- مغني المحتاج، 311/3.

4- المغني، 240/3.

5- سورة البقرة، الآية 229.

6- سورة البقرة، الآية 230.

7- سورة البقرة، الآية 236.

8- سورة البقرة، الآية 237.

9- أمير عبد العزيز، فقه الكتاب والسنة، 394/1.

10- سورة الطلاق، الآية 02.

11- تفسير الحصص، 387/1.

4- واستدلوا أيضا بما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما أمره بمراجعة زوجته التي طلقها وهي حائض: " يا رسول الله أرأيت لو طلقته ثلاثا أكان يحل لي أن أراجعها، قال: لا كانت تبين منك وتكون معصية"<sup>(1)</sup>.

من السنة:

عن فاطمة بنت قيس قالت: (طلقني زوجي ثلاثا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا سكن لك ولا نفقة)<sup>(2)</sup>، ومقتضى هذا أنها مبتوبة، ويستوي في ذلك ما لو طلق ثلاث تطليقات تطليقات أو كلمة واحدة في مجلس واحد.

من الإجماع:

واستدلوا بإجماع الصحابة على لزوم الثلاثة دفعة واحدة، وذلك فيما ذكره الطحاوي<sup>(3)</sup>، مدافعا على رأي الجمهور مستدلا بفعل عمر ابن الخطاب في إلزامه للناس بالثلاث (إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيها عليهم فأمضاه عليهم)، فلم ينكر عليه من الصحابة منكر، ولم يدفعه دافع، وكان ذلك أكبر حجة في لزوم الثلاث، وهذا ما نقله ابن عبد البر.

القول الثاني:

مقتضى هذا القول أن طلاق الثلاث جملة واحدة ليس إلا طلقة واحدة رجعية<sup>(4)</sup>، ومن ذهب إلى هذا القول جمع من العلماء منهم عطاء وجابر بن زيد وهو مروى عن بعض الصحابة منهم: ابن مسعود وعلي، وهو اختيار ابن تيمية<sup>(5)</sup>، وابن القيم<sup>(6)</sup>.  
واستدلوا على ذلك بجملة من الأدلة:

1- نصب الراية، 220/3، مجمع الزوائد، 336/4.

2- الترمذي، السنن، 484/3.

3- الطحاوي، شرح معاني الآثار، 56/3.

4- ابن رشد، بداية المجتهد، 60/2، الشرح الصغير، 154/2.

5- أحمد موافق، تيسير الفقه الجامع لاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، ط2، 1995م.

6- ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، اعتنى به عبد السلام الزغني، دار الأرقم، ط1، 1997م، 558/4.

1- القرآن: قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾<sup>(1)</sup>، قالوا الطلاق المذكور قبل هذه الآية هو الطلاق الرجعي، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾<sup>(2)</sup>، هذه الآية تبين أن الطلاق الرجعي مرتان أي مرة بعد مرة كما هو في لغة العرب، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَنْزُرُوا جَهَنَّمَ وَلَكُمُ يَكْفِي لَهَا شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(3)</sup>، فيلزم أن يكرر الشهادة أربع مرات فلو قال أشهد بالله، أربع شهادات لما قبل له ذلك.

فيفهم منه أن المراد بـ (الطلاق مرتان)<sup>(4)</sup>، أي مرة بعد مرة، ومن قال طلقت ثلاثا أو اثنتين أو أكثر لا يحسب إلا مرة واحدة.  
من السنة:

1- عن ابن عباس قال: (طلق ركانة بن يزيد امرأته ثلاثا في مجلس واحد، فحزن عليها حزنا شديدا، فسأله النبي ﷺ: كيف طلقتها؟ قال: ثلاثا في مجلس واحد، فقال النبي ﷺ: إنما تلك واحدة، فارتجعها إن شئت، فارتجعها)<sup>(5)</sup>.

2- عن ابن عباس قال: (كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر، طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب أن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيها عليهم، فأمضاه عليهم)<sup>(6)</sup>.  
وهذا الحديث نص صريح في محل النزاع، حيث دل على أن طلاق الثلاث يحسب واحدة<sup>(7)</sup>.

1- سورة البقرة، الآية 229.

2- سورة الطلاق، الآية 01.

3- سورة النور، الآية 06.

4- عمر سلطان الأشقر وآخرون، مسائل في الفقه المقارن، الأردن، دار النفائس، ط2، 1997م، ص 192.

5- أحمد، المسند، 1/265.

6- مسلم، الصحيح بشرح النووي، 10/70.

7- عمر سليمان الأشقر، مسائل في الفقه المقارن، ص 196.

3- ما ورد في حديث ابن عمر لما طلق امرأته وهي حائض، فأمره النبي ﷺ بإرجاعها، فقد ذكرت بعض الروايات الأخرى للحديث أن ابن عمر طلق زوجته ثلاثاً فاحتسب واحدة<sup>(1)</sup>، لكن الثابت الصحيح الذي رواه مسلم عن ابن سيرين قال: مكثت عشرين سنة يحدثني من لا أهتم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض فأمره أن يراجعها، فجعلت لا أهتمه ولا أعرف الحديث، حتى لقيت غلاب يونس بن جبير الباهي وكان ثبت فحدثني أنه سأل ابن عمر، فحدثه أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض، فأمره أن يراجعها).

القياس:

قاس أصحاب هذا القول جمع الثلاث بلفظ واحد على طلاق الحائض، بجامع أن كلا منهما قد ورد النهي عنه، فإذا كان الطلاق وقت الحيض لا يقع، كما حدث مع ابن عمر لما طلق امرأته وهي حائض، كذلك لا يقع طلاق الثلاث بلفظ واحد، لأنه طلاق بدعي محرم، لمخالفته سنة رسول الله ﷺ.

القول الثالث:

وهو ينسب للشعية الإمامية وبعض أهل الظاهر وبعض التابعين، وذهبوا حتى إلى أن الطلاق دفعة واحدة لا يقع به شيء لا واحدة ولا أكثر<sup>(2)</sup>، وقيل تقع تطليقة واحدة سواء طلق اثنتين أو أكثر<sup>(3)</sup>.

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، في الآية شرط وهو أن الطلقة الثالثة لا تقع إلا في حال يصح فيها من الزوج الإمساك، فهو في الطلقة الأولى والثانية مخير بين الإمساك وإيقاع الطلقة الثالثة.

وذلك أن الزوج يستطيع الإمساك ما لم يوقع الثالثة، وإذا لم يصح الإمساك إلا بعد المراجعة لم تصح الثالثة إلا بعدها<sup>(4)</sup>.

1- المصدر السابق، 66/10.

2- نيل الأوطار، 260/6.

3- فقه الكتاب والسنة، 398/1.

4- سنن أبي داود، 261/2.

ومن السنة بقوله ﷺ فيما ورد عن عائشة أن النبي ﷺ قال: من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد"، والطلاق الثلاث دفعة واحدة ليس عليه أمر النبي ﷺ.  
القول الرابع:

وهو قول لابن عباس وأخرين، ومقتضاه التفريق بين المدخول بها وغير المدخول بها، فقالوا: إن كانت الزوجة مدخولا بها فقد وقع عليها طلاق الثلاث، وإن كانت غير مدخول بها فلا يقع عليها غير طلقة واحدة.

واستدلوا بحديث ابن عباس الذي أخرجه أبو داود أن أبي الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس، قال له: أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرا من إمارة عمر، قال ابن عباس: بلى كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، فلما رأى الناس قد تتابعوا فيها قال: أجزوهن عليهن.  
الترجيح:

بعد عرض الأقوال والأدلة في هذه المسألة، نلاحظ أن الطلاق دائر بين فريقين، الفريق الأول القائل بوقوع الطلاق بلفظ الثلاث ثلاثا، والذي يمثله جمهور الفقهاء، والفريق القائل بوقوع الطلاق الثلاث طلقة واحدة ويمثله بعض المالكية وبعض الحنابلة وعلى رأسهم ابن تيمية وابن القيم.

وبعد مطالعة أدلتهم يظهر أن سبب اختلاف العلماء في هذه المسألة والذي أرشد إليه ابن رشد هل الحكم الذي جعله الشرع من البيونة للطلقة الثالثة يقع بالزام المكلف نفسه هذا الحكم في طلقة واحدة أم ليس يقع ولا يلزم من ذلك إلا ما لزم الشرع، فمن شبهة الطلاق بأفعال التي يشترط في صحة وقوعها كون الشروط الشرعية فيها كالنكاح والبيوع قال لا يلوم، ومن شبهه بالنذور والأيمان التي ما التزم العبد من لزمه على أي صفة كان ألزم الطلاق كيفما ألزمه المطلق نفسه، وكان الجمهور غلبوا حكم التغليب في الطلاق سدا للذريعة، ولكن تبطل بذلك الرخصة الشرعية والرخصة المقصودة في ذلك لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا<sup>(1)</sup>.

لكن الرخصة مطلوبة، لأنه ما نزع من شيء إلا ثانه وما كان في شيء إلا زانه، وأن الذريعة تسد عندما تفضي إلى الحرام.

لذلك يترجح لدي قول القول الثاني القائل بأن الطلاق بلفظ الثلاث يقع واحدة، لأنه الموافق لما كان عليه الأمر في زمن النبوة وخلافة أبي بكر وجزء من خلافة عمر وهو ما رواه ابن عباس، والذي اختاره ابن تيمية وجمهور من العلماء خاصة في هذا العصر الذي تعودت فيه ألسنة الناس على ترديد هذه لكلمة دونما قيد، وذلك حفظاً للكيان الأسري من التمزق وما تبتغي فيه من الترابط وحمية للأولاد من التشتت.

ب- طلاق البكر المدخول بها بلفظ الثلاث

طلق غير المدخول بها بائن بينونة صغرى بلا خلف بين العلماء ولا تجب به العدة ولا يقبل الرجعة لقوله تعالى: ﴿ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۗ ﴾<sup>(1)</sup>.

وإذا لم تكن عدة فلا يمكن المراجعة، لأنه لا تكون إلا في العدة، فيكون بائناً غير رجعي. وإذا وقع الطلاق على غير المدخول بها بلفظ الثلاث فلا يقع إلا طليقة واحدة ودليله ما رواه ابن الصهباء أنه كثير السؤال لابن عباس قال له: أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرا من إمارة عمر، قال ابن عباس: بلى، كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرا من إمارة عمر، فلما رأى الناس قد تتابعوا فيها قال: أجزهن عليهم<sup>(2)</sup>.

ووجه الاستدلال بهذا النص أن غير المدخول بها تبين من مجرد قوله لها: أنت طالق، فإذا قال ثلاثاً لم يصادف ذلك محلاً فكان لغوا، لوقوعه بعد البينونة.

1- سورة الأحزاب، الآية 49.

2- رواه أبو داود، 261/2.

الخلاصة

## الخاتمة

لكل بداية نهاية، ونهاية هذه الدراسة التي قمت بها طوال هذه السنوات والتي أخذت مني جهدا كبيرا، وزمنا طويلا، قد أسفرت على جملة من النتائج، كانت هذه ثمرة الرسالة، والتي قد حاولت أن أتوخى فيها الصواب ما استطعت إلى ذلك سبيلا، ولما كان من الصعوبة الإمام بكل نتائج جزئيات البحث لكثرة اختلافات المحدثين التي وقفت عليها، أقدم \_ بتواضع \_ بعض ما توصلت إليه سواء بما يتعلق بفن التخریح باعتباره العمدة في التصحيح والضعيف والخطوات التي ينبغي للباحث السير على خطاها حتى ينتهي به الأمر إلى قبول أو رد المرويات التي هي بصدد الدراسة.

أو بما يتعلق بدراسة الآثار وتطبيق قواعد التخریح والجرح والتعديل على أقوال السلف الصالح، وأرجو من الله تعالى أن تكون هذه النتائج ثمرا طاب أكله وغذاء سهل هضمه. ومن هذه النتائج فيما يتعلق بالتخریح:

التخریح:

- ضروري لكل مشتغل بالعلوم الشرعية، ومهم لكل باحث يتصل بالعلوم الإسلامية يمكن المولعين بالتبحر في خدمة السنة المظهرة وعلومها التي تعد مصدرا هاما من مصادر التشريع وتمثل جزء من الدين الذي جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وبهذا يتمكن الباحث من الوقوف على الحق الذي يجب أن يتبع، وذلك بالكشف عن حقيقة المرويات، فهو لا يدرك إلا بالبحث والنظر، ورسوخ ملكة الاجتهاد والتحقيق.

- أنه فن صعب، لأنه علم شاق يحتاج إلى حذق ومهارة، وطول باع في علم الحديث ومصطلحه، وفهم دقيق لعلم الجرح والتعديل وقواعده وألفاظه، وأيضا يحتاج إلى طول نفس وصبر، فليس من اليسير والسهولة الرجوع إلى آلاف التراجم للوقوف على ما قيل فيها، والذي قد يستغرق أشهرا، وفي كثير من الأحيان لا تعثر على ضالتك فيما يتيسر لك من مراجع فيككل تعبك وجهدك بالتوقف في المسألة، وهذا ما يجعل الباحث لا يتعد كثيرا حيث كان، فكم من كتاب قد تعطيه كلك ولا يعطيك شيئا يخدم ما تبحث عنه بل لا يعد حتى أن يكون في قائمة المصادر.

ويكون مهمة جسيمة خاصة لمن لم يكن مغامرا ومجبا في آن واحد لأنه لا يتقلده إلا المهرة المتمرسون من غير تعسف ولا جهالة والله در القائل: «إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش» ولهذا قال الخطيب البغدادي ( من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ وليأخذ قلم التخريج، ومع هذا التعب يحس الباحث بحلاوة لا تعاد لها حلاوة إلا حلاوة الإيمان، إذ يحس أنه تكوّن ولو مبدئيا في هذا الفن ووضع اللبنة الأولى في صرح علم الحديث، ولقد أحسن القائل الذي قال: «من جمع أدوات الحديث استنار قلبه واستخرج كنوزه الخفيات» وماذا يريد الباحث أكثر من استنارة القلب وشفاء السريرة للكشف عن دقائق الخفايا والخبايا ليتمكن من ترشيحها وتوشيحها.

وإن شعر أنه يفتقر إلى الكثير من دقائق هذا الفن فعليه أن يضع نصب عينيه دائما أقوال وآراء من تمكنوا من الصناعة الحديثية بتعدد اتجاهاتهم، وقد أذعن لهم في معرفتها المحبون والخصوم، فتغدو أعمالهم محط نظره ومدار قوله وكتابات مع توشيحها باجتهاداته فيما لم يعرجوا عليه، وما أروع قول الذي قال وهو يتحدث على علم الحديث « علم لا يعلق إلا بمن وقف نفسه عليه، ولم يضم غيره من العلوم إليه». وأنا أخص من علم الحديث التخريج، وهذا ما استخلصته فعلا من خلال هذا البحث، ولذا أقول يجب أن تكون النفس راغبة فيه، مشحونة به، منصرفة عن غيره إليه وإن انصرف لغيره فلاجله.

— كما تبرز أهمية التخريج من جهة أنه يدل على موضع الحديث في مصادره الأصلية، إن كان له أصل، أو يبينه ويوضحه موضوعا مكذوبا على رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لم يكن له أصل وتشتد الحاجة إلى هذا العلم في مجال التدريس والإفتاء والقضاء بل وفي كل التخصصات من تاريخ وأدب.

أما النتائج الجزئية التي استنتجتها من بين القولين والأقوال فتمثل في:  
- أن لفظ (التخريج) له عدة معاني في الاصطلاح اللغوي إلا أنها جميعا تدور على الإظهار والإبراز وبالتالي له علاقة وطيدة بالمعنى الذي استخدمه المحدثون قديما، فقد أطلقوه على رواية الحديث وإظهاره بذكر إسناده، كما أطلقوه على التصنيف والانتقاء من الروايات، وإبراز أخطاء النسخ والاستدراك عليها.

كما أطلقوه على الدلالة على مواطن الأحاديث والمرويات وإظهار مصادرها التي روتها. إذن لفظ (التخريج) في استعمال المحدثين له عدة إطلاقات إلا أن جميعها تعد قاسما مشتركا بينهما وبين الاصطلاح اللغوي.

- أن للتخريج خطوات يجب مراعاتها وإتباعها وتمثل في:

جمع المرويات من مصادرها الأصلية التي تعتمد في نقلها على الرواية مباشرة، ثم إجراء المقارنة بين الروايات سندا ومتنا التي تم جمعها ومعرفة حال الراوي والمروي وهذه العملية تسمى بعملية الإعتبار.

ثم تحديد **المدرات** الكلية والفرعية أي تحديد الراوي الذي تدور عليه جميع الروايات، وهذا لمعرفة من وافق ومن خالف من الرواة.

ثم بيان درجة الحديث، وهو ثمرة هذا العلم حتى لا يصبح مجرد عزو للمرويات، وعليه فالتخريج يقوم على عملية جمع المرويات ثم مقارنتها ببعضها البعض فالحكم عليها.

- إن التخريج بمثابة تحقيق أي نص لرده على حالته الأولى التي وضعه عليها مؤلفه أو قريبا منه، لأن كل هذا يحتاج إلى تسجيل كل شاردة وواردة لإمكان الاستفادة منها في تحليل النص، ونفس الشيء ينطبق على التخريج إذ ينبغي على الباحث أن يسجل كل ما يمكن أن يخدمه للتوصل إلى النتيجة المرجوة كجمع الطرق والمتون للتقوية والترجيح عند التعارض، وجمع أقوال النقاد في الحكم على الحديث الذي هو محل الدراسة، وعلى هذا فالتخريج من صلب العلم ومعتمده، وإليه تنتهي مقاصد الراسخين في الحديث.

- بالتخريج نتعرف على رواة الحديث، وتميز أحوالهم في الجرح والتعديل.

- معرفة مواضع الإرسال والإنقطاع والتدليس في الأسانيد ولا يتضح ذلك إلا بجمع كل طرق الحديث ومقارنتها ببعضها البعض.

- تعيين الإسم المبهم في سند الحديث حتى يرفع الضعف عن الحديث.

- معرفة الأكثرين من الرواة من المقلين في الرواية.

كما استخلصت من خلال هذه الدراسة التي قمت بها فيما يخص مصطلح الأثر وإطلاقاته عند المحدثين أن:

- الأثر يعد مصطلحا من المصطلحات التي استخدمها أهل الحديث قديما وحديثا واختلفت أنظارهم حولها، فجمهور المحدثين جعلوا دلالة الأثر تتسع لتشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، وكأنهم غلبوا الاصطلاح اللغوي (أثرت الحديث أي رويته).
- أما ابن حجر فيقصر دلالة الأثر على الموقوف والمقطوع في حين يحصرها فقهاء خراسان في الموقوف فقط، وبإمعان النظر يتضح أن ما ذهب إليه ابن حجر هو الأنسب وهو الاصطلاح الأكثر شيوعا وانتشارا اليوم على ألسنة طلبة العلم، وهذا ما سرت عليه في هذا البحث وجعلته العمدة، وكذا سار عليه العلماء في مؤلفاتهم حديثا ففصلوا بين (الحديث) و (الأثر)، وجعلوا الأول ينحصر في أقواله وأفعاله وتقريراته ﷺ.
- وجعلوا الثاني يشمل كل ما أضيف إلى الصحابة والتابعين ومن دونهم من أقوال وأفعال وتقريرات ولم يتجاوز به إلى الرسول ﷺ، وكان خاليا من قرينة الرفع سواء كان صحيحا أو ضعيفا.
- أن بتخريج ودراسة أقوال الصحابة والتابعين ومن دونهم بظهور بوضوح علاقة الموقوف بالمرفوع أو ما يسمى بتعارض الوقف والرفع فبعض الرواة قد يخطئ فيرفع الرواية بينما الأصل فيها الوقف، أو يروي الحديث ولا يرفعه فيأتي كأنه قول لقائله.
- يظهر أن لأقوال الصحابة والتابعين بالغ الأثر في الفقه الإسلامي نظرا لأفضلية زمانهم وقربهم وطول صحبتهم للنبي ﷺ، وشهدهم تنزيل الوحي، ولذلك أقول أن الصحابة- رضوان الله عليهم- بحق من المجتهدين خاصة في الوقائع التي لم تكن في عهد النبي ﷺ، وبالتالي فلهم بالغ الأثر في تعدد المذاهب الفقهية، إذ فتوى الصحابي قد تختلف من صحابي لأخر فكانت بمثابة الأساس التي اعتمدت عليه المذاهب الفقهية خاصة في الأمور الاجتهادية، والشيء ذاته ينطبق على التابعي المتصدر للفتوى فكثير من الأحيان أجد أن التابعين في مسألة ما وافقوا الصحابة في فتواهم وقليل ما أجدهم أفتوا بما لم يفتوا به - رضي الله عنهم- وهذا نادر جدا بل يكاد ينعدم.
- من خلال دراستي لهذه المجموعة من الآثار استخلصت أن أكثر المتصدرين للفتوى هم أهل الكوفة والبصرة ثم أهل المدينة ومكة، وكان من فقهاء العراق ابراهيم النخعي وعامر الشعبي، سعيد بن جبير، الحسن البصري، جابر بن زيد، محمد بن سيرين.

ومن فقهاء الشام أمثال أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ومكحول الشامي، وفقهاء المدينة السبعة المشهورون كسعيد بن المسيب خارجة بن زيد بن ثابت.

ومن فقهاء مكة من تلامذة وأصحاب عبد الله بن عباس -رضي الله عنه- من أمثال مجاهد وعكرمة وعطاء بن أبي رباح.

وكل هؤلاء تتلمذوا وتخرجوا على أيدي الصحابة الكرام تخرجاً عملياً عن طريق المخالطة والممارسة وبذلك تكونت لديهم ملكات حملتهم على التصدر للفتوى. ومن فقهاء الشام - واستخلصت إلى أن كثير من الآثار جاءت في الكتب الفقهية وكتب التفسير والسير بصيغة الجزم وبعد الدراسة اتضح عدم صحة نسبتها إلى قائلها فلذا فأنا أنادي إلى ضرورة تنقيح مثل هذه الكتب.

- عدم الاعتماد في الاستئناس أو الاستشهاد بالأثر والحديث على المصنفات لاحتوائها على كثير من الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة والمتوقف فيها.

**ملاحظة:** مجموعة من الفوائد الإسنادية والخاصة بثبوتية الأثر من عدمه جعلتها تابعة للفهارس عنونها بفهرس المصطلحات الحديثية تفادياً للتطويل.

# الفهارس الفنية

فهرس الفوائد الحديثية

فهرس المصطلحات الحديثية

فهرس القبائل والأماكن

فهرس الآيات

فهرس الرواة المترجم لهم

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الفوائد الحديثية  
أ- الفوائد الخاصة بالإسناد

	<b>1- الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم</b>
492	إبراهيم بن يزيد الشعي رواق عن علقمة بن قيس فيها مقال، حيث كان ابن مهدي وأصحابه ينكرون أن يكون قد سمع منه
115	رواية عبد الملك بن جريج عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني فيها كلام، حيث كان من كتاب دفعه إليه، فيروي منه مناولة ولا يتبين ذلك
135 136	رواية قتادة عن سعيد بن المسيب متكلم فيها
39	رواية معمر بن راشد عن قتادة بن دعامة متكلم فيها
60 330	سماع عبد الرزاق بن همام-صاحب المصنف- عن سفيان الثوري بمكة مضطرب
266	مغيرة بن مقسم الضبي، ضعيف في إبراهيم
37	جعفر بن برقان ثقة، لكن روايته عن الزهري متكلم فيها
160	حماد بن أبي سليمان مختلف في روايته عن إبراهيم النخعي على قولين: - أنه من أئمة أصحاب إبراهيم - سيء الحفظ في إبراهيم وغيره
60	جرير بن حازم البصري وثقه أئمة النقد، إلا أنه في حديثه عن قتادة ضعف
146 147	إذا حدث معمر بن راشد عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاووس، فإن حديثه عنهما مستقيم وأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا
252	إسماعيل بن أبي عياش، روايته عن غير أهل الشام ضعيفة، فهو صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم
72	أبو معاوية الضرير، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره
274	عبد الله بن أبي نجيح من المكثرين في الرواية عن مجاهد ومن المدلسين عنه

337	رواية هشام بن حسان عن الحسن البصري، متكلم فيها من قبل أرباب الصنعة الحديثية، فانقسموا في ذلك إلى فريقين: فريق يرى أن سماعه منه لم يصح، وفريق أثبت له السماع منه
365	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب رغم توثيقه، فقد اختلف في سماعه من الزهري على رأيين:
366	أنه لم يصح له سماع من الزهري، وإنما هي مناولة صحة سماعه من الزهري مطلقاً
	<b>2- الرواة الموصوفون بالتدليس</b>
311	أبو إسحاق السبيعي مشهور بالتدليس، وقد دلس على أبي الأحوص قوله في أثر ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> من مسألة طلاق السنة
52	عباد بن منصور ضعيف مدلس
52	شر التدليس تدليس ابن جريح، فإنه لا تدلس إلا فيما سمعه من مجروح
130	
262	دلس أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس عن جابر بن عبد الله <small>رضي الله عنه</small> قوله في مسألة الخيار مادام في المجلس
274	عبد الله بن أبي نجيح من المدلسين عن مجاهد بن جبر
257	دلس الحجاج بن أرطاة عن عبد الله بن أبي نجيح في أثر عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> في مسألة الخيار مادام في المجلس
257	دلس ابن جريح عن أبي الزبير، فهو لم يبين السماع منه في أثر ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> في مسألة الخيار مادام في المجلس
204	دلس المغيرة بن مقسم الضبي على عامر الشعبي قوله في مسألة المخيرة ثلاثاً فتختار نفسها
237	
205	دلس المغيرة بن مقسم عن حماد بن أبي سليمان، حيث لم يصرح بالسماع منه في أثر إبراهيم النخعي من مسألة المخيرة ثلاثاً
170	تدليس قتادة بن دعامة عن أبي حسان الأعرج روايته في أثر علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> في

	مسألة المخيرة ثلاثا فتختار نفسها
32	تدليس زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي، فهو ثقة يدلس كثيرا عن الشعبي
48	تدليس هشيم بن بشير عن يونس بن عبيد
133	تدليس قتادة عن فضالة بن عبيد وعمرو بن الأسود
136	دلس ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصاري
101	الحجاج بن أرطاة مدلس ومضطرب الحديث وقد دلس عن محمد بن علي بن الحسين
108	دلس الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس
	<b>3- الرواة المتكلم فيهم من قبل أئمة النقد</b>
438	عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، ضعيف الحديث
483	إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك الحديث كذاب
484	عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث، ضعيف الحديث
91	عبد الله بن لهيعة، ضعفه غير واحد من أئمة النقد
143	مجالد بن سعيد بن عمير الكوفي، ضعفه غير واحد من علماء الحديث
130	بشير بن عمارة الخثعمي، ضعيف عند علماء الحديث
38	عبد الكريم بن أبي المخارق، ضعيف
22	جابر بن يزيد الجعفي، مجمع على تضعيفه
199	يحيى بن عباد، ترك الرواية عنه أهل البصرة
202	أشعث بن سوار، مجمع على تضعيفه
212	الليث بن أبي سليم، مجمع على تضعيفه
251	المثنى بن الصباح اليماني، أبو يحيى المكي، ضعيف عند أئمة الجرح
281	محمد بن سالم بن سهل الكوفي، ضعفه أئمة
283	أبو إسحاق عبد الله بن ميسرة الحارثي، ضعيف وكان هشيم يكنيه بأبي إسحاق، وأبي عبد الجليل
283	عباد بن منصور، ضعيف مدلس

398	جوبير بن سعيد الكوفي، ضعفه أئمة النقد
323	هشام بن حجر، ضعفه جدا أحمد وابن معين
310	إبراهيم بن مهاجر المكي، ضعيف جدا عند علماء الحديث
422	عتاب بن بشير، تكلم عنه أحمد في روايته عن خصيف، وقال إن أحاديثه عنه منكرة
125	عبد الله بن عمر العمري، ضعيف
	<b>4- الرواة المتكلم فيهم بسبب سوء الحفظ</b>
82	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، ضعيف لسوء حفظه وكثرة خطئه
98 181	حفص بن غياث، تغير حفظه بعدما تولى القضاء، فما حدث ببغداد والكوفة إنما هو من حفظه، ورواية أبي بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث، كانت بعد ما تولى القضاء وساء حفظه، فروايته عنه تحتاج إلى متابعة قوية
419	عاصم بن بهدلة سيء الحفظ
423	خصيف بن عبد الرحمن الجزري، سيء الحفظ، رمي بالإرجاء
310	شريك بن عبد الله الكوفي القاضي، صحيح الكتاب، سيء الحفظ جدا، حيث تغير حفظه سنة 150هـ.
	<b>5- الروايات المنقطعة</b>
301	رواية محمد بن سيرين عن علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small> ، منقطعة فهو لم يسمع من علي شيئا
83	رواية الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small> ، منقطعة فهو لم يدركه
185	رواية مجاهد عن عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة
270	رواية سفيان بن عيينة عن جابر منقطعة فهو لم يدركه
350	رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة بينهما مجاهد
204	رواية إبراهيم النخعي عن زيد بن ثابت منقطعة، وروايته عن عائشة منقطعة أيضا
160	وروايته عن عائشة منقطعة أيضا
203	رواية الحسن البصري عن أهل المدينة منقطعة
378	رواية محمد بن سيرين عن عمران بن حصين <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة لأنه لم يدركه

125	رواية خلاد بن عبد الرحمن أخبرني من سمع من ابن عمر، فيها انقطاع
127	رواية قتادة عن عبد الله بن عمر <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة
418	رواية الضحاك بن مزاحم عن عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة، فهو لم يدرك زمانه
412	رواية الحسن بن صالح بن حي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى منقطعة فهو لم يدركه
445	رواية أبي قلابة عبد الله بن زيد بن عمر وعن عبد الله بن عمر <small>رضي الله عنه</small> منقطعة، فهو لم يصح سماعه منه
473	رواية طاووس بن كيسان عن عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة، فهو لم يدركه
474	رواية عطاء الخراساني عن عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة، فهو لم يصح له سماع منه
479	رواية شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة، فقد ولد شريك بعد وفاة علي بسنوات
483	رواية معاوية بن أبي برقان عن عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة
102	رواية محمد بن علي بن الحسين عن زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة
77	رواية إبراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة
77	رواية عبد الكريم بن أبي المخارق عن عمر <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة
84	رواية الحارث بن عبد الرحمن القرشي عن علي <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة.
21	رواية عامر الشعبي عن عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> ، منقطعة
	<b>6- رواة ورد اسمهم في الأسانيد غير منسوب</b>
301	رواية وكيع بن الجراح عن يزيد -غير منسوب- عن محمد بن سيرين، فيزيد إنما يكون: يزيد بن إبراهيم التستري، ثقة ثبت إلا في روايته عن قتادة أو يزيد بن طحهان الرقاشي، ثقة عند الجمهور، فكلاهما يروى عنهما وكيع، ويرويان عن ابن سيرين
114 115	رواية ابن جريج عن عطاء -غير منسوب- فيها احتمالات، فقد روى ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح، وعطاء بن السائب، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني، فالاحتمال قائم على أن يكون عطاء هو أحد الثلاثة، ولعل الأقرب أن يكون عطاء بن أبي رباح هو

	المقصود للاعتبارات التالية: اشتهاره بالفتوى، وتقصيه لآثار السلف الصالح، حيث كان من مدرسة عبد الله بن عباس <small>رضي الله عنه</small> ، الذين يذهبون مذهبه، ويفتون فتواه، وأما عطاء الخراساني، عطاء بن السائب، فغير مشهورين بذلك.
115	ملازمة ابن جريج لعطاء بن أبي رباح، وكثرة روايته عنه، فقد لازم عطاء بن أبي رباح ثماني عشر سنة
115 335	أنه من المثبتين فيه، وقد صرح بذلك غير واحد من علماء هذا الفن
115	وعليه فعننه ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح تحمل على الاتصال لتثبته فيه
370	إذا حدث وكيع بن الجراح عن سفيان ولم ينسبه فإنه سفيان الثوري لأنه قديم السماع منه
116 117	رواية عطاء -غير منسوب- عن عبد الله بن عباس، فهو إما أن يكون عطاء بن أبي سليم الخراساني، وروايته عنه منقطعة، وإما يكون عطاء بن أبي رباح وهو من أصحاب عبد الله بن عباس
38	رواية الثوري عن عبد الكريم -غير منسوب- عن الزهري والحكم بن عتيبة، فهو إما يكون عبد الكريم بن مالك الجزري، أو عبد الكريم بن أبي المخارق -رواية عمرو بن دينار عن عطاء- غير منسوب- عن ابن عباس <small>رضي الله عنه</small> ، يحتمل أن يكون عطاء بن ميناء، أو عطاء بن يسار أو عطاء بن أبي رباح
	<b>7- الاختلاط</b>
450	سماع معمر بن راشد من عطاء بن السائب كان بعد الاختلاط لقدمه عليهم في آخر عمره.
115	سماع ابن جريج من عطاء بن السائب كان بعد الاختلاط فروايته عنه تحتاج إلى متابعة قوية
169	سماع عبد الله بن بكر وعبد الوهاب الخفاف من سعيد بن أبي عروبة إنما كان قبل الاختلاط

8- الرواة المثبتين في بعض شيوخهم	
169	سعيد بن أبي عروبة من أثبت الناس في قتادة بن دعامة
170	عبد الوهاب بن عطاء الخفاف من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة وعليه فعنعته عنه تحمل على الاتصال
117	عبد الرزاق بن همام -صاحب المصنف- من المثبتين في معمر بن راشد
37	معمر بن راشد من المثبتين في الزهري
48 457	هشيم بن بشير مدلس، لكنه من أعلم الناس بحديث منصور بن زاذان، فعنعته عنه تحمل على الاتصال
49	يونس بن عبيد العبدى من أثبت أصحاب الحسن البصري
55	عبد الملك بن أبي سليمان العزمي، ثقة ثبت وكان رواية عن عطاء وكان الثوري يسميه الميزان
353	هشام بن حسان من أثبت الناس في محمد بن سيرين
73 138	منصور بن المعتمر ثقة من أثبت أصحاب إبراهيم النخعي
74	علقمة بن قيس ثقة، أعلم الناس بحديث عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small>
115	ابن جريج من المثبتين في عطاء بن أبي رباح، فعنعته تحمل على الاتصال
267	أبو معشر زياد بن كليب من الحفاظ المتقنين، وهو من قدماء أصحاب إبراهيم
167	سفيان بن عيينة من أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار
124	نافع مولى ابن عمر، ثقة ثبت فيه <small>رضي الله عنه</small>
124	عبيد الله بن عمر العمري، من أثبت تلاميذ نافع
124	سفيان الثوري من أثبت أصحاب منصور بن المعتمر
149	محمد بن جعفر المعروف بغندر من أثبت الناس في شعبة
461	جعفر بن أبي وحشية من أثبت الناس في سعيد بن جبير
503	محمد بن سيرين من المثبتين في شريح القاضي

ب- الفوائد الخاصة بمقت الأثر  
مسألة توكيل الطلاق إلى غير الزوجة

23	أثر عمر بن الخطاب " عن رجل جعل امرأته بيد رجل ، فطلقها ثلاثا ، قال عمر : واحدة ولا مرجعته عليه " ضعيف لم أقف له على متابعات
26	أثر علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> " من كانت بيده عقدة فجعلها بيد غيره ، فهي كما جرت على لسانه " ضعيف لم أقف له على متابعات
30	أثر إبراهيم النخعي " إذا جعل الرجل امرأته بيد غيره فما طلق من شيء فهي واحدة <small>بالتخيير</small> ثابت
41	أثر قتادة " في رجل جعل امرأته بيد رجلين ، فطلق أحدهما ثلاثا ، وورد الآخر ، فقال طالق ثلاثا " ومردت من طريق واحد
41	أثر الحكم " في رجل تزوج امرأة على أن أمرها بيد رجل ، قال الحكم ليس بشيء ضعيف لم أقف له على متابعة
44	أثر حماد بن أبي سليمان " إذا جعل الرجل امرأته بيد رجل فطلق فهي واحدة بآئنة " من طريق رجاله ثقات ، ولم أقف له على متابعات
46	أثر معمر بن راشد " إذا قال : طلقها ثلاثا ، فطلقها واحدة قال : هي واحدة " من طريق رجاله ثقات ، ولم أقف له على متابعات
50	:أثر الحسن البصري " في الرجل يجعل امرأته بيد رجل قال : هو كما قال " ثابت عنه
53	أثر الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة " إذا جعل امرأته بيد وليها ، فطلق ثلاثا ، فقد بانت منه " رجاله ثقات ولا متابيع له
56	أثر عطاء بن أبي رباح " في الرجل يقول للرجل : انطلق فطلق عني فلانة قال : هو جائز إن طلق جائز " رجاله ثقات ، ولم أقف له على متابعات
58	أثر طاوس : " كيف كان أبوك يقول في رجل ملك امرأته رجلا أيمك الرجل أن يطلقها؟ قال : لا " رواه ثقات ، ولم أقف له على متابعات

62	<p>أثر سفيان الثوري " إذا قال الرجل للرجل : اذهب فطلق امرأتي ثلاثا ، فطلقها واحدة فهو جائز ، لأن الواحدة من الثلاث ، وإن قال : طلق واحدة فطلق ثلاثا ، فهو خلاف ليس بشيء " غير ثابت عنه</p>
----	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

مسألة تمليك الطلاق إلى الزوجة

79	أثر عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنهما</small> "جاء رجل إلى عمر <small>رضي الله عنه</small> فقال: طلقت واحدة وهو أحق بها، وإذا طلقت المرأة نفسها ثلاث " ثبت عنه .
85	أثر علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> " إذا ملك الرجل امرأته مرة واحدة، فإن قضت فليس له من أمرها شيء وإن لم تقض فهي واحدة وأمرها إليه " غير ثابت عنه
91	أثر عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small> له في المسألة قولان: - " سألت عثمان - أبا المحلال العتكي - عن رجل جعل أمر امرأته بيدها قال: القضاء ما قضت " ثابت عنه
92	- " أن مريسة الفارسية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، فملكها أمرها، فقالت: أنت طالق ثلاث مرات فقال عثمان بن عفان: أخطأت لا طلاق بها، ألا إن المرأة لا تطلق " غير ثابت عنه
103	أثر زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small> " أن رجلا جعل أمر امرأته بيدها، فطلقت نفسها ثلاثا فرفع ذلك إلى يزيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small> فقال: هي واحدة وهو أحق بها " ثابت عنه
120	أثر عبد الله بن عباس " في رجل قال لامرأته: أمرك بيدك فقالت: أنت طالق ثلاثا فقال ابن عباس: خطأ الله نوعها، لو قالت: أنا طالق ثلاثا لكان كما قالت " ثابت عنه
128	أثر عبد الله بن عمر بن الخطاب " إذا ملك الرجل امرأته أمرها، فالقضاء ما قضت، فإن نكرها استحلف، وكان يقول: إن مردته عليه فليس بشيء " ثابت عنه
131	أثر عمر بن عبد العزيز " إن مردت الأمر عليه فلا شيء، وإن طلقت نفسها فهي واحدة " ضعيف لم أقف له على متابعات
133	عمرو بن الأسود وفضالة بن عبيد الأنصاري: " القضاء ما قضت " ورد من طريق واحد فيه مجهول وتدليس

136	أثر سعيد بن المسيب "إذا ملك الرجل امرأته أمرها ، فالقضاء ما قضت ، إن واحدة فواحدة وإن اثنتان فاثنتان ، وإن ثلاث فثلاث " ثابت عنه
139	أثر إبراهيم بن يزيد النخعي " سواء هي واحدة وهو أملك بها إن قالت : طقتك أو طقت نفسي " ثابت عنه
141	أثر طاووس بن كيسان " فكيف كان أبوك يقول في رجل ملك امرأته أمرها ، أملك أن تطلق نفسها ؟ قال : لا ، كان يقول : ليس إلى النساء طلاق " ورد من طريق واحد جيد الإسناد ولم أقف له على متابعات
144	أثر الشعبي " القضاء ما قضت " ضعيف لم أقف له على متابعات
147	أثر الزهري مقرونا بمكحول " القضاء ما قضت " ثابت عنهما
149	أثر الحكم بن عتيبة " قالت قد طقت نفسي ثلاثا قال : قد باتت منه بثلاث " رجاله ثقات ولم أقف له على متابعات
151	أثر الحسن البصري " إذا جعل الرجل أمر امرأته بيدها فقد باتت بثلاث " ثابت عنه

مسألة الرجل يخير امرأته فتختاره أو تختار نفسها

163	<p>أثر عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> "كنا عند علي <small>رضي الله عنه</small> فذكر الخيار فقال: إن أمير المؤمنين قد سألتني عن الخيار، فقلت: إن اختارت نفسها فواحدة بآئنة وإن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها، فقال عمر <small>رضي الله عنه</small> ليس كذلك ولكنها إن اختارت زوجها فليس بشيء وإن اختارت نفسها فواحدة وهو أحق بها، فلم أستطع إلا متابعة أمير المؤمنين عمر <small>رضي الله عنه</small> " ثابت عنه</p>
174	<p>أثر علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> له ثلاثة أقوال:  القول الأول: "كنا جلوسا عند علي فسئل عن الخيار فقال: سألتني عنها أمير المؤمنين عمر فقلت: إن اختارت نفسها فواحدة بآئنة وإن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها . . . القصة" ثابت عنه  القول الثاني: "إن اختارت نفسها فواحدة بآئنة وإن اختارت زوجها فلا شيء" منقطع ولم أقف له على متابعات  متن القول الثالث: "دخلت أنا وأبو السفر على أبي جعفر فسألته عن التخيير عن رجل خير امرأته فاخترت نفسها فقال تطليقه وزوجها أحق برجعته قلنا فإن اختارت زوجها قال فليس بشيء قلنا فإن ناسا يروون عن علي <small>رضي الله عنه</small> أنه قال: أن اختارت زوجها فتطليقه وزوجها أحق بها أي برجعته وإن اختارت نفسها فتطليقه بآئنة وهي أملك بنفسها قال هذا وجدوه في الصحف" رواية جيدة الإسناد وهي تعضد رواية القول الأول</p>
187 188	<p>أثر عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> له قولين في المسألة:  القول الأول: "إذا خير الرجل امرأته فاخترت نفسها فواحدة بآئنة، وإن اختارت زوجها فلا شيء" ورد من طريق واحد ضعيف  القول الثاني: "إن اختارت زوجها فلا شيء"، وإن اختارت نفسها فهي واحدة وله الرجعة عليها" غير ثابت عنه</p>
191	<p>أثر جابر بن عبد الله <small>رضي الله عنه</small> "في الرجل يخير امرأته فتختار الطلاق، قال: هي واحدة، وأكره أن يخيرها" ورد من طريق واحد رجاله ثقات ولم أقف له على متابعات</p>

205 206	<p>أثر زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small> له أربعة أقوال في هذه المسألة:</p> <p>القول الأول: "إن اختارت نفسها فواحدة وهو أملك بها وإن اختارت زوجها فلا شيء" ثابت عنه</p> <p>القول الثاني: "إن اختارت نفسها فهي ثلاث، وإن اختارت زوجها فواحدة بآئنة" ثابت عنه</p> <p>القول الثالث: "إن اختارت نفسها فهي ثلاث، وإن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها" غير ثابت لوروده من طرق ضعيفة</p> <p>القول الرابع: "إن اختارت نفسها فثلاث، وإن اختارت زوجها فواحدة" غير ثابت عنه</p>
209	<p>أثر أبو الدرداء <small>رضي الله عنه</small> "أن أبا الدرداء أتى وهو بالشام في رجل خير امرأته، فاختارت زوجها قال: ليس بشيء" رجاله ثقات ولم أقف له على متابعات</p>
212	<p>أثر عبد الله بن عباس "أن أبا الدرداء أتى وهو بالشام في رجل خير امرأته فاختارت زوجها قال: ليس بشيء قال: وكان ابن عباس يفتي بذلك" ثابت عنه</p>
215	<p>أثر مسروق بن الأجدع "ما أبالي خيَّرت امرأتي واحدة أو مائة أو ألفا بعد أن تختارني ولقد أتيت عائشة فسألتها عن ذلك فقالت: قد خيرنا رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> فاخترناه أفكان طلاقا" ثابت عنه</p>
218	<p>أثر إبراهيم النخعي ورد عنه قول موقوف وآخر مرفوع</p> <p>- "أمرك بيدك، واختارني، هما سواء، إن اختارت نفسها فواحدة وهو أحق بها، وإن اختارت زوجها فلا شيء". وردت من طريق واحد ضعيف، ولم أقف له على متابعات</p> <p>- المرفوع: عن إبراهيم عن عائشة - رضي الله عنها - قالت "خيرنا رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> فاخترناه فلم يكن طلاقا" الرواية مرفوعة ثابتة وراجعة على الرواية الموقوفة</p>
222	<p>أثر عطاء بن أبي رباح "إذا خير الرجل امرأته فاختارت زوجها فلا شيء، وإن اختارت نفسها فواحدة وهو أحق بها" ثابت عنه</p>
225	<p>أثر الحسن البصري "إن خيرها فاختارت زوجها، فهي واحدة، وله الرجعة عليها" ورد من طريق واحد منقطع.</p>

227	<p>أثر مكحول الشامي " خير النبي ﷺ نساءه، فلم يكن ذلك طلاقاً، قال: فكان مكحول يقول: إذا خير الرجل امرأته فاخترته، فليس بشيء، وإن اختارت نفسها فهي واحدة، وهو أحق بها" الرواية موقوفة، وردت من طريق واحد، ولم أقف له على متابعات، أما الرواية المرفوعة فهي مرسله</p>
-----	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

مسألة الرجل يخيّر امرأته ثلاثاً فتختار

234	أثر عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> : "إذا خيرها ثلاثاً، فاختارت نفسها مرة فهي ثلاث" ضعيف لم أقف له على متابعات
238	أثر عامر بن شراحيل "في رجل خير امرأته ثلاث مرات فاختارت نفسها مرة واحدة قال: بانت منته بثلاث" ثابت عنه
241	أثر إبراهيم النخعي "في رجل قال لامرأته: اختاري، اختاري، اختاري، فاختارت مرة واحدة، قال: هي ثلاث، وإن قال لها: اختاري فاختارت ثلاثاً فهي واحدة" غير ثابت عنه
244	أثر عطاء بن أبي رباح "إن قال اختاري، ثم اختاري، ثم اختاري، فقالت: قد اخترت نفسي، ثم قد اخترت نفسي، ثم قد اخترت نفسي، قال: فإنما هي واحدة، قال: ولكن لو قال: اختاري! فقالت: اخترت نفسي، ثم قال: اختاري! فقالت: اخترت نفسي، ثم قال: اختاري! فقالت: قد اخترت نفسي، ثم قال: اختاري! فقالت: قد اخترت نفسي، كل ذلك في مجلس واحد، كنّ ثلاثاً، قلت لعطاء: فقلت أنت طالق، وأنا طالق، قال: هي واحدة" ورد من طريق واحد جيد الإسناد ولم أفق له على متابعات
246	أثر الزهري "إذا قال الرجل لامرأته: اختاري! فقالت: قد اخترت نفسي، ثم قال: اختاري! فقالت: قد اخترت نفسي، ثم قال: اختاري! فقالت: قد اخترت نفسي، فقد ذهب من". رواية جيدة الإسناد ولم أفق له على متابعات

مسألة الخيار والتملك ما دام في المجلس الرجل يخير امرأته فتختاره أو تختار نفسها

252	أثر عمر بن الخطاب مقرونا بعثمان بن عفان <small>رضي الله عنهما</small> "قالا: أيما رجل ملك امرأته أمرها وخيرها فافترقا من ذلك المجلس فلم تحدث فيه شيئا فأمرها إلى زوجها" ضعيف
254	أثر علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> "هو بيدها حتى تتكلم" ورد من طريق منقطع ولم أفق له على متابعات
258	أثر عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> "إذا ملكها أمرها فافترقا قبل أن تقضي شيئا فلا أمرها" غير ثابت عنه
263	أثر جابر بن عبد الله: "إذا خير رجل امرأته فلم تقل شيئا حتى تقوم، فليس بشيء" غير ثابت عنه
267	أثر إبراهيم النخعي: "إذا خير الرجل امرأته، فإن اختارت وإلا فليس لها أن تختار كما شاءت" غير ثابت عنه
270	أثر جابر بن زيد "إذا خير الرجل امرأته فهو ما قالت في مجلسها فإن افترقا فلا شيء" ثابت عنه.
274	أثر مجاهد بن جبير "إذا خير الرجل امرأته، فلم تختار في مجلسها، فليس بشيء" غير ثابت عنه
278	أثر عطاء بن أبي رباح "إذا ملكها أمرها، فلم تقل شيئا، حتى يفترقا من مجلسهما، فلا قول لها، وليس بيدها شيء إن امرته هو قبل أن تقول شيئا، حتى تقوم من ذلك المجلس، فلا خيار لها" ثابت عنه
281	أثر عامر الشعبي "إذا خير امرأته فلم تختار في ذلك المجلس فليس لها في ذلك الخيار" ثابت عنه

283	أثر سعيد بن جبير " إذا خير الرجل امرأته فلم يقل شيئاً حتى يفترقا ، قال سكوتها مرضاً بزوجهما لبس لها أن تختار كلما شاءت " ورد من طريق ضعيف ولم أقف له على متابعات
286	أثر الحسن البصري " أمرها بيدها في ذلك المجلس وفي غيره ، حتى تقضي فيه " ورد من طريق واحد ولم أقف له على متابعات
288	أثر الزهري مقرونا بقتادة " أمرها بيدها حتى تقضي ، قال قتادة : وإن أصابها نزوجها قبل أن تقضي " ورد من طريق واحد ولم أقف له على متابعات
290	أثر طاووس بن كيسان " في الرجل يجير امرأته قالوا : إن قامت من مجلسها قبل أن تختار فلا خيار لها " ورد من طريق واحد ضعيف ولم أقف له على متابعات

مسألة الطلاق السني ما كان في طهر من غير جماع

303	أثر علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> " لو أن الناس أصابوا حد الطلاق ما ندم رجل على امرأة يطلقها وهي حامل قد تبين حملها أو طاهرا لم يجامعها ينتظر حتى إذا كان في قبل عدتها فإن بداله أن يراجعها ، وإن بداله أن يخلي سبيله". ثابت عنه
312	أثر عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> " ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ قال: " طاهرا من غير جماع " ثابت عنه
318	أثر إبراهيم النخعي " إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته ، فليطلقها حين تطهر من حيضها ، تطليقة في غير الجماع ، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها ، فإذا فعل ذلك فقد طلق كما أمره الله ، وكان خاطبا من الخطاب ، فإن هو أراد أن يطلقها ثلاث تطليقات ، فليطلقها عند كل حيضة تطهر منها تطليقة في غير جماع ، فإن كانت قد يئست من الحيض ، فليطلقها عند كل هلال تطليقة". ضعيف ولم يتابعه عليه أحد
324	أثر طاووس بن كيسان : " أنه كان لا يرعى طلاقا ما خالف وجه الطلاق ، ووجه العدة ، وإنه كان يقول يطلقها واحدة ، ثم يدعها حتى تنقضي عدتها " ثابت عنه
332	أثر محمد بن سيرين: "الطلاق للعدة أن يطلقها طاهرا من غير جماع أو حمل بين" ثابت عنه - المرفوعة: "أن ابن عمر كاف طلق امرأته التي طلق على عهد النبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> حائضا فذكر ذلك للنبي <small>صلى الله عليه وسلم</small> فأمره أن يراجعها ، ثم يتركها ، حتى إذا حاضت ، ثم طهرت طلقها قبل أن يمسه ، قال : فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق النساء لها " صحيح
335	أثر عطاء بن أبي رباح " وجه الطلاق أن يطلقها طاهرا أيان ما طلقها ، غير أن يطلقها قبل أن تحيض بأيام في قبل عدتها " رجاله ثقات ولم أقف له على متابعات
342	أثر الحسن البصري " طلاق السنة في قبل العدة ، يطلقها طاهرا في غير جماع ، وإن كان بها حمل طلقها متى شاء " ضعيف ولم أقف له على متابعات
345	أثر سعيد بن المسيب " طلاق العدة أن يطلقها إذا طهرت من الحيضة بغير جماع " ضعيف ولم أقف له على متابعات

## مسألة طلاق الحامل

351	عبد الله بن عباس متن الأثر: " إِنْ الْمَرْأَةُ إِذَا طَلَّقَتْ حَامِلًا فَوَضَعَتْ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَذَلِكَ حِينَ وَضَعَتْ أَجْلَهَا، قَالَ: وَتَلَا ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ﴾". غير ثابت عنه
353	أثر محمد بن سيرين "إذا كانت حاملا طلقها متى شاء" رجاله ثقات ولم أقف له على متابع
357	أثر الحسن البصري "لا تزاد الحامل على تطليقة حتى تضع، فإذا وضعت فقد بانث منه" غير ثابت
359	أثر طاووس بن كيسان "لا تزاد الحامل على تطليقة حتى تضع، فإذا وضعت فقد بانث منه" رجاله ثقات وليس له متابع
362	أثر عامر الشعبي: "في طلاق الحامل قال: تطلق عند الأهله" غير ثابت
367	أثر الزهري "قلت للزهري: "إذا أراد أن يطلقها حاملا ثلاثا كيف؟ قال: على عدة أقرائها" ثابت عنه
370	أثر حماد بن أبي سليمان "كان يستحب أن يطلق الحامل واحدة ثم يدعها حتى تضع فإن وضعت فقد بانثتته". ثابت عنه

مسألة الإشهاد على الرجعة

375	أثر عبد الله بن عمر <small>رضي الله عنهما</small> : "أنه أشهد على رجعة صفيية حين مراجعها" ثابت عنه
379	أثر عمران بن حصين " أنه سئل على رجل طلق امرأته ولم يشهد ومراجع ولم يشهد فقال : طلق في غير عدة ، ومراجع في غير سنة ليشهد على ما يصنع " ثابت عنه
382	أثر إبراهيم النخعي " في رجل طلق امرأته فأشهد ثم مراجعها ولم يشهد قال : لم يكن يكره ذلك تأثماً ولكن كان يخاف أن يجحد " ثابت عنه
387	أثر عامر الشعبي " أنه سئل عن رجل طلق امرأته ثم مراجعها في جهل أن يشهد قال : يشهد إذا علم " ثابت عنه
389	أثر الحسن البصري : " في الرجل يطلق امرأته ثم يغشاها ولم يشهد قال : غشيانها مراجعة فليشهد " رجاله ثقات ولم أقف له على متابعات
391	جابر بن زيد " إذا مراجع في نفسه فليس بشيء " لم يسلم من تدليس ابن جريج ولم أقف له على متابعات
393	أثر عطاء بن أبي رباح " الفرقة والرجعة بالشهود " رجاله ثقات ولم أقف له على متابعات
396	أثر الحكم بن عتيبة : " في رجل برجع امرأته ولا يشهد قال : فليشهد على رجعتها " ثابت عنه
398	أثر الضحاك بن مزاحم " في قوله : وأشهدوا ذوي عدل منكم قال : أمرؤ أن يشهدوا عند الطلاق والرجعة " ضعيف ولم أقف له على متابعات

مسألة طلاق البكر ثلاث مجتمعة

406	أثر عمر بن الخطاب و أنس بن مالك <small>رضي الله عنهما</small> "دخلنا على أنس بن مالك، فخرج علينا إلى مجلسه، فمر بنا، فلم يسلم علينا حتى انتهى . . . وسألناه عن الرجل يطلق البكر ثلاثا قبل أن يدخل بها فقال: كان عمر بن الخطاب يفرق بينهما، ويوجعه ضربا" ثابت عنهما
414	أثر علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> "إذا طلق البكر ثلاثا فجمعها، لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره، فإن فرقهما بانت الأولى ولم تكن الأخيرين شيئا".
424	أثر عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> "في التي تطلق ثلاثا قبل أن يدخل بها: لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره" ثابت عنه
426	أثر أم سلمة أم المؤمنين -رضي الله عنها- "سمعت أم سلمة سُئلت عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فقال: لا تحل له حتى يطأها زوجها" ضعيف ولم أقف لهذه الرواية على متابعة
441	أثر عبد الله بن عباس <small>رضي الله عنهما</small> له قولين في المسألة القول الأول: "في رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها فقال: عقدة كانت في يده أرسلها جميعا، إذا كانت ترى فليست بشيء، إذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فإنها تبين بالأولى وليست الثيتان بشيء" ثابت عنه القول الثاني: ". . . والله ما كان ابن عباس يجعلها إلا واحدة" تفرد بروايتها طاووس بن كيسان ولم يتابعه عليها أحد.
445	أثر عبد الله بن عمر <small>رضي الله عنهما</small> "في البكر إذا طلقها زوجها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره" ثابت عنه
451	أثر عامر الشعبي "في الرجل يطلق امرأته قبل أن يدخل بها، قال: لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره" ثابت عنه

458	أثر إبراهيم النخعي : " إذا طلق الرجل ثلاثا ولم يدخل ، فقد بانت منه ، حتى تنكح زوجا غيره ، وإن قال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق فقد بانت بالأولى ، وليست الثنتان بشيء ، ويخطبها إن شاء " ثابت عنه
461	أثر سعيد بن جبير الأسدي " إذا قال : أنت طالق ثلاثا قبل أن يدخل بها ، لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره " ثابت عنه
463	أثر سعيد بن المسيب " إذا طلق الرجل البكر ثلاثا ، فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره " ثابت عنه
466	أثر طاووس بن كيسان مقرونا بعطاء وجابر بن زيد وعكرمة مولى عباس " سئل عكرمة عن رجل طلق امرأته بكرا ثلاثا قبل أن يدخل بها ، فقال : إن كان جمعها لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، وإن كان فرقا ، فقال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، فقد بانت بالأولى وليست الثنتان بشيء ، قال : فذكرت ذلك لأبي فقال : سواء ، هي واحدة على كل حال " أثر طاووس وجابر وعطاء ثابت عنهم ، وأما أثر وعكرمة مولى عباس فلم أقف له على متابع

مسألة طلاق الثلاث أو أكثر من ذلك مجتمعة في مجلس واحد

475	أثر عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> " كان عمر إذا أوتي برجل قد طلق امرأته ثلاثاً في مجلس أوجعه ضرباً وفرق بينهما " ثابت عنه
480	أثر علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> " جاء رجل إلى علي فقال: إني طلق امرأتي ألفاً قال: بانت منك بثلاث واقسم سائرهما بين نسائك " غير ثابت عنه
485	أثر عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small> " جاء رجل إلى عثمان فقال: إني طلق امرأتي مائة فقال: ثلاث تحرمها عليك وسبعة وتسعون عدوان " غير ثابت عنه
488	أثر زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small> " إذا قال هي طالق ثلاثاً، لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، وإذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق بانت بالأولى، ولم تكن إلا خيرين بشيء " جاءت من طريق واحد ولا متابع له
493	أثر عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> " جاء رجل إلى عبد الله فقال: إني طلق امرأتي مائة فقال: بانت منك بثلاث وسائرهن معصية " ثابت عنه
497	أثر عبد الله بن عمر <small>رضي الله عنه</small> " جاء رجل إلى عبد الله بن عمر وأنا عنده فقال: يا أبا عبد الرحمن! إنه طلق امرأته مائة مرة، قال: بانت منك بثلاث وسبعة وتسعون يحاسبك الله بها يوم القيامة " ثابت عنه
500	أثر عمران بن حصين " عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس قال: أثم بره وحرمت عليه امرأته " غير ثابت عنه
503	أثر شريح القاضي " قال رجل: إني طلق امرأتي مائة قال: بانت منك بثلاث وسائرهن إسراف ومعصية " ثابت عنه
505	أثر محمد بن الزهري " في الرجل طلق امرأته ثلاثاً جميعاً قال: إن من فعل فقد عصى مره وبانت منه امرأته " رجاله ثقات ولم أقف له على متابعات

## فهرس مصطلحات الحديثة

6	الأجزاء
449	الاختلاط
9	الإنتخاب
70-29	التدليس
11	التصحيف
9	التعديل
9	الجرح
5	الجوامع
7	الحديث الحسن
7	الحديث الضعيف
5	السنن
7	الصحيح (الحديث الصحيح)
9	العدالة
8	العلة
8	علم الحديث دراية
8	علم الحديث رواية
6	الكتب الستة
5	المسانيد
6	المشيخات
184	التفرد

## فهرس الأماكن والقباثل

71	التميمى
38	الشورى
38	حران
38	الحرانى
340	الحمرانى
266	الخنضلى
21	جلولاء
130	الخنعمى
72	السعدى
73	السلمى
29	الصبى
84	العامرى
49	العبدى
97	العمبرى
37	الكلابى
83	كندة
83	المخزومى
44	الهذالى
32	الهمذانى
32	الوادعى
44	واسط
46	الهدانى

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقمها	ص
﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾	البقرة	229	506
﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَيْسٍ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾	البقرة	230	507
﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبِغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾	البقرة	231	348
﴿إِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾	البقرة	236	507
﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾	البقرة	237	507
﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾	البقرة	282	372
﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾	النور	06	509
﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾	النور	52	أ
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِن كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمْسِكُنَّ﴾	الأحزاب	28	291
﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَنْعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾	الأحزاب	49	402 512
﴿وَنُكِّبْ مَا قَدَّمُوا وَأَثَرَهُمْ﴾	يس	12	14

506	01	الطلاق	﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾
509	01	الطلاق	﴿وَبُعُولَتِهِنَّ أُولَئِكَ بِرِدَّهِنَّ﴾
507	02	الطلاق	﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾
372	02	الطلاق	﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾
507	02	الطلاق	﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾
4	29	الفتح	﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾

## فهرس الرواة المترجم لهم

483	إبراهيم بن أبي يحيى المدني
310	إبراهيم بن مهاجر الكوفي
311	أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله الكوفي
283	أبو إسحاق عبد الله بن ميسرة الحارثي
312	أبو الأحوص عوف بن مالك بن فضلة الكوفي
316	أبو حنيفة النعمان بن ثابت - صاحب المذهب
435	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
266	أبو معشر زياد بن كليب
496	أسباط بن محمد الكوفي
252	اسماعيل بن عياش
379	الأسود بن عامر
202	أشعث بن سوار الكوفي
202	أشعث بن عبد الملك الحميداني
146	برد بن مكحول الشامي
438	بكير بن الأشج المدني
237	بيان بن بشر الكوفي
22	جابر بن يزيد الجعفري
162	جرير بن حازم البصري
461	جعفر بن أبي وحشية هو جعفر بن اياس
37	جعفر بن برقان
398	جوبير بن سعيد الأزدي
143	الحسن بن صالح بن حي الكوفي

456	حصين بن عبد الرحمن السلمي الكوفي
98	حفص بن غياث
484	الحويرث؛ عبد الرحمن بن معاوية الأنصاري
329	خالد بن عبد الله الطحان
329	خالد بن مهران أبو منازل البصري
423	خصيف بن عبد الرحمن الجزري
449	داود بن أبي هند
162	زذان أبو عبد الله الكوفي
421	زر بن حبيش الكوفي
32	زكريا بن أبي زائدة
474	زيد بن وهب الجهني الكوفي
74	سالم بن عبد الله بن عمر العدوي
169	سعيد بن أبي سعيد المقيري
169	سعيد بن أبي عروبة
38	سفيان بن سعيد الثوري
38	سلمة بن كهيل الحضرمي الكوفي
182	سليمان بن أبي إسحاق الشيباني الكوفي
70	سليمان بن مهران الأعمش
310	شريك بن عبد الله الكوفي
310	شريك بن عبد الله بن أبي نمر الكوفي
44	شعبة بن الحجاج
44	شعبة بن الحجاج
419	شقيق بن سلمة الكوفي
405	شقيق بن عبد الله الكوفي

141	طاووس بن كيسان اليماني
419	عاصم بن همدان الكوفي
331	عاصم بن سليمان الأحمول
21	عامر بن شراحيل، أبو عمرو الشعبي
21	عباد بن منصور البصري
438	عبد الأعلى بن عامر الثعلبي
49	عبد الأعلى بن عبد الأعلى
309	عبد الرحمن بن يزيد الكوفي
60	عبد الرزاق بن همام- صاحب المصنف
364	عبد الكبير بن عبد المجيد الخدي البصري
38	عبد الكريم بن مالك الجزري
38	عبد الكريم بن أبي المخارق
445	عبد الله بن زيد بن عمر، أبو قلابة البصري
58	عبد الله بن طاووس
330	عبد الله بن عون البصري
55	عبد الله بن الوليد
76	عبد الله بن نمير
55	عبد الملك بن أبي سليمان العزمي
52	عبد الملك بن جريح
395	عبد الملك بن حميد بن أبي غنية
146	عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي
375	عبدة بن سليمان الكوفي
375	عبيدة بن عمرو الكوفي
422	عتاب بن بشير الجزري

111	عكرمة مولى ابن عباس
350	علي بن أبي طلحة الهاشمي
285	عمرو بن سليم الجندي
251	عمرو بن شعيب
285	عمرو بن عبد الله بن الأسوار اليماني
162	عيسى بن عاصم الكوفي
33	الفضل بن دكين
212	الليث بن أبي سليم الكوفي
309	مالك بن الحارث السلمي
251	المثنى بن الصباح اليماني
143	مجالد بن سعيد الهمداني الكوفي
435	محمد بن إياس بن بكير المدني
44	محمد بن جعفر (غندر)
281	محمد بن سالم بن سهل الكوفي
281	محمد بن سهل الكوفي
301	محمد بن سيرين
381	محمد بن عبيد
99	محمد بن علي بن الحسين أبو جعفر الهاشمي
386	محمد بن فضيل بن غزوان الضبي
52	محمد بن مسلم بن شهاب الزهدي
261-109	محمد بن مسلم بن تدرس، أبو الزبير
310	مروان بن معاوية الكوفي
483	معاوية بن أبي تحيا
309	معاوية بن عمرو البغدادي

46	معمر بن راشد
29	مغيرة بن مقسم الضبي
48	منصور بن زاذان
323	هشام بن حجر المكي
337	هشام بن حسان الأزدي
77	هشيم بن بشير
405	الوضاح بن عبد الله أبو عوانة
199	وكيع بن الجراح
61	يحيى بن اليمان الكوفي
199	يحيى بن عباد أو عباد البصري
395	يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية
301	يزيد بن إبراهيم التستري
301	يزيد بن طهمان الرقاشي
49	يونس بن عبيد العبدي

## المصادر والمراجع

1. أحوال الرجال: الجوزجاني، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1: 1985م.
2. أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير، أبو خثيمة، تحقيق إسماعيل حسين، دار الوطن، ط1: 1997م.
3. اختلاف الفقهاء: أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، دراسة وتحقيق وتعليق محمد طاهر حكيم، الرياض، أضواء السلف، ط1، 2000م.
4. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: الألباني، بإشراف زهير محمد الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، ط1 "1979م.
5. أساس البلاغة: الزمخشري، ت عبد الرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة للطباعة، د ت ط.
6. أسباب اختلاف المحدثين: ابن خلدون الأحذب، السعودية، دار السعودية للنشر والتوزيع، ط1: 1985م.
7. الاستذكار: ابن عبد البر، وثق أصوله وخرج نصوصه ورقمها عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار قتيبة للنشر، ط1: 1993م.
8. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1: 1992م.
9. أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأثير الجزري، تحقيق وتعليق محمد إبراهيم البنا وغيره، دار الشعب، د ت ط.
10. أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، ط1: 1989م.
11. الإصابة في تمييز الصحابة وبهامشه الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن حجر، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، ط1: 1328هـ.
12. أصول التخريج ودراسة الأسانيد الميسرة: عماد علي جمعة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1: 2004م.
13. أصول التخريج ودراسة الأسانيد: الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، د ت ط.

14. أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح: أبو لبابة حسين، بيروت، دار الغرب الإسلامي / دت
15. إعلام الموقعين من رب العالمين: ابن القيم الجوزية، اعتنى به عبد السلام الزغبى، بيروت، دار الأرقم، ط1: 1997م.
16. الاقتراح في بيان الإصلاح: ابن دقيق العيد، تحقيق عامر حسن صبري، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1: 1996م.
17. الإقناع لطالب الانتفاع: أبو الحجاوي المقدسي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية بدار الحجر، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المملكة العربية السعودية، ط2: 1998م.
18. الإكمال في ذكر من له في مسند الإمام أحمد: ابن حمزة الحسيني، دراسة وتحقيق عبد الله سرور بن فتح محمد، دار اللواء، بيروت، دار العماد، ط1: 1992م.
19. الإكمال، ابن ماكولا، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1: 1990م.
20. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض، تحقيق السيد أحمد صقر، الناشر دار التراث، القاهرة ومكتبة العقيدة تونس، ط2.
21. الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض، تحقيق أحمد صقر، القاهرة، دار التراث / ط2، دت.
22. الباعث الحثيث شرح اختصار الحديث: أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983.
23. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير: أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، دت ط.
24. بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم: ابن المبرد، تحقيق وتعليق روجيه عبد الرحمن السويفي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1992م.
25. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، بيروت، دار الكتب العلمية، دت ط.
26. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد، در شريفة، 1989م.
27. البلدانيات: السخاوي، تحقيق حسام بن محمد القطان، دار العماد، الرياض، ط1: 2001م.

28. بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام: ابن القطن الفاسي، دراسة وتحقيق الحسين آيت سعيد، السعودية، دار طيبة، ط1: 1997م.
29. تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، بيروت، دار صادر، المطبعة الخيرية، ط1: 1306 هـ.
30. تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، ابن شاهين، تحقيق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1989م.
31. تاريخ أسماء الثقات: ابن شاهين، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1986م.
32. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، دراسة وتحقيق عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، ط1: 1989م.
33. التاريخ الأوسط: البخاري، تحقيق محمد بن إبراهيم، دار الصميعي، ط1: 1998م.
34. تاريخ الثقات بتوبيخ الهيثمي وتضمنات ابن حجر: خرج أحاديثه عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1984م.
35. تاريخ الدارمي عن ابن معين في تجريح الرواة وتعديلهم: الدرامي، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دمشق، دار مأمون للتراث، دت ط.
36. التاريخ الصغير: البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط1976م.
37. تاريخ الضعفاء وكذابين: ابن شاهين، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1986م.
38. التاريخ الكبير: ابن أبي خثيمة، تحقيق عادل بن سعيد أيمن بن شعبان، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط1: 2001م.
39. التاريخ الكبير: البخاري، بيروت، دار الكتب العلمية، دت ط.
40. التاريخ برواية الدوري: ابن معين، دراسة وترتيب وتحقيق أحمد نور سيف، مكة، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط1: 1979م.
41. تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: بيروت، دار الفكر، دت ط.

42. تاريخ دمشق: ابن منظور، تحقيق روجيه النحاس، دمشق، دار الفكر، ط1: 1988م.
43. تاريخ مولد العلماء ووفاتهم: ابن زبير الربيعي، دراسة وتحقيق عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد، الرياض، دار العاصمة، ط1: 1410هـ.
44. التاريخ: ابن الوردي عمر بن مظهر المعروف بابن الوردي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1996م.
45. التاريخ: الطبري، دار الكتب العلمية، ط3: 1991م.
46. التاريخ، خليفة بن خياط، راجعه وضبطه ووضع حواشيه وفهرسه مصطفى نجيب فواز وغيره، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1995م.
47. التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل: بكر بن عبد الله أبو زيد، السعودية، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط1: 1993م.
48. تحفة التحصيل في ذكر رواية المراسيل: أبو زرعة العراقي، تحقيق عبد الله نواره، الرياض، مكتبة الرشد، الرياض، ط1: 1999م.
49. تذكرة الحفاظ: الذهبي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1374هـ، دط.
50. تصحيفات المحدثين: العسكري، ضبطه وصححه أحمد عبد الكافي، دار الكتب العلمية، ط1: 1998م.
51. تفسير البحر المحيط: أبو حبان الأندلسي، تحقيق وتعليق أحمد عبد الموجود ومحمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1993م.
52. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: الرازي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1: 1990م.
53. التفسير: ابن كثير، دار الأندلس، ط2: 1980م.
54. مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل (المطبوعة مع كتاب الجرح والتعديل المجلد الأول): ابن أبي حاتم، بيروت، دار الكتب العلمية، دت ط، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد، الهند.
55. التقريب: ابن حجر، بعناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1986م.
56. التقييد والإيضاح: العراقي، وضع حواشيه عبد الله شاهين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1996.
57. التمهيد: ابن عبد البر، تحقيق محمد التائب وسعيد أحمد أعراب، المدينة المنورة، مكتبة الأوس، 1974م، دط.

58. تهذيب التهذيب: ابن حجر، حققه وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1994م.
59. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزي، حققه وضبط نصه وعلق عليه بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط6: 1994.
60. تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر: عبد القادر بدران، بيروت، دار إحياء التراث العربي: 1987م.
61. تيسير الفقه الجامع للاختيارات الفقهية: ابن تيمية، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2: 1995م.
62. الثقات: ابن حبان، الهند، مطبعة إدارة المعارف العثمانية، ط1: 1973م-1983م.
63. الجامع الصحيح: الترمذي، تحقيق فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار عمران، دت ط.
64. الجامع الصحيح: الترمذي، تحقيق وشرح محمد شاكر، بيروت، دار عمران، دت ط.
65. جامع المسانيد والسنن: ابن كثير، وثق أصوله وخرج أحاديث عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت دار الفكر، ط1994م.
66. جامع بيان العلم وفضله: ابن عبد البر، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، دت ط.
67. الجامع في العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله والمزوري والميموني وأبو الفضل: أحمد بن حنبل، فهرسه واعتنى به محمد حسام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1: 1991م.
68. الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1985م.
69. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: الخطيب البغدادي، تحقيق وتعليق محمد عجاج الخطيب، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1: 1996م.
70. الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، بيروت، دار الكتب العلمية، مصورة عن الطبعة الأولى بالهند، مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية، ط1 "1992م
71. الجمع بين رجال الصحيحين: ابن القيسراني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2 "1405هـ.
72. الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح: عبد الكريم إسماعيل صباح، الرياض، مكتبة الرشد، ط1: 1992م.
73. حلية الأولياء وطبقة الأصفياء: أبو نعيم، بيروت، دار الكتب العلمية، دت ط.
74. خلاصة تهذيب الكمال: الخزرجي، تحقيق مجدي منصور النوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 2001م.

75. دراسات في الجرح والتعديل: محمد الأعظمي، بيروت، عالم الكتب، ط1: 1995.
76. دلائل الأحكام: بهاء الدين بن شداد، تحقيق محمد بن يحيى بن حسن النجيمي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1991م.
77. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ابن فرحون، تحقيق مأمون بن محي الدين الجنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1996م.
78. رجال صحيح البخاري: الكلاباذي، تحقيق عبد الله الليثي، بيروت، دار المعرفة، ط1: 1987م.
79. رجال صحيح مسلم: ابن منجويه، تحقيق عبد الله الليثي، بيروت، دار المعرفة، ط1: 1987م.
80. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المطهرة: الكتاني، تحقيق صلاح الدين محمد عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1995م.
81. الرسالة: الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت، المكتبة العلمية، دت ط.
82. روايات المدلسين في صحيح البخاري: عواد الخلف، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1: 2002م.
83. روايات المدلسين في صحيح مسلم جمعها، تخريجها، الكلام عليها: عواد الخلف، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1: 2002م.
84. روضة الطالبين ومعه المنهاج السوّي في ترجمة الإمام النووي ومنتقى ينبوع فيما زاد عن الروضة من الفروع: السيوطي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، دت ط.
85. سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم: أبو داود، دراسة وتحقيق زياد محمد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط1: 1994م.
86. السعي الحثيث إلى شرح اختصار علوم الحديث، عبد العزيز بن الصغير، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط2: 2001م.
87. السنن الكبرى: البيهقي، بيروت، دار المعرفة، 1992م، دط.
88. السنن: أبو داود، دار الجنان، بيروت، ط1: 1988م.
89. السنن: أبو داود، دراسة وفهرسة كمال يوسف الحوت، بيروت، دار الجنان، ط1: 1988م.
90. السنن: الدار قطني، دار إحياء التراث العربي، 1993م، دط.
91. السنن: سعيد بن منصور، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، سلسلة منشورات المجلس العلمي، 1976م، دط.

92. سير أعلام النبلاء: الذهبي، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1: 1988م.
93. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، بيروت، دار الكتب العلمية، دت ط.
94. الشذى الفياح في علوم ابن الصلاح: الأنبا سي، تحقيق أبو عبد الله محمد علي سمك، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1998م.
95. شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية في المصطلح: الرزقاني، تقديم نبيل الشريف، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1: 1996م.
96. شرح السنة: البغوي، حققه وعلق عليه محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1992م.
97. الشرح الصغير على مختصر أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: أحمد الدردير، طبعة الإدارة المركزية للمعارف الأزهرية، وزارة الشؤون الدينية الجزائر، مؤسسة العصر، دت ط.
98. شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت، عالم الكتب: 1985.
99. شرح معاني الآثار: الطحاوي، تحقيق وتعليق محمد الزهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3: 1996م.
100. صحيح البخاري: البخاري، بيروت، دجار الكتب العلمية، دت ط.
101. صحيح مسلم: مسلم، تحقيق وتعليق فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1995م.
102. صفة الصفوة: ابن الجوزي، ضبطها وكتب هوامشها إبراهيم رمضان وسعيد اللحام، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1989م.
103. الضعفاء الصغير: البخاري، تحقيق محمود إبراهيم إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، 1975م، دط.
104. الضعفاء الكبير: العقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعي، بيروت، ط2: 1998م.
105. الضعفاء و المتروكين: الدار قطني، تحقيق صبحي البدري السامرائي، بيروت مؤسسة الرسالة، ط2: 1986م .
106. الضعفاء والمتروكون والمطبوع مع الضعفاء الصغير: النسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، 1975م، دط.

107. الضعفاء والمتروكين: ابن الجوزي، تحقيق أبو الفدا عبد القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، دت ٥
108. الضعفاء والمتروكين: الدر قطني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2: 1986م.
109. طبقات الحفاظ: السيوطي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2: 1994م.
110. الطبقات الكبرى: ابن سعد، بيروت، دار صادر، دت ط.
111. طبقات المدلسين (أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس): ابن حجر، تحقيق عاصم عبد الله الفريوني، الأردن، عمان، مكتبة المنار، ط1: 1983م.
112. طبقات علماء الحديث: أحمد بن عبد الهادي الدمشقي، تحقيق أكرم البوشي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2: 1996م.
113. طرق تخريج الحديث: سعد بن عبد الله آل حميد، اعتنى بها أبو عبيدة ماهر آل مبارك، دار علوم السنة للنشر، الرياض، ط1: 2000م.
114. العبر في خبر من عنبر: الذهبي، حققه وطبعه على مخطوطتين، أبو هاجر محمد السعيد، بيروت، دار ابن حزم، ط1: 1997م.
115. العقد الثمين في تاريخ بلاد الأمين: أحمد الحسيني الفارسي، تحقيق فؤاد سيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2: 1986م.
116. علل الحديث ومعرفة الرجال: ابن المديني، حققه وعلق عليه عبد المعطي قلعجي، حلب، دار الوعي، ط1: 1980م.
117. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: الدار قطني، تحقيق وتخريج محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة للنشر، ط3: 2003م.
118. العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله: أحمد بن حنبل، تحقيق وتخريج وصي الله بن محمد عباس، الرياض، دار الخاني، ط2: 2001م.
119. العلل ومعرفة الرجال برواية المروزي وغيره: أحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله محمد عباس، الهند، الدار السلفية، ط1: 1988م.
120. العلل ومعرفة الرجال عن يحيى بن معين: عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق محمد مجفان الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، ط1: 2004م.
121. علم الكلام عرض ونقد: عامر النجار، مصر، مكتبة الثقافة العلمية، ط1: 2003م.
122. غيث المستغيث في علم مصطلح الحديث: محمد محمد السماحي.

123. فتح الباري: ابن حجر، من الطبعة التي حقق أصلها عبد بن عبد العزيز بن عبد الله بن باز ورقم كتبها محمد فؤاد عبد الباقي، دار التقوى للتراث، دت ط.
124. فتح القدير: محمد بن عبد الواحد، بيروت، دار إحياء التراث العربي، دت ط.
125. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: السخاوي، تخريج وتعليق صلاح محمد عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، 1994م
126. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: العراقي، علق عليه محمد ربيع، بيروت، مؤسسة الكتب العلمية، ط1: 1995م.
127. فقه الكتاب والسنة: أمير عبد العزيز، القاهرة، دار السلام، ط1: 1999م.
128. الفقه المالكي الميسر: وهبة الزحيلي، بيروت، دار الكلم الطيب، ط2: 2002م.
129. فيض قدير بشرح الجامع الصغير: السيوطي، ضبط وتصحيح أحمد عبد السلام، ط1: 1994م.
130. القاموس المحيط: الفيروز آبادي، بيروت، دار الجيل، دت ط.
131. قواعد الحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدين القاسمي، بيروت، دار الكتب العلمية، دت ط.
132. قواعد في علوم الحديث: التهانوي، حققه وراجع أصوله وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، باب الحديد، مكتبة النهضة، ط3: 1971م.
133. القوانين الفقهية، ابن الجوزي، دار الكتب، الجزائر، دت ط.
134. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: الذهبي، تحقيق وتعليق عزت لي عيد عطية وموسى محمد علي، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ط1: 1972م.
135. الكامل في التاريخ: ابن الأثير، بيروت، دار صادر، ط2: 1982م.
136. الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي، دار الفكر، ط3: 1988م.
137. كتاب التاريخ وأسماء المحدثين وكتابهم: أبو بكر المقدسي، تحقيق إبراهيم صالح، دار ابن العطاء،
138. كتاب التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة: محمد بن علي الحسيني، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، ط1: 1997م.
139. كتاب التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة: محمد علي بن العلوي الحسيني، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط1: 1997م.

140. كشف الأستار عن زوائد البزار: الهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 1979م.
141. كشف النقاب عن الأسماء والألقاب: ابن الجوزي، تحقيق عبد العزيز بن راجي الصاعدي، الرياض، دار السلام، ط1: 1413هـ.
142. الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، تحقيق أحمد عمر هاشم، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1985م.
143. كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال: الهندي، ضبطه وفسر غريبه بكري حباني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3: 1993م.
144. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة: ابن كيال، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، دمشق، دار مأمون للتراث، ط1: 1981م.
145. كيف ندرس علم التخريج منهج مقترح لتطوير دراسته: حمزة عبد الله المليباري وسلطان العكايلة، عمان، دار الرازي، ط1: 1998م.
146. لب اللباب في تحرير الأنساب: السيوطي، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز وأشرف أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، دت ط.
147. اللباب في تهذيب الأنساب: ابن الأثير الجزري، بيروت، دار صادر، 1980م، دط.
148. اللباب في جمع بين الكتاب والسنة: محمد بن زكريا المنبجي، تحقيق محمد فضل عبد العزيز، جدة، دار الشروق، ط1: 1983م.
149. لسان العرب: ابن منظور، بيروت، دار صادر، دت ط.
150. لسان الميزان: ابن حجر، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1996م.
151. لمعة الاعتقاد والهادي إلى سبيل الرشاد: ابن قدامة المقدسي، شرح محمد بن صالح العثيمين، أضواء السلف، ط3: 1995م.
152. المبدع في شرح المقنع: إبراهيم بن محمد عبد الله بن مفلحي، بيروت، المكتب الإسلامي، 1977م.
153. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: ابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زليد، بيروت، دار المعرفة، 1992، دط.

154. المحلى بالآثار: ابن حزم، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، بيروت، دار الكتب العلمية، 1984م، دط.
155. مختار الصحاح: الرازي، ضبط وتعليق مصطفى ديب البغا، الجزائر، دار الهدى، د ت ط .
156. مختصر الكامل في الضعفاء وعلل الحديث لابن عدي: المقرئ، تحقيق أيمن عارف الدمشقي، بيروت، دار الجيل، ط1: 2001م.
157. المختصر الوجيز في علوم الحديث: محمد عجاج الخطيب، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط5: 1991م.
158. المختصر في أصول الحديث: الجرجاني، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، الإسكندرية، دار الدعوة، د ت ط .
159. المختلف فيهم: ابن شاهين، ترتيب وتحقيق عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقرى، الرياض، مكتبة الرشد، ط1: 1999م.
160. المدخل في أصول الحديث: الحاكم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1988م، دط.
161. مدونة الفقه المالكي وأدلته: الصادق عبد الرحمن الغرباني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1: 2002م.
162. مرآة الجنان وعبرة اليقظان: عبد الله بن أسعد اليافعي، وضع حواشيه خليل منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1997م.
163. المراسيل: ابن أبي حاتم، بعناية شكر الله بن نعمة فوجالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2: 1982م.
164. المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس: الشريف حاتم بن عارف العوني، بيروت، دار المعرفة للنشر والتوزيع، ط1: 1997م.
165. مسائل أحمد كتاب العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل، تحقيق وتخريج وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط2: 2001م.
166. مسائل في الفقه المقارن: عمر سليمان الأشقر وآخرون، الأردن، دار النفائس، ط2: 1997م.
167. مسند ابن الجعد (الجعديات): علي بن الجعد، جمعه أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، تحقيق عبد المهدي بن عبد القادر، الكويت، مكتبة الفلاح، ط1: 1985م.
168. المسند: أحمد، تحقيق محمد أحمد شاكر عابدين، مكتبة التراث الإسلامي، 1994م، دط.
169. المسند: الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت ط .
170. مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان، وضع حواشيه وعلق عليه مجدي بن منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1995م.

171. المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر بن أبي شيبة، طبعه وصححه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد عبد السلام شاهين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1995م.
172. المصنف: عبد الرزاق بن همام، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط1: 1972م.
173. معالم السنن شرح سنن أبي داود: خرج آياته ورقم كتبه وأحاديثه عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2: 1997.
174. معجم البلدان: ياقوت الحموي، تحقيق فريد بن عبد العزيز الجندي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1990م.
175. معجم القبائل القديمة والحديثة: محمد رضا كحالة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط7: 1944م.
176. المعجم الكبير: الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، العراق، دار الزهراء الحديثة، ط1: 1986م.
177. المعجم في مشتهر أسامي المحدثين: عبيد الله بن عبد الله الهروي، تحقيق نصر محمد الفريابي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1: 1990م.
178. معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الرياض، أضواء السلف، ط1: 1999م.
179. معجم مصطلحات الحديث: سيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1: 2007م.
180. معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، ت عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجليل، ط1: 1991م.
181. معرفة التابعين من الثقات: ابن حبان، تلخيص الذهبي، تحقيق عطا الله السندي، الرياض، مكتبة أضواء السلف، ط1: 2002م.
182. معرفة الثقات بترتيب الهيثمي والسكلي: العجلي، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط1: 1985م.
183. معرفة السنن والآثار: البيهقي، تحقيق سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1991م.
184. المعرفة في علوم الحديث: الحاكم النيسابوري، نشر وتصحيح معظم الحسين، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، ط2: 1977م.
185. المعونة على مذهب المدينة: أبو محمد عبد الوهاب علي بن نصر المالكي، تحقيق محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1998م.
186. مغني المحتاج إلى معرفة معاني المنهاج على متن منهاج الطالبين للنووي: محمد الخطيب الشربيني، اعتنى به محمد خليل غيتاني، بيروت، دار المعرفة، ط1: 1997م.

187. المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الأخبار: العراقي، مطبوع بذييل إحياء علوم الدين للغزالي، بيروت، دار الفكر، دت ط.
188. المغني في الضعفاء: الذهبي، تحقيق أبو الزهراء حجازم القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1997م.
189. المغني: ابن قدامة، بيروت، دار الكتب العلمية، دت ط.
190. مقدمة ابن الصلاح: ابن الصلاح، تعليق مصطفى ديب البغا، الجزائر، دت ط.
191. مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي المسمى المنهاج: النووي، تحقيق خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط1: 1997م.
192. المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، بيروت، دار الكتب العلمية، دت ط.
193. الملل والنحل: الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاي، بيروت، دار صعب، 1986م.
194. مناهج المحدثين الأسس والتطبيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار السلام، مصر ط1: 2008م.
195. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، دت ط.
196. المنتقى في سرد الكنى: الذهبي، اعتنى به أيمن صالح شعبان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1997م.
197. موسوعة علوم الحديث وفنونه: سيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1: 2007م.
198. موسوعة علوم الحديث: إسلام محمود درباله، مصر، مكتبة الإيمان، ط 2008.
199. موضح أوهام الجمع والتفريق: الخطيب البغدادي، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1960م، دط.
200. الموطأ: مالك، بمراجعة نخبة من العلماء، بيروت، دار الجيل والمغرب، دار الأفاق الجديدة، ط1: 1993م.
201. الموقظة في علم مصطلح الحديث: الذهبي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1: 1405هـ.
202. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، تحقي علي محمد الجاوي، بيروت، دار الفكر، دت ط.
203. نزهة النظر بشرح نخبة الفكر في مصطلح حديث أهل الأثر: ابن حجر، علق عليه أبو عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدمي، الجزائر، شركة الشهاب، دت ط.

204. نصب الراية تخريج أحاديث الهداية مع الهداية: تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العد ط1996م.
205. نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: الزيلعي، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1996م.
206. النفع الشذي في شرح علل الترمذي: ابن سيد الناس اليعمري، دراسة وتحقيق أحمد عبد الكريم، الرياض، دار العاصمة، 1409هـ.
207. النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر، تحقيق مسعود السعدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1: 1994م.
208. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخيار: الشوكاني، بيروت، دار القلم، دت ط
209. هداية العارفين في أسماء المؤلفين وأثار المصنفين من كشف الظنون: اسماعيل باشا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2. 1992م.
210. هدي الساري: ابن حجر، بيروت، دار إحياء التراث العربي، دت ط.
211. الوافي بالوفيات: الصفدي، باعتناء شكري فيصل، بيروت، دار صادر، ط2: 1991م.
212. الآثار الواردة في شروط الطلاق وكنياته: سامية دردوري، رسالة ماجستير، سنة 2000م،  
جامعة باتنة

## فهرس الموضوعات

أ	..... المقدمة
1	الفصل التمهيدي: التخريج والأثر عند اللغويين وفي إطلاقات الحديث
3	..... المبحث الأول: ماهية التخريج لغة واصطلاحاً
4	..... المطلب الأول: التخريج في الاصطلاح اللغوي
5	..... المطلب الثاني: التخريج في اصطلاح المحدثين
13	..... المبحث الثاني: ماهية الأثر لغة واصطلاحاً
14	..... المطلب الأول: الأثر في الاصطلاح اللغوي
15	..... المطلب الثاني: الأثر في اصطلاح المحدثين
17	..... الفصل الأول: الآثار الواردة في مسائل التفويض في الطلاق.
19	..... المبحث الأول: مسألة تفويض الطلاق إلى غير الزوجة.
20	..... المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> .
24	..... المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> .
27	..... المطلب الثالث: أثر إبراهيم النخعي.
31	..... المطلب الرابع: أثر عامر الشعبي أبو عمرو الكوفي
34	..... المطلب الخامس: ابن شهاب الزهري
43	..... المطلب السادس: أثر حماد بن أبي سليمان، أبو إسماعيل الكوفي
45	..... المطلب السابع: أثر معمر بن راشد
47	..... المطلب الثامن: أثر الحسن البصري
51	..... المطلب التاسع: أثر الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة
54	..... المطلب العاشر: أثر عطاء بن أبي رباح.
57	..... المطلب الحادي عشر: أثر طاوس بن كيسان اليماني.

59	.....المطلب الثاني عشر: أثر سفيان الثوري أبو عبد الله.
64	.....المبحث الثاني: مسألة تفويض أو تمليك المرأة بتطبيق نفسها.
65	.....المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنهما</small> .
80	.....المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> .
86	.....المطلب الثالث: أثر عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small> .
93	.....المطلب الرابع: أثر زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small> .
104	.....المطلب الخامس: أثر عبد الله بن عباس <small>رضي الله عنه</small> .
121	.....المطلب السادس: أثر عبد الله بن عمر <small>رضي الله عنهما</small> .
129	.....المطلب السابع: أثر عمر بن عبد العزيز <small>رضي الله عنه</small> .
132	.....المطلب الثامن: أثر عمرو بن الأسود.
134	.....المطلب التاسع: أثر سعيد بن المسيب.
137	.....المطلب العاشر: أثر إبراهيم النخعي.
140	.....المطلب الحادي عشر: أثر طاووس بن كيسان.
142	.....المطلب الثاني عشر: أثر عامر الشعبي.
145	.....المطلب الثالث عشر: أثر الزهري ومكحول.
148	.....المطلب الرابع عشر: أثر الحكم بن عتيبة.
150	.....المطلب الخامس عشر: أثر الحسن البصري.
155	<b>الفصل الثاني: الآثار الواردة في مسائل التخيير في الطلاق</b>
156	.....المبحث الأول: مسألة الرجل يخيّر امرأته فتختاره أو تختار نفسها.
157	.....المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> .
164	.....المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> .
175	.....المطلب الثالث: أثر عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> .
189	.....المطلب الرابع: أثر جابر بن عبد الله <small>رضي الله عنه</small> .
192	.....المطلب الخامس: أثر زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small> .

207	المطلب السادس: أثر أبو الدرداء <small>رضي الله عنه</small> .....
210	المطلب السابع: أثر عبد الله بن عباس <small>رضي الله عنه</small> .....
213	المطلب الثامن: أثر مسروق بن الأجدع، أبو عائشة الكوفي. ....
216	المطلب التاسع: أثر إبراهيم النخعي، أبو عمران الكوفي .....
219	المطلب العاشر: أثر عطاء بن أبي رباح المكي. ....
223	المطلب الحادي عشر: أثر الحسن البصري. ....
226	المطلب الثاني عشر: أثر مكحول، أبو عبد الله الشامي .....
230	المبحث الثاني: مسألة الرجل يخيّر امرأته ثلاثاً فتختار مرة واحدة .....
231	المطلب الأول: أثر عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> .....
235	المطلب الثاني: أثر عامر الشعبي. ....
239	المطلب الثالث: أثر إبراهيم بن يزيد النخعي، أبو عمران الكوفي. ....
243	المطلب الرابع: أثر عطاء بن أبي رباح .....
245	المطلب الخامس: أثر محمد بن مسلم الزهري .....
248	المبحث الثالث: مسألة الخيار والتمليك مادام في المجلس .....
249	المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> .....
253	المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب <small>رضي الله عنه</small> .....
255	المطلب الثالث: أثر عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> .....
259	المطلب الرابع: أثر جابر بن عبد الله <small>رضي الله عنه</small> .....
264	المطلب الخامس: أثر إبراهيم النخعي، أبو عمران الكوفي .....
268	المطلب السادس: أثر جابر بن زيد، أبو الشعثاء البصري .....
272	المطلب السابع: أثر مجاهد بن جبير، أبو الحجاج المكي. ....
275	المطلب الثامن: أثر عطاء بن أبي رباح أبو محمد المكي. ....
279	المطلب التاسع: أثر عامر بن شراحل، أبو عمرو الكوفي .....
282	المطلب العاشر: أثر سعيد بن جبير. ....

- 284 .....المطلب الحادي عشر: أثر الحسن البصري
- 287 .....المطلب الثاني عشر: أثر الزهري مقرونا بقتادة بن دعامة
- 289 .....المطلب الثالث عشر: أثر طاووس بن كيسان اليماني
- 297 .....**الفصل الثالث: الآثار الواردة في مسائل الطلاق السني**
- 298 .....المبحث الأول: مسألة الطلاق ما كان في طهر من غير جماع
- 299 .....المطلب الأول: أثر علي بن أبي طالب عليه السلام
- 304 .....المطلب الثاني: أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
- 313 .....المطلب الثالث: أثر إبراهيم بن يزيد النخعي، أبو عمران الكوفي
- 320 .....المطلب الرابع: أثر طاووس بن كيسان اليماني
- 325 .....المطلب الخامس: أثر محمد بن سيرين القاضي
- 333 .....المطلب السادس: أثر عطاء بن أبي رباح المكي
- 336 .....المطلب السابع: أثر الحسن البصري
- 343 .....المطلب الثامن: أثر سعيد بن المسيب المخزومي
- 347 .....المبحث الثاني: مسألة طلاق الحامل
- 348 .....المطلب الأول: عبد الله بن عباس رضي الله عنه
- 352 .....المطلب الثاني: محمد بن سيرين القاضي
- 354 .....المطلب الثالث: الحسن البصري مفتي أهل البصرة
- 358 .....المطلب الرابع: أثر طاووس بن كيسان اليماني
- 360 .....المطلب الخامس: عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي
- 363 .....المطلب السادس: محمد بن مسلم الزهري
- 368 .....المطلب السابع: حماد بن أبي سليمان
- 372 .....المبحث الثالث: مسألة الإشهاد على الرجعة
- 373 .....المطلب الأول: أثر عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
- 376 .....المطلب الثاني: عمران بن حصين بن عبيد رضي الله عنه

- 380 .....المطلب الثالث: إبراهيم بن يزيد النخعي، أبو عمران الكوفي
- 383 .....المطلب الرابع: عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي
- 388 .....المطلب الخامس: الحسن بن أبي الحسن البصري
- 390 .....المطلب السادس: جابر بن زيد، أبو الشعثاء البصري
- 392 .....المطلب السابع: عطاء بن أبي رباح المكي
- 394 .....المطلب الثامن: الحكم بن عتيبة
- 397 .....المطلب التاسع: الضحاك بن مزاحم
- 401 .....**الفصل الرابع: الآثار الواردة في مسائل الطلاق البدعي**
- 402 .....المبحث الأول: مسألة طلاق البكر ثلاثا مجتمعة.
- 403 .....المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب و أنس بن مالك رضي الله عنهما
- 407 .....المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه
- 415 .....المطلب الثالث: أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
- 425 .....المطلب الرابع: أم سلمة هند، أم المؤمنين -رضى الله عنها-
- 428 .....المطلب الخامس: أثر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما
- 442 .....المطلب السادس: أثر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
- 446 .....المطلب السابع: أثر عامر بن شراحيل الشعبي المكي
- 452 .....المطلب الثامن: أثر إبراهيم النخعي الكوفي
- 459 .....المطلب التاسع: أثر سعيد بن جبير
- 462 .....المطلب العاشر: أثر سعيد بن المسيب
- 464 .....المطلب الحادي عشر: أثر طاووس مقرونا بعطاء وجابر بن زيد وعكرمة
- 468 .....المبحث الثاني: مسألة طلاق الثلاث أو أكثر من ذلك مجتمعة وفي مجلس واحد.
- 469 .....المطلب الأول: أثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه
- 476 .....المطلب الثاني: أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه
- 481 .....المطلب الثالث: أثر عثمان بن عفان رضي الله عنه

486	المطلب الرابع: أثر زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small> .....
489	المطلب الخامس: أثر عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small> .....
494	المطلب السادس: أثر عبد الله بن عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> .....
498	المطلب السابع: أثر عمران بن حصين <small>رضي الله عنه</small> .....
501	المطلب الثامن: أثر شريح القاضي .....
504	المطلب التاسع: أثر محمد بن مسلم الزهري .....
514	الخاتمة .....
519	الفهارس الفنية
520	فهرس الفوائد الحديثية .....
543	فهرس المصطلحات الحديثية .....
544	فهرس الأماكن والقبائل .....
545	فهرس الآيات .....
547	فهرس الرواة المترجم لهم .....
552	فهرس المصادر والمراجع .....
566	فهرس الموضوعات .....

## ملخص

إن فقه الصحابة والتابعين، ذلك الموروث الحضاري الذي تناقلته الأجيال عبر العصور والأزمان، لا يزال بحاجة لمن يوليه اهتمام دراسة ونقدا، ولذا كان موضوع أطروحة الدكتوراه موسوماً بـ: الآثار الواردة في مسائل الطلاق -تخريج ودراسة-، فهو موضوع في حد ذاته مهم وجليل، لأنه يعني بأقوال وفتاوى أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ صحابته رضي الله عنهم، الذين لهم موقع متميز في الشريعة الإسلامية باعتبارهم نقلة القرآن والسنة، وأفهم الناس لها، لعيشهم في مدرسة النبوة، والتمكن من اللغة التي نزل بها القرآن وجاء بها الحديث مع سلامة فطرة، ونور بصيرة، وقوة إيمان، فشأنهم ليس كشأن غيرهم وعملهم لم يسبقه سابق، فقد وصفهم الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾<sup>٢٩</sup>، ولذلك فإن هذا البحث يحاول الإجابة عن الإشكالية التالية: هل تلك الأقوال الصادرة عنهم ﷺ في تلك المسائل المختارة صحيحة نسبتها إليهم أم لا؟

حيث قد يعترها ما اعترى الحديث النبوي من علل قاذحة فيه كالوضع والكذب والضعف إسناداً ومتنا، خاصة وأن تلك الاجتهادات والفتاوى المنقولة عنهم لها بالغ الأثر في الاجتهادات الفقهية التي نجمت عنها المذاهب الفقهية المنتشرة في الأمصار. ولا تتم غربلة الصحيح والسقيم إلا بإتباع منهج دقيق في دراسة تلك المرويات وتخرجها وفق قواعد حديثة معروفة عند أهل الاصطلاح في الحديث، إذ يعتبر التخريج صورة واضحة عن عمل النقاد في مصنفاتهم، ووسيلة للتأكد من ثبوت تلك الآثار عنهم. وتكمن أهمية البحث في الاهتمام بموضوع لم يسبق أن اعتنى الباحثون بتصنيفه في مؤلف واحد حسب علمي، بل كانوا يعتنون بالسنة المرفوعة إلى النبي ﷺ وتمييز الصحيح منها من السقيم، ونادراً ما أراهم يتعرضون إلى تحقيق أقوال السلف وتخرجها خاصة منها أقوال الصحابة والتابعين، ثم وجب حصر تلك الأقوال في مسائل الطلاق، ولهذا رأيت أن أخوض غمار هذا البحث متبعة الأسلوب العلمي الذي يتناسب مع مواضيع الحديث

متجنباً الإيجاز المخل والإطناب الممل، وقد حرصت على اختيار العبارات السهلة لتساعد على سلاسة الأسلوب، مبتعدة عن التعقيدات اللفظية والمعنوية ما استطعت، راعيت الترابط بين مواضيع البحث، وفي الدراسة اعتمدت منهج التتبع والاستقراء والتحليل، ثم المقارنة والترجيح والاستنباط، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- تتبع أقوال الصحابة والتابعين في كل مسألة على حدة من مصادرها الأصلية التي روتها بسندها وذلك بنسبتها إلى مخرجها في كتب السنة.

- إجراء مقارنة بينها متنا وسندا لمعرفة مواطن الاتفاق والاختلاف بين الرواة مستعينة برسم مخطط بياني لرواة الأثر الذي هو محور الدراسة، ثم صياغة تلك المعلومات صياغة علمية حديثة مختصرة.

- دراسة الأسانيد، حيث أبين حال الراوي المخالف لباقي الرواة جرحاً وتعديلاً، وكذا حال الرواة المتفقين الذين تدور عليهم الرواية للتأكد من وثاقتهم واتصال سندهم، باستقراء أقوال النقاد فيهم، وذلك للتوصل إلى نتيجة يمكنني من خلالها أن أحكم على الأثر المدروس قبولاً ورداً.

وقد اعترض هذا البحث صعوبات كثيرة نتيجة لقلّة الدراسات في مثل هذا الموضوع أو انعدامها، وكذا ما يمتاز به علم الحديث من صعوبة وتشعب، وتعدد مناهج النقد في تجريح الرواة وتعديلهم، فقد يكون الراوي ثقة عند ناقد وضعيفاً عند الآخر، بل حتى الناقد الواحد قد يضعف راو في موضع ويوثقه في موضع آخر.

وبذلك يعتبر هذا البحث محاولة جادة للإسهام العلمي في حفظ التراث الإسلامي عامة وتنقية فقه السلف من الدخيل عنه.

هذا وقد اقتضى هذا البحث تقسيمه إلى: مقدمة ثم فصل تمهيدي وأربعة فصول رئيسية وخاتمة.

وقد مكنتني هذه الدراسة إلى الوصول إلى نتيجة هامة وحتمية، وهي أن التخريج مهمة ذات حدين: مهمة جليلة القدر بالنظر إلى النتائج المتحصّل عليها والتي تخدم بقية العلوم الشرعية، إذ تخريج الحديث أو الأثر وبيان درجته له من الأهمية في استخلاص الأحكام الفقهية ما لا يستغنى عنه باحث أو مؤلف.

وفي ذات الوقت هو مهمة جسيمة وصعبة، فهو يتطلب معرفة عميقة بكل علوم الحديث خاصة العليل، وكذا قد يستغرق وقتا طويلا مُضْنياً، وذلك بغية تتبع تراجم الرواة من مصادرها الأصلية، وجمع أقوال علماء الجرح والتعديل الخاصة بكل راو، وهذا عمل شاق متعب خاصة الراوي المختلف في تجريجه وتعديله.

وأثناء ذلك كله يحس الباحث بمتعة البحث المجدية والهادفة، لأنه في النهاية تتجلى أمامه ثمرة بحثه، والمتمثلة في إمكانية الحكم على القول المدروس قبولا وردا.

أما فيما يخص ثبوت الأثر عن صاحبه من عدمه، فمن أراد الاستفادة فعليه بالعودة إلى مضمون هذه الرسالة.

### **Summary of the research paper**

The companions and followers' jurisprudence is this inheritance passed through generations. But this inheritance has to be protected and studied deeply and carefully; what's bring me to achieve this thesis entitled: "***Tradition about divorce –validation and verification-***" This subject is very importance because it's about the sayings of the prophet's followers and the most capable people in knowledge; because of their study in the prophet's school. They are the persons that brought to us the Qu'ran and had a very deep and sincere faith. The Glorious Allah speaks about them in the holy Qu'ran.

This research paper is a try to answer the following question: Are these sayings coming from them in these chosen topics? Perhaps they have been touched by the influences that were brought to the prophet's sayings, lies, weaknesses... That's what we will try to show because these sayings are the basis of a lot of studies in the field of jurisprudence.

We can't make the difference between what's true and what's wrong except when we follow a clear method based on new basis, known for those working in the field of Hadith. Validation is a clear image for the verification of the tradition. The importance of the research paper is due to the fact that it's the first one in its kind. The precedent researches were about the prophet's sayings only.

I see the importance of showing the companions and followers' tradition in particular about divorce. And I followed the method that is compatible to the field of Hadith and tradition. I have chosen simple words and linked about the different subjects to make it easy for the reader. I have chosen in my study the method of analysis and comparison by following these steps:

- Following the companions and followers' tradition and sayings in every topic from its fundamental source from the Sunnah's books.

- To make a comparison between the different classifications to notice the difference between the authors. This was made by drawing a diagram.

- To study classifications so that to show the author who is different from the others.

I have faced a lot of problems within this study because of there are a few books about the subject. Also because the fact that the field of Hadith is various, an author can be good for a critic and bad for another one.

It's why this study is an important try for saving the Islamic culture, and to protect the followers' jurisprudence. The research has been divided into an introduction, an introducing chapter and four chapters.

This study brings me to the result that: verification (TAKHRIDJ) is a mission and a science that serve all the others Islamic fields and sciences.

Also this field is very difficult because its knowledge is very deep and need a long time to study the authors and collect their sayings.

But at the end when arriving to the goal, the searcher feels a good feeling.

I hope that every one reading this research will find something important on it .